



25 سنة من خصب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

المجلد الثاني

2005 - 2002



صَاحِبُ إِجْلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّادِسِ نَصْرُهُ اللهُ



خُصْب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



المجلد الثاني

2005 - 2002

25 سنة من خطاب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوليو 1999 - يونيو 2024

- إصدارات وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل

- رقم الإيداع القانوني: 2024MO3119

- ردمك: 978-9920-692-51-9

- السنة: 2024

- صورة الغلاف: وكالة المغرب العربي للأنباء

- الطبع: مطابع دار المناهل

- وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل - شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، السويبي، الرباط، المملكة المغربية

- www.mjcc.gov.ma

الفهرس

21.....تقديم



2002

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى السيد الوزير الأول في موضوع التدبير
اللامتركز للاستثمار

25.....الدار البيضاء، 24 شوال 1422 هـ الموافق 09 يناير 2002 م

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الإعلان عن الرسالة الملكية
السامية الموجهة إلى الوزير الأول في موضوع التدبير اللامتركز للاستثمار

31.....الدار البيضاء، 24 شوال 1422 هـ الموافق 09 يناير 2002 م

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الندوة الدولية
حول موضوع: « صورة العالم الإسلامي في الإعلام الغربي بين الإنصاف والإجحاف »

33.....الرباط، 24 شوال 1422 هـ الموافق 09 يناير 2002 م

رسالة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحجاج المغاربة
بمناسبة توجه أول فوج منهم إلى الديار المقدسة

37.....الرباط، 08 ذو القعدة 1422 هـ الموافق 22 يناير 2002 م

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح اجتماع لجنة القدس
مراكش، 11 ذو القعدة 1422 هـ الموافق 25 يناير 2002 م.....41
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في الجلسة الختامية لاجتماع لجنة القدس
مراكش، 11 ذو القعدة 1422 هـ الموافق 25 يناير 2002 م.....43
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المنتدى العالمي للجمعية الدولية للتكوين
الفندقي والسياحي
مراكش، 25 ذو القعدة 1422 هـ الموافق 08 فبراير 2002 م.....45
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى اليومين الدراسيين
حول «التدبير الجمعي»
الرباط، فاتح ذو الحجة 1422 هـ الموافق 14 فبراير 2002 م.....47
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الجديدة
للمجلس الأعلى للقضاء
الرباط، 16 ذو الحجة 1422 هـ الموافق فاتح مارس 2002 م.....49
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمدينة العيون
العيون، 21 ذو الحجة 1422 هـ الموافق 06 مارس 2002 م.....53
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الرابعة لتجمع دول الساحل
والصحراء
ليبيا، 22 ذو الحجة 1422 هـ الموافق 07 مارس 2002 م.....57
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية حول موضوع
«الحضارة الإسلامية في الأندلس وظاهرة التسامح»
الرباط، 27 ذو الحجة 1422 هـ الموافق 12 مارس 2002 م.....59
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية حول موضوع
«التعليم العالي في العالم العربي في عهد العولمة»
مراكش، 28 ذو الحجة 1422 هـ الموافق 13 مارس 2002 م.....63
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح أشغال المؤتمر 107
للاتحاد البرلماني الدولي
مراكش، 02 محرم 1423 هـ الموافق 17 مارس 2002 م.....65

- 67..... حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس لأربع مطبوعات إعلامية لبنانية
بيروت، 06 محرم 1423 هـ الموافق 21 مارس 2002 م
- 75..... خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام قمة مونتييري بالمكسيك
حول تمويل التنمية
مونتييري، 06 محرم 1423 هـ الموافق 21 مارس 2002 م
- 79..... خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام قمة بيروت
بيروت، 12 محرم 1423 هـ الموافق 27 مارس 2002 م
- 83..... كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال تنصيب اللجنة المديرية لمؤسسة
محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين وتعيين مجموعة أولى
من رؤساء الجامعات
أكادير، 02 صفر 1423 هـ الموافق 16 أبريل 2002 م
- 85..... رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الجمعية العمومية
للاتحاد الدولي للفروسية
الرباط، 12 صفر 1423 هـ الموافق 26 أبريل 2002 م
- 87..... خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام الدورة الاستثنائية الـ 27
للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة للطفل
نيويورك، 25 صفر 1423 هـ الموافق 09 ماي 2002 م
- 89..... «الأمر اليومي» لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أفراد القوات المسلحة الملكية
بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين لتأسيسها
الرباط، فاتح ربيع الأول 1423 هـ الموافق 14 ماي 2002 م
- 91..... خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة عشاء رسمية أقيمت على شرف
الرئيس الإيطالي
الرباط، ثاني ربيع الأول 1423 هـ الموافق 14 ماي 2002 م
- 93..... خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء الرسمية التي أقيمت
على شرف رئيس الجمهورية الدومينيكية
الرباط، 10 ربيع الأول 1423 هـ الموافق 22 ماي 2002 م

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الدولي حول حماية المقدسات
الإسلامية والمسيحية في فلسطين
الرباط، 25 ربيع الأول 1423 هـ الموافق 07 يونيو 2002 م.....95
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في حفل تدشين بيت البحر
الأبيض المتوسط بنابولي
نابولي، 10 ربيع الثاني 1423 هـ الموافق 22 يونيو 2002 م.....99
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الرابعة لبرلمان الطفل
والدورة التاسعة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل
الرباط، 13 ربيع الثاني 1423 هـ الموافق 25 يونيو 2002 م.....101
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة تعيين أعضاء مجلس إدارة
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
15 ربيع الثاني 1423 هـ الموافق 27 يونيو 2002 م.....103
- حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمجلة «لا ميدينا»
29 ربيع الثاني 1423 هـ الموافق 11 يوليوز 2002 م.....105
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه رسالة شكر إلى الأمة المغربية
03 جمادى الأولى 1423 هـ الموافق 14 يوليوز 2002 م.....111
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش
الرباط، 19 جمادى الأولى 1423 هـ الموافق 30 يوليوز 2002 م.....113
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس حفل أداء قسم الضباط المتخرجين
من المدارس العليا العسكرية
تطوان، 20 جمادى الأولى 1423 هـ الموافق 31 يوليوز 2002 م.....123
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين
لثورة الملك والشعب
الرباط، 10 جمادى الثانية 1423 هـ الموافق 20 غشت 2002 م.....125
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
جوهانسبورغ، 24 جمادى الثانية 1423 هـ الموافق 02 شتنبر 2002 م.....129

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة الأولى
من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان
الرباط، 03 شعبان 1423 هـ الموافق 11 أكتوبر 2002 م.....131
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء التي أقامها
الرئيس الروسي على شرف جلالاته
موسكو، 08 شعبان 1423 هـ الموافق 15 أكتوبر 2002 م.....135
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المنتدى الأورومتوسطي
حول حقوق الطفل والأمن الإنساني
مراكش، 15 شعبان 1423 هـ الموافق 22 أكتوبر 2002 م.....137
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الـ 27 للمسيرة الخضراء
الرباط، فاتح رمضان 1423 هـ الموافق 06 نونبر 2002 م.....139
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة تعيين الحكومة الجديدة
الرباط، 02 رمضان 1423 هـ الموافق 07 نونبر 2002 م.....141
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أسرة الصحافة والإعلام
بمناسبة اليوم الوطني للإعلام
الرباط، 10 رمضان 1423 هـ الموافق 15 نونبر 2002 م.....143
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مراسيم تعيين وتنصيب الأعضاء
الجدد في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووالي ديوان المظالم
الرباط، 05 شوال 1423 هـ الموافق 10 دجنبر 2002 م.....147
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المنتدى العالمي الرابع:
«مواطنون مقاولون وحكومات: حوار وشراكات من أجل النهوض بالديمقراطية والتنمية»
مراكش، 06 شوال 1423 هـ الموافق 11 دجنبر 2002 م.....149
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل تدشين «ساحة محمد الخامس»
بالعاصمة الفرنسية باريس
باريس، 15 شوال 1423 هـ الموافق 20 دجنبر 2002 م.....153



2003

- رسالة أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحجاج المغاربة
الرباط، 08 ذو القعدة 1423 هـ الموافق 11 يناير 2003 م 159
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة القضائية
أكادير، 26 ذو القعدة 1423 هـ الموافق 29 يناير 2003 م 163
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المناظرة الوطنية الثالثة للسياحة
أكادير، 12 ذو الحجة 1423 هـ الموافق 14 فبراير 2003 م 165
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة انطلاق أشغال المركب المينائي
طنجة المتوسط
طنجة، 15 ذو الحجة 1423 هـ الموافق 17 فبراير 2003 م 167
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام القمة الإفريقية الفرنسية الثانية والعشرين
باريس، 18 ذو الحجة 1423 هـ الموافق 20 فبراير 2003 م 169
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام القمة الثالثة عشرة لحركة عدم الانحياز
كوالالمبور، 22 ذو الحجة 1423 هـ الموافق 24 فبراير 2003 م 173
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام اللقاء التشاوري لقادة الدول الإسلامية
كوالالمبور، 24 ذو الحجة 1423 هـ الموافق 26 فبراير 2003 م 175
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام القمة العربية بشرم الشيخ بمصر
شرم الشيخ، 28 ذو الحجة 1423 هـ الموافق فاتح مارس 2003 م 177
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه للقمة الخامسة
لتجمع دول الساحل والصحراء
نيامي، 10 محرم 1424 هـ الموافق 14 مارس 2003 م 179

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمدينة وجدة
وجدة، 14 محرم 1424 هـ الموافق 18 مارس 2003 م..... 181.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس حول الأوضاع في العراق
16 محرم 1424 هـ الموافق 20 مارس 2003 م..... 183.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الدولي الخاص برصد التمويل
للجامعة الافتراضية الإفريقية
مراكش، 26 صفر 1424 هـ الموافق 28 أبريل 2003 م 185.....
- الأمر اليومي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أفراد القوات المسلحة الملكية
بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين لتأسيسها
الرباط، 12 ربيع الأول 1424 هـ الموافق 14 ماي 2003 م..... 187.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الشعب المغربي
على إثر أحداث الدار البيضاء الإرهابية
14 ربيع الأول 1424 هـ الموافق 29 ماي 2003 م 189.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المؤتمر الوزاري الاستثنائي
للبلدان الأقل نموا
الرباط، 24 ربيع الثاني 1424 هـ الموافق 24 يونيو 2003 م 191.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركات في القمة العالمية للنساء
مراكش، 27 ربيع الثاني 1424 هـ الموافق 28 يونيو 2003 م 193.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد
تطوان، فاتح جمادى الثانية 1424 هـ الموافق 30 يوليوز 2003 م 197.....
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس حفل أداء القسم للضباط المتخرجين الجدد
من المدارس العليا العسكرية والمدنية
تطوان، فاتح جمادى الثانية 1424 هـ الموافق 30 يوليوز 2003 م 205.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الدولي للشباب
الدار البيضاء، 20 جمادى الثانية 1424 هـ الموافق 19 غشت 2003 م 207.....

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة
بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة الملك والشعب
الرباط، 21 جمادى الثانية 1424 هـ الموافق 20 غشت 2003 م..... 209
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك، 26 رجب 1424 هـ الموافق 23 شتنبر 2003 م..... 213
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في حفل العشاء الرسمي
على شرف الرئيس جاك شيراك والسيدة حرمه
فاس، 12 شعبان 1424 هـ الموافق 09 أكتوبر 2003 م..... 217
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح السنة الثانية
من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان
الرباط، 13 شعبان 1424 هـ الموافق 10 أكتوبر 2003 م..... 221
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى وزير العدل
15 شعبان 1424 هـ الموافق 12 أكتوبر 2003 م..... 227
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة انطلاق مسيرة النور
الخاصة بمحاربة الأمية
الرباط، 16 شعبان 1424 هـ الموافق 13 أكتوبر 2003 م..... 229
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى ندوة
«العالم العربي وإفريقيا: تحديات الحاضر والمستقبل»
الرباط، 18 شعبان 1424 هـ الموافق 15 أكتوبر 2003 م..... 231
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام الدورة العاشرة لقمة المؤتمر الإسلامي
ماليزيا، 19 شعبان 1424 هـ الموافق 16 أكتوبر 2003 م..... 235
- رسالة خطية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى السيد عبد الرحمان يوسف
إثر اعتزاله العمل السياسي
الدار البيضاء، 05 رمضان 1424 هـ الموافق 31 أكتوبر 2003 م..... 239
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء
11 رمضان 1424 هـ الموافق 06 نونبر 2003 م..... 241

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماع المخصص لتوقيع
« اتفاق جنيف » بين الفلسطينيين والإسرائيليين
245..... جنيف، 06 شوال 1424 هـ الموافق فاتح دجنبر 2003 م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام قمة منتدى خمسة زائد خمسة
247..... تونس، 10 شوال 1424 هـ الموافق 05 دجنبر 2003 م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى ندوة
«الاستثمار، الثقافات، الحضارات: الروابط والانعكاسات»
251..... الصخيرات، 16 شوال 1424 هـ الموافق 11 دجنبر 2003 م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية
«حوار الحضارات: هل هو ممكن؟»
253..... الرباط، 16 شوال 1424 هـ الموافق 11 دجنبر 2003 م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في مؤتمر الـ77 زائد الصين
255..... مراكش، 21 شوال 1424 هـ الموافق 16 دجنبر 2003 م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الوزير الأول
بخصوص الإحصاء العام للسكان والسكنى
257..... الرباط، 24 شوال 1424 هـ الموافق 19 دجنبر 2003 م.....



2004

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمير المؤمنين إلى الحجاج المغاربة
بمناسبة توجه أول فوج منهم إلى الديار المقدسة
261..... الرباط، 13 ذو القعدة 1424 هـ الموافق 06 يناير 2004 م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة
263..... أكادير، 14 ذو القعدة 1424 هـ الموافق 07 يناير 2004 م.....

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة استقبال جلالاته
لرئيسي مجلسي البرلمان وتسليمهما لجلالته قانون مدونة الأسرة
الرباط، 12 ذو الحجة 1424 هـ الموافق 03 فبراير 2004 م..... 265
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المناظرة الوطنية
الرابعة للسياحة
الدار البيضاء، 21 ذو الحجة 1424 هـ الموافق 12 فبراير 2004 م..... 267
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماع الأول للجنة المتابعة المنبثقة
عن مؤتمر الهيئات الحكومية المكلفة بحقوق الإنسان في الفضاء الفرانكفوني
مراكش، 06 محرم 1425 هـ الموافق 27 فبراير 2004 م..... 271
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بالحسيمة
الحسيمة، 03 صفر 1425 هـ الموافق 25 مارس 2004 م..... 275
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أسرة القضاء
بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة للمجلس الأعلى للقضاء
12 صفر 1425 هـ الموافق 12 أبريل 2004 م..... 277
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، أمام المجلس العلمي
الأعلى والمجالس العلمية الإقليمية
10 ربيع الأول 1425 هـ الموافق 30 أبريل 2004 م..... 279
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام المجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني
الرباط، 22 ربيع الأول 1425 هـ الموافق 12 ماي 2004 م..... 281
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أفراد التجريدة المغربية
المتوجهة إلى الكوت ديفوار
أكادير، 22 ربيع الأول 1425 هـ الموافق 12 ماي 2004 م..... 283
- الحديث الصحفي الذي خص به جلالة الملك محمد السادس مجلة «باري ماتش»
باريس، 23 ربيع الأول 1425 هـ الموافق 13 ماي 2004 م..... 285
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى اللجنة التنفيذية للفيفا
بمناسبة التقديم النهائي لملف ترشيح المغرب لاحتضان مونديال 2010
زوريخ، 24 ربيع الأول 1425 هـ الموافق 14 ماي 2004 م..... 289

- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه الأمر اليومي إلى القوات المسلحة الملكية
الرباط، 24 ربيع الأول 1425 هـ الموافق 14 ماي 2004 م 291.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الاحتفاء بالذكرى
الثلاثين لوفاة المرحوم علال الفاسي
العيون، فاتح ربيع الثاني 1425 هـ الموافق 21 ماي 2004 م..... 293.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام الدورة العاشرة لقمة المؤتمر الإسلامي
تونس، 02 ربيع الثاني 1425 هـ الموافق 22 ماي 2004 م 295.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة العاشرة
للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل
الرباط، 05 ربيع الثاني 1425 هـ الموافق 25 ماي 2004 م 299.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأكاديمية الملكية الإسبانية
للعلوم الاقتصادية والمالية
الرباط، 08 ربيع الثاني 1425 هـ الموافق 28 ماي 2004 م 301.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الخامس والثلاثين
لغرفة التجارة الدولية
مراكش، 17 ربيع الثاني 1425 هـ الموافق 06 يونيو 2004 م 303.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش
الرباط، 12 جمادى الثانية 1425 هـ الموافق 30 يوليوز 2004 م..... 305.....
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل أداء القسم للضباط الجدد
المتخرجين من المدارس العليا العسكرية
الرباط، 13 جمادى الثانية 1425 هـ الموافق 31 يوليوز 2004 م..... 311.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية حول التاريخ العسكري
في موضوع «الجوانب الاقتصادية للدفاع من خلال النزاعات الكبرى في العالم»
الرباط، 15 جمادى الثانية 1425 هـ الموافق 02 غشت 2004 م..... 313.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى ملتقى برلماني حول حقوق الإنسان
وحرية العقيدة
بروكسيل، 18 جمادى الثانية 1425 هـ الموافق 05 غشت 2004 م..... 315.....

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب
03 رجب 1425 هـ الموافق 20 غشت 2004 م..... 317
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى اللقاء الأول من لقاءات سيدي شيكر
العالمية للمنتسبين إلى التصوف
مراكش، 13 رجب 1425 هـ الموافق 10 شتنبر 2004 م..... 319
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام الدورة الـ59 للجمعية العامة
للأمم المتحدة
06 شعبان 1425 هـ الموافق 21 شتنبر 2004 م..... 323
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء الرسمي التي أقامها
جلالته على شرف عاهل بلجيكا جلالة الملك ألبير الثاني والملكة باولا
فاس، 20 شعبان 1425 هـ الموافق 05 أكتوبر 2004 م..... 327
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة الثالثة
من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان
الرباط، 23 شعبان 1425 هـ الموافق 08 أكتوبر 2004 م..... 331
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أفراد التجريدة المغربية
المتوجهة إلى هايتي
08 رمضان 1425 هـ الموافق 22 أكتوبر 2004 م..... 335
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين للمسيرة الخضراء
23 رمضان 1425 هـ الموافق 06 نونبر 2004 م..... 337
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الدولي للصحافيين والكتاب
المتخصصين في المجال السياحي
مراكش، 11 شوال 1425 هـ الموافق 24 نونبر 2004 م..... 339
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل الاستقبال الذي أقيم لجلالته
بالمكسيك
مكسيكو، 11 شوال 1425 هـ الموافق 24 نونبر 2004 م..... 341

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء الرسمي التي أقامها على شرف جلالاته الرئيس المكسيكي السيد بيشينتي فوكس
343.....مكسيكو، 11 شوال 1425 هـ الموافق 24 نونبر 2004 م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى القمة الفرانكفونية بواغادوغو بوركينا فاسو، 13 شوال 1425 هـ الموافق 26 نونبر 2004 م.....
345.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة الغداء الرسمي التي أقامها على شرف جلالاته الرئيس البرازيلي السيد لويز إناسيو لولا دا سيلفا برازيليا، 13 شوال 1425 هـ الموافق 26 نونبر 2004 م.....
349.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس عقب ترؤس جلالاته إلى جانب الرئيس البيروفي أليخاندررو طوليدو مانريكي مراسم التوقيع على عدة اتفاقيات للتعاون بين المغرب والبيرو البيرو، 17 شوال 1425 هـ الموافق 30 نونبر 2004 م.....
351.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المؤتمر الثالث للفكر العربي مراكش، 18 شوال 1425 هـ الموافق فاتح دجنبر 2004 م.....
353.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في ندوة «الاستثمار كعمل ترابي» الصخيرات، 18 شوال 1425 هـ الموافق فاتح دجنبر 2004 م.....
355.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء التي أقامها على شرف جلالاته الرئيس ريكاردو لاغوس إسكوبار سنتياغو، 19 شوال 1425 هـ الموافق 02 دجنبر 2004 م.....
357.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس الأرجنتيني على شرف جلالاته الأرجنتين، 24 شوال 1425 هـ الموافق 07 دجنبر 2004 م.....
359.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الثالثة للجنة الوصاية لبيت مال القدس 07 ذو القعدة 1425 هـ الموافق 20 دجنبر 2004 م.....
361.....

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين
في الأيام الثقافية للطريقة التيجانية

دكار، 12 ذو القعدة 1425 هـ الموافق 25 دجنبر 2004 م.....363

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى وفد الحجاج المغاربة
المتوجهين لأداء مناسك الحج

الرباط، 12 ذو القعدة 1425 هـ الموافق 25 دجنبر 2004 م.....365



2005

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الأول
«مائة إمام وحاخام من أجل السلام»

بروكسيل، 21 ذو القعدة 1425 هـ الموافق 03 يناير 2005 م.....369

حديث جلالته الملك محمد السادس لصحيفة «إيل باييس» الإسبانية

الرباط، 05 ذو الحجة 1425 هـ الموافق 16 يناير 2005 م.....373

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل العشاء
الذي أقامه جلالته على شرف عاهلي إسبانيا

مراكش، 05 ذو الحجة 1425 هـ الموافق 16 يناير 2005 م.....381

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المنتدى الدولي حول الفلاحة

دكار، 24 ذو الحجة 1425 هـ الموافق 04 فبراير 2005 م.....385

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الدولي حول الديمقراطية
والإرهاب والأمن

مدريد، 29 محرم 1426 هـ الموافق 10 مارس 2005 م.....389

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية السابعة عشر

الجزائر، 11 صفر 1426 هـ الموافق 22 مارس 2005 م.....391

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء الرسمي
المقامة على شرف رئيس جمهورية مدغشقر
25 صفر 1426 هـ الموافق 05 أبريل 2005 م..... 393.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى القمة الإفريقية الآسيوية
جاكارتا، 13 ربيع الأول 1426 هـ الموافق 22 أبريل 2005 م..... 397.....
- الأمر اليومي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى القوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين لتأسيسها
05 ربيع الثاني 1426 هـ الموافق 14 ماي 2005 م..... 401.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة
09 ربيع الثاني 1426 هـ الموافق 18 ماي 2005 م..... 403.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة الدوحة
الدوحة، 07 جمادى الأولى 1426 هـ الموافق 15 يونيو 2005 م..... 409.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في مؤتمر جراحة الأعصاب
مراكش، 11 جمادى الأولى 1426 هـ الموافق 19 يونيو 2005 م..... 413.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى لأعمال
المجلس العلمي الأعلى
فاس، 30 جمادى الأولى 1426 هـ الموافق 08 يوليوز 2005 م..... 415.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى السادسة لاعتلاء جلالته
عرش أسلافه المنعمين
تطوان، 23 جمادى الثانية 1426 هـ الموافق 30 يوليوز 2005 م..... 417.....
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس حفل أداء القسم للضباط المتخرجين
من مختلف المدارس العليا العسكرية
تطوان، 24 جمادى الثانية 1426 هـ الموافق 31 يوليوز 2005 م..... 423.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة السابعة والعشرين لمنتدى أصيلة
الثقافي الدولي
أصيلة، 29 جمادى الثانية 1426 هـ الموافق 05 غشت 2005 م..... 425.....

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في القمة الإفريقية الثانية للشباب الرائد
إفران، 12 رجب 1426هـ الموافق 18 غشت 2005م.....429
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثانية والخمسين لثورة الملك والشعب
14 رجب 1426هـ الموافق 20 غشت 2005م.....431
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الرابع عشر للجمعية الدولية للعلوم الاقتصادية
مراكش، 23 رجب 1426هـ الموافق 29 غشت 2005م.....435
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر التاسع والأربعين للاتحاد الدولي للمحامين
فاس، 25 رجب 1426هـ الموافق 31 غشت 2005م.....439
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك، 09 شعبان 1426هـ الموافق 14 شتنبر 2005م.....443
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الملتقى الوطني لانطلاق إعداد مدونة التعمير
29 شعبان 1426هـ الموافق 03 أكتوبر 2005م.....447
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة الرباط، 10 رمضان 1426هـ الموافق 14 أكتوبر 2005م.....451
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة
03 شوال 1426هـ الموافق 06 نونبر 2005م.....455
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الخمسينية لعودة جلالته المغفور له محمد الخامس وعيد الاستقلال
الرباط، 13 شوال 1426هـ الموافق 16 نونبر 2005م.....459

- حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس لصحيفة «نيهون كيزايي شيمبون» اليابانية
طوكيو، 22 شوال 1426هـ الموافق 25 نونبر 2005م.....461
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء التي أقامها
على شرف جلالتة إمبراطور اليابان
طوكيو، 25 شوال 1426هـ الموافق 28 نونبر 2005م.....465
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة برشلونة
برشلونة، 25 شوال 1426هـ الموافق 28 نونبر 2005م.....467
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال ملتقى
«تكاملات الاستثمار»
الصخيرات، 28 شوال 1426هـ الموافق فاتح دجنبر 2005م.....469
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الثالثة والعشرين
لقادة دول إفريقيا وفرنسا
باماكو، فاتح ذو القعدة 1426هـ الموافق 03 دجنبر 2005م.....471
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال الدورة الاستثنائية الثالثة
لمؤتمر القمة الإسلامي
مكة المكرمة، 05 ذو القعدة 1426هـ الموافق 07 دجنبر 2005م.....475
- رسالة أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، إلى الحجاج المغاربة
الرباط، 13 ذو القعدة 1426هـ الموافق 15 دجنبر 2005م.....477

تقديم

1999-2024، ربع قرن من التاريخ، جيل من حياة انسان، ثلاثة عقود أولى من الألفية الثالثة، الكثير من الاضطرابات والتقلبات وإعادة التوازنات على المستوى العالمي. ومع ذلك، في هذا المحيط التاريخي الواسع المضطرب بالأزمات الاقتصادية، وعودة الحرب بين القوى العظمى، وتكريس الأزمات السياسية في الديمقراطيات القديمة، نجح المغرب بإيقاعه الخاص في الإبحار بصعوبة ولكن بنجاحة، متفاديا الصخور والعديد من المطبات والدوامات، متأرجحا بين الأمواج المخادعة والجبال الجليدية غير المرئية، دون أن يستسلم.

هذا المسار الطويل للمغرب، الذي لم يكن يوماً سهلاً ولكنه ظل ضامناً للأمان واستمرارية الرؤية، يعود الفضل فيه إلى التوجيهات السامية والرؤية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي هي بمثابة توجيهات ربان السفينة المغربية التي تشق مياه التاريخ المضطربة.

الإقلاع الصناعي الذي يتأكد ويدهش العالم يوماً بعد يوم، والاستقرار الديموغرافي للمجتمع الذي بلغ مرحلة النضج، والربط الطرقي والجوي للتراب الوطني بأكمله، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي الكبير بغية تقليص الفجوات الاقتصادية والترايبية والفوارق بين الجنسين، وتأكيد هوية أمة أكثر وعياً بذاتها وأكثر دينامية وجرأة، كما رأيناها خلال كأس العالم 2022؛ فضلاً عن تكريس قضيتنا الوطنية الأولى، المعترف بها بشكل متزايد من قبل غالبية دول العالم، إلى جانب حضورنا الدبلوماسي المتزايد والذي يعزز السلام والحوار؛ كل هذه الإنجازات نجد أسسها منخطوطة في خطب ورسائل ملكية سامية متبصرة وملهمة ومتبعة للمشاريع، منذ ولادتها كفكرة إلى غاية تحقيقها على أرض الواقع تحت الرعاية السامية لجلالة الملك.

فالخطاب الملكي، متفرد وناذر وله خصوصياته، كما يجب ان يكون، حيث نجح في طبع إيقاع فضائنا العام الحي والديناميكي، من خلال التدخلات الملكية المنتظرة الضابطة والمؤطرة للخطاب الديمقراطي ومحددة لشروط وجود خطاب حر وشفاف في إطار من التسامح واحترام مختلف الهويات الثقافية والإيديولوجية.

إن الخطاب الملكي مكرس بشكل مزدوج. كموقع للتاريخ، يجمع الدلالات والرؤى والتصورات الملكية التي تتجاوز الزمن الانتخابي للسياسات، فضلاً عن الزمن المؤسساتي للهيئات الحكومية، يفرض سرعة أخرى على السياسة المغربية، سرعة على المدى الطويل، مدعومة بقرون من التاريخ الماضي، وإسقاط نفسها على القرون القادمة، وهو أمر لا تستطيع برامج ومشاريع الفاعلين السياسيين المدرجة في زمنيّات الولايات الانتخابية القيام به. ففي عالم تمزقه الآن تحديات محفوفة بالمخاطر: مناخية، هجرة، تكنولوجية،

توجد فقط كلمة تتجذر شرعيتها في سلالة الأسرة الحاكمة يمكن أن تكون ناجعة في هذا الصدد. إن النجاحات التي حققتها بلادنا في مجالات الثقافة والحفاظ على التراث، والطاقت المتجددة ومحاربة تغير المناخ، وفي حل النزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان والهجرة، ترجع إلى قدرة الخطاب الملكي على لم الشمل والتغاضي عن الكلمات المفرقة في السياسة والمجتمع.

ثم يتم تكريس الخطاب الملكي كخطاب مرجعي للأمة بأكملها. ويمكن للمغرب أن يتطور ويتقدم ويحارب ويتفوق على نفسه من خلال هذه الخطب الملكية القوية، التي تعتبر الطقوس البروتوكولية التي تحاط بها ضمان لقيمتها النادرة، وقدرتها على تجاوز اللعبة السياسية لوضع نفسها في موقف الحكم.

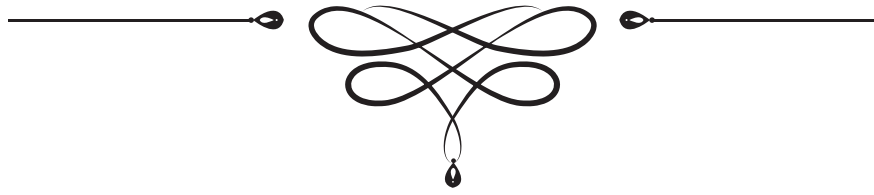
وبدلاً من استعراض مختلف المجالات المتعلقة بالتدخلات الملكية، والتي سيكتشفها القارئ في صفحات هذه المجلدات الاستثنائية، من المثير للاهتمام ملاحظة كيف ينتشر الخطاب الملكي، عبر ضوابط سياسية خاصة بالثقافة السياسية المغربية، والتي، لحسن الحظ، مازالت تسكننا. مختلف مكونات المجتمع المغربي، المجتمع المدني، القطاع الخاص، مؤسسات الدولة، الشرائح المختلفة للسكان، في تنوع خصائصها، الاجتماعية الترابية والثقافية والديموغرافية، تعترف، كل بطريقتها الخاصة، بهذا الخطاب الملكي المتعدد والموحد، والذي يعمل كنواة موحدة تدور حوله اختلافاتنا.

الوحدة الترابية للأمة، والقضايا الكبرى للأمة الإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ومواصلة المسار الديمقراطي وتعميقه، والالتزام بالقضية العالمية للثقافة والحفاظ على التراث، وتعزيز ارادتنا في دعم القانون الدولي وأن نكون من الداعمين الكبار للمجتمع الدولي؛ هذه قيمنا، هي هي، ونضالاتنا دائماً مزيج ذكي من من الجرأة الاستراتيجية والحرص الدبلوماسي على الحوار وبناء التوافقات.

وإنه لشرف عظيم لوزارة الشباب والثقافة والتواصل، ووعيا منها بالأهمية التاريخية والفكرية لهذه المجلدات، أن تقدمها إلى مواطنينا، الذين سيجدون فيهم المراجع الاستشرافية التي تواكب تطور مملكتنا.

محمد مهدي بنسعيد
وزير الشباب والثقافة والتواصل

خطب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



2002

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى السيد الوزير الأول في موضوع التدبير اللامتمرکز للاستثمار
الدار البيضاء، 24 شوال 1422هـ الموافق 09 يناير 2002م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،
خديمتنا الأرضي ووزيرنا الأول السيد عبد الرحمان يوسف،
أمنك الله ورعاك وعلى طريق الخير سدد خطاك،
وبعد،

1- فإنك تعلم مدى عزمنا الوثيق وعملنا الدؤوب على إنعاش الاستثمار والنهوض به باعتباره وسيلة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
مؤكدین في عدة مناسبات على دوره الحيوي كمحفز أساسي للنمو ولا سيما في دعم مشاريع المقاولات الصغرى والمتوسطة في
الصناعة التقليدية والسياحة والسكن، وفي القطاعات الصناعية ومجالات الصناعات المرتبطة بالإنتاج الفلاحي والمعادن، التي تعد
مصدرا لا ينضب معينه لتوفير مناصب الشغل وخلق الثروات، وتشكل محركا قويا للتنمية ولتعزيز الطاقات الإنتاجية وإمكانات
الادخار بالنسبة لشبابنا وللثروات الوسطى التي تتطلع، بكل استحقاق، إلى المزيد من التقدم وتحمل المسؤولية، وتحفيز طاقاتها الخلاقة.

1-1- وفي السياق الرامي إلى حفز الاستثمار وتسهيله، سبق أن أكدنا في الخطاب الذي افتتحنا به الدورة البرلمانية لأكتوبر 2000 على
أهمية إحداث شبك موحد على صعيد كل جهة، مع تحديد أجل معقول وسريع للبت في ملفات مشاريع الاستثمار.

1-2- وكثيرا ما شد انتباهنا ما تواجهه فئات المقاولين من مصاعب بسبب الإجراءات المتعددة والمعقدة التي يستوجبها إحداث
الشركات أو المقاولات الفردية ويتطلبها استكمال المساطر الإدارية التي تستلزمها عملية الاستثمار.

1-3- وإذا كانت هذه المساطر والإجراءات التشريعية أو التنظيمية غالبا ما تكون ضرورية، لأن حرية المبادرة الخاصة التي كرسها
الدستور، تقتضي إيجاد إطار قانوني ملزم كفيل وحده بطمأننة المستثمر وضمان مساواة الجميع أمام القانون، وكذا تهييء مناخ ملائم

للمنافسة الشريفة، فإن من الواجب تبسيط هذه الإجراءات والمساطر وتقليصها، والحرص على أن يتم العمل بها بأكثر ما يمكن من القرب من المستثمرين.

4-1- وبلوغ هذا الهدف وعملا على انتهاج ما يقتضيه التدرج والواقعية، من استبعاد لأي اقتراح أو إصلاح يخلو من المصادقية والنجاعة، فإننا نعتبر أن من شأن الإطار الجهوي أن يوفر المجال الترابي والإداري الأنسب، نظرا لما لإدارتنا الترابية حاليا من وسائل لحل المشاكل المتعلقة بإجراءات الاستثمار.

2- ويندرج هذا النهج، في إطار انسجام متناسق مع مفهومنا المتجدد للسلطة، بجعلها في خدمة الاستثمار باعتباره أداة نمو متميزة. 1-2 فمذ أن أعلننا عن هذا المفهوم، سجلنا باهتمام ما بذلته إدارتنا ولا سيما المكلفة منها بالشؤون الداخلية في مملكتنا، من جهود لإعطائه محتوى ملموسا يجسده على أرض الواقع.

2.2. وإنه ليطيب لنا اليوم، بعون الله وتوفيقه، أن نوجه إليك هذه الرسالة، توخيا لتوسيع وتجسيد رؤيتنا لدور السلطة في خدمة المواطن في مجال حيوي من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3-2 وإنا نعتبر المقاربة المعتمدة في هذه الرسالة، بيانا مفصلا لما يشكل في نظرنا النهج القويم للإصلاح الإداري المنشود، الذي يستوجب تحديدا جديدا للأهداف المتعين على الجهاز الإداري تحقيقها، بالموازاة مع إصلاح المساطر التي يتبناها، وتأهيل القائمين على هذه المساطر من خلال إعادة تكوينهم وصقل خبرتهم.

3- لذا، فقد قررنا أن تحدث، تحت مسؤولية ولاية جلالتنا على الجهات، مراكز جهوية للاستثمار تتولى نوعين من المهام الرئيسية أحدهما للمساعدة على إنشاء المقاولات والآخر لمساعدة المستثمرين، وتتكون بالتالي من شباكين اثنين:

3-1 وهكذا، فإن الشباك المكلف بالمساعدة على إنشاء المقاولات، يعد المخاطب الوحيد بالنسبة للأشخاص الذين يرغبون في إحداث مقولة مهما يكن شكلها، ويودون الاستفادة من خدماته. ويمكن أن يتوفر هذا الشباك على ملحقات، على صعيد العمالات أو الأقاليم أو الجماعات، حسب الحاجة وما تسمح به الوسائل. ويضع القائمون على هذا الشباك رهن إشارة الطالبين مطبوعا موحدا يتضمن كل المعلومات القانونية والتنظيمية الضرورية لإنشاء أي مقولة.

3-1-1 كما يتولى هؤلاء القائمون إنجاز كافة الإجراءات الضرورية للحصول لدى الإدارات المختصة، على الوثائق والشهادات التي تقتضيها التشريعات والتنظيمات لإحداث أي مقولة، ويسلمون للطالبين، في أجل يحدده الوالي، كل الوثائق الإدارية التي تثبت وجود مقاولاتهم.

3-2 أما الشباك الآخر الخاص بمساعدة المستثمرين، فيتولى:

- تزويد المستثمرين بكل ما يفيدهم من معلومات بشأن الاستثمار الجهوي،

- دراسة كافة طلبات الترخيص الإداري أو تحضير جميع الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار في قطاعات الصناعة والتصنيع الفلاحي والمعادن والسياحة والصناعة التقليدية والسكن، بالنسبة للمشاريع المقدره بما دون مائتي مليون درهم وذلك لتمكين والي الجهة من تسليم التراخيص أو توقيع القرارات الإدارية المتعلقة بهذا الاستثمار.

- دراسة مشاريع العقود أو الاتفاقيات التي ستبرم مع الدولة من أجل منح المستثمرين امتيازات خاصة، بالنسبة للاستثمارات المتعلقة بالقطاعات المذكورة سلفاً التي تساوي أو تفوق مبلغ مائتي مليون درهم، والقيام بتوجيهها إلى السلطة الحكومية المختصة من أجل المصادقة والتوقيع عليها من لدن الأطراف المتعاقدة. ويقوم الوالي في حدود اختصاصاته، بإعداد وتنفيذ التراخيص والوثائق والعقود الضرورية لإنجاز الاستثمار موضوع الاتفاقية التي يتكفل بتنفيذها.

- اقتراح الحلول التوافقية لما قد ينشأ من منازعات بين المستثمرين والإدارات.

1-2-3 تتم الدراسة المذكورة في إطار احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بهذا المجال، من لدن المندوبين الجهويين للوزارات المختصة الذين يطلعون الوالي على ما يزاولونه من اختصاصات في هذا الشأن.

2-2-3 وحرصاً على أن يتم تدبير المركز الجهوي للاستثمار التابع لسلطة الوالي- الذي يشكل أفضل سلطة ترابية مخاطبة للمستثمرين- من قبل موظف سام تتناسب رتبته مع مستوى المسؤوليات المناطة به، فقد قررنا أن يتم تعيين هذا الموظف من لدن جلالتنا، وتراعى في اختياره كفايته في مجال المهام المسندة إليه وخصاله الإنسانية مع تخويله وضعية مدير للإدارة المركزية.

3-2-3 ويتولى هذا المدير تنشيط وتسيير لجنة جهوية مكونة من المندوبين الجهويين للإدارات المعنية بالاستثمار ومن السلطات المحلية المختصة. ويساعده في مهامه موظفون خاضعون لنظام أساسي محفز خاص بهم.

4-2-3 ومن جهة أخرى، فإننا نأمر بتحويل اللجن الوطنية الموكل إليها إبداء الرأي في بعض العمليات العقارية وبخاصة للجنة المكلفة بدراسة طلبات التصريح، بعدم قابلية الأراضي للفلاحة واللجنة المكلفة بحماية المناطق الساحلية والمناطق الحساسة إلى لجن جهوية وبوضعها تحت سلطة الوالي أو العامل الذي يفوض إليه ذلك.

5-2-3 كما أننا نتطلع إلى أن يعهد بتهيئة وتسيير المناطق الصناعية والسياحية والسكنية إلى الخواص الذين تعتمدهم الدولة والذين سيضطعون في تعاملهم مع المستثمر بدور الشباك الموحد بالنسبة للمنطقة المعنية.

3-3 وإننا ندعو حكومتنا لإعداد إصلاح لهيكلة المندوبيات الجهوية للإدارات المركزية، بقصد التقليل من المرافق وتجميعها للمزيد من التفاعل والتناسق والتقريب فيما بينها، كما ندعوها لدراسة ووضع نظام أساسي خاص بموظفي الإدارة الترابية لجعله أكثر تحفيزاً لأكفئ العناصر في إدارتنا على اختيار مزاوله عملهم في جهات المملكة وليس فقط في الإدارات المركزية.

4-3 ولتمكين الوالي من تقدير ما يتوفر لديه من وسائل تثبت أن المركز الجهوي الذي يقترحه سيكون مجدياً ومنتجاً فور إحداثه، فإن إنشاء المراكز الجهوية للاستثمار يتم بقرار مشترك لوزراء الداخلية والمالية والتجارة والصناعة بناء على اقتراح من والي الجهة المعنية.

5-3 ويكلف الوالي بتنظيم المركز وتسييره وكذا بإحداث شبائيك المساعدة على إنشاء المقاولات في عمالات الجهة أو أقاليمها أو جماعاتها، وبتنظيمها وتدبيرها.

6-3 وإن تفعيل التدابير التي أمرنا بها يقتضي تخويل ولاتنا على الجهات كل ما يلزم من صلاحيات قانونية وتنظيمية ليتخذوا القرارات الإدارية اللازمة لإنجاز الاستثمارات نيابة عن أعضاء الحكومة المختصين أو بتفويض منهم.

1-6-3 وحتى يتمكن ولاة الجهات من تفعيل المساطر الضرورية لإنجاز الاستثمارات في القطاعات المعنية، وفي حدود المبالغ المنصوص عليها في البند 2-3 من هذه الرسالة، فإنه يتعين على أعضاء حكومتنا والموظفين السامين في إدارتنا المركزية، أن يفوضوا لهم الصلاحيات اللازمة ليبرموا أو يصدروا باسم الدولة العقود والقرارات التالية:

- عقود البيع أو الكراء المتعلقة بعقارات من ملك الدولة الخاص،

- قرارات الترخيص باحتلال الملك العمومي والملك الغابوي،

- الترخيص بإقامة أنشطة صناعية وزراعية مصنعة ومعدينية أو استغلالها،

- الترخيص بفتح مؤسسات سياحية واستغلالها وتصنيفها ومراقبتها وتسليم مختلف الرخص الخاصة الضرورية لاستغلال هذه المؤسسات،

3-6-2 ومن جهة أخرى، وعملا على تخفيف مساطر مراقبة القرارات والأعمال الصادرة عن الجماعات المحلية، فإن وزيرنا في الداخلية سيفوض لولاة الجهات سلطات الوصاية التي يمارسها فيما يخص القرارات المتعلقة بما يلي:

- الموافقة على مداوات الأجهزة التقريرية للجماعات المحلية المتعلقة بالصفقات والعقود المبرمة من لدنها والتي لا يتجاوز قدرها عشرة ملايين درهم.

- الموافقة على مقررات نقل الاعتمادات من فصل إلى فصل في ميزانيات الجماعات المحلية.

- الموافقة على مداوات الأجهزة التقريرية للجماعات المحلية المتعلقة باقتناء أراض من ملكها وبتفويتها.

3-6-3 وعلاوة على ذلك، فإننا نخول ولاة جلالتنا إمكانية الحصول من السلطات الحكومية المعنية على تفويض، لاتخاذ القرارات اللازمة فيما يخص إنجاز الاستثمارات التي لا تتوفر فيها المعايير المحددة، ضمن الحالات المذكورة في البند 2-3 من رسالتنا السامية هاته.

3-7-7 ويتعين أن تؤشر من لدن وزيرنا الأول كل القرارات المشار إليها في الفقرات السابقة وتُنشر بالجريدة الرسمية، على أن يبدأ العمل بها، بالنسبة للجهة المعنية، فور نشر القرار المشترك القاضي بإحداث المركز الجهوي وفي انتظار ذلك، تستمر السلطات الحكومية المفوضة في ممارسة السلط المفوضة من قبلها.

3-7-1 وفي كل الأحوال، يجب أن تُنشر قرارات تفويض السلط بالجريدة الرسمية، في أجل لا يتعدى خمسة وأربعين يوما بعد نشر رسالتنا الملكية هاته بالجريدة الرسمية.

3-7-1-1 وتحدد قرارات تفويض السلط الإجراءات التي تتم وفقها ممارسة التفويض وبصفة خاصة ما تعلق منها بمضمون ودورية التقارير التي يتعين على ولاة الجهات توجيهها إلى الوزير الأول وإلى الوزراء المفوضين.

3-8 وإن قرارات ولاة الجهات المتخذة تطبيقا لهذه الرسالة الملكية يمكن أن تكون موضوع تظلم استعطافي يقدم إليهم أو طعن تسلسلي يرفع إلى لجنة الاستثمارات برئاسة الوزير الأول أو إلى اللجن المختصة المحدثة بنصوص تشريعية أو تنظيمية خاصة.

9-3 ويظل عمال جلاتتنا يتحملون مسؤولياتهم كاملة لدى الولاية، في تطبيق هذه السياسة الجديدة التي نحن ماضون في تعزيزها. ولأجل ذلك نهيب، بهم أن يشاركوا إلى جانب الولاية مشاركة كاملة في تفعيل سياسة التركيز هذه، وأن يعدوا البنات اللازمة حتى يمكن أن تمارس على صعيدي العمالة والإقليم الاختصاصات التي ستمارس في مرحلة أولى على الصعيد الجهوي.

1-9-3 وسيحدد وزيرنا في الداخلية المجالات التي يمكن لولاية الجهات أن يفوضوا فيها لعمال جلاتتنا على العمالات والأقاليم بعض الاختصاصات التي تخولها لهم هذه الرسالة وكذا شكل وشروط هذا التفويض.

4- واقتناعاً منا بأن حفز الاستثمار لا يمكن أن يعطي ثماره كاملة، ما لم تصبح الجماعات المحلية فاعلاً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد، فإنه يتعين تمكينها من الوسائل القانونية والمالية الكفيلة بجعلها أكثر فاعلية في الاضطلاع بهذه المسؤولية. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو البرلمان إلى القيام بقراءة معمقة لمشروع القانون المتعلق بالميثاق الجماعي والعمل، بتعاون تام مع الحكومة، على إغناؤه، باقتراحات من شأنها أن تحول الجماعات المحلية مسؤولية حقيقية في وضع البرامج التنموية الاقتصادية للجماعة وتنفيذها. كما ينبغي من جهة أخرى، مراجعة النظام الجبائي للجماعات المحلية بهدف تبسيطه والرفع من مردوديته.

1-4 وحفاظاً على تماسك هذا النسق، فإنه يجب على المسؤولين عن الجماعات المحلية أن يمارسوا ما يتحملونه من مسؤوليات، في دائرة الاحترام التام للقانون والنصوص التنظيمية. ويجدر التذكير على الخصوص بأن رؤساء المجالس الجماعية مطالبون، ليس فقط بتنفيذ قرارات المجالس، ولكن كذلك بتطبيق القوانين التي يتولون تنفيذها بصفتهن سلطة إدارية محلية واعتباراً لما يحظون به من تركية ملكية سامية بظهير شريف.

1-1-4 لذا، يجب على عمال جلاتتنا أن يتأكدوا من أن السلطات المحلية المختصة التي تتصرف بصفتهن ممثلة للدولة، تسلم في الآجال التي يحددها القانون أو النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، التراخيص الضرورية لإنجاز الاستثمارات ولا سيما التراخيص المتعلقة بتجزئة الأراضي والبناء والسكن وشهادات المطابقة.

2-1-4 وعندما يلاحظ عمال جلاتتنا أن هناك تأخيراً في تسليم هذه التراخيص وأن هذا التأخير مرده إلى السلطات المعنية، فإنهم يأمرونها بالتقيد، داخل آجال يحددها القانون والنصوص التنظيمية الجاري بها العمل. وفي حالة استمرار التأخير، فإنهم يشعرون بذلك والى الجهة ويمارسون سلطة الحلول التي يخولها لهم الميثاق الجماعي والتي ستحدد شروط ممارستها بنص تنظيمي يتخذ باقتراح من وزيرنا في الداخلية.

3-1-4 كما أنه يتعين أن يثير الولاية انتباه عمال العمالات والأقاليم المعنيين، حول ما قد يلاحظونه من امتناع أو تقصير من لدن السلطات المحلية في اتخاذ الإجراءات المقررة في القانون والنصوص التنظيمية داخل الآجال المحددة، ويأمرهم العمال، عند الاقتضاء، بممارسة سلطة الحلول.

5- ولا يخفى عليك، وزيرنا الأول رعاك الله، أن إصلاح بعض المساطر المتعلقة بإحداث الشركات التجارية، يتطلب مراجعة النصوص التشريعية المعمول بها في هذا المجال. لذا نستحث حكومتنا على المبادرة بدراسة مشاريع القوانين ذات الصلة، حتى تحال على البرلمان في أقرب الآجال.

1-5 كما ينبغي مواصلة الجهود لتحديث إدارة العدل ومراجعة مساطر التسوية التوافقية لما قد ينشأ من منازعات بين التجار وذلك لتمكينهم من اللجوء أكثر ما يمكن إلى التحكيم.

2-5 وفي نفس السياق، يتعين إجراء دراسة معمقة للأسباب التي تخل بسير الغرف المهنية وهي المؤسسات الدستورية التي لا يجب أن يحجب دورها في تمثيل القوى الاقتصادية والاجتماعية، مهمتها كوسيط مهني ومهمتها في مجال مد يد العون والمساعدة لصالح أعضائها.

وزيرنا الأول الأَرْضِي،

6- وإنك لتعلم كذلك أن الدولة، منذ شرعت في انتهاج سياسة الخصوصية مؤكدة بذلك إرادتها في إيلاء القطاع الخاص دورا أكثر تميزا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما فتئت تعمل على وضع إطار قانوني محفز على الاستثمار الخاص ولذلك حرصنا على أن تكون الإجراءات المدرجة في هذه الرسالة معززة لهذا التوجه.

6-1 بيد أنه من البديهي أن هذه الإجراءات، لا يمكن أن توتي النتائج المتوخاة منها إلا إذا تعبأت الأجهزة المؤسساتية في القطاع الخاص، كي يستفيد منها المستثمرون كل الاستفادة.

6-2 ولنا اليقين في أن المؤسسات الخاصة ولا سيما تلك التي تتولى جمع الادخار وتخصيصه للفاعلين الاقتصاديين، ستجني على نحو أفضل الفوائد المتاحة من الإصلاحات الجارية من خلال مواكبة الجهود الخلاقة للمستثمرين والاستجابة لطموحاتهم وبخاصة المقاولين الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

7- وإننا لندرك أن الإصلاحات التي يتعين على حكومتنا وولاتنا وعمالنا ورؤساء المجالس المحلية تفعيلها تطبيقا لهذه الرسالة الملكية، تستوجب الحزم واليقظة لإنجازها. ولذلك نرى أنه يجب أن تحدث لجنة مكلفة بتحضير مختلف الإجراءات التي يتطلبها تنفيذ هذا الإصلاح، ومتابعة تطبيقها.

8- وتتكون هذه اللجنة التي يشرف عليها وزيرنا الأول، من أعضاء الحكومة المعنيين مباشرة بالإجراءات التي سيتم اتخاذها ومن مستشاري جلالتنا الذين سنكلفهم بهذه المهمة.

9- ولنا كامل الاقتناع، بأن هذه اللجنة ستطلع جلالتنا دوريا على حسن سير أشغالها وسرعة تنفيذ الإصلاحات المضمنة في هذه الرسالة.

10- ويتعين عليها كذلك، أن ترفع إلى النظر السامي لجلالتنا، اقتراحات بشأن الاختصاصات التي يمكن أن تفوض للولاية بصفة تدريجية، مع تزويدهم بالوسائل الضرورية لتحقيق اللاتركيز الإداري، فضلا عن الاقتراحات المتعلقة بتحويل بعض اختصاصات الولاية لعمال الأقاليم والعمالات، الذي ينبغي أن يتم وفق نفس الشروط.

11- وإننا لواثقون، بما عهدناه فيك من حرص على التفعيل الأمثل لتوجيهاتنا السامية، أنك لن تدخر جهدا بمعية أعضاء حكومة جلالتنا، في سبيل بلوغ الغايات النبيلة المتوخاة من هذه الرسالة وبلورتها على صعيد الواقع في أقرب الآجال،

وإذ نجدد لك الإعراب عن سابغ رضانا فإننا نسأل الله عز وجل أن يمدك بموصول التوفيق والسداد.

والسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الإعلان عن الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الوزير الأول
في موضوع التدبير اللامركز للاستثمار
الدار البيضاء، 24 شوال 1422 هـ الموافق 09 يناير 2002 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

إن مخاطبتنا لكم اليوم بمناسبة توجيه رسالتنا الملكية لوزيرنا الأول في موضوع التدبير اللامركز للاستثمار، إنما تستهدف إبراز جوهرها ومراميها البعيدة. فهذه الرسالة تتوخى أكثر من إحداث شبك واحد أو مراكز جهوية للاستثمار، بل تتضمن رسائل متعددة عن توجهنا لترسيخ اللامركزية واللامركز والجهوية، التي نعتبرها القوام المؤسسي لمغرب اليوم والغد.

كما أنها تجسد للبعد الاقتصادي لمفهومنا للسلطة بإزاحة كل العوائق الإدارية، أمام انطلاق حرية المبادرة الخاصة، المحرك الأساسي للاستثمار، وخلق الثروة، وحل معضلة البطالة، التي هي الهاجس الأكبر الذي يشغل بالنا، وبال كل أسرة مغربية.

وإذا كانت الدولة قد انتهجت، بتوجيه حكيم من والدنا المنعم، جلاله الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، سياسة متدرجة في تحرير الاقتصاد واعتماد الخصوصية، وإيجاد هياكل قانونية عصرية، مما أعطى ثماره في بعض القطاعات، فقد آلينا على أنفسنا، منذ اعتلائنا العرش، أن نصدى بكل حزم لعوائق الاستثمار.

وعملا على وضع حد لتعدد وتعقد الآليات القانونية والإدارية، مما أجهض كثيرا من مشاريع الاستثمار الوطنية والأجنبية، فإن رسالتنا تستهدف تبسيط الإجراءات الإدارية أمام المستثمر، الذي سيجد رهن إشارته المسؤول والمخاطب الوحيد، والمكان الأقرب الموحد، والوثيقة الموحدة، لإنشاء مقاولته أو تنمية استثماراته.

وهنا نود أن نؤكد بأن تفويض بعض الصلاحيات الوزارية للدولة في مجال الاستثمار، لا يعني مطلقا تجاوز مسؤولية الحكومة، التي تظل أساسية وكاملة، في النهوض بالاستثمار، بتوفير الرؤية الاستراتيجية وترتيب الأولويات في جميع مجالاته، وخلق المناخ المناسب لذلك، بتفعيل إصلاحات معقلنة ومبسطة ومحفزة على الاستثمار، للأنظمة القضائية والإدارية والجبائية، وللمناخ الاجتماعي.

وإذا كانت الإصلاحات، التي دعونا إليها، قد أنجز بعضها في مجال تحديث اقتصادنا وتأهيله للتنافسية، من خلال خفض كلفة الإنتاج، وتدخلات صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن بعضها الآخر لم ير النور بعد ويتعين الانكباب عليها باعتبارها أولويات مطلقة، مشددين على التفعيل الأمثل والشمولي للميثاق الوطني للتربية والتكوين، من أجل إزاحة العائق البنيوي لعملية التنمية، المتمثل في ضعف تأهيل الموارد البشرية.

كما ننتظر من حكومة جلالتنا، أن تسهر على تطبيق رسالتنا، داخل الأجل المحددة، بروح الغيرة الوطنية، فضلا عن توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لإحداث هذه المراكز الجهوية، ولإيجاد إدارة جهوية مجمعة في أقطاب متجانسة.

أما السادة الولاة والعمال، فإننا نتوجه إليهم مؤكدين ضرورة نهوضهم بالأمانة التي نلقيها اليوم على عاتقهم، بروح المواطنة، والالتزام بالقانون، والتنسيق مع السلطات العمومية، والمنتخبين والفاعلين الاقتصاديين، منتظرين منهم تحقيق النتائج الملموسة في مجال الاستثمار، والتي سنعمدها معيارا لتقويم أدائهم.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كنا قد بلغنا نسبة ثلاثة ملايين من الدولارات، كاستثمارات خارجية، برسم سنة 2001 مما يدل على ثقة شركائنا في اقتصاد بلدنا واستقراره، فإنه يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن أغلب هذه الاستثمارات، قد تم في إطار عملية خوصصة مقاولات للقطاع العام، وأن محدوديتها تملينا ضرورة إيجاد مشاريع استثمارية لخلق ثروات جديدة.

فلمقاولين المغاربة، وخاصة الشباب منهم، ولشركائنا الأجانب نقول: إن هذه الرسالة تعزز ضمانات النجاح الواثق لاستثماراتهم، في مغرب الحرية والديمقراطية والاستقرار.

إن العمل الذي نحن بصدده يستهدف التحول بالمغرب إلى اقتصاد منتج تنافسي ومجتمع حديث، تترسخ فيه ثقافة وممارسة التشاور والتعاقد، وذلك بتحديد أهداف وبرامج ومخططات، وتوفير وسائل إنجازها المشترك. وهذا يتطلب جهدا متواصلًا، لا يقف فقط عند حدود تنصيب مراكز جهوية للاستثمار بل يتعداه إلى تأهيل اقتصادنا لرفع التحديات، التي تملينا علينا التزاماتنا الدولية، سواء في إطار منظمة التجارة العالمية، أو اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أو في نطاق خلق سوق حرة عربية ومتوسطية.

ولذلك نشدد على الانتباه إلى ما لاحظناه حتى الآن، من بوادر التراخي الاقتصادي، والانشغال المطلق بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة، التي لا ينبغي أن تسيينا برغم أهميتها مشاكلنا الاقتصادية الحيوية، داعين كل فعاليات القطاع الخاص أن تعطي شحنة قوية لمعركة الإقلاع الاستثماري.

وأخيرا، فإن ختمنا لهذه الرسالة الملكية بطابعا الشريف، يضيف صبغة الظهير الشريف على مقتضياتها التي تعد من صلاحيات جلالتنا، ويجعل من أحكامها المتعلقة بالحكومة والولاية بمثابة تعليمات، ومن تلك التي تدخل في اختصاص البرلمان والجماعات المحلية والفاعلين الاقتصاديين بمنزلة توجيهات سامية.

ولنا اليقين بأن تشبع الجميع بروح هذه الرسالة ومقاصدها النبيلة، وعملهم بمقتضاها، كفيل بإحداث قطيعة حقيقية وإيجابية مع الإجراءات والمفاهيم والعقليات، التي طالما عانى منها المستثمرون في علاقتهم بالإدارة، وجدير بجعلنا نرفع تحدي تحرير الطاقات الفردية والجماعية، والنهوض بالاستثمار الوطني والأجنبي، من أجل تحقيق تنمية أقوى، وأكثر استدامة وإنصافا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الندوة الدولية حول موضوع:
«صورة العالم الإسلامي في الإعلام الغربي بين الإنصاف والإجحاف»
الرباط، 24 شوال 1422هـ الموافق 09 يناير 2002م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معالي المدير العام،

حضرات الأساتذة الكرام، أيها السادة والسيدات،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم في افتتاح أشغال هذه الندوة الدولية حول موضوع: «صورة العالم الإسلامي في الإعلام الغربي بين الإنصاف والإجحاف» منوهين بادئ ذي بدء، بمبادرة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) في اختيار هذا الموضوع وطرحه للندوة في الوقت الراهن.

فتنظيم هذه الندوة يزامن التداعيات التي أفرزتها الأحداث العدوانية المؤلمة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في شهر شتنبر الأخير، والتي استغلها بصفة خاصة خصوم العالم الإسلامي لتشويه صورته في بعض وسائل الإعلام، بل ومنهم من اتهم الإسلام نفسه بما هو منه براء، وبما يتعارض أساسا مع عقيدته وقيمه السمحة، بالرغم مما أبان عنه عالمنا الإسلامي من تضامن مع الأسرة الدولية، ومكافحة للإرهاب وإسهام فعال في ترسيخ السلام وتعزيز الأمن والتعايش في ظل الشرعية الدولية.

ويكتسي الأمر خطورته البالغة في الدور الذي يقوم به الإعلام في توجيه الرأي العام العالمي، إذ أصبح هذا الإعلام بكل وسائله ووسائطه، ليس فقط مصدرا للمعرفة ومرجعا لاتخاذ القرارات، وآلية لا غنى عنها في تسويق المنتجات الفكرية والمادية، وإنما صار علاوة على ذلك، ميدانا للتنافس الدولي لكسب المواقع. ومن ثم كان له تأثيره الذي لا يضاها في كل القطاعات التي يوظف فيها، سواء تعلق الأمر بالتربية والتكوين أو بالتنمية البشرية أو بتحقيق التعاون، أو في مجال العلاقات الدولية. لكن بقدر ما تعاطم هذا التأثير الإعلامي فقد تجلى من ناحية أخرى الخطر في إمكان توظيفه في مجال الغزو الثقافي، والتشويه للحقائق والمتاجرة بالقيم الأخلاقية.

وهذا ما نلاحظه مع الأسف في بعض وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة، من تشويه متعمد لصورة الإسلام. وهو ما يستوجب الإدانة والرفض. لأنه فضلا عن كونها لا تعتمد أي دليل ولا تستوعب مرامي الإرادة الدولية في إشاعة الوفاق ولا ما يتوخاه حكماء العالم وقادته في سبيل نشر السلام والتعايش بين الأمم، فإنها تعمل على تضليل مجتمعاتها.

وقد أكدت مختلف التحليلات لهذه الظاهرة الإعلامية، أن رواج مقولاتها يستغل الجهل بحقائق الإسلام، حينما تدعى أنه يعتبر خطرا على الحضارة الغربية وعلى قيمها، بينما نعلم أن الإسلام قد تمازج مع كل الحضارات السابقة وكانت دعوته قائمة على الحوار والجدال بالتي هي أحسن.

وقد ازدادت المقولات المعادية للإسلام رواجاً في بعض أجهزة الإعلام الغربي بعد الأحداث العدوانية الجسيمة، التي عرفتتها الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة، والتي بادرنا إلى إدانتها بكل قوة، مثلما أدانها كل قادة العالم الإسلامي، وأعلننا عن تأييدنا لشن معركة لا هوادة فيها على كل أصناف الإرهاب التي تزعم السلام العالمي والأمن لكل الأمم والشعوب. وأن الإرهاب لا يوجد له أي مبرر لا في عقيدة الإسلام وشريعته، ولا في قيمه السمحة، القائمة على حسن التعايش وبذل السلام للعالم، ولا في تقاليد المسلمين وأخلاقهم، القائمة على الإحسان والتعاون على البر والتقوى.

إلا أنه ينبغي التأكيد في هذا السياق بأن شخصيات غربية مسؤولة ومرموقة ووازنة، ظلت غير متأثرة بهذا الإعلام المغرض، بل قامت بنقده معبرة عن موقفها المنصف للإسلام وحضارته، من خلال ما أصدرته من كتابات موضوعية أو تصريحات إعلامية في هذا المجال.

وتدعيما لهذه المواقف المنصفة للإسلام والمسلمين، يتعين على الإعلام الإسلامي أن يقوم بدوره الفاعل في تصحيح صورة الإسلام، ويسلط المزيد من الأضواء على حقائقه وحضارته وقيمه الأخلاقية. وإذا كان مما يبعث على الارتياح أن يكون هذا الإعلام قد تطور اليوم تطوراً كبيراً عما كان عليه من قبل، بفضل ما يمتلكه من أجهزة وقنوات للتواصل، واستثمار واسع للتكنولوجيا، بما في ذلك أخذه للمئات من المواقع على شبكة الأنترنت. إلا أن نجاح الإعلام الإسلامي في هذا المجال رهين بقدرته على التواصل مع عقلية الفكر الغربي، وإتقان لغاته والتمكن من مخاطبته بنفس التقنية والمهارة. كما أن نجاح هذا الإعلام رهين بالتنسيق المستمر بين القائمين به ليكون الخطاب الصادر عن مختلف الأجهزة والقنوات والوسائط خطاباً واحداً في مرجعيته وأهدافه. ولا يتحقق ذلك على الوجه الأمثل إلا بوضع استراتيجية إعلامية كفيلة بتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاح الإعلام الإسلامي في تصحيح صورة الإسلام لدى بعض أوساط الرأي العام الغربي، يتطلب معرفة من نخاطبه معرفة عميقة. فالمجتمع الغربي بحكم ثقافته الحديثة لا يتأثر إلا بالخطاب العقلاني والواقعي، ويلعب فيه المجتمع المدني بحكم قيامه على النظم الديمقراطية دوره كاملاً في توجيه الرأي العام، وتهيئة المناخ المساعد على إصدار القرارات الحكومية والدولية. ولذلك فمخاطبته بالوسائل الإعلامية وبالمنهج الذي يلائمه يعتبر المنفذ الوحيد للتأثير فيه.

كما يتعين علينا أن ندرك أن العمل على تغيير هذه الصورة السلبية عن المسلمين، يجب أن يوازيه إعلامياً عمل المسلمين الدائب على تنمية طاقاتهم وتعاونهم وتضامنهم وتجسيدهم للقيم المثلى التي جاء بها الإسلام وصدق الله العظيم: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

من هنا تبرز أماننا الأهمية البالغة لهذه الندوة، في مختلف محاورها الرئيسية، ولاسيما ما يتعلق بوضع استراتيجية إعلامية ممنهجة، ومضبوطة الوسائل والإمكانات، منسقة الخطاب، لمواجهة الحملات الإعلامية، التي تستهدف الإسلام، معتبرين أن نجاح هذه الاستراتيجية رهين بمدى تأهيل إعلامنا وارتقائه إلى مستوى الإعلام الفاعل المؤثر المدعم بالهيكل التكنولوجية والتمويلية والمؤسسية والمعرفية الضرورية.

فلا مناص إذن من تعبئة أنفسنا وأجيالنا لاستيعاب التحولات الإعلامية، بدمج الإعلام بكل تقنياته في برامج التنمية البشرية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة، التي نخوضها، من أجل جعل شعوبنا قادرة على الاندماج في الألفية الثالثة، موفورة الكرامة، محافظة على هويتها الإسلامية.

ولنا اليقين في أن ندوتكم هذه ستتيح لكم المزيد من الحوار المثمر، في كل هذه المجالات. لأنها تمثل وقفة تأمل عميق للواقع، واستشراف بعيد النظر إلى المستقبل، في إطار الاهتمام الذي نوليه جميعاً لتقدم عالمنا الإسلامي، ليضطلع بدوره الفاعل في إثراء الحضارة الإنسانية وفرض احترام ثقافته وهويته بالنسبة للغير.

وإذ نرحب بكم حضرات الأساتذة المشاركين في هذه الندوة، منوهين بجهودكم في إغنائها، وبجهود السيد مدير منظمة (الإيسيسكو) في المبادرة إلى تنظيم الملتقيات المثمرة، والمنسقة للفعاليات الإسلامية ندعو الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً إلى تحقيق تطلعات أمتنا الإسلامية، ويلهمنا سبل الرشاد في القول والعمل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الحجاج المغاربة بمناسبة توجه أول فوج منهم إلى الديار المقدسة
الرباط، 08 ذو القعدة 1422هـ الموافق 22 يناير 2002م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حجاجنا الميامين،

يسعدنا وأنتم تقصدون البقاع المقدسة لأداء شعائر الحج والعمرة أن نهنتكم على أن يسر الله لكم الأسباب وأزال عنكم الموانع ووفر لكم شرط الاستطاعة ممتثلين أمر الله العظيم إذ يقول: «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين» ومستجيبين لنداء سيدنا إبراهيم الخليل الذي أمره الله بقوله: «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق».

حجاجنا الأبرار،

إنكم ستحلون بتلك الأرض الطاهرة ضيوفا على الرحمان تحفكم عنايته الربانية وتشملكم أطفاه الإلهية وأنواره القدسية وتملأ جوانحكم مشاعر إيمانية خالصة صافية وستعيشون لحظات روحية وتحيون مواقف تنعمون بها وأنتم تؤدون مختلف مناسك هذه العبادة الجليلة متجلية في طوافكم بيت الله الحرام وفي سعيكم بين الصفا والمروة وخلال وقوفكم بعرفات وأثناء تنقلاتكم بمشاعر منى في تواضع المؤمنين الصادقين وإخبات الصالحين الورعين وإخلاص الصابرين الخاشعين أملين أن يشملكم وعد رسوله صلى الله عليه وسلم إذ يقول: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».

واعلموا رعاكم الله أنه لكي يتحقق هذا الأجر العظيم يلزم اعتبار التوجه إلى الحج ليس مجرد سفر يقترب بطقوس تؤدي بطريقة آلية ولكنه شعائر غنية بالرموز ومناسك مليئة بالدلالات كلها تهدف إلى تقوية الإيمان بالله والتعلق بقدسيته والإحساس الباطني بها في تجرد من الشهوات والأهواء وفي وقوف خاشع بالتضرع والدعاء.

حجاجنا الكرام،

إن استحضار هذه المعاني السامية بما يقتضي من مراعاة حرمة الأماكن المقدسة هو الذي يجعل الحج عبادة مقبولة عند الله عز وجل وهو الذي يحقق كذلك الغاية المثلى منه باعتباره تجمعا إسلاميا كبيرا، ومؤتمرا فريدا ومتميزا يرمز إلى الوحدة والتآلف والتلاحم. ففيه ستلتقون مع إخوان لكم مومنين مسلمين جاؤوا من القارات الخمس راجين مثلكم أن يمن الله عليهم بالتوبة النصوح وأن يتقبل منهم عبادتهم. وستكونون تحت رقابة الله الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء. فاحرصوا وفقكم الله على أن تبرزوا للعالم عظمة الإسلام وسماحته واعتداله ووسطيته وتعايشه وسلميته وكيف أنه يسمو بأرواح أتباعه ويؤلف بين قلوبهم ويسوي بين أعراقهم وألوانهم بالرغم من اختلاف عاداتهم ولغاتهم وحضاراتهم لا فضل لأحد منهم على الآخر إلا بالتقوى والعمل الصالح تجمعهم مشاعر موحدة وتستغرق أوقاتهم تلاوة كتاب الله وتدبر آياته وعبادته وذكره.

واستعينوا، رعاكم الله، للوصول إلى ذلك المستوى الرفيع بالحرص على أداء الأركان والواجبات وفعل السنن والمستحبات واجتناب المحرمات والمكروهات. فلقد بشر رسول الله صلى الله عليه وسلم حجاج بيت الله بغفران الذنوب وما يتبعه من نعيم الجنة إذا ما تجنبوا قبائح الأقوال والأفعال وما إليها من فواحش وآثام وكل ما يخرج عن طاعة الله من أنواع المعاصي والشور. فقال صلوات الله وسلامه عليه: «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه». فليكن شعاركم في كل الأحوال قوله تعالى: «الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولى الأبواب».

فكونوا، أمنكم الله، خير سفراء لبلادكم ومللككم المعترز بكم وبإخلاصكم وقدموا بصدق صورة جميلة ومشرفة عن المغرب وشعبه المعروف بمتانة عقيدته وقوة تمسكه بدينه وبغيرته على القيم والتحلي بالأخلاق الفاضلة والاجتماع حول كلمة واحدة، ولا يفوتكم أن تستفيدوا من الخدمات التي توفرها لكم البعثات العلمية والإدارية والطبية التي أمرنا وزارتنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية بتهيئتها وتزويدها مما يتيح لها أداء مهامها بنجاح وفعالية فتعاونوا مع أفرادها باحترام وتلقائية وكونوا على صلة دائمة بها في أثناء تنقلاتكم وإقامتكم حتى تنالوا من توجيهاتها وإرشاداتها ما يخفف عنكم المشاققة ويجعلكم مرتاحين ويمكنكم من التفرغ للعبادة بلسان الحال والمقال مطمئنين.

واستحضروا في حلكم وترحلاكم حرمة تلکم الأماكن المقدسة وتدبروا قول الله فيها: «إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة الذي حرّمها وله كل شيء وأمرت أن أكون من المسلمين وأن أتلا القرآن». وقول جدنا المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام: «إن هذا البلد حرّمه الله لا يعضد شوكة ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها»، وعظمووا مشاعرهما التي يقول سبحانه فيها: «ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب». وبهذه التقوى وذلكم التعظيم يباهى بكم الباري عز وجل ملائكته في الملأ الأعلى ويغفر ذنوبكم.

وسيتاح لكم في المدينة المنورة أن تزوروا قبر جدنا سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام فالتزموا في هذه الزيارة بما تتطلب من احترام لمقامه الكريم وبالآداب التي ينبغي أن تتم بها حتى تفوزوا بما وعد به صلى الله عليه وسلم زائريه كما في الحديث الشريف: «من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي». وقوله عليه السلام «من زارني في قبري وجبت له شفاعتي».

حجاجنا الميامين ،

لا يغيب عن بالكم ما يربطنا من علاقات وطيدة بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، وبخادم الحرمين الشريفين أخينا الأعز جلاله الملك فهد بن عبد العزيز وأسرته الكريمة وما نكنه من تقدير لما تبذله حكومته الموقرة، وشعبه الأبي من جهود لتوفير الراحة والأمن لضيوف الرحمان كي يقضوا مناسكهم على الوجه المطلوب، فتعاونوا حفظكم الله مع الذين نصبوهم لخدمتكم واحترموا القوانين التي وضعوها لصالح الحجاج والمعتمرين وساعدوهم على القيام بواجباتهم الدينية والوطنية، وتنبهوا وأنتم محرمون بالحج والعمرة إلى أن الحسنات والسيئات تعظم بعظم الزمان والمكان.

حجاجنا الأبرار،

لا تنسوا وأنتم في تلك البقاع الطاهرة حيث تسكب العبرات وتقال العثرات وتجاب الدعوات ما عليكم من خالص الدعاء لعاهلكم وملك بلادكم أمير المؤمنين فاسألوا الله لنا دوام العز والنصر والتمكين واطراد الرشاد والتوفيق وأن يسبغ علينا سبحانه وتعالى رداء الصحة والعافية وأن يعيننا على النهوض بمسؤوليتنا العظمى، في سياسة الدين والدنيا، وأن يشد أزرنا بصنونا المولى الرشيد وكل أفراد أسرتنا، ويقوي جانبنا بإجماع الأمة الدائم علينا والتفافها حولنا، وأن يصلح أحوالها وييسر أمرها ويبعد عنها كل شر أو مكروه.

واسألوا الله تعالى أن يمطر شآبيب الرحمة والمغفرة والرضوان على والدنا جلاله الملك الحسن الثاني، وعلى جدنا جلاله الملك محمد الخامس قدس الله روحيهما ونور ضريحهما. واضرعوا إليه سبحانه أن يجمع شمل المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وأن يوحد صفوفهم وأن يجمع كلمتهم على الحق وأن يوطد بينهم أواصر التضامن والتآزر والتعاون وأن يهبئ لنا ولهم من أمرنا رشدا وأن يلفظ بنا وبهم فيما جرت به المقادير فإنه عز وجل يقول «ادعوني أستجب لكم».

جعل الله حجكم مبرورا، وسعيكم مشكورا، وذنبكم مغفورا، وكتب لكم السلامة في الذهاب والإياب، والحل والترحال، وأعادكم إلى أهلكم ووطنكم فائزين غانمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

في افتتاح اجتماع لجنة القدس

مراكش، II ذو القعدة 1422هـ الموافق 25 يناير 2002م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي،

حضرات السيدات والسادة،

نود في مستهل خطابنا أن نوجه تحية إكبار وضمود وتضامن، لأخينا الرئيس ياسر عرفات، الذي ندين، بكل قوة، الحصار الجائر الذي فرضته عليه سلطات الاحتلال الإسرائيلية، والذي حال دون مشاركته إيانا، كعادته، اجتماع لجنة القدس الشريف.

ونغتتم هذه الفرصة لنؤكد، من جديد، لفخامة الرئيس ياسر عرفات وللمجتمع الدولي، أن دعمنا له وللسلطة الوطنية الفلسطينية متواصل ومستمر، وأن مساندتنا للشعب الفلسطيني الشقيق كاملة، حتى تتحقق مطالبه العادلة، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

إن خطورة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وتدهورها، بشكل غير مسبوق، إلى درجة لم تعد تحتل، يفرض علينا القيام بعمل حازم يشد من أزر إخواننا الفلسطينيين، ويعطيهم الشحنة اللازمة للإحساس بأنهم ليسوا وحدهم في مواجهة الغطرسة والعدوان.

إن هذه الظروف العصبية تستوجب التمسك بالواقعية والتحلي بروح المسؤولية، والقيام بكل ما من شأنه أن يستنهض الضمير الإنساني، للوقوف في وجه مسبب المأساة التي يعانها الأبرياء الفلسطينيون يوميا.

إن السياسة العدوانية التي تعتمدها السلطات الإسرائيلية تدفع بالمنطقة بكاملها إلى المجهول. وإن استمرارها المتعنت في ممارساتها التي لا يقبلها منطق ولا شرع، ستكون لها عواقب وخيمة على الأمن والاستقرار الدوليين. فسياسة القوة، التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية، لن تحل أي قضية، بقدر ما ستولد المآسي، وستؤدي إلى تفاقم العنف، الذي لم يكن أبدا أساسا صالحا لحلول عادلة.

لقد أجهض رئيس الحكومة الإسرائيلية، بذرائع ومبررات واهية، كل المبادرات التي ساندها المجتمع الدولي، وعلى رأسها تقرير ميتشل ومبادرة جورج تينيت المتكاملين. فبدلاً من التعامل الإيجابي مع هذه المبادرات وغيرها من المساعي الدولية، عمد شارون إلى تقويضها من خلال استعماله القوة العسكرية، بهدف إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحطيم رموزها ومؤسساتها. وبذلك يقضي على أسس الحوار والتفاوض، باعتبارهما الوسيلة الحضارية المثلى، التي ما فتئت الأمة الإسلامية تتمسك بها لإحلال السلام في المنطقة، وفقاً للشرعية الدولية.

إن الممارسات العدوانية الإسرائيلية لم تعد تحتل صمت المجتمع الدولي، الذي عليه أن يتحمل كافة مسؤولياته، لأن انعكاسات هذا الموضوع المتفجر لن تقتصر على منطقة الشرق الأوسط وحدها، بل إنها، لا قدر الله، قد تمتد إلى أوسع من ذلك.

فلا أحد بمقدوره أن يتنبأ بما سيترتب عن بشاعة تلك الممارسات، مقدسات دينية تنتهك حرمتها، منشآت وبيوت تهدم فوق رؤوس أصحابها، أبرياء عزل يقتلون، مدن محاصرة، شعب يتعرض للتفكيك والتجويع، وسلطة فلسطينية شرعية مهددة. فهذا الإثم والعدوان لا يزيد إلا في تأجيج أحاسيس ومشاعر الشعوب العربية والإسلامية نحو نصرة إخوان لهم.

ولذا نتوجه باسمكم جميعاً، بنداء إلى كل الضمائر الحية في المجتمع الإنساني، مناشدين إياها أن تولي هذا الوضع المتفجر ما يستلزمه من وعي ومسؤولية، لأن ما يحصل في الشرق الأوسط له انعكاسات مباشرة على السلم والاستقرار في العالم بأسره.

فالتدخل الفوري والحازم من قبل المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن وراعيي السلام، أصبح يفرض نفسه، بكل إلحاح، لإنقاذ المنطقة برمتها، والعالم أجمع، من مأس يمكن تفاديها بالعمل على إجبار إسرائيل على الانصياع للشرعية الدولية.

ولا يمكن تحقيق السلام الذي ننشده إلا باعتماد التفاوض والحوار الذي يعد السبيل الأمثل لتطبيق الشرعية الدولية، والعودة الفورية إلى مائدة المفاوضات دون قيد أو شرط وبالتزام صادق بالمقررات الأممية والاتفاقات والمبادرات التي قبلتها الأطراف المعنية.

أما الشعب الفلسطيني الشقيق، صاحب القضية العادلة المعترف بها دولياً، فقد برهن، بقيادة أخيها، فخامة الرئيس ياسر عرفات، على انتهاجه الصادق سلوك الحوار والتفاوض، من أجل استرجاع حقوقه المشروعة، والتعايش مع جيرانه.

وإننا لنؤكد للعالم أننا متشبثون بالسلام، الذي اخترناه عن إيمان واقتناع، وسنظل متمسكين به إلى أن يتحقق الحل العادل والشامل والدائم، وقيم الشعب الفلسطيني دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، واثقين من أن الله تعالى سيكفل كفاحه بالنصر المبين: «وكان حقاً علينا نصر المومنين» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في الجلسة الختامية لاجتماع لجنة القدس
مراكش، II ذو القعدة 1422هـ الموافق 25 يناير 2002م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة،

لا يسعنا، ونحن نختم أعمالنا، إلا أن ننوه بما توصلتم إليه من نتائج إيجابية، متميزة بوحدة التصور وبروح الحكمة والواقعية، بالنظر إلى الظرف الدقيق، الذي يعرفه الوضع الدولي، والمرحلة العصبية، التي يكابدها الشعب الفلسطيني الشقيق وقيادته الشرعية، من جراء تصعيد العدوان الإسرائيلي.

إن روح المسؤولية التي سادت أعمالنا برهنت، من جديد على أن فضائل التواصل والتشاور والتضامن بين المسلمين، تفضي دائما إلى مواقف رصينة، تنسجم مع سماحة ديننا القائم على قيم السلام والحوار والتعايش، التي اعتمدها الأمة الإسلامية، اقتناعا راسخا ونهجا قويا، لإيجاد حل عادل ودائم وشامل للنزاع في الشرق الأوسط.

وإننا لنأمل بأن يسود هذا الاقتناع لدى المجتمع الدولي، وخاصة القوى الفاعلة فيه، لتحريك مسلسل السلام، الذي لن يتحقق إلا بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وحصول إخواننا الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة، بإقامة دولتهم المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وعلينا أن نعمل جاهدين على أن يجد هذا التوجه الإسلامي السلمي التجاوب الفوري، الذي يحتمه الوضع المتفجر في المنطقة، مجددين الإعراب عن دعمنا وتضامننا مع الشعب الفلسطيني الشقيق، بقيادة أختينا فخامة الرئيس ياسر عرفات، سائلين الله تعالى أن يزيد من وحدة صفوفنا وإنجاح مساعيها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المنتدى العالمي للجمعية الدولية للتكوين الفندقي والسياحي
مراكش، 25 ذو القعدة 1422هـ الموافق 08 فبراير 2002م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

لقد أكدنا منذ سنة خلت، وبمناسبة إشرافنا على اعتماد استراتيجية وطنية عشرية للنهوض بالقطاع السياحي، أن نهجنا الاستراتيجي لن ينطلق فقط من اعتبار السياحة قاطرة للتنمية والتقدم الاقتصادي، ولكن من كونها بالأساس خيارا حضاريا يتيح لبلادنا التعبير عن تقاليدنا الراسخة في التعارف والتواصل بين الثقافات والشعوب والانفتاح على الآخر والتخلي بالتسامح وكرم الضيافة العريق، مجسدة عبقريتها المتميزة بكونها ظلت على مدى العصور ملتقى لتفاعل الحضارات وواحة للسلام ووجهة آمنة للوافدين عليها من شتى الأنحاء.

وبفضل اعتمادنا لاستراتيجية مؤسسة على منظور حضاري منفتح، ورؤية واضحة على المدى البعيد وأهداف والتزامات مضبوطة، وشراكة مثمرة بين الدولة والقطاع الخاص مدعومة بالاحترافية والتناسق والفعالية، نجح المغرب في تدبير الوقع السلبي للأحداث المأسوية للحادي عشر من شتنبر الماضي على التدفق السياحي معززا السمعة والثقة المشهود له بهما كبلد يتمتع بالأمن والاستقرار ومناورة لإشعاع حضاري، لقيم السلم والديمقراطية والاعتدال واحترام الحياة الإنسانية في كل تجلياتها. وهكذا ظل المغرب يحظى بثقة الأسرة الدولية دولا ومنظمات ومجتمعا مدنيا، محتضنا في خضم ظرفية عالمية عصبية، عدة مؤتمرات دولية في موعدها المقرر من قبل، مما يؤكد مكانته كبلد نموذجي لاحتضان التظاهرات الدولية، وجذب السياح الواثقين من مؤهلاته وأجوائه الآمنة المستقرة.

وما حرصكم على انعقاد المنتدى العالمي للجمعية الدولية للتكوين الفندقي والسياحي لأول مرة في بلد إفريقي إلا دليل على الثقة التي يحظى بها المغرب لدى مؤسستكم الموقرة ولدى الشخصيات المرموقة علميا ومهنيا المشاركة في هذا المنتدى العالمي الذي أئبنا إلا أن نشمله برعايتنا السامية معربين عن ترحيبنا العميق بهم على أرض المملكة المغربية.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب لجازم في نطاق إستراتيجيته الوطنية على أن ينال نصيبه من الحركية الهائلة للتدفق المتوقع لأزيد من مليار سائح عبر العالم، ربعمهم في المنطقة المتوسطة وحدها وهو ينطلق في ذلك علاوة على هويته الحضارية المنفتحة من مؤهلاته الضامنة لجودة وتنافسية منتوجه السياحي والمتمثلة في موقعه الجغرافي المتواجد في صميم الوجهات السياحية الكبرى وفي تنوع طبيعته المتيحة للسياحة الساحلية والجبلية والصحراوية، بما لكل منها من خصوصيات متميزة ومشاهد وتراث ثقافي عريق ومتنوع، يتمثل في مدن تاريخية وقصبات أثرية مصنفة ضمن التراث العالمي للإنسانية وفي شتى مظاهر الحضارة المغربية الحافلة بالفنون الشعبية والمعمار البديع والمطبخ والزي المغربيين المتفردين بأصالتها العريقة والجذابة فضلا عن الأشكال الجديدة للإيواء مثل دور الضيافة والإقامات القروية.

ومن أجل الاستثمار الأمثل لهذه المؤهلات، عملنا على تفعيل استراتيجية طموحة ذات أبعاد مؤسسية ومالية وعقارية وجبائية تستهدف في أفق نهاية العقد الحالي استقبال عشرة ملايين سائح سنويا، وتعزيز الطاقة الإيوائية بثمانين ألف حجرة وخلق ستمائة ألف منصب شغل ورفع مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الوطني لتتصدره بنسبة عشرين بالمائة.

كما تعتمد هذه الاستراتيجية سياسة تنموية مجددة ولامتمركزة متناسقة بين القطاعين العام والخاص يقوم صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها بدور فعال في تنشيط الاستثمار السياحي من خلال تهيئة وتجهيز مناطق سياحية، وتتولى فيها المراكز الجهوية للاستثمار دور الشباك الوحيد المحرك والمسهل لإنجاز مشاريع المنعشين السياحيين الذين نوليهم اعتبارا خاصا بين فئات المستثمرين.

ومهما كانت أهمية المؤهلات الطبيعية ووفرة الإمكانيات الاستثمارية، فإن تأهيل الموارد البشرية يظل المحدد الأساسي لكسب رهان ما نبتغيه للسياحة من دور حيوي في تنمية بلادنا. وهكذا انصب اهتمامنا على التكوين الكمي والكيفي للعنصر البشري الذي نعتبره أغنى رأسمال يتوفر عليه المغرب وأفضل طاقة خلاقة غنية لشبابنا الشغوف بالسياحة الجامعة بين احترافية التكوين وأخلاقيات المهنة.

وفي هذا المجال، فإن تكوين الكفاءات البشرية المؤطرة للتبادل المباشر بين الحضارات يجب أن يتضمن في مناهجه حيزا هاما من التكوين السوسيو-ثقافي، فضلا عن الجوانب التقنية المتسارعة التغيير حتى يكون الفاعلون الميدانيون في الصناعة السياحية مؤهلين للتوفيق بين الاستجابة لحاجة السائح في المتعة والاستجمام، وبين مستلزمات الاستثناء الثقافي في معناه الإيجابي بما يقتضيه من احترام الهويات والحفاظ على الأصالة والتنوع البيئي والسوسيوثقافي الذي يعتبر المحفز الأساسي للسياحة.

وإننا إذ نتمن توجهمكم ومنظمة السياحة العالمية في هذا الشأن، نعتبر منتداكم فرصة ثمينة لنا جميعا لتبادل الخبرات في مجال التكوين الفندقي والسياحي الذي نتقاسم وإياكم الإيمان بكونه ليس مجرد تلقين للتقنيات المهنية السياحية بقدر ما هو اكتساب لثقافة وفن التواصل الإنساني الذي يشكل قوام النشاط السياحي وهدفه الأسمى في آن واحد.

ونحن وأثقون بأنكم ستغنون بخبرتكم وعلمكم هذا البعد الإنساني والثقافي للسياحة جاعلين منها ذلكم السبيل الأمثل لتمتين الوشائج بين الشعوب والثقافات من خلال الاتصال والتكنولوجيا الحديثة وهو ما ستلمسونه في مدينة مراكش التي ينطق كل مشهد من مشاهدها بعبق التراث الثقافي والروحي باعتبارها أحد شواهد التنوع الحضاري الوطني الذي يؤهل المغرب ليظل قبلة للسياحة العالمية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى اليوميين الدراسيين حول «التدبير الجمعي»
الرباط، فاتح ذو الحجة 1422هـ الموافق 14 فبراير 2002م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذا المنتدى، ومن خلالهم إلى كافة فعاليات الحركة الجمعوية بالمملكة، التي مافتئنا نوليها عناية خاصة، لما تضطلع به من دور فاعل ودؤوب في تعبئة كل الطاقات الحية إسهاما منها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. ولا يسعنا إلا أن نبتهج بما أصبحت تشكله الجمعيات المغربية، من ثروة وطنية هائلة ومن تنوع في مجالات عملها، وما تجسده من قوة اقتراحية فاعلة، أصبحت بفضلها بمثابة الشريك، الذي لا محيد عنه، لتحقيق ما نبتغيه لبلادنا من تقدم وتحديث.

وإننا لنلاحظ، وبكل اعتزاز، أنه إلى جانب الجمعيات التقليدية التي لا تعمل إلا لصالح أعضائها وحدهم، هنالك تنامي حضور ونشاط جمعيات أخرى يكرس مؤسسوها ومسيروها والمنخرطون فيها عملهم، خصيصا، لصالح مستفيدين من غير المنضوين في هذه الجمعيات الخيرية والإحسانية والتربوية والتنمية.

وتشكل هذه الجمعيات نموذجا يجسد سياسة الانفتاح، التي تهجها لتمكين كل مواطن تحدوه روح المبادرة والتطوع، من أن يشارك مشاركة تامة، وعلى مختلف الأصعدة، في الحياة الجماعية والعامة، في تناسق وتكامل مع المهام التي تضطلع بها السلطات العمومية، والهيئات المنتخبة، وفعاليات القطاع الخاص. وبذلك تساهم هذه الجمعيات، بدعمها ومساعدتها للفئات المحرومة، وللسكان الذين يواجهون وضعية صعبة، في تعزيز صرح الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة.

وإذا كان العمل الجمعي يستهدف النهوض بكل مظاهر الحياة الاجتماعية، معتمدا أساسا على روح التطوع، وبما يحتمه الوعي القوي بواجب المواطنة، من تكافل وتعاون وتضامن، فإن بلوغ هذه الأهداف النبيلة لن يتحقق، إلا بحسن التدبير للجمعيات نفسها، ولأدائها قبل أن تتوخى ذلك لتدبير الشؤون الاجتماعية.

ولهذه الغاية عملنا على مراجعة القانون المنظم للجمعيات، بما يكفل حرية تأسيسها، ويدعم ديمقراطية تكوينها وتسييرها، ويستهدف سن قواعد جديدة ومدققة، لضمان شرعية وتوسيع مواردها الداخلية والخارجية، وسلامتها وشفافيتها.

وبفضل مباركة والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، أحدثنا مؤسسة محمد الخامس للتضامن، حريصين على أن تشكل، من حيث نظامها الأساسي وطرق سيرها وتديورها، نموذجاً يحتذى لباقي المؤسسات الجمعوية والفاعلين الاجتماعيين، فيما يخص احترام هذه القواعد والابتكار في طرق العمل، والمبادرات التضامنية التي تكفل لهم المصداقية الضرورية.

وقد حرصنا على أن يكون تسيير هذه المؤسسة ملتزماً باحترام قواعد حسن التدبير والفعالية في الأداء، والشفافية في المحاسبة المالية، معبرين، من خلال رئاستنا الفعلية لها، وإشرافنا الميداني على أنشطتها عن دعمنا الملموس والفعال للعمل الاجتماعي والتنموي البناء، إيماناً بأن التنمية هي مسؤولية الجميع.

وفي هذا الصدد، لا يخفى عليكم أن هناك جمعيات مؤهلة وجادة، تنهض بمسؤولياتها على الوجه المطلوب، في حسن التدبير لشؤونها، وتوفير الموارد الضرورية لبلوغ أهدافها ملتزمة بالشفافية في ممارستها مستحقة منا كل إشادة وتقدير. وإن هناك جمعيات أخرى تفتقر إلى هذه المقومات الأساسية، فهي مدعوة إلى تأهيل نفسها، وتجاوز المنظور الضيق أو الشخصي، الذي قامت على أساسه، ومطالبة بالالتزام بقواعد التسيير، والإبانة عن مصداقيتها، في تحقيق ما التزمت، به عاملة على تكييف أعمالها وفق ما تتيحه لها الوسائل والإمكانات المتوفرة لديها.

وفي هذا السياق، نهيب بالسلطات العمومية، والجماعات المحلية أن تتحمل مسؤولياتها كاملة، في جعل هذه الجمعيات تلتزم بالقانون، والقواعد المسطرة في أنظمتها الأساسية وأن تنهج سبيل التشاور الواسع، وتمدها بالدعم القوي، وتعد معها مختلف أنواع الشراكة، من خلال اتفاقيات ذات أهداف ووسائل تمويل وأنماط تقويم محددة وناجعة وشفافة.

وإننا لنحث الفعاليات الجمعوية على تشجيع انخراط الشباب فيها، باعتبار الجمعيات مدرسة نموذجية للديمقراطية وللتضامن، ولتحرير طاقات الشباب الخلاقة، في خدمة المجتمع والصالح العام. كما ندعو هذه الفعاليات إلى تجاوز ما يشوب بعضها من طرق التسيير التقليدية العقيمة، واعتماد ثقافة تدبير حديثة وناجعة، فضلاً عن ضرورة تكتلها في نطاق فيديرياليات تنصهر فيها تجاربها، وتجعل منها مخاطباً فعالاً لمختلف شركائها.

حضرات السيدات والسادة،

عندما وجهنا مؤسسة محمد الخامس للتضامن إلى تنظيم هذه التظاهرة، بمعية فاعلين آخرين، توخينا توسيع مجال التشاور المثمر، وتبادل الخبرات مع غيرها، من الجمعيات الإنسانية والتنموية الاجتماعية، وتشجيع الفاعلين ومؤازرتهم، فيما يتخذونه من مبادرات، والتفكير في السبل والوسائل الكفيلة بالمساهمة في تحسين التدبير الجموعي، الذي هو الشرط الحيوي لنهوض أي مؤسسة جمعوية برسالتها على الوجه الأكمل.

وإننا لنعرب عن عميق ارتياحنا وتقديرنا لانخراط عدد كبير من الجمعيات، في تنظيم هذه التظاهرة، التي تنتظر باهتمام كبير، ما سيتمخض عنها من مقترحات وتوصيات، من شأنها أن تدعم العمل الجموعي وتحصنه من كل أشكال الخلل أو القصور وتؤهله للإسهام في مسار التنمية الشاملة لوطننا.

وفقكم الله، وألهمكم الصواب في القول والعمل، وجزاكم خير الجزاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في افتتاح الدورة الجديدة للمجلس الأعلى للقضاء
الرباط، 16 ذو الحجة 1422هـ الموافق فاتح مارس 2002م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السادة،

ما فتئنا منذ تقلدنا الأمانة العظمى لقيادة شعبنا والتي يعتبر القضاء من صميم مسؤولياتها نوجه حكومتنا والبرلمان إلى الأهمية القصوى التي نوليها لإصلاح القضاء وتحديثه وتأهيله للإسهام الفعال في المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي نسهر على تحقيقه. وقد أبيننا اليوم ومن خلال رئاستنا لافتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء إلا أن نتوجه إلى هذا المجلس ومن خلاله إلى كافة أسرة العدل بخطاب مباشر يستهدف إبراز مدى المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق القضاة أنفسهم في إصلاح الجهاز المؤتمن على العدل الذي يتوقف عليه كسبنا لرهان الديمقراطية والتنمية.

وإننا لنعتبر أن قضاء واعيا كل الوعي بحتمية هذا الرهان ومؤهلا لاستيعاب التحولات التي يعرفها المغرب، لهو القادر وحده على رفع هذا التحدي مواصلا ومعززا رسالته التقليدية المتمثلة في السهر على ضمان النظام العام وتأمين السلم الاجتماعي مستجيبا في نفس الوقت لمتطلبات جديدة تتمثل في ضرورة حرص القضاء على التفعيل والتجسيد الملموسين لمفهوم ومضمون بناء الديمقراطية ودولة الحق بضمان سيادة القانون ومساواة الجميع أمامه في جميع الظروف والأحوال.

كما يجب على القضاء أن يوفر الرؤية التوقعية الحقوقية المطمئنة والموضحة للضمانات التي يكفلها القانون معززا بذلك مناخ الثقة التي تعد حجر الزاوية للاقتصاد الليبرالي مساهما في النهوض بالاستثمار والنماء الاقتصادي.

لذا، حرصنا على إعادة الاعتبار للقضاء وتأهيله وتطهيره من كل النقائص والشوائب المشينة، محددين بكل حزم ووضوح سبيل الإصلاح الذي لا مناص منه. وقد تحقق بالفعل تقدم لا جدال فيه حيث تم إيقاف مسلسل التدهور والمضي قدما في عملية إعادة البناء وعصرنة العدالة، مما مكن من تعزيز الاستقلال الفعلي للقضاء وتقوية سلطته في تجسيد المساواة أمام القانون والإسراع في تنفيذ الأحكام.

وفيما أخذت المحاكم الإدارية والتجارية تعطي ثمارها في مجال ترسيخ سيادة القانون سواء في علاقات الإدارة بالمواطن، أو في ميدان الأعمال، فقد تحققت على المستوى التشريعي إصلاحات هامة في انتظار أخرى هي في طريق الإنجاز من شأنها استكمال بناء صرح العدالة وتعزيز قدرات المحاكم للتغلب على البطء باعتماد القضاء الفردي فضلا عن إضفاء البعد الإنساني على قانون السجون وعصرنة القضاء الجنائي وإعادة تأهيل المهن القضائية وتحسين تكوين القضاة وكافة الأعوان القضائيين وكذا ظروف عملهم في العديد من المحاكم.

وبالرغم مما قطعناه من خطوات، فإن إصلاح القضاء لا يزال بعيدا عن الهدف الذي نتوخاه له ودون الطموحات المشروعة للمتقاضين وللمجتمع.

ولذا فإننا مصممون على أن يأخذ تسريع النهج الإصلاحي وتيرته القصوى. فقد دقت ساعة الحقيقة معلنة حلول وقت التعبئة الكاملة والقوية للقضاة ولكل الفاعلين في مجال العدالة للمضي قدما بإصلاح القضاء نحو وجهته الصحيحة وانتهاء زمن العرقلة والتخاذل والتردد والانتظارية.

وفي هذا الصدد، يجب على المجلس الأعلى للقضاء أن يعزز المكتسبات وينخرط بكل حزم ووضوح في هذا الورش الإصلاحي الكبير، مضطعا بمهامه الدستورية كاملة في السهر على ضوابط وأخلاقيات القضاء بالمعاقبة التأديبية الحازمة والصارمة لكل الذين أثبتوا عدم أهليتهم لتحمل ما طوقوا به من مسؤوليات بسبب تفریطهم وتجاوزاتهم، أو الذين أساءوا لسمعة القضاء بسلوكهم وتصرفاتهم والذين ينسفون في لحظة واحدة بانحرافاتهم الشائنة ما تحقق من منجزات خلال سنوات من الكد والجهد.

كما ينبغي للمجلس أن يعمل بنفس الحزم والعزم على النهوض بدوره الأساسي في تعزيز الضمانات التي يكفلها الدستور للقضاة معتمدا المساواة والتجرد في تدبير وضعيتهم المهنية بناء على المعايير الموضوعية المضمنة في نظامه الداخلي، الذي حظى بمصادقتنا السامية حريصا على مكافأة خصال النزاهة والاستقامة والاستحقاق ونكران الذات والجدية والاجتهاد والشجاعة.

وإننا إذ ندعو المجلس لمضاعفة جهوده لتوطيد استقلال القضاء وتقويته، فإننا، نؤكد بأن هذا الاستقلال لا يعد امتيازاً مخولاً للقاضي ليعمل بهواه بمنأى عن كل محاسبة، بل إن مبدأ استقلال القضاء يعد بالأحرى قاعدة ديمقراطية لكفالة حسن سير العدالة وضمانة دستورية لحماية حقوق المتقاضين وحقا للمواطنين في الاحتماء بقضاء مستقل ومحايد.

ولأننا حريصون على عدم تسخير هذا المبدأ كمطية لأغراض أخرى، فإن على المجلس أن ينأى بنفسه وبصفة نهائية عن كل النزعات الفئوية المهنية والانتخابوية الضيقة والممارسات المنحازة حتى يحقق لذاته الاستقلال اللازم، ويدرك بنفسه ويرسخ الوعي لدى الغير بأن الاستقلال هو الشرط الملازم للمسؤولية جاعلا مصلحة الأمة فوق كل اعتبار.

حضرات السادة،

إن التعبئة الشاملة التي يتطلبها الورش الكبير لإصلاح القضاء، تستلزم المشاركة الفعالة والواسعة للقضاة فيه. وهنا يبرز الدور المنوط بالوادية الحسنية للقضاة التي ننتظر منها وفي نطاق مهامها وأهدافها أن تواكب هذا الإصلاح وتدعمه بكل فعالية، متيحة بذلك لجميع القضاة الإسهام في تجديد الصرح المشترك للعدالة وإضافة قيمة جديدة لبرامج التعاون الدولي والانفتاح على العالم القضائي والتكوين المستمر وتحديث القضاء.

ولكي يتأتى للودادية ذلك، ينبغي لها أن تستيقظ من سباتها العميق وأن تكف عن الحسابات والصراعات المتجاوزة وتقوم بمراجعة وتحيين نظامها الأساسي بما يكفل لها استيعاب التطور الفكري والتحويلات التي يعرفها المشهد القضائي وكذا تجديد هيئاتها المسيرة بما يضمن لها تعبئة طاقات جديدة وإناطة المسؤولية بها.

وبذلكم تسترجع الودادية إشعاعها وتحمل من جديد مشعل استقلال القضاء والدفاع عن حقوق القضاة وتحدد النهج القويم لعملها ولمساهمتها في إصلاح القضاء الذي يوجد اليوم في قلب عملية تغيير المجتمع وتحديثه ودمقرطته وبناء دولة الحق والقانون والنماء والتقدم أي في صميم اختيارات استراتيجية لا رجعة فيها وتحديات مصيرية يجب على المغرب أن يرفعها وهو ما لن يتم إلا بالمساهمة الحاسمة والفعالة للقضاء.

وإننا لنهيب بكل القضاة الحريصين كل الحرص على النهوض بمسؤوليتهم التاريخية والمحافظة على شرف وكرامة الأمانة الملقاة على عاتقهم، أن يعملوا على مصالحة المغاربة مع جهازهم القضائي واستعادة ثقتهم في شموخ وعظمة عدالة مستقلة نزيهة كفأة وقوية، جديرة بما يرمز إليه اسمها من توقير واحترام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمدينة العيون

العيون، 21 ذو الحجة 1422هـ الموافق 06 مارس 2002م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

رعايانا الأوفياء،

ها نحن اليوم نجدد العهد بكم في هذه المدينة الصامدة ونخاطبكم وسط هذه الجموع الحاشدة التي نبادلها حبا بحب ووفاء بوفاء.

كما أننا سعداء بأن نخاطب من خلالكم كافة أفراد شعبنا العزيز، من هذه الأقاليم المباركة التي توجد في قلب كل مواطن مغربي والتي ظلت منذ دولة المرابطين ومرورا بعهد جدنا المقدس المولى الحسن الأول، ووصولاً إلى عهد مبدع المسيرة الخضراء ومحرر الصحراء والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراهما، جزءاً لا يتجزأ من التراب الوطني ومكوناً أساسياً لكيان المغرب التاريخي وهويته الحضارية.

ومن ثم، كان التحام المغاربة قاطبة حول قيادة العرش لخوض معركة استكمال وحدتهم الترابية، غير المنقوصة وتشبثهم القوي بالثوابت المقدسة من شرعية تاريخية ودينية مستمدة من البيعة وسيادة وطنية كاملة وإجماع وطني راسخ حولها.

وما لقاءنا بكم اليوم وقد ظهرت للعالم المطامع التوسعية والهيمنية للخصم المكشوف لوحدتنا الترابية، إلا تأكيد لتمسكنا القوي بهذه الثوابت المقدسة ورفضنا القاطع لكل مشروع يستهدف المس بوحدةنا الترابية وبسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية ويهدد السلم والاستقرار بمنطقة المغرب العربي.

وإن حفيد جلالته الملك المحرر محمد الخامس ووارث سر جلالته الملك الموحد الحسن الثاني قدس الله روحيهما، والمؤمن دستورياً على وحدة المغرب، ليعلن باسمه واسم جميع المواطنين، أن المغرب لن يتنازل عن شبر واحد من تراب صحرائه غير القابل للتصرف أو التقسيم.

وعندما التزمنا بالتفاوض من أجل حل عادل ودائم، على أساس الاتفاق الإطار الأممي الذي نظل متمسكين به، فلأنه حظي بالموافقة والتشجيع الدوليين الواسعين والوازنين ولأنه قبل كل شيء يندرج في إطار احترام السيادة المغربية والوحدة الترابية ويلائم توجهنا الاستراتيجي القائم على الديمقراطية والجهوية واللامركزية، والحفاظ على استقرار المغرب العربي وتوطيد وحدة شعوبه بدل تمزيقها بافتعال كيانات وهمية.

ومن هذا المنطلق الاستراتيجي، كنا أعلننا في خطابنا بمناسبة تخليد الذكرى السادسة والعشرين للمسيرة الخضراء المظفرة عن عزمنا القوي على جعل أقاليمنا الجنوبية مثالا يحتذى للتنمية الجهوية المندمجة.

وأكدنا على أن يكون التخطيط لها وإنجازها بتشاور وتشارك مع كل أبناء هذه الأقاليم بمختلف مجالسهم المنتخبة وشبابهم وفعاليتهم ونخبهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي سياق تمكين كل جهات مملكتنا من وسائل التدبير الديمقراطي اللامركز واللامركزي لتنميتها الجهوية، فإننا نعلن في هذا اليوم المشهود عن قرارنا بإحداث وكالة خاصة بتنمية الأقاليم الجنوبية تجسيدا للعناية الخاصة التي نوليها لها. وقد أصدرنا تعليماتنا السامية إلى حكومتنا كي تكب على إخراج هذه المؤسسة إلى حيز الوجود في أقرب وقت.

وحرصا منا على أن تكون برامج ومشاريع هذه الوكالة منبثقة من واقع المنطقة ومن تطلعات أبنائها، فإننا ننتظر من الأيام الدراسية التي أمرنا بتنظيمها، هنا بمدينة العيون في الأسابيع القريبة، بلورة مخطط التنمية الجهوية للأقاليم الجنوبية في مشاريع مضبوطة وبرامج محددة بزمنها ومكانها وتمويلها وتقويمها.

وينبغي لهذه الوكالة أن تواصل الجهودات الجبارة التي بذلت لتزويد هذه المناطق بتجهيزات تحتية أساسية في مجالات الطرق والمرافئ والإسكان والإنارة والماء الشروب وتمكينها من التنمية الاجتماعية.

ويتعين عليها، بصفة خاصة، أن تعطي الأولوية المطلقة للنهوض بالاستثمار المنتج المبدع للثروة المنشئ لفرص الشغل القار والكرام للشباب.

وعليها أن تستثمر المؤهلات الطبيعية للمنطقة، في مجالات الصناعة المعدنية والصيد البحري والصناعة التقليدية والسياحة والتجارة وكذا مواردها البشرية المؤهلة للإبداع والعطاء، المعروفة بطاقتها الاقتصادية الواعدة وقدراتها العلمية العريقة وحنكتها المتأصلة.

وفي سياق التفعيل الملموس لهذا المشروع التنموي الطموح، أنتظر من الحكومة أن تضع حدا لمشكل السكن غير اللائق في هذه الأقاليم.

كما أدعو الحكومة إلى أن تعجل داخل مدة عامين بإنجاز ست قرى للصيد مجهزة بمرافقها البحرية والسكنية والترفيهية ومعززة بموانئ موسعة.

وبنفس الإلحاح أحث الحكومة على إيلاء قطاع تربية المواشي ولا سيما الإبل منها، عناية خاصة وعلى أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف الجفاف. كما أدعوها إلى حسن استثمار مؤهلات أقاليمنا الصحراوية كمحور للمبادلات التجارية التقليدية في المنطقة ولا سيما مع جارتنا الشقيقة موريتانيا.

ولنا اليقين بأن المخطط التنموي بأقاليمنا الجنوبية سيحقق تطلعات رعايانا الأوفياء المرابطين على أرضهم، كما سيضمن العيش الكريم للعائدين المستجيبين لنداء الوطن الغفور الرحيم.

تلکم رعايانا الأوفياء، سكان الأقاليم الجنوبية، مرتکزات مشروعنا التنموي الذي سنسهر على إنجازہ في أرضنا، الواثقين من سيادتنا الكاملة على ربوعها المحصنة بقواتنا المسلحة الملكية وأفراد الدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني التي نوجه إليها تحية إکبار وتقدير.

وسیظل التحامک- شعبي العزیز-، حول عرشک الساهر على أمن المغرب واستقراره ووحدته والدفاع عن حوزته وقيمہ الدينية السمحة، كما كان دوما عبر كل محطات التاريخ الحصن الحصين للکيان الموحد للأمة المغربية والدفاع عن سيادتها والمضي بها قدما على درب استكمال بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم.

والسلام علیکم ورحمة الله تعالی وبرکاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى القمة الرابعة لتجمع دول الساحل والصحراء
ليبيا، 22 ذو الحجة 1422هـ الموافق 07 مارس 2002م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الأخ الأعز المبجل معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،
رئيس القمة الرابعة لتجمع دول الساحل والصحراء،
أصحاب الفخامة،

إنه لمن دواعي سعادتنا وابتهاجنا أن يعقد مجلس الرئاسة لتجمع دول الساحل والصحراء دورته الرابعة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى التي تربطها والمملكة المغربية علاقات أخوية متينة متجذرة في عمق التاريخ.

ونود في البداية أن نعرب عن جزيل شكرنا لأخينا المبجل، القائد معمر القذافي، على ضيافته الكريمة لهذه القمة وعلى ما وفره لها من ظروف طيبة متوجهين إليه بعبارات الامتنان على الدعم المتواصل الذي ما فتئ يقدمه لهذا التجمع الواعد.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بتشكراتنا الخالصة لأخينا فخامة الرئيس عمر حسن البشير على العمل الجاد والمثمر الذي بذله خلال فترة رئاسته للتجمع.

أصحاب الفخامة،

إن انعقاد القمة الرابعة لتجمع دول الساحل والصحراء، يشكل حدثا متميزا لكونه يعبر بصدق عن الرغبة التي تحدونا جميعا للمضي قدما بتجمعنا نحو تحقيق غد أفضل يعود بالخير العيم على منطقتنا.

وإن إيماننا والتزامنا بالأهداف التي رسمها هذا التجمع، تدعونا إلى توفير الأجواء الملائمة والبحث عن الطرق العملية الكفيلة بتحقيق الانطلاقة المتوخاة لهذا الفضاء على أسس واقعية وصلبة تضمن له البقاء والاستمرار.

وإنه لمن دواعي الاعتزاز أن يكون تجمع دول الساحل والصحراء، بالرغم من حداثة تكوينه، قد صار أكبر تجمع إقليمي في القارة الإفريقية اعتباراً لما يضمه من مؤهلات كبيرة، ويتوفر عليه من طاقات واعدة قادرة على أن تجعل منه نواة صلبة للتكامل بين الدول الإفريقية.

لقد تمكن تجمع دول الساحل والصحراء، خلال السنوات الأربع من عمره، من تعزيز مؤسساته مبرهنًا على قدرته في تخطي الحواجز وعلى إشاعة روح التعاون والتآزر بين أعضائه.

ونغتتم هذه المناسبة لنشيد بالجهود الخيرة والكبيرة التي قام بها أخونا المبجل فخامة العقيد معمر القذافي، لمساعدة أحد أعضاء تجمعنا على تجاوز الظروف العصيبة التي عرفها.

ومن هذا المنطلق، نؤكد تشبثنا الدائم بالاعتماد على الحوار باعتباره السبيل القويم والكفيل بوضع حد للخلافات وإعطاء فرصة للمتنازعين لإيجاد أرضية للتفاهم بمنأى عن العنف الذي لا يزيد المشاكل إلا تعقيداً، وقد كان المغرب ولا يزال يسلك هذا النهج من أجل إحلال الأمن والاستقرار بالمنطقة دون أن يكون ذلك على حساب الثوابت الوطنية والشرعية الدولية وفي مقدمتها عدم المساس بالوحدة الترابية لأي بلد.

أصحاب الفخامة،

لقد أصبح تكثيف التشاور والتعاون فيما بيننا ضرورة ملحة إذا ما أردنا المحافظة على مكتسباتنا والدفاع عن مصالحنا المشتركة في علاقاتنا مع التكتلات الإقليمية والدولية، في ظل العولمة الجارفة وفي الظرف الذي يعيشه العالم بعد الأحداث المأساوية للحادي عشر من شتنبر الماضي وما كان لها من تداعيات.

وإن القواسم المشتركة التي تجمع بين دول أعضاء تجمع الساحل والصحراء على اختلاف توجهاتها، هي أكبر حافز للسعي قدما نحو تحقيق الهدف الذي نصبو إليه جميعا والرامي إلى الرفع من المستوى المعيشي لشعوب منطقتنا. وإن إرادتنا وإصرارنا المشتركين، الكفيلان ببلوغ ما نرمي إليه، وذلك بالعمل على تقوية بنياتنا الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وإيلاء الأهمية القصوى لتكوين الإنسان الذي هو العنصر الأساسي في التنمية بكل إبعادها.

وإيماننا بأهمية التكتلات الاقتصادية في مواجهة رهانات التنمية، فإنه حري بنا أن نفكر جميعا في أساليب ومناهج تهدف إلى توفير ظروف ملائمة من شأنها أن تعطي انطلاقة حقيقية لخلق شراكة نموذجية متعددة الأبعاد بين الدول الأعضاء في التجمع، الهدف الأساسي منها خلق فضاء اقتصادي وتجاري بينها.

أصحاب الفخامة،

إن الأمل يحدونا في أن تتوج أعمال اجتماعكم بقرارات وتوصيات فعالة كفيلة بإعطاء الدفعة القوية المرجوة، الجديرة بطموح بلداننا وبإيماننا العميق بقدرات تجمعنا على رفع التحديات.

ونأبى في الختام إلا أن نجدد لأخينا الموقر قائد ثورة الفاتح العظيم، عبارات التقدير والعرفان لما يسديه من خدمات جليلة لهذا التجمع للدفع به قدما إلى الأمام، ولحرصه الشخصي على إنجاح أعمال هذه القمة. والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الدولية حول موضوع
«الحضارة الإسلامية في الأندلس وظاهرة التسامح»
الرباط، 27 ذو الحجة 1422 هـ الموافق 12 مارس 2002 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الفضيلة الأساتذة، حضرات السيدات والسادة،

في مستهل هذه الرسالة التي نحن مبتهجون بتوجيهها إلى جمعكم الموقر، يسعدنا أن نعرب لكم عن كبير تقديرنا للجهود الحميدة التي يبذلها مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات والتي تأتي للبرهنة عليها هذه الندوة الدولية التي تلتئمون في رحابها لتناول موضوع «الحضارة الإسلامية في الأندلس وظاهرة التسامح».

وهو موضوع يكتسي أهمية خاصة إذ يدعو إلى البحث في مرحلة متميزة ومتفردة من تاريخ أمتنا الحافل وما أنتج فيها من تراث غني خصيب لا يلبث دارسه والواقف على حقائقه والعوامل الفاعلة فيه، أن يستخلص الرؤية التي ما أحوج الإنسانية إلى استحضارها للنظر من خلالها إلى الواقع الذي يعيشه عالمنا المعاصر.

إنه واقع مرير تسوده أزمت وتحديات شتى، سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتطبعه ظواهر تطرف المرجعيات ورفض الاختلاف والغلو في الاعتداد بالرأي والموقف، مما أفضى إلى مواجهات عنيفة وأحداث أليمة ذهب ويذهب ضحيتها كل يوم عدد من الأبرياء.

وهي ما تؤكد مدى التردي الذي آل إليه السلوك الفردي والجماعي في غيبة القيم الإنسانية النبيلة التي حلت مكانها نزعات عدمية عابثة حولت المشهد الدولي إلى ساحة كره وعداء وغابة صراع واقتتال.

كما تؤكد مدى الحاجة الملحة إلى مراجعة تعيد الأمور إلى نصابها بحكمة وتعقل من أجل تخليق الحياة العامة وجعل العلاقات بين الشعوب قائمة على مبادئ الوسطية والاعتدال والتعايش والتساكن والتواصل والتحاور، والمجادلة بالتي هي أحسن، على أساس من

التسامح الذي هو في ديننا الحنيف مرتكز على تكريم الله عز وجل للإنسان وعلى الإقرار بالاختلاف الذي شاءت إرادته تعالى أن تكون عليه طبيعة البشر والكون والذي حث سبحانه على تجاوز سلبياته والتعامل معه بالتعارف الرامي إلى التعاون من أجل تحقيق المصالح والمنافع المشتركة وتبادل مشاعر المودة والإخاء واعتبار التقوى مقياس التفاضل : «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم».

أصحاب الفضيلة الأساتذة،

حضرات السيدات والسادة،

إن الدعوة إلى الرجوع للقيم وإعادة ترسيخها تحتاج إلى عملية تربية توظف لبلورتها النماذج الحضارية التي عرفها تاريخ الإنسانية عبر العصور ومن خلال محطات كبرى يظهر فيها الدور الذي كان لهذه القيم في صنع التقدم والرقي والازدهار وإشاعة العدل والأمن والاستقرار.

وفي طليعة تلك النماذج مثال الحضارة الإسلامية في الأندلس حيث تعايشت الأعراق والمعتقدات والثقافات تحت مظلة الإسلام بتسامحه الذي لم يلبث أن انعكس على النفوس والأفكار فهذأت واطمأنت متحررة في علاقاتها مع ذاتها وغيرها من كل ألوان العقد والاضطرابات، وملتزمة بأخلاق سلوكية وجهت التصرفات والمعاملات وحفزت باستمرار على التطوير والتجديد والابتكار وعلى الأخذ والعطاء انطلاقا من هذه الأخلاق بفكر متناسق وذهنية متوازنة.

وقد انصهرت جميع هذه المظاهر في بوتقة الوحدة التي كان الأندلسيون حريصين عليها بالرغم من إكراهات التاريخ، والتي أقاموها وفق منظومة تتسم بمراعاة التنوع والتعدد والحفاظ على التوافق والتكامل وتمزج بانتران واتساق بين الإسلام والتراث الإنساني.

وهو ما أهلهم لإبداع نمط حضاري متميز بعطائه العلمي والفلسفي والصوفي والأدبي والفني والصناعي، وبما كان له من تأثير على مسيرة الحضارة العربية الإسلامية في مختلف الأقطار، ولاسيما في المغرب وبقية بلدان الشمال الإفريقي دون إغفال الدور الكبير الذي كان له في النهضة الأوروبية، مما تعتبر به الحضارة الأندلسية صلة وصل بين التراث الحضاري القديم وما أنتجته العهود الحديثة والمعاصرة، وكذا دون إغفال الإرث الغني الذي خلفه في شبه الجزيرة الإيبيرية متمثلا في جوانب كثيرة من الحياة الفكرية والاجتماعية وفي المواقع والآثار القائمة شاهدا على الشأن الذي أدركته الحضارة الأندلسية.

وإن المغرب الذي كان له إسهام كبير في بناء الأندلس وتشييد حضارتها وثقافتها منذ الفتح وعلى مدى ثمانية قرون والذي كان أهم ملاذ آوى المهاجرين المسلمين واليهود الذين اضطروا بسبب الاضطهاد إلى الخروج منها بعد الاسترداد، ليعتز بأن يكون المحتضن لكثير من المظاهر الحضارية والثقافية الأندلسية المتجلية على الخصوص في الموسيقى وفنون العمارة والزخرفة والفسيفساء وفي بعض جوانب الحياة الاجتماعية من أنواع الطبخ واللباس، وإن هذه المظاهر وغيرها لتنهض دليلا على أن المغرب يتصدر ورثة الأندلس إذ عرف كيف يصون تراثها ويحافظ عليه وينمي بالتداول والتطوير.

من هنا أيها الأساتذة والسادة تأتي أهمية إنشاء مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات واختيار الرباط ليكون فيها مقره مع كل الدلالات التي يحملها هذا الاختيار.

وإننا لنتهز هذه المناسبة لننوه بالمبادرة الرائدة التي كانت لنخبة من الجامعيين السعوديين والمغاربة بمساندة صديقنا صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن فهد، حفظه الله، لإقامة مركز ينهج في ممارساته وأنشطته العلمية أسلوب الحوار الحضاري بتسامح وتفتح يتجاوزان الذات إلى الآخر مهما يكن معه من اختلاف.

وقد وجدت هذه المبادرة مرجعيتها الأساسية فيما يجمع المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية من وحدة الرؤى والمواقف وتوارد المقاربات من أجل السعي إلى تحقيق سلام دولي قائم على الحق والعدل وملتزم بالقيم السامية التي حثت عليها أديان التوحيد والتي على أصحاب هذه الأديان أن يكتفوا جهودهم لإشاعتها والإقناع بها والتوسل بمنهجيتها في مواجهة قوى الشر والظلم والطغيان والعمل بأمل وتفاؤل على بناء مستقبل أفضل تسود العالم فيه روح الفضائل والمكارم.

وتلكم مهمة جليلة يقع عبء النهوض بها على جميع المثقفين ورجال الفكر وخاصة أنتم المنتمين للمركز الذين عليكم أن تجتهدوا في إبراز النموذج الحضاري الإسلامي في الأندلس كمثال يحتذى، وتراث تعزز به الإنسانية جمعاء وذلكم هو الهدف من تنظيم هذه الندوة. وفقكم الله وسدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الدولية حول موضوع
«التعليم العالي في العالم العربي في عهد العولمة»
مراكش، 28 ذو الحجة 1422 هـ الموافق 13 مارس 2002 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يسرنا أن نرحب بملتقاكم الهام الذي لنا اليقين بأنه سيكون جادا ومفيدا ومثمرا. ونحن إذ نهني منظمة «أميركا» الشرق الأوسط للخدمات في التربية والتكوين «أمديست» على مبادرتها الحميدة بالدعوة إلى عقد هذا اللقاء ببلادنا لنتنزه هذه المناسبة لتتوجه إليها بالشكر على الجهود التي ما فتئت تبذلها لمساعدة آلاف الطلبة العرب على متابعة دراستهم بالجامعات الأميركية، وكذا لتقوية أواصر التعاون بين أمريكا والدول العربية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لنبوء الشأن التربوي مكانة مركزية في اهتماماتنا، ذلكم أن الحديث عن التربية هو حديث عن المستقبل والتنمية، وعن الثقافة والمعرفة، وهو بالأحرى حديث عن أطفال اليوم ومواطني الغد، لأن التربية تمثل قاعدة التقدم، والدرع الواقعي من كل أشكال التطرف، وأساس التماسك الاجتماعي وتكافؤ الفرص. وبذلك وجب أن تظل موجه عالم الغد نحو التسامح والسلام.

ولقد قررنا بدافع قناعتنا هاته جعل العشرية 2010/2001 عشرية للتربية والتكوين، معلنين التربية ثاني أسبقية وطنية بعد وحدتنا الترابية.

ومن منطلق نفس الاقتناع، جندنا بلادنا لإصلاح واسع للتربية والتكوين، محددين لهذا الورش الكبير والصعب أهدافا قد تبدو طموحة، لكنها أضحت اليوم ضرورات قصوى، ولاسيما منها القضاء على الأمية، وتعميم تعليم أساسي جيد لكل أطفال المغرب، وجعل الجامعات فضاءات فعلية لنشر المعرفة والثقافة، وللتعلم، والتشجيع بقيم راسخة قمينة بجعل مواطني بلدان مختلفة، غدا أكثر من اليوم، مواطني عالم واحد.

وعلى هذا الأساس، فمواطنة المستقبل، لن تتحدد فقط بالانتماء لتراب أو جماعة أو هوية، بل بالتمسك بمجموعة من القيم التي تشيّد عالم الغد، قيم من بين أسمائها الدالة: الديمقراطية والتضامن والتسامح.

وفي هذا الإطار، فلقد سبق أن دعونا مسلمي العالم أياما قليلة بعد مأساة 11 ستمبر أثناء احتضان بلادنا لمؤتمر برلمانات الدول الإسلامية بالرباط، إلى توجيه عنايتها لتصحيح الصورة التي يحملها الآخر عن الإسلام، مع العمل على استجلاء بعده الحضاري، ورسالته القائمة على السلام.

وإننا بمناسبة هذا الملتقى لنكرر نفس الدعوة إلى أشقائنا العرب، ذلكم أن هذه الصورة الدونية التي تنسب إلى العالم العربي تستغل لمانهضة تطلعاتنا الأكثر نبلا وقضيانا الأكثر عدالة. وإننا لنستشعر، في هذا السياق، وبكل مرارة، المآسي اليومية المفجعة التي يعيشها إخواننا الفلسطينيين وهم يدافعون عن قضيتهم العادلة.

لذلك يتعين على الجامعات العربية أن تضاعف اليوم من انفتاحها على جامعات العالم، وأن تعزز حضورها على المستوى الدولي بتقوية تعاونها الدولي، وكذا استثمار علاقاتها للتعريف بالصورة المشرقة للثقافة العربية، بعيدا عن كل أشكال القوالب الجاهزة والتمثلات الاختزالية التي تروجها بعض وسائل الإعلام.

حضرات السيدات والسادة،

إن ندوتكم ستتناول عدة مواضيع هامة كالتعدد اللغوي، والولوج إلى التعليم العالي والاستعداد لعولمة الأسواق، وهجرة الأدمغة، وتحسين مناهج وأدوات التعليم. وفيما يخص اللغات، فلقد سبق لوالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، أن أكد منذ سنوات، بأن الفرد الذي يستعمل لغة واحدة فقط، يمكن اعتباره أميا، وتلكم نظرة ثاقبة هي أكثر رهانية اليوم.

أما بالنسبة لتكنولوجيات الإعلام والتواصل فلقد حققت اليوم نفاذا واسعا إلى عالم التربية. وهي إن كانت تشكل دعامة بيداغوجية أساسية، ومن شأنها الإسهام في توسيع المعارف والبحث العلمي، فإنها لا ينبغي أن تقلل من أهمية التفكير في البعد الإنساني للفعل التربوي، وضرورة تحقيق التوازن المطلوب بين استعمال التكنولوجيات وبين المحافظة لهذا الفعل على طابعه الإنساني المتميز.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لو اتفقنا من أن صانعي القرار، والأطر والفعاليات المشاركة في هذا الملتقى، ستخصص الحيز الكافي من أشغاله لتدارس كل هذه الموضوعات وأنكم ستتوصلون إلى نتائج وقرارات سيكون لها، ولاشك، الأثر الإيجابي في النهوض بالتعليم العالي العربي، والله الموفق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في افتتاح أشغال المؤتمر IO7 للاتحاد البرلماني الدولي
مراكش، 02 محرم 1423 هـ الموافق 17 مارس 2002 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يطيب لي أن افتتح أشغال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي لما يجسده من الديمقراطية التي تعتبر جوهر الملكية الدستورية بالمغرب. كما يسرني أن أشيد بما يجمعنا من عمل رائد ودؤوب من أجل ترسيخ القيم الكونية المثلى للحرية وحقوق الإنسان والسلم وإشاعة ثقافة الحوار والانفتاح والتسامح بين الحضارات والشعوب.

وإنني أنوه بجهود منظمكم الموصولة من أجل انتصار هذه القيم العليا، كما أعرب عن اعتزازي باحتضان المغرب لملتقى اتحادكم الذي يعد بمثابة الضمير الحي للعالم لما تمثلونه من شرعية ديمقراطية، وتعبير صادق عما يخالج شعوبنا من قلق وانشغالات وما تعلقه عليكم من آمال وتطلعات في إيجاد إجابات متناسقة وديمقراطية لحسن تدبير الشأن العام على الصعيدين الوطني والدولي.

وإنني أعتبر لقاء ممثلي الشعوب من مختلف القارات والدول والثقافات على أرض بلد عربي إسلامي عريق يتضمن رسالة هامة مفادها أن ما يعرفه عالمنا، إنما هو صراع جهالات لا صدام حضارات وتأكيد تفاعلها الذي يعد حواركم المثمر أحد روافده.

كما أن عملكم على إشاعة ثقافة الديمقراطية كأداة ناجعة لتدبير الخلاف على المستوى الدولي بطرق الحوار والتسامح واحترام الحق في الاختلاف لهو خير تعبير عن كون الديمقراطية تظل أفضل وسيلة للقضاء على الإرهاب والتطرف والإقصاء، وإيجاد حلول سلمية لكل التوترات والنزاعات في شتى أنحاء العالم.

وإن المغرب الذي يقدم نموذجا متميزا لتفاعل الحضارات والثقافات والذي يظل رائدا في انتهاج الحلول التفاوضية السلمية والديمقراطية في محيطه الجهوي والدولي، ليعبر عما يساوره من قلق ومرارة إزاء ركوب الحكومة الإسرائيلية لمنطق القوة والتقتيل في حق الشعب الفلسطيني الأزل وإراقة دماء الأبرياء يوميا بدل اعتماد الخيار الحضاري للتفاوض في إطار الشرعية الدولية.

وكما هو الشأن في كل ظرف عصيب، فإن الأمل قد ينبثق من اليأس، ومنطق التاريخ يؤكد أن دوامة العنف والعنف المضاد ليست قدرا حتميا لأن إرادة السلام والعدل وإشاعة الأمن لا بد أن تنتصر ولاسيما في منطقة مهد الأديان التي من حق الشعب الفلسطيني الشقيق أن يقيم دولته المستقلة فيها وعاصمتها القدس الشريف رمزا للتعايش والتكامل والتآخي بين كل شعوب وديانات منطقة الشرق الأوسط.

وبنفس الشعور المزيج بالانشغال والأمل أشيد بحرص منظماتكم العتيدة على تشجيع الدول النامية-وخصوصا الإفريقية منها- على تحقيق التنمية المستدامة وتقليص الانعكاسات السلبية لثقل المديونية ولمنطق العولمة التجارية، وستبقى الديمقراطية صورية ومهددة ما لم يتم إعطاؤها مضمونا اقتصاديا، واجتماعيا ورفع كل أشكال التهميش وسوء المعاملة عن المحرومين ولاسيما النساء نصف المجتمع والأطفال والشباب عماد المستقبل وأمله.

إن مواجهة مشاكل العصر التي تتجاوز الحدود الوطنية، تلزم البرلمانات من خلال اتحادكم، بالقيام بدور فعال في إضفاء نزعة إنسانية على العولمة وإقامة نظام دولي جديد أكثر ديمقراطية وإنصافا وتضامنا.

وإنني لعلى يقين أن مراكش ملتقى المؤتمرات الدولية، التي شهدت ميلاد اتحاد المغرب العربي، والمنظمة العالمية للتجارة، وإعطاء دفعة قوية لبروتوكول كيوتو والإيكولوجيا الإنسانية، ستشهد تعزيز البعد البرلماني للديبلوماسية بشكل يجعل من اتحادكم شريكا أساسيا للمنظمات الأممية ومكونات المجتمع المدني الدولي من أجل بروز مواطنة عالمية فاعلة وبناء ديمقراطية كونية.

وستجدون في المملكة المغربية وعاهلها خير مساند لكم انطلاقا من حرصي على جعل المغرب منارة مشعة للديمقراطية وملتقى للتوافق بين الإرادات البناءة للحوار والسلام.

وإذ أرحب بممثلي شعوب العالم ضيوفا أَعْزَاء على بلد متشبث بفضائل الديمقراطية البرلمانية، فإنني أدعو الله تعالى أن يتوج أعمالكم بكامل النجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس لأربع مطبوعات إعلامية لبنانية بيروت، 06 محرم 1423هـ الموافق 21 مارس 2002م

سؤال: بعد الإعلان عن مبادرة سعودية من أجل تسوية شاملة ونهائية لأزمة الشرق الأوسط ما هو موقفكم من هذه المبادرة؟ وهل تنتظرون نتائج فعالة من القمة العربية في بيروت؟ وما هو الدور الذي يقوم به المغرب من أجل التوفيق بين جميع المساعي، وخصوصا منها مساعي الأمم المتحدة علما بأن المغرب كان وما يزال يلعب دورا أساسيا وفعالا في تقريب ذات البين بين جميع الأطراف؟

جواب صاحب الجلالة: لقد كان موقفنا واضحا وجليا من المبادرة التي تقدم بها أخونا ولي عهد المملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، فباركناها وأيدناها على الفور، لأنها تنسجم في الأصل مع خياراتنا وقناعاتنا القائمة على السلام العادل والشامل وذلك بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية.

فالمبادرة أكدت كما تعلمون، على موقف عربي ثابت كان لوالدنا، المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني دور أساسي في تفعيله من خلال عملية تواصل بين القول والفعل الجاد والذي أعطى لبلدي رصيذا من المصادقية لدى جميع الأطراف في المنطقة وخارجها.

وعلى هذا الأساس كان المغرب وما يزال، نقطة عبور مهمة للتقريب بين وجهات النظر سواء مع هذا الطرف أو ذاك، ومحطة أساسية للتوفيق بين جميع المساعي، على أساس أن تتوافر الإرادة الحسنة والنية الصادقة التي هي موجودة بكل تأكيد عند الجانب العربي.

وبالفعل كانت القمة العربية بفاس عام 1982 التي أبانت عن وجود تماثل وتنسيق في المواقف بين المغرب والسعودية قد أكدت من خلال مشروع عربي للسلام بأن الأمة العربية - ومنذ ذلك الحين - تحدها إرادة صادقة من أجل إنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط على أسس ثابتة وصلبة تتخذ من الشرعية الدولية مرجعا وسندا لها.

وبخصوص ما قد تسفر عنه القمة العربية في بيروت من نتائج، فإننا نرى بكل ثقة، ولبنان يستضيف هذه القمة، أن النتائج ستكون ذات شأن ما دامت نيات الجانب العربي سليمة وصادقة ولذلك، فإننا حريصون أشد الحرص على أن نبليغ للعالم بأننا أصحاب حق ودعاة للسلام. وأعتقد أن هذا هو جوهر المبادرة السعودية.

كما ينبغي أن لا ننسى أن المعادلة في الشرق الأوسط لها طرفان أحدهما عربي ويعمل كل ما في وسعه لإيصال المنطقة إلى بر الأمان والطرف الثاني وهو إسرائيل التي يجب عليها أن تتجاوب مع هذا التوجه العربي وأن تستغل هذه الفرصة التاريخية والهامة بالنسبة لجميع شعوب المنطقة.

وبالنسبة للأمم المتحدة نرى - وفي هذه الأحوال العصيبة - أنه يجب أن يزداد دورها في تحمل المسؤولية. وحينما تتشبث نحن العرب بالشرعية الدولية فهذا يعني أن الأمم المتحدة هي المرجع وهي الطرف الذي ينبغي إشراكه في عملية إنهاء الصراع. وفي هذا الصدد ننوه بالقرار الأخير الذي اتخذته مجلس الأمن الدولي، ويشير فيه بصريح العبارة إلى دولة فلسطين ضمن تصور يؤكد على وجودها ضمن حدود آمنة ومعترف بها إلى جانب إسرائيل. فهذهبادرة طيبة وتحمل على الاعتقاد الجازم بأن دور الأمم المتحدة بات ضروريا وأخذا في التزايد.

سؤال : بصفتمكم يا جلالة الملك رئيسا للجنة القدس ونظرا لدوركم الكبير في هذا المجال ما هي الخطوات والإجراءات العاجلة التي تقترحونها لمنع تهويد القدس ؟

جواب صاحب الجلالة : بصفتمنا رئيسا للجنة القدس، كان همنا وما يزال هو العمل المتواصل والدؤوب لإنقاذ القدس مهد الديانات من خطر التهويد وحرصنا اليوم أشد.

وعن الإجراءات العملية لمنع تهويد مدينة القدس، أشير في هذا الصدد إلى العديد من تلك الإجراءات التي اتخذت سواء على النطاق الإسلامي أو العربي.

ففي إطار لجنة القدس تم إنشاء وكالة بيت مال القدس التي من أهدافها الأساسية مقاومة سياسة التهويد الإسرائيلي.

وخلال القمة العربية الطارئة بالقاهرة في أكتوبر 2000 تم بالفعل إنشاء صندوق آخر باقتراح من المملكة العربية السعودية أطلق عليه (صندوق الأقصى) والهدف منه هو العمل على تمويل مشاريع في مدينة القدس للحفاظ على طابعها العربي والإسلامي الذي يتعرض لحملة تهويد واسعة النطاق على الصعيد البشري والعمرائي.

كما أن هناك اتصالات سياسية متواصلة مع القوى العظمى المؤثرة في مجرى أحداث الشرق الأوسط نعمل على حثها باتجاه الحفاظ على القدس كرمز للتسامح والتعايش بين الديانات.

وكما ترون هذه سلسلة من الإجراءات ذات أهداف نبيلة ونأمل أن يصل لهذه الصناديق ما يكفي من التبرعات حتى نتمكن من النهوض بالمهام الملقة على عاتقنا جميعا لوقف الزحف الاستيطاني الذي يحاصر المدينة ويهدد سكانها المقدسين وبيوتهم.

فالقدس أمانة في أعناق جميع المسلمين والعرب ولن يتخلوا عنها مهما تطورت الأحداث.

سؤال : بعد أحداث 11 شتنبر الماضي وتفاعلاتها الدولية ما هو موقف المملكة المغربية من الحرب ضد الإرهاب، وما هي يا جلالة الملك الآليات التي يمكن اقتراحها للحيلولة دون استمرار هذه الحرب ؟ وفي حالة تعرض العراق لضربة أمريكية كيف سيكون رد فعل جلالتمكم ؟

جواب صاحب الجلالة: كما يعلم الجميع أن الموقف المبدئي للمغرب هو رفضه المطلق لكل أشكال وأنواع الإرهاب. فنحن كنا دائما دعاة سلام وتعايش وحوار سيرا على هدي تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي ينبذ العنف وقتل النفس البريئة.

ومن هذا المنطلق قمنا بإدانة الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة وفي نفس الوقت أعلننا تأييدنا لشن معركة لا هوادة فيها على جميع أصناف الإرهاب، ولكن على أساس مقارنة شمولية تتساوى فيها جميع الأدوات السياسية والاقتصادية بما فيها الأمنية من أجل اجتثاث آفة الإرهاب من جذورها والقضاء على مسبباتها. ويقدر ما نحرص على ذلك بقدر ما نلح على أن تظل الحملة الدولية ضد الإرهاب محافظة على تماسكها في الهدف الذي ينبغي أن يشمل الفاعلين الحقيقيين، عوض أن يستهدف أقطارا أخرى، ولا تقبل إطلاقاً بأن يكون أي بلد عربي سواء كان العراق أو غيره مستهدفا بهذه الحملة لأن ليس هناك ما يبرر القيام بهذا العمل الذي لن يكون بكل تأكيد في صالح المنطقة ولا في صالح الأطراف الدولية التي تتوخى الاستقرار لهذه المنطقة.

سؤال : بعد التقرير الأخير الذي تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بخصوص قضية الصحراء المغربية يبدو أن هذا الملف هو حالياً أمام الباب المسدود خصوصا بعد اقتراح الجزائر تقسيم الأقاليم الصحراوية بين المغرب والبوليساريو. كيف ترون جلالة الملك التوصل إلى حل توافقي بين الطرفين علما بأن المملكة المغربية أعربت باسم كل مكوناتها المؤسسية والسياسية والنقابية والمجتمعية و بإجماع منقطع النظير عن تشبثها بالوحدة الوطنية، وليس أمامنا إلا أقل من شهرين للتوصل إلى هذا الحل قبل أن يتخذ مجلس الأمن قراره النهائي في الموضوع. وفي هذا الصدد ما هو موقف الدول ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن من نزاع الصحراء ؟

جواب صاحب الجلالة : إن سؤالكم يتضمن جوابا كافيا هو أن المغرب بمكوناته السياسية والاجتماعية متشبث بوحدته الترابية وسيادته على أقاليمه الجنوبية وليس له أدنى استعداد للتفريط في أي شبر من أراضيه، لأن أمر الوحدة الترابية يظل مقدسا لديه. واستنادا على هذا الإجماع، فإن المغرب قد أبدى دوما استعدادا للتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والممثل الشخصي لأمينها العام من أجل إيجاد حل سياسي ونهائي لهذا الملف المفتعل الذي يعوق في واقع الأمر مسيرة اتحاد المغرب العربي ويعطل جهود التنمية المشتركة في المنطقة.

وما أود أن أؤكد أنه هو أن المغرب لم يدفع بهذا الملف إلى الباب المسدود ولن يعمل على ذلك لأنه حاول التعامل بكل صدق وإيجابية مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص. وقبل المغرب، رغم بعض التحفظات بالاتفاق الإطار الذي اقترحه السيد جيمس بيكر- الذي نكن له كل التقدير على الجهود التي يبذلها- لإيجاد حل سياسي لهذه القضية.

وبذل المغرب جهودا كبيرة من أجل وضع حل سلمي ونادى بنهج أسلوب الحوار لتحقيق هذا الغرض.

فمسؤولية الانسداد الذي تحدثون عنه تقع على عاتق الطرف الآخر ومن يقف وراءه الذين يحاولون عرقلة كل الجهود والمبادرات التي تهدف إلى إنهاء هذا النزاع. فبالنسبة لفكرة التقسيم التي أشرتم إليها والتي تقدمت بها الجزائر وتلقاها المغرب باستغراب كبير، أود أن أقول بكل وضوح أنها أسقطت كل الحجج والذرائع التي كانت تقدمها الجزائر لتبرير موقفها من هذا الملف ودفاعها المزعوم عما تسميه بتقرير المصير. وأملنا أن تتغلب الحكمة وأن يسود منطق المصلحة المشتركة ومستقبل أجيال دول المغرب العربي على المصلحة الضيقة الآنية التي أدت إلى الوضع الذي نعيشه الآن.

أما بالنسبة لشطر السؤال المتعلق بمواقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن فيمكن لي أن أؤكد لكم أن هذه الدول تعي ملامسات هذا الملف وتعرف بكل وضوح موقف المغرب منه، كما لا تخفى عليها خلفية مواقف الأطراف الأخرى. وكلنا أمل أن المحادثات التي ستجرى في مجلس الأمن خلال الأسابيع المقبلة ستفضي إلى إصدار القرار الصائب والمفيد الذي من شأنه أن يضع حدا لهذا النزاع المفتعل، ويؤكد مغربية أقاليمنا الجنوبية لكي نتمكن من التفرغ كليا إلى مواجهة تحديات التنمية ورهانات المستقبل التي نحن مطالبون برفعها لنكون في مستوى ما تنتظره منا شعوب اتحاد المغرب العربي.

سؤال : بعد زيارتكم للصحراء المغربية ولقائكم مع أبنائها كيف تنظرون، يا جلالة الملك إلى العلاقات المغربية الجزائرية في ظل الأحوال الراهنة وفي عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وماذا عن مسألة ترسيم الحدود بين البلدين؟

جواب صاحب الجلالة : شيء طبيعي أن يقوم ملك المغرب بزيارة رعاياه الأوفياء في كل الأقاليم سواء كانت في الشمال أو الجنوب، وهي زيارة درجنا على القيام بها لتتعرف عن قرب على اهتمامات وقضايا مواطنينا، وهذه سنة قديمة دأب عليها أسلافنا الميامين، لهذا، فإن زيارتنا إلى أقاليمنا الجنوبية مدلولها الأساسي هو التواصل مع رعايانا.

ونحن من جانبنا في علاقتنا مع الشقيقة الجزائر نحاول دائما أن يسودها الاحترام وأن نبتعد بها عن الحسابات الضيقة، لأن ما يربط البلدين من أواصر ووشائج يجعلنا نتطلع لأن تستجيب هذه العلاقات إلى طموحات الشعبين. فإمكانات البلدين يمكنها إذا ما وظفت في اتجاه التنمية أن تغير بدون شك من وجه المنطقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. فنحن في المغرب من دعاة الحوار واحترام القيم التي تربط الجار بجاره خصوصا إذا كان هذا الجار شقيقا.

فمسألة الحدود بين المغرب والجزائر هي في الحقيقة من إرث الحقبة الاستعمارية، ولم يكن في نية المغرب أبدا أن يتحول الموضوع إلى موضوع نزاع بل رؤية المغرب أن تكون الحدود فضاءات للالتقاء والتواصل.

سؤال : تأسيس الاتحاد المغاربي جاء بمبادرة من جلالة الملك الحسن الثاني فهل تعتقدون يا صاحب الجلالة، أنه يمكن إحياء هذا الاتحاد في ظل تداعيات قضية الصحراء؟

جواب صاحب الجلالة : إنشاء اتحاد المغرب العربي كان مطلباً للشعوب المغاربية منذ فترة الاستعمار، واستمر هذا الطموح بعد الاستقلال. وأؤكد لكم أن المغرب متشبث بهذا الخيار الذي نعتقد أنه مآل هذه المنطقة لأن القواسم المشتركة التي تجمع الدول المغاربية الخمس متعددة وتشكل نقطة قوية ودافعا لخلق اتحاد مغاربي قوي وفعال. فنحن نعمل مع بعض أشقائنا من قادة المغرب العربي باتجاه لا أقول: إحياء الاتحاد، لأنه موجود ومهيكل وله منظومة واضحة، بل نسعى إلى حسن تفعيله لنستجيب بذلك لطموحات شعوبنا.

سؤال : يعيش المغرب أزمة دبلوماسية أخرى مع الجارة إسبانيا بعد استدعاء السفير المغربي منذ شهور ولا نرى في الأفق أي تحسن في العلاقات المتوترة بين البلدين رغم أنكم، يا جلالة الملك تربطكم والعاهل الإسباني علاقات ودية تكاد تكون عائلية. كيف ترون الخروج من هذه الأزمة التي يعاني منها المغرب شرقا وشمالا.

جواب صاحب الجلالة : المغرب وإسبانيا بلدان جاران وتجمعهما مصالح متعددة لكن مع الأسف في الفترة الأخيرة مرت هذه العلاقات بظروف معينة ولم يكن المغرب بكل صدق وراء هذه الظروف أو مسؤولا عنها، وما أريد أن أقوله لكم هو أننا نؤمن ونعمل بأن يسود علاقتنا الاحترام المتبادل والتعامل وفق ما يمليه حسن الجوار. ونحاول دائما مع إسبانيا أن نتجاوز سلبيات الماضي وأن نستثمر العديد من الجوانب والمعطيات الإيجابية التي تربطنا بالشعب الإسباني وأن يكون هناك وعي بحقيقة أساسية وهو وجود مصالح حيوية تجمع المغرب وإسبانيا وأن نعمل على تجاوز الاعتبارات الظرفية والنظرة الفوقية. وكما سبق أن قلت نحن من دعاة حوار متكافئ يأخذ بعين الاعتبار مصالح وقيم المغرب مثلما نضع نصب أعيننا مصالح الآخرين.

سؤال : قمتم يا جلالة الملك منذ أيام بمبادرة محمودة على الصعيد الإفريقي بعد أن توفقتم في التثام قمة بين ثلاثة زعماء أفارقة وهم رؤساء دول غينيا وسيراليون وليبيريا، وذلك لحل الخلاف القائم بين هذه البلدان حول نهر مانو وذلك بالرغم من أن المملكة

المغربية غادرت منظمة الوحدة الإفريقية منذ عشرين سنة وهذا ما يثير استغراب جميع الملاحظين، كيف يمكن أن يفسر ذلك يا جلالة الملك ؟

جواب صاحب الجلالة: المغرب كما تعلمون بلد ينتمي جغرافيا إلى القارة الإفريقية ويرتبط بعلاقات متينة منذ القدم مع إفريقيا، يتقاطع فيها البعد الروحي والثقافي والاجتماعي خصوصا في غرب إفريقيا. وسياسة المغرب تجاه أشقائه الأفارقة تقوم على أساس التآزر والتعاون. من هذا الباب قمنا بمبادرة لمساعدة الدول التي ذكرتموها في تجاوز بعض الخلافات التي طرأت في علاقاتها.

وتعلمون أن المغرب كان أحد المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية في مطلع الستينيات من القرن الماضي، وإن كان المغرب قد غادر هذه المنظمة لقبولها كيانا وهميا في صفوفها، فإنه مع ذلك تبقى علاقاتنا الثنائية ممتازة مع جل الأقطار الإفريقية. وليس هناك من غرابة أن يكون للمغرب دور معترف به تاريخيا ويقوم بمساهمته من أجل حل القضايا الإفريقية وينشغل بهموم هذه القارة واضعا إمكانياته رغم تواضعها في خدمة القضايا الإفريقية.

سؤال : عرفت المملكة المغربية بعد اعتلاء جلالتك العرش المغربي منذ أقل من ثلاث سنوات قفزة نوعية في المجال الديموقراطي وذلك بتوسيع فضاء حقوق الإنسان والحريات العامة وبعد إفراغ السجون من آخر المعتقلين السياسيين ورجوع من تبقى من الأشخاص المنفيين وذلك بإعلانكم عن مفهوم جديد للسلطة، وهذا ما يجعل من المغرب واحة للديموقراطية يقل نظيرها في القارة الإفريقية. ما هي الخطوات المقبلة لتكريس هذا المناخ الديموقراطي في المغرب. وهل أنتم راضون عن أداء حكومة عبد الرحمان يوسف.

جواب صاحب الجلالة: لقد جعلت من استكمال بناء دولة الحق والقانون وترسيخ الديموقراطية في إطار الملكية الدستورية قوام وغاية مذهبي في الحكم، ولأن الديموقراطية بناء متواصل وثقافة تتطلب إشاعتها فكرا وممارسة وإعطائها بعدا اقتصاديا واجتماعيا، وإلا ظلت صورية ومهددة في مقوماتها السياسية، فقد آليت على نفسي العمل الميداني على تفعيل التضامن الاجتماعي من خلال مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي أترأسها شخصا وأشرف على أنشطتها الميدانية فعليا، والتي تعد قاطرة لعمل المجتمع المدني في كل مجالات العمل الاجتماعي والإنساني لفائدة المعوزين والفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة، لا سيما منهم الطفولة المشردة والنساء وذلك في ميادين محاربة الأمية والفقر والمساعدة على الدمج الاجتماعي والتنمية.

كما أنني أسعى من خلال توجيه الحكومة والفاعلين الاقتصاديين إلى النهوض بالاستثمار بتشجيع المبادرة الخاصة وتحرير الطاقات إلى خلق ثروات جديدة تمنح فرص شغل كريم للمحرومين، ولاسيما الشباب منهم وتجعلهم مؤمنين بأن الديموقراطية هي خير وسيلة للتنمية وللوقاية من كل أشكال التطرف والتعصب.

وبموازاة ذلك، فإنني عازم على مضاعفة الجهود لتعزيز المكتسبات التي تحققت في مجال الديموقراطية وذلك على الخصوص بتوفير كل الضمانات الكفيلة بإجراء انتخابات نزيهة والنهوض بوضعية المرأة والطفولة، وتوفير الآليات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان من خلال القوانين الجديدة للحريات العامة والمسطرة الجنائية وإحداث مؤسسة ديوان المظالم والتنصيب القريب للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في صيغته الجديدة، يشكل فيها تعزيز الديموقراطية خير وقاية مما حدث من تجاوزات أو خروقات.

وهذا فضلا عن الانكباب على قانون جديد للأحزاب السياسية التي تعد المدرسة الحقيقية للديموقراطية وإحداث هيئات مختصة بضمان حرية وتعددية وسائل الاتصال السمعي البصري. ويظل الأهم عندي تعزيز ديمقراطية القرب المحلية وتعزيز الجهوية واللامركزية.

وفي ما يخص العمل الحكومي، فإنني أعتبر أنني قد اشتغلت مع كل مكونات الحكومة وعلى رأسها الوزير الأول في نطاق التنسيق المحكم والاحترام التام للاختصاصات الدستورية لكل مؤسسة وفي حدود مسؤولياتها.

وكملك لكل المغاربة سواء كانوا في الحكومة أو في معارضتها وبالنظر لما قد يكون لتقييمي ولنظرتي للأمور من توجيه مؤثر على كل المواطنين، فإنه يصعب علي إصدار حكم قيمة على عمل الحكومة في غضون أشهر معدودة من الانتخابات التي لا أملك حق التصويت فيها تاركا للناخب التعبير بكل حرية توجيهه عن رأيه.

سؤال : يعد الاقتصاد المحرك الرئيسي لتنمية أي بلد، فما هي خطة جلاتكم لتفعيل الاقتصاد المغربي والإجراءات التي ترونها كفيلة بإخراج المغرب من مشاكل البطالة، الهجرة السرية والمديونية وهل سياسة الجهوية واللامركزية تعد الحل الناجع في هذا الصدد؟

جواب صاحب الجلالة : لقد أكدت غداة اعتلائي العرش أنني ليس لدي عصا سحرية لكل مشاكل البلاد، وكل ما أملكه هو إجماع الشعب حول قيادتي وإرادتنا جميعا العمل الجاد وفي نطاق الديمقراطية والتضامن الاجتماعي والاستثمار الأمثل لمؤهلاتنا، والاقتصاد الحر الذي كان المغرب رائدا في الأخذ به وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

وقد أوليت عناية خاصة للإقلاع الاقتصادي والتضامن الاجتماعي لأنهما كما قلت لكما يعدان عماد الديمقراطية السياسية.

ولهذه الغاية، فإن الحل هو خلق المزيد من الثروات قبل التفكير في توزيعها، لأن النقاش كان مغلوطا وكان ينصب حول توزيع الثروة قبل التفكير في خلقها. ولا سبيل لخلق ثروات جديدة وإيجاد فرص شغل إلا بتحرير المبادرة الخاصة من كل معوقاتنا وحفز الاستثمار الخاص وعقلنة تدبير المؤسسات العامة أو خوصصتها لأن الدولة ليست دائما مسيرا اقتصاديا جيدا.

وفي هذا السياق، فإنني أوجه الحكومة والبرلمان إلى رفع كل العراقيل المعيقة للاستثمار وذلك من خلال الإصلاح الإداري والجبائي والقضائي، وإيجاد مدونة شغل عصرية محفزة على الاستثمار والإنتاج.

وقد قطعنا خطوات مهمة في هذا الشأن بإحداث المراكز الجهوية للاستثمار التي ستكون بمثابة شباك وحيد يمكن المستثمر من الانطلاق في العمل بأدنى مدة ممكنة قد تنقلص إلى ساعات. وتجسيديا المناخ الثقة التي يتمتع بها المغرب بفضل استقراره السياسي ونظامه الديمقراطي وتوجهه الصادق نحو تحرير الاقتصاد، فقد حققنا هذه السنة رقم استثمارات خارجية مباشرة فاقت الثلاثة مليارات دولار.

كما أن إعلاننا العشرية الحالية أولوية وطنية لإصلاح نظام التربية والتكوين، سيمكن الاقتصاد من الموارد البشرية المؤهلة لإنجاز مهام التنمية الشاملة، وبموازاة ذلك، فإننا سنركز على القطاعات الواعدة للاقتصاد الوطني والمتمثلة في السياحة والصيد البحري والتكنولوجيا الجديدة للاتصال والإعلام والصناعة الفلاحية والحرف التقليدية، تلكم القطاعات التي تتوفر فيها على تنافسية قوية.

سؤال : عرفت المملكة المغربية تداعيات حادة في ما يخص تعديل مدونة الأحوال الشخصية باتجاه تحسين موقع المرأة ومكانتها في المجتمع المغربي، وقد أسستم في هذا الصدد لجنة حول الموضوع. كيف يا جلالة الملك يمكن التوافق في رأيكم بين طموحات المرأة المغربية وتطلعاتها لمستقبل أفضل في إطار أحكام الشريعة الإسلامية ؟

جواب صاحب الجلالة : لقد تصدر العمل على إنصاف المرأة ورفع كل أشكال الحيف والتمييز الذي تعانيه أوليات مبادراتي، إيمانا مني بأن مجتمعا يهتمش نصفه المتمثل في المرأة لا يمكنه أن يحقق أي تنمية.

وعلاوة على المبادرات المتخذة لتحويل المرأة أسمى المسؤوليات، في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، فقد أخذت على نفسي بصفتي أميرا للمؤمنين الاستجابة لمتلمس رفعته إلي مجموع المنظمات النسوية المغربية بمختلف مشاربها السياسية والثقافية والجمعية.

ولأن قضية إنصاف المرأة هي من النبل، بحيث أنها تسمو على كل استغلال لأغراض انتخابية وسياسية ضيقة، فقد شكلت لجنة استشارية متعددة الاختصاص لدراسة وضع مشروع إصلاح جوهرى وشامل لمدونة الأحوال الشخصية.

وسواء لدى تنصبي لهذه اللجنة أو خلال مختلف جلسات العمل التي ترأستها لمتابعة وتقييم سير أشغالها، فإني حريص على أن تنجز عملها بسرعة ولكن بدون تسرع، وقد كنا أمام اختيارين إما أن ننجز إصلاحا جزئيا للمدونة الحالية مما كان سيتطلب وقتا قصيرا ولكنه كان سيؤدي بنا إلى التفكير في إجراء إصلاح آخر بعد أشهر أو بضع سنوات. وإما إنجاز مدونة جديدة شكلا ومضمونا وهو ما سيتحقق ويتطلب بعض الوقت الذي لن يتعدى في أقصى الحالات نهاية السنة الجارية، ولأني أو من بجدوى العمل العميق وأبند كل عمل سطحي ومتسرع خصوصا في مواضيع تشكل عنصرا أساسيا في مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي أحرص على إنجازها لبنة لبنة، فقد اخترت الطريق الثاني.

وكأمر للمؤمنين، فإن لي اليقين بأن الشريعة الإسلامية السمحة والسنة النبوية لجدي المصطفى عليه السلام، المكرمة للمرأة كفيلة في عصرنا الحاضر من خلال فتح باب الاجتهاد وبند كل انغلاق وتحجر أن تمكننا من إنصاف المرأة في نطاق الشريعة وبواسطة مقاصدها النبيلة السمحة. وهذا لا يمنعنا من اغتنام هذه المدة لتأهيل القضاء للإصلاح الجديد، بإحداث محاكم خاصة بالأسرة سيتم تنصيبها تدريجيا.

سؤال : سيعرف المغرب في غضون شتنبر المقبل انتخابات تشريعية يقال عنها إنها ستكون أول انتخابات كاملة النزاهة بالمغرب، فهل تنتظرون من هذه الانتخابات أن تحدث تغييرا في المشهد السياسي المغربي؟ وماذا تتوقعون أن يكون نصيب الإسلاميين فيها؟
جواب صاحب الجلالة : كما أكدت على ذلك عدة مرات، فإنني أتوقع من الانتخابات المقبلة أن تعبر بكل صدق وحرية ونزاهة عن اتجاهات الرأي العام، وأن تفرز نخبة متشعبة بخدمة الصالح العام وقادرة على جعل المؤسسات المنتخبة رافعة قوية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ضمن مشهد سياسي معقلن يضم أقطابا متجانسة.
أما نصيب هذا الحزب أو ذاك، فإن الاختيار الحر للناخب هو الذي سيحدده.

سؤال : العلاقات اللبنانية المغربية كانت دائما متميزة وشهدت مؤخرا تطورا ملموسا خصوصا بعد زيارة فخامة الرئيس إميل لحود للمملكة المغربية، فكيف تنظر جلالتم لهذه العلاقات، وهل لديكم اقتراحات لتطويرها، ومتى ستزورون لبنان بلدكم الثاني زيارة رسمية تلبية للدعوة الموجهة إليكم من أخيكم الرئيس إميل لحود ؟

جواب صاحب الجلالة : الروابط التي تجمع المغرب بلبنان متجذرة ولم تكن تقتصر على الجانب الدبلوماسي التقليدي بل امتدت إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية. فبيننا قواسم مشتركة عديدة أهمها إلى جانب الانتماء القومي العربي انتماء البلدين إلى الثقافة المتوسطية التي تتميز بالانفتاح على مختلف الحضارات. هذا عنصر مهم يميز الشعبين اللبناني والمغربي. وقد تجسد اهتمام المغرب بروابطه مع لبنان في الدور الذي قام به والدنا جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، في احتواء الحرب الأهلية التي مر بها لبنان والذي بدأ يستعيد دوره الريادي في العديد من المجالات، كما كان مشهودا له بذلك. وأنا واثق بالقدرات المبدعة للشعب اللبناني بما يثير لدينا الإعجاب والاعتزاز في نفس الوقت.

وإنني أتطلع لأن أقوم بزيارة لهذا البلد العزيز على قلوبنا تلبية للدعوة التي تلقيناها من فخامة الرئيس إميل لحود وحينما يتم الاتفاق على التاريخ سنعلن عن ذلك إن شاء الله.

سؤال: المغرب من الدول العربية القليلة التي تعيش فيه جالية يهودية لها تمثيل سياسي ويتمتع أفرادها بحق المواطنة. فهل ثمة خوف من حركة عدائية مريبة يقوم بها تجاه هذه الجالية ناشطون أصوليون مغاربة.

جواب صاحب الجلالة: يشكل المغرب حالة متميزة بتعددته الثقافية الجامعة بين القيم المثلى للتسامح والاعتدال والانفتاح على كل الحضارات.

وقد آوى سلاطين المغرب اليهود ومنعوا الاضطهاد الذي تعرضوا له في الأندلس حيث وجدوا في بلدي فضاء خصبا للحرية والتسامح والاعتدال والتعايش في احترام متبادل بين أبناء إبراهيم عليه السلام.

وتأسيسا على هذا العمق التاريخي الذي وجد تجلياته الحديثة في حماية جدي جلالته الملك محمد الخامس، قدس الله روحه، لليهود من اضطهاد نظام فيشي الموالي للنازية وفي الدور الريادي لوالدي المنعم طيب الله ثراه، في عملية السلام بالشرق الأوسط مع محبي السلام من اليهود المغاربة وغير المغاربة ومن منطلق حرصي كملك لكل المغاربة مؤتمن دستوريا على حماية حقوق كل الجماعات والأفراد، فإن المغرب لن يشهد أبدا ما أشرتم إليه، والمغاربة كانوا دعاة سلم وتعايش ولم ينزعوا قط إلى العنف.

سؤال: تواجه الجزائر مشكلة الأمازيغية حيث هذا المطالب اللغوي ترافقه مطالب سياسية أبعد شأنا وتلامس حق «الحكم الذاتي» فكيف تنظرون يا جلالته الملك إلى مشكلة الأمازيغية بالمملكة المغربية؟

جواب صاحب الجلالة: إن مبادئ وثقافتنا وأخلاقي السياسية تمنع علي التدخل في الشؤون الداخلية لبلد أجنبي، فما بالك إذا تعلق الأمر ببلد شقيق وجار أتمنى له كل الخير وأتمنى له الاستقرار والتقدم والازدهار.

وبالرجوع لبلدي، فإن الأمازيغية ملك للمغاربة وهي ثروة وطنية ومكون أساسي للهوية الوطنية التعددية والنهوض بها يندرج ضمن المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي المرسخ للوحدة الوطنية الغنية بتعددية روافدها الأمازيغية والعربية الإسلامية والأندلسية والصحراوية الإفريقية.

وكما هو شأن جميع القضايا الوطنية الكبرى فقد قمت بتأسيس معهد ملكي للثقافة الأمازيغية، وعينت على رأسه شخصية أكاديمية وطنية تعمل بمعية لجنة رباعية على اقتراح المجلس الإداري لهذا المعهد الذي سيتولى مهمة النهوض بالثقافة الأمازيغية وتنميتها في جميع المجالات، مستحضرا البعد الوطني للثقافة الأمازيغية التي تعد مصدر فخر واعتزاز لكل المغاربة باعتبارها مسألة ثقافية وطنية وليست جهوية أو فتوية سياسية.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام قمة مونتيري بالمكسيك حول تمويل التنمية
مونتيري، 06 محرم 1423هـ الموافق 21 مارس 2002م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
معالي الأمين العام للأمم المتحدة،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أنوه باستضافة الولايات المتحدة المكسيكية البلد الصديق لهذا المؤتمر الهام حول تمويل التنمية، الذي يكتسي دلالة خاصة اعتبارا لجسامة التحديات التي تواجهها الدول النامية.

إننا لم نجتمع لتندرس أسباب ومظاهر التخلف التي تعانيها عدد من الشعوب النامية والاختلالات والفوارق الموهلة التي جعلت عالمنا يعرف جزرا من الغنى والرفاه ومحيطات شاسعة من البؤس والأمية والأوبئة الفتاكة والعجز الصارخ في مختلف مجالات التنمية البشرية.

فهذا الواقع المرير نعرفه جميعا حق المعرفة وتم تشخيصه مرارا بما فيه الكفاية.

فالأولى بنا إذن أن ننكب على بحث سبل توفير الموارد الضرورية الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة وفي مقدمتها معضلة تمويل هذه التنمية التي خصصت لها من قبل عدة مؤتمرات دولية واتخذت في شأنها توصيات أممية لم تتحقق بعد على الوجه المطلوب.

وإن السياق العام الذي ينعقد فيه مؤتمرنا والمطبوع بسيرة بنوية لا مناص منها نحو عولمة شمولية وكاسحة للأسواق والمبادلات وبالواقع الشديد للهزات العنيفة التي كانت الأحداث المأساوية للحادي عشر من شتنبر 2001 من أفضعها. إن هذا السياق يضيء على

موضوع مؤتمرننا أهمية استراتيجية ويلزمنا بالتعبير عن إرادة حازمة لجعل هذا المناخ الدولي بإشراقته وإحباطاته خير محفز على تمويل التنمية التي تعد السبيل الأنجع لمحاربة الإقصاء واليأس والبؤس باعتبارها جميعا تشكل أكبر تهديد للأمن والسلام في العالم.

السيد الرئيس،

لقد سبق لوالدي المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، رحمه الله، أن أبرز سنة 1994 بمناسبة انعقاد مؤتمر «الغات» بمراكش ضرورة إقامة نظام للتدبير الجيد للشأن العام شمولي ومتعدد الأطراف وبخاصة من خلال تقوية التناسق بين السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية وتعميق التنسيق بين أنشطة مؤسسات «بروتن وودز» والمنظمة العالمية المحدثّة للتجارة.

وإن من دواعي ابتهاجي اليوم أن أرى هذا النداء قد وجد صداه وأن مؤتمرننا هذا يشرك مجموع المؤسسات متعددة الأطراف في النقاش الحالي والأعمال المستقبلية بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية.

ولذلك يتعين علينا اغتنام هذه المناسبة بلورة منظور استراتيجي واضح المعالم مدعم بإرادة جماعية حازمة ولوضع مخطط عمل متماسك لفائدة العالم النامي.

ولهذه الغاية، فإننا ملزمون بأن نكفل لمقاربتنا مزايا البراغماتية والواقعية فضلا عن الطموح والإرادوية في آن واحد.

وإننا نتطلع إلى أن يتخذ مؤتمرننا هذا، قرارات تاريخية لإدماج الدول النامية بصفة متزايدة ضمن مسلسل العولمة وتمكينها من أن تشارك مشاركة عادلة ومسؤولة في اتخاذ القرارات التي تهتم البشرية كلها في إطار هندسة جديدة للمعاملات المالية والنقدية الدولية.

وفي هذا السياق، فإن الدعم العمومي للتنمية يكتسي أهمية قصوى لخلق الظروف الملائمة وحشد القدرات الوطنية اللازمة لتنمية حثيثة.

ولذلك، فإن المغرب يدعو المجموعة الدولية لتعبئة طاقاتها من أجل مضاعفة حجم الدعم العمومي للتنمية بأسرع ما يمكن وبكيفية من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف قمة الألفية التي ترمي بصفة خاصة إلى تقليص الفقر إلى حدود النصف في أفق سنة 2015.

وإذا كان رفع الدعم العمومي للتنمية شرطا ضروريا لإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بصورة دائمة، فإنه يظل مع ذلك غير كاف لبلوغ الهدف المنشود، ذلكم أن هناك محاور أخرى أساسية وحاسمة.

وهكذا يجدر البحث عن حلول دائمة وفعالة للمديونية الخارجية للدول النامية التي يتجاوز حجم تسديدها مجموع موارد بعض هذه الدول بكثير.

ومن جهة أخرى، فإن تفعيل تحرير التجارة الدولية كما تم ضبطه وتدييره من قبل المنظمة العالمية للتجارة والذي تم إنجازه في عدة فضاءات جهوية ينبغي أن يتسم بالإنصاف وعدم التمييز لتحقيق الاستفادة المثلى للدول النامية من هذا التحرير وتمكينها من خلق موارد هامة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وإن أجندة التنمية المنبثقة عن المؤتمر الوزاري للدوحة، تعد مبعث أمل بالنسبة للدول النامية بما تنطوي عليه من بشائر ميلاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف تستفيد منه كل الدول مهما كانت درجة التنمية التي حققتها.

وينبغي لهذا التوجه أن يجد اليوم تجسيده الملموس على أرض الواقع. كما أن التنوع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الخارجية المباشرة بتدابير تحفيزية سواء منها الوطنية أو الدولية، يعد هو الآخر هدفاً يتعين السعي إليه بحزم وعزم من أجل إيجاد معالجة فعلية لتفاقم الفوارق التنموية في العالم.

وينبغي أيضاً استكمال هذا الإطار بتدابير مجددة كفيلة بتعبئة الموارد العالمية لفائدة العالم النامي. وفي هذا السياق، فإن الجهود ينبغي أن تنصب على تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص وعلى مضاعفة أنشطة التعاون بين المنظمات غير الحكومية الشمالية والجنوبية فضلاً عن التدبير المنصف للثروات المشتركة للإنسانية.

السيد الرئيس،

إن إفريقيا تواجه صعوبات جمّة وتستحق اهتماماً خاصاً وعناية أولوية، فثلاثة وثلاثون بلداً إفريقياً تعد اليوم من البلدان الأقل تقدماً في العالم.

ولا تزال قارتنا تعاني من استمرار عدة نزاعات ومن تفاقم التوترات ومن تعرض سكانها المتزايد لعدة آفات اجتماعية مستفحلة وفتاكة ومأس إنسانية.

ولمواجهة هذه الأوضاع الباعثة على الانشغال الشديد فقد اتخذت الدول الإفريقية بدرجات متفاوتة تدابير جريئة من أجل حسن تدبيرها للشأن العام وترسيخ دولة القانون وتحرير اقتصادياتها.

وبموازاة ذلك فقد اعتمدت قارتنا مخططاً متناسقاً وفعالاً من أجل انطلاقتها التنموية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا «نيباد».

إن هذه المبادرة تعكس قبل كل شيء إرادة بلداننا في التحكم في مسار تنميتها على الأصعدة الوطنية والجهوية والقارية.

وهي تستهدف كذلك وضع إفريقيا على درب التنمية المستدامة من خلال شراكة متجددة مع باقي مكونات المجتمع الدولي.

وتتطلب هذه الاستراتيجية التي اعتمدها قارتنا بنفسها ومن أجلها مجهوداً منظماً مثلما تتطلب من المجموعة الدولية عناية متواصلة. ذلكم أن المجهود المنظم من قبل إفريقيا من شأنه أن يوضح الرؤية بصورة أكثر جلاءً لمختلف شركائها وللمؤسسات الدولية والجهوية وكذا للفاعلين الاقتصاديين سواء كانوا أفرقة أو أجانِبَ عموميين أو خواص.

وأما العناية الدولية المتواصلة، فإنها تعد ضرورية لأن المبادرات الإفريقية لا يمكن أن تتحقق دون سند فعلي وقوي ودؤوب من قبل المؤسسات الدولية المتخصصة في ميادين التجارة والتنمية والمالية بصفة خاصة.

ومن هذا المنطلق، ما فتئت المملكة المغربية توطد علاقاتها الثنائية مع هذه البلدان الشقيقة وتعمل بدون توان من أجل تجسيد مجهودات الاندماج الجهوي في إفريقيا وبخاصة عبر تفعيل اتحاد المغرب العربي وإبرام اتفاق للتبادل الحر بين المغرب والمجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الغربية.

كما أن المملكة المغربية قد أقدمت على إلغاء ديونها المترتبة على البلدان الإفريقية الأقل تقدما وعلى حذف كل حقوق التعريفة الجمركية على صادرات هذه البلدان الشقيقة إلى السوق المغربية.

ولا يفوتني أن أعتنم هذه المناسبة، لأطرح من جديد مقترح بلادي الرامي إلى أن تعتمد منظمة الأمم المتحدة آلية دائمة ورفيعة المستوى تتولى تفعيل قرارات المجموعة الدولية المتخذة لفائدة إفريقيا.

السيد الرئيس،

إن هذا المؤتمر يتيح لنا جميعا الفرصة لانبثاق جيل جديد لديبلوماسية متعددة الأطراف من شأنها أن تبشر كما أبرزت ذلك خلال قمة الألفية بانبثاق مواطنة كونية.

وإنه لحري بنا في هذا السياق أن نعمل على إنعاش تضامن شمال/جنوب من أجل أن نرفع كلنا التحديات المصيرية والشمولية التي تواجهنا ويمكن الأعضاء الأكثر هشاشة وخصوصا في المجموعة الدولية من كسب رهان التنمية المستدامة ومحاربة الفقر.

وإننا لنتطلع إلى أن ينعقد في أقرب الأجل مؤتمر لمتابعة أعمال هذه القمة حتى نتتمكن من تقييم الجهود المبذولة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي لبلورة الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا وأن نتخذ التدابير التكميلية اللازمة لمقاومة جميع أشكال الإقصاء والتهميش حيثما كانت.

وإنني إذ أشكركم على حسن إصغائكم أتمنى لمؤتمرنا هذا كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام قمة بيروت

بيروت، 12 محرم 1423 هـ الموافق 27 مارس 2002 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، حضرات السيدات والسادة،

إن من دواعي ابتهاجي أن أجدد اللقاء بإخواني الأعضاء قادة الدول العربية الشقيقة على أرض لبنان العريق بلد الحضارة والإشعاع.

وأود في مستهل خطابي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أخي العزيز، فخامة الرئيس إميل لحود وإلى الحكومة اللبنانية الموقرة على ما بذلوه من جهد كبير من أجل أن تنعقد هذه القمة في الموعد المقرر لها، ولاسيما في هذه الظروف الدقيقة التي تتطلب منا إرادة قوية نستعيد بها دورنا الفاعل، بعد أن فقدنا المبادرة في أهم قضاياها.

إن الجميع، سواء في الوطن العربي أو خارجه، يتابع باهتمام أشغالنا، وينتظر ما ستسفر عنه من نتائج.

فعلينا أن نبهن على أننا في مستوى رفع التحديات، وأننا قادرون على بلورة مواقف مسؤولة تمكننا من استعادة حضورنا الوازن، في مجرى الأحداث الدولية، بدل نهج سياسة التفرج والانتظار، التي تجعلنا على هامش التاريخ، كما يريد ذلك خصومنا.

وبالرغم مما قد يكون لدينا من تصورات متعددة، لمسار الأحداث، وأبعاد العلاقات الدولية، التي أفرزتها اعتداءات الحادي عشر من شنتبر، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون سببا للخلاف، بل حافزا على ترسيخ التوافق، للوصول إلى مواقف حازمة ومؤثرة ما دمنا نلتقي على هدف واحد.

إن اختيارنا للسلام كان دائما عن اقتناع وإرادة، لكن الطرف الآخر لم يستجب لما قدمناه من مبادرات صادقة، تتضمن رؤيتنا ومفهوما للسلام بكل أبعاده.

وكما هو شأنها في كل ظرف عصيب، ها هي أمتنا العربية على موعد مع التاريخ، بالمبادرة الحكيمة، التي تقدم بها أخونا صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية الشقيقة.

وقد باركت المملكة المغربية هذه الخطوة السديدة لأنها فضلا عن توقيتها المناسب، ومراميتها النبيلة، تعبر عن إرادة عربية صادقة، في تحقيق السلام العادل والدائم والشامل.

وقد دعا المغرب، في حينه، المجتمع الدولي إلى التعامل بإيجابية مع هذه المبادرة، باعتبارها مسعى جديدا واعداء، يدعم الجهود الدولية، لإخراج المنطقة من المأزق الذي وصلت إليه.

وإني لأدعوكم، إخواني القادة العرب، إلى أن نلتف، بالإجماع، حول هذه المبادرة، جاعلين منها خطة عمل عربية، حتى نكون منسجمين مع المشروع العربي للسلام، الذي اعتمده في قمة فاس عام 1982، ومع تشبثنا الراسخ بالسلام، الذي كان أساس المشاركة العربية في مؤتمر مدريد، على قاعدة الشرعية الدولية، المنسجمة مع رسالتنا الحضارية القائمة على السلام والتعايش.

لقد أجهض أعداء السلام عدة مبادرات عربية ودولية في هذا الشأن. وحتى لا يكون تاريخنا هو تاريخ الفرص الضائعة، فإن علينا عدم الاكتفاء بمجرد الإجماع العربي حول المبادرة السعودية، لأن هذا الإجماع ليس غاية في حد ذاته، بل هو منطلق للتحرك الدؤوب، من أجل حشد أكبر دعم دولي نافذ لها بغية ضمان تفعيلها على أرض الواقع، على نحو أمثل.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن المنحى الخطير الذي أخذته الأحداث المأساوية في الأراضي الفلسطينية من جراء استخدام الحكومة الإسرائيلية لكل الوسائل العسكرية والتدميرية، يبرهن على مدى ضيق أفقها وإصرارها على ركوب منطلق القوة المؤدي إلى تأجيج العنف وتقوية صمود الشعب الفلسطيني الأعزل وإشاعة مشاعر اليأس والإحباط حتى لدى الجانب الإسرائيلي.

ولا سبيل لوضع حد لهذا الواقع المأساوي إلا بوقف دوامة العنف والعنف المضاد، والانتهاك اليومي لحق الإنسان الطبيعي في الحياة، وإراقة دماء الأبرياء، وبالعودة الفورية لطاولة المفاوضات دون قيد أو شرط، مع الالتزام الصادق بقرارات الشرعية الدولية والاتفاقات والمبادرات التي قبلتها الأطراف المعنية، في هذا الشأن، وساندها المجتمع الدولي ولا سيما منها، في الظرف العصيب الحالي، تقرير ميتشل وخطة جورج تينيت المتكاملين.

وإن المغرب ليجدد دعمه الثابت لهذه المبادرات ولكل المساعي الصادقة التي تستهدف تهدئة الأوضاع بالمنطقة وإشاعة الأمن وتوفير مناخ الثقة وشروط العيش الآمن لكل شعوبها في نطاق كياناتها الوطنية المستقل وفي إطار التعايش والتكامل فيما بينها. بيد أن السلام الذي نريده ونعمل من أجل إحلاله، لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة سنة 1967 بما فيها الأراضي الفلسطينية والجولان السوري وتخوم لبنان المغتصبة.

وأود من مدينة بيروت الشاهدة على تحدي أختنا المجاهد فخامة الرئيس ياسر عرفات، لحصار إسرائيلي لا يقل ضراوة عن الحصار الجائر الذي فرضته عليه سلطات الاحتلال الإسرائيلي أن أوجه للأخ أبو عمار تحية إكبار وتضامن مجددا له الإعراب عن مساندة المغرب القوية والموصولة لقيادته الصامدة لكفاح الشعب الفلسطيني الشقيق، من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وبصفتي رئيساً للجنة القدس فإنني أجدد التأكيد أن مدينة مهد الأديان يجب أن تظل عربية إسلامية، وفضاء للتعايش والتسامح بين الأديان السماوية وإن هذه المدينة المقدسة لا يمكن أن تكون إلا كذلك مهما كان الأمر وتحت أي ذريعة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

تأتي قمتنا في أعقاب تداعيات الأعمال الإرهابية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في السنة الفارطة.

وإن إدانة المغرب القوية لتلك الأعمال الإجرامية لا يعادلها إلا دعوته الملحة إلى تبني مقاربة شمولية لاقتلاع الإرهاب من جذوره والقضاء على مسبباته.

كما أكدنا على أن تظل الحملة الدولية على الإرهاب محافظة على تماسكها في استهداف الفاعلين الحقيقيين والمعرضين عليه وألا تمتد إلى أقطار أخرى تحت أي مبرر.

وقد كان من تداعيات تلك الأحداث، للأسف الشديد، أن عملت جهات مغرضة على استغلالها للمس بقيمنا الإسلامية السمحة وبحضارتنا العريقة.

فمن واجبنا أن نتصدى لهذه الحملة الجائرة مؤكداً للعالم أجمع مناهضة الإسلام للإرهاب ودعوته إلى المحبة والسلام والإخاء والتعايش.

وهذا ما يتطلب وضع استراتيجية محكمة ومتواصلة تقوم على مخاطبة الحاقدين بمنطق عقلاني نافذ تقتزن فيه الأقوال بالأفعال.

بيد أن المكانة التي نتطلع إليها في عالم اليوم تتطلب، كما أكد المغرب ذلك في قمة عمان، النهوض باقتصاديات دولنا وتحسين ظروف عيش شعوبنا وإدراكنا لما تمليه علينا المتغيرات الدولية المتسارعة.

والظاهر أننا لم نهتد بعد إلى الأسلوب الأنجع للخروج من طور الأمان. وقد أثبتت كل الخطوات التي تمت في إطار الآليات التقليدية للعمل العربي المشترك عجزها عن تحقيق طموحاتنا.

ولذلك يتعين علينا اعتماد توجه جديد وابتكار مبادرات جريئة وملموسة لإيجاد فضاء اقتصادي عربي موحد كفيل بجعلنا نعبئ كل طاقاتنا لتحقيق تنمية عربية مستدامة.

وسيكون من شأن هذا النهج الذي سارت عليه عدة دول في الجنوب، لا يتوافر لديها تعدد ومتانة الروابط التي تجمعنا، تقوية آمال شعوبنا العربية في المستقبل وتحسيسها بأننا نشاظرها كل الانشغالات والاهتمامات التي تمس حياتها وواقعها المعيش.

وختاماً اسمحوا لي أن نهني أنفسنا جميعاً على انعقاد هذه القمة في هذا الظرف العصيب وأن أجدد مرة أخرى خالص شكري وامتناني لأخيينا العزيز فخامة الرئيس إيميل لحود، ومن خلاله إلى الحكومة والشعب اللبناني الشقيق على ما لقيناه لديهم من رعاية أخوية وكرم ضيافة وتيسير أعمال هذه القمة المباركة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال تنصيب اللجنة المديرية لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية
والتكوين وتعيين مجموعة أولى من رؤساء الجامعات
أكادير، 02 صفر 1423 هـ الموافق 16 أبريل 2002 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إن لقاءنا بكم اليوم، بمناسبة تنصيب اللجنة المديرية لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، وتعيين مجموعة أولى من رؤساء الجامعات، وفق النهج الجديد، الذي أتى به إصلاح منظومتنا التربوية، لهو فرصة سانحة لمخاطبة المدرسين، والشعب المغربي عامة، بشأن منظورنا الشمولي والمتناسق لهذا الإصلاح.

لقد حرصنا على التفعيل الجاد للميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي يعد ثمرة توافق وطني تاريخي، والذي بوأناه مكانة الأسبقية الوطنية الثانية، بعد قضية وحدتنا الترابية، على امتداد العشرية الحالية، مدركين بأن إنجاز هذا الإصلاح الحيوي والمصيري، يتطلب التحلي بقوة الإرادة، وروح الاستباق، واعتماد العمل الدؤوب وحسن التنظيم، وتجنيد الكفايات الخلاقة.

وقبل هذا وذاك، فإن التفعيل الأمثل لهذا الإصلاح، يستدعي التشبع بروح الالتزام، النابع من اقتناعنا الراسخ بأن التربية هي مفتاح التنمية والتضامن، وسبيل ترسيخ مواطنة واعية وديمقراطية فاعلة، وبأنها قضية المغاربة جميعا، وفي مقدمتهم أسرة التربية والتكوين، التي يعد انخراط أعضائها في هذا الإصلاح أساس نجاحه.

ومن منطلق تقديرنا الكبير، للدور الحاسم لنساء ورجال التعليم في هذا الشأن، والذين نعتبر مهمتهم من أكثر المهام نبلا وأشدها مشقة، فقد عملنا، في سياق حرصنا الدؤوب على تكريمهم، على إيجاد مؤسسة، تحمل اسمنا الشريف، تعنى بشؤونهم الاجتماعية، التي تعد محط عنايتنا الموصولة، داعين لتضافر كل الجهود، من أجل تمكين هذه المؤسسة، من القيام بمهامها الاجتماعية والتضامنية والتحفيزية، على أكمل وجه.

وبقدر ما نحن موقنون، بأن هذه المؤسسة ستسهم في الاستجابة للعديد من الحاجيات الاجتماعية لأسرة التعليم، فإن تفهمنا للانفعال المشروع لأعضائها بتحسين أنظمة عملهم، لا يوازيه إلا استحضارنا للإكراهات، التي يفرضها ضمان التوازنات المالية الوطنية، الضرورية لكل سياسة تنموية ناجحة.

وعلى هذا الأساس، فإننا واثقون من أن روح الوطنية والمسؤولية، التي يتحلى بها الجميع، ستمكن من تحقيق إرادتنا، في مواصلة تحسين أوضاع هذه الأسرة الأثيرة لدينا، من خلال حل توافقي، تراعى في تنفيذه مدة زمنية ملائمة. ويتعين أن يندرج هذا الحل، في إطار سياسة جديدة للموارد البشرية، العاملة في مجال التربية والتكوين، تمنح الامتياز للالتزام والاستحقاق، وتحفز المدرسين، الذين أثبتوا اقتدارهم، على النهوض بمهمتهم النبيلة، وجدارتهم بثقة مواطنيهم في تربية أبنائهم، داخل مدرسة وطنية مغربية، تعد مبعث فخر واعتزاز لجميع فئات شعبنا الأبي.

وإن هذا التوجه الاستراتيجي، الذي يتطلب الإقدام والحزم والعزم والاستمرارية، ليشكل أساسا لتوافقنا الوطني حول الإصلاحات الكبرى، التي يمتد إنجازها على مدى يتجاوز دائما الزمن الحكومي المرتبط بالاستحقاقات الانتخابية.

وفي نفس السياق، فإننا نجدد التأكيد على وجوب المراجعة الدائمة، للمنتظر الشمولي للإصلاح، دون اختزال أو انتقاء، وعلى ضرورة بذل المزيد من الجهود، في مجال ترشيد وحسن تدبير الموارد البشرية والمالية لقطاع التربية والتكوين، وتسريع بلورة الجهوية، ونهج اللامركزية واللامركز في هذا القطاع، واعتماد نظام منهجي شفاف، لتنظيم التعليم الخاص وتشجيعه، والرفع من جودة أدائه، وكذا السير الحثيث نحو تحقيق إصلاح بيداغوجي عميق، فضلا عن اعتماد نظام فعال، للتقويم الشامل والمنتظم والمحايد، للمنظومة التربوية.

حضرات السيدات والسادة،

إن من دواعي سرورنا كذلك، أن نضيف اليوم لبنة جديدة، تعزز إصلاح التعليم العالي، بإقدامنا على تعيين صفوة من الأطر العليا التي أسندنا إليها مسؤولية رئاسة جامعاتنا، معتمدين في ذلك نهجا نتوخى من ورائه فتح سبل جديدة، لإشاعة ثقافة الاستحقاق، والتباري الشريف، من أجل انتقاء أقدر الكفايات على التدبير الأمثل.

وإذا كنا قد تمكنا من اختيار مجموعة أولى، من رؤساء الجامعات، فإننا ندعو إلى فتح باب الترشيحات للمناصب المتبقية، عند نهاية السنة الجامعية الحالية، آخذين بعين الاعتبار تحسين هذه المسطرة الديمقراطية، حريصين على إحكام ضبطها وتحسينها، موجّهين بالمناسبة، عناية المجالس الجامعية إلى اعتماد هذا النهج في اختيار عمداء الكليات، والتقيد بعدم فتح باب الترشيح، إلا عند الاقتضاء والضرورة، أو شعور منصب، كي لا تتحول الجامعات إلى مجال للتسابق على المناصب الإدارية.

وإذ نعرب عن شكرنا الجزيل، وتنويهنا الكبير، بالشخصيات الوطنية الفكرية والجامعية والاقتصادية، التي تطوعت للمشاركة في تحقيق هذه الخطوة الواعدة، في مسار الإصلاح الجامعي، فإننا نوكد عزمنا على تعميق هذا الإصلاح، بما يكفل ترسيخ قيم الجدارة والاستحقاق، والتنافس في ابتكار مخططات تنموية، كفيلة ببلورة إصلاح التعليم العالي، وبتشجيع البحث العلمي، ضمن جامعة وطنية جديدة، تسهم بفاعلية في النهضة الفكرية لبلادنا، وفي تحقيق تنميتها المستدامة. وإن الغاية المثلى، التي ننشدها من هذا المشروع الإصلاحية الكبير، لهي نشر المعرفة، والتأهيل الواسع للموارد البشرية، وتمكين ناشئتنا من مرتكز ثقافي متين، ودرجة عالية من الاستقلالية ويقظة الضمير، مع التشبع بقيم المواطنة والتسامح، ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما سيجعلنا فخورين بمدربينا وجامعتنا الوطنيتين، معترزين بقدرتهما على السير ببلادنا بوتيرة، تسائر إيقاع تطور الأمم المتقدمة، وتمكنها من رفع تحديات العصر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الجمعية العمومية للاتحاد الدولي للفروسية
الرباط، 12 صفر 1423 هـ الموافق 26 أبريل 2002 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحبة السمو الملكي الأميرة بيلاردي بوربون رئيسة الجامعة الدولية للفروسية،

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أرحب بانعقاد الجمعية العامة السنوية للجامعة الدولية للفروسية على أرض المملكة المغربية، التي تعتبر الفروسية من تقاليد الحضارة العريقة.

فقد اهتم المغاربة على الدوام بالفرس، لما كان له من مكانة أثيرة في حياتهم الاجتماعية وكرفيق لهم في الحل والترحال.

وهذا ما يزخر به تراثنا الفني والأدبي وتزدان به احتفالاتنا الدينية والوطنية والعائلية حتى إن بعض سلاطين المغرب جعلوا عروشهم على صهوات جيادهم وتلك هي ذروة ما بلغه ارتفاق الإنسان المغربي بحصانه.

وقد تولت العناية الفائقة بالخيول من لدن المغاربة في العصر الحاضر، متجلية في استمرار دورها الاجتماعي والاقتصادي في العالم القروي وفي بروزها على صعيد رياضات الفروسية.

وفي هذا الصدد، حظي قطاع تربية الخيول بالمغرب باهتمام خاص تبلور في استراتيجية وطنية تم إنجازها بمشاركة جميع الأطراف المعنية ولاسيما جمعيات مربّي الخيول، وتستهدف هذه الاستراتيجية تنمية إنتاج الخيول خصوصا منها المغربية الأصيلة وتشجيع استعمالها في ميادين الفروسية التقليدية والعصرية وفي السباق والفروسية السياحية.

وأود بهذه المناسبة أن أنوه بالدور الريادي الذي تقوم به عممتنا الجليلة صاحبة السمو الملكي الأميرة للا أمينة، في إطار إدارة الجامعة الملكية المغربية للفروسية.

فبفضل الجهود السخية والمتواصلة التي كرستها للنهوض بالرياضات الفروسية وتقريبها من أوسع الفئات الشعبية حقق المغرب منجزات هامة في ميدان تقدم وتطوير هذه الرياضات مرسخا حضوره الدولي البارز في هذا المضمار.

وما انعقاد ملتقاكم الدولي الهام في ضيافة جامعتنا الوطنية وتحت رعايتنا السامية إلا تذكيرة واعتراف بتلكم الجهود من قبل الجامعة الدولية للفروسية التي أشيد بما تقوم به برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة بيلار دي بوربون من أعمال جليلة للحفاظ على قيم الفروسية وفضائلها وتطوير رياضاتها وإشاعتها على أوسع نطاق.

وإن المملكة المغربية أرض اللقاءات وتفاعل الثقافات والحضارات لتعتز باحتضان جمعكم العام الذي لي اليقين بأنه لا يعزز فقط التواصل والتعاون بين ممثلي الجمعيات الوطنية للفروسية عبر العالم ولكنه يشكل أيضا في هذه الظرفية الدولية الدقيقة رمزا للتقارب والتفاهم من أجل توطيد الوفاق والسلم بين الأمم والشعوب.

وإذ أجدد الترحيب بضيوفنا الكرام أتمنى لهم مقاما طيبا ولأعمال جمعهم العام كل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام الدورة الاستثنائية الـ 27 للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة للطفل
نيويورك، 25 صفر 1423 هـ الموافق 09 ماي 2002 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة،
السيد الرئيس، سيداتي وسادتي،

أخاطبكم وذاكرتي ما تزال مشوبة بالأسى بفعل الأحداث الإرهابية المستنكرة، التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الصديق، تلکم الأحداث المأساوية التي إن كانت سببا في التأجيل المؤقت لانعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة للطفل في موعدها المقرر، فإن الثام هذا الملتقى الهام اليوم لدراسة أوضاع الطفولة في العالم، يرمز إلى انتصار الأمل على اليأس، وإرادة البناء والنظرة المستقبلية، على كل أشكال التفكير الظلامي، والتوجهات الأنانية المتعالية.

إن لقاءنا اليوم يستهدف ليس فقط تقييم ما بذلته المجموعة الدولية من جهود للنهوض بحقوق الطفل، ولكن أيضا تحديد العراقيل، والتفكير جماعيا حول سبل التغلب عليها من أجل بناء عالم جدير بالأطفال. بيد أنه لن يتأتى رفع هذه التحديات، في نظري، إلا بتضافر الجهود بين الحكومات والمنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

السيد الرئيس،

في إطار الحركة العالمية للنهوض بحقوق الطفل، يجدر التذكير بأن المملكة المغربية بذلت كل ما في وسعها لتحقيق الأهداف التي رسمتها القمة العالمية الأولى، وتجسيد ما تعهد به والدي المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، رضوان الله عليه، الذي وقع في الثالث من فبراير 1992، على الإعلان العالمي من أجل الحفاظ على حياة الطفل ورعايته وتنشئته، وأحدث، سنة 1995، المرصد الوطني لحقوق الطفل، مسندا رئاسته إلى شقيقتي صاحبة سمو الملكي الأميرة للامريم، لتتابع، عن كثب، كافة القضايا المتعلقة بالنهوض بوضعية الطفل في المغرب.

وقد حققت بلادي تقدما كبيرا، في هذا المضمار، كما ورد في التقرير الذي وجهته اليونسيف في مطلع سنة 2001 إلى مجلسها الإداري بشأن ما تم إنجازه من أهداف القمة العالمية الأولى حول الطفل.

وإذا كان الطريق ما زال طويلا أمامنا، فإن عزم المغرب وطيد على المضي قدما لبلوغ أهدافنا كاملة.

ومساهمة منها في إنجاح الإجراءات التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، نظمت المملكة المغربية بتنسيق مع اليونسيف جملة من الملتقيات الدولية، منها على وجه الخصوص ملتقى المجتمع المدني العربي، ومؤتمر القمة للسيدات الأوليات الإفريقيات، والمؤتمر العربي- الإفريقي لوزراء المالية والملتقى الإقليمي لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال.

وقد أفضت هذه الاجتماعات إلى إثبات أن أيا من تلك الإجراءات والتوصيات لن يتجسد على أرض الواقع إلا بإضفاء البعد الإنساني على مسلسل العولمة، وذلك تجنباً لتفاقم الاختلالات الموجودة حالياً في التوازنات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول.

ولن يتأتى تحقيق ذلك إلا بالاستعمال الأرشد للموارد المتاحة، وبتنشيط علاقات التعاون جنوب - جنوب، والنهوض بالتعاون الدولي الملتزم سيما بعد التعهدات التي اتخذها القادة في مؤتمر مونتييري.

وعليه، فإننا نأمل أن ترقى المساعدات العمومية للتنمية إلى ما تطمح إليه الدول النامية، حتى تتمكن من تحقيق الأهداف التي رسمتها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا ما يشكله الدين الخارجي الذي يعد عائقاً رئيسياً للتنمية المستدامة والسليمة.

ومما لا شك فيه أنه يتعين بذل المزيد من الجهود الخاصة لحماية حقوق الأطفال، الذين يعانون من ظروف جد قاسية. كما أنني آسف لمعاناة الأطفال الذين يعيشون في ظروف استثنائية من جراء العقوبات المفروضة والنزاعات المسلحة، كما هو الشأن بالنسبة لأطفال فلسطين والعراق، المهدة حقوقهم الأساسية في الحياة. وعليه، فإن الواجب يقتضي أن تتحمل المجموعة الدولية مسؤوليتها لإيجاد حلول ملائمة كفيلة بوضع حد لهذه المأساة.

وعلاوة على تجنيد الأطفال وإقحامهم في النزاعات المسلحة، فإن استغلالهم لأغراض تجارية، يستأثر كذلك باهتمامنا ويشغل بالنا بشكل خاص. وقد حظي كلا المشكلين، خلال السنوات الأخيرة، باهتمام خاص من لدن لجنة حقوق الإنسان.

كما لا يفوتني أن أؤكد على حتمية اتخاذ التدابير الوقائية من أجل مواجهة فيروس السيدا.

وإنه لجدير بنا نحن أصحاب القرار أن نضع سياسات وبرامج تتمحور بالأساس حول الطفل مع إعطاء الأولويات لمعالجة هذه المشاكل التي تبعث على القلق وتستوجب من المجموعة الدولية بذل المزيد من الجهود لإيجاد الحلول الناجعة لها.

السيد الرئيس،

إن المملكة المغربية تتعهد بتفعيل مقتضيات الإعلان وخطة العمل، المنبثقة عن هذه القمة الثانية، وسوف تضعهما في صدارة اهتماماتها الوطنية بقصد الحفاظ على السلم والأمن لصالح هذا الجيل والأجيال المقبلة. شكراً لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

«الأمر اليومي» لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى أفراد القوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين لتأسيسها
الرباط، فاتح ربيع الأول 1423هـ الموافق 14 ماي 2002م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

نحتفل اليوم بالذكرى السادسة والأربعين لتأسيس القوات المسلحة الملكية، هذا العيد الذي يحمل في مضامينه ذكريات غالية تجعلنا نستحضر بكل فخر واعتزاز محطاته التاريخية، ونذكر بكل خشوع هذا الحدث الهام الذي كان بمثابة أول رمز للسيادة الوطنية بعد الاستقلال على يد جدنا جلالته الملك المغفور له محمد الخامس، طيب الله ثراه. كما نقف بنفس التقدير والإجلال على المنجزات العظام التي حققتها هذه المؤسسة على عهد والدنا المغفور له جلالته الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه.

ووفاء منا لروحيهما وبناء على توصياتهما سرنا على هذه السنة الحميدة ليبقى هذا الاحتفال عيدا يستمد أبعاده الثقافية من تقاليد موروثه ودلالته التاريخية من أبعاد وطنية عميقة ومناسبة نشيد فيها بإخلاصكم وتضحياتكم ووفائكم للقيم العليا التي تتحلون بها.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

لكم يغمرنا الحبور ونحن نتوجه إليكم في هذه المناسبة الجليلة منوهين بكم، قواتنا المسلحة الملكية، لما برهنتم عليه ماضيا وحاضرا من استماتة ونكران الذات وتفاني في القيام بواجبكم الوطني أحسن قيام، حاضرين في جميع الميادين عمرانية كانت، عسكرية أم اجتماعية جاعلين من الوحدة الترابية أسمى مقدساتكم مستنيرين بتوجيهاتنا السامية الرامية على الدوام إلى الدفاع عن القانون والشرعية الدولية مساهمين في إقرار السلم كما هو الشأن اليوم بالنسبة لتجريداتنا في البوسنة والكوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية محافظين بذلك على قيمكم النبيلة التي تستمد ركائزها من خصوصية ميزت الحس المغربي التي جعلت بلادنا على الدوام أرض التساكن والتعايش.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

وعناية منا بقواتنا المسلحة الملكية الباسلة، وتماشيا مع روح العصر والتطورات العلمية والتكنولوجية، ورغبة من جلالتنا في تحصيلكم على أساليب الرقي والتطور، سهرنا على مدكم بالوسائل الضرورية من آليات ومؤسسات للتكوين. وسنبقى إنشاء الله مستمرين على هذا النهج حتى نحقق ما نصبو إليه من خير وتقدم وازدهار.

وتقديرا من جلالتنا لتضحيات الشهداء والمتضررين، ورعاية منا بعائلاتهم واهتماما منا بالأحوال الاجتماعية للمحاليين منكم على المعاش، أمرنا بتفعيل مؤسسة الحسن الثاني لقدماء العسكريين وقدامى المحاربين وأيتام الشهداء، وغايتنا من ذلك هو الإبقاء على الروابط المتينة التي تشد الشرائح الاجتماعية بعضها ببعض في تكافل تام كالبنيان المرصوص.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

الله نسأل أن يجعل هذه المناسبة مباركة سعيدة عليكم وعلى الشعب المغربي كافة، ويشمل برحمته الواسعة القائدين الراحلين، جدنا المغفور له محمد الخامس مؤسس القوات المسلحة الملكية، ووالدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني باني المغرب الحديث، وأن يسكنهما فسيح جناته.

وبنفس الشعور نتضرع إلى الباري جلت قدرته أن يغدق على شهدائنا الأبرار شآبيب رحمته ورضوانه وأن ينعمهم بما وعدهم به من حسن المقام، سائلين الله أن يسدد خطاكم ويشد عزمكم ويبقيكم على الدوام متحلين بأفضل الخصال للدفاع عن قيمنا المثلى مخلصين لشعاركم الخالد: الله- الوطن- الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة عشاء رسمية أقيمت على شرف الرئيس الإيطالي
الرباط، ثاني ربيع الأول 1423 هـ الموافق 14 ماي 2002 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس،

السيدة الأولى المحترمة،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد سعدنا، فخامة الرئيس، بالاستقبال الحار الذي خصصتموه لنا، أثناء زيارتنا، منذ سنتين، لبلدكم الجميل المضياف.

وها نحن اليوم نستقبلكم وعقيلتكم الجليلة، بكل حفاوة، مرحبين بفخامتكم كصديق كبير للمغرب، ورجل دولة نكن له عظيم التقدير، مستحضرين علاقات الصداقة العريقة والغنية التي تجمع بلدينا، المبنية على الحوار الموصول والتطابق في وجهات النظر، حول مختلف القضايا الجهوية والدولية. هذه العلاقات التي تنبع من انتمائنا المشترك للفضاء المتوسطي، وكذا من الدور التاريخي الذي نهض به بلدانا للتقريب بين العالمين الإسلامي والغربي.

وإن المغرب، الذي جسد على الدوام، قيم الإسلام المثلى في التسامح والاعتدال، واحترام الآخر، والتشبث بالسلم، ونبذ كل أشكال العنف والإرهاب، ليشيد بالموقف المتبصر لفخامتكم في رفض كل زعم لخلط الإسلام بالإرهاب، مشاطرين إياكم الالتزام بحوار الأديان والثقافات من أجل تعايش أمثل بين الأمم والشعوب.

فخامة الرئيس،

إن المغرب وقد قطع خطوات هامة في إقامة شراكة نموذجية مع الاتحاد الأوروبي، ليعول على إيطاليا في تحقيق نظام متقدم ومتميز لهذه الشراكة. وإننا نعتبر العلاقات الممتازة بين بلدينا، والروابط الإنسانية الجامعة بينهما والتي يجسدها تواجد جالية مغربية هامة

بلدكم الصديق، عمادا لانبثاق إطار جهوي يتسم بالتدبير الجماعي والتضامني للمؤهلات الأوروبية، مؤكدين عزم المغرب على ترسيخ هذا الخيار الاستراتيجي من خلال إعلان أكادير الذي أصبح ركنا صلبا للاندماج المتوسطي الجنوبي.

إن طموحنا المشترك لإعطاء دينامية متجددة لعلاقات التعاون بين بلدينا، الذي وجد صداه الإيجابي من خلال الدعم المالي الذي يقدمه بلدكم لإنجاز مشاريع كبرى بالمغرب وتحويل جزء من الديون الإيطالية على المغرب إلى استثمار، يجعلنا نطمح إلى بذل مجهود أكبر في هذا الصدد، يقوم فيه الفاعلون الاقتصاديون الخواص بالاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة. وبذلك نجعل من علاقات بلدينا نموذجا للشراكة المتوسطية، هذا النموذج الذي ستساهم زيارتكم، فخامة الرئيس، في تحقيقه.

إن المغرب الذي جعل من بناء اتحاد المغرب العربي على أسس سليمة، ومن نهوضه بدور الشريك الفعال للاتحاد الأوروبي خيارا استراتيجيا، ما فتئ يعمل من أجل حل سياسي وسلمي لقضية الصحراء المغربية، في نطاق ديمقراطي يحفظ سيادة المملكة ووحدتها الترابية، مدعما في هذا الصدد الاتفاق-الإطار المقترح من طرف المنتظم الدولي، أملا أن يعطي المجتمع الدولي دفعة قوية لدعم مساعي الممثل الشخصي للأمين العام الأممي، خدمة للسلم والاستقرار والتنمية والاندماج المغاربي.

فخامة الرئيس،

إن زيارة الدولة التي تقومون بها للمغرب تأتي في سياق ما يبذله بلدانا من جهود قوية لتجاوز الوضع المأساوي في الشرق الأوسط، ولما يمثله من تهديد للأمن والاستقرار في الفضاء المتوسطي والعالمي.

وأود أن أنه، بصفتي رئيسا للجنة القدس، بموقفكم المنصف وموقف سائر المؤسسات الإيطالية، تجاه العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية الصامدة. كما أجدد دعم المغرب لمشروع المؤتمر الدولي للسلام، وعزمه على مواصلة العمل، بمعية أشقائنا العرب والمسلمين وشركائنا الدوليين من أجل إقرار سلام دائم وعادل في منطقة الشرق الأوسط يضمن للشعب الفلسطيني حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفق قرارات الشرعية الدولية، ومخطط السلام العربي المعتمد في قمة بيروت، وكل الالتزامات المبرمة بين الأطراف التي تكفل لجميع شعوب المنطقة العيش في سلام ووثام.

وختاما، أدعوكم، حضرات السيدات والسادة، إلى الوقوف إكبارا لفخامة رئيس الجمهورية الإيطالية ولعقيلته الجليلة، متمنيا للصدقة الإيطالية المغربية المزيد من التقدم والرخاء والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء الرسمية التي أقيمت على شرف رئيس الجمهورية الدومينيكية
الرباط، 10 ربيع الأول 1423 هـ الموافق 22 ماي 2002 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس،

السيدة الأولى المحترمة،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يسرنا غاية السرور أن نجدد لفخامتكم ولعقيلتكم الجليلة والوفد المرافق لكم الإعراب عن ترحيبنا وسعادتنا بزيارتكم التي، هي الأولى من نوعها يقوم بها رئيس للجمهورية الدومينيكية للمغرب، متيحة فرصة قيمة لإجراء مشاور مثمر بيننا، مرسخ لصداقة وتعاون وثيقين، لما فيه خير بلدينا.

وما الاتفاقيات الموقعة، بمناسبة زيارتكم الميمونة، إلا فاتحة عهد جديد، مؤسس للإطار القانوني اللازم، لتنمية تعاوننا وتنسيق مواقفنا وتأهيل اقتصادياتنا، في أفق بنائنا لشراكة بين دول الجنوب، وخاصة الأمريكية اللاتينية منها، وذلك لرفع تحديات العولمة.

وبحكم الموقع الجيو-استراتيجي للمغرب، وكعضو فعال في الفضاء العربي الإفريقي، وشريك متميز للاتحاد الأوروبي، واعتبارا للعضوية الفاعلة لبلدكم في منظمة الدول الأمريكية، وفي جمعية دول الكاراييب، التي ينتمي إليهما المغرب كعضو ملاحظ، فإننا نتطلع إلى استثمار هذه المؤهلات، لخلق تعاون محكم، يقوم فيه بلدانا، كل من موقعه، بمد الجسور نحو العالم العربي والقارة الإفريقية ومنطقة الكاراييب.

فخامة الرئيس،

إن استكمال وحدة بلادنا الترابية، الذي يحظى بالإجماع الوطني، يأتي في مقدمة أولويات المغرب. ومن أجل إيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول استرجاعه المشروع لصحرائه، فإن المغرب، في توجهاته الديمقراطية والمغربية، لم يدخر أي جهد لتسوية هذا النزاع، مساندا كل المساعي الحميدة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة، من خلال اقتراح الاتفاق- الإطار الأممي، الذي يستهدف تخويل أقاليمنا الجنوبية اختصاصات، في نطاق احترام سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

ونود في هذا الشأن أن ننوه بموقف حكومة الجمهورية الدومينيكية من هذه القضية، المنسجم مع مرجعية الشرعية الدولية.

فخامة الرئيس،

إن أحداث العنف والإرهاب، المدانة من طرفنا بكل قوة، قد أكدت مدى جسامة المسؤوليات الملقاة على عاتق المجتمع الدولي، لانتهاج مقاربة متناسقة، لإنهاء كل أشكال الحرمان والتطرف والتوتر في العالم، أخذا بعين الاعتبار شمولية هذه المعضلات، بأبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية.

ومن هنا تحظى أزمة الشرق الأوسط، بكل اهتمامنا، عاملين على إنهاء دوامة العنف والعنف المضاد، عبر إعادة تحريك مسلسل السلام، بما يكفل استعادة الحقوق العربية المشروعة، وتعايش الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، على أساس الشرعية الدولية ومخطط السلام العربي، ومن خلال مشروع المؤتمر الدولي، الذي لن ندخر جهدا من أجل إنجاحه.

وفي الختام، أدعوكم، حضرات السيدات والسادة، أن تقفوا تحية وتقديرا، لفخامة رئيس الجمهورية الدومينيكية، ولعقيلته الجليلة متمنين لفخامته موصول التوفيق، في قيادة شعبه نحو المزيد من التقدم والرخاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر الدولي حول حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين
الرباط، 25 ربيع الأول 1423هـ الموافق 07 يونيو 2002م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب السماحة والنيافة والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

تغمرنا مسرة كبيرة بمخاطبتكم في افتتاح هذا المؤتمر الدولي الذي ينعقد لبحث قضية حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين.

ونود في البدء أن نعرب عن فائق ترحيبنا بكم ضيوفا كراما في عاصمة مملكتنا وأن نعبر عن بالغ تنويرنا بالمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة لدعوتها إلى هذا اللقاء الهام ولما تقوم به من أعمال جليلة وما تنهض به من جهود حميدة.

كما نود أن نبرز مدى الاهتمام الذي نوليه انطلاقا من رئاستنا لجنة القدس للموضوع الذي تلتزمون لدراسته باعتباره يشكل جانبا أساسيا من انشغالنا بتحرير الأراضي الفلسطينية والحرص على أماكن العبادة فيها وسائر معالمها الدينية ومآثرها التاريخية وحفظها من الهدم والتخريب والتشويه.

لقد من الله على هذه البقاع بأن جعلها موطن كثير من الأنبياء والرسل الذين بعثهم لهداية البشر وأتم منته بأن أسرى بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في معجزة باهرة من المسجد الحرام بمكة المكرمة إلى المسجد الأقصى المبارك ببيت المقدس، دليلا على اكتمال دعوة التوحيد وما تهدف إليه من إعلاء كلمة الإيمان والعدل والحق ومناهضة الشرك والظلم والباطل ونشر قيم التعارف والمحبة والسلام بين عباده المؤمنين والناس كافة.

وذلكم ما أحظى فلسطين باحتضان أماكن دينية كثيرة تأتي في طليعتها مقدسات إسلامية ومسيحية عديدة تكفي الإشارة منها إلى المسجد الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة في بيت المقدس والحرم الإبراهيمي في الخليل وكنيسة المهد في بيت لحم حيث مولد السيد المسيح عيسى عليه السلام.

أمام هذه الحقيقة التي تجعل من عدة حواضر وقرى فلسطينية مواقع لها مكانتها عند المسلمين والمسيحيين ما برحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياق اعتدائها المتواصل على الشعب الفلسطيني بجميع طوائفه الإسلامية والمسيحية تعمل على سلوك سياسة التهويد تمارسها على مختلف المعالم والمآثر والمقدسات.

وقد بدأت هذه السياسة مواكبة لقرار التقسيم عام ثمانية وأربعين بقصف المسجد الأقصى وتعرضه من جراء ذلك لأضرار وتصدمات. ثم توبعت إثر احتلال القدس الشريف عام سبعة وستين حين اقتحم الإسرائيليون المسجد واستباحوا حرمة مهادين السبيل لإحراقه عام تسعة وستين. وهو الحادث الأليم الذي كان حث والدنا جلالة الملك الحسن الثاني، رحمه الله، على الدعوة لعقد المؤتمر الإسلامي بالدار البيضاء في العام نفسه.

واستمرت هذه التصرفات العدوانية متمثلة في التدابير التحصينية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية في المدينة المقدسة من خنادق وأسوار ومراكز مراقبة عسكرية إضافة إلى تطويقها بعدد من المستوطنات وإلى عزلها عن المدن والمناطق المجاورة وكذا إلى مصادرة الممتلكات العربية.

وإن هذه الإثارة لمشاعر المسلمين والمسيحيين لتقوى بما تقوم به قوات الاحتلال للمس بحرمة الأماكن المقدسة ولاسيما في الأقصى بالتناول على أوقافه وهدم الأحياء المجاورة له وإجلاء سكانها وحفر الأنفاق تحته وإجراء حفريات. وهي لا تكتفي بهذا الاعتداء ولكن تزيد فتسعى لدى المحافل الدولية إلى تسجيل غير قليل من المعالم والآثار والمقدسات باعتبارها تراثاً يهودياً وهو ما تفعله كذلك بالقطع الأثرية التي يتم نقلها من مواقعها الأصلية إلى المتاحف الإسرائيلية.

أيها السادة،

إن هذه الأعمال التدميرية والتشويهية التي تقوم بها سلطات الاحتلال والتي تريف بها معطيات التاريخ وحقايقه تلحق أضراراً فادحة وخطيرة بالمقدسات الإسلامية والمسيحية وتهتك الحرمة التي ينبغي أن تكون لها ولما تجسمه من قيم لدى جميع المؤمنين من مختلف الديانات.

وهي بهذا أعمال إجرامية يدينها القانون الدولي وترفضها الشرعية الدولية من خلال قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وكذا قرارات المؤتمر العام لليونسكو وغيره من المؤتمرات العالمية المعنية التي تعتبر هذه الممارسات اعتداء على البشرية عامة نظراً لأن المقدسات الإسلامية والمسيحية الفلسطينية تشكل تراثاً إنسانياً ثميناً ورفيع القدر إلى جانب اعتبارها أماكن للعبادة ومآثر للاعتبار ومواقع تخلد ذكريات ومواقف هي جزء من التاريخ الديني للمنطقة.

لذا فإنه سيكون على مؤتمر الموقر أن يستعرض هذه المقدسات الإسلامية والمسيحية ويستحضر تاريخها ويبرز الأوضاع المفجعة التي تعانيها تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي وينبه إلى المخاطر التي تهددها في الحال والمآل ويوعي بالمسؤولية التي يتحملها المسلمون والمسيحيون في مختلف أنحاء العالم والدور الذي عليهم أن يقوموا به لحماية هذا التراث الديني المشترك.

وإن من شأن هذا الموقف الحازم والحاسم أن يثير اهتمام المجتمع الدولي ويهز الضمير الإنساني عبر الدول والحكومات والمنظمات والمؤسسات للقيام بتحريك سريع على الصعيد العالمي يهدف إلى حماية المقدسات الفلسطينية وإنقاذها مما تتعرض له من إتلاف وتزييف.

وعلى الرغم من أن الأحداث المأساوية التي تفرض مقاساتها على الشعب الفلسطيني الصامد منذ شهور والتي تواجهها المقاومة بشجاعة وبسالة والتي ما فتئنا ندينها بقوة وشدة تستنفد جهودا وطاقات وتخلف محنا وفواجع فإنها لن تصرف الفلسطينيين عن صد المحاولات الإجرامية الرامية إلى مواصلة التهويد والعبث بالمقدسات والاستخفاف بها. والسبب أن هذه المحاولات هي إجراءات عدوانية استفزازية وأنها تمثل أحد أشكال الاعتداءات المتوالية عليهم وأن من شأنها إن لم يجعل لها حد أن تزيد الوضع تصعبا وتأزما وحدة وأن تضعف الأمل في السلام وتقلل حظوظه، ذلكم السلام الذي لا نرى إمكان حله في المنطقة إلا بإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يقر بحق الفلسطينيين في دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، وهو ما سيتحقق بإذن الله وعونه.

وفقكم الله وسدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في حفل تدشين بيت البحر الأبيض المتوسط بنا بولي
نابولي، 10 ربيع الثاني 1423هـ الموافق 22 يونيو 2002م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

تغمرنا سعادة كبيرة ونحن نخاطبكم في رحاب أكاديمية البحر الأبيض المتوسط بمناسبة هذا اللقاء، الذي يلتئم من أجل إرساء قواعد الحوار ومد سبل السلام، والذي نود أن نزجي فائق التهئة للقيمين عليه إذ كانوا من السابقين للدعوة للحوار الهادف إلى تجنب كل أسباب الشقاق والفرقة والتصادم ليس على مستوى حوض المتوسط فحسب بل على مستوى المعمور كله.

وإننا نعتبر إنشاء بيت البحر الأبيض المتوسط هنا بمدينة نابل العريقة لبنة تضاف إلى الصرح الشامخ المقام لتفاعل الحضارات. ذلكم التفاعل الذي ما برحت أكاديميتكم الموقرة تعمل على تحقيقه بحرص دؤوب.

ويطيب لنا بهذه المناسبة، أن نستحضر افتتاح أشغال أكاديميتكم في ضفة الجنوب وكانت قد احتضنتها مدينة مراكش البهيجة وأن نستحضر ما قدم فيها من أعمال جادة وما دار فيها من نقاشات مثمرة، وما تمخض عنها من أفكار نيرة ورؤى صائبة وتوصيات وجيهة. وها أنتم تفتتحون أشغالكم على صعيد ضفة الشمال في هذه المدينة الساحرة من هذا البلد الذي شهد على مدى عهود متلاحقة تلاقح الحضارات المسيحية بالحضارة الإسلامية وما أعقب هذا التلاقح من انبثاق عصر النهضة.

وإذا كانت دعوتكم للحوار تعتبر ضرورة ملحة في هذه الفترة المضطربة التي يعيش العالم أزماتها ويعاني تحدياتها، فإنها تبدو أكثر إلحاحا بعد الأحداث المأساوية التي أصابت الولايات المتحدة في حادي عشر شتبر المنصرم، والتي نعدّها جريمة ضد الإنسانية جمعاء. فبالإضافة إلى إدانتنا الشديدة لما حدث، فقد بادرنا إلى تنظيم قداس ابتغينا منه إجزاء رسالة تبرز توافق الديانات السماوية التوحيدية وتؤكد ضرورة التسامح في تنظيم العلاقات بين بني البشر.

في هذا السياق ما فتئنا نواصل المساعي والجهود داعين إلى حوار الحضارات والثقافات وإلى تجنب ما أسميناه صدام جهالات في اقتناع بان الجهل هو مصدر التصادم، وأن المعرفة المتبادلة هي سبيل التعارف والتفاعل والسلام.

وبصفتنا أميرا للمؤمنين وحاميا لملة الإسلام، فقد بادرنا إلى التمييز بين الإسلام الذي هو دين يدعو للسلم والتراحم والتوادد والمجادلة بالتي هي أحسن، وبين من جعلوا الدين مطية لأغراض سياسية دنيئة وأجازوا العنف وبرروا الصدام والتطاحن. إن الإسلام بريء من هؤلاء، وإننا من هذا المنبر ندعوكم أن تعمقوا معرفتكم بالإسلام وتاريخه وتفاعله مع حضارات عدة اغتنى منها مثلما ساهم في إغناء حضارات لا تزال تحمل ميسمه.

حضرات السيدات والسادة،

نجدد لكم عبارات تأييدنا للأهداف النبيلة التي تعملون على تحقيقها ونعرب لكم عما أنتم جديرون به من شكر وتنويه وتقدير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الرابعة لبرلمان الطفل
والدورة التاسعة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل
الرباط، 13 ربيع الثاني 1423 هـ الموافق 25 يونيو 2002 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة سفراء النوايا الحسنة وممثلي المنظمات الدولية،
أطفالنا الأعزاء،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم بالخطاب في هذا اللقاء الحضاري الكبير الذي يلتئم فيه الأطفال مع جميع المهتمين بشؤون الطفولة، تحت رئاسة شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم، رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل، مرحبين بالسيدات والسادة المشاركين ومقدرين دعمهم لفعاليات هذا الملتقى الذي أصبح والله الحمد تقليدا محمودا وعملا وطنيا يحتذى، والذي نحن حريصون على أن نجعل منه مؤسسة قارة ومدرسة للتربية على الديمقراطية والمواطنة والتسامح. وهو حرص نابع من إيماننا الراسخ بأن مستقبل الشعوب والأجيال يقاس بمدى الإرادة في تأصيل هذه القيم وبأن تفعيل ثقافة مشاركة الأطفال من أجل تحسين أوضاعهم وضمان حقوقهم يعد أحسن تمرين لهم على ذلك.

وإننا لنود أن نهني أعضاء الحكومة والبرلمان على تفاعلهم الإيجابي مع هذه الرؤية وتلك الإرادة، وعلى التجاوب مع تساؤلات الأطفال البرلمانيين المعبر عنها تحت هذه القبة، مما يؤكد المستوى المشرف لأطفالنا ويبرز مدى إدراكهم لمتطلبات النهوض بحقوق الطفولة وحمايتها وما لهم من دور في هذا المجال. فهنئنا لكم أطفالنا الأعزاء بذلك وبما تقدمونه وأنتم سفراء لبلادكم في محافل كبرى دولية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أمكن لبلادنا أن تقدم مساهمة نموذجية خلال الإعداد والمشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الطفولة، وذلك بفضل الجهد الكبير الذي بذلته اللجنة الوطنية، وما قامت به من تنسيق محكم تحت الرئاسة الفعلية لشقيقتنا صاحب

السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد الذي مكن بحكمته أعضاء اللجنة من حسن الإعداد والتنسيق وكذا بفضل الدعم والحضور المتواصلين لشقيقتنا صاحبة سمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم، مما جعل مشاركة بلادنا في مستوى ما نتطلع إليه، وقد كان حضورنا جلسة افتتاح هذه الدورة التاريخية برفقة سموها تأكيداً لعزمنا الذي لا يلين على تشجيع كل مجهود جاد يساهم في الرفع من مصالح الطفولة.

ولقد أثبتت بلادنا، بتلك المناسبة الدولية، ما أحرزته من تقدم، وما فتحت من أورش كبرى في مجالات الرفع من مستوى الطفولة خلال العشرية الأخيرة، خصوصاً في ميادين الحقوق الأساسية: كتعميم التمدرس، وصيانة صحة الطفولة المبكرة، والتقدم في ملاءمة التشريعات الوطنية، وتعزيز ثقافة التضامن الإنساني تجاه الأطفال، والسبق في التصدي لظاهرة سوء معاملتهم واستغلالهم باعتبارها تحدياً يستأثر باهتمام العالم.

حضرات السيدات والسادة،

إننا مع تنويعنا بهذه الإيجابيات، نؤكد أن فئات من أطفالنا ما زالت تعاني الاستغلال وسوء المعاملة والتعرض للانحراف، وغياب الرعاية الأسرية دون إغفال ما يعوز الطفلة القروية. وإن انشغالنا بمتطلبات الحماية لهاته الفئات وما تقتضيه معالجتها من مقاربات وبرامج وطنية، تعتمد في تنفيذها على مساهمة الجميع، هو الكفيل بتحقيق النقلة النوعية والنموذجية التي نريدها ضماناً لمستقبل أطفالنا وتحقيقاً للاطمئنان داخل الأسر والمجتمع.

وقد أثلج صدرنا أنكم في لقاء اليوم، ستركزون على التفكير في هذه القضايا بما هو معهود في أساليب عمل المؤتمر الوطني لحقوق الطفل من جدية وموضوعية وشفافية وروح المسؤولية.

وإن مما يزيدنا شعوراً بالارتياح، ما هو عليه مستوى المشاركين الدوليين، من علماء وخبراء مهتمين بهذه المجالات، نعتبر حضورهم في هذا اللقاء الوطني، أهم مؤشر على حسن اختياركم للرؤية والمقاربة خصوصاً وأن بلادنا مقبلة بحول الله، على تنظيم اللقاء الأورو متوسطي، الذي دعت إليه صاحبة سمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم بوصفها سفيرة للنوايا الحسنة الناطقة باسم الأطفال لتبادل الرأي حول الوسائل الكفيلة بحماية الأطفال بهذه المنطقة، وتوفير الأمن الإنساني لهم وذلك بتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمة العالمية للصحة واليونيسكو واليونسيف ومنظمة السكان.

وإننا لنهيب بكم حضرات المشاركات والمشاركين، أن تعتبروا لقاءكم في هذا المؤتمر مناسبة لجعل تلك الجهود الميدانية الناجعة والنتائج العلمية والعملية، أساساً في تحديد هذه المقاربة، انطلاقاً من ثقافتنا وإمكانياتنا واعتماداً على الحداثة وما تتيحه من أساليب التحليل والتفعيل وإشراك الأطفال وأن تجعلوا، رعاكم الله، من هذا اللقاء مرحلة وقاعدة لإعداد التظاهرة الأورومتوسطية التي ينتظر نتائجها الجميع.

كما نهيب بأعضاء اللجنة العملية المكلفة بالإعداد أن تتخذ جميع الترتيبات، كي يصبح المؤتمر محطة لدعم مسلسل التعاون بين دول هذه المنطقة لتحقيق الحماية للأطفال وتعزيز قيم التضامن وثقافة السلم والتسامح بين الأجيال، اعتماداً على المرجعيات الدولية واحتراماً لقيم شعوب هذه المنطقة وتقليدها وترسيخاً لمبدأ تكريم الإنسان وصيانة حقوقه، جاعلين من ذلك فضاء أوروبومتوسطياً للحوار وتبادل الأفكار ودعم المبادرات في هذا المجال.

وفقكم الله وسدد خطاكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة تعيين أعضاء مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
15 ربيع الثاني 1423 هـ الموافق 27 يونيو 2002 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا، أن نقوم في هذا اللقاء المبارك بتنصيب مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وقد حرصنا شخصيا على إرساء هياكل هاته المؤسسة التي نريد منها أن تنهض بمهامها التربوية والثقافية والحضارية الجليلة، على أكمل وجه من خلال عملها على الحفاظ على ثقافتنا الأمازيغية، وتعزيز مكانتها في المجالات الثقافية والإعلامية والتربوية، بوصفها ثروة وطنية ومبعث افتخار لجميع المغاربة.

وإنها لمناسبة سانحة للتذكير بما أوضحناه في خطاب العرش الأخير، الذي أعلننا فيه عن إحداث هذا المعهد من كون هذه المبادرة التاريخية، بقدر ما تنبع من حرصنا على تقوية دعائم هويتنا العريقة المتميزة بتعدد روافدها، ووحدة مقوماتها المرتكزة والمتجلية في قيم الإسلام والوحدة الوطنية الراسخة والالتحام الوثيق والمستمر بين العرش والشعب، فإنها تندرج كذلك في إطار ما يحظى به النهوض بالأمازيغية، كمكون أساسي لثقافتنا الوطنية، من عناية خاصة في إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي.

وإن حرصنا على إشراك ممثلي مختلف مكونات الأمة وقواها الحية في الحفل الميمون الذي أقمناه في أجدير بإقليم خنيفرة بمناسبة وضع طابعا الشريف على الظهير المحدث والمنظم للمعهد، لهو تجسيد لاقتناعنا بأن الأمازيغية التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لكل المغاربة بدون استثناء، ومن ثم لا يمكن توظيفها لخدمة أغراض سياسية كيفما كان نوعها أو توجهها.

وإننا لعلنا نعلم بأن الكفاية الفكرية والوعي بالطابع التعددي لثقافتنا المغربية والوطنية الصادقة والخصال الحميدة التي تتحلون بها والتي ستجسدونها في حسن إدارة المعهد والنهوض الناجع بالمهام المنوطة، به لمن شأن ذلك كله أن يؤهلكم بمساعدتنا بالمشورة السديدة منتظرين منكم أن تسهروا باستمرار على جعل هذه المؤسسة إطارا منفتحا يقوم على الحوار الجاد واحترام الحق في الاختلاف والعناية الموصولة بمجمل تراثنا الثقافي، مع الاستفادة من كل الآراء والمبادرات الهادفة إلى النهوض بالثقافة الأمازيغية، وضمان انتشارها وإشعاعها في انسجام تام مع صيانة مقومات هويتنا المغربية العريقة الموحدة حول قيمها المقدسة والثابتة. وفقكم الله وسدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس

لمجلة «لاميدينا»

29 ربيع الثاني 1423 هـ الموافق 11 يوليوز 2002 م

سؤال: صاحب الجلالة لقد أوليتم منذ اعتلائكم العرش اهتماما كبيرا للقضايا الاجتماعية، فلماذا هذا الاهتمام؟

جواب جلالة الملك: لقد حقق المغرب منذ استقلاله تقدما ملحوظا في مختلف الميادين، وهو يعرف تنمية اقتصادية أكيدة وإن كان النمو لم يرق بعد إلى المستوى الذي نأمله لبلدنا، غير أن هذه التنمية لم تستفد منها كافة شرائح السكان، بحيث أن من بينها من مازال يعيش في عوز. فهي محرومة من التربة والتكوين ولا تتوفر على أي مصدر للرزق. وإضافة إلى ذلك فقد أدى التطور الذي عرفه المغرب إلى تغيرات اجتماعية هامة، وتحولات على مستوى قيم وسلوكات كل مكونات المجتمع وخاصة على مستوى العائلة التي أصبحت دائرتها تضيق. وقد ترتب عن ذلك تفاقم حرمان الأشخاص الذين كانت وضعيتهم في الأصل هششة وفي المقام الأول الأطفال والنساء ربات الأسر الفقيرة والمعاقون والأشخاص المسنون وغيرهم. وإذا كانت الشبكات الاجتماعية العمومية تعرف إقبالا متزايدا فإنها ليست كافية لتلبية كل الحاجيات. ومن هنا جاء انخراطي شخصيا لإحداث التغيير الضروري. بحيث لا يظل الأمر مقتصرًا على الجهود التي سبق بذلها، من أجل إنعاش الشغل وتنمية الثروات وتسريع وتيرة النمو بالمغرب.

سؤال: تتولى جلالته منذ أربع سنوات رئاسة مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وقد تم حتى الآن تنظيم أربع حملات متتابعة أدت إلى تلبية بعض الحاجيات الملحة. والواقع أنها لم تكن مجرد حملات لمساعدة المحتاجين ولكنها ثقافة حقيقية للتضامن أخذة في الترسخ بفضل الأوراش التي فتحتها جلالته. فما هي الروح التي حدت بكم لإحداث هذه المؤسسة؟ وكيف تفسرون انخراطكم شخصيا في هذا الميدان؟ وما هي آفاق مكافحة الإقصاء؟

جواب جلالة الملك: مما لا شك فيه أن التضامن جزء لا يتجزأ من ثقافتنا إلا أن هذا التضامن لا يمكنه أن يكون فعالا ما لم يتطور بشكل يأخذ بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية التي سبق لي ذكرها. إن هذا التضامن يجب أن يكون أقل فردانية ومحدد الأهداف ومحكم التنظيم من حيث حيزه الزمني. كما ينبغي له أن يفرز أدوات دائمة ومضمونة وأن يخضع للتدبير شفاف وذي مصداقية من شأنه تحفيز وتعبئة المواطنين الراغبين على المضى في دعم الأعمال التضامنية.

وبصيغة أخرى يتعين على ما هو اجتماعي أن يقتبس من الاقتصاد مناهجه في مجال التدبير والمحاسبة مع الاحتفاظ بأسلوب خاص كفيل بالاستجابة السريعة للحاجيات المحددة والاعتماد أكثر ما يمكن على السكان المستفيدين. فمن أجل الاستجابة لهذه المتطلبات انخرطت شخصيا أولا من أجل المساهمة في تغيير نظرة المغاربة لمواطنيهم الذين ليست لهم إمكانية الاندماج في مسلسل التنمية وفق ما تفرضه القوانين الاقتصادية التي- شئنا ذلك أم أبينا- تفرز حصتها من المهمشين. ولا أدل على ذلك مما نراه في البلدان الغنية والمتقدمة.

وإن أمني ليكن أيضا في تحفيز المغاربة والمنعشين الاقتصاديين على المزيد من المشاركة في مكافحة الإقصاء فضلا عن أنني أردت تشجيع الفاعلين الاجتماعيين على تركيز انتباههم على التدبير باعتباره أساس نجاح الاستراتيجية التي نطبقها في هذا المجال.

سؤال: كان جلالته المغفور له الحسن الثاني يردد باستمرار أن «عرش العلويين على سهوات جيادهم»، ولم تحيدوا بدوركم عن هذا المبدأ بحيث جبت المغرب من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه من أجل التعرف ميدانيا على واقع البلاد. فهل أخذت المؤسسة هذا الواقع بعين الاعتبار في وضع برامجها؟

جواب جلالته الملك: لا يمكننا أن نلم بالمشاكل الحقيقية للسكان الذين نود مساعدتهم دون الاقتراب منهم. وثقافة القرب أساسية لنجاح المشاريع. إنه يتعين على المؤسسة أن تستهدف الحاجيات الحقيقية وتحدد القطاعات الجموعية والعمومية والخاصة التي يمكن أن تشترك معها في مجال التصور والتأطير والتدبير ومتابعة البرامج. وهكذا، فإنني لا أتردد أبدا في التوجه شخصيا إلى الأماكن المعنية مصطحبا معي أعضاء المجلس الإداري للوقوف على المشاكل والتأكد من البرامج وتوفير ظروف نجاحها وذلك ضمنا لمصادقية المؤسسة.

سؤال: ما هي المكانة التي يحتلها تلميذ الأطفال بالعالم القروي لدى مؤسسة محمد الخامس بصفتها مؤسسة مواطنة؟

جواب جلالته الملك: إن ذلك يشكل جانبا مهما من تدخلات المؤسسة لأننا واعون بأن تلميذ الأطفال هو محور تنمية العالم القروي. بل وأنه لهذا السبب انصب اهتمامنا في المقام الأول على الفتاة في العالم القروي حيث أكبر نسبة من انعدام التلميذ. لقد شيدت المؤسسة في مختلف مناطق المغرب العديد من مراكز الإيواء التي ستمكن المئات من الفتيات من متابعة تعليمهن الأساسي وما بعده. إننا نسجل بارتياح التأثير الإيجابي لهذا البرنامج الذي أصبح مثالا يحتذى به فاعلون اجتماعيون آخرون. ودخلنا من جانب آخر في شراكة مع جمعيات أخرى لإنجاز برامج واسعة للتلميذ من دون تمييز في الجنس أو السن.

سؤال: انطلاقا من الدور المنوط بالمجتمع المدني ومن هذا الأمل في تعميم التلميذ ليشمل أكبر عدد من الأطفال بالعالم القروي، ألا يمكن تصور إمكانية إبرام اتفاقية ثلاثية الأطراف تربط المؤسسة بشركاء آخرين كالوزارات وصندوق الأمم المتحدة للسكان؟

جواب جلالته الملك: هذا ما قمنا به مع عدد من الجمعيات التي تربطها بدورها اتفاقيات مع عدد من الوزارات من بينها وزارة التربية الوطنية. كما أننا نعمل على تقديم مساعدات مالية للجمعيات التي تنشط في هذا الميدان والتي لها مشاريع ملموسة وذات مصداقية. وسنستمر في هذا النهج ما دامت الحاجة إليه قائمة.

سؤال: عرفت الجالية المغربية بفرنسا تحولات ملموسة سواء في تركيبها أو في دورها السوسيو اقتصادي. فإذا كان الجيل الأول من المهاجرين (جيل الستينيات والسبعينيات) قد ارتبط بالخصائص الذي ميز مناطق انتمائهم الأصلية بمعنى أن المرشحين للهجرة إلى أوروبا كانوا في الواقع من بين العناصر الأكثر حرمانا على الصعيد الاقتصادي، والأقل تعليما داخل مجتمعاتهم الأصلية، فإننا

نرى اليوم تزايد عدد الأطباء والجامعيين والمهندسين ورؤساء المقاولات المغاربة الذين يساهمون بشكل أفضل في تنمية بلدهم. فما هي الرسالة التي تودون توجيهها إلى هؤلاء؟

جواب جلالة الملك: فعلا عرفت جاليتنا بالخارج تطورا ملحوظا، وإذ نعبر عن امتناننا للجيل الأول الذي اشتغل بتفان - وفي ظل ظروف صعبة أحيانا - من أجل تأمين مستقبله ومستقبل أبنائه، فإنه لا يسعنا إلا أن نفتخر بالنجاح الباهر الذي حققه العديد من رعايانا الذين انخرطوا بكفاءة وخبرة مشهود بهما في الميادين الأكثر تنوعا من التعليم إلى البحث العلمي مروراً بالمهن الحرة والفنون والثقافة بل حتى في السياسة. كما أنهم لم يجعلوا من ثقافتهم الأصلية عائقا بل على العكس من ذلك استفادوا منها بذكاء مما مكنتهم من استثمار ما تنطوي عليه هذه الثقافة من قيم التفتح والتسامح واحترام الآخر.

فنجاهم هذا يدل على كفاءتهم بقدر ما يدل على حسن سلوكهم. وفي جميع الأحوال لم يبعدهم نجاحهم في بلدان الاستقبال عن بلدهم الأصلي، بل أكثر من ذلك نشعر أن لدى غالبيتهم ارتباطا وثيقا بجنودهم وإرادة صادقة للمساهمة بمعارفهم وإمكانياتهم في تنمية بلدهم. ورسالتنا إليهم هي حثهم على الاستمرار في نفس النهج واعتبار أنفسهم سفراء لبلدهم والتعريف ما أمكن بإمكانياته وقيمه الثقافية.

سؤال: يريد المغاربة القاطنون بالخارج المشاركة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. والجيلان الثاني والثالث يتكونان من نخب دينامية، فما هي المعالم الجديدة لسياسة تحفيز هؤلاء المغاربة؟

جواب جلالة الملك: إنها تتمثل بالضبط في أخذ هذا التطور الذي أشرتم إليه بعين الاعتبار، إن الخصوصيات الجديدة للجالية المغربية بالخارج وانشغالاتها تتطلب استراتيجيات جديدة. ولقد حددت هذه الاستراتيجية الجديدة في خطابي للأمم بتاريخ 20 غشت ذكرى ثورة الملك والشعب، وهي ذكرى ملائمة سواء من حيث رمزيتها وما تمثله بالنسبة لمجموع المغاربة، أو من حيث تاريخها الذي يصادف فترة تواجد عدد كبير من المغاربة القاطنين بالخارج في بلدهم يفوق المليون فرد. وتقوم هذه الاستراتيجية على أربعة محاور تهم تقوية وتحسين خدمات المصالح القنصلية وضبط مجالات عمل مؤسسة الحسن الثاني مع إيجاد الصيغة الملائمة لتنظيمها وكذا تكليف مؤسسة محمد الخامس باستقبال وتقديم يد المساعدة للجالية المغربية ووضع هياكل مناسبة تستجيب لحاجيات المنعشين في مجال الاستثمار. وكما ترون، فإن رؤيتنا شاملة إلا أن تنفيذها يعود إلى فاعلين مختلفين بحسب المهام والخصوصيات.

سؤال: وماذا تقول جلالتم لأولئك المنشغلين، من أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، بقضية تدريس الثقافة المغربية بجميع مكوناتها والحفاظ على الهوية الإسلامية المعتدلة ونهج سياسة مجددة وعصرية في مجال الإعلام والاتصال، بما يمكن من تعزيز وتطوير توجه مؤسسة محمد الخامس في هذا الميدان. أليست هناك حاجة إلى إحداث مراكز ثقافية مغربية -على غرار البلدان الأخرى- تمكن من تجميع الطاقات والمواهب المغربية في الخارج وتكون في الوقت نفسه مرآة للبلاد؟

جواب جلالة الملك: إن تحديد معالم الاستراتيجية التي التزمنا بتنفيذها ارتكزت على تقييم الأعمال المنجزة، ونحن واعون بضرورة مراجعة وتحسين البرنامج التربوي والثقافي المتبع حاليا. وهذه إحدى المهام التي تعود لمؤسسة الحسن الثاني التي يتعين عليها أن تعمل وفق المعطيات الجديدة المسجلة في الميدان، ومنح الثقافة المغربية الإشعاع الذي تستحقه.

سؤال: كم عدد المرات التي تمت فيها مراجعة مهام وسير عمل مؤسسة محمد الخامس منذ إحداثها عام 1998، وذلك بما يمكنها من التقريب قدر الإمكان بين عملها وبين حاجيات القاعدة؟

جواب جلاله الملك : إنه لا يمكننا القول بانتمائنا لثقافة القرب التي هدفها الإصغاء لمطالب السكان من دون أن تتبع القول بالفعل على مستوى البرامج وطرق تدبيرها واتباع المساطر التي تقتضيها. فإذا كان هدف جميع المشاريع هو دعم السكان وتحسين ظروف عيشهم، فإن لكل منها منحاه، ذلك أن العامل البشري هنا عامل أساسي. فمعيش ومحيط السكان المستهدفين يختلفان من منطقة لأخرى، وعلى المؤسسة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار. كما يتعين عليها من جهة أخرى إعادة النظر باستمرار في هذه المشاريع وملاءمتها في ضوء ما تسفر عنه عمليات التتبع والتقييم من نتائج.

سؤال: لقد أصبح أسبوع التضامن في فرنسا الذي تنظمه مؤسسة محمد الخامس بتوجيه من جلالته، وبمشاركة النسيج الجمعوي بمثابة موعد سنوي يحتل مكانة متميزة في حياة المغاربة القاطنين بالخارج، حيث يقومون خلاله بواجب التضامن بسخاء. وعلى الرغم من هذا وبغض النظر عن أهمية درجة التعبئة لمحاربة الفقر بالمغرب، فهل يكفي ذلك لضمان مشروع تنموي مندمج ومستديم؟

جواب جلاله الملك : عندما أحدثنا المؤسسة لم يخطر ببالنا قط أنها ستكفل بإيجاد حلول لجميع مشاكل البلاد. إن تنمية المغرب تتوقف أولاً وقبل كل شيء على تحقيق النمو الاقتصادي الذي لا يمكن أن يكون إلا ثمرة سياسة استغلال كامل وعقلاني لمؤهلاتنا تقوم على تشجيع الاستثمار وإنعاش الشغل. ومع ذلك ستظل المؤسسة ومعها الفاعلون الاجتماعيون الآخرون سنداً مهما لهذه السياسة الهادفة إلى مساعدة السكان الذين يوجدون على هامش هذه التنمية، وإلى وضع برامج للتربية والتكوين وخلق موارد للتشغيل لفائدة الذين يمكنهم الاستفادة منها.

فعمل المؤسسة إذن هو بالتأكيد عمل مكمل، ولكنه أيضاً محفز ومشجع على التعبئة، وهو يساهم أيضاً في تغيير الرؤية حول الإقصاء وفي المحافظة على كرامة الآلاف من الأشخاص. وسأقتصر على سرد حالة واحدة. فقبل تدخل المؤسسة لم تكن الحالة المزرية لمراكز إيواء الأطفال وكذا الظروف المعيشية الصعبة لهؤلاء تثير أي قلق وكانوا غالباً ما يعتبرون بمثابة شر لا بد منه. ولهذا، فإن عملية رد الاعتبار لهذه المراكز لكي تصبح أماكن لتربية وتكوين هؤلاء الأطفال غيرت كلية من وضعيتها بحيث تحولت إلى مراكز للنهوض بالأوضاع الاجتماعية لروادها.

سؤال: يبدو أن وضع برامج المساعدة المتعلقة بالتكوين والتشغيل تشكل الهدف الأساسي للمؤسسة. فما هو النهج الذي تتبعه لتحقيق ذلك؟ وهل توجد لدى السكان المستهدفين محفزات للانخراط في هذه الأنشطة؟

جواب جلاله الملك : يتركز عمل المؤسسة حول محورين يتمثلان في مساعدة ودعم الأشخاص المعوزين بواسطة أنشطة منتظمة ومبرمجة، ثم النهوض بمشاريع للتنمية المستدامة. وتعمل المؤسسة استناداً إلى تقييمات ميدانية للتعرف على الحاجيات والإمكانات على وضع تصور لبرامج التكوين والإدماج عن طريق النهوض بأنشطة مولدة للموارد.

وتستند هذه البرامج على الإمكانيات المحلية متوخية تنميتها عن طريق تحديث أدوات الإنتاج، وتحسين المنتوجات لضمان ظروف ملائمة لتسويقها مع إعطاء السكان المستهدفين التكوين المناسب والإمكانيات المادية لتحقيق هذا الهدف. وفي إطار الشراكة تستفيد المؤسسة من خبرة وتأطير بعض الجمعيات التي تتوفر على كفاءات معترف بها في هذه الميادين المستهدفة وأيضاً من فاعلين في القطاعين العام والخاص .

ويعتمد نهجنا على تطوير أدوات المتابعة والتقييم مما يمكننا من تنويع أنشطتنا وبرامجنا.

سؤال: صاحب الجلالة بعد أربع سنوات من الوجود فقط يبدو أن المؤسسة آخذة في تحقيق النجاح حيث فشلت بعض الوزارات. فلم ترجعون ذلك؟ هل لمشروعها أو لمرونة هياكلها مقارنة مع الجهاز الإداري أم لدقة تحديد مجال تدخلها؟

جواب جلالته الملك: لا ينبغي أن يحصر النجاح في مستوى المقارنة. فالمؤسسة جمعية تحاول في إطار احترام تنظيماتها الأساسية وفي حدود إمكانياتها أن تقدم شيئاً ملموساً لفائدة المعوزين، مع الحفاظ على مصداقيتها لدى المانحين والشركاء وبالتالي، فإن مواردها موجهة أساساً لمشاريعها، مع ما يحتمه ذلك من تقليص في تكاليف تسييرها التي لا تتعدى 1 في المائة من مواردها. كما أن هياكلها خفيفة عن قصد توخياً للاقتصاد وطلباً للمرونة أيضاً من أجل إنجاز المشاريع التي نخطط لها مع شركائنا الذين يتولون مهمة التأطير.

سؤال: اطلعتم خلال السنة الماضية عن قرب على أحوال عدد من أسر الجالية المغربية المقيمة بالخارج وعانيتم ظروف سفرهم ومستوى الخدمات المقدمة لهم من قبل مؤسسة محمد الخامس للتضامن فهل ستقومون خلال هذه السنة، إذا ما سمح بذلك وقتكم، بزيارات لمراكز العبور في بعض الموانئ المغربية؟

جواب جلالته الملك: سأقوم بذلك كلما أحسست بأن جاليتنا في حاجة إلى هذا اللقاء المباشر.

سؤال: صاحب الجلالة ما هي برأيكم التحديات الكبرى التي على المغرب والمغاربة أن يواجهوها خلال العشر سنوات المقبلة؟

جواب جلالته الملك: إنها تتمثل في كسب معركة التنمية من خلال الزيادة في حجم النمو بحيث يستفيد منه أكبر عدد من المغاربة ومواكبة العولمة وليس الخضوع لها وإعطاء التربية والتكوين بعديهما الكاملين وغرس فضائل الجد والاجتهاد في الأذهان وتعميق ثقافة التضامن مع الاحترام التام لأفكار الفرد وكرامته والحرص الدائم على المصالح العليا للوطن.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
يوجه رسالة شكر إلى الأمة المغربية
03 جمادى الأولى 1423 هـ الموافق 14 يوليوز 2002 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

في غمرة الأفراح التي واكبت الاحتفال بزواجنا الميمون، سعدنا بمشاعر الحبور والسرور التي ما فتئت تعرب عنها منذ أعلن نبأ الاقتران المبارك. فقد أظهرت بعفوية وحماس ما يفعمك من مشاعر صادقة تجلت لدى كل فرد من رعايانا الأوفياء داخل المغرب وخارجه وفي كل بيت ومدينة وقرية من ربوع مملكتنا العزيزة.

وإنه ليطيب لنا أن نعبر لك شعبي العزيز، عن جزيل شكرنا وفائق تقديرنا لما أضفيتها على هذه المشاركة من رائع المظاهر وجميل الزينة التي تحلت بها كل أرجاء الوطن في مزج بديع بين تقاليدنا الحضارية العريقة، وما نتطلع إليه من تطوير وتحديث.

ونود أن نعرب لضيوفنا الكرام من الأشقاء والأصدقاء عن اعتزازنا بمشاطرتهم لنا أفراح هذه المناسبة الميمونة.

كما نود أن نشيد بالجهود التنظيمية المتميزة التي قامت بها الجماعات المحلية والسلطات العمومية والإدارة الترابية بأجهزتها المركزية والجهوية، وكذا الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية.

ونخص بالتنويه رعايانا الأوفياء بولاية الرباط سلا- تمارة - الصخيرات، وما أبدت من فائق العناية وعظيم الابتهاج باحتضان أفراح هذا الحدث السعيد، مستحضرين بكل تقدير مظاهر البهجة والاحتفاء التي أبان عنها رعايانا الأعزاء في ولاية مراكش التي كنا نود أن تحتضن هذه الأفراح.

وإذ نجدد لك الإعراب شعبي العزيز، عن سابغ رضانا وفائق امتناننا، ندعو الله العلي القدير أن يجعل زواجنا فاتحة يمن وسعادة تهل علينا وعليك بموفور الخيرات وموصول المسرات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الأمة بمناسبة عيد العرش
الرباط، 19 جمادى الأولى 1423هـ الموافق 30 يوليوز 2002م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

إذا كان خطاب العرش يكتسي كل سنة أهمية بالغة، لكونه يرصد أحوال الأمة ويرسم معالم العمل المستقبلي، فإن خطاب العرش لهذا العام، يتميز بكونه يحل قبل أسابيع معدودة، من انتخاب مجلس جديد للنواب. كما أنه يعتبر مطلعاً لسنة حافلة بالاستحقاقات الانتخابية، فلن يحل مثل هذا اليوم الأغر، من السنة المقبلة بحول الله، إلا وقد تم تجديد انتخاب سائر المؤسسات التمثيلية.

فهل سيتم التعامل مع هذه السنة الانتخابية، بمنطق سياسي ضيق، يجعل من الانتخاب غاية في حد ذاته؟

كلا، لقد آلينا على أنفسنا توخياً للمصالح العليا للأمة، اعتماد منظور استراتيجي يجعل منها سنة التعبئة الشاملة، وفرصة لمصالحة المواطنين مع مجالس منتخبة ذات مصداقية، لتشكل سندا قويا للأجهزة التنفيذية، ورافعة فعالة للتنمية الشاملة.

وقبل هذا وذاك، حرصنا على أن نشاطرك شعبي العزيز، استخلاص ما تحفل به هذه الاستحقاقات من دروس وعبر، وما تحمله من وعود وتفتح من آفاق.

لقد أبدى سائر الفاعلين المعنيين، في أول ولاية تشريعية، عاشها المغرب في ظل التناوب، من الحكمة والتبصر وحسن الإرادة، ما كان كفيلاً ببلوغ الأهداف التي توخاها رائد التوجه الديمقراطي والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، والتي أخذنا على عاتقنا رعايتها، حتى تتوافر أسباب النجاح كاملة لهذه المحطة الحاسمة، من مسار بلادنا السياسي. وهذا ما جعل من التناوب خطوة هامة، على درب ترسيخ الديمقراطية، اكتسبت فيها المعارضة السابقة ثقافة الحكم، فيما مارست الأغلبية السالفة دور المعارضة البناءة.

وإن المملكة المغربية المتحضنة، بإطارها المؤسساتي والدستوري المتناسك، والمعززة بأصالتها العريقة، وتقاليدها الراسخة، والمدعمة بقيمتها الروحية والاجتماعية والثقافية المتوازنة، قد أظهرت بكل جلاء ومصداقية، قدرتها على التحرك والتطور في انسجام تام، بين ما رسمته جلالتنا من توجهات طموحة، وبين العمل الذي أنجزته الحكومة والبرلمان.

وهذا الواقع الذي ما فتئ يتعزز باستمرار، يعد ثمرة الخيارات التي سلكها المغرب والإصلاحات التي حققها طوال العقود الأخيرة من تاريخه.

وإذا كنا في غنى عن استعراض تفاصيل هذه الحقبة، فإنه يجدر بنا أن نؤكد أن هذه المكتسبات التي تحققت بمساهمة جميع المغاربة، تستمد قوتها ومشروعيتها واستمراريتها، من المقومات الهيكلية والتوافقية التي تستند إليها والتي عملنا دوماً على ترسيخها.

ولا يخفى عليك شعبي العزيز أن هذه الإنجازات تكتسي دلالة خاصة إذا ما استحضرننا ما يحيط بنا من أوضاع إقليمية ودولية أفرزتها السنوات والأشهر الأخيرة التي عشناها والتي تميزت بتواتر حالات القطيعة والتنافر وتراجع عوامل التوافق والاستقرار والاطمئنان.

وقد عملنا على أن يظل المغرب سالكا سبيله بعزم وثبات، في خضم هذه التفاعلات، متمكنا من متابعة إنجاز برامجه وفق مخططاته، مع الحفاظ على مدة إنجازها، رغم الظرفية العصبية وما نتج عنها من اضطراب ومخاوف.

لذا، وبصرف النظر عن صخب النقاش السياسي والانتخابي الجاري، فإن علينا أن نقدر ما شيدناه جميعا لصالح مجتمعنا. كما يتعين علينا أن نقف على ما يجب إنجازه أو تحسينه أو تداركه أو الإسراع به. ونقصد بذلك، أداءنا الاقتصادي المرتبط دوماً وحتمًا بالمرتكز السياسي، الذي نوهنا بفضائله ونتائجه.

وإذا كنا قد كسبنا معركة ترسيخ توجهاتنا الديمقراطية، لجعلها خيارات لا رجعة فيها. فهل معنى هذا أن الكل يدرك ما تتطلب ذلك من جهود وتضحيات، وأن ديمقراطيتنا محصنة من كل المخاطر والتجاوزات.

إننا مطالبون باليقظة الدائمة، والتعبئة المستمرة، للحيولة دون استغلال الديمقراطية، واتخاذها مطية لأغراض منحرفة من طرف من يحملون بالعيش الرغيد في تقاعس وإشاعة للإحباط واليأس، وكأن المغرب قد ولى ظهره لتاريخه وتكرر لمستقبل أبنائه وآمالهم.

هذه الآمال النابعة من التطلع لمستقبل أفضل، كفيل بالاستجابة لطموحات الأجيال الصاعدة إلى المزيد من الكرامة والأمن والتقدم من خلال تمكين المواطن من العيش الكريم وتحقيق التنمية القروية، وتوفير أسباب التشغيل للشباب وذلك بخلق المزيد من الثروات في بلادنا، وبالعامل على توزيعها توزيعاً أكثر عدالة وإنصافاً.

فعلى كل منا، أن يدرك ما يتعين القيام به مستقبلاً، حتى تكون الحرية والتعددية والتنوع التي تميز مشروعنا المجتمعي، عوامل للتقدم والحدأة في الحياة السياسية ببلادنا، جاعلين من هذه السنة منطلقاً جديداً، للتأهيل الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبلادنا.

شعبي العزيز،

إن التأهيل السياسي للمغرب، يقتضي التعامل النبيل مع الانتخابات، باعتبارها استثماراً سياسياً كفيلاً بما يضيفه من مصداقية وفعالية على المؤسسات، بأن يعود بالنفع على جلب الاستثمار الاقتصادي، وحفزه وإيجاد ثروات جديدة لرفع تحدي التنمية الشاملة.

ومن ثم حرصنا على توفير كل الشروط والضمانات اللازمة، لتكون الديمقراطية هي الفائز الحقيقي في هذه الانتخابات. وإننا لنتنظر من الأحزاب السياسية، أن تتنافس في طرح برامج حكومية واقعية وقابلة للإنجاز، محددة في وسائل تمويلها ومدة تحقيقها، وتتضمن حلولاً للقضايا الأساسية للأمة، وللانشغالات اليومية للمواطن. وهي برامج طالما خاطبتكم بشأنها، وكرست كل جهودي لتجسيدها على أرض الواقع.

وإذا كانت المنافسة الديمقراطية ضرورية، فإن لها حداً، هو المصلحة العليا للبلاد.

لذلك عملنا على مواكبة توسيع فضاء الحريات العامة وحقوق الإنسان، بتوفير الأجهزة المكلفة بحمايتها وتحديد شروط ممارستها بما يلزم من وسائل وضمانات.

وفي هذا الصدد، سنقوم في الأسابيع المقبلة بحول الله، بتنصيب كل من المجلس الاستشاري الجديد لحقوق الإنسان وديوان المظالم. كما أننا عازمون على تعميق روح الطمأنينة لدى المواطن، بتدعيم سلطة مؤسسات الدولة، حول ثوابت الأمة، في إطار دولة قوية تسهر على الاحترام الصارم للقانون وسيادته ومساواة الجميع أمامه.

ويعد إصلاح القضاء من الركائز الأساسية في هذا الشأن، فضلاً عن توفيره لمناخ الثقة التي تعد خير محفز على الاستثمار. وحتى يأخذ تسريع النهج الإصلاحية القضائي وتيرته القصوى، فإنه ينبغي تعزيز الموارد المالية والبشرية المرصودة لقطاع القضاء، بشكل يمكن من مواصلة إعادة الاعتبار للعدالة وتحديثها وتأهيلها، لكي تنهض على الوجه المطلوب، بالمهام النبيلة الجسيمة والمتزايدة المنوطة بها.

كما أولينا اهتماماً خاصاً لقضية النهوض بأوضاع المرأة، في مختلف مجالات تدبير الشأن العام، محددين أجلاً لا يتعدى نهاية هذه السنة، للجنة المكلفة لاقتراح مشروع مدونة جديدة للأحوال الشخصية يراعي مقاصد شريعتنا السمحة، والتزاماتنا الدولية في هذا الشأن.

وما كان للمغرب الذي يعرف تطوراً متواصلاً على درب الحداثة والديمقراطية، أن يكون مشهده السمعى- البصري، غير مواكب لهذا التطور بما يستجيب لحاجة المواطن، لمشهد إعلامي يجمع بين المعاصرة والجاذبية واحترام ثوابت الأمة.

ونهبوا بالتزامنا الدستوري بصيانة حقوق وحرريات المواطنين والجماعات والهيئات، عملنا على وضع ظهير شريف يقضي بإحداث هيئة عليا للاتصال السمعي - البصري، كمؤسسة مستقلة متوفرة على الوسائل الضرورية، للنهوض بمهامها بكل تجرد.

وقد توخينا من ذلك، ضمان الحق في الإعلام من خلال تكريس حرية إحداث صحافة ووسائل سمعية بصرية مستقلة، وإنهاء احتكار الدولة لهذا النوع من الإعلام، مع توفير مرفق عام للإذاعة والتلفزة، جدير بضمان التعبير عن مختلف الاتجاهات. وذلك في نطاق احترام قيمنا الدينية، ومقومات هويتنا الوطنية وقوانين المملكة.

شعبي العزيز،

إن ديمقراطيتنا ستظل هشة ما لم يتم تعزيزها بتنمية اقتصادية وتضامن اجتماعي.

وإذا كنا قد حققنا عدة مكاسب سياسية، فإننا نعاني معضلة عدم الإنتاج وخلق الثروات وسوء توزيعها اجتماعياً، وهذا ما يحتم علينا حوض معركة الإنتاج وحفز الاستثمار، بهدف تأهيل اقتصادنا الوطني وتقوية إنتاجيته ومردوديته.

كما يفرض علينا تأهيل مواردنا البشرية، التي هي ثروتنا الأساسية، ضمن منظور يحرر طاقاتها الخلاقة لخوض أورشاح الإنتاج بتنافسية واقتدار. ولن يتأتى لنا ذلك، إلا إذا اعتبرنا أن اقتصاد السوق ليس شرا، والربح ليس عيبا والعولمة ليست خطرا. بل إن حسن تعاملنا معها من شأنه أن يجعل من هذه العوامل كلها مصدرا للثروة ومدخلا للعدالة الاجتماعية.

وهذا ما يقتضي نهج سياسة اقتصادية ومالية متناسقة، ذات منظور واضح وأسبقيات محددة في برامج تعاقدية بين السلطات العمومية والقطاع الخاص، مع مواصلة نهوض صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدور الرافعة القوية في هذا المجال.

ومن شأن الإسراع بتأهيل اقتصادنا، وتحويله من اقتصاد ريعي انتظاري إلى اقتصاد السوق، أن يجعلنا نكسب رهان اتفاقيات التبادل الحر، مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ودول جنوب المتوسط، الموقعة على إعلان أكادير وندعم دور المغرب كقطب محوري لمبادلات القارات الثلاث.

وفي هذا الصدد، فإن تفعيل المراكز الجهوية للاستثمار وتنفيذ مختلف التوجيهات الواردة في رسالتنا لوزيرنا الأول، بشأن التدبير اللامتمركز للاستثمار وما ينبغي أن يواكبه من إصلاحات قضائية وإدارية وتشريعية ومالية واجتماعية، أن يجعل من السنة المقبلة إن شاء الله سنة التأهيل الاقتصادي بامتياز.

وإذا كنا قد سجلنا إيجابية بعض المؤشرات الاقتصادية، فإن الواقع العنيد يظل يسألنا بالحاح : لماذا تجد بلادنا صعوبة في تحويل هذه المؤشرات إلى حركية اقتصادية؟

إننا معنيون جميعا بهذا الواقع، ويتعين علينا أن نكسر أغلال الشك المحبط والتخوف غير المبرر ونستبعد الانتظارية، التي طالما أضعفت اقتصادنا وعرقلت تطوره.

إن الإيمان بما لدينا من طاقات، وبما يحركنا من حوافز للمضي قدما على درب التقدم والرخاء، لا يتجسد بمجرد خطاب أو قرار سياسي وإنما هو رهين بمدى الإرادة الذاتية والمبادرة المقدامة، وذلك ما نفتقر إليه، لذا يجب أن نطلق من تقييم واقعي متبصر لأوضاعنا الاقتصادية، ومن تصور واضح وتحديد دقيق للأهداف التي يجب علينا تحقيقها بجهد وحزم، للإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي لبلادنا وتوسيع دائرته.

لقد آن الأوان، لوضع تقييم محكم وتخطيط عقلائي، لما يلزم القيام به في المستقبل، حتى يتحقق التطابق المأمول والانسجام المنشود وحتى نتمكن من حسن استثمار ما تحقق من تقدم في المجالين السياسي والاقتصادي، مع الالتزام بالفعالية والمردودية وترتيب الأولويات وفق جدول زمني محدد. وكل ذلك في نطاق التقييد بسياسة حسن تدبير الشأن العام، التي اعتمدها المملكة من أجل تحقيق التحديث الاقتصادي والتنمية المستدامة.

شعبي العزيز،

عملا على تأهيل مواردنا البشرية، فإننا قد قطعنا خطوات هامة في مجال إصلاح المنظومة التربوية. بيد أن هنالك خطوات كبرى، مازالت تنتظرنا في نهج سياسة تعليمية متناسقة. كما أن متابعة وتقييم وإغناء تفعيل إصلاح التعليم، تتطلب تعزيز المهام التي تهض بها بكل موضوعية ونزاهة اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، وذلك في أفق إيجاد جهاز قار يتولى مهام التقييم المتجرد والشمولي للمنظومة التربوية، في تعاون مثمر، وتنسيق تام مع القطاعات المختصة ومع جميع الفاعلين في هذا المشروع المصيري. وقد قمنا

بإعطاء دفعة قوية لهذا الإصلاح، بتنصيب مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأوضاع الاجتماعية لأطر التربية والتكوين، وبتحسين وضعيتهم، داعين الأسرة التعليمية للانخراط بحزم وعزم وغيره وطنية في هذا المشروع الكبير.

ولأن توسيع ثقافة المواطنة رهين بالقضاء على الأمية، فإننا عازمون على إعادة النظر في الآجال المتوقعة لاستئصال أفتها.

وتجسيدا للالتزامنا بتأكيد الاعتبار لكل مكونات هويتنا الثقافية في ظل الوحدة الوطنية، كان تصنيفنا للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وسنظل حريصين على سيادة روح التسامح والانفتاح بين الثقافات والحضارات، محلية أو عالمية وعلى التحصين من كل أنواع الغلو والتشدد، في اعتزاز بالجوانب المشرقة في أصالتنا، مع اعتماد الحداثة والعقلانية.

وسيظل تأهيل مواردنا البشرية رهينا بترسيخ ثقافة التضامن وجعلها عماد السياسات العمومية، والتحول بها من الفعل العفوي إلى العمل المؤسسي.

ونجدد التأكيد في هذا الشأن، على الأهمية الخاصة التي نوليها للأشخاص المعاقين، باعتماد برامج مندمجة تؤهلهم للانخراط التام في الحياة العامة، من خلال تكوين ملائم يوفر لهم أسباب العيش الكريم.

ولا يفوتنا أن نعرب عن ابتهاجنا واعتزازنا، بارتباط رعايانا الأوفياء المقيمين في الخارج بوطنهم وتعلقهم بأواصر البيعة الخالدة، والهوية الحضارية الأصيلة وحرصهم على القرابة العائلية وصلة الرحم، مجددين الإعراب عن بالغ تقديرنا لمساهماتهم الفاعلة، في مجهود التنمية الاقتصادية، والإشعاع الدولي للمغرب وعن عزمنا الأكيد على أن يكون لهم ما هم جديرون به، من حضور وازن، ومشاركة فاعلة في كل مجالات الحياة الوطنية.

كما نود أن نؤكد لهم موصول عنايتنا الفائقة، بأحوالهم خارج الوطن وداخله، وحرصنا على أن تستجيب الأجهزة المعنية لما يعربون عنه من تطلعات، في إطار من التناسق المحكم والتكامل المثمر.

شعبي العزيز،

في خضم حرصنا الأكيد على معاينة أحوالك، كانت زيارتنا لعدد من أقاليم المملكة وجهاتها في الجنوب والوسط والشمال، مناسبة لتجديد روابط الوفاء والإخلاص الجامعة بيننا. ولإعطاء الانطلاقة لعدة مشاريع تنموية.

وإذا كانت هنالك من جهات تحظى ببالغ اهتمامنا، وتجسد خيارنا الاستراتيجي لجعل الجهة فضاء محفزا على الاستثمار، فهي أقاليمنا الشمالية والجنوبية، التي نعمل على أن تكون نموذجا للتنمية الجهوية المندمجة.

وفي هذا الإطار وبموازاة مع جعل مدينة طنجة ومينائها الحالي من أكبر الموانئ والمراكز الترفيهية بالبحر الأبيض المتوسط، فقد أعطينا تعليماتنا قصد دراسة وإنجاز مركب ضخم، مينائي وتجاري وصناعي على ضفاف البوغاز شرق طنجة. وإن من شأن مستواه الدولي وارتباطه بمناطق حرة، تمكين الأقاليم الشمالية من تحقيق إرادتنا في فك عزلتها وتنميتها الشاملة، ومن انخراط المغرب كفاعل وشريك في المبادلات الاقتصادية الدولية.

ونظرا لضخامة الاستثمارات والرهانات الاستراتيجية، وضرورة التنسيق المحكم بين جميع مكونات المشروع، وبين الهيئات العمومية، بما فيها وكالة تنمية الأقاليم الشمالية والفاعلين الاقتصاديين الخواص والأشقاء منهم والأصدقاء، قررنا إحداث هيئة للقانون الخاص،

لها صلاحيات السلطة العمومية وكل الامتيازات الكفيلة بجعلها تنهض على الوجه الأكمل، بجميع العمليات المرتبطة بإنجاز هذا المشروع الكبير.

وعملا على الإسراع بتحقيق هذا المشروع الذي تتبناه بكل رعاية واهتمام، فإننا نصدر تعليماتنا لحكومة جلاتنا، قصد اتخاذ التدابير القانونية الاستعجالية لإحداث هذه الهيئة.

وبنفس الحزم والعزم، فإننا نوجه حكومتنا إلى اعتماد مسطرة تشريعية استعجالية بالنسبة لإحداث وكالة تنمية أقاليمنا الجنوبية الأثيرة لدينا، التي سبق لنا الإعلان عنها بمناسبة زيارتنا الميمونة لمدينة العيون.

وإننا لعازمون على أن تكون هذه الوكالة، خير مجسد لتعبئتنا الوطنية، ولعملنا الدؤوب على تفعيل منظورنا التنموي المندمج لهذه الأقاليم، في نطاق وحدتنا الوطنية والترايبية، والتطور الديمقراطي الجهوي. ذلكم المنظور الذي على قاعدته قبلنا بمشروع الاتفاق الإطار الأممي كأساس لإيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا.

وبقدر ما جاء هذا التوجه الوطني منسجما مع الدعم المتزايد، الذي يحظى به الخيار العادل والسلمي الأممي على الصعيد الدولي، زادت المواقف المعادية لخصوم وحدتنا الترايبية، معاكسة مكشوفة لهذا التوجه الأممي. وقد بلغ الأمر حد تبني طرح تقسيمي، أسقط كل التبريرات الواهية التي كان يتم تضليل الرأي العام العالمي بها، تحت ذريعة الدفاع المزعوم عن مبدأ تقرير المصير.

وكما أكدنا ذلك للعالم أجمع، أثناء زيارتنا المباركة لمدينة العيون، فإننا نجدد الإعلان عن عزمنا الراسخ على صيانة وحدتنا الترايبية، وعدم التفريط في أي شبر منها. كما أننا نشدد على الرفض المطلق لكل طرح تجزيئي يستهدف النيل من سيادتنا ووحدتنا الترايبية المقدسة، لما ينطوي عليه من تهديدات ومخاطر بلقنة منطقة المغرب العربي ومجموع القارة الإفريقية.

ومع ذلك، فإن المغرب بحكم ميراثه الحضاري، ومشروعية حقه وثبات مواقفه والتزامه بقيم الاعتدال والحكمة والالتزان والثقة في المستقبل، قد أثر عدم سلوك نهج القطيعة التامة، مفضلا عليها استئناف تفعيل أنشطة مؤسسات اتحاد المغرب العربي.

وقد كنا نأمل، أن يؤدي بناء الاتحاد المغاربي إلى الالتزام بمنطوق وروح معاهدة مراكش، وفي مقدمتها احترام السيادة الوطنية والوحدة الترايبية لأعضائه، وذلك بعدم السماح بأي نشاط يهدد أمن أي كيان أو حرمة أي نظام، ويتنافى مع صيانة المصالح العليا لدولنا بمقوماتها الوطنية، وما تقتضيه من سمو على كل الحسابات والاعتبارات.

غير أن الواقع المر، يدلنا على أن موقف اللبس قد انكشف على حقيقته، في الاتجاه السلبي المتبني جهازا لتمزيق الوحدة الترايبية للمملكة المغربية في الجنوب، وتأييد الاعتداء على التراب الوطني في ثغوره الشمالية.

فهل كان بإمكان أي دولة من أعضاء الاتحاد أن تسلك غير ما سلكه المغرب فيما لو وقع المس بوحدها الترايبية واحتجاز طائفة من أبنائها كأسرى ضد المواثيق الدولية والمثل الإنسانية والقيم الإسلامية؟

إننا لن نسمح لنفسنا، بأن يسجل التاريخ كوننا لم نعمل إلا على تضليل شعوبنا وإيهامها بأننا نحقق تطلعاتها للوحدة، في حين أن مواقف البعض لا تزيد تلك الوحدة إلا تمزيقا وتشويها.

إن تفعيل الاتحاد المغاربي، لن يتأتى إلا بتجاوز الاختلافات والمواقف المتعارضة، ونبذ التآمر والتجزئة والخذلان وتحقيق الانسجام في الرؤى والوضوح في الأهداف، واحترام الثوابت وسيادة روح الإخاء والثقة والتضامن والتشبع بروح الوحدة والحكمة والتوافق، وانتهاج التدرج والعقلانية في توظيف الطاقات المشتركة، لتحقيق تطورات أجيالنا الحالية والمستقبلية إلى قيام مجموعة متكاملة من شأنها أن ترفع تحديات التنمية والتكتلات الدولية، وتكسب الرهانات الاستراتيجية للنظام العالمي لما بعد 11 سبتمبر 2001.

وعلى هذه الأسس، سيظل المغرب مستعدا للحوار البناء، والعمل الجدي مع كل أشقائه من أجل بناء الاتحاد المغاربي، الذي نعتبره خيارا استراتيجيا لا محيد عنه.

شعبي العزيز،

لقد عرف العالم بعد أحداث سبتمبر المؤسفة، تغييرات جوهرية في بنية النظام العالمي والعلاقات الدولية، لما كان لها من تداعيات وتأثيرات عميقة على الاستقرار والأمن الدوليين. وقد كنا في طليعة من أدانوا بشدة تلك الأعمال الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة انطلاقا من كون المغرب البلد الممتدح بقيم الحرية والديمقراطية والسلام والتسامح والتعايش قبل وقوع تلك الأحداث الآثمة، وسقوط جدار برلين وانهايار دكتاتورية الحزب الوحيد.

ومن ثم كان انخراط المغرب التلقائي والقوي في محاربة الإرهاب حيثما كان. وإننا لنشيد بيقظة وتعبئة أجهزتنا الأمنية وقواتنا العتيدة وأفراد الدرك الملكي والأمن الوطني، وحنكة أطر وزارة الداخلية التي تمكنت من إحباط مؤامرة إرهابية موجهة من الخارج ضد أهداف، داخل التراب الوطني وخارجه.

وبقدر حرصنا على انفتاح المغرب واستمراره ملتقى لتفاعل الحضارات، فإننا سنتصدى بقوة القانون، لكل محاولة للمس باستقرار بلدنا الآمن. كما سنوطد بالمزيد من ترسيخ الديمقراطية وإنجاز التنمية سلامة النسيج الاجتماعي والسياسي الوطني الذي نعزز بمناعته ضد كل أشكال التطرف أو العنف أو الإرهاب.

ولأن الإرهاب لا دين له ولا وطن، فإن عملنا الدؤوب من أجل تحصين بلادنا من دواعيه ومخاطره، قد اقترن بإسهامنا الدولي الفاعل في استئصال جذوره ضمن مقاربة شمولية.

وبصفتنا أميرا للمؤمنين، فقد أكدنا في افتتاحنا للمؤتمرات الجهوية والدولية الكبرى، التي شهدتها بلادنا، على أن الإسلام يناهض الإرهاب، لأنه دين التسامح والاعتدال والتساكن والسلام وتكريس كرامة الإنسان، وضمان حقه في العيش الآمن. كما شكل انعقاد المنتدى المتوسطي في أكادير، مناسبة سانحة لبلدان البحر الأبيض المتوسط، للتفكير في وضع تصور إقليمي لمحاربة الإرهاب، وترسيخ السلم والأمن في العالم أجمع، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، واصلنا انشغالنا الكبير بالأوضاع المتفجرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقمنا بزيارة مجموعة من الدول الشقيقة بالمنطقة، وبادرنا بعقد اجتماع خاص للجنة القدس. وقد عملنا على بذل كل المساعي والجهود لدى مختلف الأطراف المؤثرة، من أجل إحياء عملية السلام، والعودة إلى مائدة التفاوض دون قيد أو شرط وتدشين مرحلة جديدة من التعاون والاستقرار، في هذه المنطقة التي عانت على مدى عقود طويلة من مواجهات أليمة ومأس مريرة.

كما تمكنا بمعية أشقائنا، خلال قمة بيروت من دعم خيار السلام وذلك بتبني مبادرة شقيقنا الأعز صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية. تلك المبادرة التي أكدت أسس الشرعية الدولية. وقرارات مجلس الأمن والحق المشروع للشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولة وطنية مستقلة، تتمتع بكل مقومات الاستمرار، وتكون عاصمتها القدس الشريف.

والتزاما منا بانتمائنا الإفريقي المتجذر، عملنا على توسيع قنوات الحوار، موجّهين حكومة جلالتنا لتفعيل آليات التعاون والتواصل مع البلدان الإفريقية الشقيقة، للمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية والاستقرار للقارة الإفريقية، التي سعدنا باستقبال عدد من قادتها بالمغرب، ومن بينهم رؤساء دول نهر مانو، التي نقوم بمساع لتحقيق التصالح فيما بينها.

وإلى جانب الحضور الفاعل لبلدنا في تحقيق الأمن والاستقرار في العالم، أولينا من خلال زيارتنا أو استقبالنا لعدد من رؤساء الدول الشقيقة والصديقة كل الاهتمام لإعطاء علاقاتنا السياسية الممتازة معها البعد الاقتصادي، الذي يستثمر إشعاع بلدنا الديمقراطي ويجلب المزيد من الاستثمارات في إطار دبلوماسية اقتصادية نشيطة.

وقد تمكنا مع صديقنا فخامة الرئيس جورج وولكر بوش، أثناء زيارتنا الموقفة للولايات المتحدة الأمريكية، من توسيع مستوى شراكتنا الاستراتيجية مع هذا البلد الصديق. كما أن زيارتنا الميمونة لجمهورية الصين الشعبية، قد أعطت دفعة قوية لتطوير علاقات تعاوننا المثمر مع هذا البلد الآسيوي العريق.

وفي نفس السياق، أعطينا توجيهاتنا قصد بلورة مشروع اتفاقية التبادل الحر، ما بين أربع دول عربية متوسطة، ترتبط باتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقيات ثنائية بشأن إقامة مثل هذه المناطق فيما بينها مجسدين بذلك « إعلان أكادير » الذي يعتبر خطوة عملية مفتوحة أمام جميع الدول العربية المتوسطة، للدفع بمسلسل الاندماج الجهوي والتأسيس لحوار مثمر ومتوازن على الصعيد الأورومتوسطي.

وتنفيذا للالتزاماتنا، في إطار التعاون المتعدد الأطراف، احتضنت بلادنا وشاركت في عدد من المؤتمرات الدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية المستدامة وحقوق الإنسان.

وإذا كان الهدف الأسمى لديبلوماسيةنا، هو جعل المغرب بلدا مستكملا لوحده الترابية، وعضوا فاعلا في محيطه الجهوي والدولي، مجسدا لفضائل السلم والتعاون وحسن الجوار، في إطار الاحترام المتبادل، فإن له كسائر الدول، حقوقا ثابتة ومصالح حيوية، لا يمكنه التفريط فيها أو التساهل بشأنها، مهما كلفه ذلك من تضحيات، وفي مقدمتها الحفاظ على سيادة الوطن وحرزة المملكة في دائرة حدودها الحققة، وفي إطار احترام الشرعية الدولية.

لذلك رفضنا ما قامت به الحكومة الإسبانية، من اعتداء عسكري على جزيرة تورة، التي تؤكد الحقائق التاريخية والجغرافية والمستندات القانونية، أنها ظلت دوما جزءا من التراب الوطني، تابعا لسيادة المملكة المغربية.

وبقدر تشبثنا برجوع الوضع في هذه الجزيرة المغربية، إلى ما كان عليه، ورفضنا للتصعيد وفرض الأمر الواقع بالقوة، فإننا حريصون على ضمان السلم والاستقرار وحسن الجوار في منطقة جبل طارق الاستراتيجية. لذلك ننتظر من إسبانيا توضيح نوع العلاقة التي تريد إقامتها مع المغرب، بما يستلزمه التطور الذي يعرفه بلدانا، وتقتضيه متطلبات الرهانات الحيوية الحالية والمستقبلية لعلاقتهما.

وفي هذا السياق، فإن المغرب لم يفتأ منذ استقلاله، يطالب إسبانيا بإنهاء احتلالها لسبتة ومليلية والجزر المجاورة المغتصبة في شمال المملكة، سالكا في ذلك سبيل التبصر والنهج السلمي الحضاري الذي يجسده الاقتراح الحكيم لوالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، بإنشاء خلية مشتركة مغربية إسبانية للتفكير والتأمل لإيجاد حل لمشكل هذه المناطق المحتلة. غير أننا للأسف الشديد لم نجد حتى الآن آذانا صاغية من لدن الطرف الإسباني لتسوية وضع هذه الثغور المغتصبة، التي تحولت إلى مراكز لاستنزاف اقتصادنا الوطني، وقواعد للهجرة السرية ولكل الممارسات غير المشروعة.

أما القضايا الخلافية الأخرى، مما هو معتاد بين الجيران، فإن المغرب مستعد لتدارسها في إطار نظرة مستقبلية وحوار صريح بين البلدين، تحذوهما في ذلك إرادة بناء وإيمان بضرورة إقامة مشاريع تنمية ثنائية في وفاء صادق لميراثنا الحضاري المشترك، والتزام تام بمعاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار التي تملينا علينا حتمية التاريخ والجغرافيا وقيم العصر ومتطلباته.

شعبي العزيز،

إن احتفالك بعيد العرش المجيد، مناسبة لتجديد العهد الصادق، الذي التزمت به مع خديمك الأول في التحام وثيق وتشبث متين بالعرش العلوي المجيد، وإعراب دائم عن خالص وفائك وصادق ولائك في تعبئة شاملة وراء خديمك الأول، الذي جند نفسه لحماية الوطن والدين، وللسير بك نحو مراقي التقدم والازدهار.

وإننا لنغتنم فرصة هذه الذكرى العطرة، لننوه بجميع العاملين بحزم وعزم على إدراك هذا المبتغى مشيدين بالساهرين على ما يتطلبه من أمن وطمأنينة واستقرار، من قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، مع اعتبار خاص لقواتنا المرابطة في أقاليمنا الجنوبية المدافعة عن وحدة التراب، والمساهمة في حفظ الأمن والسلام في جهات من العالم.

وما أحوجنا في غمرة هذه الأحاسيس إلى استحضار التاريخ القريب والبعيد، وما بذله آباؤنا وأجدادنا الأماجد من تضحيات جسام، بها حافظ المغرب على وحدته وحرية وشيد حضارته وثقافته، وبها رفع كل التحديات التي كانت تواجهه على مر العهود.

وبهذا الاستذكار، المليء بالاعتزاز المفعم بالأمال، نتوجه إلى الله تعالى أن ينعم عليهم بأحسن الجزاء وأوفاه، ويتغمد الشهداء منهم بوسع رحمته وجزيل مغفرته ويسكن في جنات الخلد بطل التحرير جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، وباني المغرب الحديث والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه. كما ندعوه عز وجل أن يديم الأصرة الوطيدة التي تجمع بيننا متينة قوية، وأن يعيننا ويسدد خطانا وينجح مسعانا حتى ندرك ما نصبو إليه جميعا من تقدم وإصلاح. «ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
يرأس حفل أداء قسم الضباط المتخرجين من المدارس العليا العسكرية
تطوان، 20 جمادى الأولى 1423هـ الموافق 31 يوليوز 2002م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
معشر الضباط الأوفياء،

إننا بقدر ما نفخر بقواتنا المسلحة الملكية، يغمرنا الاعتزاز كلما تخرج فوج من أفواج ضباطها من معاهد تكوينها لتزداد قدرة على القيام بمسؤولياتها. وها هو الفوج الجديد من المتخرجين لهذه السنة يتقدم أمام جلالتنا، بصفتنا القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، لأداء القسم بين أيدينا، هذا القسم الذي هو رمز الإخلاص للمقدسات العامة ولشعارنا الخالد «الله - الوطن - الملك» بل هو الميثاق المتين بينها وبين قائدها الأعلى أمير المؤمنين.

فعليكم معاشر الضباط، أن تكونوا أيضا فخورين معترزين بانتمائكم إلى قوات بلدكم المغرب العريق في هويته وحضارته، الصامد عبر التاريخ في واجهة الدفاع عن حوزته وعن وحدة ترابه، بلدكم الذي سيظل بفضل عقيدته ونظامه الملكي الدستوري الديمقراطي، والتحام شعبة بالعرش، وتأهب جيشه للدفاع عن حرمانه حصنا منيعا لا يضام له حق.

ولاعتزازنا بكم معشر ضباط هذا الفوج، قررنا أن نطلق عليكم اسم يوسف بن تاشفين، مؤسس دولة المرابطين ومحسن الوحدة الترابية والمذهبية للمغرب، والبطل المغوار الذي ضرب به المثل في الاستقامة والشجاعة والغيرة على القيم الإسلامية السمحة.

وأملنا أن يكون سلوك أفراد فوجكم الذي يتشرف بهذا الاسم يستلهم هذه القيم ويجسدها. واعلموا أن اعتزاز قائدكم الأعلى بالقوات المسلحة الملكية وبسائر قوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، إنما مصدره ما تحلى به من انضباط وتفان وتعبئة موصولة وراء جلالتنا، لحفظ أمن المغرب واستقراره في ولاء دائم للمقدسات العليا التي أنتم مطوقون منذ اليوم بأمانتها مثل سلفكم.

فالله تعالى نسأل أن يوفقكم في مهامكم ويحقق فيكم ما نرجوه لكم من استقامة والتزام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين لثورة الملك والشعب
الرباط، 10 جمادى الثانية 1423هـ الموافق 20 غشت 2002م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى المجيدة لثورة الملك والشعب، لما ترمز إليه من معاني الوطنية وقيم الفداء من أجل استرجاع السيادة والاستقلال وبناء مغرب ينعم بالحرية والتقدم في ظل ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية.

وما أحوجنا في الظرف الحالي لاستلهم روح ومغزى هذه المناسبة الخالدة، من أجل جعل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة خطوة هامة على درب توطيد المسيرة الديمقراطية التنموية وعمادا لرفع تحديات محيطنا الجهوي والدولي.

وانطلاقا من كون الاختيار الحر الواعي للمواطن لمن سيتولى النيابة عنه في تدبير الشأن العام، يعد بمثابة القاعدة الذهبية للديمقراطية، فإن الانتخاب يعتبر محكا للمواطنة بما هي استشعار للمسؤولية وللمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية التي تعد أساس الديمقراطية.

وكما تعلم شعبي العزيز، فإن النخبة التي تتولى تدبير شؤونك تأتي من التعيين أو من الانتخاب. وإذا كانت الأجهزة المعنية تختار وفق ضوابط محددة ويمكن إعفاءها في حالة إخلالها بمهامها، فإن صفة الانتخاب تتميز بصلاحياتها الواسعة بحكم توسيع اختصاصات المجالس التمثيلية وبضرورة انتظار انتهاء انتدابها الذي يمتد خلال سنوات لمجازاتها أو جزائها.

ومثلما أحرص بالنسبة للمسؤولين السامين الذين أتولى تعيينهم على انتقاء أحسن العناصر لجعلها في خدمتك، فإني أنتظر من الناخبين أن يقوموا بدورهم في اختيار أحسن العناصر لتكون المؤسسات النيابية سندا قويا للأجهزة التنفيذية داعيا كل المواطنين لجعل الانتخاب لحظة قوية لإبراز تشعب المغاربة بقيم الديمقراطية والحرية والاعتدال والتسامح واحترام القانون، منوها في هذا الصدد، بالدور الهام الذي ينهض به المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة الفاعلة ومهيبا بمختلف أجهزة الإعلام إلى تسخير كل وسائلها لهذا الهدف السامي.

ولأن الإسهام في تأطير المواطن وتمثيله يعد من صميم المهام الدستورية للأحزاب السياسية ومع توافرها على نمط للاقتراع مبني على جعل التصويت اختياراً لبرامج وليس لأشخاص، فإن الاستحقاقات القادمة تعد فرصة ذهبية أمام هذه الأحزاب لإعادة الاعتبار للعمل السياسي بمعناه النبيل، بالتعبئة من أجل المشاركة المكثفة الواعية والنوعية الجيدة للمرشحين والمنافسة الشريفة لإفراز نخبة مؤهلة وبرامج ملموسة محددة الأهداف والوسائل.

كما أن الغرف المهنية التي أناط بها الدستور نفس المهمة ستواجه نفس الاختبار لقياس قدرتها على النهوض بدورها الاقتصادي في التحفيز على خلق الثروات والاستثمار، ذلكم الدور الذي يؤهلها لو أنها قامت به على الوجه المطلوب لتكون بنوكاً لمشاريع الاستثمار الجهوي وليس مجرد مطية للانتخابات. وكذلك هو الشأن بالنسبة للنقابات العمالية المدعوة للتشبع بثقافة اجتماعية جديدة يشكل فيها الحفاظ على فرص العمل وتقوية إنتاجية المقاولة وتنافسيتها جوهر الوطنية الجديدة التي لا تقل أهمية عن النضال الوطني الذي قامت به الطبقة العاملة ضد الاستعمار.

كما أن الاستحقاقات القادمة المعززة بالمدونة الجماعية الجديدة ستشكل تجربة لإظهار مدى إفراز نخبة تجعل من الجماعات المحلية فاعلاً اقتصادياً، وقاعدة متينة للديمقراطية القرب وتدبير الحاجات اليومية للمواطنين.

أما السلطات العمومية القائمة بمسؤوليتها في السهر على نزاهة الاقتراع، فإننا لا ننتظر منها مجرد الحياد سلبياً كان أو إيجابياً في هذا الشأن بل الالتزام الصارم بتطبيق القانون وتحسين نزاهة الانتخاب التي حرصنا في إطار تخليق العملية الانتخابية على توفير كل الضمانات القانونية والقضائية والإدارية لها.

وإننا لنتطلع بذلك إلى اعتماد المشروعية الديمقراطية معياراً للتعاطي مع الأحزاب السياسية وذلك ضمن مشهد سياسي سليم تجد فيه كل المشارب السياسية الوطنية موقعها الحقيقي، مشهد مبني على أقطاب واضحة ومركزة بين تيارات سياسية يجمعها انسجام التوجهات، مشهد لا مكان فيه لمن يركب مطية الديمقراطية لمصادرتها إذ لا ديمقراطية لغير الديمقراطيين، ويظل خير ضمان لممارستك شعبي العزيز، لهذه الاستحقاقات، هو نظامك الملكي الدستوري الديمقراطي الذي يجعلك تخوض الانتخابات وأنت تنعم بالاستقرار والطمأنينة على مقومات هويتك بمختلف روافدها الغنية وعلى وحدتك المذهبية والوطنية والترايبية وعلى جوهر اختياراتك.

فعلى الكل أن يتعبأ حتى لا نخلف موعدنا مع هذه المحطة الهامة في مسيرتنا الديمقراطية وإلا وجدنا أنفسنا تجاه مؤسسات منحورة، تضر بالديمقراطية وتغذي أسباب اليأس أو العزوف أو التطرف.

إن هدفنا الأسمى هو تكريس مصداقية المؤسسات بشكل يمكن من ترسيخ ديمقراطيتنا وجعلها أداة فعالة لكسب رهانات التنمية، ودعامة قوية ترفع بها دبلوماسيتنا تحديات محيطنا الجهوي والعالمي في زمن غدت فيه درجة التطور الديمقراطي لأي بلد من روافد إشعاعه الدولي وأصبح فيه كسب تلكم التحديات رهينا بفعالية العمل الدبلوماسي.

وفي هذا السياق، فإن تأهيل جهازنا الدبلوماسي، يندرج ضمن الامتداد الاستراتيجي للتأهيل الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وللخيارات الوطنية الأساسية التي حددنا معالمها في خطاب العرش الأخير.

إن من حق المغرب اليوم، أن يفخر بصورته لدى الرأي العام الخارجي، كبلد معتدل متسامح ومنفتح على محيطه الجهوي، وشريك ذي مصداقية، متشبع بقيم السلم والعدل في التزام تام بالشرعية الدولية، بلد يمضي قدماً في تشييد دولة عصرية ديمقراطية، في تشبث قوي بهويته وباستقلاله وسيادته.

وقد وجهنا دبلوماسيتنا كي تعمل على حسن استثمار التقدم الديمقراطي لبلدنا، وإشعاعه الروحي ورصيده التاريخي وموقعه الجيوستراتيجي وإلى التكيف مع التحولات العالمية والمساهمة في إيجاد حلول سلمية للنزاعات واغتنام فرص التعاون والتبادل على الأصعدة الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف وغزو أسواق جديدة وجلب الاستثمارات والتكنولوجيات المتطورة وتحقيق إشعاع ثقافي وطني أكبر.

وإننا حريصون على أن يتواصل هذا العمل بوتيرة أسرع ويتسع نطاقه في إطار منظور استراتيجي شامل ومنهجية جماعية متناسقة ومقدمة، منفتحة على مختلف الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية من منتخبيين على الصعيدين الوطني والمحلي، وفاعلين اقتصاديين ومنظمات غير حكومية.

ولبلوغ هذا الهدف، أصدرنا تعليماتنا السامية من أجل تأهيل جهازنا الدبلوماسي وتحديثه وإعادة انتشاره. ويتعين أن تشمل هذه العملية الإصلاحية في نفس الوقت، كلا من هياكل وزارة الخارجية والتعاون، ومهام التحريك والتنسيق والمتابعة المنوطة بها وكذا أنشطة هيئاتنا الدبلوماسية والقنصلية وأساليب عملها.

كما يجب إيلاء عناية خاصة لانتقاء الأطر الدبلوماسية وتكوينها، لأن المهنة الدبلوماسية ليست موهبة فحسب، بل تتطلب اليوم مهارة خاصة وثقافة متنوعة وكفاءة فعلية في مجال التفاوض الدولي.

تلکم هي المقومات الضرورية، لتكون الدبلوماسية المغربية لمستهل الألفية الثالثة، فاعلة وجريئة ونافذة وبدون تعدي، ويكون الدبلوماسي المغربي متمكنا من تمثيل بلاده تمثيلا مشرفا، والدفاع عن مصالحها العليا وتوسيع مبادلاتها مع مختلف الدول والسهر على صيانة حقوق رعايانا الأوفياء المقيمين بالخارج الذين نخصهم في نطاق منظورنا للدبلوماسية الفاعلة بعنايتنا الفائقة.

وتظل غايتنا المثلى، من التفعيل الأمثل لدبلوماسيتنا، وجعلها أكثر مبادرة واقتحاما عقليا وتجديد أدواتها ترسيخ المكانة الدولية المرموقة للمغرب، كشريك مسموع الكلمة من طرف الدول العظمى، ومدافع حريص على مصالح البلدان النامية في زمن العولمة وقطب استقرار وسلم في محيطه الجهوي والدولي.

وبذلكم نثري الرصيد الدبلوماسي الثمين الذي حققه جدنا ووالدنا المنعمان جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثاهما، سائرين على نهجهما القويم على درب تشييد مغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم سائلين الله لهما حسن الثواب والرضوان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
جوهانسبورغ، 24 جمادى الثانية 1423 هـ الموافق 02 شتبر 2002 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والمعالي،

السيد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة،

حضرات السيدات والسادة،

يسرني أن أشارك من جديد في القمة العالمية حول التنمية المستدامة، المنعقدة بجمهورية جنوب إفريقيا المناضلة التي تربطنا بها أوامر الكفاح المشترك في سبيل الحرية والوحدة والتقدم، معتبرا اجتماع هذه القمة تجسيدا للوعي المستمر، لدى المجموعة الدولية بمرجعية إعلان (ريو) من أجل تنمية مستدامة محورها الإنسان وحماية البيئة التي هي ملك للبشرية جمعاء.

بيد أن محدودية ما تم إحرازه من تقدم في تفعيل إعلان (ريو) منذ اعتماد «أجندة 12»، يثير تساؤلات ملحة حول مكامن الخلل، التي حالت دون التنفيذ الكامل لهذه الأجندة.

ولأن استتعار المسؤولية، يقتضي محاسبة الذات أولا، فقد ارتأيت أن أتطرق لما قام به المغرب في هذا المضمار في حدود إمكاناته.

فقد عمل بلدي على رفع تحديات الآثار الوخيمة الناجمة عن التقلبات المناخية والجفاف والتصحر معتمدا مخططا وطنيا طموحا وواقعا، قائما على مقاربات ديمقراطية تشاركية، وبرامج عمل تستهدف حماية البيئة والتنوع البيولوجي، ناهضا بالتزاماته الدولية بشأن التنمية المستدامة، محتضنا مجموعة من اللقاءات الجهوية والدولية، من أبرزها المؤتمر السابع للأطراف في الاتفاقية -الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، الذي حول بروتوكول كيوتو إلى اتفاق ملموس وعملي.

بيد أن المغرب ودول الجنوب، مهما كان حسن نواياهم وحجم مساهماتهم، يواجهون تحديات التنمية المستدامة في ظل عدم الوفاء التام بالالتزامات الدولية بشأنها.

فهل كان بالإمكان رفع تلك التحديات في ظل ضعف التعاون الدولي؟ وخاصة في مجال التمويل ونقل التكنولوجيات الجديدة بطريقة عقلانية وملائمة للمحافظة على البيئة.

وماذا فعل المجتمع الدولي لمحاربة الفقر المدقع الذي يعانيه ما يزيد عن ربع البشرية ومن أجل توفير الشروط الحيوية لتأمين العيش الكريم للإنسان؟

ألا تشكل مختلف الهزات والأزمات العنيفة التي عرفها العالم حافزا قويا للاقتناع بمسؤوليتنا المشتركة في تحقيق التنمية المستدامة؟ أما بالنسبة لإفريقيا، التي تستأثر باهتمامنا، فإن هذا التساؤل الملح يتحول إلى صرخة قلب وضمير، باعتبار أنه يوجد بها أكثر مراكز التوتر والمعضلات الاقتصادية والاجتماعية والأمراض الفتاكة.

إن الدول الإفريقية كغيرها من الدول النامية، في حاجة إلى عناية المجموعة الدولية باستقرارها وتنميتها، وإلى شركاء ملتزمين يساعدها على الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

وللحقيقة والإنصاف، فإن اللوم لا ينبغي أن يوجه كله إلى الآخر، إذ على دول الجنوب أن تعمل على الاستغلال الأمثل لما تزخر به من موارد بشرية وطبيعية لصالح التنمية الشاملة، بدل هدرها في النزاعات المفتعلة، ملتزمة بمقومات التدبير الجيد للشأن العام وبالمزيد من توطيد الديمقراطية لتحرير الطاقات الفردية والجماعية.

إننا مطالبون باعتماد استراتيجية جماعية متكاملة قائمة على شراكة حقيقية، وتضامن فعلي، وقرب ناجع ووضع ضوابط لتطويق الأخطار الناجمة عن التحولات المناخية وعن الاستغلال المفرط للثروات المائية والغابوية والسمكية، والضغوط الممارسة على الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي.

فهوذا المجموعة الدولية، بمسؤولياتها كاملة في هذا المجال هو الكفيل بتبديد كل المخاوف وبعث التفاؤل من جديد، في انبثاق مواطنة كونية تقوم على التضامن الإنساني الفعال، في نطاق شراكة فاعلة بين الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية، منوهين في هذا الصدد بمبادرة القارة الإفريقية بوضع خطة « نيباد ».

وختاما، فأني واثق بأن هذه القمة بما تتميز به من مشاركة دولية وازنة وعلى أرض هذا البلد المناضل وتحت رئاسة الزعيم الإفريقي الحكيم، فخامة الرئيس تابو مبيكي، ستساعد على الدفع قدما بالمسيرة البشرية الصعبة والطويلة على درب تحقيق التنمية المستدامة، شاكرا لجمهورية جنوب إفريقيا الشقيقة كريم ضيافتها، وسخي جهودها لإنجاح ملتقانا هذا، منوها بالعمل الدؤوب الذي ما فتئت منظمة الأمم المتحدة تنهض به، من أجل عالم يسوده التضامن والتوازن والإنصاف والتعاون لصالح أجيالنا الحاضرة منها والمقبلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة افتتاح السنة الأولى من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان
الرباط، 03 شعبان 1423 هـ الموافق 11 أكتوبر 2002 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن مشاعر الاعتزاز الكبير بالنقلة الديمقراطية النوعية التي حققناها بانتخاب مجلس النواب الجديد، الذي نتولى تنصيبه اليوم، لا يعادلها إلا عرفاننا العميق ووفاءنا الصادق، للروح الطاهرة لرائد المسيرة الديمقراطية، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه.

وستظل الأجيال الحاضرة والمقبلة مدينة لعبقريته وثاقب نظره، في اختيار النظام الديمقراطي الذي عملنا منذ اعتلائنا العرش على ترسيخه، باستكمال بناء دولة الحق القوية بمؤسساتها ذات المصادقية.

وإذ نهني النواب على انتخابهم أو تجديد الثقة فيهم، فإننا نخص بالتهنئة السيدات النائبات، واثقين من أن ما عرفت به المرأة المغربية من جدية وواقعية ونزاهة، سينعكس إيجابا على أشغال المجلس متطلعين إلى المزيد من إنصافها، وتحقيق المساواة العادلة لها في كل مجالات الحياة الوطنية.

كما نود أن نوجه تحية خاصة لرعايانا الأوفياء ولممثليهم البرلمانيين المنحدرين من الأقاليم الجنوبية، لما ترمز إليه مشاركتهم المكثفة، التي بلغت النسبة العليا لأربعة وستين في المائة، متجاوزة المعدل الوطني، ولما يعبر عنه انتخابهم من اقتناع بالنهج الديمقراطي، الذي اخترناه كأفضل وسيلة لتدبير شؤونهم الجهوية ومن تشبث بالوطن في ظل الوحدة والحرية والكرامة.

ونأبى إلا أن نشيد بكل المواطنين والهيئات والسلطات، الذين ساهموا في هذا الإنجاز، بكل مسؤولية والتزام وفي مقدمتهم أطر وزارتي الداخلية والعدل والقضاة.

وبقدر احتفائنا بهذه الخطوة الديمقراطية، التي أحطانا بكل الضمانات القانونية والسياسية، فإننا نتساءل: هل كان الهدف المنشود هو مجرد التوفر على مجلس لنواب يعكس التمثيلية الحقيقية لكل الهيئات السياسية؟ كلا، إن الديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي أداة لتفعيل المشاركة الشعبية في تدبير الشأن العام، والتعبئة من أجل التنمية. ولن تكتمل الديمقراطية التي نتوخاها إلا بإزاحة عوائقها الهيكلية المتمثلة في القضاء على الأمية والفقر وتقوية دور الأحزاب السياسية، من خلال إقرار قانون خاص بشأنها وتخليق الحياة العامة.

وهذا ما يجعل الرهان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي رهانا أصعب من تحدي بناء الصرح المؤسسي، الذي حققنا فيه مكاسب هامة، والذي سنتعهد به بالمزيد من التوطيد والتجديد والعقلنة.

إن ما نتوخاه من إعادة الاعتبار للمؤسسة البرلمانية، يتطلب منكم عملا دؤوبا، ليس داخل القبة البرلمانية، من أجل أداء مهامكم الدستورية فحسب، بل الالتزام أيضا بالقرب من مغرب الأعماق، والإصغاء لمواطنيكم من أجل التعبير عن انشغالات الأمة وجعلهم في الصورة الواقعية لما يمكن الاستجابة له. وذلك هو طريقكم نحو أداء مهمة صلة الوصل بين الشعب والجهاز التنفيذي بشكل لا يحصر عمل الأغلبية البرلمانية في مساندة الحكومة، داخل الإطار الضيق للبرلمان والوزارات، وإنما يمتد إلى أعماق مكونات المجتمع.

كما أن سبيل المعارضة البناءة هو النهوض بدور القوة الاقتراحية، والتعبير بواقعية وعقلانية عن التطلعات الاجتماعية، ضمن ممارسة برلمانية خلقة، بعيدة عن المزايدات الفارغة والمجادلات العقيمة، التي لن تشغل عاطلا أو تعلم أميا أو تصنف مظلوما أو تصون كرامة محروم.

لذلكم فأنتم مطالبون بالعمل الجدي، وباستخلاص العبرة من الحملة الانتخابية، التي جعلتكم تقفون على انتظارات المواطنين، الذين يتطلعون لحلوم ملموسة لمشاكلهم الواقعية الأساسية التي ينبض بها قلب كل مواطن بدل جعل كل شيء ذا أسبقية. إنها الأسبقيات الأربع المتمثلة في التشغيل المنتج، والتنمية الاقتصادية، والتعليم النافع، والسكن اللائق.

وتلكم هي الانشغالات الوطنية الحقيقية التي ينبغي تركيز الجهود عليها، باعتبارها أسبقيات ملحة.

ويعد التشغيل الهاجس الأول للأسرة المغربية، ومفتاح المعضلات الاجتماعية، لا سيما منها الفقر والتهميش اللذان لا يمكن القضاء عليهما إلا بتفعيل التضامن الاجتماعي، القائم على الشراكة بين السلطات العمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص والنسيج الجمعي.

ولن نتمكن من تشغيل الفئات الواسعة من شباننا، إلا بتحقيق التنمية الاقتصادية، التي تظل رهينة بحفز الاستثمار ثم الاستثمار، ثم الاستثمار، الذي سآئل أعمل من أجل إزاحة عوائقه، حتى يصير المغرب إن شاء الله، ورشا كبيرا للإنتاج وخلق الثروات.

وذلك ما يتطلب الالتزام بحسن تدبير الشأن العام، والإسراع بالإصلاحات العميقة، الإدارية والقضائية، والجبائية والمالية، وتأهيل المقاولات، والتركيز على القطاعات التي لنا فيها مؤهلات وتنافسية وإنتاجية والنهوض بالتنمية القروية، مؤكداً وجوب إقرار القانون التنظيمي للإضراب، ومدونة عصرية للشغل يعرف فيها كل من المستثمر والعامل حقوقهما والتزامتهما مسبقا، وذلك في نطاق ميثاق اجتماعي تضامني شامل.

ولن نحقق إقلاعا اقتصاديا أو نوفر شغلا منتجا إلا بالتفعيل الأمثل لإصلاح نظام التربية والتكوين، الذي بالرغم من الخطوات التي قطعناها في شأنه، فإنه ينتظرنا إنجاز أصعب مراحل المتمثلة في الإصلاح النوعي للتكوين واستئصال الأمية مع الإقدام بشجاعة على إيجاد موارد مالية جديدة والنهوض بمختلف مكونات الثقافة الوطنية، ولا سيما بدعم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في محافظة على هوية المغرب الإسلامية، وتشبث بوحدته المذهبية، وانفتاح شامل على الحداثة، وبناء مجتمع المعرفة والاتصال.

كما أننا لن نتمكن من صيانة كرامة المواطن، إلا بتوفير السكن اللائق والتعجيل بتنفيذ البرنامج الوطني لمحاربة البناء العشوائي والقضاء على أحياء الصفيح، التي تشكل تهديدا لتماسك وتوازن نسيجنا الاجتماعي ومصدرا لظواهر الإحباط والإقصاء والانحراف والتطرف.

وبالرغم من أن إنجاز هذه الأسبقيات يعد مهمة شاقة، فإنه لا خيار لنا إلا التعبئة الشاملة، من أجل رفع تحدياتها، لترسيخ الثقة في مغرب الحاضر والمستقبل وإعادة الأمل إلى نفوس المحرومين من فئات شعبنا الوفي.

وفوق هذا وذاك، فإن علينا أن نحسن استثمار الإشعاع الديمقراطي للمغرب، المشهود به دوليا، من أجل الطي النهائي للنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية التي تظل قضيتنا المقدسة، فضلا عن توطيد الأمن والاستقرار الذي ينعم به بلدنا، في إطار النظام الديمقراطي الذي لا يستقيم أمره إلا في نطاق الدولة القوية بسيادة القانون.

فعلى الجميع أن يستشعر جسامة المسؤولية البرلمانية والحكومية، ويتحلى بفضيلة الحوار البناء، والإجماع حول الثوابت والمقدسات، والتراضي حول الملفات الكبرى للأمة واعتماد قاعدة الأغلبية الديمقراطية، للبت في ما عداها من القضايا، لأن الإفراط في التراضي يفرغه من محتواه ويسلبه غايته المثلى، جاعلا منه ذريعة للتملص من اتخاذ القرار.

إن التحدي المطروح على مغرب اليوم والغد، ليس هو المفاضلة بين التيارات السياسية، কিفما كانت مشاربها، وإنما هو الحسم بين الديمقراطية والالتزام، وبين التسبب والسلبية، بين الحداثة والانفتاح، وبين التزمّت والانغلاق. إنه بكلمة واحدة المعركة الحقيقية بين التقدم والتأخر، في عالم لا يزيد إلا تحديا على تحديات، وصراعا على صراعات، وسباقا ضد الساعة، يجعل ما هو ممكن اليوم مستحيلا غدا. وتلكم هي الرهانات الحقيقية التي يتعين على المغرب كسبها.

والله تعالى نسال أن يلهمنا جميعا السداد والتوفيق ويقوي عزائمنا ويجعل لنا من تأييده هاديا ومعينا.

«وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس الروسي على شرف جلالتة
موسكو، 08 شعبان 1423هـ الموافق 15 أكتوبر 2002م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة السيد فلاديمير بوتين رئيس فيدرالية روسيا،

أصحاب المعالي، سيداتي، سادتي،

أود في البداية أن أعرب عن ابتهاجي وفائق امتناني لحفاوة الاستقبال التي حرصتم على تخصيصها لي وللوفد المرافق لي، منذ حلولنا ببلدكم العريق والعظيم، منوها بالإصلاحات الهيكلية الموقفة التي ما فتئتم تقودونها بشجاعة وبرؤية متبصرة خلاقة.

وإنني لأستشعر في هذه اللحظة المتميزة، ما يجمع بلدنا من علاقات مثمرة وعريقة، ظلت تترسخ منذ مبادرة جدي المنعم السلطان سيدي محمد بن عبد الله، لدى الإمبراطورة كاترين الثانية سنة 1778، باقتراح إبرام معاهدة صداقة وسلم بين البلدين مستحضرا ما تراكم بعدها من رصيد تاريخي، مفعم بالسلم والثقة والاحترام المتبادل، من أجل تجديد وتوثيق العهد معكم على إعطاء دينامية جديدة وقوية لتلكم العلاقات.

إن الإعلان المشترك حول الشراكة الاستراتيجية بين بلدنا ليعد بمثابة برنامج حقيقي، لتجسيد طموحاتنا لتطوير علاقاتنا السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية.

إن المغرب، الذي ظل عبر تاريخه متشبثا بقيم الإسلام، في التسامح والاعتدال واحترام الغير، والدعوة إلى السلم، ملتزم أقوى التزام مع المجموعة الدولية، للقضاء على كافة أشكال العنف والإرهاب، باعتماد مقاربة شمولية قائمة على تضافر الجهود، من أجل استئصال أسباب التوتر والنزاع حيثما كانت.

وفي هذا السياق، فإن المغرب المنشغل بما يعانيه الشعب الفلسطيني الشقيق من عدوان إسرائيل وحصارها الجائر، ليعمل، ولا سيما بصفته رئيسا للجنة القدس، على إنهاء دوامة العنف والمضاد واستئناف المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية،

منوها بالتزام بلدكم العظيم، وبصفته أحد رعاة عملية السلام، من أجل إنصاف الشعب الفلسطيني، بتمكينه من حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفضلا عن ذلك، فإن خطورة الأوضاع بالمنطقة الحساسة للشرق الأوسط، ستظل تندر بتهديد السلام العالمي، ما لم يتم جلاء إسرائيل عن كل الأراضي العربية المحتلة، وإيجاد حل لمأساة الشعب العراقي الشقيق.

ولا يفوتني أن أشيد بما ساد مباحثاتنا من انشغال مشترك بالأوضاع المتردية في القارة الإفريقية، وبضرورة التضامن الدولي الفاعل، من أجل ضمان الاستقرار والوحدة الترابية والوطنية لبلدانها الشقيقة وتميئتها المستدامة.

فخامة الرئيس،

إن المغرب الذي جعل من اتحاد المغرب العربي خيارا استراتيجيا، لم يدخر جهدا في بنائه، على أسس سليمة، مؤكدا في هذا الشأن، عزمه الصادق لمواصله تعاونه التام، بانفتاح وتجاوب مع هيئة الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية، يقوم على تخويلها صلاحية التدبير الديمقراطي لشؤونها الجهوية في إطار احترام سيادتنا ووحدتنا الترابية.

وإنني لواتق، فخامة الرئيس، أن ما أجريناه من محادثات غنية ومكثفة، حول جميع القضايا التي تهتم ببلدنا الصديقين، سيجعل علاقاتنا تحقق نقلة نوعية، كما أن قرارنا بإعطاء اللجنة المختلطة المغربية الروسية بعدا جديدا، وأهمية فائقة، ليجسد إرادتنا في فتح آفاق مستقبلية واعدة من التعاون المثمر.

وإذ أتطلع لأن يتوج لقاءنا، بقيام شراكة استراتيجية متميزة، عمادها الصداقة المتينة والتفاهم المتبادل، والتعاون الفعال، لما فيه خير شعبينا، فإنني أدعوكم، حضرات السيدات والسادة، للوقوف تكريما لصديقنا الكبير، فخامة السيد فلاديمير بوتين رئيس فيدرالية روسيا ولعيلته الجليلة، متمنيا للصداقة المغربية الروسية المزيد من القوة والاستمرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المنتدى الأوروبي ومتوسطي حول حقوق الطفل والأمن الإنساني
مراكش، 15 شعبان 1423 هـ الموافق 22 أكتوبر 2002 م

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

أطفالنا الأعزاء،

يسعدنا أن نفتح أشغال هذا المنتدى المتميز، المشمول برعايتنا السامية والذي ينعقد تلبية لدعوة شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للأميريم، سفيرة النوايا الحسنة لدى اليونسكو، الناطقة باسم أطفال العالم، موجّهين خالص شكرنا للسيد ماتسورا كواشيرو المدير العام، لمنظمة اليونسكو والسيدات والسادة سفراء النوايا الحسنة، المدافعين عن الحقوق الإنسانية، والخبراء ومبعوثي المنظمات الدولية، الذين نرحب بهم ونتمنى لهم جميعاً مقاما طيبا بمدينة مراكش، قلب المغرب النابض بقيم التعايش والسلام التواق إلى احتضان اللقاءات الدولية وحوار الحضارات.

حضرات السيدات والسادة،

إن قضايا الطفولة، تأخذ اليوم وعبر العالم كله أبعادا جديدة في شتى مظاهرها وإشكالياتها بالرغم من المجهودات الكبرى التي بذلت والنتائج الملموسة التي تحققت في مجال تحسين أوضاعها خصوصا منها المتعلقة بالصحة والتعليم وغيرها من الحقوق الأساسية.

فهناك فئات واسعة من الأطفال بالمنطقة المتوسطية، تعاني أكثر مما مضى من سوء المعاملة والاستغلال بجميع أشكاله، ومن تداعيات الحروب والنزاعات كالذي يعيشه أطفال فلسطين والعراق، وما عاشه أطفال الكوسوفو، ومن تفاقم ظواهر الانحراف والمخدرات والهجرة ومرض فقدان المناعة المكتسبة. ولقاؤنا اليوم، إذ ينقل وعينا بضرورة مواجهة هذه المخاطر، من مستواه الوطني إلى المستوى الإقليمي، يعبر عن التزامنا الجماعي بمقاومة هذه المخاطر المتفشية حيث سينصب اهتمامكم على توحيد الرؤية تجاهها، والبحث

عن السبل الكفيلة للتصدي لها، في إطار مقارنة شمولية تربط الطفل بالفضاء الذي يتفاعل فيه، مجسدين بالتقائكم سلوكا حضاريا، للتصدي لكل الإشكالات المرتبطة بموضوع الأمن والاستقرار الاجتماعي من منظور أكثر إنسانية.

إن التزام قادة الدول بتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وكذا بالبروتوكولات الاختيارية ذات الصلة، وتأكيدهم لذلك مؤخرا بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الطفل ودعمهم لكل المبادرات المبذولة في هذا المجال، لخير دليل على إرادة المجتمع الدولي الراسخة في جعل حماية الطفولة فوق كل الاعتبارات. وحضوركم اليوم، حضرات السيدات والسادة، هذا المنتدى، هو تجسيد لهذه الإرادة وللوعي الجماعي، بضرورة دعمها والإسهام في التحليل واقتراح الحلول التي ستساعد على الوفاء بذلك الالتزام جاعلين من نتائج المبادرات والمجهودات التي تم القيام بها خلال السنوات الأخيرة معطيات تساعد على إثراء البحث وتعميق الحوار، وتحري موضوعية الاقتراحات وشموليتها.

وإننا لمرتاحون للمنهج السليم الذي التزمتم به لإنجاح تنظيم منتدائكم، الذي اخترتم له عنوان «المنتدى الأوروبي متوسطي حول حقوق الطفل والأمن الإنساني» حيث اعتمدتم مقارنة شمولية، تنطلق من تأكيد العلاقة الوطيدة بين هذه الظواهر وبين الأمن الإنساني، وسلامة الأطفال من جهة ومن اعتبارها تتجاوز الحدود والالتزامات الوطنية، لتشمل الطفل الأوروبي، وبذلك يمكنكم وضع تصور عملي وموضوعي في التعامل معها، ووضع آليات للمتابعة، واقتراح برامج تعتمد في تنفيذها على دعم مسلسل التعاون، وعلى ملاءمته مع طبيعة الموضوع الذي يعد أولوية بالنسبة لجميع دول المنطقة، معززين عملكم بدعم المنظمات الأممية والإقليمية ذات الاختصاص.

حضرات السيدات والسادة،

إن مبعث ثقتنا وتفاننا بنتائج أعمالكم وإيجابيتها، التي ستكون في حجم العديد من الانتظارات، لهو مستوى الحضور المكثف في هذا المنتدى، الذي يحظى بإسهام شخصيات مرموقة ومؤهلة وفاعلة في الدفاع عن قيم الأمن والسلم وحقوق الإنسان، موقنين أنها ستواصل مستقبلا في إطار هذا المنتدى، مسلسل الحوار البناء حول قضايا الطفولة، التي نعتبرها الأشد حاجة إلى تفعيل التضامن الدولي والأكثر صلة باستقرار الأمن الإنساني.

وإننا إذ نتمنى لأعمالكم كامل النجاح والتوفيق، نؤكد لكم أننا سنكون في طليعة المدافعين عن نتائج أعمالكم، وجعلها منطلقا لحوار أوروبي متوسطي متصل الحلقات، قادر على الإسهام بفعالية في دعم الأمن الإنساني، وإشاعة السلام، وولوج الألفية الثالثة ونحن أكثر ثقة في مستقبل الإنسانية.

أعانكم الله وأنجح مسعاكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الـ 27 للمسيرة الخضراء
الرباط، فاتح رمضان 1423 هـ الموافق 06 نونبر 2002 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى السابعة والعشرين للمسيرة الخضراء المضفرة، لا باعتبارها، فقط ملحمة تاريخية، مكنتنا من استرجاع أقاليمنا الجنوبية الغالية، ولكن لكونها تعد أيضا ميلادا لمغرب جديد، وكنزا لا ينفد للفضائل الوطنية السامية، ومرجعا لاستخلاص العبر النفيسة. وذلك ما أرادها لها مبدعها، والدنا المنعم جلالته الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه.

وفي مقدمة ما ورثناه من حنكة جلالته وحكمته، العمل بالتشاور الموسع، والإقدام على اتخاذ القرار الصائب والشجاع، والحزم في القيادة والتنظيم، والحرص على التعبئة الشعبية الشاملة، في كل القضايا الوطنية.

وهذا ما نسير على نهجه منذ اعتلائنا العرش، جاعلين من التنمية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي، منطلقا لمسيرة جديدة، نوطد بها المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي، الذي هو خيارنا الثابت، والذي لا شيء يمكن أن يجعلنا نحيد عنه، لبناء مغرب المستقبل. مغرب الاستقرار والتقدم، الوفي لهويته الحضارية المنفتح على عصره، الفاعل في محيطه الجهوي والدولي.

ولأجل ذلك، يجب أن نظل متشبثين بالروح الوطنية الصادقة، التي كان والدنا المنعم، طيب الله ثراه، يعتبرها نوعا من الوثنية، منوهين بكل الذين تحلوا بهذه الروح، من أبناء المغرب الأبرار، الذين تساموا على جميع الاعتبارات الذاتية والظرفية، جاعلين نصب أعينهم المصلحة العليا للبلاد، متجندين وراء العرش، في قيادته لكسب مسيرة التحرير والوحدة والديمقراطية والتنمية.

ذلكم أن المسيرة الخضراء، لم تكن تستهدف استرجاع التراب الوطني المغتصب فحسب، بل كذلك تحرير المواطن المغربي في الجنوب، من قبضة الاستعمار.

ولهذه الغاية، بذلت الدولة جهودا جبارة ومتواصلة، على مدى العقود الثلاثة الفارطة، مكنت من تحقيق منجزات هائلة، في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتجهيزات الأساسية، أتاحت لهذه الأقاليم أن تأخذ مكانة مرموقة ضمن مسار النهوض التنموي الشامل للمغرب.

وقد حرصنا خلال زيارتنا المتوالية لهذه الأقاليم، على تجديد العهد برعايانا الأوفياء بها، والاطلاع الميداني على أحوالهم، وإعطاء الانطلاقة لعدة مشاريع لتنمية المؤهلات البشرية والطبيعية، الواعدة للمنطقة.

ولأجل ذلك، عملنا على إحداث الوكالة الخاصة لإنعاش وتنمية الأقاليم الجنوبية، التي أعدت مخططا للتنمية المندمجة، يتضمن مجموعة من المشاريع الطموحة، المستجيبة للتطلعات الواقعية لشبابها، ولاسيما إيجاد الشغل المنتج والعيش الكريم، من خلال عدة برامج استثمارية، تشمل جميع القطاعات، وخاصة منها توفير السكن اللائق، وتعميم التزود بالماء الشروب والكهرباء، ومد الطرق، وتهيئة مناطق للصناعة والسياحة الشاطئية والإيكولوجية، وإعداد التجهيزات اللازمة للنهوض بالصيد البحري، والساحلي منه على وجه الخصوص، وتوسيع الموانئ الرئيسية للمنطقة.

وبهذه المناسبة، نأمر بعقد المجلس الإداري للوكالة، قصد إقرار تلك المشاريع وتفعيلها في أقرب الآجال، مؤكداين موصول عنايتنا الفائقة لجعل هذه الأقاليم قطبا للاستثمار ونموذجا للتنمية الجهوية.

وفضلا عن ذلك، فقد وفرنا لرعايانا الأوفياء بهذه الأقاليم، ما لا يقدر بثمن، ألا وهو الحرية والكرامة والالتحام بالوطن الأم، في ظل الأمن والاستقرار معبرين في هذا المقام، عن بالغ تقديرنا لما أبانت عنه القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة المرابطة بهذه الأقاليم، من إخلاص راسخ وتعبئة مستمرة وتفان موصول.

شعبي العزيز،

لقد كان من شأن إجماعنا الوطني على نهج الخيار الديمقراطي الجهوي، وما حققناه من تقدم مشهود به عالميا، أن تزايد تجاوب المجتمع الدولي مع وجهة موقفنا، بإيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل، حول استرجاعنا لصحرائنا، في نطاق احترام سيادة المملكة ووحدتها الترابية. الأمر الذي صار معه مشروع تنظيم الاستفتاء الوارد في مخطط التسوية الأممي، متجاوزا، لعدم قابليته لإطلاقا للإنجاز الفعلي.

وقد تجلت هذه الحقيقة، في مضمون القرار الأخير، الصادر عن مجلس الأمن الدولي، كما تكرست بالتوافد المتزايد للعائدين، استجابة لنداء «الوطن الغفور الرحيم» الذي ما فتى يفتح ذراعيه لكل أبنائه، المكسرين لأغلال الاحتجاز والقهر، ويعتز كل الاعتزاز برجوعهم إلى أحضانهم، عاملا على تخليص من لازال رهين الأسر، المنافي لكل المواثيق الدولية والقيم الإنسانية. وستظل غايتنا المثلى أن ينعم جميع المغاربة، بالحرية والكرامة، في التزام تام بواجبات المواطنة، وما تقتضيه من مساهمة إيجابية في تقدم بلدهم، مفعمين بالثقة في حاضره ومستقبله، مستلهمين روح المسيرة الخضراء، التي كان سلاحها الإيمان والقرآن. وإننا لنستبشر خيرا باقتران ذكرها الخالدة، بحلول شهر رمضان المبارك، شهر نزول القرآن الكريم، داعين الله عز وجل، أن يهله عليك، شعبي العزيز، باليمن والإسعاد وتوالي الأمجاد وموصول التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة تعيين الحكومة الجديدة
الرباط، 02 رمضان 1423هـ الموافق 07 نونبر 2002م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

ها نحن اليوم بتعيين الحكومة الجديدة، نوفر لبلادنا الجهاز التنفيذي، الذي نتوخى منه كسب رهان التدبير الجيد، المرتكز على التهام
المشروعية الديمقراطية بالفعالية الاقتصادية، باعتبارهما قوام استكمال بناء مغرب التنمية والتقدم والعدل والتماسك الاجتماعي.

وإذ نهنيء وزيرنا الأول، وجميع مكونات الحكومة على نجاحهم في المحك الأول، المتمثل في تشكيل الهيئة الحكومية، فإننا ننتظر
منكم أن تكونوا بمثابة فريق واحد، معيا حول برنامج عمل يستجيب للانتظارات الاقتصادية والاجتماعية التي لمسناها جميعا، لدى
المواطن والتي قمنا بتحديد أسبقياتها الأربع.

فعلى التصريح الحكومي أمام البرلمان أن يترجمها إلى إصلاحات عميقة وسريعة، في جميع المجالات، سلاحكم في ذلك التضامن
والإقدام على اتخاذ القرارات الصعبة، وعدم الانصياع للحلول التبسيطية، مستشعرين في كل لحظة وكل عمل، أنه مهما اختلفت
مشاربكم السياسية، فالأهم هو وطننا المغرب الذي يتعين تظافر جهود كل من الأغلبية المنسجمة، والمعارضة البناءة، من أجل رفع
ما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية من خلال ممارسة ديمقراطية تعتمد الإصغاء، والقرب والتواصل والحوار الإيجابي والتعاون
المثمر مع كل الفاعلين في الحقل الوطني. وإذ نعرب عن ثقتنا الغالية في الحكومة الجديدة، نؤكد أنكم ستجدون في جلالتنا، الموجه
الأمين والناصح المخلص والحكم المتجرد والسند القوي للنهوض بالمسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقكم، سائلين الله تعالى أن
يعينكم على تحملها وتحقيق حسن ظن الشعب المغربي وخدمته الأول في قيامكم بها بصدق والتزام وأمانة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى أسرة الصحافة والإعلام بمناسبة اليوم الوطني للإعلام
الرباط، 10 رمضان 1423هـ الموافق 15 نونبر 2002م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

إن ما نحن بصدهه اليوم من احتفاء، ليس مجرد احتفال بحرفة أو مهنة، وإنما هو تكريم وجب القيام به، تنويها بفاعل أساسي في الحياة العامة الوطنية، وإشادة بشريك لامحيد عنه، في بناء الصرح الديمقراطي لبلادنا.

وقد حرصنا على أن يكون تخليد اليوم الوطني للإعلام، مطبوعا بتوجيهنا لهذه الرسالة، لما تجسده هذه المناسبة من رمزية، وما تمثله من قيم ودلالات، تتبوأ الحرية والمسؤولية مكانة الصدارة فيها.

وعندما نقول الحرية، فلأنه لا سبيل لنهوض وتطور صحافة جيدة دون ممارسة لحرية التعبير. كما أن التأكيد على ملازمة المسؤولية للحرية، مرده إلى اعتبار أنه لا يمكن للإعلام أن يكتسب المصداقية الضرورية، وأن ينهض بالدور المنوط به، ويتبوأ المكانة الجديرة به في حياتنا العامة، ما لم تمارس هذه الحرية في نطاق المسؤولية.

لقد أصبحت الكلمة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بمثابة السلاح الذي يعتد به في المعارك، كما غدت أعظم المعارك ضراوة، تلك التي تخاض من أجل كسب رهان الرأي العام.

فالحرية والمسؤولية هما عماد مهنتكم، ومنيع شرفها. فعليكم رعاكم الله، أن تمارسوها بكل إقدام وحكمة وموضوعية، متحلين بفضيلتها الأولى المتمثلة في الروية وعمق التبصر.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اعتمدت بلادنا التعددية السياسية خيارا لا رجعة فيه، ومنهجنا قارا لبناء مجتمعها الديمقراطي. ويقتضي هذا الخيار إقامة نظام ومؤسسات تخضع لقواعد الديمقراطية. كما أنه يركز على تأهيل المبادرة الوطنية، لتمكينها من أفضل شروط الأداء والممارسة في كافة المجالات وفي سياق يتميز بالمنافسة الشديدة والتسابق المحموم.

ويستوجب هذا الخيار كذلك، إقامة دولة الحق، حيث يسود القانون، روحا ومنطوقا، ويصبح الجميع ملزمين به حيثما كانوا، ومهما تكن حيثياتهم وفق نفس الشروط.

وذلكم هو الاختيار الذي آلينا على نفسنا المضي به، بشكل لا رجعة فيه، مقدرين حق القدر، ما يتطلبه إنجازُه من ثمن. وهو ثمن قوامه الالتزام بالتعايش والانسجام، والحفاظ على الوحدة في ظل الاختلاف، واحترام التوازن بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة.

فعلى كل مواطن، أن يكتسب مقومات ثقافة الممارسة الديمقراطية، التي نعمل جميعا على تشييدها.

وبوصفكم إعلاميين مهنيين، فإنكم تتحملون مسؤولية تاريخية لتحقيق هذا المشروع. وهي مسؤولية تتقاسمونها مع الدولة ومع كافة الفاعلين في الحياة العامة.

حضرات السيدات والسادة،

إن صحافتنا بتنوع إصداراتها، ما فتئت تقييم الدليل على حيويتها وطاقاتها التجديدية. وهو ما يجب أن نعترف به جميعا. إلا أنه يتعين علينا، مقارنة مع غيرنا من الأمم، أن نعترف بأن الطريق مازال طويلا أمامنا قبل أن نتمكن من تحقيق انتشار الصحافة، على النطاق المطلوب وإيصالها إلى عموم القراء بما يرضي طموحات بلادنا.

بيد أن مشهدنا الإعلامي الوطني، لا يمكنه أن يرفع تحديات الألفية الجديدة التي تفرضها عولمة بث البرامج المعروضة، عبر وسائل الإعلام والتعميم التدريجي للاستفادة من مؤهلات مجتمع المعرفة والاتصال، ما لم تتم إعادة النظر بصفة جذرية في مناهج عمله، وما لم تتوفر له النصوص القانونية والأدوات والموارد اللازمة.

وفي هذا السياق، وضعنا قبل أسابيع، طابعا السامي على الظهير الشريف المحدث للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. ويعد هذا الإجراء الذي واكبه إلغاء احتكار الدولة لهذا القطاع، مدخلا للإصلاحات العميقة لمشهدنا السمعي البصري الوطني.

وعلى الرغم من أن المبادرة تظل في مجال الصحافة المكتوبة من اختصاص القطاع الخاص في مجملها، فإن تدخل الدولة من حيث الدعم والمساعدة سيبقى ضروريا.

لذا فإننا ندعو حكومتنا أن تنكب، في أقرب الآجال وبتشاور مع المنظمات المهنية للقطاع، على دراسة الإجراءات التي من شأنها الارتقاء بصحافتنا إلى مستوى من التقدم والاحترافية، يؤهلها للاضطلاع بدورها كاملا في تشييد المجتمع الديمقراطي. وينبغي أن ينصب التفكير، بصفة خاصة، على تحيين الإطار التنظيمي المتعلق بمساعدة الدولة للصحافة، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع والتحفيز عليه، وكذا النظر فيما يمكن أن يساعد على إيجاد صحافة جهوية جيدة.

وإن أملنا لكبير، في أن يتمكن مشهدهنا الإعلامي الوطني من بلوغ المستوى الخليق ببلادنا، من خلال تضافر جهود ومؤهلات الجميع، وإدراك حقيقي لدور الإعلام ومكانته في تنشيط الحياة الديمقراطية الوطنية.

إننا ندرك أن بلادنا تزخر بطاقات ومواهب هائلة في هذا المجال، ولكي يتعرف الجميع على ما يبذل من مجهودات فردية وجماعية، ويتم الاعتراف بها، وتكريما لجميع محترفي هذه المهنة النبيلة، فقد قررنا أن تمنح كل عام «الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة»، بمناسبة الاحتفال السنوي بهذا اليوم، وذلك ابتداء من شهر نونبر 2003. ولهذه الغاية، نطلب من حكومة جلالتنا أن تعد مشروع نص تنظيمي لهذه الجائزة الكبرى، بتشاور مع الجمعيات المهنية الإعلامية، ويخصص هذا التكريم لكل واحد من المكونات القطاعية للمشهد الإعلامي الوطني، على أن يتم منحه من لدن لجنة تحكيمية مكونة من مهنيين، يتولون تقييم أعمال زملائهم.

وإننا لنعرب بذلك عن تقديرنا البالغ للعاملين في كل وسائل الاتصال، جاعلين من اقتران تخليد اليوم الوطني للإعلام، بذكرى رحيل جدنا المنعم، جلالة الملك محمد الخامس، أكرم الله مثواه، مناسبة لاستلهاام نهجه التحرري الرائد، المتمثل في مدونة الحريات العامة لسنة 1958، بما فيها قانون الصحافة، التي عملنا على تجديدها، مستشعرين، بكامل الإجلال جهود والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، لتكريس حرية الإعلام، مؤكدين إرادتنا الوطيدة لترسيخها، وصون تعددية الإعلام وعصرنته باعتباره إحدى ركائز بناء مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحديث.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مراسيم تعيين وتنصيب الأعضاء الجدد في المجلس الاستشاري لحقوق
الإنسان والي ديوان المظالم
الرباط، 05 شوال 1423هـ الموافق 10 دجنبر 2002م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

إننا بتعييننا لكل من ديوان المظالم والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لا نستهدف فقط تعزيز الأجهزة المكلفة بمساعدة جلالتنا على حماية حريات المواطنين، وإنما نرمي إلى تزويد بلادنا بمؤسسات كفيلة بتقويم الاختلالات، وردع الانتهاكات التي قد تمس حقوقهم، مساهمة باقتراحاتها العملية في الإصلاح التشريعي والقضائي والإداري.

وإذا كان المجلس في هيأته الأولى، قد كرس جهوده لحل القضايا العالقة في حقوق الإنسان، فإنه في تركيبته الجديدة يتوجه نحو مغرب المستقبل الذي نريد له أن يكون مغرب الترسيخ النهائي لحقوق الإنسان.

لذلكم راعينا في التغيير النوعي لهيأته واختيارنا للمجموعة الأولى من أعضائه، التحلي بالتجرد والتشبث المخلص بحقوق الإنسان، والعطاء المتميز في سبيل تعزيزها.

ونود أن نشيد بكل الهيئات والأشخاص الذين تجاوبوا مع توجهنا بصدق وحماس، مؤكدين بأن المجلس سيظل مفتوحا أمام كل الفاعلين الذي يبرهنون على حسن استعدادهم للانخراط في دينامية الإصلاح واستكمال بناء دولة القانون.

وقد اخترنا لرئاسة هذا المجلس السيد عمر عزيमान لما عهدناه في شخصه من توافر للخصال التي تقتضيها هذه المسؤولية، كما عينا السيد إدريس بنزكري في منصب الأمين العام للمجلس، لتحليه بالموصفات اللازمة للنهوض بهذه المهمة.

وإننا لنتنظر من كل مكونات المجلس أن تنصهر في عمل جماعي مخلص، من شأنه تعزيز المكتسبات التي حققتها هذه المؤسسة، منذ إحداثها على يد والدنا المنعم، جلاله الملك الحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكره.

وعندما نقول المكتسبات، فإن تقديرنا لأهمية ما حققه المغرب، خلال العقد الأخير، من تقدم كبير مشهود به وطنيا ودوليا، لا ينبغي أن ينسينا أن الديموقراطية معركة دائمة، ونضال يومي، وأن مسار حقوق الإنسان لا نهاية له، ولا حد لكماله. وهذا ما يقتضي أن نكرس جهودنا لما يجب تحقيقه، بقدر ما كرسناها لما تحقق بالفعل.

ذلكم أن ما بلغناه اليوم، يشكل رصيда حضاريا، يؤسس لتجربة مغربية متميزة في النهوض بحقوق الإنسان، سواء على مستوى الطريقة التي تمت بها تسوية قضية المعتقلين السياسيين والمنفيين، أو على صعيد ما اتخذ من تدابير وقائية لتحسين بلادنا من أي انتهاك لحقوق الإنسان، فضلا عن إدماج التربية على هذه الحقوق في منظومة التعليم والتكوين. وهذا ما مكن المغرب من أن يصبح قدوة في مجال معالجة قضايا حقوق الإنسان، في جانبها الأكثر حساسية وصعوبة وتعقيدا، وتسوية ملفاتها الشائكة، بما يكفل الحق والإنصاف وجبر الضرر.

وإن مجلسكم لمدعو إلى الاجتهاد في ابتكار مقاربة حكيمة وواقعية لإحقاق الحقوق، تجعل منه فضاء رحبا للتفاعل الإيجابي بين المجتمعين السياسي والمدني والسلطات العمومية من أجل مساعدتنا، من خلال آرائه الاستشارية، النابعة من فضائل الحوار والنزاهة، على نصرته الحق والإنصاف وفتح صفحة جديدة أمام اندماج كل الطاقات في بناء مغرب ديمقراطي.

وبالنظر لما لحقوق الإنسان من وزن متزايد في العلاقات الدولية، فإننا ندعو المجلس، بتعاون مع الهيئات الاستشارية المماثلة، التي يتولى المغرب رئاستها العالمية، إلى الاعتناء بحقوق رعايانا الأوفياء، المحتجزين بتندوف، ضدا على كل المواثيق الدولية، وكذا التنسيق مع الهيئات المماثلة من أجل صيانة كرامة المغاربة المقيمين بالخارج.

وتفعيلا لمفهومنا للسلطة، فقد قمنا بإحداث ديوان المظالم، ليجسد بدوره حرصنا على تنمية تواصلها مع المواطن، في التزام تام بضوابط سيادة القانون والإنصاف، منوهين في هذا السياق بالجهود التي بذلها وزيرنا الأول السابق السيد عبد الرحمان يوسف من أجل انبثاق هذه المؤسسة.

وقد عينا مولاي سليمان العلوي واليا للمظالم، اعتبارا لما يتوافر له من مؤهلات لأداء هذه الأمانة، داعين إياه ألا يدخر جهدا في إقامة هذه المؤسسة، في أقرب الآجال، محاطا بمساعدين مؤهلين للنظر، بكامل الإنصاف، فيما يرفع إليه من تظلمات ومدعوما بتعاون كل السلطات، وفي مقدمتهم وزيرنا الأول وكافة أعضاء حكومتنا.

وإننا لنتنظر منكم أن تكونوا خير من يعمل على حماية حقوق الإنسان وإشاعتها، ثقافة وممارسة، ضمن مسار طويل وشاق، مدعوم بعزمنا القوي على المضي به لبلوغ مقاصده النبيلة في ترسيخ العدل والإنصاف والوعي بالتزامات المواطنة، وفتح مجال أرحب أمام المشاركة الديمقراطية.

وعملا على تجسيد تطلعاتنا إلى الانخراط الواسع للشباب المغربي في إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي، فقد قررنا تخفيض سن التصويت إلى ثماني عشرة سنة، داعين الحكومة إلى إعداد كل التدابير اللازمة لذلك.

ولنا اليقين بأن شبابنا، الذي نشاطه انشغالاته، ونعمل على تحقيق تطلعاته، سينهض بهذه الأمانة، بما هو معهود فيه من مثالية وحماس، واثقين بأن الشباب المغربي سيكون بمثابة شحنة قوية للمواطنة، المسؤولة ودم جديد للممارسة الديمقراطية، التي ستجدون جلالتنا، على الدوام، في طليعة حمايتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المنتدى العالمي الرابع: «مواطنون مقاولون وحكومات:
حوار وشراكات من أجل النهوض بالديمقراطية والتنمية»
مراكش، 06 شوال 1423 هـ الموافق 11 دجنبر 2002 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

أود أن أعرب لكم في البداية، عن سعادة المملكة المغربية لاحتضان أشغال الدورة الرابعة للمنتدى الدولي حول إعادة تحديد دور الدولة، الذي تستضيفه مدينة مراكش، بعد واشنطن سنة 1999، وبرازيليا سنة 2000، ونابولي سنة 2001 والذي هو مخصص للتفكير في قضايا تكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة لمستقبل الإنسانية.

وإننا إذ نرحب بحضراتكم، في بلدنا الذي كان دائما وسيبقى أرض تسامح وانفتاح، لنود أن نعبر عن إيماننا القوي بالأفكار والأهداف التي يسعى إلى بلورتها منظمو هذه التظاهرة منذ سنة 1999. ولعلنا في غير حاجة للتذكير، بالتحديات الكبرى التي تواجه الدول والشعوب، للوقوف على التحولات الكبرى التي غيرت معالم عالمنا قبيلا الألفية الثالثة.

وهو واقع يحث الحكومات على التفكير في أساليب جديدة، للحكم سواء على المستوى الداخلي أو على الصعيد الدولي.

إن العالم اليوم، يواجه تفاوتات واختلالات خطيرة، على الرغم من التطور الكبير المسجل في ميادين المعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد والاتصال، وأخطرها تفشي ظاهرة العنف، التي تعانيتها البشرية جمعاء.

فانتهاء الحرب الباردة، لم يؤد إلى إيقاف نيران الأسلحة، وإقبار النزوعات القديمة للحرب. فإضافة إلى النزاعات التقليدية، وجدت أشكال جديدة من الحروب المفتوحة أو الخفية والحروب الأهلية، والإرهاب، تتستر وراء الخلافات العرقية أو تصادم الحضارات أو تعود لأسباب دينية أصبحت متجاوزة.

إلى جانب هذه المعاناة، يسجل التفاوت الشاسع بين النصف الشمالي والجنوبي من الكرة الأرضية والتطور المتباين بين دول العالم.

فالتباين الاقتصادي بين العالم الغني والعالم الفقير، يعرف تفاقما مستمرا بسبب النمو الديموغرافي غير المتوازن، الذي تشهده الدول النامية والذي يؤدي إلى توسيع رقعة الفقر والتهميش، ويقوي الشعور بالإقصاء وانعدام التضامن الدولي، ويغذي حركة الهجرة عبر كل أنحاء العالم. كما أن الفوارق التي تتفاقم على المستوى التكنولوجي، تزيد في تعميق الهوة وتغذية التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية.

إن كوكبنا يعاني كذلك من أضرار أخرى، تخل بتماسك الوسط الطبيعي. فعلاوة على بطء وتيرة الوعي الدولي بالمخاطر الجسيمة التي تهدد البيئة، فإن العديد من المصالح الذاتية والاعتبارات الدولية مازالت تحول دون اتخاذ الإجراءات، التي يستدعيها التدبير العقلاني والمستدام للحفاظ على التوازن الطبيعي الضروري للأجيال الحالية والمقبلة.

وأمام هذه التحديات الكبرى، فإن عالم بداية الألفية الثالثة، يبرز إشكالات غير مسبقة، ويخضع لتحولات عميقة. فدول القرن الذي ودعناه، والرهانات الاستراتيجية والفضاءات الاقتصادية أو الدورة العالمية للتجارة ورؤوس الأموال المعتمدة سابقا، لم تعد كما كانت عليه في نهاية القرن المنصرم.

ذلكم أن الطابع الكوني، قد طغى على الإطار الوطني، فحلت السوق العالمية محل المناطق التقليدية للتجارة الجهوية، واندثرت الحواجز الجمركية أمام المبادرات الجهوية لرؤوس الأموال والسلع. كما أن المقاولات الضخمة والتكتلات عبر الوطنية للمجموعات الكبرى غيرت مظهر الاقتصاد العالمي. فالعولمة تفرض على الدول إيقاعا جديدا، وعلى المقاولات مستوى عاليا من التنافسية، وعلى الشعوب تحديات، جديدة وعلى الفئات الأكثر احتياجا آفاقا محدودة.

وفي ظل هذه التحولات الكبرى، تثير وضعية البلدان النامية المزيد من القلق لكونها تواجه رهانات خطيرة أحدثتها النظام الجديد، سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي.

فبلدان العالم الثالث، مدعوة لرفع العديد من التحديات، غالبا ما تفوق طاقاتها، فعلاوة على كونها تواجه مشاكل داخلية عميقة، تتمثل في النمو الديموغرافي الهيكلي والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وثقل المديونية وعدم الاستقرار السياسي وتفاقم الفقر، فإنها مجبرة على الاستجابة لشروط دولية جديدة أكثر صعوبة في ميدان المبادلات والتنافسية وولوج الأسواق والتكنولوجيا.

إن واقع عالم اليوم، ليس مطبوعا فقط، بالانشقاقات والتفاوتات واليأس، بل يتميز أيضا، ولله الحمد، بتقدم هائل شهدته العديد من المجالات، خصوصا تلك المتعلقة بالتطور التكنولوجي وتقنيات الاتصال، التي مكنت من جعل العالم قرية صغيرة، وساعدت على التحكم في الزمان والمكان، وكذا التقدم الطبي الذي ساهم في الرفع من معدل الحياة، والتخفيف من معاناة المصابين. كما أن واقع اليوم مطبوع بالأمل، نتيجة انتشار قيم التكافل الدولي من خلال تقديم المساعدات، وتوفير الإمدادات العمومية للتنمية وانتشار حملات التضامن والقضاء على الأوضاع المتردية، ومن خلال مبادرات التقارب بين الشعوب والحضارات وشبكات التضامن الدولي.

وهي كلها مبادرات محمودة، تقوم بها العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المتخصصة والخيرية، الموجودة عبر العالم من أجل محاربة المعاناة والأوبئة والإقصاء والفقر.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لسنا في حاجة للتذكير بضرورة إعادة تحديد دور الدولة، كما تدعو إلى ذلك محاور هذا المنتدى الموقر، ولا بضرورة وضع أشكال جديدة للحكم تمكننا من مسايرة حاجيات العصر.

إن الدورات السابقة لهذا المنتدى المنعقدة بالولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وإيطاليا، قد مكنت منظميه والمشاركين في أشغاله، من الوقوف على حتمية اعتماد أساليب جديدة للحكم، وترسيخ الدولة الديمقراطية باعتبارها وسيلة حكم لا محيد عنها في القرن الواحد والعشرين، وكذا تعبئة التقنيات الجديدة لخدمة الديمقراطية والتنمية.

لقد اختار المنتدى العالمي الرابع، عن وعي، موضوع «مواطنون، مقاولات وحكومات: حوار وشراكة، من أجل التنمية والديمقراطية». إن هذا الموضوع، يندرج ولاشك في صلب انشغالاتنا المنصبة أساسا حول البحث عن أشكال جديدة للدولة وعن أساليب حديثة للحكم.

ولسنا نرى ضرورة، لاستحضار التحولات التي عرفتها الدولة العصرية، والتغييرات التي شهدتها ولازالت تشهدها، في ظل التطورات الداخلية والدولية.

فهناك أدبيات عديدة، وضحت بجلاء جدوى تقليص تدخل الدولة، وتحسين دورها. كما أن هناك إجماعا حول ضرورة تخلي الدولة عن بعض المجالات التقليدية، لفائدة المبادرة الخاصة أو لصالح المجتمع المدني، حتى تتفرغ لوظائفها السيادية، وما تقتضي في المرحلة الراهنة من ضبط وتقويم التقلبات الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى عكس، تراجع دور الدولة، أبرزت الظرفية فاعلين جددا بحكم القوة الاقتصادية والتكنولوجية والرأسمالية، التي أصبحوا يتمتعون بها على الصعيدين الوطني والدولي.

كما أنه لا ضرورة للتأكيد أن الحكم العصري لن يتأتى إلا بالحوار وإشراك المجتمع المدني، إذ لا يمكن تصور حكم معاصر في غياب الديمقراطية، ولا تطور اقتصادي واجتماعي دون مساهمة الجميع، ولا تنمية دون حرية واحترام لحقوق الإنسان.

إن الأساليب الجديدة للحكم، ومدى فعاليتها في ميادين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرتبطة، في الأساس، بالدور المنوط بكل من الدولة والمقاولة والمجتمع المدني، وبكيفية استيعابها لمسؤولياتها، وطريقة أدائها لمهامها ومدى تكاملها وشراكتها في تنفيذ أدوارها.

فمنظمو المنتدى العالمي الرابع، بإثارتهم لهذه الإشكالية، يدركون تماما أن الاستغناء عن هذه الشراكة الثلاثية، يعد مجازفة بمستقبل الشعوب، مع الوعي بأهمية الخزان الهائل للفرص والمصالح، الذي قد يتيحها أسلوب الحكم الذي يعتمد الحوار والشراكة بين الدولة والمقاولة والمواطنين، باعتبارهم روافد للديمقراطية والتنمية.

إن الحوار بين «الدولة والمقاولات والمواطنين» سيعطي لا شك، على الصعيد الدولي نفسا جديدا، وسيقترح حولا بديلة من شأنها توفير السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق عالم أكثر عدالة وتضامنا، ومجتمعاً دولياً أكثر تماسكا، وبيئة أكثر حماية.

فكيف يمكن إيقاف مسلسل العنف، وإخماد بؤر التوتر ومصالحة الحضارات، واحترام الاختلافات العرقية والدينية واللغوية، والتقليص من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على الفقر والامية، ومحاربة الإقصاء والإرهاب والجريمة، وتحقيق عولمة ذات طابع إنساني، وحماية البيئة وضمان التنمية المستدامة.

إن هناك اقتناعا مشتركا، بأنه لا ينبغي أن تبقى بعض هذه التساؤلات الكبرى المصيرية حكرا على الدول، جهويا أو عالميا، إذ يتعين عدم حصر وظيفة المقاولات في المجال الاقتصادي، اعتبارا لتشابك العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعقدية، بل إن المجتمع المدني كذلك، مدعو أكثر من أي وقت مضى، للتعبير عن رأيه، والاضطلاع بدوره من أجل نصرة قيم السلم والعدالة والتضامن العالمي.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، الوفي لتقليد تاريخي عريق قائم على التشبث بقيمه الأصيلة، والمترسخة والانفتاح الدائم على العالم، منخرط بقوة في حركية الأفكار والتيارات التي تسود العالم، ومنها يستلهم اختياراته وتوجهاته أخذا وعطاء.

ونظرا لكونه يواجه نفس التحديات والرهانات التي تعرفها دول من نفس مستواه، فإنه يطمح إلى اتباع أفضل السبل الكفيلة بتأمين حرية المواطنين وكرامتهم واحترام حقوق الإنسان، وضمان الممارسة الديمقراطية والمشاركة الفعلية، وتحقيق التنمية ونشر السلم والتضامن.

فعلى غرار العديد من الأمم، شرعت بلادنا، عن وعي وبعزيمة في إعادة انتشار الدولة، وتدعيم الديمقراطية، وتطوير اللامركزية، وتحرير الاقتصاد وتحسين المقاربات التشاركية، وتحفيز المبادرات الجموعية، وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ولا زالت أمامنا أشواط كثيرة يتعين قطعها، لاستنفاد كل الفرص السياسية والديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية، التي تتيحها هذه الأساليب الجديدة للحكم. من هنا، فإن منتدى مراكش هذا، سيمنحنا بحق، فرصة جديدة لتبادل تجاربنا في هذا الميدان مع الدول والمنظمات الحاضرة معنا. كما سيمكننا من البحث عن سبل بديلة وربما ابتكار حلول جديدة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المستوى الرفيع للوفود الحاضرة في هذا المنتدى الحافل، سيمكن لا شك، من إنجاح أشغاله ومعالجة موضوعه من جميع جوانبه، بما يعود بالنفع على مستقبل بلداننا وشعوبنا كافة. ولا يفوتنا، ونحن نتمنى لملتقاكم ما هو جدير به، من توفيق أن نجدد لكم عبارات الترحيب، مشفوعة بالتقدير العميق لمنظّميه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل تدشين «ساحة محمد الخامس» بالعاصمة الفرنسية باريس
باريس، 15 شوال 1423هـ الموافق 20 دجنبر 2002م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة رئيس الجمهورية،

السيدة الرئيسة،

السيد عمدة باريس،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة المنتخبين المحترمين، السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية والجمهورية الفرنسية كثيرا ما طبعتا تاريخهما المعاصر بطابع التميز وذلكم -فخامة الرئيس- ما قدمتم عليه البرهان البليغ مستعرضين معالمه الساطعة.

وإنني لأشاطركم القول، إن هذا التميز الاستثنائي الذي نحن فخورون به، كان يتجلى كلما كانت حريات الأشخاص عرضة للخطر أو للإبتلاء، إن في ساحة الوغى إبان الحرب العالمية الأولى أو خلال مقاومة النازية والفاشية في هجمتهما على العالم، أو في الزمن الأقرب إلينا في إفريقيا أو البوسنة أو في أنحاء أخرى حيث وجبت حماية السكان من القهر والاضطهاد والمييز.

فخامة الرئيس،

إنني وأنا معكم هذا الصباح، من أجل تدشين ساحة محمد الخامس في باريس، وعند أعتاب نوتردام ومعهد العالم العربي وعلى مقربة بضع مئات من الأمتار من مسجد باريس، أستحضر القيم الكونية المؤسسة لحقوق الإنسان، وأسترجع ذكرى تلك المعارك التي خاضها بلدانا لنصرة العدالة والكرامة لأجعلها تتصدر مفاخر جدي المنعم جلالة الملك محمد الخامس تغمده الله بواسع رحمته.

واسمحو لي في هذه اللحظة المشهودة، أن أستعيد مشاعر التأثر البالغ الذي ما زال العديد من الفرنسيين والمغاربة يحافظون على توهجه في ذاكرتهم، مستحضرا بخشوع ذكرى الحدث الخالد ليوم الرابع عشر من يوليو 1999، الذي أراد والدي المنعم جلاله الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه أن يتميز باستعراض الفياق المغربية والفرنسية أمامكم، على إيقاع موسيقي تتمازج فيها أنغام النشيد الوطني المغربي والمارسييز.

ولن ينسى أي منا مدى القوة والتفرد الكامنين في هذا الرمز، الذي أردتم أنتم ووالدي المنعم تجسيده معا. فمثل هذه اللحظات، قوية الدلالة والتميز، التي نفتسمها تصنع التاريخ وتحت الذكرة وتحدد مصير الأمم العظيمة.

إنني لا أخالكم، حضرات السيدات والسادة، حينما يتعلق الأمر بعلاقة فرنسا بالمغرب إلا مجاهرين مثلي وبأعلى صوت ودون تردد بالتشبث بالطابع المتميز لروابط بلدينا.

إنه الطابع الذي يجسد قرابة فكرية وإنسانية، يبلور استمرارها وعمقها فن الممكن وفن الأحسن حينما تنبعث أو تطفو من جديد مخاوف قديمة، من عصر ولى ومن عالم غريب عن المجال الثقافي والروحي الذي اختار المغاربة والفرنسيون أن يشيدوا معا مصيرهم داخل سياقه.

فخامة رئيس الجمهورية،

إن الجنرال دوغول، لم يكن إلا مصيبا حين بوا جدي المنعم جلاله الملك محمد الخامس عام 1945 بمعية تشرشل وإيزنهاور، مكانة متميزة بين الشخصيات الأجنبية القليلة، التي انفردت بخطوة التوشيح والانتماء للمقام الرفيع لرفقاء التحرير.

لقد تسنم الرجلان ذروة الحكمة والإنصاف بما أوتيا من حصافة عز نظيرها، والتقيا في موعد واحد مع التاريخ دون سابق لقاء بينهما.

وبالفعل، فمنذ ثالث ماي 1939 حين كان النازيون قد ضموا تشيكوسلوفاكيا صرح جلاله الملك المرحوم محمد الخامس وهو يستقبل المقيم العام يومئذ: «... إن المغرب كله بقلبه مع فرنسا، التي تضاعف جهودها لضمان السلام دون إهمال الوسائل التي تضمن دفاعها في حالة ما إذا حدث نزاع يزعج سلامتها. إن الفرنسيين يستطيعون الاطمئنان إلى أنهم في جميع الأحوال سيجدون الشعب المغربي إلى جانبهم...».

وبعد أسابيع قليلة في رابع شتنبر 1939 تحولت خطبة الجمعة في مختلف مساجد المملكة إلى نداء للتعبئة من أجل الحرية، وضدا على الوحشية. وكانت الرسالة الملكية التي تليت بالمناسبة تقول: «فمن هذا اليوم، الذي اتقدت فيه نيران الحرب والعدوان إلى اليوم الذي يرجع فيه أعداؤنا بالذل والخسران، يتعين علينا أن نبذل لها الإعانة الكاملة، ونعضدها بكل ما لدينا من وسائل غير محاسنين ولا باخلين، فقد كنا معاهدين لفرنسا ومشاركها في ساعة الرخاء، ومن الإنصاف أن نشاركها اليوم في ساعة الشدة والبأساء حتى بكلل النصر أعمالها ويزهو سرور النجاح أيامها...».

وقد استجاب عشرات الآلاف من المغاربة تلقائيا لهذا النداء بدون تردد أو تحفظ. ذلكم- فخامة رئيس الجمهورية- كان موقف بلدي قبل أزيد من نصف قرن، وقد اتخذته باسم القيم الإنسانية ومبادئ الحق التي تقاسمناها على الدوام مع العالم الحر، والتي على أساسها ما فتئ المغرب يعزز مشروعه المجتمعي الديمقراطي ويؤصل حدائته.

وباسم هذه القيم نفسها، انفرد جلالة الملك المنعم محمد الخامس أمام المجموعة الدولية بسلوكه الذي رفض أن تسلط على اليهود المغاربة، قوانين حكومة فيشي العنصرية والمعادية للسامية.

وبهذه المأثرة النبيلة أثبت المغرب وجوده، كأحد بلدان الاستقبال القليلة في العالم التي انفتحت أمام الذين تعقبهم الوحشية النازية.

أيها السيدات والسادة،

إننا لننحني في هذا الصباح الأغر، إجلالا للشخص الذي كان بالنسبة لفرنسا وللعالم الحر ولمغرب التسامح والحدائثة رجل النزعة الإنسانية المثلى، ورجل الدولة الكبير. وحتى عندما نفته فرنسا عام 1953 عرف كيف يحكم منهج العقل والبصيرة، بمحافظته على طابع التميز والتفرد في علاقتنا مهما تكن الحسابات الضيقة وكبوات تاريخنا المشترك.

فخامة رئيس الجمهورية،

إننا بتدشين ساحة محمد الخامس بباريز لا نكتفي فقط بواجب تخليد الذكرى، فمحرر الأمة المغربية ورائد الحركات التحريرية الإفريقية وباني المغرب الموحد الحر والديمقراطي، قد أطلق مسار معركة يعرف كل منا أنها مهما حققت من مكاسب، فإنها لم تبلغ بعد أقصى ما نتوخاه منها.

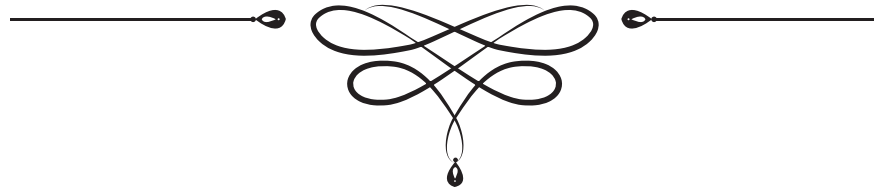
إن محاولات النبذ والإقصاء الديني والثقافي وانحرافات التعصب وأشكال التطرف ما تزال تحتل مجالا واسعا في الاهتمامات الدولية، بمآسيها الدامية، وما يرافقها من زحوف ظلام الجهل والأفكار المقيتة والجاهزة.

وهذا ما يدركه المغاربة جيدا، ويحملهم على رفض الانطواء على الذات أو النزوع إلى المواجهة، وكأنهما قدر محتوم مؤثرين للحوار والانفتاح على الآخر. وهكذا أيتها السيدات أيها السادة، يمكن أن توجد كما هو شأن المغرب أمة فخورة، بحدة هويتها ذات الروافد المتعددة وشديدة التشبث بعقيدها الإسلامية، حريصة على البقاء قريبا منكم، متشبثة برسوخها التاريخي في الأخذ بثقافة الحوار والانفتاح والتعارف والتشارك مع الآخر. تلکم هي الرمزية الشاهدة التي تعطي ساحة محمد الخامس بباريز أبعادها الحقيقية، وراهنيتها وإشعاعها الوضاء.

ولا يفوتني فخامة الرئيس، في ختام كلمتي أن أشكر مدينة باريز وعمدتها ومنتخبها المحترمين الذين أتاحوا للمغرب وفرنسا أن يثريا تراثهما المشترك بهذه الساحة، التي ستكون بمثابة معلمة بارزة للأجيال الصاعدة بالنسبة لبلدنا والرمز الحي لعلاقتنا التي نريد لها أن تظل أكثر مثالية وقوة على الدوام.

شكرا على جميل إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



2003

رسالة أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الحجاج المغاربة
الرباط، 08 ذو القعدة 1423هـ الموافق 11 يناير 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حجاجنا الميامين،

ها هو ذا موسم الحج، قد حل أوانه وأشرقت أنواره، وانبعث في نفوس المؤمنين شوق عظيم إلى زيارة تلك البقاع، وهفت قلوب المسلمين وأفتدتهم إلى أداء الفريضة التي جعلها الله ركنا من أركان الإسلام، امتثالاً لقول الله تعالى في محكم كتابه: «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين»، ولقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه: «إن الله كتب عليكم الحج فحجوا» واستجابة لنداء سيدنا إبراهيم عليه السلام، الذي أمره الله بقوله: «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام» وللنداء الوارد في قوله عز من قائل: «ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة، فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون».

حجاجنا الميامين،

إننا بوصفنا أميراً للمؤمنين، وحامياً لحمى الوطن والدين، في هذا البلد الأمين، وجرياً على السنة الحميدة السنية لأبائنا وأجدادنا، فإننا ما فتئنا نولي عناية كاملة، ورعاية شاملة، لأمر الدين، وقد اعتدنا منذ أن ولانا الله مقاليد الأمور في هذا البلد الكريم، أن نوجه إلى حجاجنا الكرام عند مغادرة أول فوج منهم أرض الوطن، رسالة جامعة شاملة، نذكرهم فيها بمكانة الحج وأهميته في الإسلام، ونزودهم فيها بنصائحنا وتوجيهاتنا بخصوص هذه الفريضة الإسلامية العظمى.

اعلموا - وفقكم الله - أنكم ستحلون برحاب الأرض المقدسة في ضيافة الرحمن، وستصلون بالمسجد الحرام الذي تعتبر الصلاة فيه بمائة ألف صلاة، وستنزلون بالبلد الذي أقسم الحق سبحانه به تشریفاً له وتعظيماً، فقال عز من قائل: «لا أقسم بهذا البلد، وأنت حل بهذا

البلد»، كما أنكم ستزورون مهاجر النبي صلى الله عليه وسلم، حيث قبره عليه السلام، وروضته الشريفة، التي قال فيها صلوات الله وسلامه عليه: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة».

فاحرصوا على أن تتحلوا بجميل الصفات والمكرمات، وعظيم الخصال، وكونوا مثالا يحتذى في حسن السلوك والمعاملة، وطيب الأخلاق والمعايشة، حتى تنالوا رضا الرحمن، وإعجاب مختلف الشعوب والأقوام، التي تأتي من كل فج عميق مجتمعة على كلمة التوحيد.

حجاجنا الميامين،

لا يخفى عليكم أن الله تعالى فرض الحج على كل مسلم عاقل بالغ مستطيع مرة في العمر، وأعد لمن كان حجه مبرورا، أجرا عظيما وثوابا جزيلا، مصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه»، وقوله صلوات الله وسلامه عليه: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء، إلا الجنة». فلتحرصوا على أن تجعلوا حجكم مناسبة لمجاهدة النفس والرفي بها إلى مدارج الصفاء، وفرصة لتنقيتها من الفتن والأهواء، وأقبلوا على الله تعالى بقلوب مليئة بالصدق والإخلاص، وأنيبوا، إليه بضمائر عامرة بالطهر والنقاء، مع العزم على ترك ما ليس فيه رضا الله عز وجل، واجتنبوا كل ما يوقع في الجدل والرفث والخصام، امتثالا لقوله تعالى في محكم كتابه: «الحج أشهر معلومات، فمن فرض فيهن الحج، فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج، وما تفعلوا من خير يعلمه الله، وتزودوا فإن خير الزاد التقوى، واتقون يا أولى الألباب».

واجعلوا نصب أعينكم أن الحسنات والسيئات، تعظم بعظم الزمان والمكان، واجعلوا ألسنتكم تلهج بالتلبية والحمد لله تعالى الذي يسر لكم أداء هذه الشعيرة العظمى، وأسألوه أن يوفقكم لإقامتها على الوجه الأكمل والسنن الأمثل.

حجاجنا الميامين،

إن الحج يعتبر مؤتمرا إسلاميا، يتجدد عاما بعد عام، وفيه من معاني الوحدة والتآلف والتعاون والتآزر بين جميع المسلمين، على اختلاف ألسنتهم وألوانهم وأعراقهم، ما يقوي وحدة الأمة، ويصون كرامتها ويوثقها المكانة اللائقة بها، فاستشعروا -وفقكم الله لكل خير- معاني الوحدة الإسلامية المثلى، وعمق الأخوة التي يجب أن تجمع بين المسلمين قاطبة، في جميع البقاع والأصقاع، وفي مختلف الأزمان، تحقيقا لقول الله تعالى: «إنما المؤمنون إخوة» وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على ما سواهم».

واعلموا أن الأمة الإسلامية هي اليوم -في ظل الظروف الخاصة- التي تمر بها أحوج ما تكون إلى توحيد الصفوف، ونبذ الخلافات والأهواء لمواجهة التحديات التي تعترضها، وإلى سلوك السبل الكفيلة بتقوية جانبها، وإبراز وسطيتها وخيريتها وسائر فضائل دينها وتماسكها، على الرغم من اختلاف أجناسها وبلدانها.

ولا تنسوا -رعاكم الله- أنكم تمثلون بلدكم العظيم، وحضارتكم المجيدة، وأمجادكم التليدة، فكونوا خير سفراء لبلدكم ولخديمتها الأول، ملككم المعتر بما تبادلونه من مشاعر التعلق والوفاء.

حجاجنا الميامين ،

تعلمون وفقكم الله، أنه اهتماما منا بفريضة الحج، ورعايتنا الشاملة لشؤونه وأحواله، ورغبتنا في أن تؤدوا مناسككم في يسر وفي أحسن الظروف، ما فتئنا نصدر تعليماتنا وتوجيهاتنا السامية إلى حكومتنا الموقرة بصفة عامة، وإلى وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية بصفة خاصة، بغاية الإعداد الجيد لهذه الفريضة وتيسير جميع الوسائل المادية والمعنوية التي تساعد على أدائها وتزويد البعثات الإدارية والعلمية والصحية، بكل الوسائل كي تقدم إليكم الخدمات الضرورية وتسهر على راحتكم وسلامتكم في ظعنكم وإقامتكم، وفي حلكم وترحالكم، فتعاونوا مع أعضاء هذه البعثات، وليجدوا فيكم حسن الخلق ولين المعاشرة وجميل الصفات حتى تؤدوا مناسككم في طمأنينة وراحة بال.

واحرصوا كذلك على احترام كل الإجراءات والتنظيمات الخاصة بمناسك الحج والعمرة والزيارة، التي تضعها المملكة العربية السعودية الشقيقة، وتعمل على تطبيقها بتوجيهات من أئمتنا الأعز الأكرم خدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز حفظه الله، وهو الذي ما فتى يولي عناية خاصة ورعاية سابعة لشؤون الحج وخدمة ضيوف الرحمن، مشدود الأزر بولي العهد أئمتنا المبجل صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ويسائر أصحاب السمو الملكي الأمراء الأجلاء رعاهم الله.

حجاجنا الميامين ،

لا تنسوا وأنتم في تلك البقاع المقدسة الطاهرة حيث تجاب الدعوات، ما عليكم من حق الدعاء وخالصه لعاهلكم الساهر على راحتكم وشؤونكم الدينية والدينية، فاسألوا لنا دوام الحفظ والتمكين واطراد العون والتوفيق والسداد للنهوض بسياسة الدين والدنيا، واسألوا الله أن يسبغ علينا وعائلتنا الكبرى والصغرى نعمه ظاهرة وباطنة، وأن يكسوننا بأردية الصحة والعافية. وادعوا الله تعالى أن يمطر شأبيب المثوبة والرضوان على والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني وعلى جدنا المكرم جلالة الملك محمد الخامس تغمدهما الله بواسع رحمته ومغفرته. كما لا يفوتكم وأنتم في تلك الأرض المباركة، أن تسألوا الله تعالى لبلدنا دوام نعمة الطمأنينة والاستقرار والهناء وحتى يبقى موحد الصف ملتئم الكلمة، وأن تدعوا لجميع بلاد المسلمين بالتنام الشمل وتحقيق الوحدة في مشارق الأرض ومغاربها، إنه تعالى ولي ذلك والقادر عليه. جعل الله حجكم مبرورا، وسعيكم مشكورا وذنبكم مغفورا، وعملكم متقبلا مأجورا ورجوعكم سالما من الذنب غانما موفورا، وكتب لكم السلامة والعافية في الذهاب والإياب والحل والترحال، وأعادكم إلى أهلكم وذويكم طاهرين فرحين مستبشرين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة افتتاح السنة القضائية

أكادير، 26 ذو القعدة 1423هـ الموافق 29 يناير 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة القضاة،

يسعدنا أن نجعل من افتتاحنا للسنة القضائية، مناسبة لإضافة لبنات جديدة، في مسار إصلاح جهاز العدل لما يكفله القضاء المستقل، والنزاهة والفعال من سيادة القانون، وإشاعة الثقة والأمن، على الأشخاص والممتلكات وتحفيز التنمية والاستثمار، وتوطيد الاستقرار وترسيخ الديمقراطية، التي نضعها فوق كل اعتبار.

فهل مكنت الجهود التي بذلت في هذا الشأن من بلوغ الأهداف المنشودة؟ كلا، إننا مع تنويعنا بما تحقق من منجزات، نعتبر أن برنامج إصلاح القضاء طموح وشاق وطويل، وإننا لعازمون على تسريع وتيرته لتحديث جهاز العدل وتخليقه وتأهيله. وها نحن اليوم، نتخذ تدابير ملموسة، ليسهم القضاء في البناء الجماعي لمغرب الديمقراطية والتنمية.

وهكذا، وتجسيدا لنهجنا الراسخ للنهوض بالاستثمار، وتفعيلا لما ورد في رسالتنا الموجهة لوزيرنا الأول في هذا الشأن، فإننا ندعو حكومتنا إلى مواصلة الجهود، لعصرنة القضاء، بعقلنة العمل وتبسيط المساطر وتعميم المعلومات. كما يجب تنويع مساطر التسوية التوافقية، لما قد ينشأ من منازعات بين التجار، وذلك من خلال الإعداد السريع لمشروع قانون التحكيم التجاري، الوطني والدولي، ليستجيب نظامنا القضائي لمتطلبات عولمة الاقتصاد وتنافسيته، ويسهم في جلب الاستثمار الأجنبي.

وسيرا على هذا النهج التحديثي، فقد أصدرنا تعليماتنا السامية إلى وزيرنا في العدل، كي يعمل على فتح أقسام لقضاء الأسرة، في أهم المحاكم، ويحرص على أن تعم، فيما بعد كل أنحاء المملكة، وعلى الإسراع بتكوين قاضي الأسرة المتخصص، لأن قضاء الأحوال الشخصية الحالي غير مؤهل لتطبيق مدونة الأسرة، التي نحرص على إنجازها بكامل الاهتمام، ترسيخا ل تماسك العائلة في ظل التكافؤ والإنصاف.

ولهذه الغاية، وبدلا من إحداث صندوق للنفقة، قد يفهم منه التشجيع غير المقصود على أبغض الحلال عند الله، وتشتيت شمل الأسرة، فإننا نصدر توجيهاتنا إلى حكومتنا قصد الدراسة المتأنية، لإيجاد صندوق للتكافل العائلي، يعتمد في جزء من موارده على طوابع ذات قيمة رمزية، توضع على الوثائق المرتبطة بالحياة الشخصية والعائلية، وترصد نفقاته على أساس معايير مدققة، مستهدفين من ذلك ضمان حقوق الأم المعوزة، وحماية الأطفال من التشرذم الناتج عن الطلاق.

وتظل غايتنا إيجاد قضاء متخصص، يكفل الفعالية في البت في المنازعات، ويضمن الحق في المحاكمة العادلة، ومساواة المواطنين أمام القانون، في جميع الظروف والأحوال. لذلك، نأمر حكومتنا، بأن تتكبد على دراسة وضعية محكمة العدل الخاصة، وأن ترفع إلينا ما توصلت إليه من اقتراحات، آخذة بعين الاعتبار ما تفرضه ضرورة وجود قضاء متخصص في الجرائم المالية، حريص على تخليق الحياة العامة، وحماية المال العام من كل أشكال الفساد، وترسيخ ثقافة وأخلاقيات المسؤولية.

ولأن تأهيل العدالة رهين بالتكوين الجيد للقضاة، وبتحسين الوضعية المادية للقضاة المبتدئين، والأعوان القضائيين، فإننا نهيب بحكومتنا أن تنظر في مراجعة وضعتهم المادية، ووضع نظام أساسي محفز لكتاب الضبط، تحصينا لهم من كل الإغراءات والانحرافات، المخلة بشرف القضاء ونزاهة رسالته.

كما ندعو إلى إحداث وداوية خاصة بموظفي العدل، تتكفل برعاية أحوالهم، والنهوض بمهنتهم، في نطاق عمل جمعي منسجم مع خصوصية القضاء، الذي لا يعتبر مرفقا إداريا، وإنما هو مؤسسة دستورية، يتعين أن تظل محصنة من كل تأثير أو ضغط، مهما كان شكله أو مصدره، مؤكداين موصول عنايتنا الشاملة بأحوال أسرة العدل، بقرارنا إحداث المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل.

وبموازاة ذلك، فإننا ننتظر من حكومة جلالتنا أن تسرع بتفعيل ما يوفره إصلاح نظام التعليم والتكوين الجامعي والقضائي، من إمكانيات الانفتاح والشراكة، لتأمين تكوين عصري ومتين لقضائنا، ولكل المهن المرتبطة بالعدالة.

وإن ما نوليه من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة، لا يستكمل إلا بما نوفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء، التي لا تجردهم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية. ولقد تأثرنا بالغ التأثر لما وقع في بعض السجون من حوادث مؤلمة. لذلك، وبموازاة مع الإصلاح المتقدم الذي شمل قانون السجون، وبرنامج العمل الطموح، الذي نسهر على أن تنهض به مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج نزلاء المؤسسات السجنية، فقد أصدرنا تعليماتنا قصد الإسراع ببناء مركبات سجنية عصرية، مدنية وفلاحية، والاعتناء بالظروف المادية والمعنوية للسجناء.

وللتخفيف من معاناة بعض الفئات من السجناء، الذين يحظون بعطفنا لاعتبارات إنسانية، فقد أصدرنا توجيهاتنا السامية لوزيرنا في العدل، ليرفع نظرنا السديد اقتراحات بالعفو الملكي على مجموعة من السجناء المصابين بمرض عضال، أو العاجزين أو المعاقين أو النساء الحوامل والمرضعات، أو الأطفال ذوي المهارات التربوية والفنية، بحسب معايير ولوائح اسمية مدققة، سنعلن عن قرارنا بشأنها في الوقت المناسب.

كما أننا ندعو الحكومة إلى اغتنام المهلة المحددة لتفعيل القانون الجديد للمسطرة الجنائية، من أجل تكوين وتأهيل قضاة تنفيذ العقوبات، لمتابعة سلوك السجناء التائبين، والإسهام في توسيع فرص الإفراج.

والله تعالى نسال أن يعينكم- معشر القضاة- على إقامة العدل، بكل ما يتطلبه من استقلال واستقامة، وكفاية واجتهاد، وحماية لأمن وسلامة وحرمة المواطنين وكيان الأمة والدولة من كل عمل إجرامي أو إرهابي. فتلك سبيلكم إلى استحقاق شرف النيابة عن جلالتنا، في تحمل مسؤولية القضاء، التي نناشدكم أن تتقوا الله في جسامته أمانتها. وذلك طريقكم لترسيخ ثقة المتقاضين ومصالحتهم مع القضاء، وإشاعة العدل الذي جعلناه قوام مذهبنا في الحكم وغايته، وعماد ما ننشده لشعبنا الحر الأبوي، من تطور ديمقراطي وتماسك اجتماعي وتقدم اقتصادي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المناظرة الوطنية الثالثة للسياحة

أكادير، 12 ذوالحجّة 1423هـ الموافق 14 فبراير 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

حضرت السيدات والسادة،

منذ سنتين، حددنا في خطاب مراكش المعالم التأسيسية الاستراتيجية النهوض بالسياحة كأولوية وطنية ترمي إلى جعل بلادنا تستقبل في أفق 2010، عشرة ملايين سائح سنويا. وقد اعتمدنا في ذلك إطارا تعاقديا تنصهر فيه مجهودات القطاعين العام والخاص، حريصين على اجتماعكم في نطاق ملتقى سنوي للوقوف على حصيلة ما أنجز، وتدارك ما اعترضنا من تعثر أو مصاعب للدفع قدما بتفعيل تلکم الاستراتيجية.

وقد تمكن المغرب من تحقيق مكاسب هامة، في هذا المجال تتمثل في توسيع الاستثمارات والطاقة الإيوائية السياحية، التي ارتفعت وتيرة إنجازها من ألف وخمسمائة سرير سنويا، في النصف الثاني من التسعينات إلى ما قد يناهز عشرة آلاف سرير سنة 2003، ونأمل أن يتضاعف هذا العدد في المدى المتوسط بافتتاح منطقتي أكادال - مراكش وتغازوت- أكادير وإنجاز المدن الساحلية، الجديدة والصويرة والسعيدية والساحل الأبيض، التي هي موضع طلب عروض واهتمام مقاولات عالمية مرموقة، مما يدل على المصادقية التي يحظى بها المغرب لدى كبار المستثمرين العالميين، رغم دقة الظرفية الدولية وصعوبتها.

وبذلكم، تبرهن بلادنا أن بإمكانها النهوض بمشاريعها الكبرى، كلما تعبأت من أجل تفعيل خطة وطنية ذات أولوية محددة في أهدافها ووسائلها وأمادها وطرق تقييمها، وهذا ما يتم بعون الله، في القطاع السياحي الذي أوليناه كامل عنايتنا، موفرين له كل أسباب الدعم والنهوض، وفق منهجية تعاقدية واضحة الأفق يضطلع فيها كل فاعل بالتزاماته، وفي مقدمتهم الدولة.

وفي هذا الصدد، عملت السلطات العمومية على تسوية الوضعية العقارية، لعدة مناطق سياحية وتحويل تهيئتها لفاعلين خواص لتحقيق الفعالية والسرعة، فضلا عن تأهيل الموارد البشرية لمختلف المهن والخدمات السياحية وتكوين أكثر من سبعين ألف إطار، خلال العشرية الحالية في هذا القطاع، الذي يعتبر معينا لا ينضب لتشغيل الشباب.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذه الإنجازات برغم أهميتها، لا ينبغي أن تحجب عنا حجم التحديات التي يتعين رفعها، لنجعل من السياحة ركنا أساسيا لبناء اقتصاد وطني حديث، تنافسي ومنفتح.

وفي عالم يمر بتقلبات وصراعات جيو استراتيجية واقتصادية، تنذر بشتى التحولات، يتحتم أن نوطد عزمنا على حسن تدبير التداعيات السلبية، لما يلوح في الأفق الدولي من صعوبات، دون تردد أو تأخر في إنجاز خطتنا العشارية، واضعين نصب أعيننا المحافظة على الثقة الدولية في المغرب، كوجهة سياحية أصلية، آمنة وجذابة سواء على المدى القريب أو بالنسبة لإنجاز مشاريعنا الطموحة للإقلاع السياحي على المدى البعيد.

ومع تأكيدنا لارتباط هذا القطاع بجميع القطاعات ومظاهر الحياة الوطنية من اطمئنان وبيئة جميلة ومعالم حضارية وثقافية جذابة، فإننا نلح على الدور الهام الذي يتعين أن ينهض به النقل السياحي، ولاسيما الجوي منه، في تعزيز التنافسية العالمية لصناعتنا السياحية، مؤكداً على وجوب توسيع شبكته الحالية للتغطية المباشرة، لكل الجهات السياحية مستحضرين ضرورة تأهيل النقل الجوي للتحرير والتنافسية، أخذاً بعين الاعتبار تطوير ومردودية الخطوط الملكية المغربية، وذلك ضمن منظور اقتصادي شمولي يتجاوز النظرة التجارية المحضة، لنجعل من النقل الجوي رافداً قويا للتنمية السياحية.

ويشكل تحسين تسوية المنتج السياحي أحد الرهانات الحاسمة التي يجب كسبها، بتحديث أساليب التعريف به، وجعلها أكثر مهنية وتطوير طرق عمل المكتب الوطني للسياحة، بإبراز ما لكل منطقة من خصوصيات طبيعية وحضارية غنية ومتنوعة وتمييزها بما يضيف عليها شهرة عالمية متميزة.

وليزل هدفكم الأسمى، حضرات السيدات والسادة، تحصين السياحة الوطنية من تقلبات الظرفية الدولية، وذلك بترسيخ الصورة الحقيقية للمغرب في ذهن السائح، مغرب الديمقراطية والرصيد الحضاري، والتنوع الطبيعي والانفتاح الثقافي وإبراز منتج سياحي مغربي أصيل، منبثق من تمازج المكونات الغنية للهوية المغربية.

فمنظورنا الرفيع للسياحة لا يقبل اختزالها في مجرد سياحة للتسلية والفرجة، وجلب العملة الصعبة مهما كانت أهميتها، وإنما اعتبارها بالأحرى، تعارفاً حضارياً وتفاعلاً ثقافياً وانفتاحاً على الآخر واندماجاً في العصر. وتلكم مسؤولية وطنية جماعية، بل إنها واجب كل مواطن مغربي، لأننا لن نحقق كل ما نتوخاه من الإقلاع السياحي، ما لم يتشبع كل واحد منا بهذا المنظور الحضاري للسياحة.

كما أن ما ننشده من تنمية سياحية، لن يكتمل إلا بإقبال المواطنين على السياحة الداخلية، التي يتعين إيلاؤها نفس أهمية اجتذاب السائح الأجنبي، باعتبارها مصدراً لتعرف المغاربة على وطنهم ومبعث اعتزاز بالانتماء إليه، وافتخار بغناه التاريخي والطبيعي والحضاري المتنوع، فضلاً عما لها من أثر إيجابي في التواصل بين السكان وإسهام في التنمية الاقتصادية.

لذا، ننتظر من حكومة جلالتنا، وضع خطة محكمة لتشجيع الاستثمار في فنادق ذات مواصفات ملائمة للسياحة الداخلية، تتضافر فيها جهود السلطات العمومية والجماعات المحلية والفاعلين الخواص، في نطاق المجالس الجهوية للسياحة وفعاليات المجتمع المدني.

تلكم هي التحديات التي يتعين عليكم، كل من موقعه، العمل على مواجهتها بروح الحزم والإقدام والابتكار والتفائل، بعيداً عن كل انتظارية أو سلبية أو تشاؤم، مستشعرين في كل آن وحين، ما يتطلبه ما نواجهه من منافسة شمولية من تشمير على ساعد الجد، والتزام بفضيلة الاجتهاد والعمل الجاد.

وستجدون في جلالتنا، السند الدائم، لاستنهاض الهمم، وتحويل مواطن هشاشة السياحة إلى بواعث قوة من شأنها أن تجعل من هذا القطاع رافعة قوية للتنمية، ولمشروعنا المجتمعي الحدائي الوفي لهويتنا، المنفتح على عصرنا. سائلين الله تعالى أن ينجح ملتقاكم ويسد خطاكم على هذا المنهج القويم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة انطلاق أشغال المركب المينائي طنجة المتوسط
طنجة، 15 ذو الحجة 1423هـ الموافق 17 فبراير 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

ها نحن نقدم اليوم، بعون الله وتوفيقه، على إعطاء الانطلاقة لمشروع من أضخم المشاريع الاقتصادية في تاريخ بلادنا، إنه الميناء الجديد لطنجة- المتوسط الذي نعتبره حجر الزاوية لمركب ضخم مينائي ولوجيستي صناعي وتجاري وسياحي.

فالمغرب بهذا المشروع، يعمق جذور انتمائه للفضاء الأورو متوسطي، ولمحيطه المغاربي والعربي، ويعزز هويته المتميزة، كقطب للتبادل بين أوروبا وإفريقيا، وبين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، ويدعم دوره المحوري كفاعل وشريك في المبادلات الدولية، موطدا اندماجه في الاقتصاد العالمي.

وقد أردنا بقرارنا، تشييد هذا المشروع الكبير على الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق، تأكيد التزامنا الثابت بمد جسور قوية، واعدة بعلاقات متميزة مع جيراننا وأصدقائنا. كما نريد من خلال هذا الإنجاز، أن نوفر لجهة الشمال قاعدة اقتصادية متينة، ذات مستوى دولي، ومناطق اقتصادية حرة، تمكنها من تطوير مؤهلاتها الغنية لجعلها نموذجا للتنمية الجهوية المندمجة، التي تعود ثمارها بالخير على كل أرجاء الوطن.

وإننا لنحمد الله تعالى في هذا المقام، على أن ألهمنا إيجاد صندوق الحسن الثاني، ليكون رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأداة فعالة للاستثمار الأمثل، لعائدات الخوصصة برصدها لتمويل المشاريع الكبرى المنتجة.

فالمشروع الوطني الكبير الذي ندشنه في هذا اليوم المشهود، ما كان له أن يرى النور لولا التمويل الهام لصندوق الحسن الثاني الذي يتحمل أربعين بالمائة من تكلفة إنجاز هذا الميناء، التي تناهز خمسة ملايين درهم، وهو بذلك خير مثال لما نحرس عليه من أداء هذا الصندوق، لرسالته كقاطرة قوية للتقدم والتنمية المستدامة.

وفضلاً عن التجهيزات التحتية المبرمجة، من مرافق وطرق سيارة، وسكك حديدية، فإن هذا المركب سيتيح إمكانات واسعة، للاستثمار الأجنبي والوطني بفعل النظام المتميز الذي حرصنا على أن تتمتع به المنطقة الخاصة لطنجة- المتوسط. وستوفر مختلف هذه الاستثمارات التي تناهز عشرين مليار درهم عند استكمالها عشرات الآلاف من مناصب الشغل الهامة لشبابنا.

ويسرنا بهذه المناسبة، أن نعرب عن عميق امتناننا وشكرنا لكل من وقفوا بجانبنا، مساهمين في إقامة هذا المشروع الوطني الكبير، ونود أن نخص بالإشادة أختانا الأعز الأكرم صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، كما لا يفوتنا التنويه بأختينا المبجل صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة، وبكل المؤسسات والشخصيات المرموقة التي ساندت إنجاز هذا المركب الضخم. وإذ نرحب بالسيد جيمس وولفنسن رئيس البنك العالمي، الذي يشاركنا بحضوره المشكور، انطلاقاً من هذا المشروع، باعتبار مؤسسته شريكاً فعالاً ودائماً لبلادنا على درب مسيرتها التنموية، فإننا نسأل الله تعالى أن يوفقنا لترسيخ تطورنا الديمقراطي، بتقدم اقتصادي يوفر لشعبنا الوفي أسباب العيش الكريم، ولمغربنا الموحد مقومات العزة والرخاء بإنجاز مثل هذا المشروع، باستثماراته الهائلة، ورهاناته الاستراتيجية في مختلف جهات المملكة.

«باسم الله مجراها ومرساها» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام القمة الإفريقية الفرنسية الثانية والعشرين
باريس، 18 ذو الحجة 1423 هـ الموافق 20 فبراير 2003 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة رئيس الجمهورية،

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

حضرات السيدات والسادة،

إن القمة التي تنعقد اليوم بباريز، لرؤساء دول إفريقيا وفرنسا، تعتبر مناسبة متميزة تتيح لنا الالتئام من جديد في لقاء يطبعه الإخاء والتضامن. كما أن هذه القمة تستجيب لضرورة التشاور، حول وسائل تقوية الشراكة الفرنسية الإفريقية في ظرفية عالمية تبعث على القلق والانشغال.

وإزاء هذه التوجسات، فإن إفريقيا وفرنسا، موحدتين متضامتين، تتحملان رسالة نشر السلام والحوار والتسامح، كما أن أمامهما عملا مشتركا يتعين عليهما مواصلة النهوض به سويا، لتحقيق المزيد من التقدم والديمقراطية.

وفي هذا المضمرا، وتقديرا منها لأهمية التحديات التي على إفريقيا أن ترفعها، فقد انخرطت في استراتيجية تنموية شمولية ومندمجة. وإن النيباد الذي هو التعبير البليغ عن هذه الاستراتيجية، ليوفر أرضية مثالية لشراكة إفريقية بينية متميزة، ولتعاون دولي فاعل.

ومن منطلق اقتناع فرنسا ورئيسها، فخامة السيد جاك شيراك، بالطابع المجدد والجريء لهذه المبادرة، فإنهما سيبدلان جهودهما، وبكل ما لهما من وزن، لكي يؤمنا لها الدعم الدولي القوي والمترديد.

ومن جهتها، فإن المملكة المغربية منخرطة كامل الانخراط في هذا المسار، ملتزمة بتقديم سندها الكامل واللامشروط لنجاح هذه المبادرة المحملة بالأمل.

فالمغرب مقتنع بأن الإصلاحات المطروحة، ولا سيما المتعلقة بحسن تدبير الشأن العام، وبالمسار الديمقراطي، كفيلة بتحرير الطاقات اللازمة، وتعبئة الإمكانيات الإقليمية والقارية، لإعطاء مضمون ملموس لمبادئ النياد وأهدافه.

وإذا كان من المؤكد أن الحاجات متعددة كما أن الإصلاحات اللازمة في المجالات الحيوية الكثيرة جد مستعجلة، فإن هنالك إصلاحات تفرض نفسها باستعجال أكبر، لطابعها الحاسم والمصيري. وسأكتفي منها بالتطرق لإشكالية الماء التي يواجه خطرها المحقق قارتنا.

إن الماء وهو نبع الحياة، يبدو أكثر من أي وقت مضى، مهددا بالندرة، لأن الحاجة إليه لا تنفك تزداد على مر الزمان، في الوقت الذي ينضب معينه. كما أن هذا المورد يتعرض لتقلبات الطقس والنظام المناخي والبيئي، التي تؤدي إلى فيضانات مهولة ومدمرة، ينجم عنها الجفاف الذي يزيد بدوره من خطر التصحر.

وبسبب هذه الاضطرابات، تعاني إفريقيا تأخرا هاما في هذا المجال. وإنه ليكفي تقديم بعض الأرقام لتقدير الخطورة، ذلك أن واحدا من كل إفريقيين هو الذي يتوفر على الماء الشروب. وإن هذه الحاجة الضرورية ستهم 400 مليون مواطن إفريقي في أفق سنة 2015.

إن الاختلالات في التزود بالماء، تؤثر سلبا وباستمرار على مدن إفريقية كثيرة، كما أن من بين 45 مليون هكتار القابلة للسقي حسب إحصاء منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، فإن المساحة المسقية منها لا تتجاوز 12 مليونا.

وبينما تقدر الاحتياجات السنوية لإفريقيا من الاستثمارات العمومية، بعشرة مليار أورو، إلا أن البلدان الإفريقية جنوب الصحراء لا تمثل سوى 5 في المائة من مجموع المبلغ الذي رصدته البنك الدولي للاستثمارات في قطاع الماء.

فخامة الرئيس،

لا شك أن هذا الواقع المؤلم يطرح علينا تساؤلات عدة، لما ينطوي عليه من خطورة. إذ كيف يمكن تعميم التزود بالماء؟ وكيف تواجه الآثار التدميرية لتقلبات الطقس؟ وكيف يحسن التعامل مع تدبير المياه المشتركة داخل القارة؟ حيث نفتقد التراكمات والممارسات المقبولة من قبل الجميع، بسبب اختلاف النظم القانونية.

وأخيرا، كيف يمكن تعبئة التمويلات اللازمة لمواجهة كثرة الحاجات، في زمن نضوب مصادر التمويل المناسب.

ومما لا شك فيه، أن إثارة هذا الواقع قد يشكل مبعثا لنوع من الانشغال الملح، ولذلك، فإنني أود أن أشيع بارقة أمل، تبدد جو التشاؤم، مؤكدا لثقتي الكاملة في تضامن الشمال مع الجنوب، وفي الإمكانيات التي يتيحها التعاون جنوب- جنوب، لرفع التحدي الذي يطرحه مشكل تدبير ندرة المياه.

إن سياسة الماء لتعد مجالا للشراكة بامتياز في إفريقيا، لأن أنهارها ومياهها الجوفية لا تعرف الحدود الفاصلة.

وهذا ما يقتضي توافقا حقيقيا، حول كيفية الاستفادة المنصفة من هذه الثروة، التي هي بطبيعتها ملك مشترك، ولا يمكن أن تكون مجدية للجميع إلا بتعاون متين قائم على توافق واضح وعلى حد أدنى من القواعد المقبولة من لدن الجميع.

في سياق هذا التعاون، فقد جعلت المملكة المغربية من سياستها المائية، مجالاً للشراكة المثمرة مع عدد من البلدان الشقيقة والصديقة. وهي مستعدة للالتزام أكثر في هذا الاتجاه. ذلكم أن للمملكة المغربية تاريخاً عريقاً في مجال تدبير المياه، يتجلى في امتداده الحديث بفضل عبقرية والدي المنعم جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته. وإذا كانت هنالك من عبء استخلصها المغرب من تجربته، فإنه لا توجد مشكلة يستعصي تدليلها متى توفرت الإرادة الحازمة المنبعثة من رؤية واضحة.

وتقديرًا منه، لتحلي والدي المنعم بهذه الخصال ولأعماله الجليلة في هذا الميدان، فإن المجتمع الدولي الممثل بالمجلس العالمي للماء قد أحدث « جائزة الحسن الثاني الكبرى العالمية للماء » التي ستمنح لأول مرة بمناسبة افتتاح المنتدى العالمي للماء بكيوطو يوم 16 مارس المقبل.

إن الإنسانية اليوم- أكثر من ذي قبل- تشعر بالحاجة الحيوية لتفعيل رؤية كونية ومندمجة لتدبير الماء. ويبدو لنا، أن الوقت قد حل بمناسبة برنامج النيباد، وشتى الملتقيات المقبلة المتمثلة على وجه الخصوص في المنتدى العالمي الثالث للماء بمدينة كيوطو، واجتماع «مجموعة الثمانية» بمدينة إيفيان لاتخاذ مبادرة حقيقية وجريئة وسخية وواقعية تجاه إفريقيا.

إن هذه المبادرة، ينبغي أن تتمحور حول العناصر الثلاثة الرئيسية الآتية: بدءاً من وضع سياسات عمومية في مجال الماء، وتنفيذها بالالتزام بمتطلبات حسن تدبير الشأن العام، وفي إطار الاعتماد على التعاون جنوب / جنوب، وانتهاء بالتمويل عبر إنشاء صندوق دولي للماء لصالح إفريقيا. إن الأمر يتعلق بمشروع جدير بمستوى الصداقة الكبرى التي تجمع فرنسا وإفريقيا.

وإن المملكة المغربية لمستعدة للالتزام الدائم والكامل بهذا المشروع الكبير. وهي أيضاً على استعداد لأن تشاطر كل من يرغبون في ذلك، ما استخلصته من نجاحاتها وإخفاقاتها من عبر، جاعلة من هذا الإنجاز الكبير نموذجاً مجسداً للأخوة الحقيقية والتضامن الفعال.

تلكم، أصحاب الفخامة والمعالي، سيداتي سادتي، المسائل التي أود إدراجها في النقاش الدائر، حول مستقبل قارتنا، إيماناً منا جميعاً بأن الماء يشكل مجالاً رحباً وهائلاً للتعاون، بإمكاننا جميعاً أن نلتئم في إطاره، بصرف النظر عن القضايا الطرفية، ومشاكل الحدود والاختلافات، لتتدارس موضوعاً، قال الله، سبحانه وتعالى، بشأنه في القرآن الكريم : «وجعلنا من الماء كل شيء حي» صدق الله العظيم.

فخامة رئيس الجمهورية،

يطيب لي، في الختام، أن أعرب عن إشادتي الحارة بالتزامكم الشخصي، الذي لا تبليه الأيام، إلى جانب إفريقيا، موقناً بأن فرنسا ستعمل في الاجتماعات الدولية والإقليمية المقبلة، عبر أسمى سلطة فيها، التي هي صوتكم وصيتكم، على الدفاع عن القضايا العادلة لإفريقيا، وتبليغ عزمها الراسخ على إنجاز مشروعها للتنمية المستدامة في نطاق الأمن والسلام.

واسمحوا لي، أخيراً، أن أعبر لكم وللحكومة وللشعب الفرنسي الصديق، عن خالص تشكراتي، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي خصصتموه لنا، وعلى الجهود السخية التي بذلتموها من أجل توفير كل أسباب النجاح لأعمالنا.

شكراً لكم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

أمام القمة الثالثة عشرة لحركة عدم الانحياز

كوالالمبور، 22 ذو الحجة 1423هـ الموافق 24 فبراير 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معالي السيد مها تير محمد الوزير الأول لمملكة ماليزيا، رئيس القمة الثالثة عشرة لدول عدم الانحياز،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أعرب لكم معالي الوزير الأول، عن تهاني الخالصة بتوليكم رئاسة حركة عدم الانحياز، موقنا بأنكم ستعطونها الدينامية الكفيلة بجعل المجتمع الدولي، يصغي على نحو أقوى، لانشغالات العالم النامي، مؤكدا لكم دعم المملكة المغربية الكامل، ومنوها بما قام به فخامة السيد طابو مبيكي رئيس جمهورية جنوب إفريقيا، من أعمال متأثرة خلال رئاسته لحركتنا.

لقد مر ما يناهز نصف قرن على هذه الحركة التاريخية، التي واجهت تحديات مصيرية متوالية، من تصفية الاستعمار وتشديد دول عصرية، ومحاربة التخلف الذي لا يقل خطورة في تهديد السلم والأمن العالميين، من استقطاب الحرب الباردة، إلى النضال من أجل إقامة نظام دولي جديد، أكثر عدالة، ورفع تحديات العولمة ومخاطر الإرهاب.

ورغم أن التطورات الدولية قد أظهرت صواب توجهات حركتنا، فما الذي حال دون انتصار قضاياها العادلة؟ إنه بكلمة واحدة، عدم التوفر على السلطة والإرادة السياسية اللازمة، لترجيح منظورنا.

ودون الخوض في متهات اللوم، فإن علينا أن نقر بأن المسؤولية كانت مشتركة، متوجهين نحو المستقبل معبئين جهودنا من أجل إصلاح هياكل حركتنا لنجعل منها قوة اقتراحية دولية كفيلة بالإسهام الفعال في تغيير أوضاع عالمنا. وذلك ما أعتزم بصفتي رئيسا لمجموعة السبعة والسبعين، تجنيد طاقاتنا، له لإسراع كلمتنا في مختلف المحافل الدولية.

وإن المغرب، لمصمم على إيلاء تعاون جنوب-جنوب، مكانة الصدارة بالاعتماد على وسائلنا الذاتية، سواء لتمتين شراكتنا، أو لرفع التحدي الأكبر للعولمة، بما تنطوي عليه من دينامية وتعقيد يكتسحان كل مجالات الحياة الإنسانية، ضمن مسار لا رجعة فيه، يحمل في ثناياه انتشارا غير مسبوق، وترابطا متزايدا للاقتصاديات الوطنية والدولية. وإذا كان بإمكان الدول المتقدمة، تأهيل اقتصادياتها لهذا المسار، فما السبيل لبلداننا لمواجهة الإكراهات الجسيمة لاندماجها الفعلي في عولمة الاقتصاد ولتفادي كل تهميش؟

إنه لا مناص لنا، من التفعيل الاستعجالي للقرارات المتخذة، بهدف التحكم في مسار العولمة لصالح الدول النامية، بدءا بتطبيق توافق «موتيري»، الرامي إلى تناسق السياسات والجهود الاقتصادية والمالية للمجتمع الدولي، وللمؤسسات المعنية، وتوجيهها لتعبئة الموارد المالية الوطنية والدولية، خدمة للتنمية ولتخفيف عبء الدين الخارجي، فضلا عن إصلاح النظام المالي الدولي، لتحسين البلدان النامية من الهزات المدمرة والأزمات المباغتة، الناجمة عن المضاربات الجامحة دون أن ننسى الدفع قدما بمسلسل «الدوحة»، لإقامة نظام تجاري عالمي عادل، ومتوازن، مجسد لمبادئ المعاملة الخاصة والمتنوعة، يمكن الصادرات المهمة لتلك البلدان من الولوج التفضيلي لأسواق بلدان الشمال.

ولمواجهة ما يهدد غالبية سكان الجنوب، من مخاطر انتشار الفقر والأوبئة والأمراض الفتاكة، وتدهور البيئة والخصاص في الموارد المائية، فإن من الملح تفعيل قرارات القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ.

إن حركة عدم الانحياز، القوية بمبادئها وتمثيلها للتعددية الحضارية للعالم، لمؤهلة لأن تلعب دورا هاما في حل النزاعات الجهوية، المهددة للسلم والأمن، ولا سيما في القارة الإفريقية، التي نعتبر أنه، رغم الجهود التي بذلتها البلدان الإفريقية نفسها، والقوى والهيئات الفاعلة في المجتمع الدولي، فإنه لم يتم الاهتداء لإيجاد حلول مناسبة لفض النزاعات، التي تعرفها بعض جهات هذه القارة، المتطلعة بكل إقدام لأخذ زمام مصيرها بيدها، من خلال مبادرة «نيباد» التي تستحق كامل مساندتنا.

وبنفس الحزم، فإن حركتنا لمدعوة للوقوف بكل وزننا، في وجه التهديد الخطير للسلم العالمي في الشرق الأوسط، الذي يمثله احتلال إسرائيل لأراض عربية وتماديها في الاعتداء على الشعب الفلسطيني الأعزل، آملين أن تشكل قمتنا، منطلقا جديدا لدعم فعال لإقامة سلم عادل ودائم وشامل، لجميع شعوب المنطقة وذلك بنهج الحوار والتفاوض، طبقا للشرعية الدولية، مؤكداً على حق الشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. كما أن المغرب الذي يتابع بقلق بالغ، تطور الوضع في العراق الشقيق، ليدعو إلى تجنب ويلات الحرب بالتطبيق السليم لقرارات مجلس الأمن.

إننا نشهد، السيد الرئيس، انبثاق عالم جديد، ملبد بغيوم متقلبة بهواجس ومخاطر متعددة، يتعين علينا مواجهتها، وفي مقدمتها الإرهاب الدولي، الذي استأثر باهتمام قمتنا. وإنني لوأثق أن بإمكان حركتنا، بفضل اعتمادها لمقاربة توافقية ومشاركة، الإسهام القوي في محاربتة، دون هوادة، لما يمثله من تهديد خطير ومباشر للسلم والأمن اللذين لا يمكن ضمانهما، إلا بدعم حركتنا لتعزيز وتفعيل الدور العالمي، الذي تنهض به منظمة الأمم المتحدة، وأمينها العام السيد كوفي عنان، في مجال الحل السلمي للنزاعات.

وإن المغرب، العضو المؤسس لحركة عدم الانحياز، والبلد الفاعل من أجل انتصار مبادئها السامية ليؤكد عزمه على تكريس انتدابه لرئاسة مجموعة السبعة والسبعين، من أجل العمل الجماعي لبناء عالم أكثر ديمقراطية وأمنا وعدلا وتضامنا. وهو ما يجعلنا أوفياء لروح القادة المؤسسين لحركتنا وأحق بتقدير الأجيال الصاعدة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام اللقاء التشاوري لقادة الدول الإسلامية

كوالالمبور، 24 ذو الحجة 1423هـ الموافق 26 فبراير 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي السيد مهاتير محمد الوزير الأول لماليزيا الشقيقة، لإقدامه على الدعوة إلى عقد هذا اللقاء التشاوري بين قادة الدول الإسلامية، في هذه الظرفية العصيبة التي تجتازها أمتنا بفعل ما تعرفه منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط من تطورات مقلقة. كما أود أن أنوه بما دأبتم، معالي الوزير الأول، على اتخاذه من مبادرات حميدة، خدمة للقضايا العادلة لأمتنا الإسلامية.

إن ما يطبع اجتماعنا من ظروف مشحونة، بشتى المخاطر، يفرض علينا التمسك بفضائل الشورى والتضامن، والتحلي بروح الحكمة والتبصر والمسؤولية، كأفضل سبيل للتحكم في تسارع الأحداث، وتجنب التصعيد المنذر بأوخم العواقب. وفي الوقت الذي عبرت فيه مختلف التكتلات الدولية، عن موقفها من الأزمة العراقية، فإننا نعتبر أن على اجتماعنا هذا، أن يبلغ وبكل وضوح والتزام رسالتنا للمجتمع الدولي، بأن أمتنا تحرص على معالجة هذه الأزمة بالطرق السلمية، لاقتناعها بأن أي خيار آخر سيعرض هذه المنطقة الحساسة والهامة برمتها، إلى المزيد من المآسي، مما ستكون له تداعيات خطيرة على العالم أجمع.

وبقدر ما نحرص على سلامة ووحدة العراق، ورفع معاناة شعبه الشقيق من الحصار، وتجنبيه ويلات المواجهة العسكرية، فإننا مقتنعون بأن المسار الإيجابي الذي عرفه تنفيذ القرار 1441 لمجلس الأمن، يبعث الأمل، في أن الحرب ليست قدرا محتوما، وأن خيار الحل السلمي للأزمة لم يستنفد بكامله. بل إنه أمر ممكن، متى تغلب منطق الحكمة لدى جميع الأطراف المعنية، ومتى توافرت الإرادة الجادة والصادقة والتعاون التام مع فرق التفتيش الأممية، لبلوغ الأهداف المنشودة من قبل المجتمع الدولي، ضمانا لسيادة وأمن وسلامة كيان كل دول المنطقة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

إننا من دعاة السلام، والتشبث بالشرعية الدولية، وتفعيل مبادئها في كل النزاعات، حيثما كانت ومهما تكن أطرافها، ليسود العدل والسلم والأمن كل مناطق التوتر بالعالم. ونريد، في هذا المقام، تجديد التأكيد بصفقتنا رئيساً للجنة القدس الشريف، أن منطقة الشرق الأوسط التي اجتمعت فيها كل أشكال التعارض والتضارب والتوتر، ستظل مصدر تهديد خطير للأمن والسلام في العالم، ما لم يتم وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ولفظاعة مأساة الشعب الفلسطيني الشقيق. ولن يتحقق ذلك إلا بمسارعة المجتمع الدولي لإخراج مسلسل السلام من المأزق الراهن، بالعودة إلى مائدة المفاوضات، قصد تطبيق قرارات الشرعية الأممية، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن منظورنا لحل القضية الفلسطينية، يعتمد الواقعية والمواثيق الدولية، والجنوح للسلم، واستبعاد كل أشكال العنف، انسجاماً مع تعاليم ديانتنا الإسلامية السمحة، التي تحرم الاعتداء على الحياة الإنسانية، إلى حد اعتبار أن من قتل نفساً بغير حق «فكأنما قتل الناس جميعاً». لذلك، يتعين علينا مضاعفة الجهود، قصد تصحيح صورة الإسلام المشرقة، مما لحقها من تشويه، بسبب التصرفات المتطرفة والمدانة، لقلّة من الجاهلين بمقاصد الإسلام السمحة. ومن منطلق تشبثنا الراسخ بالمثل العليا لحضارتنا الإسلامية العريقة، المتجلية في الوسطية والاعتدال، والحوار والتسامح، والانفتاح على الآخر واحترامه، فإننا نقول لشركائنا في المجتمع الدولي: تعالوا إلى كلمة سواء، قوامها أن نتمسك في علاقاتنا وتدابير خلافاتنا بهذه القيم الإلهية السامية، سالكين نهج السلام والتفاهم، مستبعدة من منطق القوة والعنف، الذي يستدعي الشعور بالظلم وركوب العنف المضاد مستلهمين قول الله تعالى: «ولا تستوي الحسنة ولا السيئة، ادفع بالتي هي أحسن، فإذا الذي بينك وبينه عداوة، كأنه ولي حميم» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام القمة العربية بشرم الشيخ بمصر
شرم الشيخ، 28 ذو الحجة 1423 هـ الموافق فاتح مارس 2003 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أخي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل مملكة البحرين، رئيس الدورة الخامسة
عشرة لقمة جامعة الدول العربية،
إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي والسعادة،
يغمرني إحساس مفعم بمشاعر التقدير الأخوي، وإلحاح التساؤل الصريح، واستشعار جسامته بالالتزام بالمسؤولية، وقوة الإيمان الراسخ،
وأنا ألتقي مجددا بكم بأرض الكنانة، في هذه القمة التي وإن كانت عادية، فإنها تلتئم في ظروف استثنائية وعصيبة جهويا ودوليا.
أما التقدير الكبير، الذي أكنه لكم جميعا، فإني أستأذنكم أن أرفقه بأصدق الدعوات لأخي العزيز، صاحب الجلالة الملك حمد بن
عيسى آل خليفة، بكامل التوفيق في رئاسة هذه القمة، متوجها بخالص الشكر والامتنان، لكل من أخي الموقر، فخامة الرئيس إميل
لحود، على الحكمة التي أبداهها في رئاسته للدورة السابقة، ولأخي المبجل، فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، لحرصه على انعقاد
هذه القمة، وتفضله بكريم استضافتها.
وحتى تسفر قمتنا هاته عن تدارك الأمر، قبل فوات الأوان، فلا مناص من إيجاد أجوبة عن التساؤلات الملحة، التي تشكل هاجس
كل شعوبنا: ما السبيل إلى بلورة موقف عربي موحد، يخدم مصالحنا الوطنية والقومية، ويجعلنا نؤثر في مجرى التطورات الخطيرة
التي تعرفها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط؟ وهل استخلصت أمتنا العربية من نكباتها التاريخية، كافة العبر والدروس التي
تمكنها من مواجهة محنة العراق المحاصر وفلسطين السليبية؟
إن خطورة الوضع لا تسمح بالركون إلى موقف التفرج والانتظار، أو الاكتفاء بمجرد الاستنكار، إلى أن تقع الكارثة. ومن منطلق
استشعارنا الجماعي لجسامته الأمانة الملقاة على عاتقنا، علينا استنهاض تضامننا، من أجل بلورة موقف عربي مسؤول وهادف، يقدم
اقتراحات وحلولاً عملية وعاجلة للأزمة العراقية، التي تعرف تطورات متسارعة، تندر بأوخم العواقب على العراق وعلى المنطقة، بل
وعلى العالم أجمع.

لقد دقت ساعة الحقيقة، معبرة عن إجماع الإرادة الدولية على التحري في مسألة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. ولكي لا تتحول دقائق ساعة الحقيقة إلى قرع طبول الحرب، فإننا مطالبون، أكثر من غيرنا، بالتحرك الفعال والفوري، لدعم التوجه السلمي في تدبير هذه الأزمة، والحد من التداعيات المرعبة لوبال الخيار العسكري على الأمن والاستقرار في العالم. كما أن المسؤولية تقتضي منا الوعي بموازين القوى، مستحضرين أن ماهو ممكن اليوم قد يصير مستحيلا غدا، وأن مؤتمرا هذا قد يكون آخر فرصة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

لذلك، ومع تأكيدنا على أن الحفاظ على وحدة العراق، شعبا وكيانا، وعلى سيادة وحوزة كافة الدول العربية الشقيقة، مسؤولية قومية مشتركة، فإننا باعتبارنا جزءا من المنتظم الدولي، وحرصا منا على تجنب الشعب العراقي الشقيق، والمنطقة برمتها مآسي الحرب والدمار، نهيب بالعراق إلى مواصلة التعاون المطلوب مع فرق التفتيش الأممية. وإننا ندعو كل الأطراف إلى التحلي بالحكمة والتبصر، والمضي قدما في التعامل الإيجابي مع قرار مجلس الأمن رقم 1441، وعدم ادخار أي جهد لترجيح الخيار السلمي، كأفضل نهج لبلوغ الأهداف المنشودة، وضمان الأمن والاستقرار لهذه المنطقة، ذات الأهمية الاستراتيجية والحيوية.

وبدل خيار الحرب، الذي من شأنه تأجيج صراع الجهالات، وإحداث شروخ بين الحضارات، فإن الالتزام بالخيار السلمي للشريعة الأممية، والحوار والتفاوض، من شأنه تعزيز مساندة المجتمع الدولي، لمطالبنا العادلة بتحرير الأراضي العربية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني الشقيق، من إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. وذلك ما لم نفتأ نعمل من أجله، بصفتنا رئيسا للجنة القدس الشريف، إيمانا منا بأن انشغالنا البالغ بالمسألة العراقية، لن ينسينا مأساة الشعب الفلسطيني الشقيق، التي تظل جوهر النزاع في المنطقة.

كما أن انشغالنا بالقضايا السياسية، على أهميتها، لا ينبغي أن يحجب عنا ضرورة إيجاد استراتيجية تنمية عربية مشتركة، بآليات عمل فعالة، قد لا ترقى الآن إلى مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ولكن بإمكانها الاقتداء بمبادرة النيباد الإفريقية.

إن العمل العربي المشترك، يحتاج إلى المنهجية العقلانية، التي لا توفرها الآليات الحالية. وهذا ما يتطلب مراجعة عميقة لميثاق جامعة الدول العربية ولمؤسساتها. كما يتعين عدم الاقتصر على التعاون الحكومي، بل الانفتاح على المؤسسات المنتخبة والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وغيرها من الفاعلين، دعما للعمل التكاملي الذي تقوم به بعض التجمعات الإقليمية العربية، وإقامة فضاء اقتصادي حر وموحد، يكون عمادا لانبثاق سوق عربية مشتركة، كما يطمح إلى ذلك إعلان أكادير.

ويطيب لنا، في هذا السياق، أن ننوه بمبادرة أخينا الميجل صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية الشقيقة، الهادفة لصياغة ميثاق متكامل لإصلاح وضع أمتنا العربية.

كما أننا ندعو مجددا لتحديث وتفعيل العمل القومي المشترك، بما يكفل تحصين الجسد العربي المنهوك بالنزاعات المفتعلة، التي تدفع شعوبنا ثمنها غاليا. وإني لأناشدكم، باسم الشعب المغربي، الغيور على وحدة الأمة ومناعتها: «كفانا تمزقا وتفككا، فقد آن الأوان لرأب الصدع، ولم الشمل، وإنجاز الاندماج الاقتصادي، الذي هو الأساس العصري المتين لكل تكتل جهوي دولي».

وإن لنا في حلول الذكرى الخالدة للهجرة المحمدية، موعظة إلهية، مفادها أن أداء أية رسالة أو أمانة عظمى، رهين بالتضحية، ونكران الذات، والحفاظ على الجوهر والمصالح العليا للأمة، وتعديل المسار بما تقتضيه الضرورة. تلکم سبيلنا إلى التفاعل الدائم مع المستجدات، والاستجابة لما تصبو إليه شعوبنا من وحدة وعزة وتقدم. والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
الموجه للقمة الخامسة لتجمع دول الساحل والصحراء
نيامي، 10 محرم 1424 هـ الموافق 14 مارس 2003 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
فخامة السيد مامادو تاندجا، رئيس جمهورية النيجر الشقيقة رئيس القمة الخامسة لتجمع دول الساحل والصحراء،
أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،
السيد الأمين العام لتجمع دول الساحل والصحراء،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية، أن أتوجه إليكم إخواني قادة دول تجمع الساحل والصحراء، بخالص التحيات وصادق مشاعر المودة والتقدير والاعتزاز العميق، بما يجمع المملكة المغربية ببلدانكم الشقيقة من حرص مشترك على توطيد دعائم هذا التجمع، الذي يعد بفضل مكوناته المتكاملة وفضائه الجيو-سياسي الاستراتيجي وأهدافه الواقعية المنفتحة على المستقبل، قطبا للاندماج الجهوي الإفريقي في إطار من التضامن الفاعل والشراكة النموذجية.

ولا يخامرني شك، في أن هذه الدورة الخامسة لمؤتمرنا، ستعطي دفعة قوية لتجمعنا العتيد، لتحقيق هذه الأهداف، منوها بالجهود السخية التي ما فتى يبذلها أخونا المبجل فخامة العقيد معمر القذافي، قائد ثورة الفاتح، لإرساء دعائم هذا التجمع الكبير، منذ مبادرته الرائدة بالدعوة إلى تأسيسه ورئاسته الموفقة للدورة السابقة التي أعطت لتجمعنا حضورا وازنا على المستوى الإفريقي والدولي.

كما أود أن أتوجه بخالص التحية والتقدير، لأخي العزيز رئيس جمهورية النيجر الشقيقة، مهنئا إياه على رئاسته لهذا المؤتمر، شاكرا لفخامته كريم استضافته له، موقنا بأنه سيسير بتجمعنا وبخطى واثقة إلى تحقيق المزيد من التضامن والتعاون، بفضل ما عهدناه فيه من حنكة واعتدال وبعد نظر، وما أبان عنه من خصال في قيادته الحكيمة لشعبه الشقيق، على درب التقدم والاستقرار.

وأغتنم هذه المناسبة، لأشيد بما يجمع المملكة المغربية وجمهورية النيجر من أواصر تاريخية أخوية عريقة تعززها اليوم علاقات تعاون مثمر، وتضامن فعال في العديد من المجالات، مما يجعلها تشكل رمزا قويا للروابط المثالية بين بلدان الساحل والصحراء.

فخامة الرئيس،

إن مؤتمرنا الذي يجسد أكبر تجمع جهوي إفريقي، ليطوقنا بمسؤوليات جسيمة، لجعل منتظمتنا قاطرة قوية لتحقيق الآمال، التي تعقدها شعوبنا الشقيقة عليه لرفع شتى التحديات التي تواجهها.

وهذا ما يحتم علينا تعميق منهجية الحوار، وتبادل الآراء والخبرات، وتقديم المقترحات والمشاريع الملموسة القابلة للإنجاز، بالاعتماد على إمكاناتنا الذاتية البشرية منها والمادية، وتسخيرها للتنمية المستدامة. ولن يتأتى لنا ذلك، إلا بالتدبير العقلاني المحكم، والاستثمار الأمثل لما تزخر به بلداننا من موارد هامة، وفق خصوصياتها المحلية، وبما يكفل المشاركة الشعبية الواسعة لتحرير طاقاتها الهائلة في جو من الاستقرار والسلم والتنمية، إذ لا سلم بدون استقرار، ولا تنمية بدون سلام.

ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يجدد التأكيد على التزامه الراسخ للإسهام بكل ما أوتي من خبرة، وإمكانات للمضي قدما في تعزيز هذا التوجه، بما يجعل من تجمعتنا تجربة رائدة في مجال الاندماج الإفريقي والتعاون جنوب- جنوب تحقيقا لما تتطلع إليه أجيالنا الحاضرة والمقبلة، من تقدم وتنمية واستقرار، لا سيما في عصر العولمة والتكتلات القوية التي لا مكان فيها للكيانات الصورية.

وفي هذا السياق، فإن المغرب المتشبت بفضائل السلم وحسن الجوار، الحريص على إزالة كل أسباب التوتر والنزاع في منطقتنا ليؤكد استعداداته الدائم للحوار والتفاوض، من أجل إيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل حول استرجاعه لأقاليمه الجنوبية، في إطار الشرعية الدولية والحفاظ على السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة، وبما يكفل تحقيق اتحاد مغاربي، يشكل ركيزة قوية للفضاء المتكامل لتجمع دول الساحل والصحراء.

فخامة الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

إن الظرفية العالمية العصبية، التي يلتئم فيها مؤتمرنا والمنذرة بالمخاطر والتحويلات المتسارعة لا سيما بمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، تتطلب منا المزيد من التماسك والتآزر، لتقوية هذا البيت الذي أقمناه جميعا، سالكين في ذلك سبيل التآخي والتضامن، والتحلي بالحكمة والاعتدال، لتجنب التداعيات السلبية لهذه الظرفية الدقيقة على بلداننا الشقيقة.

فخامة الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنني واثق بأن هذه القمة المباركة ستعطي شحنة قوية من الأمل لشعوبنا الشقيقة ولقارتنا الإفريقية جمعاء من أجل غد أفضل، موقنا بأن أعمال هذا المؤتمر ستحقق نتائج إيجابية وتمضي بتجمعنا وبكافة شعوبه قدما إلى المزيد من التعاون والوئام، بفضل عزمنا المشترك، على أن نجعل من منطقتنا مثلا يحتذى للتنمية في ظل الاستقرار والأمن والسلام.

وبذلكم تستعيد منطقة الساحل والصحراء دورها التاريخي، باعتبارها فضاء للتفاعل الحضاري وجسرا متينا للتبادل الاقتصادي والثقافي، وما ذلكم على همتنا جميعا بعزيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمدينة وجدة

وجدة، 14 محرم 1424هـ الموافق 18 مارس 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

رعايانا الأوفياء، سكان المنطقة الشرقية،

يطيب لنا، ونحن نلتقي مع القوى الحية لهذه الجهة العزيزة علينا، أن نعرب لسكانها عن تأثرنا البالغ لما لمسناه لديهم من حفاوة وولاء، ومن خصال الإباء والغيرة الوطنية، التي جعلت من هذه المنطقة، الدرع الواقي لحوزة الدولة المغربية، عبر تاريخها المجيد. وقد أتاح لنا الوقوف الميداني على أحوالكم، أن نلمس عن قرب حاجياتكم الملحة، وانشغالاتكم الحقيقية، التي هي من صميم انشغالاتنا، وموضوع عنايتنا الفائقة.

وتجسيدا لعنايتنا السامية بهذه المنطقة، ذات الإمكانيات الهامة والمؤهلات البشرية، المتميزة بالإرادة القوية، والجدية في العمل، فقد قررنا اتخاذ مبادرة ملكية لتنمية الجهة الشرقية، مركزة على محاور أربعة، تهدف إلى تحفيز الاستثمار والمقاولات الصغرى والمتوسطة للشباب، وتزويد الجهة بالتجهيزات الأساسية، وإعطاء الأولوية لمشاريع اقتصادية هامة، فضلا عن النهوض بالتربية والتأهيل وتفعيل التضامن، معتمدين آليات للتمويل والمتابعة والتقييم، في التفعيل الملموس لمبادراتنا.

وسعيا منا للتخفيف من بطالة فئات من شباب الجهة، ولتوفير وسائل العمل والتشغيل الذاتي، فقد قررنا أن تنطلق هذه المبادرة، بتخصيص ثلاثين مليارا من السنتيمات، تضاف إليها مساهمات عدة مؤسسات، لتمويل مشاريع المقاولات، وضمان القروض الممنوحة لها، على أن يقوم المركز الجهوي للاستثمار بمهمة الإشراف على هذه العملية.

وإننا لنوجه حكومتنا في إطار هذه المبادرة، لتجعل ضمن أولوياتها إنجاز البنيات الأساسية التحتية للجهة، كالطريق السيار بين فاس ووجدة، عبر تازة والسكة الحديدية بين تاوريرت والناظور مع الإسراع بإنجاز الطريق الساحلي الشمالي، وتوسيع وإصلاح الطريق الرابط بين الناظور ووجدة وفكيك.

كما أعطينا انطلاقة المشروع الكبير، لتزويد مدينتي وجدة وتاوريرت بالماء الشروب، داعين الجهات المختصة إلى تعميمه على جميع حواضر وبوادي هذه الناحية.

وحرصا منا على التنمية المندمجة لهذه الجهة، فقد قررنا إحداث منطقة حرة بالناظور، تضم إلى جانب الميناء مناطق اقتصادية وتجارية وصناعية وسياحية، مستهدفين من هذا المشروع الهام فتح بوابة متوسطة أمام تنمية الجهة الشرقية، فضلا عن إسهامها في النهوض بالاقتصاد الوطني، وتعزيزها للمركب الضخم لطنجة المتوسط، وبذلك نستكمل مشروعنا الاستراتيجي، الرامي إلى جعل المجال المتوسطي رافعة قوية للإقلاع التنموي الوطني، وللشراكة الاقتصادية، والتفاعل الحضاري.

وفي نفس السياق، كان قرارنا بتهيئة المنطقة الساحلية للسعيدية، بمساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤكداين لضرورة العمل الجاد والاحترافي لجلب الاستثمار الوطني والأجنبي، حتى تصير السعيدية جوهرة الساحل المتوسطي.

وفضلا عن ضرورة القيام بالاستثمار الأمثل للمؤهلات والمنتوج الفلاحي المتميز للمنطقة، بتحديثه وتصنيعه، فإنه يتعين وضع برنامج لتنمية وحماية النجود والواحات، في كل من عين بني مطهر وبوعرفة وفكيك، ومدينة جرادة، التي حرصنا على إدراجها واستفادتها، من برامج وكالة تنمية الأقاليم الشمالية، تجسيدها لعطفنا الملكي الفائق عليها.

وتأهيلا للموارد البشرية اللازمة للتنمية الجهوية، قررنا إحداث كلية للطب ذات مركز استشفائي جامعي، تعزيزا للمؤسسات الجامعية، ومعاهد التكوين بهذه الناحية، مستهدفين من كل هذه البرامج الطموحة، تكريس الدور الريادي لمدينة وجدة العريقة، كعاصمة للجهة الشرقية.

أما في المجال الاجتماعي، فإن مبادرتنا تولى فائق الاهتمام للفئات المعوزة، وإننا لندعوكم للتشبث بقيم التكافل المعهود فيكم، موجيين مؤسسة محمد الخامس للتضامن، لبذل المزيد من الدعم للأعمال الخيرية، وعقد مختلف أشكال الشراكة، مع النسيج الجمعوي المحلي، الذي ننوه بمجهوداته في هذا الشأن.

كما أننا نحث القوى الحية لهذه الجهة، على بذل المزيد من العناية للنهوض بمنطقتهم، والانخراط في المجهود الجماعي التنموي والتضامني، الذي تقوده لمحاربة الفقر والتمهيش، وكل نوازع التطرف، التي لا مكان لها في مجتمعنا المتميز بأصالته وانفتاحه الحضاري، وإننا لنعول عليكم لجعل هذه المبادرة بمثابة التزام مشترك بيننا، حتى تنبأ هذه المنطقة المكانة المرموقة، التي نريدها لها، كقطب محوري مغاربي، وجسر متين لحسن الجوار، والأخوة الصادقة مع الشعب الجزائري الشقيق، الذي نتمنى له كل الخير، لما يجمعنا وإياه من روابط التاريخ، وتحديات الحاضر، وتطلعات المستقبل. وإننا لعازمون من خلال هذه المشاريع الطموحة، على أن نوفر لوطننا العزيز المزيد من أسباب القوة والمناعة، التي يجب أن تظل شغلنا الشاغل، في عالم مشحون بشتى المخاطر والتحديات، وتلكم سبيلنا القويم إلى المضي قدما في البناء الجماعي لمغرب موحد، متقدم وديمقراطي ومتضامن، وأكثر قدرة على رفع كل التحديات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس حول الأوضاع في العراق

16 محرم 1424 هـ الموافق 20 مارس 2003 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

أخاطبك في هذا الظرف العصيب، وقد أخذت الأوضاع في العراق الشقيق المنحى الخطير الذي تعلم، شعبي الوفي، ما بذلناه من جهود مخلصمة من أجل تفاديه، سواء في اتصالاتنا الثنائية بقيادة الدول الشقيقة والصديقة، أو في إطار إسهامنا المتواصل في الجهود العربية والإسلامية والدولية من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة الراهنة، في نطاق التقيد بالشرعية الدولية، وما تقتضيه من التزام بمقرراتها، وبما يحفظ للشعب العراقي الشقيق، وحدة ترابه وكيانه، وبما يصون سيادة الدول العربية الشقيقة، وأمنها واستقرارها.

وإننا لنتابع تداعيات هذا الوضع الخطير، مستشعرين ما يدمي قلبك من أسي، عميق مقتسمين وإياك القلق الكبير، مدركين مدى الوقع الشديد لمأساة الشعب العراقي الشقيق، في نفوس المغاربة جميعا.

وفي هذه الظروف العصبية، التي تتعرض فيها العزائم القوية لامتحان عسير، أدعوك، شعبي العزيز، إلى التحلي بفضائل الحكمة والتبصر، مستحضرا ما تحمله هذه الظروف من تداعيات وخيمة، تفرض على كل واحد منا الوعي، بأن الصعوبات الحقيقية لن تنحصر في مخاطر اليوم، ولكنها تكمن في التحديات التي سنواجهها عندما تضع الحرب أوزارها.

لذلك، يتعين على كل المواطنين والمواطنات، فرادى وجماعات، أحزابا ونقابات، هيئات وجمعيات، أن يجسدوا، أكثر من أي وقت مضى، ما هو معهود في المغاربة من خصال التعقل والرزانة والانضباط، وما هو معروف عن المغرب من دور فعال في الساحة الدولية والجهوية. وإننا لا نسمح باتخاذ القضايا القومية، أو استغلال المشاعر النبيلة للمغاربة، أو الحماس الطبيعي للشباب والأطفال، لزرع الفتنة والمس بالاستقرار. كما ندعو إلى التثبث بما تقتضيه مواجهة التحديات العسيرة للمحنة الراهنة، ولعالم ما بعد الحرب، من وحدة والتحام، حول قضايانا الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها استكمال وحدتنا الترابية، وبناء مشروعنا الديمقراطي التنموي.

وتلكم هي القضايا التي ينبغي أن تظل في مقدمة انشغالاتنا، لأن المغرب كلما استجمع قواه الداخلية في تعبئة وتماسك إلا وكان حضوره الدولي أكثر وزنا وفاعلية.

ومن هنا نؤكد على أن تمسكنا بضمان الحريات العامة، في نطاق التقيد بالضوابط القانونية كما برهنت عنه شعبي العزيز على الدوام وفي نطاق تضامنك خلال الأسابيع الأخيرة، بكل الأشكال المشروعة مع الشعب العراقي بالذات، لا يعادله إلا حرصنا الشديد على ممارستها في هذا الظرف الدقيق في نطاق الحفاظ على النظام العام، الذي لا يمكن التساهل في الإخلال به، مهما كانت الظروف وفي جميع الأحوال ومن أي كان.

ولهذا الغرض، أصدرنا تعليماتنا السامية إلى السلطات العمومية لاتخاذ كل التدابير الكفيلة بإشاعة الطمأنينة في النفوس، نهوضا من الدولة بواجبها الأساسي في صيانة أمن الأفراد وممتلكاتهم، وحققهم المشروع في السكينة والاستقرار. والله تعالى نسال أن يثبت أقدامنا ويهيئ لنا من أمرنا رشدا. «ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تثبيتا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر الدولي الخاص برصد التمويل للجامعة الافتراضية الإفريقية
مراكش، 26 صفر 1424هـ الموافق 28 أبريل 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي، وزراء التعليم العالي والبحث العلمي بإفريقيا،
أصحاب السعادة ممثلي رؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانية، وممثلي المنظمات والوكالات الدولية،
حضرة السيد الرئيس المدير العام، والسادة أعضاء مجلس الوصاية، ومجلس إدارة الجامعة الإفريقية عبر الإعلاميات،
السيدات والسادة عمداء الجامعات الإفريقية، حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نرحب بكم بالمغرب، البلد الإفريقي الفخور باحتضان ومساندة المشاريع الهادفة لخدمة وتقديم وتنمية شعوب قارتنا،
معترزين برعايتنا لهذا الملتقى الدولي، حول دعم الجامعة الإفريقية عبر الإعلاميات، معربين عن تقديرنا لكم، ولما تمثلونه من دول
ومجموعات وهيئات موقرة، منوهين بما أبدىتموه من عون مشكور، وجهود سخية، تجعلنا نتطلع إلى أن تشكل هذه الجامعة الرائدة
لبنة قوية، تعزز صرح، إفريقيا الثقافي وإشعاعها الحضاري.

إن إحداث هذه الجامعة ليستأثر باهتمامنا، لما يعبر عنه من إدراك شعوب إفريقيا، قيادات ونخبا، بأن المصير المشترك لبلدان قارتنا
وتقدمها، رهين بمدى عنايتنا بالإنسان الإفريقي، واستثمارنا الأمثل لمواردها البشرية، وتوفيرنا للمقومات الكفيلة بجعلها ترفع تحديات
التنمية المستدامة، وتتدارك تخلفها التاريخي عن الثورة الصناعية، بالانخراط القوي في الثورة الرقمية، وتشييد مشروعا مجتمعيا، وسيلته
التربية والمعرفة، والاتصال والتبادل، وعماده الديمقراطية والمشاركة المواطنة والانفتاح، وغايته الإنسان المؤهل المحفوظ الكرامة.

وقد حرصنا على تجسيد بلادنا لهذا التوجه، بإحلال إصلاح منظومة التربية والتكوين، على رأس أسبقيات السياسات العمومية، في
نطاق ميثاق وطني عشاري، ينطلق من رؤية شمولية نحو أهداف موضوعية، تعتمد في بلوغها على أساليب حديثة وقابلة للتطوير، في

إطار دينامية تتميز بمساهمة وإشراك الجميع في هذا الورش الوطني المصري، الذي آلىنا على أنفسنا ألا ندخر أي جهد، من أجل تعبئة كل الوسائل والإمكانات، الكفيلة بإنجاز ما يرمي إليه من نهضة وطنية فكرية وتكنولوجية.

وإن دعمنا اليوم، لمشروع الجامعة الإفريقية عبر الإعلاميات، ليجد مرجعيته في هذا التوجه الاستراتيجي الوطني، وفي الالتزام الراسخ للمغرب بمساندة أحد المرتكزات القوية لمبادرة «النيباد» المتمثلة في إصلاح منظومة التربية والتكوين ببلداننا الإفريقية.

وإننا لواثقون أن مشروع هذه الجامعة الإفريقية الرائدة، سيمكن بتقنياته المتطورة من إحداث تغيير جذري في المعادلة الصعبة بين الحاجات والإمكانات، وبين التكلفة والفعالية، التي تعد بمثابة التحدي الأساسي أمام كل مشاريع الإصلاح في مجال التعليم والبحث العلمي في بلداننا. ومما يقوي ثقتنا في هذا المشروع المقدم، ما سيوفره من فرص ثمينة للتواصل بين بلدان قارتنا، والتعريف بطاقت علمائها وخبراتهم، وتبادل تجاربهم، وتحفيز كافة المتخصصين منهم للتنافس في جعل شباب هذه القارة، المتعطش للعلم والمعرفة، مؤهلا لمسيرة التقدم قادرا على رفع التحديات، مندمجا في حركية التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فإننا بدعمنا لهذه المؤسسة العلمية، سنسهم في إنجاح مشروع إفريقي حضاري كبير، يتوخى استثمار المعرفة الكونية، بمختلف وسائل الاتصال والإعلام، لفائدة أجيالنا الصاعدة، معتمدين على الشراكة في إطار نموذج للتعاون الدولي الناجع، المتجسد في توفير ظروف تنمية حقيقية، متلائمة مع مقومات بلداننا، محترمة لثقافات شعوبها، ومعززة لكونية حقوق الإنسان.

وسيطل المغرب دائما في طليعة المساندين لمثل هذه المشاريع الإفريقية، في إطار من التعاون جنوب-جنوب معبئا لذلك إمكانات وطاقت جامعاته، التي ما فتئت تتقاسم تجاربها وخبراتها مع مثيلاتها الإفريقية والعالمية.

وإننا إذ نجدد الترحاب بكم، حضرات السيدات والسادة، فإننا نخص بتهانينا الحارة رجلا إفريقيا مقتدرا، وعالما كبيرا، يعد مفخرة للأفارقة، إنه الأستاذ الجليل الشيخ موديبو ديارا، رئيس الجامعة الإفريقية عبر الإعلاميات، وسفير النوايا الحسنة لليونسكو، الذي ننوه بمبادرته إلى جانب شقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي الأميرة لامريم، عقد هذه التظاهرة الهامة ببلادنا. كما نود الإعراب لشخصه الموقر، وللسيدات والسادة المحترمين أعضاء مجلسي الوصاية والإدارة، عن اعتزاز المغرب باحتضان هذا الملتقى المبارك، لدعم هذه الجامعة، مجددين التأكيد لكم، بأننا لن ندخر جهدا لجعلها وسيلة ناجعة لإشاعة التربية والمعرفة والاتصال، باعتبارها عماد المشروع الديمقراطي التنموي الحداثي، والرأسمال البشري، والرصيد المستقبلي للأجيال الصاعدة، سائلين الله تعالى، أن يعينكم فيما أنتم بصدد من نشر لنور العلم، وتحقيق المثاقفة بين الحضارات، ويكفل أعمالكم بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الأمر اليومي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى أفراد القوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين لتأسيسها
الرباط، 12 ربيع الأول 1424هـ الموافق 14 ماي 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

يطيب لنا اليوم أن نتوجه إليكم ونحن نحتفل بتخليد الذكرى السابعة والأربعين لتأسيس قواتنا المسلحة الملكية، احتفاء بالمحطات التاريخية التي قطعناها سنة بعد سنة حتى غدا يوم 14 ماي، عيدا وطنيا ويوما تاريخيا مشهودا لما يحمله من دلالات وطنية عميقة. إن مناسبة حلول هذا العيد لا تذكرنا فحسب بتأسيس قواتنا المسلحة الملكية سنة 1956 كأول رمز للمؤسسات الوطنية، ولكن أيضا تجعلنا نستحضر بكل إجلال ملحمة الملك والشعب التي قادها مؤسس هذه القوات جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، معتزين بالمنجزات العظيمة التي تم تحقيقها في عهد والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكره. إن الاحتفال بهذه الذكرى المجيدة التي تتزامن اليوم مع ما عليه العالم والمجتمع الدولي من تحولات سريعة يقتضي منا استيعاب دقة هذا الواقع في كل أبعاده والتعامل معه بكل تبصر وحكمة بهدف الاندماج في دروب العلم والمعرفة والاتصال والتفاعل الإيجابي مع حركية مجتمع دولي يعيش مخاض وتعقيدات متزايدة.

علينا إذن، أن نعمل جميعا كي تظل هذه الذكرى نبراسا مضيئا يذكي في أنفسنا جذوة الوطنية ويجعل قلوبنا مرهفة لكل ما يخدم هذا الوطن متشبثين بمقدساتنا كركائز قوية لصون هويتنا وكياننا مجتهدين للحفاظ على سيادة وطننا وأمنه ووحدته تراه معتزين بحضارتنا وثقافتنا التي تمت بجذورها إلى كل ما هو مغربي أصيل كما تنفتح في نفس الوقت على التطور ومسيرة العصر في جميع الميادين.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن طموحنا اليوم هو أن تستمر قواتنا المسلحة الملكية في رقي دائم نحو مستويات عليا تصقل فيها معارفكم وتتطور فيها كفاءاتكم التقنية والعلمية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أعطت جلالتنا الشريفة الأولوية لمجال التكوين العسكري والتقني وقمنا بتحديث

المعاهد ومراكز التكوين ومدنها بكل الوسائل الضرورية لكل تعليم واستيعاب. كما حرصنا على أن يكون التحصيل العلمي في توافق بين المناهج الدراسية وبين البرامج التكوينية، معتبرين تأهيل العنصر البشري الركيزة الأساسية لقوة الجيش وتماسكه مع الاهتمام بالتراث العسكري المكتوب منه والمنقول لحفظ ذاكرة أمتنا وضمان استمرارية تاريخ وطني تستمد منه الأجيال عبرا ودروسا جاعلة منه حلقات مترابطة يشد بعضها كالبنيان المرصوص. وفي هذا السياق، وعناية من جلالتنا بجميع مكوناتكم، عزمنا على إدماج القوات المسلحة الملكية ضمن محطات زيارتنا التفقدية للوقوف عن قرب على أحوالكم والاطلاع على أوضاعكم وذلك في اهتمام شامل وضمن منظومة كاملة للإصلاح والتطوير مدمجين زيارة الوحدات والحاميات العسكرية ضمن زيارات أقاليم وعمالات مملكتنا، مؤمنين بالترابط القائم على الدوام بين المجتمعين المدني والعسكري.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن هذه المناسبة الكريمة فرصة ثمينة لجلالتنا قائدكم الأعلى أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، لنجدد فيها عطفنا ونوره بما تنهضون به من جليل الأعمال في نكران للذات واستشعار للواجب الوطني ووفاء دائم للمقدسات متحلين بروح التضحية، وكلها خصال أكسبتكم، قواتنا المسلحة الملكية، تعبئة وإقداما مكنكم من تجاوز الصعاب وصد كل التحديات في استماتة وإخلاص.

وفي هذه اللحظة المهنية التي نشيد فيها بمستوى خدماتكم الرفيعة، نستحضر بقلوب خاشعة رمز الكفاح والتحرير جدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس ووالدنا المنعم باني المغرب المستقل جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، ضارعين إلى الله تعالى أن يشمل برحمته الواسعة هذين الملكين العظميين المؤسسين. كما نستحضر أرواح أبنائنا الشهداء الذين سقطوا في ساحة الشرف ليعيش الوطن مصون الكرامة موفور الأمن والاستقرار. أعذق الله تعالى عليهم شأبيب رحمته وجزاهم بما وعدهم به من حسن المقام سائلين إياه جلت قدرته أن يشملكم، قواتنا المسلحة الملكية، برعايته الربانية ويثبت أقدامكم ويقوي عزمكم ويسدد خطاكم ويبقيكم دائما متشبثين بشعاركم الخالد: «الله الوطن الملك».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الشعب المغربي على إثر أحداث الدار البيضاء الإرهابية
I4 ربيع الأول 1424 هـ الموافق 29 ماي 2003 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

لقد عاهدتكم أن أتحدث إليكم بكل صراحة مهما كانت الظروف. وإذا كنت لم أخاطبكم مباشرة، إثر الاعتداءات الإرهابية التي ضربت الدار البيضاء، لأقول بأننا كسبنا المعركة ضد الإرهاب في ليلة واحدة أو أيام معدودة، فذلك راجع لتفتي في حكمتك وتبصرك، والتزامنا المشترك بالمسؤولية، والشجاعة في مواجهة المواقف الصعبة واعتباري أن الوقت وقت عمل وحزم.

فكان ما تابعته من إصداري لتعليمات فورية، مكنت من السيطرة على الموقف، وبعث الثقة في النفوس؛ منوها بما قام به المواطنون ومختلف السلطات العمومية، التي ستظل ساهرة على استقرارك، مجندة لخدمتك، معبأة تحت تصرفك.

ولاستخلاص الدروس مما حدث، والتعبئة ضد تكراره، ارتأيت أن أخاطبكم، اليوم مشاطرا المواطنين عامة، وسكان الدار البيضاء خاصة، مشاعر التأثر والسخط الشديد والرفض القاطع، لما أصابهم من إرهاب عدواني أتيهم، مجددا الإعراب عن أحر التعازي لأسر الضحايا الأبرياء، من المغاربة والأجانب. وقد قررت تجسيد تضامن الأمة مع أسر رعايانا المتضررين، بتخصيص منح مالية لهم.

إن ما وقع من عدوان إرهابي يتعارض مع عقيدتنا السمحة. بل إن مدبريه ومرتكبيه هم من الأوغاد السفلة، الذين حاشا لله أن ينتسبوا للمغرب أو للإسلام الحق، لجهلهم بسماحته التي تعتبر أن من قتل نفسا بغير حق فكأنما قتل الناس جميعا؛ وتجعل من الجهاد، اجتهادا في فعل الخير، بدل زرع الفتنة وسفك الدماء.

وإذا كنا معتزين بالوقفة العفوية للشعب المغربي، قاطبة، كرجل واحد، ضد من خانوا وطنهم وقتلوا غدرا وعمدا أناسا أبرياء، وبالتضامن العالمي الواسع من كل الدول الشقيقة والصديقة في هذه المحنة؛ فإن ذلك يجب ألا ينسينا، أن ما وقع بالدار البيضاء، كان بالإمكان أن يحدث بأي مكان. وإذا كانت الدولة، إدراكا منها للأخطار الإرهابية، قد تحملت مسؤوليتها، في محاربتها والحرص على الوقاية منها، بقوة القانون، عن طريق نصوص ظلت معروضة على البرلمان عدة شهور؛ فإن بعض الأوساط عملت على المعارضة المنهجية

لتوجهات السلطات العمومية، مسيئة استعمال حرية الرأي. فلجميع أقول: إن التمتع بالحقوق والحريات يقتضي القيام بواجبات والتزامات المواطنة؛ مؤكداً أن بناء الديمقراطية وترسيخها، لا يمكن أن يتم إلا في ظل الدولة القوية بسيادة القانون.

لقد دقت ساعة الحقيقة، معلنة نهاية زمن التساهل في مواجهة من يستغلون الديمقراطية للنيل من سلطة الدولة، أو من يروجون أفكارا تشكل تربة خصبة لزرع أشواك الانغلاق والتزمت والفتنة، أو يعرقلون قيام السلطات العمومية والقضائية، بما يفرضه عليها القانون من وجوب الحزم في حماية حرمة وأمن الأشخاص والممتلكات.

شعبي العزيز،

لقد عاينت بمشاعر التأثر، المسيرة الحاشدة للدار البيضاء. تلكم المسيرة التي تعد أكبر مسيرة وطنية من أجل السلام والتسامح ومناهضة العنف والتعصب، لم يسبق لها نظير، تنظم في هذه المدينة، مؤكدة أنها لن ترهبها جرائم شرذمة من الأوغاد السفلة. وقد تذكرت مثلك، باعتزاز، ومع اختلاف السياق، أجواء المسيرة الخضراء المظفرة، وما جسده من التحام مكين بين العرش والشعب، والتزام الوعي واليقظة والتعبئة، كلما وقع استهداف ثوابت الأمة ومقدساتها، سواء للحفاظ على الوحدة الترابية للمملكة أو لإنجاز مشروعنا الديمقراطي الحديث.

لقد عبرت، شعبي العزيز، عن انخراطك القوي في إنجاز مشروعنا، في تماسك وانسجام بين مختلف فئاتك وجهاتك ومكوناتك السياسية والجمعوية والثقافية والدينية. كما أكدت في ردك القوي على مؤامرة المعتدين، أنك اليوم أشد صلابة، وأكثر إصراراً، وأقوى عزيمة على بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم، والتضامن والتسامح، جاعلاً من هذا الخيار الوحيد، خياراً لكل المغاربة، وملكا لكل المواطنين، المتشبعين بقيمه المثلى، العاملين على تجسيده على أرض الواقع.

ولشعبنا العزيز، الواثق بثوابته الحضارية، المتشبث بمقدساته، وبمكاسبه الديمقراطية، أقول إن الإرهاب لن ينال منا. وسيظل المغرب وفيا لالتزاماته الدولية، مواصلاً، بقيادتنا، مسيرة إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحديث، بإيمان وثبات وإصرار. وسيجد خديمه الأول في مقدمة المتصددين لكل من يريد الرجوع به إلى الوراء، وفي طليعة السائرين به إلى الأمام، لكسب معركتنا الحقيقية ضد التخلف والجهل والانغلاق. وهذا ضمن استراتيجيتنا الشمولية المتكاملة الأبعاد، بما فيها الجانب السياسي والمؤسسي والأمني، المتسم بالفعالية والحزم، في إطار الديمقراطية وسيادة القانون. والجانب الاقتصادي والاجتماعي، الذي يتوخى تحرير المبادرات وتعبئة كل الطاقات، لخدمة التنمية والتضامن. والجانب الديني والتربوي والثقافي والإعلامي، لتكوين وتربية المواطن، على فضائل الانفتاح والحداثة والعقلانية، والجد في العمل والاستقامة، والاعتدال والتسامح. وسنظل حريصين، أشد ما يكون من الحرص على نهج السياسات اللازمة، لتفعيل هذه الاستراتيجية، هدفنا الأسمى في ذلك تعزيز كرامة المواطن، وتحصين الوطن وضمان إشعاعه الدولي، بعون الله وتوفيقه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في المؤتمر الوزاري الاستثنائي للبلدان الأقل نموا
الرباط، 24 ربيع الثاني 1424هـ الموافق 24 يونيو 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة الوزراء،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية لسعيدة باستقبالكم في رحابها بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر الاستثنائي بوصفها الرئيسة الحالية لمجموعة 77، والذي ستساهم أشغاله بكل تأكيد في إغناء برامج التعاون الدولي من خلال ما سيقدم من اقتراحات وجيهة وعملية وقابلة للتطبيق.

وإنه لمن حق الدول الأقل، تقديرا بعدما تخلصت من الانشطارات الأيديولوجية والمواجهات بين الشرق والغرب، أن تستبشر خيرا بيزوغ نظام عالمي جديد، يتميز بالترابط والتبعية المتبادلة، ويتسم بكونية قيم الليبرالية السياسية والاقتصادية.

بيد أن هذا التوجه مازال هشاً غير قار، نظرا لكون العالم، مافتئ يعاني من رواسب الانفصام الاقتصادي والتكنولوجي، الذي يفرق بين الشمال والجنوب، بالرغم من كل الجهود التي بذلت وطنيا ودوليا لاحتوائه.

فالكل يجمع على أن الفوارق الحاصلة في الإيرادات بين الدول وداخلها، لم تزد إلا استفحالا منذ سنوات التسعين وإلى يومنا هذا. وإذا كانت فترة الثمانين تعرف بالعشرية الضائعة، بسبب أزمة الديون الخارجية، فإنه يجوز وصف التسعين بعشرية التنمية غير المتساوية نظرا للفوارق المذكورة أعلاه.

ويبدو جليا، أن البلدان الأقل نموا في مجموعتنا هي أكثر الدول معاناة، من التهميش نظرا لدخلها المتدني وضعف رصيدها البشري وهشاشتها البنيوية.

لذا، يتعين على المجموعة الدولية أن ترفع التحدي بإيلاء الأولوية القصوى لبرامج التعاون، مع هذه البلدان لدعم جهودها التنموية. فاجتماعنا اليوم الذي يندرج في هذا السياق، يرمي إلى المساهمة في التفكير حول السبل التي يتعين نهجها، والوسائل التي يجب تسخيرها، لإمداد أضعف الدول الأعضاء في مجموعتنا، بالمساعدة الملموسة التي هي في أمس الحاجة إليها.

وتضامنا مع أعضاء مجموعتنا، يأمل المغرب أن يتسنى له بالاعتماد على مداوات هذا المؤتمر، وضع خارطة طريق تمكنه من الدفاع عن مصالح الجميع، وتسمح له بنقل انشغالاتنا المشتركة إلى المنابر والمحافل الدولية المعنية، لاسيما المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة الأمم المتحدة، وحتى داخل مجموعة 77 والصين.

إن من بين الأهداف التي ستتولى رئاسة المجموعة الدفاع عنها بكل إلحاح لدى شركائنا في الدول المتقدمة، ولوج الأسواق لمنتجات الدول الأقل نمواً، والرفع من المساعدة العمومية للتنمية وتخفيض الدين الخارجي أو إلغاؤه بالمرّة.

وأثناء قيامنا بهذه المساعي، سنركز اهتمامنا على الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا «نيباد»، بهدف الإسهام في إنقاذ قارتنا التي يبدو وكأنها تزداد توغلا في دوامة عدم الاستقرار والفقر والتخلف.

أما بالنسبة للبرنامج المعتمد في إطار التعاون، جنوب- جنوب، فإن المغرب يعتزم توجيه نداء للأعضاء الآخرين من مجموعة 77، لحثهم على تجسيد تضامنهم مع الدول الأقل نمواً، باتخاذ إجراءات محددة الأهداف في مجالات التجارة والتعاون. وسوف ندعوهم إلى اغتنام فرصة التأم مؤتمراً رفيع المستوى، حول التعاون جنوب- جنوب المزمع عقده بمدينة مراكش في دجنبر 2003 للإعلان عن قرارات مشابهة لتلك التي اتخذتها بلادي بخصوص ولوج أسواقها وإلغاء ديون الدول الأقل نمواً في إفريقيا.

ولنا اليقين أن العمل التضامني داخل مجموعة 77 المعزز بالحوار الصادق والبناء، مع شركائنا في الدول المتقدمة، لكفيل بالمساعدة على إبراز عالم أفضل، يصبح فيه الفقر وانعدام الأمن والحرب من الآفات التي ولي عهدتها بدون رجعة.

أشكر لكم حسن إنصاتكم، وأتمنى لأشغالكم كامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركات في القمة العالمية للنساء
مراكش، 27 ربيع الثاني 1424هـ الموافق 28 يونيو 2003م

الحمد لله، وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نحیی جمعکم الکریم المنعقد فی إطار قمة النساء العالمية، لاسیما ونحن نقدر حق التقدير دور المرأة فی تلقین قیمة المواطنة، وبناء وتعزيز الديمقراطية، وتحقیق التنمية الاقتصادية وغيرها من الأهداف التي نعمل من أجلها.

حضرات السيدات والسادة،

إن اختیار المغرب لاحتضان أشغال هذا الملتقى، ینبع من إیمان المجموعة الدولية بنجاعة سياسة الانفتاح والحوار، التي تنهجها بلادنا فی علاقاتها مع الأمم الأخرى، ولعله من الطبيعي أن تتعهد بلادنا بوصفها أرض السلام، بحمل رسالة السلم والتسامح والتضامن والتعايش بین الشعوب. وهي علاوة تشبثها بهذه القیمة تحدوها إرادة راسخة لمواصلة مسيرتها نحو التقدم والعمل، على تحقیق مشروعها المجتمعي الديمقراطي الحداثي بثبات وحزم.

إن حضوركم معنا، ینم كذلك عن اهتمامكم بالسياسة التي ننهجها للنهوض بأوضاع المرأة المغربية. فالتنمية الشاملة، التي نعمل من أجلها والنهوض بالبلاد فی كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كل ذلك لن یجدي نفعا فی غياب مشاركة النساء، واستفادة كافة مكونات المجتمع من ثمار التقدم.

وإننا منذ تولینا مقالید الحكم، لتسییر شؤون شعبنا، ما فتئنا نعمل جادين على النهوض بالمرأة المغربية وصیانة حقوقها، التي من خلالها ساوی دیننا الحنیف بینها و بین الرجل مواصلین بذلك السياسة النيرة لأسلافنا المنعمین.

لقد فتح جدنا المنعم محرر الأمة جلالة المغفور له الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، أبواب المدارس وبالتالي سبل العلم والمعرفة أمام النساء، إيماناً منه بأن الاستقلال الحق لن يتأتى إلا بتأهيل المغاربة قاطبة لممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم، والمساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لبلادهم.

وواصل والدنا المعظم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته، تشييد صرح المغرب الحديث، فاسحا المجال أمام النساء لولوج كل أسلاك التعليم وقطاعات الشغل، فحرر ما يزخرن به من طاقات، وعينهن في أعلى مناصب المسؤولية بالإدارة والقضاء والمؤسسات العمومية، وأسند إليهن حقائب وزارية في الحكومة، مبرزاً دوماً ما يتحلين به من كفاية وانضباط واستقامة.

واستشعاراً منا لما تكتسيه تعبئة النساء ومشاركتهن من ضرورة قصوى لبلوغ الأهداف التي رسمناها لأنفسنا، بغية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لبلادنا، فإننا آلينا على نفسنا أن نحسن وضع المرأة بتعزيز مكتسباتها، والسهر على تمتيعها بحقوقها الإنسانية والاقتصادية والسياسية، علماً بأن دخول خمس وثلاثين امرأة إلى قبة البرلمان الحالي، لكفيل بدعم نضالنا من أجل الديمقراطية والحدثة.

بيد أن النقلة النوعية التي حققتها بلادنا في النهوض بوضعية المرأة، لا يجب أن تنسينا المتاعب التي يعانيتها عدد كبير من النساء اللاتي يقاسين من التهميش والإقصاء أو تداس حقوقهن وتهضم.

وقد ركزنا الاهتمام أولاً على المرأة القروية، التي تشكل أكثر الفئات معاناة من الأمية والفقر، وذلك إيماناً منا بأن هذه القضايا هي من صميم حقوق الإنسان وتشكل عراقيل بنيوية للديمقراطية.

كما أننا حريصون على تحرير المرأة من كل أشكال الحيف التي تعاني منها، وعلى تطوير الترسنة القانونية تماشياً مع ما تبديه من وعي بحقوقها وواجباتها، وما تحقق للمغرب من تقدم في شتى المجالات.

وفي هذا الصدد، فإننا بوصفنا أمير المؤمنين حامي حمى الملة والدين، قد أنشأنا لجنة خاصة زودناها بتعليماتنا السامية، لتستمع وتندرس كافة التظلمات الواردة من الجمعيات النسائية ومن كل القوى الحية في البلاد وترفع اقتراحاتها إلينا بشأن الآليات والمساطر الكفيلة بضمان حسن تطبيق المدونة وما سيطرأ عليها من تعديلات وذلك في احترام تام لهويتنا وتعاليم ديننا الحنيف مع الحرص بصفة خاصة على تماسك الأسرة والوئام الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة،

إننا حريصون على التأكيد على أهمية هذا الملتقى الذي يجسد ما حققته النساء عبر العالم من تقدم في مجال التسيير بيد أن أهميته لا تنحصر في هذا المستوى، فهو ينم كذلك عما يحدوكم من إرادة للمساهمة في التفكير الجماعي حول المشاكل المطروحة على الصعيد العالمي، مما يبوي هذا اللقاء الذي ينعقد في دورته الثالثة عشرة، دور المحفز على الاجتهاد الفكري العالمي.

تتمحور فكرة قمة النساء العالمية حول مجموعة من المفاهيم تتعلق بالمقاولة ووظائفها وتديريها وأنماط الإنتاج فيها، ومنظوماتها الإعلامية والتسويقية. وقد فرضت نفسها كمجال لتبادل الخبرات، واستعراض الأفكار والآراء، من أجل مشاركة المرأة على نحو أفضل في السوق العالمي. وحيث إن ملتقاكم لا يمكن أن يتجاهل محيط المقاولة وانفتاحها على الأسواق وإكراهات التنافسية، فإنه اعتمد

مقاربة شمولية في تعامله مع المشاكل التنموية، وأدرج في مناقشاته قضايا مشاركة النساء في العملية الديمقراطية وفعالية تدبير الشأن العام وتفكيك الحواجز التي تعرقل ممارسة الحق في التنمية.

أن تشارك في هذا اللقاء نساء من القارات الخمس، يسيرن مقاولات من مختلف الأحجام، وجمعيات مهنية ومنظمات غير حكومية، وكذلك وزيرات يتولين شتى الحقائق، ونساء قيادات للرأي العام، كل ذلك يؤكد أن ملتقاكم هذا يقيم الوزن اللازم للخصوصيات المحلية، والاختلافات الجهوية، مما يبشر بالحوار المتفتح والمتجدد الذي سيضفي على النقاش الدائر، حول أهم القضايا الراهنة، قيمة مضافة تغنيه وتخصبه.

وحيث لا يجوز الفصل بين النهوض بالمرأة ومشاركتها في ثمار النمو الاقتصادي، وبين التنمية الشمولية للبشرية، فإن ذلك يقتضي تضامنا دوليا فعالا، ويستوجب توزيعا أكثر إنصافا للثروات بين المجموعات الميسورة وتلك التي تخوض الكفاح يوميا ضد الفاقة والتهميش.

واعتبارا لفطرتكن كنساء، ونزعتكن الطبيعية لمناهضة الظلم والإقصاء، كما يشهد بذلك ما تبديه جمعيات عديدة تسيرها نساء، من حيوية ونشاط وقدرة نادرة على الإقناع، فإنه ينبغي لكن الحرص على توجيه آفاق الشراكة الجهوية والإقليمية، بما يساعد على إدماج أفضل للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وإنما إذ نرحب بكم في المغرب، ونتمنى لأشغالكم كامل التوفيق، ندعوكم إلى اغتنام فرصة الثأمكم بمراكش، للتفكير في مقاربة توافقية، تساعد على تحديد الأدوات والآليات التي يتعين تفعيلها وطنيا وجهويا، مساهمة في النهوض بالنشاط المقاوطني النسوي الصغير، في بلدان الجنوب لما يجلبه من فوائد بالنسبة للنمو الاقتصادي في هذه البلدان، وما له من وقع على التنمية المستدامة التي تستقطب اهتمامات متداكم هذا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة عيد العرش المجيد

تطوان، فاتح جمادى الثانية 1424هـ الموافق 30 يوليوز 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

لقد جرت العادة، بأن يتضمن خطاب العرش حصيلة وآفاق عمل الدولة، لكن حرصى على مصارحتك بالوضعية التي تمر بها البلاد، دفعني لجعل هذا الخطاب يشكل وقفة وطنية جماعية، تتجاوز التذكير المؤلم للأحداث الإرهابية للدار البيضاء، إلى استخلاص الدروس، والتدبر في تصحيح مسار الأمة.

ومهما تكن فظاعة هذه الجرائم الإرهابية، فإننا نحمد الله تعالى على ما أحاطنا به من أظاف ربانية، مكنتنا من السيطرة على شبكتها الإجرامية.

وإن اعتزازنا الكبير بإجماعك على إدانة الإرهاب، في التحام مكين بعرشك، والتزام بمكاسبك الديمقراطية، لا يعادله إلا تساؤلنا الملح: كيف يمكن تحويل هذه الإدانة من غضب جماهيري، إلى مواجهة عقلانية لكل مظاهر الانحراف؟

وهل قام كل منا بالنقد الذاتي، الكفيل بجعل المصائب مصدر قوة واعتبار، لتصحيح الاختلالات؟

إنني من منطلق الأمانة العظمى المنوطة بي، في التعبير عن انشغالات الأمة، أقول: إننا كلنا مسؤولون فرادى وجماعات، سلطات وهيئات، أحزابا وجمعيات، عن البناء الجماعي لمجتمعنا الديمقراطي الحداثي، الذي هو مشروع الأمة بأسرها.

وإدراكا مني بأن تحصينه من مؤامرات أعداء الوطن والدين والديمقراطية، لا يكون ناجعا إلا بالإدراك الواضح لجوهره وأبعاده، فقد ارتأيت أن نقف جميعا عند مرجعياته، ووسائل تحقيقه ومرتكزاته.

أما مرجعيات الملكية الدستورية المغربية، فأكتفي اليوم بالتأكيد على مقوماتها، المتمثلة في الإسلام والديمقراطية. فمنذ أربعة عشر قرنا، ارتضى المغاربة الإسلام دينا لهم، لقيامه على الوسطية والتسامح، وتكريم الإنسان، والتعايش مع الغير، ونبذ العدوان والتطرف

والزعامة باسم الدين. وفي ضوء هذه التعاليم السمحة، شيد أسلافنا حضارة إسلامية، ودولة مغربية مستقلة عن الخلافة المشرقية، متميزة بالعمل في ظل وحدة إماراة المؤمنين، وبالسماحة الدينية، وبوحدة المذهب المالكي. فقد تمسك المغاربة، على الدوام، بقواعد المذهب المالكي، المتسم بالمرونة، في الأخذ بمقاصد الشريعة والانفتاح على الواقع، وعملوا على إغنائه باجتهاداتهم، مؤكدين بملاءمة اعتداله لروح الشخصية المغربية، المتفاعلة مع الثقافات والحضارات.

فهل الشعب المغربي، القوي بوحدته المذهبية الدينية، وبأصالته الحضارية، بحاجة اليوم إلى استيراد مذاهب دينية أجنبية عن تقاليده؟

إننا لن نقبل ذلك، لأن هذه المذاهب منافية للهوية المغربية المتميزة. وسنصدي لمن يروج لأي مذهب دخيل على شعبنا، بقوة ما تقتضيه أمانة الحفاظ على الوحدة المذهبية للمغاربة، مؤكدين بذلك، حرصنا على صيانة اختيارنا لوحدة المذهب المالكي، في احترام لمذاهب الغير، لأن لكل شعب خصوصياته واختياراته. ولقيام الإسلام على الدعوة للسلم والأمن والوئام، فقد أدرك المغاربة أن الجهاد في أسمى معانيه، هو جهاد ضد النفس الأمارة بالسوء، وضد الفتنة. كما أنه اجتهاد وتنافس في العمل الصالح. وقد تم تحديث هذا الالتزام الديني والتاريخي، المستمر طبقاً للبيعة الشرعية، بتعاقد سياسي دستوري عصري، أجمعت الأمة، من خلاله، على اعتبار الإسلام دين الدولة والملك أميراً للمؤمنين.

فهل يقبل المغاربة، المتشبثون بهذه المقومات الحضارية والدستورية الراسخة، أن تأتي شرذمة من الخوارج عن الشرع والقانون لتضليلهم باسم الدين؟

كلا، بل أقول بلسانك، شعبي العزيز، إننا لن نقبل أبداً اتخاذ الإسلام مطية للزعامة باسم الدين، أو القيام بأعمال الإرهاب، وتمزيق الوحدة المذهبية للأمة، والتكفير وسفك الدماء. وبنفس القوة، فإننا نؤكد أن علاقة الدولة بالدين محسومة في بلادنا، في ظل تنصيب الدستور على أن المملكة المغربية دولة إسلامية. وأن الملك أمير المؤمنين، مؤتمن على حماية الدين وضمان الحريات، بما فيها حرية ممارسة شعائر الأديان السماوية الأخرى.

وباعتبار أمير المؤمنين مرجعية دينية وحيدة للأمة المغربية، فلا مجال لوجود أحزاب أو جماعات، تحتكر لنفسها التحدث باسم الإسلام أو الوصاية عليه. فالوظائف الدينية هي من اختصاص الإمامة العظمى المنوطة بنا، بمساعدة مجلس أعلى ومجالس إقليمية للعلماء، نحن مقبلون على تأهيلها وتجديدها وتفعيل أساليب عملها.

وبهذا المنظور المتنور لمرجعيتنا الدينية، يتكامل الإسلام مع الحداثة، مشكلاً رافداً أساسياً من روافد المرجعية الكونية، منسجماً مع دعواتها الكبرى، ألا وهي الديمقراطية، التي جعلناها عماد الملكية الدستورية المغربية، وخياراً لا رجعة فيه. ولأن الانتقال الديمقراطي طريق شاق وطويل، يقتضي توفير مناخ الاستقرار والالتزام واليقظة، فإن أول شرط لتحقيق ذلك، هو الدولة القوية بسيادة القانون، القادرة على ضمان أمن الأشخاص والممتلكات، والتصدي لمن يستغلون توسيع فضاء الحريات، للنيل من سلطة الدولة.

وإذا كنا معتزين بما حققناه من مكتسبات، وإجماع حول ثوابت الأمة، فإن الوحدة الترابية، التي جعلناها من مقدساتنا، واخترنا الحل السياسي للتفاوضي لإنهاء النزاع المفتعل حولها، تقتضي منا الاستمرار في اليقظة والتعبئة حولها، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من كيان المغرب وهويته.

وعلاوة على الإجماع حول الثوابت، والتوافق على حد أدنى من القواعد، فإن ترسيخ الديمقراطية لن يكتمل إلا بوجود أحزاب سياسية قوية.

وماذا عسى أن تكون قوة الأحزاب، إذا لم تنهض بدورها الفاعل، في تأطير المواطنين وتمثيلهم، وفي مقدمتهم شباب الأمة، والعمل على تعزيز سلطة الدولة، وتوفير مناخ الثقة في المؤسسات.

وكيف السبيل إلى تحصين مشهدها السياسي، من وجود هيئات قائمة على تقسيم المجتمع، إلى طوائف دينية أو عرقية، وأخرى لا هم لها إلا الأغراض الانتخابية، بدل التنافس على البرامج الملموسة، وتكوين النخب الواعية المسؤولة.

إن انشغالنا الصادق، بإعادة الاعتبار للعمل السياسي، بمعناه النبيل، يجعلنا نجدد التأكيد على وجوب التعجيل، بإقرار قانون خاص بالأحزاب تجسيدا لحرصنا الأكد على تمكينها من الوسائل الناجعة، لتفعيل دورها على الوجه الأكمل.

ويتعين على هذا القانون أن يتوخى تقوية دور الأحزاب، في تأطير وتمثيل المواطنين كافة، بمنع تكوينها على أساس ديني أو عرقي أو لغوي أو جهوي. كما يجب تمكينها من التمويل العمومي لأنشطتها، بكل شفافية، بما يكفل قربها من الانشغالات الحقيقية للمواطنين، واقتراح البرامج الواقعية، والحلول الملموسة لمشاكلهم، وتعبئتهم، في كل القضايا، محلية كانت أو وطنية، في تكامل وانسجام مع منظمات المجتمع المدني.

وفي الوقت الذي تخوض فيه بلادنا استحقاقات انتخابية، وفي مقدمتها انتخاب مختلف مجالس الجماعات المحلية، فإن أمام أحزابنا السياسية فرصة مواتية، لتجسيد المسؤولية الوطنية، في إيجاد مؤسسات قادرة على تحقيق الجانب التنموي، والتحديثي لنموذجنا المجتمعي الوطني. وهذا ما يريده الشعب المغربي، الذي لم يعد يقبل ركوب بعض الهيئات، في المواسم الانتخابية، لمواضيع أو شعارات لا تسمن ولا تغني من جوع، وليس مستعدا لرهن التحديات الحقيقية لحاضره ومستقبله، بشعارات ماض دفين. لقد مكن ترسيخنا للمسار الانتخابي من بلوغ بلادنا مرحلة النظام الديمقراطي، المعتاد في إجراء كل اقتراع في موعده القانوني، وإنهاء انشغال الطبقة السياسية فقط بالمواعيد الانتخابية.

بيد أن هذا التقدم سيظل شكليا، إذا لم يتم تحصينه، بحسم الإشكال العميق التالي: هل سنتعامل مع الانتخابات على أهميتها كلحظة عادية في حياة الأمة، لإعطاء المؤسسات دما جديدا، ونفسا قويا أم ستمتدأ في النظر إلى الانتخاب على أنه المعركة الوحيدة الحاسمة؟ وهل سنستمر في تأجيل البت في القضايا المهمة للأمة، إلى ما بعد إجراء الانتخاب، أو تعليق إنجاز مشاريع الإصلاح الكبرى، بدعوى قرب الاقتراع؟

إن عدم الحسم في هذه الأشكال يضر بالديمقراطية، ويغذي ادعاء خصومها بأنها عرقلة للتنمية.

لذلك فإن التزامي بالمصالح العليا للوطن والمواطنين، وما يقتضيه من حرص على استمرار تحقيق مشاريع الإصلاح الكبرى، يجعلني أقول باسمك: إنني لن أقبل تأخير إنجاز أي إصلاح وطني، بدعوى انتظار إجراء الانتخاب، أو ترضية فئة أو هيئة، خارجة عن الإجماع أو التوافق أو الأغلبية.

كما أؤكد أنه مثلما نحن في دولة ديمقراطية، تعزز بإجراء الانتخابات في موعدها القانوني، فإننا أمة عازمة على رفع تحديات التنمية، بمشاريع حيوية، لا تقبل التردد ولا الانتظار.

لقد انقضى وقت اصطناع الأعداء، أو الاختفاء خلف الاعتبارات الانتخابية، لعدم تحمل المسؤولية. فالديمقراطية الحق لا تكتمل إلا في ظل الالتزام بمقومات الحكم القويم، وفي مقدمتها ما يتطلبه من حزم وإقدام ومثابرة، على مواصلة الإصلاحات الضرورية.

شعبي العزيز،

لقد انصب حرصنا الأول، منذ اعتلينا العرش، على إعطاء روح جديدة للدولة المغربية الحديثة، التي أرسى أركانها العتيدة والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه.

وفي هذا الصدد، أولينا البعد الاجتماعي والاقتصادي مكانة الصدارة، في السياسات العمومية، بتركيز الجهود على المشاريع الأساسية، للقضاء على أحياء الصفيح بتوفير السكن اللائق، وتحقيق التنمية البشرية بالتعليم النافع، وإيجاد التشغيل المنتج بتحفيز الاستثمار، وتحرير المبادرات الخلاقة للثروة، وتقوية التماسك الاجتماعي بتفعيل التضامن.

وتلكم هي المرتكزات الأساسية لمشروعنا التنموي، التي جعلنا منها أسبقيات المرحلة الحالية. وقد سطرنا أهدافها، ضمن استراتيجية متكاملة، محملين الحكومة وكل الفاعلين العموميين والخواص، أمانة تجسيدها في برامج ملموسة، محددة الوسائل والأمداد والمسؤوليات.

فهل كانت المنجزات في مستوى الاستجابة لوضوح التوجهات، وأهمية الرهانات، والنهوض الكامل بالمسؤوليات؟

وإذا اقتصرنا على مجال محاربة السكن غير اللائق، ومع إدراكنا لمدى الصعوبات وتقديرنا للمشاريع المحققة أو المبرمجة، فإننا كنا نتنظر أن تكون حصيلة المنجزات، في مستوى جسامته التحديات.

لقد دق خطابنا لعشرين غشت 2001 ناقوس الخطر، منبها إلى خطورة انتشار السكن الصفيحي والعشوائي، لما له من أثر سلبي على كرامة المواطن، وما يشكله من تهديد لتماسك النسيج الاجتماعي، داعيا إلى اعتماد برنامج وطني تضامني مضبوط للمسؤوليات.

وبعد سنتين، وبدل أن أعين، خلال زيارتي التفقدية لأقاليم المملكة، القضاء التدريجي على السكن الصفيحي، ألاحظ بمرارة انتشاره في عدة مدن. بل إن أحياء صفيحية قد ظهرت وتضخمت، لتصبح مدنا عشوائية قائمة الذات.

ومثل هذا البناء العشوائي لم ينزل من السماء، ولم ينتشر في الأرض بين عشية وضحاها. بل إن الكل مسؤول عنه. وذلكم انطلاقا من المواطن الذي يدفع اليوم رشوة لمسؤول، قد يأتي غدا بالجرافة، ليهدم «براكته» أمامه، إلى مختلف السلطات العمومية والجماعات المحلية، المتهاونة في محاربة انتشار مدن الصفيح، بدل التشجيع على توفير السكن اللائق.

فهل يجوز، والحالة هذه، اعتبار ذلك قدرا محتوما؟

إن تشبعنا بالروح الإيجابية، يجعلنا نعتبر أن الوضعية، وإن كانت مقلقة، فإنها غير ميؤوس منها، إذا تجندنا لمعالجتها، بكل استعجال وحزم، وإلا فقدنا التحكم فيها، تاركين مدنا تتحول إلى بؤر للإقصاء والانغلاق، والحقد والتواكل، بدل أن تكون فضاءات للتضامن الاجتماعي، والإنتاج الاقتصادي، والازدهار العمراني، والانفتاح الحضاري.

وهذا ما لا أرضاه لبلدي وشعبي، الذي أتولى أمانة قيادته، ضمن ملكية تستمد قوتها، من تجذرها وقربها من الشعب، ولذلك أحرص على تفقد أحوالك ميدانيا، طول السنة في مختلف الجهات لتحفيز المبادرات وتفعيل مشاريع التنمية.

وقد اكتفيت، لحد الآن، بتوجيه السلطات العمومية والمنتخبة، كل في نطاق اختصاصه، لينهضوا بمهامهم كاملة عن قرب، لأنه لا يمكن لملك البلاد، أن يقوم بعمل الوزير أو العامل أو رئيس جماعة محلية، ولأني حريص على ممارسة كل سلطة لصلاحياتها بروح المسؤولية والفعالية.

ونهوضا بالأمانة العظمى، فإني لن أسمح بالتهاون في القيام بالشأن العام، بحيث سأحرص على تفعيل كل أشكال المراقبة الصارمة، والمحاسبة الحازمة، لأنه إذا كان كل منا راعيا ومسؤولا عن رعيته، فإن خديمك الأول راع لهذه الأمة ومؤتمن على شؤونها العامة.

واستشعارا للأهمية القصوى للتعليم النافع، في تحرير العقل، وترسيخ روح المواطنة لدى ناشئتنا، وتأهيلها لخوض تحديات التنمية والعولمة، ومجتمع المعرفة والاتصال، كانت مصادقتنا على الميثاق الوطني للتربية والتكوين، أول القرارات الاستراتيجية، التي اتخذناها، مبرئين تفعيله، مكانة الأسبقية الثانية لهذه العشرية، بعد القضية المقدسة لوحدتنا الترابية.

وعلى الرغم من الخطوات الموفقة، التي قطعناها في هذا الورش الحيوي الصعب، بعد مضي ثلاث سنوات على الشروع فيه، فإن غلبة الجانب الكمي فيها، وعدم الإقدام على ما يتطلبه الإصلاح العميق من قرارات جريئة وشجاعة، تمس جوهر نظام التربية والتكوين، يجعلنا نقول باسم الأمة: كفى من نظام تعليمي ينتج البطالة والانغلاق.

وإذا كان تحرير كل المغاربة من الفقر المادي، يتطلب جهودا لعدة أجيال، فإن بالإمكان تحريرهم، في أمد منظور، من الجهل والأمية الفكرية والانغلاق، وغيرها من الفقر المعنوي، الذي هو أسوأ أحوال التخلف.

ولن يتأتى لنا ذلك، إلا بالإصلاح النوعي لنظام التعليم، وخصوصا البرامج والمناهج، التي يتعين تصويب اللجنة الدائمة الخاصة بها، المنصوص عليها في الميثاق. ويجب على هذه اللجنة الانكباب على تجديد هذه البرامج والمناهج، ابتداء من الدخول المدرسي لسنة 2003، بالسرعة والفعالية الكفيلة بتحقيق هذا الإصلاح، بحيث ينبغي ألا يحل الموسم الدراسي لسنة 2004 إلا وقد نجحنا في رفع هذا التحدي، بالشروع في تلقين ناشئتنا تعليما حديثا وجيدا، وتربية سليمة وصالحة.

لقد بذلت الدولة مجهودا كبيرا، لتحسين الأوضاع الاجتماعية لساء التعليم ورجاله، وتحفيزهم على الانخراط القوي في تفعيله. وإننا لناشد الأسرة التعليمية، الالتزام بالأمانة الملقاة على عاتقها، في التربية السليمة لفلذات أكبادنا، بروح التجرد، واستحضار جسامة المسؤولية عن أعظم استثمار نخوضه، ألا وهو الاستثمار في تأهيل الطاقات الشابة، المورد المستقبلي للأمة.

ونظرا لأهمية الجوانب التربوية والثقافية، في النهضة الشاملة، فإننا نؤكد على الدور الحيوي للجامعة، وللنخبة الفكرية الوطنية، في ترسيخ الحدثة، باعتبارها قيمة مضافة لرصيدنا الحضاري، وفي تنشئة شبابنا على التشبع بالوطنية الملتزمة.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي يعبر عن مختلف مشارب الأمة، إلى وضع مشروع ميثاق وطني لحقوق المواطن وواجباته، وكذا الانكباب على إعداد الاقتراحات اللازمة، لسد الفراغات التشريعية، في مجال محاربة كل أشكال العنصرية والكراهية والعنف.

وبذلك نجسد ما نتوخاه من تعميق لمواطنة عصرية، وافية لهويتنا، تنهض بها أسرة متماسكة، وإعلام مسؤول، نحن عازمون على تأهيلهما لذلك من خلال المضي قدما في الإصلاح الجوهري لمدونة الأسرة ولمشهدنا الإعلامي.

ولأن بلدنا يعرف انتقالاً شمولياً، يتطلب تعزيز قدرات الرصد والتدبير والتوقع، فقد قررنا إحداث معهد ملكي للدراسات الاستراتيجية، ينكب على هذه المهام الحيوية، للتحكم والتفاعل مع التحولات العميقة الداخلية والخارجية.

شعبي العزيز،

إن ديمقراطيتنا ستظل هشة، إذا لم تقم على إدارة فعالة وقضاء عادل، وعلى اقتصاد منتج للثروات، الموفرة لفرص الشغل النافع لشبابنا. وإننا لمطالبون ببذل المزيد من الجهود، لإنجاز الإصلاحات اللازمة في هذا الشأن، في نطاق اعتماد مقاربة شمولية، تنبؤاً بالتنمية الاقتصادية مكانة الصدارة فيها، من خلال مشاريع استراتيجية، مثل المشروع الكبير لطنجة المتوسط.

ولتحقيق ذلك، فليس أمامنا إلا مواصلة تحديث وظائف الدولة، في توفير مناخ الثقة والاستقرار، وضمان سيادة القانون، والحرص على مهام الضبط والتقويم، وتعبئة الطاقات. كما أنه لا مناص لنا من تحفيز الاستثمار والمبادرة الخاصة، بالمزيد من تحرير الاقتصاد، وانفتاحه وتأهيله، لكسب رهانات الشراكة، ورفع تحديات الإنتاجية والتنافسية، والتفاعل الإيجابي مع العولمة.

شعبي العزيز،

لقد أظهر التضامن الدولي الواسع مع بلادنا، إثر الجرائم الإرهابية التي استهدفتها، مدى المكانة البارزة التي يحظى بها المغرب، لدى المجموعة الدولية، باعتباره نموذجاً متميزاً للانتقال الديمقراطي الرزين، وقطباً جهوياً، مشهوداً له بالتمسك بفضائل الحوار والتفاوض، والاعتدال والتسامح، وفاعلاً قوياً في دعم الأمن والسلام والشرعية، والوفاء بالتزاماته الدولية.

ومثلما يجسد التوافد الهائل لرعايانا الأعزاء المقيمين بالخارج على وطنهم، تعلقهم الراسخ ببلدهم، فإن ارتفاع حجم، الاستثمارات الخارجية والداخلية، واستمرار وفود السياح على المغرب، بوصفه وجهة سياحية آمنة وجذابة، يؤكد الثقة العميقة في حاضره الواثق المعطاء، ومستقبله المشرق الواعد.

وكما عبرنا بالتزامنا بنموذجنا الديمقراطي، عن تصدينا الجماعي للإرهاب والانغلاق، فإننا مدعوون لترسيخ مكانة بلادنا البارزة، بمواصلة التفاعل الإيجابي، مع التحولات المتسارعة والمتشابكة للعولمة.

وقد حرصنا على أن يستفيد المغرب من الفرص، التي يتيحها هذا الواقع العالمي الجديد، ويتفادى آثاره السلبية المحتملة، من خلال جعل سياستنا الخارجية، تعمل وفق المنظور الاستراتيجي للأمن الشمولي، الذي تنصهر فيه مختلف الاهتمامات والأبعاد، السياسية والاقتصادية والثقافية، والإنسانية والبيئية، إضافة لتسوية النزاعات التقليدية.

والتزاماً بهذا المنظور، دعونا إلى دبلوماسية جريئة ونافذة، جاعلين من الجوار والتضامن والشراكة، التوجهات الأساسية لعملها الفعال.

ومن هذا المنطلق، فإننا حريصون على تمتين علاقات بلادنا مع جيرانه الأقربين، وفي مقدمتهم أشقاؤنا في الاتحاد المغاربي، الذي لا سبيل إلى بنائه على أساس سليم، إلا بإيجاد حل سياسي ونهائي، للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية، في إطار سيادتنا الوطنية ووحدتنا الترابية. وكيفما كان الحال، فإننا نؤكد أن المغرب قد طوى على الصعيد الداخلي استرجاعه المشروع للأقاليم الجنوبية، وأنه معبأ بكل قواه للدفاع عن وحدته الترابية. كما أنه يؤكد استمرار تجاوبه مع كل الإرادات الحسنة، والمبادرات التوافقية المنصفة، للطبي النهائي للمشكل المفتعل حولها.

كما نولي عناية خاصة لجوارنا الأورومتوسطي، بالإسهام في التفعيل الأمثل لمسار برشلونة، تجسيدا للأمن الشامل بمختلف أبعاده، معربين عن تقديرنا العميق، لتجاوب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، مع تطلعاتنا لإقامة علاقة متقدمة معه، أقل من العضوية وأكثر من الشراكة.

أما التضامن، فيشمل مواصلة دعمنا لقضايا أمتنا العربية والإسلامية، وفي طليعتها القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، والالتزام الدائم بإقامة سلام عادل وشامل بالشرق الأوسط، على أساس مقررات الشرعية الدولية، ومبادرات والتزامات الأطراف المعنية، خاصة منها «خريطة الطريق» للرباعي الدولي ومبادرة السلام العربية لقمة بيروت.

كما أن تجاوز عقود من السلبات والإحباطات، لن يتحقق إلا بإعادة توجيه التضامن العربي، نحو الاندماج الاقتصادي وفق إعلان أكادير، وإقامة نظام عربي جديد و متماسك. وبنفس الروح التضامنية، سنواصل دعم مسار التنمية المستدامة والمساهمة في إخماد بؤر الصراع، باتخاذ مبادرات المصالحة لإحلال السلام، في القارة الإفريقية، تأكيداً لانتمائنا العريق إليها، أو على صعيد بلدان الجنوب، نهوضاً بالتزامنا كرئيس لمجموعة السبعة والسبعين، زائد الصين، بإقامة علاقات اقتصادية دولية متوازنة ومنصفة لها.

أما الشراكة، التي نحرص على توسيع مجالها الاقتصادي النوعي، فينبغي أن تشكل توجهها فعالاً لديبلوماسية، سواء مع بلدان الجوار والتضامن، أو مع الدول التي نتطلع لإقامة شراكة معها. وفي طليعتها، فضلاً عن أصدقائنا في الاتحاد الأوروبي وفيدرالية روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، التي نعبر عن ارتياحنا الكبير للتقدم، الذي أحرزه مسار إبرام اتفاقية للتبادل الحر معها.

شعبي العزيز،

إذا كانت قوى الشر والظلام قد استهدفت ضرب افتتاح المغرب، والمساس بنظامه الديمقراطي، وتقاليد العريقة في التسامح الديني، فإن أعمالها الإجرامية لم تنل مطلقاً من عزيمة الصلبة في تحدي الصعاب. وسترمي بها ذاكرة الشعب المغربي، الحافلة بالأمجاد إلى مهملات التاريخ، بعد استخلاص كل العبر منها.

وفي مقدمة تلكم العبر، التحام العرش بالشعب الذي يتجلى مداه، في الشدائد والمسرات. وهذا ما أكدته، شعبي العزيز، بفرحتك العارمة بازدياد ولي عهدنا، صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، ضارباً أروع الأمثلة على تشبثك الراسخ، بنظامك الملكي الدستوري، وعلى الالتحام المكين بين العرش والشعب، الذي هو من نعم الله الكبرى على هذا البلد الأمين. وهو ما جعل أسرتنا الملكية تعيش في قلب الشعب المغربي، مثلما يعيش الشعب المغربي في قلب هذه الأسرة، ولاسيما في وجدان خديمك الأول، ملكك الضامن لدوام الدولة واستمرارها، المؤتمن على سيادتها، الساهر على أمنك واستقرارك وتقدمك.

والله العلي القدير، ندعو أن يجعلنا على هدي أسلافنا الميامين، في حرصهم على صيانة وحدة المغرب وحرية أبنائه وأمنهم وكرامتهم، وفي طليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان الملكان محمد الخامس والحسن الثاني، قدس الله روحيهما. كما نترحم على شهدائنا الأبرار، الذين بذلوا أرواحهم، في سبيل أن يعيش المغاربة في وطن حر، موحد وراء قيادته الساهرة على عزته وازدهاره.

ويطيب لنا في هذا اليوم الأغر، أن نشيد بما تتحلى به قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، من يقظة وتعبئة، في سبيل الحفاظ على الأمن والاستقرار، ولا سيما تلك المرابطة في أقاليمنا الجنوبية. ونجدد، بهذه المناسبة الغالية، تأكيد عزمنا الراسخ على تمكينها جميعاً، من الوسائل المادية والبشرية والقانونية، للقيام بواجبها على الوجه المطلوب في حفظ الحوزة الترابية، وأمن الأشخاص والممتلكات.

كما نسأله تعالى، أن يديم الأواصر المتينة، الجامعة بيني وبينك رصيذا لا ينفد، يعبى طاقتك، في المسيرة التي تخوضها بقيادتنا، للبناء الجماعي لمغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم، ضارعا إليه، جلت قدرته، أن يصلح لي ولكم أبناءنا وبناتنا، ويعيننا على أن نوفر لهم مستقبلا أفضل: «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقى إلا بالله» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
يرأس حفل أداء القسم للضباط المتخرجين الجدد من المدارس العليا العسكرية والمدنية
تطوان، فاتح جمادى الثانية 1424هـ الموافق 30 يوليوز 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
معشر الضباط،

يخالجنا والأمة المغربية جمعاء شعور بالاعتزاز الكبير، كلما أدى القسم أمام جلالتنا فوج من الضباط المؤهلين، بما وفرنا لهم من تكوين حديث للدفاع عن حوزة الوطن وأمنه واستقراره.

وقد قررنا أن نطلق على فوج هذه السنة، اسم ولي العهد الأمير مولاي الحسن، تعبيرا عما نكنه من مشاعر الرضى لسائر قواتنا المسلحة من جيش ودرك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة وأطر ذات التكوين العسكري.

وإننا لو اتقون من استشعاركم لما يرمز إليه هذا الاسم الجليل من مكانة عزيزة في نفسنا، وفي قلب شعبنا الأبوي وما يجسده من مشاعر الإكبار والوفاء للسيرة الخالدة لكل من جدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملكين الحسن الأول والحسن الثاني قدس الله روحيهما في عملهما العظيم حفاظا على وحدة المغرب واستقراره وبناء دولته الحديثة.

والله تعالى نسأل أن يوفقكم لتظلوا مجسدين للوفاء الدائم لمقدسات الأمة ولرمز وحدتها وسيادتها، قائدكم الأعلى ملتزمين بشعاركم الخالد: الله، الوطن، الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الدولي للشباب

الدار البيضاء، 20 جمادى الثانية 1424هـ الموافق 19 غشت 2003م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

أيها الشباب،

يطيب لنا في هذه المناسبة المتميزة مناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للشباب ببلادنا، أن نشارك شبابنا والشباب العالمي اهتماماته ونشيد بأهمية هذا اللقاء لما هو مؤكد من ارتباط وثيق بين رؤى الشباب وتصوراته وبين القضايا الجوهرية لحاضر المجتمعات البشرية ومستقبلها ولما يجب أن تسفر عنه من منتديات الشباب باعتبارها تقوم على الأمل والتفاؤل.

إن العالم يعج اليوم بمشاكل وقضايا شائكة، في ظل تقليص المسافات وانعدام الفواصل بين أطراف المعمور، وتعدد الروابط بين مكوناته، إذ لم يعد بالإمكان لأي كان، أن يجهل أو يتجاهل ما يجري خارج وطنه ومجمعه، كما لم يعد بإمكان أي كان أن يعزل نفسه أو ينعزل عما يجري حوله وفي عالمه. وهذا الوضع ذو حدين، إذ أنه بقدر ما يفتح آفاق التفاعل الحضاري إيجابيا على طريق التعاون والتقدم للجميع، بقدر ما يتيح فرص الهيمنة المستمرة من جهة، والتبعية المطردة من جهة أخرى، ما بين الأمم والشعوب، قويتها وضعيفها فقيرها وغنيها.

ولا مناص من الاعتراف بأن عالم اليوم وهو يعيش أجواء العولمة الاقتصادية، يواجه من بين ما يواجهه معضلة الهوية الفاصلة بين دول الجنوب والشمال، وما يرتبط بها من ظاهرة الفقر وتفاقمها بسبب قصور البرامج التنموية عن تحقيق أهدافها الكاملة، جراء المشاكل النوعية المتجددة وتدخل العوامل الطبيعية كالصحراء والجفاف وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة وتدهور الواقع البيئي بعوامل مختلفة مع تناقص مستمر في مياه الشرب والأراضي الزراعية، ليزيد من سوء الوضع الغذائي والمعيشي بصفة عامة.

فهذه المعضلات، بما تتسم به من تفاوتات وتعارضات، وما يطبعها من اختلالات ونزاعات محلية وجهوية واستغلالها من البعض للتطرف والإرهاب، تحتم علينا تظافر الجهود على جميع المستويات، وتطوع كافة القوى الواعية والفاعلة للتخطيط لتبادل أنجع بين الدول، قوامه التضامن والتعاون للتخفيف من آفة الفقر، وتجنيد كثير من الدول والمجتمعات شبح المجاعة وخطر المتربص ومعالجة الوضع البيئي لقارتنا حفاظا على توازنها وسلامتها ساكنتها.

إن تحقيق هذا الهدف موقوف على التشبع بثقافة السلام، واعتماد أسلوب الحوار والنقاش الجاد والاحتكام إلى المواثيق الدولية والالتزام بقرارات منظمة الأمم المتحدة والقمم الدولية.

وإن روح الشباب التي تؤطر هذا المؤتمر الدولي، والعزائم التي انبثقت عنها، وكذا القيم التي تنضوي تحتها أشغال هذا اللقاء، من قبيل التسامح والتعايش والتعاون في سبيل التنمية المستدامة، إلى ما يلخصه شعاركم المعبر عن عمق الثقة والتفاؤل بالمستقبل والتمثل في عبارة «كونوا مبعثا للتغيير»، كل ذلك يعبر عن انشغالات الشباب بالوضع الحالية للعالم واستعداده، في وعي وطواعية تحمل مسؤولياته، في إغناء الحوار والمشاركة في بلورة الحلول، وهو ما يعني ترسيخ التواصل بين الأجيال والاستفادة مع تجدد الخبرة بين السابق واللاحق من الأجيال بدون قطيعة ولا انقطاع؛ وتلك من أهم المرامي والقيم التي دأبنا على تأكيدها للشباب في كل فرصة ممكنة كما دأبت ملتقياتنا الشبابية بدورها على تبنيها وإغنائها بالفكر والعمل والإنتاج في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفنية وبخاصة ميادين التكوين والمقاولة الشابة والناشئة.

حضرات السيدات والسادة، أيها الشباب،

لا يخفى عليكم أن فضاء هذا البلد يمثل في الحاضر كما كان يمثل في السابق وطوال تاريخ حضاري حافل، همزة وصل بين الحضارات والقارات ومثالا حيا لتعايش الديانات والمعتقدات؛ ومن هذا المنطلق، فإن المغرب بقدر ما يولي واجباته الدولية ما تستحق من اهتمام والتزام بذمة القضايا العادلة، وبقدر ما أعطى من مثال على تشعبه وتشبته بالأعراف الدولية، عبر مواقف التأييد الجدي لمبادئ الأمم المتحدة والتجند تحت لوائها لنصرة المشروع الدولية، بقدر ما هو ملزم كذلك بما يقتضيه منه موقعه ودوره في الفضاء الأورومتوسطي والعربي والإفريقي من تعزيز فرص التعايش والسلام، وإشاعة المزيد من روح التساكن والتعاون في أفق التأسيس العملي لشراكات دولية فاعلة.

وقد آلت أمتنا على نفسها وفي مقدمتها شبابنا الحي الواعد، على أن نمضي قدما في هذا الطريق بكل ما يلزم من عزم وجد وما يتطلبه من تجند وجهد للارتقاء بواقعنا نحو الأفضل، بترسيخ لا رجعة فيه لدولة المؤسسات القائمة على الحق والقانون والمساواة وصيانة كرامة المواطن وللقيام بدورنا كاملا في نصرة القضايا الإنسانية، وخدمة مبادئ العدالة ونشر ألوية الطمأنينة والسلام في العالم.

وإن مثل هذا الدور الذي يأتي ضمن أولويات ما يجب أن تتجه إليه إرادة شبابنا والشباب العالمي، وينصرف إليه فكره وجهده، ليتطلب شحذ الهمم والقدرات، لما من شأنه أن يسهم في صياغة استراتيجية شبابية عالمية، تتطلب تكثيف الجهود وتنظيمها برعاية أممية وعبر منظمة دولية، خاصة بهذا الشأن وضمن رؤية واضحة قائمة على مبادئ التعاون والتعايش والتسامح، تستقي من مكارم الأخلاق الإنسانية ومن الحقوق الأساسية في الحرية والكرامة والمساواة.

إن مؤسسة دولية للشباب العالمي، لمن شأنها أن تعزز سائر الجهود العاملة لتحقيق ما يفتقده عالم اليوم ألا وهو المزيد من التعارف والتبادل بين الأمم والشعوب، وبذل ما يجب لخير الإنسان وسعادته، عبر آليات تمكن تحقيق برامج للتنمية المستدامة وتؤدي إلى تحسين فرص الحياة لشرائح واسعة من ساكنة العالم.

إن معالم هذا التصور لعالم الغد، عالم تسوده المودة والإخاء، لترسم بما تخطونه وتخططونه في أشغال مؤتمركم هذا، وبالقدر الذي تلتزم به هممكم وبالمدى الذي تعملون جادين جاهدين للإقناع به حتى تنعقد عليه وتتوحد به عزائم الكل من حولكم وهو ما نراكم ساعين إليه بالغية ومحققيه بمشيئة الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الأمة بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة الملك والشعب
الرباط، 21 جمادى الثانية 1424هـ الموافق 20 غشت 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

منذ خمسين سنة خلت، وفي هذه القبة التاريخية للعرش، انطلقت ثورة جدنا المنعم، الملك محمد الخامس، قدس الله روحه، بتحديه جبروت الاستعمار، وإيثاره التضحية بالعرش والمنفى مع أسرته الشريفة، في سبيل استقلال المغرب، لتندلع إثرها شرارة ثورة الشعب، فداء لملكه الشرعي ورمز سيادته.

وبعد مضي سنتين، حققت هذه الثورة المظفرة نهاية عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الحرية والاستقلال، ودخلت سجل الخلود، ليس كحدث تاريخي عابر، وإنما كمذهب متكامل لاسترجاع السيادة، وإرساء الملكية الدستورية الديمقراطية والقضاء على التخلف والجهل والانغلاق.

وعلى هدي هذه الثورة المجيدة، أرسيت الإرادة المشتركة للأمة ولجدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما، قواعد دولة حديثة، تقوم اليوم بتوطيد دعائمها الاقتصادية والاجتماعية.

كما شكلت هذه الملحمة التاريخية، التي صنعها جيل 20 غشت 1953، مدرسة للوطنية المغربية الحقة للدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية والمذهبية، في إطار الالتحام المكين بين الشعب والعرش، الذي كان السد المنيع في وجه كل المؤامرات، والرافعة القوية لكل التحديات.

وعلى مدى نصف قرن من الزمن، تواصلت هذه الثورة الدائمة بما ساهم به كل مغربي ومغربية بعمله اليومي الدؤوب، كل من موقعه في أسرته، ومدرسته، ومهنته، وجمعيته في بناء دولة موحدة عصرية.

وإذا كان تقدم الأمم لا يقاس بالأحداث العابرة، وإنما بالأطوار التاريخية المتلاحقة، التي يعطي فيها كل جيل أفضل ما يمكن إنجازه للجيل اللاحق، فهل قام كل منا يلزم لجعل الشباب، الذي نحتفل بعيدة، متشعبا بروح ثورة الملك والشعب؟ باعتبارها تضحية من أجل الوطن لا تضحية به.

وهل يحاسب كل واحد ضميره، في كل وقت وحين: ماذا أعطيت لوطني؟ بدل أن يتشكى بكل أنانية: كم أخذت من وطني؟ وحتى لا يقع شبابنا في اختزال أبطال المقاومة في أسماء شوارع بوسط المدينة، فإن على المغاربة جميعا أن يظلوا أوفياء لروح 20 غشت، في التثبث بقيم الوطنية وتربية أبنائهم على حب الوطن الذي جعله ديننا الحنيف من مقومات الإيمان. ولن نبلغ ذلك، إلا بترجمة الوطنية إلى مواطنة ونقل الوعي الوطني من مجرد حب للوطن، إلى التزام فعلي بالمساهمة في بناء مغرب يعتز المغاربة بالانتماء إليه.

لقد حققت ثورة الملك والشعب استقلال المغرب وبناء دولته العصرية، بيد أن صيانة وحدتنا الترابية يظل أمانة تلزمننا بالتعبئة الشاملة، واليقظة المستمرة والتحرك الفعال، من أجل الطي النهائي للنزاع المفتعل من قبل خصوم مغربية الصحراء، المتمادين في معاكستهم لها، بحقد وعداء، إلى حد كشف قناعهم عن كونهم الخصم الحقيقي، الذي تمتد أطماعه من الهيمنة الكاملة على أقاليمنا الجنوبية، من خلال بيادق الانفصاليين، إلى طرح التقسيم، الذي يؤدي لا محالة إلى بلقنة المنطقة برمتها، بدل العمل الصادق على بناء اتحاد مغاربي قوي على أسس سليمة.

وفي مواجهة هذا الموقف العدائي، الذي لم يفتأ يعاكس كل الحلول التوافقية التفاوضية المنصفة، ويروج بدلا عنها لحلول ملغومة، فإن المغرب المتواجد على صحرائه، القوي بإجماعه المقدس حولها، المعتز بمساندة أشقائه وأصدقائه المدركين لعدالة قضيته، يؤكد بلسان خديمك الأول، حفيد محمد الخامس بطل التحرير، ووارث سر الحسن الثاني مبدع المسيرة الخضراء، رحمهما الله، أننا جميعا مجندون بما يرمز إليه هذا اليوم الخالد من التحام بين العرش والشعب، للدفاع عن وحدتنا الترابية، مهما كلفت من تضحيات، ومهما كانت المناورات والمؤامرات.

ولشعبي العزيز، أجدد التأكيد بأن المعركة الحقيقية ليست بين أفراد وفئات، أو أحزاب وجمعيات، وأن الخلافات بشأن تدبير الشأن العام لا يجب أن تنسينا بأن معركتنا المصيرية الحاسمة، هي الدفاع بكل استماتة لصد كل تهديد أو خطر أو تأمر يستهدف النيل من وحدتنا الترابية.

ولخصوم وحدتنا الترابية، أؤكد باسمك، شعبي العزيز، أن الديمقراطية التي هي نهجنا المتميز للتدبير الحضاري لقضايانا الوطنية، هي على خلاف ما يعتقد هؤلاء الخصوم، من دعائم تقوية الجبهة الداخلية وقوام وحدة صفنا والخيار الأنسب، للطى النهائي لهذا المشكل المفتعل الذي يظل المغرب منفتحا على كل حوار بناء وصريح لعله في إطار الحفاظ على وحدتنا الترابية وسيادتنا الوطنية، التي لن نقبل أبدا، وأقول أبدا، أي مساومة عليها.

وبنفس الإيمان والعزيمة، فإن خديمك الأول، يدعوك، شعبي الوفي، إلى الانخراط الفعال في ثورة جديدة للملك والشعب، انطلاقا من المرجعيات والأهداف الطموحة التي حددناها في خطاب العرش، غايتها المثلى تشييد دولة ديمقراطية فعالة محصنة من كل أشكال التكفير الديني أو الإقصاء السياسي، وبناء اقتصاد متحرر منتج للثروات والتشغيل، ومجتمع متضامن، ونهضة فكرية منفتحة على روح العصر وملزمة بالهوية المغربية.

وقد ارتأينا أن يكون أفضل تعبير عن الوفاء لروح ثورة الملك والشعب، في عيدها الذهبي وخير منطلق لمواصلتها تجسيد إرادتنا الراسخة لإنصاف المرأة المغربية، التي لا قوام للديمقراطية وحقوق الإنسان بدون رفع كل أشكال الحيف عنها وتكريمها المستحق. ولذلك أصدرنا تعليماتنا السامية إلى اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية، كي تنهي أعمالها خلال شهر شتنبر المقبل، وترفع إلى جلالتنا حصيلة أشغالها.

وسنتولى، بصفتنا أميرا للمؤمنين والممثل الأسمى للأمة، إطلاعك، شعبي الأبوي، بما استقر عليه نظرنا السديد في شأن مشروع المراجعة الشاملة للمدونة الجديدة للأسرة وذلك في مناسبة قريبة إن شاء الله.

وفي منعطف حضاري عالمي، اهتزت فيه اليقينيات والمرتكزات، تنتظرنا معركة صعبة ضد الذات لتحسينها من الانسياق إلى ركوب الأجوبة السهلة عن الأسئلة الصعبة والمزايدة الديماغوجية. فمعركتنا الحقيقية هي التعبئة لإنجاز مشاريع الإصلاح الشاقة بروح الاجتهاد والتطور.

ولن يتأتى لنا ذلك، إلا بالتمسك بالثوابت الراسخة للأمة باعتبارها مصدر قوة الهوية المغربية المتميزة وتعميق روح المبادرة والإنتاج والتصدي بحزم ووعي، لكل من يركب الفتنة والتضليل والانغلاق لمصادرة مستقبل الأمة وتقدمها.

وإذا كنا قد طويينا، بفضل تطورنا الديمقراطي، صفحة تصحيح صورة المغرب بالخارج، فإن علينا بنفس العزم تصحيح صورة المغربي عن بلده بترسيخ ثقافة المواطنة التي تجعله يعتز بمكاسبه عاملا على تصحيح مكان الاختلال أو السلبات بمشاريع إصلاحية ملموسة بدل زرع ثقافة التشكيك والعدمية.

وفي هذا السياق، وعلاوة على برامج التنشئة على حقوق وواجبات الإنسان، فقد أصدرنا توجيهاتنا السامية إلى حكومة جلالتنا وخاصة وزراء التعليم، كي يكون عماد هذه البرامج تلقين أطفالنا وشبابنا التربية الوطنية والأخلاقية، كما تشبع بها جيلنا ولاسيما منها التعلق بمقدسات الوطن والغيرة القوية على سمعته.

ومثلما كانت السبعة والعشرون شهرا التي قضاها جدنا المنعم والأسرة الملكية الشريفة في المنفى، ذروة التضحية والالتحام بين العرش والشعب، من أجل سيادة المغرب ووحدته وتحرره، فلنجعل من نفس المدة التي تفصلنا عن إحياء الذكرى الخمسينية للاستقلال فترة حافلة بالعمل الجاد وتعبئة الشباب لتحسين وحدتنا الترابية ومكاسبنا الديمقراطية واستدراك ما تأخر من مشاريعنا الإنمائية وترسيخ مكانة المغرب في محيطه الجهوي والدولي.

كما أن علينا أن نجعل من هذه الذكرى الذهبية للاستقلال، وقفة تاريخية لتقييم الأشواط التي قطعها بلادنا على درب التنمية البشرية، خلال نصف قرن بنجاحاتها وصعوباتها وطموحاتها، مستخلصين العبر من اختيارات هذه المرحلة التاريخية، والمنعطفات الكبرى التي ميزتها، مستهدفين من ذلك ترسيخ توجهاتنا المستقبلية على المدى البعيد بكل ثقة ووضوح، مبرزين بكل تجرد وإنصاف الجهود الجبارة، التي بذلت لوضع المغرب على سكة بناء الدولة الحديثة.

وذلكم خير وفاء للذكرى الخالدة لصانعي استقلال الوطن، وأكبر محفز على مضاعفة الجهود لمواصلة بناء المغرب القوي، وما ذلكم بعزيز على عزائم شبابنا المتشبع بالوطنية التاريخية الملتزم بالمواطنة الديمقراطية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك، 26 رجب 1424هـ الموافق 23 شتنبر 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،
معالي الأمين العام،
حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية، أن أهنئكم السيد الرئيس على انتخابكم بالإجماع رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكدا لكم باسم
المملكة المغربية ومجموعة السبعة والسبعين زائد الصين، مساندتنا الكاملة لكم لإنجاح هذه الدورة المتميزة.

لقد حرص عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات على تلبية دعوة السيد الأمين العام لمنظمتنا إدراكا منهم لدقة الظرف الذي تجتازه
مغربا عن تقديري للسيد كوفي عنان وللجهود التي ما فتئ يبذلها لتعزيز فعالية المنظمة.

وإني إذ ألقى كلمتي من هذا المنبر السامي، لأستحضر ببالغ التأثر نداء ومبادرات جدي ووالدي المنعمين صاحبي الجلالة الملكين
محمد الخامس والحسن الثاني، قدس الله روحيهما، من أجل تضافر جهود المجتمع الدولي للإسراع بتصفية الاستعمار، خاصة بالمغرب
العربي وإفريقيا، ونصرة مبادئ السلم والتعايش والانفتاح والاعتدال، وما فتئ عملنا الدولي يستلهم هذه الفضائل التي نادى بها مؤسسو
منظمتنا لإغناء الرصيد الحضاري، الذي اكتسبته البشرية من خلالها، صيانة لكرامة الإنسان وضمانا للمساواة في الحقوق والالتزامات،
سواء بين الرجال والنساء أو بين الأمم والشعوب صغيرها وكبيرها، في ظل الشرعية الدولية والحرية والتضامن.

وإذا كنا نقدر ما حققته منظماتنا من نتائج إيجابية وملموسة، فإننا من منطلق غيرتنا على رسالتها النبيلة نتساءل: إلى أي مدى تمكنت منظماتنا من إشاعة السلام، والمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة وحل النزاعات الناجمة في معظمها عما لحق بالأمم والشعوب المستعمرة من تمزيق لكياناتها التاريخية، خاصة في قارتنا الإفريقية.

وأود في هذا المقام، الإعراب عن التزام المغرب الثابت بالتضامن الفاعل، مع الدول الإفريقية الشقيقة، وتعميق التعاون معها في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ومساندة المبادرات الإفريقية البناءة. وإني لأدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي لتقديم دعم ملموس، لاستراتيجية «النيباد» التي تتوخى تحقيق التنمية المستدامة للقارة الإفريقية بالارتكاز على تناسق مكوناتها الجهوية.

السيد الرئيس،

لقد شكل «إعلان الألفية» منعطفا حاسما في تكريس دور الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، من خلال الإجماع، ولأول مرة، حول أهداف محددة ومترقمة، تمتد إلى سنة 2015، كما انعقدت عدة مؤتمرات أممية هامة لتجسيد التزامات المجتمع الدولي على أرض الواقع. وقد حرصت منذ يناير الماضي على أن تعطي رئاسة مجموعة السبعة والسبعين زائد الصين الأسبوعية لمهمة المتابعة والتنفيذ المتكامل لهذه الالتزامات.

وبمبادرة من مجموعتنا اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في يونيو الأخير قرارا بهذا الخصوص في انتظار تقييم شامل خلال سنة 2005. وإذا كانت مجموعتنا قد عملت على أن تظل القضايا التنموية في صلب اهتمامات منظماتنا، فإن توتر الوضع بالشرق الأوسط، قد جعلنا نكرس جل طاقاتنا لمواجهة المخاطر الجسيمة المحدقة بالسلام العالمي.

وبالرغم من الجهود التي بذلت، سواء من طرف الأمم المتحدة أو من لدن الرباعي الدولي من خلال «خارطة الطريق» لتسوية القضية الفلسطينية، فإن استمرار منطلق العنف والتصلب لازال يعرقل تحقيق السلام ورفع الحرمان والظلم، الذي يعانيه الشعب الفلسطيني الشقيق مما يستوجب التزاما أقوى من المجموعة الدولية لتفعيل خارطة الطريق بشكل لا رجعة فيه.

وبصفتي رئيسا للجنة القدس، أعبر عن استعدادي التام للمساهمة في إيجاد حل عادل ونهائي يمكن من إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف، تتمتع بمقومات الاستمرار، وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في ظل سلام شامل وعادل ودائم، وهو ما يقتضي كذلك انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، ليتسنى لهذه المنطقة استرجاع رسالتها الحضارية كأرض للتعايش الديني والحضاري.

وفي نفس السياق، فإن المغرب يدعو لتضافر الجهود الدولية، لتمكين الشعب العراقي الشقيق، من العيش في أمن واستقرار وحرية وإعادة إعمار بلاده، في احترام تام لاختياراته وسيادته ووحدته الوطنية والترايبية.

السيد الرئيس،

إن الفضاء المتوسطي، يعاني من التداعيات السلبية لهذه الأزمات، لذا فإننا نعتبر أن الشراكة الأورو متوسطية تشكل عنصرا أساسيا لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية في المنطقة.

وفي هذا النطاق، فإن المغرب يعتبر بناء الاتحاد المغاربي، هدفا استراتيجيا لتوفير السلم والتقدم لأعضائه بعيدا عن أي نزعة للبلقنة وفي احترام تام للمقومات الوطنية لكافة دوله؛ وحرصا على علاقات حسن الجوار، فقد عمد المغرب إلى تهدئة التوتر المفتعل على حدوده بالعمل الصادق على إيجاد حل توافقي لقضية الصحراء المغربية.

غير أن جهود التسوية التي بذلت، قد أبانت أنه لا سبيل لطي هذا الملف نهائيا، إلا بالعمل على إيجاد حل سياسي واقعي ونهائي طبقا للمبادئ الديمقراطية، وفي إطار احترام سيادة المملكة المغربية ووحدتها الترابية وفق ما اقترحتة الأمم المتحدة ذاتها في يونيو 2001. وإني لأجدد في هذا النطاق، التأكيد رسميا على التزام المغرب بالتعاون مع الأمم المتحدة للوصول إلى هذا الحل.

السيد الرئيس،

منذ الأحداث المأساوية للحادي عشر من شتنبر، انخرطت المجموعة الدولية بحزم في مناهضة الإرهاب الدولي المنافي للقيم الإنسانية. وإن المغرب، الذي استهدفه الإرهاب المقيت بدوره، في شهر ماي المنصرم في محاولة يائسة للنيل من خياره الديمقراطي وتمسكه الراسخ بقيم الحرية والتسامح والانفتاح، ليؤكد على ضرورة توسيع وتعميق التعاون الدولي الفعال لاستئصال هذه الآفة.

وإني لأعرب، من أعلى هذا المنبر عن استنكاري الشديد لإصرار بعض الأوساط على الخلط بين الإرهاب والإسلام، الذي هو دعوة للسلم وتكريم الإنسان وتحريم الظلم والعدوان.

السيد الرئيس،

في ظل هذا الوضع الدولي العصيب، فإن منظومة الأمم المتحدة تواجه تحديات متشعبة ومخاطر جسيمة. وحتى يتسنى لمنظومتنا ترسيخ الدور الذي تنفرد به في ضبط العلاقات بين الدول، فإنه يتعين التعجيل بالرجوع إلى مفهوم الكونية بمعناه الأصلي المتجلي في مساواة الجميع أمام نفس المبادئ القانونية والأخلاقية والتضامن الفعال بين كافة الشعوب والأمم.

ولن يتأتى ذلك للبشرية، إلا باستنهاض عزميتها، وبعث روح التفاؤل والثقة في منظمة الأمم المتحدة لتستعيد مجدها وفعاليتها، ملتزمين بتعزيز وسائلها ودعم عملها. وستجدون في جلالتنا السند القوي للبناء الجماعي لعالم أكثر أمانا وإنصافا وإنسانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في حفل العشاء الرسمي على شرف الرئيس جاك شيراك والسيدة حرمه
فاس، 12 شعبان 1424هـ الموافق 09 أكتوبر 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة رئيس الجمهورية،

السيدة المحترمة،

أصحاب السمو الملكي،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

في هذه اللحظة المتميزة، وفي هذه المدينة ذات التاريخ العريق، نود أن نعبر عن مدى ابتهاجنا العميق، باستقبال صديقنا الكبير،
فخامة السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية.

لقد سبق لكم، فخامة الرئيس، أن قلتُم بباريز في مارس 2000 أن «ملك المغرب هنا في بيته». وبالمثل اسمحوا لي فخامة الرئيس،
أن أقول لكم بدوري، إن رئيس الجمهورية الفرنسية، وهو يحل بالمغرب، يعتبر في بيته وبين ذويه.

إن مدينة فاس، التي تتشرف باستقبالكم، هي في صميم تاريخنا، باعتبارها أول عاصمة للبلاد، والمكان الذي شهد تأسيس الدولة
المغربية، انطلاقاً من أواخر القرن الثامن الميلادي. وفي أحضانها نشأت أول جامعة في العالم الإسلامي، وهي جامعة القرويين، التي
أسستها السيدة الفاضلة أم البنين فاطمة الفهرية.

وبهذه الحاضرة كذلك تألق علماء أجلاء، نذكر من مشاهيرهم الجغرافي الشريف الإدريسي، وابن ميمون، والمؤرخ ابن خلدون، وأنتم
تعلمون، سيادة الرئيس، كم كانت قوية جاذبية فاس، بالنسبة لمفكرين فرنسيين مرموقين مثل لوي ماسينيون، وجاك بيرك، اللذين
عرفا العالم الغربي، بجوانب كان يجهلها عن الحضارة المغربية.

السيد الرئيس،

منذ زيارة الدولة التي قمنا بها لفرنسا، عرف العالم أحداثاً جسيمة زعزعت ما كان يوقن به من ثوابت، وشككت في الكثير مما تأكد لديه من قناعات.

وإن تفاقم مظاهر العنف والإرهاب، قد حول أنظارنا عن المعارك الأساسية، التي يتعين خوضها لمواجهة آفات البؤس والمرض والجهل، وشغلنا عن النضال المتواصل من أجل توفير كل حظوظ النجاح لتحليل التنمية المستدامة، والأخذ بناصية العولمة.

وفي هذا العالم المضطرب، حيث الأهواء تتأجج على حساب العقل، وحيث القيم الكونية تتوارى خلف محاولات الإقصاء، عرفتم فخامة الرئيس كيف تسمعون صوت فرنسا الوفية لرسالتها باعتبارها مهد إعلان حقوق الإنسان والمواطن، وقد عبرتم عن ذلك بشجاعة وجرأة بل وباقتناع وإصرار دائمين.

وما فتئتم، سيادة الرئيس، تعملون، بدون كلل، من أجل تقوية دور منظمة الأمم المتحدة، في معالجة الأزمات والحفاظ على السلم وتغليب قوة القانون على قانون القوة، في احترام لكرامة الشعوب وأمن الدول.

لذا، فإننا في هذا المساء، نحیی فيكم، قبل كل شيء رجل المبادئ الراسخة ورئيس الدولة الملتزم.

فخامة الرئيس،

إننا نقدر بامتنان ما تبدلونه من جهود رائدة متواصلة لصالح إفريقيا، وتنميتها واستقرارها. فقد دأبتم على تحسين الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية، بحاجات القارة الإفريقية التي تتطلع إلى نمو مطرد، وتعمل جاهدة على التحكم في تنميتها المستدامة. وإن انتماء المغرب لإفريقيا يجعله ينضم بدون تردد إلى كل المساعي الرامية لتحقيق تعاون ثلاثي يستهدف تحسين ظروف عيش الشعوب الإفريقية.

السيد الرئيس،

إن فرنسا والمغرب تربطهما علاقات فريدة، نسجاها ضمن إطار، مافتى يتجدد ويتأقلم مع تطور الاقتصاد والمجتمع في بلدنا.

وفي هذا السياق، أبرم بلدانا اتفاقية جديدة للتعاون بينهما، توطد أركان شراكة استراتيجية مفتوحة على المستقبل، قائمة على التضامن والاحترام المتبادل، من شأنها أن تفتح آفاقا واعدة من خلال توسيع دور المجتمع المدني والجماعات المحلية والقطاع الخاص.

وفيما يخص المغرب، فإنه عازم على المضي قدما بمشروعه الإصلاحى لتطوير بنياته الاقتصادية والاجتماعية وتحديثها، مع منح الأولوية للاستثمارات الاجتماعية وسياسات القرب، وهو ما يعنى أننا اخترنا لأنفسنا بناء مجتمع ديمقراطى، منفتح، متضامن، متشبث بقيمه العريقة، جاعلين من تطوير المدرسة وتحرير المرأة ومناهضة الإقصاء، اللبنة الأساسية في بناء مستقبل أفضل لشعبنا.

ومن المعول على بلدنا أن يشجعا جاليتنا المهاجرتين، على المساهمة في تقوية الروابط الاقتصادية، وتمتين الأواصر الثقافية والإنسانية التي، تجمع بين شعبينا الصديقين، في نطاق احترام قوانين كل منهما وقيمه.

السيد الرئيس،

لقد أبنتم باستمرار، عن وعي عميق بأهمية دور فرنسا بالنسبة لمستقبل المنطقة الأورو متوسطية.

وإننا لنثمن، ما قام به بلدكم لجعل الاتحاد الأوروبي يعلن عن استعداده للتباحث مع المغرب في إمكانية تحديد وضع متقدم أكثر من الشراكة وأقل من العضوية.

كما نعلم مدى تمسككم بمسلسل برشلونة، الذي أصبح استثنائه، ضرورة ملحة ويتوقف على تعزيز التعاون حول مشاريع ثنائية وإقليمية وقطاعية. وهو ما هدف إليه إعلان أكادير، الذي يندرج في هذا السياق ليشكل تقدما ملموسا على درب الشراكة الأورو متوسطية.

السيد الرئيس،

إنه لمن الطبيعي أن يحتل اتحاد المغرب العربي موقعا متميزا في الشراكة الأورو متوسطية، التي هي في طريق البناء، وإن المملكة المغربية لتنتهز هذه المناسبة لتؤكد بقوة ومن جديد، تمسكها بالمشروع المغاربي، في امتداده الاستراتيجي وجدواه الاقتصادي وأبعاده الإنسانية والثقافية، مصرين على أن نتجاوز بالحوار كل الصعوبات الموضوعية، التي مازالت للأسف تعرقل تحقيق هذا الأمل الكبير، على أسس سليمة قائمة على الثقة المتبادلة.

وإننا لممنونون لما تقوم به فرنسا من عمل إيجابي، لصالح حل سياسي عادل وواقعي، للنزاع المصطنع، الموروث عن الحرب الباردة، والمفتعل حول استكمال وحدتنا الترابية.

السيد الرئيس،

إن مسلسل برشلونة يظل شديد التأثير بمأساة الشرق الأوسط، وأمام تصاعد العنف وآلام الشعب الفلسطيني الشقيق، نؤكد تعلقنا بالشرعية الدولية، وتفعيل خارطة الطريق، بهدف الوصول إلى إنشاء دولة فلسطينية لها مقومات البقاء، لتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن يشملان كل شعوب المنطقة.

إننا مدركون ما تكتسبه هذه الكلمات من معان لها وزنها العميق في هذا المكان، بالذات الذي احتضن القمة العربية عام 1982، والذي أرست فيه حكمة والدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، دعائم حل عادل ودائم لنزاع الشرق الأوسط. كما أنكم تعلمون أن إيماننا بتقاليدنا في الحوار والسلم يظل راسخا قويا لا يتزعزع خصوصا في هذا الظرف الدقيق.

وفي هذه المدينة العريقة، تحدثنا كل الأزقة والفضاءات عن تعايش الأجناس والمعتقدات بتسامح صادق. وهذا الرصيد الخلفي والروحي الذي نتقاسمه مع فرنسا يستوجب منا مقاومة الإرهاب الدولي، ونبد التطرف بكل أشكاله ومظاهره. وقد شكل هذا الموقف معطى ثابتا في سياستنا الخارجية التي أثرت دوما طريق التشاور والحوار.

ومن نفس المنطلق، نعبر عن أملنا في أن يسترجع الشعب العراقي الشقيق كامل سيادته في أحسن الظروف وأقرب الآجال، ويمارسها من خلال مؤسسات ديمقراطية.

السيد الرئيس،

إن الروابط القوية التي نسجها التاريخ بين شعبينا، وما نكن لكم، فخامة الرئيس، من صداقة وتقدير، وما تبذرون أنتم شخصيا وحكومتم من مساندة لنا، كلها عوامل كفيلة بإنجاح شراكتنا الاستراتيجية.

مرة أخرى مرحبا بكم في المغرب وبالسيدة شيراك والوفد المرافق لكم.

حضرات السيدات والسادة،

أطلب منكم أن تقفوا إجلالا وتقديرا لفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وعقيلته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في افتتاح السنة الثانية من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان
الرباط، 13 شعبان 1424 هـ الموافق 10 أكتوبر 2003 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إننا، بافتتاح هذه الدورة البرلمانية، نستكمل تجديد المؤسسات الدستورية مجسدين إرادتنا الملكية الراسخة في إعطاء المسار الديمقراطي، طريقه القويم، كخيار لا رجعة فيه، مهما تكن دقة التحديات الوطنية والدولية.

وإذا كنا معتزين بإنجاز هذه النقلة النوعية، فهل معنى ذلك أننا بلغنا الكمال الذي نتوخاه؟

لقد أكدنا مرارا، أن لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين، وأن الديمقراطية طريق شاق وطويل، وليست ميدانا صوريا لحرب المواقع، بل هي مواطنة ملتزمة وممارسة لا محيد عنها، لحسن تدبير الشأن العام، ولا سيما المحلي منه. ولا يمكن تحصينها إلا بترسيخ ثقافة المواطنة المنوط بالأحزاب السياسية، وهيئات المجتمع المدني وبتحسين الأحوال المعيشية للمواطن حتى يلمسها في واقعه اليومي.

وكيفما كان تركيب المجالس المنتخبة، فإننا لن نكف عن طرح السؤال الجوهرى: هل يعد الانتخاب غاية في حد ذاته ونهاية المطاف؟ كلا، فإن احترام الإرادة الشعبية يقتضي نبذ عقلية ديمقراطية المقاعد، والالتزام بفضيلة ديمقراطية التنمية.

وفي أفق استخلاص كل العبر، من انتخاب المجالس التمثيلية واستيفاء شروط عقلنتها، فإننا نكتفي اليوم بوقفة خاصة عند تجديد انتخاب الجماعات المحلية، التي تجسد ديمقراطية القرب والمشاركة، والقاعدة الصلبة لمجلس المستشارين.

وإننا لنتنظر من الجماعات المحلية، طي صفحة المنافسة الانتخابية العابرة، وفتح الأوراش الحيوية للعمل الجماعي، دون استسلام لصعوبة التحديات، بوضع مخططات للتنمية المحلية لإنجاز أسبقيات السكن اللائق والاستثمار المنشود، والتشغيل المنتج والتعليم النافع، وتوفير العيش الكريم، وهذه هي محفزات المواطنين، الذين يجب إشراكهم الفعلي والمتواصل، في تحقيق المشاريع التنموية،

المستجيبة لانشغالاتهم الحقيقية، وتلكم سبيلكم لإعادة الاعتبار للديمقراطية المحلية بما هي تواصل دائم مع المواطنين وليست مجرد لحظة انتخابية موسمية.

ومع تهانينا للمنتخبين الجدد، واعتزازنا بارتفاع نسبة الشباب الأكثر تأهيلا، فإن التمثيل الضعيف للنساء في الجماعات المحلية يجعلنا نتساءل: إلى متى سنستمر في اللجوء إلى التمييز الإيجابي القانوني، لضمان مشاركة واسعة للمرأة في المؤسسات؟ لا ريب أن الأمر يتطلب نهضة شاملة، وتحولا عميقا في العقلية البالية والوعي الجماعي، وفتح المجال أمام المرأة، بما يناسب انخراطها في كل مجالات الحياة الوطنية، لما أبانت عنه من جدارة واستقامة وتفان في خدمة الصالح العام.

وإن تكليفنا للسلطات العمومية، بدعم الجماعات المحلية لا يعادله، إلا تأكيدنا على وجوب التزام هذه السلطات باليقظة والحزم والمراقبة الدائمة، لنهوض المجالس المنتخبة على الوجه الأكمل، بصلاحياتها الواسعة طبقا للقانون.

ومع تحذيرنا من الإخلال بالمسؤولية وسوء التدبير، ولو كان صادرا عن منتخب بأغلبية واسعة، فإننا نذكر على وجه الخصوص، بتوجيهاتنا الداعية إلى تجريم تشجيع انتشار السكن غير اللائق، دون تساهل في التطبيق الصارم والفعال للقانون، في حق جميع المتلاعبين.

وإننا نعتبر أن الجماعة المحلية لا يمكنها القيام بدورها كاملا إلا بتضافر جهودها مع المدرسة والأسرة، باعتبار هذه المؤسسات الثلاث محط عنايتنا الإصلاحية الراسخة لبناء المجتمع الديمقراطي الحديث.

لقد أكدنا بما فيه الكفاية، على ضرورة التفعيل الأمثل للميثاق الوطني للتربية والتكوين، وأكتفي اليوم بالتنبيه بقوة إلى أن هذه السنة، هي المنعطف الحاسم لإنجاز هذا الإصلاح الجوهرى، ولن يتأتى ذلك إلا بالإقدام على اتخاذ القرارات الجريئة الضرورية في هذا الشأن بكل ما يتطلبه الأمر من الشجاعة والحزم والتطبيق الناجع والملموس على أرض الواقع.

أما بالنسبة للأسرة والنهوض بأوضاع المرأة، فإنني قد أبرزت إشكالاتها الجوهرية غداة تحملي الأمانة العظمى لإمارة المؤمنين، متسائلا في خطاب عشرين غشت لسنة 1999: «كيف يمكن الرقي بالمجتمع والنساء اللواتي يشكلن نصفه، تهدر حقوقهن ويتعرضن للحيث والنف والتهميش، في غير مراعاة لما خولهن ديننا الحنيف من تكريم وإنصاف؟».

وفضلا عما اتخذناه من قرارات ومبادرات ذات دلالة قوية للنهوض بأوضاع المرأة وإنصافها، فإننا لم نتردد في تجنيب المجتمع مغبة الفتنة حول هذه القضية بتكوين لجنة استشارية متعددة المشارب والاختصاصات لاقتراح مراجعة جوهرية لمدونة الأحوال الشخصية عاملين على تزويدها بتوجيهاتنا السامية باستمرار، إلى أن رفعت إلى نظرنا السيد حصيلة أعمالها.

وبهذه المناسبة، نود أن ننوه بجهود رئيسها وأعضائها معتبرين أن ما عرفته هذه اللجنة أحيانا من تباين في بعض القضايا، إنما هو من قبيل كون اختلاف العلماء رحمة.

لقد توخينا في توجيهاتنا السامية لهذه اللجنة، وفي إبداء نظرنا في مشروع مدونة الأسرة، اعتماد الإصلاحات الجوهرية التالية:

- أولا: تبني صياغة حديثة بدل المفاهيم التي تمس بكرامة وإنسانية المرأة، وجعل مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين. وذلك باعتبار «النساء شقائق للرجال في الأحكام» مصداقا لقول جدي المصطفى عليه السلام، وكما يروى: «لا يكرمهن إلا كريم ولا يهينهن إلا لئيم».

- ثانيا: جعل الولاية حقا للمرأة الرشيدة، تمارسه حسب اختيارها ومصحتها اعتمادا على أحد تفاسير الآية الكريمة، القاضية بعدم إجبار المرأة على الزواج بغير من ارتضته بالمعروف: «ولا تعضوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف». وللمرأة بمحض إرادتها، أن تفوض ذلك لأبيها أو لأحد أقاربها.

- ثالثا: مساواة المرأة بالرجل بالنسبة لسن الزواج، بتوحيده في ثمان عشرة سنة، عملا ببعض أحكام المذهب المالكي، مع تخويل القاضي إمكانية تخفيضه في الحالات المبررة، وكذلك مساواة البنت والولد المحضونين في بلوغ سن الخامسة عشرة لاختيار الحاضن.

- رابعا: فيما يخص التعدد، فقد راعينا في شأنه الالتزام بمقاصد الإسلام السمحة، في الحرص على العدل، الذي جعل الحق سبحانه يقيد إمكان التعدد بتوفيره في قوله تعالى: «فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة» وحيث انه تعالى نفى هذا العدل بقوله عز وجل: «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم»، كما تشبعنا بحكمة الإسلام المتميزة بالترخيص بزواج الرجل بامرأة ثانية بصفة شرعية لضرورات قاهرة وضوابط صارمة وبإذن من القاضي، بدل اللجوء للتعدد الفعلي غير الشرعي، في حالة منع التعدد بصفة قطعية.

ومن هذا المنطلق، فإن التعدد لا يجوز إلا وفق الحالات والشروط الشرعية التالية:

- لا يأذن القاضي بالتعدد، إلا إذا تأكد من إمكانية الزوج في توفير العدل على قدم المساواة مع الزوجة الأولى وأبنائها في جميع جوانب الحياة، وإذا ثبت لديه المبرر الموضوعي الاستثنائي للتعدد.

- للمرأة أن تشتترط في العقد على زوجها، عدم التزوج عليها باعتبار ذلك حقا لها، عملا بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «مقاطع الحقوق عند الشروط». وإذا لم يكن هنالك شرط، وجب استدعاء المرأة الأولى لأخذ موافقتها، وإخبار ورعى الزوجة الثانية بأن الزوج متزوج بغيرها، وهذا مع إعطاء الحق للمرأة المتزوج عليها في طلب التخليق للضرر.

- خامسا: تجسيد إرادتنا الملكية، في العناية بأحوال رعايانا الأعمى المقيمين بالخارج لرفع أشكال المعاناة عنهم، عند إبرام عقد زواجهم. وذلك بتبسيط مسطرتهم، من خلال الاكتفاء بتسجيل العقد بحضور شاهدين مسلمين، بشكل مقبول لدى موطن الإقامة، وتوثيق الزواج بالمصالح القنصلية أو القضائية المغربية، عملا بحديث أشرف المرسلين: «يسروا ولا تعسروا».

- سادسا: جعل الطلاق حلا لميثاق الزوجية يمارس من قبل الزوج والزوجة، كل حسب شروطه الشرعية وبمراقبة القضاء؛ وذلك بتقييد الممارسة التعسفية للرجل في الطلاق بضوابط، تطبيقا لقوله عليه السلام: «إن أبغض الحلال عند الله الطلاق»، وبتعزيز آليات التوفيق والوساطة بتدخل الأسرة والقاضي، وإذا كان الطلاق بيد الزوج فإنه يكون بيد الزوجة بالتتمليك. وفي جميع الحالات يراعى حق المرأة المطلقة في الحصول على كافة حقوقها قبل الإذن بالطلاق، وقد تم إقرار مسطرة جديدة للطلاق تستوجب الإذن المسبق من طرف المحكمة وعدم تسجيله، إلا بعد دفع المبالغ المستحقة للزوجة والأطفال على الزوج، والتنصيص على أنه لا يقبل الطلاق الشفوي في الحالات غير العادية.

- سابعا: توسيع حق المرأة في طلب التخليق، لإحلال الزوج بشرط من شروط عقد الزواج، أو للإضرار بالزوجة مثل عدم الإنفاق أو الهجر أو العنف، وغيرها من مظاهر الضرر، أخذا بالقاعدة الفقهية العامة: «لا ضرر ولا ضرار»، وتعزيزا للمساواة والإنصاف بين الزوجين. كما تم إقرار حق الطلاق الاتفاقي تحت مراقبة القاضي.

- ثامنا: الحفاظ على حقوق الطفل بإدراج مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وضمان مصلحة الطفل في الحضانة من خلال تخويلها للأم ثم للأب ثم للأم، فإن تعذر ذلك، فإن للقاضي أن يقرر إسناد الحضانة لأحد الأقارب الأكثر أهلية. كما تم جعل توفير سكن لائق للمحضون واجبا مستقلا عن بقية عناصر النفقة، والإسراع بالبت في القضايا المتعلقة بالنفقة في أجل أقصاه شهر واحد.

- تاسعا: حماية حق الطفل في النسب، في حالة عدم توثيق عقد الزوجية لأسباب قاهرة، باعتماد المحكمة البيئات المقدمة في شأن إثبات البنوة، مع فتح مدة زمنية من خمس سنوات لحل القضايا العالقة في هذا المجال، رفعا للمعانة والحرمان عن الأطفال في مثل هذه الحالة.

- عاشرا: تخويل الحفيدة والحفيد من جهة الأم، على غرار أبناء الابن، حقهم في حصتهم من تركة جدهم عملا بالاجتهاد والعدل في الوصية الواجبة.

- حادي عشر: أما في ما يخص مسألة تدبير الأموال المكتسبة من لدن الزوجين خلال فترة الزواج، فمع الاحتفاظ بقاعدة استقلال الذمة المالية لكل منهما، تم إقرار مبدأ جواز الاتفاق بين الزوجين، في وثيقة مستقلة عن عقد الزواج، على وضع إطار لتدبير واستثمار أموالهما المكتسبة خلال فترة الزواج، وفي حالة عدم الاتفاق، يتم اللجوء إلى القواعد العامة للإثبات، بتقدير القاضي لمساهمة كلا الزوجين في تنمية أموال الأسرة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن الإصلاحات التي ذكرنا أهمها، لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها انتصار لفئة على أخرى، بل هي مكاسب للمغاربة أجمعين، وقد حرصنا على أن تستجيب للمبادئ والمرجعيات التالية:

- لا يمكنني بصفتي أميراً للمؤمنين، أن أحل ما حرم الله وأحرم ما أحله.

- الأخذ بمقاصد الإسلام السمحة في تكريم الإنسان والعدل والمساواة والمعايشة بالمعروف وبوحدة المذهب المالكي والاجتهاد، الذي يجعل الإسلام صالحا لكل زمان ومكان، لوضع مدونة عصرية للأسرة منسجمة مع روح ديننا الحنيف.

- عدم اعتبار المدونة قانونا للمرأة وحدها، بل مدونة للأسرة أبا وأما وأطفالا، والحرص على أن تجمع بين رفع الحيف عن النساء وحماية حقوق الأطفال وصيانة كرامة الرجل. فهل يرضى أحدكم بتشريد أسرته وزوجته وأبنائه في الشارع؟ أو بالتعسف على ابنته أو أخته؟

- وبصفتنا ملكا لكل المغاربة، فإننا لا نشرع لفئة أو جهة معينة، وإنما نجسد الإرادة العامة للأمة التي نعتبرها أسرتنا الكبرى.

وحرصا على حقوق رعايانا الأوفياء المعتنقين للديانة اليهودية، فقد أكدنا في مدونة الأسرة الجديدة، أن تطبق عليهم أحكام قانون الأحوال الشخصية المغربية العبرية.

وإذا كانت مدونة 1957، قد وضعت قبل تأسيس البرلمان، وعدلت سنة 1993، خلال فترة دستورية انتقالية بظواهر شريفة، فإن نظرنا السيد ارتأى أن يعرض مشروع مدونة الأسرة على البرلمان لأول مرة، لما يتضمنه من التزامات مدنية، علما بأن مقتضياته الشرعية هي من اختصاص أمير المؤمنين.

وإننا لنتنظر منكم، أن تكونوا في مستوى هذه المسؤولية التاريخية، سواء باحترامكم لقدسية نصوص المشروع المستمدة من مقاصد الشريعة السمحة، أو باعتمادكم لغيرها من النصوص، التي لا ينبغي النظر إليها بعين الكمال أو التعصب، بل التعامل معها بواقعية وتبصر، باعتبارها اجتهادا يناسب مغرب اليوم، في انفتاح على التطور الذي نحن أشد ما نكون تمسكا بالسير عليه بحكمة وتدرج.

وبصفتنا أميرا للمؤمنين، فإننا سننظر إلى عملكم في هذا الشأن، من منطلق قوله تعالى: «وشاورهم في الأمر» وقوله عز وجل: «فإذا عزمت فتوكل على الله».

وحرصا من جلالتنا، على توفير الشروط الكفيلة بحسن تطبيق مدونة الأسرة، وجهنا رسالة ملكية إلى وزيرنا في العدل. وقد أوضحنا فيها، أن هذه المدونة مهما تضمنت من عناصر الإصلاح، فإن تفعيلها يظل رهينا بإيجاد قضاء أسري عادل وعصري وفعال، لا سيما وقد تبين من خلال تطبيق المدونة الحالية، أن جوانب القصور والخلل لا ترجع فقط إلى بنودها، ولكن بالأحرى إلى انعدام قضاء أسري مؤهل ماديا وبشريا ومسطريا، لتوفير كل شروط العدل والإنصاف، مع السرعة في البت في القضايا والتعجيل بتنفيذها.

كما أمرناه بالإسراع بإيجاد مقرات لائقة لقضاء الأسرة، بمختلف محاكم المملكة، والعناية بتكوين أطر مؤهلة من كافة المستويات، نظرا للسلطات، التي يخولها هذا المشروع للقضاء، فضلا عن ضرورة الإسراع بإحداث صندوق التكافل العائلي.

كما أمرناه أيضا، بأن يرفع إلى جلالتنا اقتراحات بشأن تكوين لجنة من ذوي الاختصاص، لإعداد دليل عملي، يتضمن مختلف الأحكام والنصوص، والإجراءات المتعلقة بقضاء الأسرة، ليكون مرجعا موحدًا لهذا القضاء وبمثابة مسطرة لمدونة الأسرة، مع العمل على تقليص الآجال، المتعلقة بالبت في تنفيذ قضاياها الواردة في قانون المسطرة المدنية، الجاري به العمل.

كما يتعين القيام بحملة إعلامية موسعة، لتوعية كل الفئات الشعبية بأهمية هذا الإصلاح، بمشاركة الفعاليات الفقهية والفكرية والسياسية.

ومهما كانت أهمية القضايا المعروضة عليكم، فإن القضية الوطنية المقدسة للوحدة الترابية للمملكة، تظل في صدارة ما يتعين أن نعبئ أنفسنا جميعا له، داعين إياكم إلى تفعيل الدبلوماسية البرلمانية في الدفاع عنها، في كل المحافل والمناسبات بكل إقدام وفعالية، منوهين بالإسهام القوي لممثلي الأقاليم الجنوبية في المؤسسات المنتخبة، المؤكد لانخراطهم في توجيهنا الوطني لتدبير شؤونهم المحلية بصفة ديمقراطية، في إطار الوحدة الوطنية والترايبية للمملكة، وتراص صفوف شعبنا العزيز حولها بقيادة جلالتنا.

وإني لعازم على المضي بكل الإصلاحات الجوهرية، بمشاركة كل الطاقات الحية، وفي مقدمتها الشباب، لترسيخ روح المواطنة الإيجابية لديه، بالإسهام في بناء مغرب الديمقراطية والتضامن والتنمية، الذي نجدد التأكيد على جعل هذه السنة، سنة تقوية ركائزه الكبرى ألا وهي: الأسرة المستقرة، والمدرسة الرائدة، والجماعة المعبأة لخدمة الصالح العام، وتوطيد أركان الدولة الديمقراطية القوية بمؤسساتها الفعالة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى وزير العدل

15 شعبان 1424 هـ الموافق 12 أكتوبر 2003 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
خديمتنا الأرضي ووزيرنا في العدل السيد محمد بوزبع،
أمنك الله ورعاك وسدد خطاك، وبعد،

فقد رفع إلى النظر السديد لجلالتنا السيد امحمد بوستة، رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية، مشروع مدونة الأسرة، الذي تعلم مدى حرصنا على أن نوفر له كل الشروط الكفيلة بتفعيله، على أكمل وجه في القريب العاجل.

وتجسيدا لحرصنا السامي في هذا الشأن، فقد أكدنا منذ إحداثنا اللجنة الاستشارية المكلفة باقتراح إصلاح جوهرى لمدونة الأحوال الشخصية، على دعم هذا المشروع، الذي مهما تضمن من عناصر الإصلاح، فإن تفعيله يظل رهينا بإيجاد قضاء أسري عادل وعصري وفعال، لاسيما وقد تأكد من خلال تطبيق المدونة الحالية، أن جوانب القصور والخلل لا ترجع فقط إلى بعض بنودها، ولكل بالأحرى إلى انعدام قضاء أسري مؤهل، ماديا وبشريا ومسطريا، لتوفير كل شروط العدل والإنصاف، مع السرعة في البت في القضايا التي هي من اختصاصه والتعجيل في تنفيذها.

وفي انتظار إبداء نظرنا السديد في هذا المشروع، نأمرك بالإسراع في تنفيذ توجيهاتنا السامية في هذا الصدد، من خلال الإسراع بإيجاد مقرات لائقة لقضاء الأسرة، لمختلف محاكم المملكة، والعناية بتكوين أطر مؤهلة من كافة المستويات، لممارسة السلطة الموكولة إليها في هذا الشأن.

كما نأمرك بأن ترفع إلى جلالتنا اقتراحات، بشأن تكوين لجنة من ذوي الاختصاص، لإعداد دليل عملي، يتضمن مختلف الأحكام والنصوص والإجراءات المتعلقة بقضاء الأسرة، ليكون مرجعا موحدا لهذا القضاء، الذي نوليه كامل رعايتنا واهتمامنا، في إطار ما نحرص عليه من ترسيخ مقومات أسرة مغربية، وفيه لقيمها وأصالتها، منفتحة على عصرها، في كنف العدل والمساواة والتضامن.

مع الإعراب لك عن سابغ رضانا، ودعائنا لك بالمزيد من التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة انطلاق مسيرة النور الخاصة بمحاربة الأمية
الرباط، 16 شعبان 1424 هـ الموافق 13 أكتوبر 2003 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

إن مخاطبتنا لكم، بمناسبة إعطاء الانطلاقة الجديدة لمكافحة الأمية، ومن خلال ملتقاكم الهام، إلى كافة رعايانا الأوفياء تتيح لنا فرصة أخرى للتأكد على ما نوليه للتنمية البشرية، من أولوية واهتمام يتطلب تحقيق مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحدائي، الذي يمتد بجذوره في أصالتنا وقيمنا الدينية، ويمتد بفروعه ليعانق كل قيم العصر والأخذ بمقاليد العلم والمعرفة والتكنولوجيا والأنظمة الحديثة. ولذلك جعلنا إصلاح نظام التربية والتكوين، في مقدمة أولويات العشرية الحالية، مبيئين تعميم التعليم، والقضاء على الأمية، مكانة الصدارة، في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي أجمعت عليه كل مكونات الأمة.

ويقينا منا بأن بناء مجتمع سليم و متماسك، يقتضي أن يكون جميع أفراده مشاركين في هذا البناء، فإننا ما فتئنا نعمل على توفير الشروط والظروف الكفيلة بالقضاء على كل مظاهر التخلف، لا سيما الأمية والجهل باعتبارهما أصل الداء، الذي تعانيه فئة عريضة من شعبنا، والذي من شأن محاربته تمكيننا من القضاء على ظاهرة التهميش، التي تحول دون المشاركة الفاعلة في تشييد هذا المجتمع.

إن الانتشار الواسع لظاهرة الأمية، ليعد مصدر قلق كبير، لكون كل مغربي واحد من اثنين يعاني من هذه الظاهرة، التي تجثم بظلامها على أكثر من 12 مليون مواطن مغربي، خصوصا في أوساط النساء. ولا نستثني من هذه الظاهرة الأطفال، إذ أن طفلا واحدا من كل ثلاثة، لا يعرف القراءة والكتابة، حيث إن مليونين من الأطفال دون سن الخامسة عشرة، لم تتوفر لهم فرصة التمدرس.

وهي أيضا بمثابة إنذار بالخطر، لحدة العجز المسجل في الميدان الاجتماعي، وما يتعين استدراكه من فرص ضائعة على بلادنا وعلى اقتصادنا الوطني. ولعلنا في غير الحاجة إلى أن نؤكد أن الأمية عار في جبين أي مجتمع، وأنها عرقلة في سبيل التقدم وفي كل جهد يبذل لتحقيقه، وأنها طريق لنشر الأوهام والشعوذة والخرافات والبدع الضالة. وإن وصمة هذا العار، تزيد حين يتعلق الأمر بمجتمع

مسلم يدعو دينه الحنيف إلى العلم والمعرفة، بدءاً من تعلم القراءة والكتابة، معتبراً أن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة وأنه «لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون».

وعلى الرغم من أن جهوداً كبيرة بذلت في هذا المضمار منذ بزوغ فجر الاستقلال، بتوجيه من جدنا ووالدنا المنعمين بجلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما، كانت لها آثار إيجابية فإننا ما زلنا نشكو من تفشي هذا الداء، بحيث لم تسجل بلادنا في مجال انتشار الأمية، سوى تراجع طفيف منذ بداية الاستقلال.

وسعياً منا إلى معالجة ظاهرة الأمية والتغلب عليها، فقد جعلنا لها على الصعيد الحكومي، كتابة للدولة تهض بوضع استراتيجية لمكافحتها والقضاء التدريجي على هذه الآفة، التي تفوت على المغرب كسب رهانات الانخراط في عالم المعرفة والتواصل وتجعل نصف ساكنته، أشبه بالأسرى الراسفين في قيود الجهل والأمية.

لذلكم، فإن تحقيق القضاء على الأمية، لا ينبغي أن يقتصر على العمل، الذي تتحمل الحكومة مسؤوليته، ولكن يحتاج إلى التعبئة العامة. وإن أول ما ينبغي التنبه إليه في هذه التعبئة، هو التوعية بأهمية دور المواطن في التنمية. وإن هذا المواطن إذا تحرر من الأمية، فسيشكل رصيذاً غنياً واستثماراً حقيقياً لوطنه وعنصراً فاعلاً في تقدمه وتنافسية اقتصاده، ومواطناً مستوفياً لشرط مؤكد للمواطنة الكاملة، في نطاق المجتمع العصري الديمقراطي.

والوعي بهذا الأمر، يستوجب الحزم في مواجهته بإرادة وحماس، والعمل الجماعي على التصدي له، من مختلف الهيئات والمنظمات وسائر الجمعيات وفي شتى مراكز التعليم والتكوين ودور الشباب، فضلاً عن إدماج برامج محو الأمية، التي تتم في المساجد، ضمن محاور هذا المشروع واستفادتها من وسائل التأطير والتقييم التي يعتمدها. كما يستلزم البحث عن الأساليب التربوية الناجعة، مع تجنيد كل الفعاليات المؤهلة لذلك، منوهين في هذا المضمار بالجهود التي يبذلها النسيج الجمعوي.

ولكي تعطي هذه الحملة ثمارها، فإنه ينبغي مواصلة عملية محو الأمية التعليمية بالنسبة للذين اجتازوها حتى لا يقعوا فيها من جديد. كما ينبغي مؤازرتها بعملية أخرى لمحو الأمية الفكرية، بتنظيم حملات للتوعية بالحقوق والواجبات الدينية والوطنية، وبمشكلات الواقع وقضايا الوطن عامة.

وبقدر نبل هذه المفاهيم الوطنية، وشرف بلوغها، يتعين على المسؤولين المباشرين عن هذا المشروع، من سلطات عمومية وأطر تعليمية وإدارية وجمعيات ملتزمة، مضاعفة الجهود في معركة مكافحة الجهل والقضاء على ظلام الأمية، والسير بالناس في طريق النور ضمن برنامج مضبوط خاضع للتقييم المنتظم للتحقق من نجاعته، مجسدين في هذا المجال إرادتنا الراسخة في الإسراع بإنجاز نظام التربية والتكوين.

وليكن محفزنا في هذه العملية نابعا مما أمر به القرآن الكريم في أول ما نزل منه «اقرأ باسم ربك الذي خلق» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى ندوة «العالم العربي وإفريقيا: تحديات الحاضر والمستقبل»
الرباط، 18 شعبان 1424 هـ الموافق 15 أكتوبر 2003 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي ابتهاجنا، أن يلتئم بالمغرب البلد الإفريقي العربي، هذا اللقاء الهام بين نخبة من خيرة مفكري ومثقفي الشعوب العربية والإفريقية الشقيقة، حول بحث العلاقات الجامعة بينها، وذلك لتدارس انعكاسات تحديات حاضرها ورهانات مستقبلها، في محاولة للتعرف على السبل الكفيلة بتجديد مفاهيمها وتحديد مشاريعها، لولوج الألفية الثالثة برؤية واضحة واستراتيجية محكمة. إن المغرب، الذي يعتز بكونه ظل على الدوام ملتقى لتفاعل الحضارات والثقافات، بفضل تشبته بقيم الحرية والتسامح والانفتاح، وبكونه مد جسور انتشار الإسلام وقيمه المثلى بأسلوب حضاري متميز، لاسيما في غرب إفريقيا، ليقدّر كل تقدير ما قامت به أقطار عربية وإفريقية أخرى، في شرقي إفريقيا، وهكذا عرف تاريخنا المشترك تكريس تقاليد التبادل التجاري والثقافي والتفاعل الحضاري بين شعوبنا.

لقد كانت قوافل التجارة ووفود العلماء، وانتقال الرحالة بين إفريقيا والعالم العربي، من دعاة السلام والوئام وتمتين التعارف بين العالم العربي والإفريقي، مما كان له أبلغ الأثر في تداول العلوم والآداب والفنون، الأمر الذي أتاح لنا جميعا، وفي عصور لم يكن التواصل فيها ميسرا، الاستثمار الفعال لمعارفنا ومنتجاتنا وإبداعاتنا المتنوعة، مثلما سمح بظهور تأثيرات متبادلة في طرق وأنماط العيش وفنون العمارة والموسيقى والصناعات اليدوية، وغيرها من ضروب النشاط الإنساني.

ومما لا شك فيه، أن هذه التجربة الفريدة، تعد اليوم درسا نموذجيا، في بناء علاقات وطيدة بين شعوبنا وحافزا قويا لها لمواصلة الدفاع عن المبادئ والمثل العليا التي نتقاسمها، وللإسهام الفاعل في تأسيس ثقافة كونية أصيلة، تركز على قيم الحوار والتعايش واحترام الآخر.

وإننا، لتطلع إلى أن ينهض المثقف بدوره كاملا في ترسيخ هذا الإرث الحضاري وجعله مرتكزا لإشاعة قيم الإنسانية المثلى للسلم والإخاء والحرية والتسامح ومناهضة كل أشكال التمييز والتطرف والعنف والإرهاب، التي تنبذها الحضارة العربية الإفريقية.

وإذا كنا معتزين بهذا الإرث المشترك، مقتنعين بقدرته على مدنا بأسباب الاستمرار، وحثنا على المزيد من التضامن والتآزر لمواجهة تحديات اليوم، فإننا نتطلع إلى مد جسور جديدة بين أقطارنا، في وقت أصبحت فيه التكتلات الكبرى وسيلة من وسائل بناء القوة الاقتصادية والاجتماعية القادرة، على تلبية الحاجات المادية والمعنوية للمواطنين.

وانطلاقا من هذا المنظور، فإننا مطالبون بضرورة إعادة بناء العلاقات الإفريقية العربية، على أسس ثابتة وقوية، في عالم أصبح يتسم بالتنافسية الشديدة وهيمنة الاقتصاديات الكبرى، مما يجعلنا أمام خيار وحيد هو بناء المصالح المشتركة والاستثمار الأفضل للموارد المتاحة واستنهاض روح المبادرة، التي كانت دائما عنصرا من صميم ثقافتنا، لفتح آفاق جديدة للتبادل التجاري والثقافي، تمكنا من تراكم أفضل لخبراتنا، ومن تعبئة أكثر نجاعة ومردودية لثرواتنا ومؤهلاتنا الطبيعية والبشرية.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن العالم من حولنا يتطور بوتيرة متسارعة، ويطلبنا في كل يوم بمجهودات إضافية، لإيجاد أجوبة ملائمة وجريئة لما يواجهنا من تحديات. وبالنسبة لعالمنا العربي الإفريقي، فإن قضايا الديمقراطية والتنمية وثقل المديونية والصحة والبيئة والهوية الثقافية وقضايا التربية والتعليم وأوضاع المرأة والطفولة وغيرها، من القضايا الملحة بأولويتها وحساسيتها، لم تعد تتحمل التأجيل أو الانتظار، لذلك فضلا عما تقدمه السلطات العمومية والهيئات السياسية والاقتصادية وفعاليات المجتمع المدني من أجوبة عملية، فإن الحاجة باتت ملحة لبناء مقاربة شاملة، توظف مختلف الأبعاد بما فيها البعد الثقافي والفكري، فليس هناك أمامنا أي خيار لإنجاز تغيير حقيقي ونوعي في حياتنا بدون قاعدة فكرية وأخلاقية تربط بين الإنسان ومحيطه وتجعل الإصلاحات، التي نهجها والمشاريع التي نختطها قائمة على إدراك عميق لحاجياتنا المادية والمعنوية، وعلى قناعة راسخة بكوننا لا نستطيع حل مشاكلنا بالوصفات الجاهزة، بل بابتكار صيغ نابعة من تراثنا وتطلعاتنا، مع إشراك واسع لكل طاقاتنا البشرية في بناء التصورات وتنفيذها، وهو ما يتطلب إعادة الاعتبار لمقومات هويتنا الثقافية والعمل، من خلال ذلك على إيلاء عناية خاصة للإنسان كقيمة حضارية راسخة، وجوهر كل استراتيجية تنموية هادفة.

وكما قال والدي المنعم المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، فإن «المغرب يشبه شجرة تمتد جذورها المغذية امتدادا عميقا في التراب الإفريقي، وتتنفس بفضل أوراقها التي يقويها النسيم الأوروبي، بيد أن حياة المغرب ليست عمودية الامتداد فحسب، بل هي تمتد كذلك أفقيا نحو الشرق، الذي نحن مرتبطون معه بالتالد والطارف من الصلات الثقافية. وحتى لو أردنا، ونحن لا نريد قطعاً، فإنه من المستحيل علينا قطع هذه الصلات».

وإننا لواقفون بأن العلاقات العميقة القائمة على هذا المستوى بين العالم العربي وإفريقيا والمستندة إلى رصيد روحي ولغوي وحضاري هائل، ستشكل منطلقا لتفكير مشترك في المستقبل يهيئ المناخ الملائم، لبناء جسور اقتصادية وثقافية ثابتة، مستحضرين في ذلك ثراء هذه الأرض، التي تعد منارة للإسلام، والتشعب بتمييزه بتكريم الإنسان وتقديس قيم التضامن والتسامح.

وإن المغرب، البلد ذي الهوية الموحدة الغنية بروافدها الأمازيغية والعربية الإسلامية والأندلسية والإفريقية والمنفتح على الحضارة الكونية، والذي جعل من تحقيق الوحدة الإفريقية التزاما دستوريا، سيظل في طليعة المساهمين في الحوار العربي الإفريقي وكذا مع فضاءات أخرى خاصة منها الإسلامي والأوروبي والأمريكي ودول الجنوب على وجه الخصوص.

حضرات السيدات والسادة،

لم يفتنا في قمة الجمعية العامة للدورة الحالية، أن أعربنا عن التزامنا الثابت بالتضامن الفاعل، مع الدول الإفريقية الشقيقة وتعميق التعاون معها، في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ومساندة المبادرات الإفريقية البناءة، داعين المجتمع الدولي، إلى تقديم دعم ملموس لاستراتيجية «النيباد» التي تتوخى التنمية المستدامة للقارة الإفريقية.

كما لم يفتنا، في نطاق دعمنا المستمر للمجهودات الإفريقية، أن ألغينا ديوننا على البلدان الأقل نموا منها، وإقامة نظام جمركي تفضيلي لتشجيع صادراتها نحو المغرب.

وإن المغرب ليشيد بجهود كل الدول العربية والإفريقية، التي تعزز هذا الاتجاه، معولا على المثقفين والمفكرين من العرب والأفارقة، في أن يكونوا في طليعة المدعمين لعرى الأواصر الأخوية الإفريقية العربية، والمدافعين عن الخيارات الوحدوية في وجه كل مناورات التجزئة والانفصال، التي هي أشد خطرا على عالمنا الإفريقي العربي من أي تهديد آخر.

وفقكم الله ورعاكم وسدد خطاكم في سبيل دعم التوجه الإفريقي العربي المشترك، من أجل ضمان غد أفضل لشعوبنا وأجيالنا الصاعدة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام الدورة العاشرة لقمة المؤتمر الإسلامي
ماليزيا، 19 شعبان 1424 هـ الموافق 16 أكتوبر 2003 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معالي السيد مهاتير محمد الوزير الأول لمملكة ماليزيا، ورئيس القمة العاشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أعرب لكم، أخي العزيز معالي الوزير الأول، عن خالص الشكر، على استضافتكم هذه القمة، وعلى ما وفرته الحكومة الماليزية الشقيقة من ظروف لإنجاحها. كما أهنئكم على تولي رئاستها، موقنا بأن ما تتحلون به من حكمة وبعد نظر، سيمكن منظمنا من النهوض بمسؤولياتها على الوجه الأكمل.

ولا يفوتني في هذا السياق، أن أعرب لأخينا المجل، صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر الشقيقة، عن كامل التقدير لما بذله من جهود موقفة، خلال رئاسته للقمة السابقة.

إننا نلتقي مجددا في رحاب هذا البلد الأصيل، عاقدين العزم على بذل المزيد من الجهود لتحديد رؤية إسلامية واقعية، تمكننا من مجابهة التحديات، التي تفرضها الظرفية الدقيقة الراهنة والتحديات الدولية المتسارعة لعالم ما بعد الحادي عشر من شتنبر 2001، من خلال تفعيل التضامن الإسلامي، وتعبئة طاقاتنا لخدمة القضايا العادلة لأمتنا، والحضور الفاعل لنشر السلام والوثام في كل مناطق التوتر، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، فإننا ما فتئنا نقوم بكل المساعي الهادفة، إلى تحقيق السلام في هذه المنطقة، وتغليب منطق الحق على منطق القوة، برغم ما اتخذته الأحداث من منحى له عواقب وخيمة.

وستظل قضية الشعب الفلسطيني الشقيق، أهم انشغالات منظماتنا، مواصلين التزامنا بالشرعية الدولية، ونهج التفاوض، مجددين تمسكنا بالقوي بالسلام العادل والشامل، وبضرورة الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بدل تصعيد إسرائيل للتوتر في المنطقة بالاعتداء الآثم على سيادة سوريا الشقيقة، وهو ما يتعارض مع الإجماع الدولي على تهدئة الأوضاع بالمنطقة لاستعادة مناخ الثقة والحوار وبناء السلام. ولن يتحقق ذلك إلا بتمكين أشقائنا الفلسطينيين من استرجاع حقوقهم المشروعة، بإقامة دولة مستقلة، عاصمتها القدس الشريف، تعيش في سلام ووثام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل.

وإذا كانت خارطة الطريق التي حظيت بالتأييد الدولي، وقبلتها جميع الأطراف، قد حملت معها وميضاً من الأمل في حل القضية الفلسطينية، فهل توفرت لها أسباب التنفيذ الناجع لجعل حد للصراع في المنطقة؟

وبالرغم من أن دوامة العنف ما تزال تحصد أرواح الأبرياء كل يوم، مما يعكس تغلب منطق العنف والتصلب، ويضع العراقيل في طريق السلام، فإننا أشد ما نكون تشبثاً بنهج التفاوض السلمي باعتباره السبيل الذي لا محيد عنه لتحقيق السلام المنشود.

وبصفتنا رئيساً للجنة القدس، فإننا لم ندخر أي جهد في تحسيس الأطراف المعنية، بخطورة الأوضاع وبضرورة التدخل لإقناع الحكومة الإسرائيلية بالالتزام بمقررات الشرعية الدولية وصيانة الهوية الحضارية لهذه المدينة التي تأخت فيها الأديان السماوية الثلاثة.

كما أننا ندعو إلى تمكين الشعب العراقي الشقيق، من ممارسة سيادته وصيانة أمنه واستقراره ووحدته الوطنية والترايبية، من خلال مؤسساته الديمقراطية والإسراع بإنجاز عملية إعمارته بمشاركة فاعلة لمنظمة الأمم المتحدة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

لقد كان الإرهاب وما يزال، أحد التحديات التي تواجهنا، إذ امتدت أياديه الإجرامية إلى عدد من دولنا الإسلامية، بهدف زعزعة استقرارها. إلا أن الإرادة الراسخة للمغرب، ملكاً وشعباً في توفير الأمن والطمأنينة لمجتمعنا، جعلتنا نتصدى لآفة الإرهاب بما يستوجبها الظروف من جدية وحزم، متشبثين بالخيار الديموقراطي ومسلحين بإجماع شعبنا على إدانة هذه الظاهرة الخارجة عن ثقافتنا، وقيم ديننا السمح التي تحرم سفك الدماء وتدعو للسلم والتعارف، وتتنافى مع كل الادعاءات التي تنسب لديننا الحنيف، المبني على تكريم الإنسان.

إن بناء الإنسان كان دائماً ضرورة ملحة، وهو اليوم أكثر إلحاحاً. لذا فإنه يجب علينا أن نولي الأهمية اللازمة للتربية والتعليم السليم انطلاقاً من الوعي بمتطلبات العصر ومقتضيات المستقبل؛ وذلك بغية إعداد النشء الصالح المتشبث بروح المواطنة القادر على التمييز والاختيار، والمدرّك لمسؤولياته تجاه مجتمعه، بفهم صحيح لحقائق الإسلام الثابتة، وما توفره من أسباب الحصانة والمناعة، التي تحمي كياناتنا الإسلامي من الانحراف والجهل والتطرف.

إن الخروج بمجتمعاتنا من آفات الأمية والفقر، التي تقود إلى اليأس وفقدان الثقة في المستقبل، هو من أكبر التحديات التي تواجهنا اليوم وتفرض علينا تركيز جهودنا من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية لشعبنا، وتسخير كل الإمكانيات المتاحة للحد من هذه الآفات، وتحقيق التنمية المستدامة، باعتماد مقاربة شمولية، تتكامل فيها الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي، التي هي قوام الأمن والاستقرار.

ولبناء شخصية المواطن المسلم، الوفي لهويته والمنفتح على عصره، فإنني أقترح عليكم إعداد خطة محددة، في الآماد، ووسائل الإنجاز والتقويم لمحو الأمية، التي هي وصمة عار في جبين أمة كان أول ما نزل من كتابها العزيز: «اقرأ باسم ربك الذي خلق».

وفي زمن العولمة الشمولية الكاسحة، فإنه لن يسمع لنا صوت أو تحترم كلمتنا بين الأمم، ما لم نعمل جاهدين، على وضع أسس صلبة لتضامن اقتصادي، قائم على ما رزقنا الله من ثروات مادية وطاقات بشرية تؤهلنا، لأن نكون حاضرين بفعالية في الاقتصاد العالمي، ولا سيما والإمكانيات لا تعوزنا. وإنما ينقصنا التخطيط المحكم لسياسة اقتصادية منفتحة، ذات أهداف مشتركة وتوافر إرادة جادة. ولنا في التاريخ القريب، بعض التجارب التي علينا أن نسترد بها، لبناء منظومة اقتصادية متكاملة تراعي مصالح الجميع.

ولن يكون بوسعنا كدول منفردة، أن نواجه تحديات العولمة، أو ننتظر من غيرنا النهوض باقتصادياتنا، إذ لا بد من أن نعتمد على ذاتنا، وأن نجعل من العنصر البشري الوسيلة والهدف في معادلة التنمية، واعتماد ديمقراطية القرب والمشاركة، للقضاء على البطالة والفقر والأمية لتحقيق ما نتطلع إليه من تقدم وازدهار لبلداننا، ولا سيما منها الشعوب الإفريقية، التي يجب أن نرقى بتضامننا الإسلامي الفعال معها إلى مستوى ما تعانيه من ضعف الوسائل بالنسبة لطموحاتها الواعدة مثل مبادرة «النيباد».

وذلكم هو النهج القويم لإزالة كل أسباب الإحباط والكرهية واليأس، التي تتحول من خلال العنف والإرهاب، إلى حقد ونزوع إلى الإضرار بالغير.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إن إيماننا الراسخ بأن للأمة الإسلامية كل مقومات التضامن، الذي هو عماد مكانتها الدولية في الدفاع عن قضاياها العادلة، يجعلنا ندعو، إلى التفعيل الأمثل للعمل الإسلامي المشترك، في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، التي كان للمغرب شرف انبثاقها على أرضه واستضافة قممها الحاسمة.

لقد آن الأوان لإعادة النظر في هياكل ومناهج عملها، وتأهيل أجهزتها لتكون أداة فاعلة للتنسيق والاندماج الاقتصادي والتفاعل مع المجتمع المدني والدفاع عن الإشعاع الحضاري للإسلام. فالإرث الحضاري المشترك لأمتنا، يلقي على عاتقنا جميعاً أمانة عظيمة، تدعونا إلى مضاعفة الجهود للحفاظ على المصالح العليا لبلداننا، وتحصين مناعتها ضد التفكك والتمزق، كما تفرض علينا انتهاز التفاعل الإيجابي مع الحضارة الكونية، لنؤكد حضورنا كتجمع دولي فاعل في عالم، لا مكان فيه للكيانات الضعيفة أو المنغلقة أو المصطنعة.

كما حان الوقت للتمييز الضروري بين المعوقات الذاتية والموضوعية والأسباب الحقيقية والمفتعلة، والعوامل الظرفية والهيكلية المعيقة لتقدم أمتنا الإسلامية، هذه الأسباب، التي يعتبر أخطر ما فيها أنها تصرفنا عن مواجهة الواقع، وعن مكاشفة أنفسنا بالنقد الذاتي، الذي هو المنطلق الصحيح لتقويم، ما يعترى مجتمعاتنا من خلل، مصداقاً لقوله تعالى: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

وإني لو اتق مثلكم، إخواني قادة الدول الإسلامية، من أن قمتنا هاته، ستكون فرصة ثمينة لتدارك ما فاتنا، لتجسيد الأخوة الإسلامية في أسمى معانيها، باعتبارها أبلغ رسالة نعبر بها عن تشبثنا بقيم التسامح والتضامن ونشر السلام في العالم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة خطية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى السيد عبد الرحمان يوسفى إثر اعتزاله العمل السياسي
الدار البيضاء، 05 رمضان 1424هـ الموافق 31 أكتوبر 2003م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
محّب جنابنا الشريف الأستاذ الأجل عبد الرحمان يوسفى،
أمنك الله ورعاك وعلى درب الوطنية الصادقة زاد من عطائك وسدد خطاك،
السلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته،

وبعد،

فقد تأثرنا لقرارك الشخصي باعتزال العمل السياسي، وأبينا إلا أن نبعث إلى شخصك الموقر لدى جلالتنا بهذه الرسالة الخطية، منوهين
بخصالك تنويها مستحقا لا مجالمة فيه، لن يفى بالتعبير عن كل ما نريد أن نقوله في حقك من إشادة وثناء.

فقد كانت مسيرة حياتك، أطالها الله، عطاء مخلصا في خدمة بلادك، وهكذا أخذت موقعك المشرف في تاريخ الوطنية المغربية،
مناضلا متفانيا قبل الاستقلال، ومقاوما صامدا في مرحلة التحرير، بقيادة جدنا المنعم محرر المغرب، جلالته الملك محمد الخامس،
طيب الله ثراه، وخائضا غمار معركة البناء الديمقراطي بعد الاستقلال، على عهد والدنا المقدس باني الدولة المغربية الحديثة، جلالته
المغفور له الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، فأتيح لك من خلال هذه الأدوار والمواقع الكبرى، في حياة المغرب، أن تراكم لديك
من التجارب السياسية الغنية بالمواقف المشرفة والثبات على المبدإ والإخلاص للمصالح العليا للبلاد، والدفاع عنها وطنيا ودوليا، ما
أهلك عن جدارة واستحقاق لتكون وزيرا أول في حكومة التناوب، كرجل دولة حكيم، حيث أبنت على المعهود فيك عن حنكة
سياسية ثاقبة في تدبير السلطة التنفيذية متشبثا بثوابت الأمة ومقدساتها، صادرا في كل ذلك عن رؤية حسيمة واتزان نشهد لك بهما.

وقد لمسنا ذلك عن كثب، وأنت تعمل بجانبنا كوزير أول في حكومة جلالتنا، كان أول ما اتخذناه من قرار عند اعتلائنا العرش،
تجديد الثقة في شخصك المحنك، فكنت دوما موضع تقديرنا الملكي السامي، لما نهضت به من جسيم المهام، وجيليل الأعمال،

متحليا في كل الأحوال، ومهما كانت دقة الظروف بخصال الاستقامة والإخلاص والصدق والنزاهة الفكرية، والعفة ونكران الذات، وبعد النظر والتفاني في خدمة ملكك ووطنك.

وإذا كان المغرب، المعترف بالوطنيين الغيورين من مستواك الرفيع، وبأبنائه البررة من طينتك، الذين لا يعرفون الاعتزال عن خدمة الوطن ومقدساته، فإنه يعول عليك في مواصلة جهودك الموفقة، بفضل حنكتك وإشعاعك الوطني والدولي، مساهما بوزنك الفاعل في خدمة المصالح العليا للوطن.

والله تعالى نسأل أن يديم عليك موصول الصحة والعافية، ومديد العمر مشمولاً بسامي رعايتنا وسابغ رضانا، منوه المقام لدى جلالتنا الشريفة.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء

II رمضان 1424 هـ الموافق 06 نونبر 2003 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

نخلد هذه السنة ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، في جو روحاني تهيمن عليه مشاعر التقوى وواجب الوفاء، وعميق الامتنان لله سبحانه وتعالى. أما التقوى، فإنها تزداد عمقا وسموا، بفضل حلول «شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن». فهي مناسبة تستوجب التحلي بالفضائل، التي يجسد فيها المؤمنون خصال التضحية والتضامن، والتسامح والإحسان.

كما أننا نعتز بحلول هذه الذكرى في ظل الوفاء لروح جدنا ووالدنا المنعمين، محرر الأمة جلاله الملك محمد الخامس، الذي نخلد بخشوع الذكرى الثانية والأربعين لوفاته، ومبدع المسيرة الخضراء المظفرة التي نخلد اليوم ذكراها الثامنة والعشرين، جلاله الملك الحسن الثاني، قدس الله روحيهما، اللذين سيظل الوطن مدينا لهما بأسمى آيات العرفان، معاهدين الله تعالى على أن نظل أوفياء لنهجهما.

وأما الامتنان لله، عز وجل، فعلى موصول نعمه، حيث نلتئم، هذا المساء، في جو من الوحدة الوطنية، والتضامن الاجتماعي، والاعتزاز بما رسخناه من نهج مغربي متميز، في الالتزام بالإسلام، والاجتهاد لتحقيق مقاصده في العدل والمساواة، وتكريم الإنسان، في مسيرة للتطور وانفتاح على روح العصر.

وستظل المسيرة الخضراء المظفرة، معلمة بارزة في تاريخنا المعاصر، مثل ثورة الملك والشعب، ومحطة سنوية لتقييم ما قطعناه من أشواط على درب التعبئة المستمرة لرفع التحديات.

لقد ارتأيت أن أحدثك اليوم، عن المنحى الذي اتخذته تطور قضية أقاليمنا الصحراوية، والذي يستوجب منا المزيد من اليقظة والتبصر، باعتماد استراتيجية، قوامها ترسيخ صرحنا الديمقراطي، الذي هو ممكن قوتنا في الدفاع عن عدالة قضيتنا، والتفعيل الأمثل لديبلوماسية هجومية، تتضافر فيها جهود كل المؤسسات والهيئات، حكومية وبرلمانية وحزبية ونقابية وجمعية.

كما أقول لك، وبكل ثقة ووضوح، إنني أقدر انشغالك الطبيعي، على إثر التأويل المجانب للصواب للقرار 1495، الصادر عن مجلس الأمن، في 31 يوليوز الماضي. وإنني لمعتز ببرد فعلك الجماعي الراض لهذا الطرح، معطيا بذلك الدليل للعالم، أن الأمة المغربية من وجدة إلى السمارة، ومن طنجة إلى الكويرة، أمة واحدة، موحدة، رافضة لكل مساس بسيادتها الوطنية، ووحدتها الترابية.

لقد ظل المغرب، وهو الدولة الديمقراطية، ملتزما بمبدأ التسوية السلمية للخلافات، متعاوننا باستمرار مع منظمة الأمم المتحدة، متمسكا بالإطار المعتمد من قبل المنتظم الدولي، منذ سنة 2001، في تأكيده على البحث عن الحل السياسي، المعروف بالحل الثالث، بعدما اتضح للمجموعة الدولية عدم قابلية تطبيق مخطط التسوية لسنة 1991.

ومن منطلق أن الشرعية الدولية، تقتضي روحا ومنطوقا، التفاوض المسبق بشأن أي حل سياسي، والقبول المشترك لإجراءات تنفيذه، فإن المغرب لم يفتأ ينادي بالاحتكام إلى هذا المبدأ السليم، وهو يرفض اليوم كما يرفض بالأمس، أي تأويل يخرج عن هذا السياق. وإذ تؤكد من جديد عزمنا على مواصلة السير على النهج السلمي للمسيرة الخضراء، في إطار المسلسل الأممي الجاري، فإننا لن ندخر جهدا في الإسهام لإنجاحه بكل استعداد للتعاون التام. إلا أن جنوحنا للسلم وتشبثنا بالتفاوض الاتفاقي، لا يجوز أن يؤول بنوع من الضعف المغلوط. فنحن اليوم أشد ما نكون عزمنا على الدفاع المشروع عن سيادتنا الوطنية، ووحدتنا الترابية، وعن كرامة المواطنين المغاربة، وعن هويتنا المتميزة بوحدتها، الغنية بتنوع روافدها، والتي نحن الضامن لها، بصفتنا أميرا للمؤمنين، والممثل الأسمى للأمة.

لقد ظل المغرب، بحكم وعيه القوي بمسؤولياته وبدوره الفاعل داخل المنظمات الدولية والإقليمية، لا يتوانى في المشاركة الفعالة في عمليات حفظ السلام بإفريقيا وغيرها، وكذا الإسهام في الدور الريادي لإيجاد حل عادل وشامل في الشرق الأوسط، مؤكدا بذلك تشبثه بقيم السلام والحوار والديمقراطية، مما أكسبه التقدير والمصداقية في الوفاء بالتزاماته.

ولي اليقين، شعبي العزيز، بأنك تشاطرنى هذه الرؤية، في انسجام تام وتجاوب كامل، واثقا في حاضرك ومستقبلك، معترزا بما تزخر به من طاقات كفيلة بضمان نجاحك، في كل ما تقبل عليه من مبادرات، وما تحققه من مشاريع وإنجازات.

ففي ظرف أربع سنوات من العمل الدؤوب، تغير المشهد المغربي كليا على جميع المستويات. وإننا لعازمون، في إطار توطيد دعائم الديمقراطية على أسس صلبة وفعالة، على إعطاء مختلف جهات المملكة تناسقا أقوى، بحيث يكون لكل جهة شخصيتها المتميزة، في ظل مغرب موحد، غني بتنوع مكوناته الإقليمية، جاعلين من الجهوية واللامركزية وعدم التمرکز، وديمقراطية المشاركة والقرب، مشروعا استراتيجيا، يزداد بلورة وتجسيدا على أرض الواقع، ولاسيما في أقاليمنا الجنوبية.

لقد سجلنا بكل اعتزاز، المشاركة المكثفة لرعايانا الأوفياء بأقاليمنا الجنوبية، في مختلف العمليات الانتخابية، بنسبة تفوق ما تم تسجيله في الأقاليم الأخرى، مؤكداين بذلك تشبثهم بمغربييتهم.

فكل بطاقة انتخابية يضعها رعايانا الأعزاء بالأقاليم الجنوبية في صناديق الاقتراع، بكل حرية وتلقائية، هي تصويت إيجابي لتأكيد مواظنتهم المغربية، وتجديد لبيعتهم الدائمة للعرش العلوي المجيد، في كنف الأمن والطمأنينة والاستقرار، والحياة الديمقراطية الفعلية.

وبذلك، فإن النزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، لا يعد مسألة تصفية استعمار، فذلك ما تم بتفاوض وتراض واتفاق بين الأطراف المعنية، لاسيما بين المغرب وإسبانيا، بل مشكلا مصطنعا، في الاتجاه المعاكس للوحدة المغربية، في عالم لا يمكن التعامل فيه إلا بمنطق التكتلات القوية، القائمة على الديمقراطية والاندماج الاقتصادي. وفي هذا السياق، ظل المغرب يعتبر الاتحاد المغربي خيارا استراتيجيا لا مندوحة عنه، مؤكداً من أجل ذلك تشبثنا الراسخ بأواصر الأخوة، داعين الجزائر الشقيقة، إلى العمل سويا، لحل المشاكل، التي تعوق تحقيق تطلعات شعوبنا الشقيقة، إلى بناء صرح مغاربي عتيد، قوامه التفاهم والاستقرار والوئام، والوحدة والتقدم والسلام.

وإننا إذ نشيد بالمواقف النبيلة المتفهمة للحق المغربي، من لدن عدد من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، المهتمة باستقرار المغرب العربي والمنطقة المتوسطية، نرحب ونثمن كل المساعي الحميدة في هذا الشأن، مؤكداً أن المغرب القوي بإجماعه الوطني، وبعدالة قضيته، سيظل مستعدا للإسهام الإيجابي في إيجاد حل سياسي توافقي وواقعي ونهائي، ويأخذ بعين الاعتبار حقوقه المشروعة، في صيانة سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترايبية، في نطاق احترام المبادئ الديمقراطية وتطبيقها، وأن أي مبادرة منافية لهذه المقومات الأساسية للحل السياسي، لن تزيد الإجماع الوطني إلا صمودا بل إن من شأن ذلك الزج بالمنطقة كلها في دوامة عدم الاستقرار، بدل التعاون للقضاء على الإرهاب والتطرف، اللذين يهددان الفضاء المتوسطي برمته.

إن العمل الدؤوب الذي تشهده مختلف مناطق المملكة، في إطار مجتمع ديمقراطي حديثي، يؤمن للمواطن مستقبلا أفضل، ليتجلى بقوة في أقاليمنا الجنوبية، حيث التعبئة الشاملة وروح التضحية يضيفان كل يوم المزيد من الإنجازات، على درب تجسيد التدبير الذاتي لشؤونهم المحلية والجهوية.

وإن المغرب، الذي يخلد، هذه السنة، الذكرى الخمسينية لثورة الملك والشعب، من أجل استرجاع الاستقلال والحرية، في التحام وثيق بين الأمة وملكها، المؤتمن على سيادتها ووحدتها الوطنية والترايبية، لن يقبل بأي حل مطروح لا يستجيب لحقوقه المشروعة، عاقدين العزم على مواصلة قيادة مسيرته المظفرة على درب الوحدة والتقدم والديمقراطية.

«ولا تستوي الحسنة ولا السيئة، ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الاجتماع المخصص لتوقيع «اتفاق جنيف» بين الفلسطينيين والإسرائيليين
جنيف، 06 شوال 1424هـ الموافق فاتح دجنبر 2003م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أتوجه بالتحية والتقدير، إلى كل الذين ساهموا من فلسطينيين وإسرائيليين في هذا الجهد القيم لبلورة وصياغة «اتفاق جنيف» الذي أنعش الأمل من جديد في إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن كان اليأس قد خيم على النفوس، لا في المنطقة وحدها، بل لدى كل محبي السلام في العالم، على إثر تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومما لا شك فيه أنه بفضل هذه المبادرة الجديرة بالاعتبار، قد تمكنت من إنعاش ثقافة الحوار والسلام والتعايش الآمن بين الشعوب.

وهكذا وجهتم رسالة حضارية إلى العالم بأسره، مفادها أن السلام ليس بعيد المنال، متى حسنت النوايا، وصدقت إرادة الحوار، وتكاثفت الجهود، من أجل تغليب فضائل التسامح والتساكن على نوازع العنف والإرهاب.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب الذي سخر جهوده، وطاقاته، وطيلة أربعة عقود لخدمة قضية السلام في منطقة الشرق الأوسط، لن يدخر أي جهد لتحقيق هذه الغاية النبيلة، وذلك لاقتناعه الراسخ بأن استتباب السلم يخدم مصلحة كافة شعوب المنطقة، وبخاصة الأجيال الصاعدة، التي من حقها أن تنعم بمستقبل أفضل، يمكنها من التعايش وتجاوز المآسي والأحقاد المزمنة التي عاشتها الأجيال السابقة.

فالمغرب الذي دأب على المساهمة في كل الجهود الخيرة والمبادرات الصادقة التي تسعى لخدمة السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وفي مقدمتها المبادرة العربية وخرطة الطريق، التي اعتمدها الرباعي الدولي وتبناها المنتظم الأممي، سيظل على نفس النهج، ملتزما بمبادئ السلام والعدل والتعايش، التي هي من مقومات هويته الحضارية؛ لذلك أجدد الإعراب، في هذا المحفل، عن عزم بلادي على مواصلة دورها المعهود، في اتخاذ كل المبادرات والتعاون مع كل الأطراف من أجل تذليل الصعاب، والتقريب بين

المواقف، للوصول إلى أرضية من التوافق يراعي مصالح جميع الشركاء في عملية السلام على أسس الشرعية الدولية ودون أي حيف أو إضرار بهذا الطرف أو ذاك.

ولا شك أنه بعملكم هذا، ستجدون من يناصركم، ويشد من أزركم، لتحقيق مشروعكم الرامي إلى إجراء مصالحة تاريخية، وإنهاء كامل لهذا الصراع، وإننا لنأمل من جانبنا، أن يساعد ذلك كله على تهييء النفوس لخدمة الأهداف النبيلة التي سطرتموها في مبادرة «اتفاق جنيف».

ونود بهذه المناسبة المفعمة بالتفاؤل والأمل، تجديد الدعم للحكومة الفلسطينية، برئاسة السيد أحمد قريع، كما أدعو بصدق الحكومة الإسرائيلية، إلى أن تبدي تعاوناً صادقاً وواسعاً معها لكسر الجمود الذي تعاني منه عملية السلام، رغم ما بذل من جهود لتشجيع الاستمرار فيها عبر التفاوض والحوار.

وإننا إذ ندعو لكم بالتوفيق والنجاح، لوثقون بأن إرادة السلام ستنتصر لا محالة، ويسود التعايش بين أبناء هذه الأرض المقدسة، متحدياً كل العوائق المعاكسة لسيرورة التاريخ، ولروح عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان. وإننا لنعبر أن ذلك لن يتحقق إلا بتضافر الإرادات الحسنة، وبالجرأة على اتخاذ القرارات الشجاعة، من أجل صنع عهد جديد تنعم فيه كافة شعوب ودول المنطقة بالسلام والأمن والاستقرار والحرية والتقدم والازدهار.

ولا يفوتني في الختام، أن أشيد بما قامت به الحكومة السويسرية، من دور هام لدعم هذه المبادرة الحميدة، وما وفرته لها من ظروف جيدة لالتنام هذا الاجتماع الهام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام قمة منتدى خمسة زائد خمسة

تونس، 10 شوال 1424هـ الموافق 05 دجنبر 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،

حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية، أن أتوجه إلى أخي العزيز فخامة الرئيس زين العابدين بن علي، للإعراب له عن جزيل الشكر، لاستضافته هذه القمة الأولى، لمنتدانا على أرض جمهورية تونس الشقيقة، ولما أحاطنا به من حفاوة الاستقبال، وما وفره لهذه القمة من الظروف الكفيلة بإنجاحها.

إن التنام هذه القمة، وفي ظروف دولية مطبوعة بالتحديات، والتفاعلات المتسارعة، ليشكل حدثا بارزا، بما يرمز إليه من ترابط حضاري وثقافي، بين شعوب ضفتي غرب المتوسط، كما يؤكد الإرادة المشتركة والحازمة لأعضائها، للإسهام الفعال في مواجهة القضايا، التي نتقاسم الانشغال بها ونسعى لوضع مقاربات شمولية لمعالجتها، وجعل منطقتنا فضاء نموذجيا للتعاون وحسن الجوار، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لحفظ السلام والأمن والاستقرار، في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

ومن منطلق اعتبار هذه القمة فرصة ثمينة للحوار البناء، فإن تحقيق ولو جزء من التوافق في رؤانا حول مجمل القضايا والإشكالات، ذات الاهتمام المشترك، سيمكن هذا المنتدى من أن يصبح تكتلا سلميا مؤهلا للابتكار، ووضع المقاربات الناجعة. كما سيصبح له حضوره الوزن، على مستوى العلاقات المتوسطية، والتعاون المكثف مع الدول المحيطة بالاتحاد الأوروبي، التي ليست أعضاء فيه، وذلك في سياق التوجهات الجديدة لسياسة الجوار بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط.

وإننا إذ نجتمع اليوم، محفزين بالقواسم المشتركة، التي تعد من المقومات الأساسية لتجمعنا، عازمين على تفعيل كل الآليات لتحقيق أفضل نموذج للتعاون الجهوي المكثف، لتحذونا في ذلك رؤية مستقبلية موحدة، وإرادة راسخة، لجعل تعاوننا تجربة رائدة، على درب التوجه السياسي، لبناء شراكة نموذجية، بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوبي المتوسط، ورافدا غنيا لكافة الفضاءات الإقليمية المتوسطية.

وفي هذا السياق، نجدد التزامنا بالعمل على التجسيد التام للفضاء الواعد، المنبثق عن إعلان أكادير، ولتطلع المغرب إلى جعل مجموعتنا جسرا مفتوحا للتعاون الأوروبي-المغاربي مع القارة الإفريقية، لتحقيق تطلعات بلدانها الشقيقة، إلى الاستقرار والتنمية الشاملة في إطار مبادرة « النيباد » التي تستحق من منتدانا المزيد من الدعم القوي.

وإذا كنا نولي جميعا، بالغ الأهمية للمجال الاقتصادي والاجتماعي، فإلى أي حد تم وضع تصورات مشتركة، تستمد قوتها من ملامسة واقعنا، وتحديد وسائل إنجازها؟ دونما حاجة إلى انتظار استحقاقات متوسطة مثل الاستحقاق المنتظر برسم عام 2010 ؟

إننا واثقون بكوننا نتقاسم هذا الانشغال، وأن بوسعنا أن نجعل من هذه القمة منطلقا للتخطيط لمشاريع ملموسة، متحررة من مرجعيات وآليات تجمعات أخرى، عاملين على ترسيخ خصوصية هذه المنطقة التاريخية، كمجال لحرية تنقل الأشخاص والأموال، والتفاعل الحضاري والتنوع الثقافي، وكفضاء لإشاعة الديمقراطية، وصيانة كرامة وحقوق الإنسان، التي جعلناها أساس توطيد أركان المغرب العصري.

وتلكم سبيلنا إلى تجاوز العديد من المشكلات الناجمة عن الظروف الاقتصادية، وانعكاساتها الاجتماعية السلبية، وفي مقدمتها معضلة الهجرة، التي لا يمكن لبلد بمفرده، ولا لصفة دون أخرى، التغلب عليها، وهذا ما يفرض إدماج المقاربة الأمنية، ضمن استراتيجية شمولية وإنسانية للتنمية والتعاون الأمثل بين دولنا، بتمكين بلدان الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، من الموارد الضرورية، والوسائل التكنولوجية، لمساعدتها على سد العجز الاجتماعي، وفي مقدمته بطالة الشباب.

وإدراكا منا لخطورة هذه الظاهرة، المنافية لكرامة الإنسان، والمؤثرة سلبا على علاقات التعاون وحسن الجوار، فقد اتخذ المغرب تشريعات عصرية صارمة، لتجريم ومحاربة العصابات المتاجرة بالهجرة السرية، مجندا لذلك كل السلطات العمومية، في ظل سيادة القانون، وفيما لالتزاماته الثنائية والجهوية والدولية. كما أحدثنا أجهزة متخصصة في شؤون الهجرة ومراقبة الحدود، إسهاما من المغرب في إيجاد سياسات عمومية، ناجعة للحد منها، في تعاون تام مع جيراننا وشركائنا، للحد من الهجرة غير الشرعية، ومعالجة دوافعها العميقة وانعكاساتها السلبية؛ مؤكداين عزم المملكة المغربية الراسخ على تنسيق جهودها، في هذا الشأن، مع أشقائها في الاتحاد المغاربي، دعما من المغرب لكل المبادرات التي تصب في هذا المسار الشاق والطويل.

وإن ما يميز منتدانا، بالإضافة إلى مكوناته الجوارية والحضرية، أنه يتشكل من مجموعتين، تتوفر الشمالية منهما على تجانس ثقافي واجتماعي، واندماج اقتصادي كاملين فيما تسعى الجنوبية، إلى بلورة هذا التجانس والاندماج بإقامة اتحاد مغاربي قوي وفاعل، مبني على أسس متينة، يراعي المصالح الحيوية لدوله، ويكفل لها الوحدة والاستقرار، والتنمية المستدامة.

وتكتسي إقامة هذا الاتحاد على أرض الواقع، بكل آلياته الفاعلة بالنسبة للمغرب أهمية قصوى، مثلما هو الشأن بالنسبة لأشقائنا في المغرب العربي، باعتباره خيارا استراتيجيا، لرفع تحديات الحاضر والمستقبل، وتحقيق تطلعات شعوبه، إلى الوحدة والتكامل والاندماج.

ولن يتأتى لنا كسب هذا الرهان، إلا بتجاوز العراقيل، التي تواجهنا وعلى رأسها النزاع المفتعل، حول وحدة المغرب الترابية، وذلك بإيجاد حل سلمي وتفاوضي وتوافقي ونهائي لها، في نطاق الشرعية الدولية، يضمن للمملكة المغربية السيادة والوحدة الوطنية والترابية، ويكفل لسكان المنطقة التدبير الذاتي لشؤونهم الجهوية، في إطار الديمقراطية والاستقرار والتنمية المندمجة، بدل أن تكون مجالا للتوتر والنزاع، الذي يعتبر أكبر تهديد لأمن المنطقة بأجمعها، بل بؤرة مشتعلة للإرهاب، المدان من الشرائع السماوية والقيم الحضارية المشتركة.

ولي اليقين بأن شركاءنا الأوروبيين الخمسة، الذين تربطنا بهم مصالح عديدة متشابكة، سيدعمون هذا المسار، في تطلعتنا إلى أن نقيم معهم شراكة واقعية وشمولية مندمجة.

ومن هذا المنظور، وبحكم ما للمغرب من رصيد في مجال التعاون مع أشقائه وأصدقائه، فإنه لن يدخر جهدا في تجسيد اتحاد المغرب العربي، وجعله إطارا لمجموعة مندمجة، تمكنه من استثمار كل مؤهلات شعوبه وطاقاتها، والتفاعل مع شركائه الأوروبيين، في مناخ من الثقة والأمن والتكامل. وفي هذا السياق، فإن بعض مقترحات الاجتماع الوزاري بلشبونة سنة 2001، ما تزال تحتفظ بأهميتها وواقعيتها. وإن المغرب ليعرب عن كامل استعداده لاحتضان فعاليات اللقاء المقترح، حول الاستثمار في منطقتنا.

إننا إذ نجتمع أصحاب الفخامة والمعالي اليوم، لاتخاذ مقاربات شمولية في معالجة قضايانا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ذات البعد الأمني والتنموي والديمقراطي، بالنسبة لغرب المتوسط، لا يغيب عنا ما تعانيه منطقة شرقي المتوسط من صراع دموي رهيب.

لذلك نؤكد من جديد، وقوفنا الثابت مع الشعب الفلسطيني الشقيق، حتى يستعيد حقوقه المشروعة، بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل. كما نجدد تشبثنا بالسلام والتفاوض باعتبارهما الخيار الوحيد لإنهاء هذا النزاع ووضع حد لدوامه العنف والعنف المضاد، داعين المنتظم الأممي، ولا سيما الرباعي الدولي، إلى بذل كل ما في وسعه لإخراج مسلسل السلام من جموده، بتفعيل خارطة الطريق التي ندعمها، منوهين بالقوى الدولية، العاملة على تطبيقها، مؤكدين موصول استعدادنا لاتخاذ كل المبادرات، والإسهام في كل المساعي الحميدة، لبلوغ مقاصدها المنشودة، في نطاق الشرعية الدولية.

كما أننا متفائلون خيرا، بالتوجه السليم لتمكين الشعب العراقي من تولي زمام أموره بنفسه في أقرب الآجال، في إطار سيادته الوطنية ووحدته الترابية، ليساهم بدوره الحضاري الوزن داخل محيطه الجهوي والدولي، في مناخ من الحرية والديمقراطية، التي يتطلع إليها شعبه الشقيق.

أصحاب الفخامة والمعالي،

إننا نعيش عصرا تهيمن عليه عولمة كاسحة تعتمد حرية وسرعة انتقال رؤوس الأموال في غير تكافؤ مع حركية تنقل الأشخاص، والانتفاع العام من الثروات، فكيف نجعل منطقتنا بالأخص، نموذجا للتفاعل الحضاري والتبادل الاقتصادي المتوازن بين الشمال والجنوب؟ ولأجل ذلك، أدعو إلى جعل الاستثمارات المدرة لفرص التشغيل تنتقل إلى الناس في أوطانهم الضامنة لحقوقهم، بدل أن يهاجر الإنسان بحثا عن لقمة العيش، في ظروف غير شرعية ومهينة لكرامته، بل ومبعث مشاكل ومنازعات مزمنة.

وإنني لوأثق من كون صعوبة هذه المعادلة التي تشغلنا على حد سواء، لا يوازيها إلا إيماننا الراسخ بكون حلها ليس بالمستحيل، وبأن عزمنا القوي على بناء مجموعة 5 زائد 5، المندمجة والمتضامنة، من شأنه أن يجسدها على أرض الواقع. وما ذلكم بعزيز على همة إخواني وأصدقائي الأعزاء، أصحاب الفخامة والمعالي، رؤساء الدول والحكومات، الذين أجدد سامي تقديري لجهودهم في هذا المسار الاستراتيجي. كما أعرب لهم عن موصول استعدادي للعمل سويا معهم لتحرير طاقات شعوبنا الخلاقة، ولبناء فضاء متوسطي غربي مندمج، يجسد رهاننا المشترك على جعل البحر الأبيض المتوسط، غربا وشرقا، بقربه الجغرافي واحة للسلام والتسامح وحسن الجوار، وقطبا جهويا فاعلا لعولمة ذات بعد إنساني تضامني، ونموذجا للشراكة الاستراتيجية، التي من شأنها تقليص الهوة الاقتصادية والفجوة الثقافية بين بلدان الشمال والجنوب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى ندوة «الاستثمار، الثقافات، الحضارات: الروابط والانعكاسات»
الصخيرات، 16 شوال 1424هـ الموافق 11 دجنبر 2003م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نتوجه إليكم بهذه الرسالة، في افتتاح أشغال هذا الملتقى الهام، منوهين باختياركم تكريس مداولاتكم لموضوع «العمل الاستثماري» في ارتباطه الوثيق بالبعد الثقافي للتنمية. إن هذا البعد الذي يكتسي أهمية أساسية، لا يسترعي انتباهنا إلا نادرا، بفعل ضغط الأحداث التي تواجهنا، رغم أنه يشكل في الواقع شرطا لا مندوحة عنه، لتحقيق الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي الذي نتوخاه.

تلك حقيقة بديهية، يشهد بها تاريخ الحضارات السابقة، وما آلت إليه، فقد ثبت أن أيا منها لم يستكمل نضجه وقوته وإشعاعه، إلا بعد بلوغ مرحلة معينة في تكوين رصيده الثقافي. إن ما يحدد السلوك الاجتماعي للإنسان، وما يجعله يطمح إلى تحسين ظروف عيشه، يكمن في الدوافع الروحية والأخلاقية والإيديولوجية التي تحركه، بموازاة مع ما تراكم لديه من معارف وتجارب موقفة.

وبعبارة أخرى، فإن أي مشروع للتنمية بمفهومها الشامل، يظل رهينا بمنظومة القيم السائدة، التي ينجز فيها، فإذا كانت هذه المنظومة منفتحة على المستقبل، مستنهضة للهمم بفضل الرسالة السامية التي تحملها، فإنها ستفضي دون ريب، إلى تعبئة الطاقات المتوفرة والاستفادة من كافة الإمكانيات، التي تزخر بها كل أمة، أما إذا تقوَّعت هذه المنظومة في ثنايا الماضي، بالاعتماد على المفاهيم الرجعية الغابرة، فإن ذلك سرعان ما يؤدي إلى بث روح الإحباط والجمود في النفوس، وتلكم هي المأساة التي حلت ببعض الحضارات وأدت إلى انحطاطها.

لقد أصبتم في تركيزكم على البعد الثقافي للعمل الاستثماري، حيث إن كل عمل يقوم به الشخص بشكل بالضرورة تجربة فردية، تساهم بدورها في إثراء الخبرة الجماعية، كما أن كل مشروع للتنمية، يشكل بمختلف آثاره، خطوة في اتجاه التطور، سواء على المستوى الاقتصادي أو العلمي أو الثقافي أو الاجتماعي.

وبطبيعة الحال، فإن السياق الثقافي قد يختلف من بيئة إلى أخرى، اعتبارا للتنوع الكبير الذي تتميز به الثقافات. ومع ذلك، فإذا كان من المشروع أن ننبد المحاولات الداعية للتبعية والتنميط، فإنه مع ذلك، لا محيد عن التمسك بالقيم الكونية الأساسية، التي كانت دائما، ولا تزال إرثا مشتركا تتقاسمه الإنسانية جمعاء، بغض النظر عما قد تعرفه من اختلافات عقائدية وثقافية.

وانطلاقاً من هذه القيم الكونية، التي تتمحور حول مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي استقيناها نحن مباشرة من التعاليم الإسلامية الحنيفة، آلبنا على نفسنا منذ اعتلائنا العرش، قيادة المغرب على درب التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

وبهذا التوجه، نظل مخلصين للإرث الذي تركه لنا جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المكرم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراهما، حيث استقر رأيهما، رحمهما الله، غداة الاستقلال على أن ينخرط المغرب في التوجه الليبرالي بهدف ترسيخ المبادرة الحرة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وإذا كان يتعين على الدولة، في البداية أن تحدث مؤسسات عمومية، من أجل تدارك غياب مقاولات وطنية قادرة على تحريك القطاعات الأساسية، فإنها مع ذلك، لم تمارس قط سياسة اقتصاد الدولة أو الاقتصاد الموجه، بل بادرت تدريجياً وكلما أمكنها ذلك، إلى التخلي عن دورها المقاولاتي، وشرعت في الوقت المناسب، وبعيدا عن أي إكراهات إديولوجية، في نهج سياسة الخصوصية وتحرير الاقتصاد، منسجمة، بذلك مع التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي؛ كما أنها، مراعاة لضرورة الحفاظ على التوازنات الكبرى، اعتمدت على مدى عقد من الزمن برنامجاً للتقويم الهيكلي، حظي باعتراف دولي كتجربة رائدة وموقفة.

وبالإضافة إلى ما خضع له الاقتصاد المغربي من تكييف وملاءمة، فقد حرصنا شخصياً على اعتماد مسلسل شامل للإصلاحات المؤسساتية والتشريعية، التي همت المجالات التي تتدخل المؤسسات العمومية بصفة مباشرة، أو غير مباشرة، بشأن اتخاذ قرار الاستثمار فيها.

وهكذا، تم تطبيق هذه الإصلاحات في قطاع العدل والإدارة والإطار القانوني للتجارة والأعمال، وكذا بالنسبة لقوانين الشغل والجمارك وتحديث النظام التمويلي. كما أنها شملت أيضاً رصد مداخيل الخصوصية، لتمويل مشاريع أساسية عن طريق صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن إحداث مراكز لاستقبال المستثمرين.

وفي هذا الإطار، مكنت سياسة التدبير اللامركز للاستثمار، التي اعتمدها في يناير 2002، والتي تندرج في إطار البعد الاقتصادي لمفهومنا للسلطة، من تدليل كافة العراقيل الإدارية وغيرها، التي كانت تحول دون تحرير المبادرة الخاصة، وعليه فقد أصبح بفضل المراكز الجهوية للاستثمار، بإمكان المستثمر الراغب في إحداث مقاولته أو تنمية استثماراته، أن يجد رهن إشارته المسؤول والمخاطب الوحيد والمكان الأقرب الموحد والوثيقة الموحدة لتحقيق ذلك.

وهكذا، وبعد مرور سنة واحدة، حقق هذا الإجراء نتائج مشجعة، حيث نتوقع تحسناً ملموساً في التوازنات الكبرى والاستثمار خلال هذه السنة، وبالرغم مما يتخلل عملية الاستثمار من تردد عبر العالم، فإن المغرب بقي يحظى بكامل الثقة في هذا المجال.

بل أكثر من ذلك، فإن المغرب، بفضل المشروع، الذي يتوخاه للاندماج المغربي، على أسس سليمة ووحودية واتفاق الشراكة، الذي يربطه بالاتحاد الأوروبي، والذي سيتحول إلى شراكة نموذجية، وكذا بفضل ما يجري حالياً من مفاوضات، حول اتفاق التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على منطقة التبادل الحر، التي شكلها مع بعض البلدان العربية على أساس إعلان أكادير، في طريقه ليصبح قطبا حقيقياً للمستثمرين، وهذا ما أدركته عدة شركات متعددة الجنسيات، حيث شرعت في الاستثمار في مناطق مختلفة من البلاد، بهدف اقتحام أسواق بلدان أخرى.

كما أن حضوركم، بهذه الكثافة وبهذا المستوى الرفيع، في هذه المناقشات حول الاستثمار، لخير دليل على مدى اهتمامكم بالموضوع كفاعلين اقتصاديين دوليين. أتمنى لكم التوفيق في أشغالكم ومقاماً طيباً في المملكة المغربية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الدولية «حوار الحضارات: هل هو ممكن؟»
الرباط، 16 شوال 1424هـ الموافق 11 دجنبر 2003م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السادة الأساتذة الأجلاء، حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن ننوه بهذه المبادرة الهادفة إلى تناول قضية حوار الثقافات، مرحبين بالسادة الأساتذة من رجال الفكر والسياسة، المشاركين في هذا الملتقى في المغرب، أرض التعايش والتسامح والحوار الموصول بين الدول والشعوب.

ولا يخفى أن هذا الملتقى، يكتسي أهمية بالغة، لكونه ينعقد في ظرفية من تاريخ الإنسانية، مطبوعة باهتزاز اليقينيات. ذلكم أن التشاؤم، الذي يتنامى بفعل تزايد النزوع إلى إقصاء الآخر، يجعلنا نتساءل في قلق ملح: هل يعاني عالمنا في الواقع أزمة وجدانية نعتبرها ثقافية أكثر منها دينية؟

قبل نحو عشر سنوات خلت، كنا مقتنعين، بأننا قد اجتزنا بصفة نهائية عتبة المواجهات الإيديولوجية، وأنا وصلنا إلى صيغة حضارية واعدة بإزاحة الحدود بين الأمم، وعندما أصبح عالمنا قرية كونية أصبحنا نتفاعل ببزوغ عهد إنسانية موحدة بقيمها المشتركة المتمثلة في التقدم والديمقراطية وحقوق الإنسان. وبظهور مجتمع الإعلام والتواصل، اعتقدنا بأننا نقرب من انبثاق حضارة مشتركة، لأول مرة في التاريخ بين سائر البشر.

لكن، هذا الأمل سرعان ما تبدد مع الأسف الشديد، بفعل التراجع الأخلاقي، الذي طبع المواقف الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، والمتمثل في التنصل من القواعد، التي كرسها القانون والشرعية الدولية، وكأن هذه الترسنة القانونية، لم توضع إلا لضبط العلاقة بين الشرق والغرب، وبانتهاء هذا المبرر ظهرت من جديد ممارسات وتقاليد لعهد مضى.

وسرعان ما تعالت أصوات تمتدح التعصب العنصري، بل وتنادي بالتصفية العرقية التي كانت لها عواقب فظيعة، ولم تتردد بعض الجهات في استغلال العامل الديني ليس في جانبه الإنساني، وإنما كمرجعية لتحديد الهوية بغرض إبراز الاختلاف، بل وإقصاء الآخر. وهكذا تم تغيب العقل، وأصبحت الغلبة لمن له القدرة على فرض وجهة نظره ولو كان ينتمي إلى أقلية، أو كان ذلك على حساب الرأي السائد أو التعاليم الدينية نفسها. هذه الجهات هي ذاتها، التي جعلت مسيرة الإنسانية، ولبالغ الأسف، تأخذ منحى مقلقا جراء

العمل الشنيع الذي أقدمت عليه يوم 11 سبتمبر. وإذا كنا قد دعونا إلى تنظيم تظاهرة دينية كبيرة غداة هذا الاعتداء الغاشم، فإنما كان القصد من ذلك التذكير بأن ما يجمع الديانات السماوية الثلاث أقوى وأكبر من عبث العابثين، والتأكيد على أن المغرب كان وسيظل دوما أرضا للحوار والتعايش والتقارب.

وأمام هذا الانزلاق، الذي ينذر بإلغاء كل ما حققته الإنسانية من مكتسبات لبناء مستقبل أفضل، أصبح من المحتم علينا أن نرد للكونية مدلولها الحق، الذي يتجلى في تساوي الجميع أمام نفس القواعد القانونية، علما بأن الكونية بمفهومها الإيجابي، لا يمكن أن تتحقق إلا عبر الإقرار بالاختلاف المتمثل في الخصوصيات الثقافية التي تقوم عليها.

فهل من حاجة إلى التأكيد بأن الكونية، لا تعني التبعية العمياء للنمط السائد، وإنما تعني في الحقيقة التشبث بالقيم المشتركة بين الشعوب، بغض النظر عن خصوصيات كل منهما، وبعبارة أدق أن الهدف منها، ليس هو إذابة الفوارق في قالب تنميطي للفكر الوحيد، وإنما هو تحسين المستقبل البشري بتمكين هذه الاختلافات من التلاقح فيما بينها، تحقيقا للوحدة دون الإخلال بالتنوع. ذلكم، أن الخصوصية الثقافية هي قيمة في حد ذاتها، باعتبارها حقا من الحقوق الأساسية والمشروعة، التي يمكن لكل الشعوب الأصيلة أن تطالب بها، وبدون الاختلاف بين الشعوب والأمم لن يتحقق أي تبادل فيما بينها، ناهيك عن إغناء بعضها للبعض. وإذا كان لكل ثقافة قيمها التي تتميز بها وتتفاعل معها وفق مقاربة خاصة بها، فإن الأهم هو أن تساهم هذه الثقافات بعبريتها الخاصة في النهوض بأوضاع الإنسان في جميع الأحوال.

وبهذا المفهوم بالذات، ينبغي تناول الثقافة كما تحددها مبادئ الإسلام الحنيف وتعاليمه، التي تعتبر من مقومات المرجعية الكونية للثقافة. ولذلك نرفض الخلط المفتعل من لدن أولئك الذين يأخذون الإسلام على غير حقيقته، التي هي دعوة إلى السلام والوئام بين بني الإنسان. وكلنا يعلم أن التعصب ليس حكرا على دين معين، وأن الداعين إليه بكل أصنافهم، إنما يعملون جادين على تعميق الهوة بين الحضارات لأغراض انتهازية. ولذلك يحتم الواجب علينا أن نقطع الطريق أمام هؤلاء الذين يحنون إلى عهد غابرة.

إن الإرهاب الدولي الذي مس المغرب بدوره، يستمد جذوره من هذه الفئات بالذات. إنه ليس سوى شكل من أشكال الهديان، الذي يتغذى بالجهالة والحقد والنقمة على السلم والديمقراطية والتضامن بين الشعوب. وإذا كان من واجبنا محاربه بكافة الوسائل المشروعة، فإنه يتعين علينا كذلك الوقوف على كافة جذوره لاجتثاثها، ولا سيما منها الناجمة عن القصور الثقافي الذي يعزى إلى النزعة المادية السائدة.

وإننا في المغرب لحرصون كل الحرص على سد هذا العجز ببناء مجتمع منفتح على الحداثة، وذلك بتفعيل النهج الديمقراطي وثقافة حقوق الإنسان، متيحين بذلك لكل التيارات الفكرية أن تعبر عن توجهاتها دون أن تفرض عليها قيود أو إكراهات، للمشاركة في الحفاظ على أصالة وانفتاح الهوية الوطنية المغربية الغنية بتعدد وتنوع روافدها ومكوناتها الأساسية، بمختلف مشاربها الروحية والثقافية والحضارية القائمة على التسامح والتعايش والتكافل. وفي هذا السياق، أنشأنا معهد الثقافة الأمازيغية، الذي يتجاوب مع إرادتنا في أن يسترجع المغرب بعده التاريخي والثقافي المتنوع.

ولنا اليقين في أن المثقفين ورجال الفكر الذين يدركون قبل غيرهم كيف تلاقحت الثقافات والحضارات عبر التاريخ، وكيف تبلورت القيم التي كرسها الأديان السماوية والمبادئ السامية التي أجمعت عليها البشرية، هم الذين سيساهمون بكل فعالية في مد جسور الحوار والتفاهم والتضامن في إطار التكامل بين الكونية والخصوصيات الثقافية.

أتمنى لكم مقاما طيبا بيننا وكامل النجاح في أعمالكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في مؤتمر ال77 زائد الصين
مراكش، 21 شوال 1424 هـ الموافق 16 دجنبر 2003 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية، أن أرحب بجميع المشاركين في هذا المؤتمر الممثلين لبلدان شقيقة وصديقة، من الجنوب والشمال ولمنظمات دولية والمجتمع المدني، والذي ينعقد بمراكش مدينة اللقاءات الدولية، التي شهدت ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

إن هذه التظاهرة التي تم الاتفاق بشأنها خلال قمة هافانا المنعقدة سنة 2000، والتي تشكل استحقاقا هاما في جدول مجموعتنا، ليكتسي اليوم مدلولاً خاصاً بالنظر للتساؤلات المطروحة داخل منظومة الأمم المتحدة حول مستقبل الشراكة متعددة الأطراف.

وهي تساؤلات ملحة، لم تبرح مكانها من انشغالات مجموعتنا منذ أربعين سنة، داعية إلى إقامة تعاون متعدد الأطراف ودمقرطة العلاقات الدولية باعتبارها أفضل وسيلة للمشاركة الفاعلة في المنظومة الأممية، والمطالبة داخلها بإقامة تضامن حقيقي بين البلدان المتقدمة والبلدان السائرة في طريق النمو.

إن هذا المؤتمر، الذي يأتي بعد قمة هافانا واللقاءات الأخرى، التي تمت بعد انعقادها، ليعد فرصة مواتية لمواصلة النقاش حول التجارة الدولية، بهدف ضمان انفتاح أسواق دول الشمال أمام صادرات دول الجنوب، بغية تمكين هذه الأخيرة من تدعيم مواردها الذاتية وإنعاش الاستثمارات اللازمة لتنمية اقتصادياتها.

وإذا كان إعلان الألفية، يعد بمثابة تنويج لجهودنا، بوضعه لأهداف تنموية محددة الآماد والموارد اللازمة لتحقيقها، فكيف يمكننا أن نجعل العالم، الذي يركز اهتمامه حالياً على قضايا السلم والأمن ومخاطر تصاعد الإرهاب الدولي يهتم كذلك ضمن مقاربة شمولية بقضايا التنمية الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية؟

إنه ليتعين على مجموعتنا مضاعفة الجهود، كي نعيد قضايا التنمية، إلى صميم اهتمامات المجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، بادرننا إلى الدعوة لعقد قمة عام 2005، على هامش الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وستكون هذه القمة مناسبة لتقييم مدى الوفاء بالالتزامات، التي اتخذت منذ إعلان الألفية، وكذا في إطار الملتقيات الكبرى للأمم المتحدة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا سيتمكن المجتمع الدولي من الإحاطة بكافة الجوانب قبل الإقدام على الإجراءات التقييمية اللازمة.

إن نجاح هذه الجهود والمبادرات، يتطلب حتما وضع استراتيجية جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب، وذلك بالتنفيذ الأمثل للخطط والبرامج التي تم اعتمادها منذ مؤتمر بونينوس أيريس عام 1978.

ولهذا الغرض، يتعين علينا الرفع من وتيرة المبادلات بين بلداننا، من خلال العمل على فك العزلة بينها وتحقيق اندماجها، على أسس سليمة مع نبذ نزاعات الماضي البائد.

كما يتعين إنشاء المؤسسات الجهوية وشبه الجهوية، التي لا مناص منها لضمان الاستقرار والنهوض بالتنمية، إذ كيف يمكننا أن نخرج من دائرة التخلف دون بناء فضاءات جهوية وشبه جهوية لتوسيع أسواقنا وتعزيز قدراتنا التفاوضية مع الدول الغنية؟

إن الكثير من دول الجنوب أصبحت اليوم، قادرة على تمكين دول أخرى في طريق النمو من الاستفادة مما تراكم لديها من خبرة ومعرفة وهو ما قام به المغرب وما فتئ يقوم به بكل صدق وتجاوب مع أشقائه وشركائه، لا سيما في مجالات الفلاحة والتنمية القروية والتربية والتدبير المائي والسياحة. ولي اليقين بأن تجسيدنا الملموس لتضامننا سيمكننا من إسماع دعوتنا الموجهة للدول المانحة، من أجل المزيد من التعاون معنا وتأكيد مصداقيتنا.

كما ينبغي لمؤتمرنا، أن يعمق البحث في النموذج الثلاثي للتعاون، الذي يجمع بين المشاريع والخبرة والتمويل الوارد من بلدان الشمال.

وإننا نأمل أن يتناول لقاء مراكش، بالتحليل تجارب عملية وملموسة تقضي، إلى مبادرات محددة للشراكة بمساندة المنظمات الدولية والدول المتقدمة، كما يجدر بنا أن نتجاوز مرحلة التعبير عن حسن النوايا والتمنيات بالخطب الرنانة لترتفع، إلى أفق الإنجازات الملموسة من خلال إقامة شراكات، إن على مستوى المقاولات أو على صعيد جهات بأكملها.

وفي هذا السياق، فإننا لن نألو جهدا لبناء الاتحاد المغاربي لينهض بدوره الطبيعي في الربط بين أوروبا والدول الإفريقية جنوب الصحراء. فالأجيال الصاعدة تنتظر منا التزاما حازما للتوجه نحو ترسيخ مقومات استمرارية وسيادة ووحدة الدول القوية باقتصادياتها المزدهرة وبديمقراطية المشاركة والقرب، وضمان حقوق الإنسان وتحرير الطاقات، لبناء اقتصاديات منفتحة ومزدهرة ومنتجة للثروات موفرة للشغل، وبخاصة للشباب في إطار مجتمعات متضامنة.

وإننا لندعو لكم بالتوفيق، في أعمالكم على هذا المسار القويم، الذي جعلناه قوام سياستنا لترسيخ دعائم مغرب ديمقراطي متقدم موحد شريك فاعل لدول الشمال ومتضامن، صادق مع دول الجنوب، من أجل بناء نظام عالمي جديد، أكثر إنصافا وتوازنا وإنسانية، يتعامل مع مجموعتنا المتميزة، ليس باعتبارها مجرد تجمع كمي فحسب، كما ينظر إليها البعض، وإنما بالأساس باعتبارها قوة نوعية متكاملة مع غيرها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الوزير الأول بخصوص الإحصاء العام للسكان والسكنى
الرباط، 24 شوال 1424هـ الموافق 19 دجنبر 2003م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،
محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه،
خديمتنا الأرضى ووزيرنا الأول السيد إدريس جطو،
أمنك الله ورعاك وسدد خطاك.

وبعد، فإنك تعلم أننا قررنا إجراء الإحصاء العام للسكان والسكنى خلال شتنبر 2004، وهي العملية الخامسة من نوعها منذ الاستقلال. إنه مما لا يخفى عليك، ما نوليه من عناية خاصة لهذه العملية، التي تنظم في بلادنا على رأس كل عشرية، بهدف حصر الساكنة القانونية للمملكة، وتحديد بنياتها الديموغرافية وخصائصها السوسيو اقتصادية، في مختلف جهات وأقاليم وجماعات المملكة. وتكمن أهمية الإحصاء العام كذلك، في ما نتوخاه من الاستثمار الأمثل لتتأجه من أجل إضاءة وتوجيه الإصلاحات والسياسات العمومية، التي نقودها في مختلف ميادين التنمية المتعلقة بالتربية والتشغيل والصحة والتهيئة الحضرية والتنمية القروية. كما أن من شأن هذه العملية، أن تمكننا من الوقوف على حاجات المجتمع في هذه الميادين، وأن تتيح لنا تحكما أنجع في وتيرة التطور الديموغرافي، وتديرا أفضل لطاقتنا البشرية ومواردنا الطبيعية. وفي هذا الصدد، فإن تقرير 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب، الذي أمرنا بإنجازه، سيغتني بالمعطيات المحينة للإحصاء العام المقرر إجراؤه.

وزيرنا الأول رعاك الله،

إننا لعلى يقين بأن نجاح عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى يتوقف أساسا على تعبئة الإدارة وانخراط المواطنين وتجاوبهم.

ولهذه الغاية، فإننا نحث حكومة جلالتنا والإدارات المركزية والترابية وكافة المنتخبين وممثلي السكان، على تيسير إنجاز هذه العملية الهامة. كما ندعو بصفة خاصة وزيرنا في الداخلية والمندوب السامي للتخطيط، إلى القيام بالتنظيم الأمثل لعمليات الإحصاء بتنسيق مع باقي القطاعات.

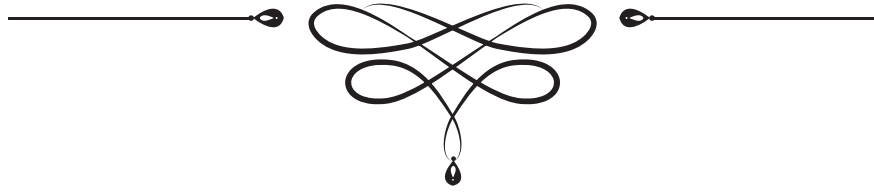
وفي نفس السياق، يتعين على ولاية وعمال جلالتنا السهر، بتعاون تام مع الهيئات المنتخبة على حسن سير هذه العملية، على جميع المستويات الجهوية والإقليمية والمحلية، وذلك بتعبئة الوسائل اللازمة وخاصة منها البشرية واللوجيستية والتنسيق المحكم لإسهامات مختلف المصالح الإدارية والجماعات المحلية.

وإننا، إذ نهيب برعايانا الأوفياء من أجل المشاركة الفعالة في الإحصاء العام للسكان والسكنى، لنتنظر من حكومة جلالتنا تهييء الوسائل الضرورية لإعلامهم وتحسيسهم بأهمية هذه العملية وتوفير أحسن الشروط الكفيلة بنجاحها.

أصلحك الله ورعاك، خديمنا الأرضى، ويسر لك سبل السداد والتوفيق.

والسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



2004

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمير المؤمنين
إلى الحجاج المغاربة بمناسبة توجه أول فوج منهم إلى الديار المقدسة
الرباط، 13 ذو القعدة 1424هـ الموافق 06 يناير 2004م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حجاجنا الميامين،

ها هو ذا موسم الحج تشرق أنواره، فيتوجه المؤمنون في مشارق الأرض ومغاربها بقلوبهم ومشاعرهم إلى الديار المقدسة، لأداء مناسك الحج والعمرة عملاً بقوله تعالى: « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر، فإن الله غني عن العالمين » وامتثالاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: « يا أيها الناس إن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا ».

وبصفتنا أميراً للمؤمنين، وحامياً لحمى الوطن والدين، وجرياً على سنن آبائنا وأجدادنا الأكرمين، فإننا نولي عنايتنا الفائقة لأداء هذه الفريضة وتمكين رعايانا الأوفياء من القيام بها على الوجه الأكمل. وبهذه المناسبة، نتوجه إليكم بهذه الرسالة الملكية، مذكّرين إياكم بأهمية ما ستقبلون عليه من أداء المناسك، وبما يجب أن تكونوا عليه أثناء أدائها من سلوك حميد وخصال إسلامية سامية.

فاعلموا وفقكم الله، أنكم ستحلون في ضيافة الرحمان، وتصلون في بيته الحرام، الذي تعد الصلاة فيه بمائة ألف صلاة، وفي المسجد النبوي، الذي تعادل الصلاة فيه ألف صلاة، والذي يقول فيه النبي صلى الله عليه وسلم: « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة »، فتحلوا بجميل الصفات، وكونوا مثلاً يحتذى في حسن السلوك والمعاملة ولطف الأخلاق والمعاشرة ونبذ كل ما من شأنه أن يفسد على الحاج نسكه امتثالاً لأمره تعالى: « الحج أشهر معلومات، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج، وما تفعلوا من خير يعلمه الله، وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولي الألباب »، وبذلك تنالون رضی الرحمان وتحظون بالتوبة والغفران وتقدير إخوانكم المسلمين في أقطار المعمور، الذين تجمعكم وإياهم وحدة العقيدة والمصير المشترك والحضارة الإسلامية العريقة.

فاحمدوا الله الذي يسر لكم سبل أداء هذه الفريضة العظيمة، واسألوه تعالى أن يعينكم على إقامتها على الوجه الأكمل، وأقبلوا عليه بقلوب طاهرة مليئة بالإيمان والإخلاص، فإنه سبحانه أعد أجراً عظيماً لمن كان حجه مبروراً.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه»، وقال في حديث آخر: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة». فاجعلوا من حجكم مناسبة لمجاهدة النفس والهوى وفرصة لتنقيتها مما يشينها، ووسيلة للرفق بها في مدارج الصفاء، وتذكروا باستمرار أن الحسنات والسيئات تعظم بعظم الزمان والمكان والشخص، فاقدروا، سدد الله خطاكم، شرف الأشهر الحرم وقدسيتها الحرميين الشريفين وسمو العبادة فيهما.

حجاجنا الميامين،

إن موسم الحج ليعتبر بحق مؤتمرا إسلاميا يتجدد كل عام، يحث على التعارف والتعاون بين المسلمين، مهما اختلفت ألسنتهم وألوانهم وتباينت أصولهم وتباعدت بلدانهم، ويقوي وحدة الأمة الإسلامية وتضامنها، ويجسد خيريتها وفضائل دينها في الوسطية والاعتدال حتى يجعلها قادرة بعون الله تعالى، إن هي حسنت سلوكها وتحلت بقيم الإسلام المثلى في معاملاتها، على أن تستعيد أمجادها. فكونوا وفقكم الله واعين بهذه القيم النبيلة لمحققين للتعايش والوفاق فيما بينكم مستحضرين قوله تعالى: «يا أيها الناس، إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير»، وقوله سبحانه: «إنما المؤمنون إخوة، فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون».

حجاجنا الميامين،

إننا لنولي عناية خاصة لشعيرة الحج، ولذلك نصدر في شأن القيام بها على الوجه الأكمل من لدن رعايانا الأوفياء تعليماتنا لحكومتنا بصفة عامة، ولوزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية بصفة خاصة، من أجل هذه الغاية وذلك بتوفير كل مظاهر العناية بالحجيج وتبعية شؤونهم في تلك الديار المقدسة، بالبعثات العلمية والإدارية والطبية وتمكينها من الوسائل الكفيلة بتقديم الخدمات الضرورية لكم والسهر على راحتكم في حللكم وترحالكم، فتعاونوا مع أعضائنا حتى تؤدوا فريضتكم على أفضل وجه ترضونه لأنفسكم.

كما نوصيكم باحترام الإجراءات، التي تتخذها المملكة العربية السعودية الشقيقة، لتنظيم مناسك الحج والعمرة ولزيارة المدينة المنورة، بتوجيهات من شقيقنا خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، اللذين يوليان، حفظهما الله، عناية خاصة لشؤون الحج وضيوف الرحمان في ذلك البلد الأمين.

حجاجنا الميامين،

تذكروا، رعاكم الله وأنتم في تلك البقاع الطاهرة، ما عليكم من واجب الدعاء الخالص لعاهلكم الساهر على شؤون دينكم ودنياكم وأنتم تتضرعون إليه تعالى في عرفات وفي سائر المشاعر المقدسة، سائلين الله سبحانه لنا نعمة الصحة والعافية للنهوض بمسؤولياتنا الدينية والدنيوية، وأن ينبت ولي عهدنا نباتا حسنا وأن يرينا في شعبنا ما تقر به أعيننا، وأن يواصل ما تتبادلته من حب وإخلاص، وأن يمطر شآبيب الرحمة والرضوان على والدنا جلالة الملك الحسن الثاني، وعلى جدنا جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراهما وجزاهما عنا وعن المغرب خير الجزاء.

ولا يفوتكم وأنتم في تلك البقاع المباركة، التي يستجاب فيها الدعاء، أن تسألوه سبحانه لبلدنا وبلدان المسلمين نعمة الطمأنينة والاستقرار ودوام التقدم والازدهار، حتى تستعيد كامل عزتها ومنعتها وقدرتها على رفع التحديات ومجابهة الأزمات.

نسأل الله العلي القدير، موجبات رحمته وعزائم مغفرته والغنيمة من كل بر والسلامة من كل إثم، وأن يجعل حجكم مبرورا وسعيكم مشكورا وذنبكم مغفورا، وأن يشملكم بلطفه ويكتب لكم السلامة في الذهاب والإياب ويعيدكم إلى ذويكم مشمولين بالغفران وجزيل الثواب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة
أكادير، 14 ذو القعدة 1424هـ الموافق 07 يناير 2004م

حضرات السيدات والسادة،

تجسيدا لإرادتنا الملكية الراسخة، في تحقيق المزيد من المكاسب للنهوض بحقوق الإنسان، ثقافة وممارسة، ها نحن اليوم، بتنصيب لجنة الإنصاف والمصالحة، نضع اللبنة الأخيرة للطبي النهائي لملف شائك، ضمن مسار انطلق منذ بداية التسعينات، والذي شكل ترسيخه أول ما اتخذناه من قرارات غداة اعتلائنا العرش.

ومع استحضر اختلاف التجارب الدولية في هذا المجال، فإن المغرب قد أقدم بحكمة وشجاعة على ابتكار نموذج الخاص، الذي جعله يحقق مكاسب هامة في نطاق استمرارية نظامه الملكي الدستوري الديمقراطي، الضامن لحرمة الدولة والمؤسسات وحرية الإنسان وكرامته، مما تجلى خاصة في العفو عن المعتقلين السياسيين وتسوية أوضاعهم المهنية والإدارية وعودة المنفيين والمغتربين وتعويض ضحايا الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري والبحث في مصيرهم.

ونود في هذا الصدد، الإعراب عن بالغ إشادتنا بصانعي هذه المكاسب، دولة ومجتمعاً، مستحضرين بكل إجلال وخشوع، رائد هذا المسلسل والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكره، ومنوهين أيضاً بمن ساهموا في هذا البناء إن على مستوى السلطات العمومية أو على مستوى الهيئات السياسية والنقابية والجمعوية.

كما نود الإشادة، بما قامت به الهيئة المستقلة للتحكيم من أعمال جلية للتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية، مؤسسة بذلك رصيذا غنيا مشهودا به، وطنيا ودوليا، وهو ما سيمكن لجنة الإنصاف والمصالحة، من الانطلاق على أرضية ثابتة لاستكمال عمل الهيئة السابقة. وسنظل حريصين على الطبي النهائي لهذا الملف بتعزيز التسوية العادلة غير القضائية وتضميد جراح الماضي وجبر الضرر بمقاربة شمولية جريئة ومتبصرة، تعتمد الإنصاف ورد الاعتبار وإعادة الإدماج واستخلاص العبر والحقائق لمصالحة المغاربة مع ذاتهم وتاريخهم وتحرير طاقتهم للإسهام، في بناء المجتمع الديمقراطي الحديث، الذي يعد خير ضمان لعدم تكرار ما حدث.

إن العمل، الذي قامت به اللجنة السابقة، والتقارير النهائي، الذي ستجزونه من أجل الإحاطة بوقائع في أجل محدود، يجعلنا نعتبر هياتكم بمثابة لجنة للحقيقة والإنصاف، مستشعرين نسبية بلوغ الحقيقة الكاملة، التي تمتنع حتى على المؤرخ النزيه، علما بأن الحقيقة المطلقة لا يعلمها إلا الله سبحانه مصداقا لقوله تعالى: « يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ».

وعلى هذا الأساس، فإن هذه اللجنة، ستجد لدى جلالتنا الرعاية السامية، لما ينتظرها من مهام دقيقة، ولما هو مشهود لرئيسها السيد إدريس بنزكري ولكافة أعضائها، من تجرد ونزاهة أخلاقية وتشبث صادق بحقوق الإنسان، ومن كفاية عالية في المجال الواسع لاختصاص هذه اللجنة، التي حرصنا على انفتاحها بتكوينها بالتساوي، من أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومن كفاءات متنوعة المشارب والاختصاص موحدة المقاصد في الدفاع عن هذه الحقوق.

كما نود أن نعبر عن جزيل شكرنا وعميق تقديرنا لأعضاء هذه الهيئة، معربين عن صادق ابتهاجنا لانخراطهم جميعا، بروح عالية من الثقة، في مبادرتنا هاته بكل حماس واستعداد تام للإسهام في إنجاز هذه المهمة النبيلة.

وإننا لمقتنعون بأن هياتكم المشكلة من شخصيات مرموقة، ستتوصل بعون الله وتوفيقه في الآجال المحددة، إلى إعادة الاعتبار لكرامة الضحايا، ومواساة عائلاتهم وتحقيق المصالحة السمحة الكاظمة للغيظ. وستتمكن من الاستفادة الإيجابية مما تحقق من مكتسبات وترسيخها لتحقيق تسوية عادلة ومنصفة، إنسانية وحضارية، ونهائية لهذا الملف، ملتزمة في وضعها لنظامها الداخلي ونهوضها بمهامها النبيلة، بقرار إحداثها وبالموثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبقيم الإسلام المثلى في السماحة والعفو والصفح الجميل.

وتلكم هي السبيل القويم لترسيخ روح المواطنة الإيجابية، وجعل الديمقراطية وحب الوطن وإشاعة ثقافة حقوق وواجبات الإنسان، خير تحصين لمجتمعنا من نزعات التطرف والإرهاب، التي نحن مصممون على مواجهتها بحزم الساهرين على صيانة الأمن والاستقرار في ظل سيادة القانون، وتحرير الطاقات الكفيلة بجعل المغاربة قاطبة، في انسجام تام مع تطلعات وطنهم، ورفع ما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية.

وإننا لنعتبر هذا الإنجاز تنويجا لمسار نموذجي وفريد من نوعه، حققناه جميعا، في ثبات وثقة بالنفس، وجرأة وتعقل في القرار، وتشبث بالديمقراطية، من لدن شعب لا يتهرب من ماضيه، ولا يظل سجين سلبياته، عاملا على تحويله، إلى مصدر قوة ودينامية لبناء مجتمع ديمقراطي وحدائي، يمارس فيه كل المواطنين حقوقهم وينهضون بواجباتهم بكل مسؤولية وحرية والتزام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة استقبال جلالاته لرئيسي مجلسي البرلمان وتسليمهما لجلالاته
قانون مدونة الأسرة

الرباط، 12 ذو الحجة 1424هـ الموافق 03 فبراير 2004م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إننا بحرصنا على أن نتسلم من رئيسي مجلسي البرلمان، مدونة الأسرة، إنما نؤكد التزامنا الثابت بالقيم المؤسسة لهذا القانون، الذي يدخل سجل تاريخ المغرب، ليس فقط باعتباره لبنة جوهرية في بناء مجتمعنا الديمقراطي الحديث، وإنما أيضا لأننا جسدنا به التكامل بين المرجعية الإسلامية والكونية، القائمتين على مبادئ الحرية والمساواة، والإنصاف والتضامن.

وبصفتنا أمير المؤمنين، فإننا من خلال هذا العمل الرائد قد ساهمنا، فيما يتعين على الأمة الإسلامية القيام به، من أجل تصحيح صورة الإسلام السمحة، مما لحقها من تشويه وتطرف مؤكدين قدرة العقل الإسلامي على الانسجام مع الحداثة.

وإذا كنا، منذ اعتلائنا العرش، قد جعلنا، في صدارة سياستنا، إيجاد مدونة حديثة للأسرة، بهذه المواصفات والمرجعيات، وفي خضم تيارات مختلفة، فإننا بقدر ما نحمد الله تعالى على توفيقنا في إنجازها، بما تتضمنه من إنصاف للمرأة، وحماية لحقوق الأطفال، وصيانة لكرامة الرجل، نجدد التأكيد على أنها مكسب للمغاربة جميعا، منوهين بإجماع كل ممثلي الأمة ومكوناتها عليها، ضمن نقاش ديمقراطي مسؤول والتحام وثيق بين العرش والشعب.

ومهما تكن أهمية المكاسب المحققة، والتي نتوجها اليوم بوضع طابعا الشريف، على قانون مدونة الأسرة، وإصدار الأمر بتنفيذه، فإننا لن ندخر جهدا لتفعيلها على الوجه الأمثل، من خلال قضاء مؤهل ومستقل، وفعال ومنصف، وبواسطة كافة المنابر والهيئات لتحسيس عامة الشعب بها، ليس باعتبارها مكسبا للمرأة وحدها، بل بكونها دعامة للأسرة المغربية المتوازنة، المتشعبة بها، ثقافة وممارسة وسلوكا تلقائيا.

كما أننا عازمون على أن نوفر لتفعيل مدونة الأسرة، ليس فقط وسائلها المادية والبشرية وآلياتها القانونية، وإنما بالمضي قدما في إنجاز التنمية الشاملة وتشجيع العمل الميداني الملموس، للنهوض الفعلي بأوضاع الأسرة، وتحرير كل الطاقات، للعمل الجماعي، المتجاوب مع طموحنا إلى توطيد دعائم مغرب ديمقراطي وعصري، مؤكدين تصميمنا على المضي قدما في هذا النهج الإصلاحى القويم لتحقيق المزيد من المكاسب، على درب جعل المرأة والرجل شقائق في حقوق وواجبات الإنسان والمواطنة المسؤولة.

«رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي، وأن أعمل صالحا ترضاه» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الرابعة للسياحة
الدار البيضاء، 21 ذو الحجة 1424هـ الموافق 12 فبراير 2004م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا، ونحن نوجه إليكم هذه الرسالة الملكية، أن نشتم بكل ارتياح، حرصكم على أن تنعقد المناظرات الوطنية للسياحة دوريا كل سنة وذلك منذ أن دشنا الدورة الأولى بمراكش في يناير 2001، وهذه السنة الحميدة تعبر بوضوح عن وعيكم القوي بالرهان الحاسم، الذي تمثله السياحة كقطاع ذي أولوية، ضمن الاستراتيجية الشمولية للتنمية المستدامة، التي ينفجها المغرب.

إذ ليس هناك ما هو أفضل في هذا المجال من التنسيق والتشاور بين كافة الأطراف المعنية، من ممثلي القطاع العام والفاعلين في القطاع الخاص، لتقييم مدى التقدم، الذي تحقق في هذا الميدان والتخطيط للعمليات التي يجب مباشرتها وتحديد الأهداف التي يجب الوصول إليها خلال السنة الجديدة. وبفضل هذا النهج القويم، تمكنت من الوقوف على حصيلة النشاط السياحي لكل سنة من السنوات الثلاث الماضية وتحديد ما تميزت به من حيث القوة أو الضعف.

وفي هذا المضمار، وبرغم الظرفية العصبية، التي سادت العالم وبخاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإن المغرب قد واصل تحقيق تقدم مرض بتحسين قدراته الإيوائية سنة بعد أخرى.

وهكذا فقد انتقل من إنجاز 3800 سرير سنة 2001 إلى 8500 سرير سنة 2003 وإن كانت هذه الحصيلة دون ما كان منتظرا.

وإذا كان التقييم المرحلي ضمن استراتيجية تمتد على مدى عشر سنوات، لا يمكن أن يكون ذا دلالة بدون أن يشمل على الأقل نصف هذه المدة، إلا أن في إنجاز المخطط الأزرق، الذي أصبح اليوم محققا بالنسبة للمراكز الساحلية للسعيدية والصويرة والأكسوس والحوزية، يعتبر مؤشرا إيجابيا على التقدم في هذا الاتجاه، إذ سينجم عنه توسيع قدرة الاستقبال في السنوات المقبلة.

كما أن مبادرات أخرى قد تم اتخاذها لإنعاش الجهات السياحية التقليدية، أو لإيجاد منتجات سياحية جديدة وإعداد مناطق ومسالك أخرى، وإقامة بنىات للاستقبال تلائم الأنواع الخاصة من السياحة. وهكذا فمن المنتظر أن تسترجع وتيرة الاستثمارات وتوسيع طاقات الإيواء إيقاعها المنشود في الأمد القريب محققة بذلك بلوغ 230 000 سرير، الذي اعتمده الاستراتيجية العشرية.

ومع ذلك، فإن بنىات الاستقبال لن تلبى الهدف المنتظر منها إذا لم تدعمها إجراءات موازية وملائمة، في مقدمتها المحافظة على الأسواق التقليدية الموفدة وتوسيعها وشن عملية هجومية لغزو أسواق جديدة وواعدة ضمن خطة واضحة، تستهدف إشاعة صورة جذابة عن المغرب عبر أنحاء العالم وذلك باعتماد حملة تحسيسية ناجعة يقوم بها المكتب الوطني المغربي للسياحة، بعد تحديثه وتأهيله لهذا الغرض. كما يجب أيضا أن يصاحب هذه الحملة مبادرات أخرى، يقوم بها المهنيون الخواص، بانخراط جمعياتهم في هذا المجهود الجماعي على نحو أكثر إقداما وفعالية مما مضى، معتمدة في هذه الحملات على الإمكانيات الحديثة التي توفرها تكنولوجيا الإعلام والاتصال للتعريف بالمنتج المغربي.

وبهذه المناسبة، نذكركم بأن على قطاع السياحة كباقي القطاعات الإنتاجية الأخرى أن يستكمل تأهيله قبل سنة 2010، إذ عليه أن يتسلح قبل هذا الموعد، بكل مقومات مواجهة المنافسة. لذا يجب عليه أن يتدارك كل تأخر في مجال أساليب التدبير وتحسين جودة الخدمات وتكوين سبعين ألفا من الأطر، التي يحتاج إليها إلى جانب الوفاء بما عليه من الالتزامات بمقتضى الاتفاقية- الإطار، التي وقعها مع حكومتنا تحت إشرافنا.

وفي هذا الصدد، فإن الدولة لم تدخر جهدا بدعمها لهذا القطاع سواء بواسطة الوزارات المعنية أو بواسطة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لإعداد جيل جديد من المناطق السياحية. وهكذا وضعت أراضي ذات طبيعة سياحية رهن إشارة المنعشين السياحيين، وبسطت أداء أجهزة الضمان لتسهيل تمويل الأنشطة السياحية. كما تمكنت بفضل سياسة مركزة للبحث والتنقيب، من اجتذاب المنعشين الدوليين ذوي الشهرة الواسعة، الذين أكدوا العزم على المشاركة في إنجاز المحطات الواعدة للمخطط الأزرق.

إلا أنه يتعين إلى جانب الاستثمارات الأجنبية، دعم استراتيجيتنا العشرية بتنظيم الادخار الوطني وتوجيهه نحو النشاط السياحي، وتبسيط وتحديث النظام الجبائي، مع توفير موارد دائمة للإنعاش السياحي، خاصة عن طريق الضريبة المخصصة لهذا الغرض.

وتنفيذا للتوصية التي تضمنتها الرسالة الملكية، التي وجهناها لكم بمناسبة المناظرة الوطنية للسياحة المنعقدة بأكادير، في بداية السنة الفارطة، فقد تم إنجاز مشروع إصلاح الخريطة الجوية مما سيمكن من تحرير القطاع وتخفيض كلفة النقل وتيسير حركته بين الأسواق الموفدة والجهات السياحية. وهو ما سيجعل من النقل الجوي في المستقبل، حافزا حقيقيا للسياحة، وليس عائقا من عوائقها كما كان من قبل. وفي هذا السياق الجديد، ينتظر من شركة الخطوط الجوية الملكية، أن تعيد النظر في هيكلتها، حتى يمكنها أن تندرج في الرحلات الحديثة للنقل غير المكلف، فضلا عن رحلاتها المعتادة، وفي كل الأحوال يجب على الشركات العاملة في الأجواء المغربية، كما على السلطات المكلفة بهذا القطاع أن تجعل من سلامة النقل أولوية مطلقة في كل وقت وحين.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أعلننا بمناسبة انعقاد المناظرة الوطنية للسياحة في دورتها الأولى بمراكش، أننا عازمون على أن نجعل من السياحة قاطرة للتنمية، لأنه لا يعقل ألا يستفيد المغرب مما له من مؤهلات في هذا المجال، لاسيما وأن الله تعالى حباه بطبيعة متنوعة يتداخل فيها المناخ

الجبلي والبحري والصحراوي، فضلا عما يزخر به بلدنا من رصيد ثقافي غني ومتنوع وأصيل وما يمتاز به من جوار نافع بجانب القارة الأوروبية وأسواقها المرسله، ومن مقابلته المباشرة للسوق الواسعة للقارة الأمريكية.

ولذلك، فهو مطالب بأن يستفيد من هذا الوضع المتميز، ليس فقط بغزوه هذه الأسواق، ولكن أيضا بمد إشعاعه دوليا كبلد متشبع بالقيم الحضارية منفتح على الآخرين مشهور بكرم الضيافة، وإنما لعازمون على المضي قدما، لتحقيق هذه الأهداف، مع الحفاظ على استتباب الأمن والاستقرار اللذين جعلنا من المغرب دائما وجهة مفضلة وواحة للسلام.

ونود في النهاية، أن نذكركم أنه سبق لنا في الخطاب، الذي وجهناه للأمة بمناسبة الذكرى الخمسينية لنفي جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس، قدس الله روحه، أن أهبنا بشعبنا الوفي أن ينخرط بكل حماس في ثورة جديدة للملك والشعب.

وإذا كان من المنتظر، أن يتزامن بلوغ منتصف الاستراتيجية العشرية للسياحة، مع تخليد الذكرى الخمسينية للاستقلال في غشت سنة 2005، فإننا ننتظر بحلول هذا الموعد، أن تعمل الأطراف الملتزمة بالاتفاقية-الإطار، على تخصيص المناظرة الوطنية المقبلة للسياحة، لتقييم المنجزات والتعرف على مواطن النجاح وعلى الصعوبات، التي برزت من خلال الإنجاز مع تشخيص أسبابها وتحديد أنجع الوسائل لتجاوزها، داعين إياها إلى مضاعفة الجهود المبذولة والتعبئة الكاملة لكسب رهان استحقاق 2010.

سدد الله خطاكم وتوج بالنجاح المأمول أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الاجتماع الأول للجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر الهيئات الحكومية المكلفة
بحقوق الإنسان في الفضاء الفرنكفوني
مراكش، 06 محرم 1425 هـ الموافق 27 فبراير 2004 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معالي الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكفونية،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نرحب بالمسؤولين عن الأجهزة الحكومية المكلفة بحقوق الإنسان، في المجال الفرنكفوني، بمناسبة انعقاد الاجتماع الأول للجنة المتابعة المنبثقة عنها، معربين عن كامل تقديرنا للمنظمة الدولية للفرنكفونية، التي تفضلت بتنظيم هذا اللقاء الهام في المملكة المغربية، منوهين بالعمل المتميز، الذي تضطلع به بتوجيه سديد من أمينها العام فخامة الرئيس عبدو ضيوف، الصديق الكبير والمخلص للمغرب ورجل الدولة الإفريقي الحصيف.

إن اجتماعكم، اليوم يندرج ضمن أهداف هذه المنظمة، التي تسعى إلى جعل الفرنكفونية، أداة في خدمة تقدم الدول الأقل نمواً، وإلى تجسيد المبادئ والقيم، التي تدعو لها وتعمل من أجلها، وفي صدارتها التضامن والطموح إلى ترسيخ مجال ثقافي متميز، بحضوره الوازن وقيامه على التنوع واحترام التعددية والإرث المشترك للثقافة الفرنكفونية المتشعبة بحقوق الإنسان، والمستوحاة من الإعلان التاريخي لحقوق الإنسان والمواطن، الذي شكل إلى جانب المرجعيات الحضارية لكل مكون من مكونات هذه المنظمة، رافداً خصباً تمخضت عنه مبادئ متسمة بالبعد الكوني، الذي أضحي تراثاً مشتركاً للإنسانية.

وقد اعتمد المغرب هذه الأسس والمبادئ، كخيار استراتيجي جاعلاً منها ركيزة ملكيته الدستورية الديمقراطية، التي يتولى الملك فيها أمانة ضمان وحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، مشكلاً بذلك نموذجاً رائداً وفريداً للبلدان النامية في دسترة حظر نظام الحزب الوحيد وتكريس التعددية وحرية المبادرة والعمل الدؤوب على البناء المتواصل لدولة عصرية للمؤسسات، مهما كانت

دقة الظروف وشدة التحديات، بفضل القيادة الحكيمة لجدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملكين محمد الخامس، والحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكراهما.

ولم نفتأ، منذ اعتلائنا العرش، نواصل العمل على ترسيخ دولة القانون والنهوض بحقوق الإنسان، وتوسيع فضاء الحريات وحل كل القضايا العالقة في هذا الشأن، وتدعيم وتحديث التشريعات والمؤسسات، الكفيلة بإضفاء المزيد من صون كرامة المواطن، ضمن منظور شمولي لحقوق الإنسان، تتكامل فيه أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار ديمقراطية المشاركة والقرب، معبئين لهذه الغاية كل القوى الحية للأمة، والسلطات العمومية، مشجعين القوة الاقتراحية البناءة والعمل الميداني الهادف لمنظمات المجتمع المدني، منطلقنا في ذلك اعتبار الديمقراطية والتنمية متلازمين، مؤكدين أن مرجعيتنا الإسلامية القائمة على تكريم الإنسان، ومبادئ الحرية والمساواة والإنصاف والتضامن، تنسجم في جوهرها مع المرجعية الكونية لحقوق الإنسان. وهو ما جسدهنا في العديد من الإصلاحات الجريئة، التي هي محط إجماع وطني وتقدير دولي كبير، وفي طليعتها إيجاد مدونة حديثة للأسرة، قائمة على إنصاف المرأة، ورفع كل أشكال الحيف عنها، بمساواتها مع شقيقها الرجل، في الحقوق والواجبات وضمان حقوق الطفل وصيانة كرامة الرجل ضمن أسرة قائمة على المسؤولية المشتركة والتماسك القوي.

وبفضل هذه الحركة الإصلاحية ذاتها، تمكنا كذلك من بلورة أجهزة وهيئات تنظيمية جديدة، خدمة للمواطن، وتعميقا للممارسة الاجتماعية لحقوق الإنسان.

وقد حرصنا في السياق ذاته، على تحديث وتوسيع صلاحيات واستقلالية المؤسسات والأجهزة، التي تتولى حماية حقوق الإنسان، وحرية التعبير وضمان التعددية، وتحسين المسار الديمقراطي، من خلال إحداث هيئة عليا للاتصال السمعي - البصري، وإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتعزيز حضور المجتمع المدني، والعنصر النسوي داخل المؤسسات الدستورية، كالبرلمان والحكومة والمناصب السامية للدولة فضلا عن إحداث « ديوان للمظالم » باعتباره جهازا وسيطا بين المواطن والإدارة، لتنمية تواصلهما وإلحاق الحقوق ورفع المظالم في نطاق القانون والإنصاف.

كما عملنا على إحداث « هيئة للإنصاف والمصالحة » منبثقة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مفتوحة على مختلف المشارب والتخصصات الأكثر تمثيلية ومصداقية وتعددية، يقينا منا بأنها ستستفيد أحسن ما تكون الاستفادة من المنجزات، التي تم تحقيقها من قبل اللجنة المستقلة للتحكيم، لجبر أضرار ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، غايتنا المثلى استجلاء الحقيقة بكل موضوعية واستخلاص العبر بكامل التجرد، وإيجاد تسوية عادلة ومنصفة إنسانية وحضارية، والطبي النهائي بكل جرأة وحكمة والتزام للملف الشائك للانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان.

وإيماننا منا بأن التشعب بثقافة حقوق الإنسان رهين بالتربية عليها في مختلف مستويات التعليم، فقد اعتمدنا في نطاق الميثاق الوطني العشاري للتربية والتكوين برنامجا مضبوطا في هذا الشأن. كما كلفنا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بوضع مشروع ميثاق وطني لحقوق وواجبات المواطن. وأنطنا بحكومة جلالتنا، جعل صيانة كرامة المواطن محور عملها، ليكون التشعب والالتزام بالمواطنة الفاعلة وبحقوق الإنسان، الدرع الواقي من مخاطر ما يتجاذب العالم من نوازع الإرهاب، بكل مظاهره الإجرامية والفكرية المقيتة ومناهضة كل أشكال التزمت، موفرين لبلدنا كل أسباب ووسائل التنشئة على احترام الآخر والحق في الاختلاف وإيثار الحل السلمي لكل الخلافات على ما سواه، وذلك في نطاق تعارف الشعوب وتفاعل الثقافات والحضارات وتآخي الأمم والديانات.

وفي كل هذه الإصلاحات، وغيرها مما تم إنجازه أو يجري التخطيط له، اعتمد المغرب دوما مقارنة تقوم على التزامنا الراسخ بمبادئ حقوق الإنسان وإشاعة الثقافة الديمقراطية، داخل المجتمع منفتحين على التجارب والتشريعات الأكثر تقدما.

وإن المغرب، المتمسك بوحدة هويته الغنية بتعدد روافدها الإسلامية والعربية والأمازيغية والإفريقية والأورومتوسطية، قد ظل عبر تاريخه منفتحا على كل الثقافات، وملتقى خصبا للتفاعل الإيجابي والتعايش الديني، مع كل الديانات السماوية والحضارات الإنسانية. وعلى هذا الأساس، فإن بلدنا لا يختزل الفرانكفونية في اللغة الفرنسية، كما هو شأن الاعتقاد الخاطئ والبالى لبعض العقليات، بل يعتبر قيمها المثلى المشتركة ورصيدها الثقافي والإنساني، ميراث مرحلة تاريخية استطاعت العبقرية الفرنسية والمغربية تجاوز جانبها السلبي، بترجمتها إلى شراكة نموذجية استراتيجية، تعتمد تعددية اللغات وتفاعل الثقافات، وتنوع مجالات الفرانكفونية، إلى فضاء رحب للتعاون الاقتصادي والتضامن السياسي والبناء الديمقراطي والتنموي ضمن نظام عالمي متكافئ.

معالي الأمين العام، أصحاب المعالي والسعادة،

إن المشاركة الفاعلة للمنظمة الفرانكفونية في قمة جوهانسنبورغ حول التنمية المستدامة، والقمة العالمية حول مجتمع الإعلام والتزامها الثابت بتنظيم مجال التنوع الثقافي، يعد دليلا على طموح وعمل أعضائها لجعل الفرانكفونية وسيلة جديرة بخدمة التنمية، على أساس التضامن الفعال والدائم. ونود في هذا الصدد، التأكيد على عزمنا الراسخ على دعم هذا التوجه القائم على شمولية حقوق الإنسان بكل أبعادها، منوهين بالتقدم الحاصل في السنين الأخيرة، في مجال ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، داخل المجموعة الفرانكفونية المدعوة للانخراط في تفعيل إعلان باماكو، ومقررات مؤتمر برازافيل، ومن خلال توطيد المسار الديمقراطي لكل بلد وإيجاد مؤسسات ديمقراطية قوية بنزاهة انتخابها وسيادة القانون وروح التشاور والتشارك والتعاون بين جميع الفاعلين، من سلطات عمومية ومؤسسات منتخبة وقطاع خاص ومجتمع مدني، وتعزيز كل الشبكات المكلفة بحماية حقوق الإنسان، وآليات حمايتها ودعمها، باعتبارها أفضل وسيلة لكفالة السلم وتحرير الطاقات لتحقيق التقدم.

ومن منطلق حرص المغرب على التمسك بفضائل تبادل الخبرات ومواصلة التشاور والحوار، فإننا نضع تجربتنا المتواضعة رهن إشارة كل أشقائنا، مستحضرين أنه إذا كانت لكل تجربة مرجعيتها الثقافية الخاصة بها، فإن جميع هذه التجارب تشكل روافد غنية تصب في التيار الذي يهدف إلى ترسيخ كونية حقوق الإنسان، مستشعرين بأن التطور الديمقراطي، يعد الوسيلة الفعالة لرفع تحديات عصرنا، والغاية المثلى لعملنا من أجل تحقيق الطموحات المشروعة لأجيالنا الحاضرة والصاعدة واثقين من أن لقاءكم اليوم يشكل مساهمة لكسب هذا الرهان، داخل الفضاء الفرانكفوني الذي تتقاسم ثقافتنا قيمه المثلى، سائلين الله تعالى أن يكمل جهودكم بالسداد والتوفيق، لما فيه خير شعوبنا الشقيقة والصديقة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بالحسيمة

الحسيمة، 03 صفر 1425هـ الموافق 25 مارس 2004م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

رعايانا الأوفياء سكان مدينة الحسيمة ونواحيها المنكوبة وكافة منطقة الريف العزيزة،

شعبي الأبي،

يخالجنا شعور مزيج من الأسى العميق والرضا بقضاء الله، ونحن نخاطبكم، سائلين الله تعالى أن يتغمد الضحايا برحمته، ويلهم ذويهم الصبر وحسن العزاء، مشاطرين إياكم أحزانكم ومعاناتكم من هول كارثة الزلزال، التي لا يعادل فاجعتنا فيها إلا عزمنا الوطيد على تعبئة كل الطاقات لإسعاف منكوبي إقليم الحسيمة، وإعادة إعمار منطقة الريف العزيزة.

وقد أبان المغاربة قاطبة، بتضامنهم العفوي والملموس، أنهم شعب يعرف كيف يحول ما يصيبه من نوائب الدهر، إلى مصدر قوة وعزيمة لجبر أضرارها، ورفع تحدياتها، في التحام وثيق بين عرش ملتزم وشعب متميز وأصيل، يرفض المتاجرة الدنيئة والاستغلال السياسي المقيت لمعاناته مما يصيبه من كوارث طبيعية.

ومن منطلق ما عهدته فينا، شعبي العزيز من التزام بمصارحتك، فإننا قد استخلصنا الجوانب الإيجابية ومواطن الخلل من هذه المحنة، معتزين بالتضامن الشعبي ومنوهين بالتعبئة الشاملة لكافة أجهزة الدولة، المدنية منها والعسكرية، وفعاليات المجتمع المدني، والمتطوعين من رعايانا الأوفياء، في الداخل والخارج، في ظروف جغرافية ومناخية صعبة، معربين عن امتناننا للدول والهيئات الشقيقة والصديقة، التي آزرتنا في هذا الظرف العصيب.

ومع ذلك، يجب أن نصارح أنفسنا، بأننا لسنا مؤهلين على الوجه الأكمل لمواجهة الطوارئ، وأنه برغم ما بذلته الدولة للنهوض بهذه المنطقة، فإنه يتعين مضاعفة الجهود لفك العزلة عنها والاستثمار الأمثل لما تزخر به من مؤهلات.

وفي هذا السياق، أصدرنا تعليماتنا إلى حكومتنا، قصد إنجاز برنامج استعجالي مضبوط على المدى القصير، يتضمن في جانبه العمراني إجراء دراسات ميدانية شاملة، وتحيين المسح الجيوفيزيائي وتحديد مواقع المجموعات السكنية، طبقا لضوابط وأسس البناء المضاد للزلازل. وعلى أساس هذا البرنامج، القائم على سياسة القرب والمشاركة، وعلى معايير موضوعية، لجرد الأضرار البشرية والمادية

والحاجيات والوسائل، يجب توعية المواطنين ومد يد العون لكل أسرة متضررة في المراكز الحضرية، والمداشر والدواوير والقرى على وجه الخصوص، وتمكينها من تصميم هندسي ووضع خطة مدروسة لمساعدتها التقنية على إعادة بناء منزلها وفق تصاميم تراعي الخصوصيات العمرانية المحلية في التزام تام بتشريعات البناء المضاد للزلازل.

ولهذا الغرض، أمرنا بإحداث وكالة حضرية لكل من الحسيمة والناظور، كما يجب التعجيل بترميم وإعادة بناء المرافق العمومية الحيوية كالمدراس والمستشفيات والمساجد.

ومن منطلق منظورنا الاستراتيجي للقضايا الكبرى للأمة، فقد أصدرنا تعليماتنا للحكومة قصد الانكباب الفوري على إعداد مخطط تنموي مندمج وهيكل على المدى المتوسط والبعيد من أجل تأهيل إقليم الحسيمة وإعمار منطقة الريف، وسنقف شخصيا، سواء من خلال المتابعة الموصولة أو الوقوف في عين المكان، على حسن إنجاز البرنامج الاستعجالي، واعتماد المخطط المتوسط والبعيد الأمد الكفيل بجعل منطقة الريف التي نوليها عنايتنا الفائقة، قطبا للتنمية الحضرية والقروية في جهة الشمال، مندمجا في النسيج الاقتصادي الوطني.

وعلى هذا المخطط، الذي ينبغي أن يرفع إلى نظرنا السديد في أقرب الآجال، أن يتضمن مشاريع مضبوطة في أهدافها ووسائل تمويلها، وآجال إنجازها وتقييمها، لتمكين المنطقة من التجهيزات الأساسية، المائية والكهربائية والطرقية الكفيلة بفك العزلة عنها، وربطها بالشبكة الوطنية عبر محور فاس - الحسيمة والإسراع بإنهاء المدار الطرقي المتوسطي، مع إيلاء أهمية خاصة لتشجيع الاستثمارات والمشاريع التنموية، المدرة لفرص الشغل، خاصة في قطاعات السياحة والصيد البحري، وبناء اقتصاد فلاحى عصري ومنتج.

وإننا لعازمون على وضع حد للتسيب، ولكل إخلال أو تهاون أو تقصير، في تحمل السلطات العمومية والمنتخبة، مسؤوليتها الكاملة في التطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بقواعد البناء المضاد للزلازل، ولكل الممارسات غير المشروعة، التي يؤدي بلدنا بأكمله ثمنها الباهظ كلما أصابته كارثة طبيعية، والتي تعد بما ينجم عنها من سكن مهين، بؤرة لكل الآفات الاجتماعية. وعملا بقول جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام «أعقلها وتوكل»، نصدر توجيهاتنا إلى الحكومة والبرلمان، قصد العمل خلال دورة الربيع، على إقرار تشريعات لمحاربة وتجريم المخالفات المشجعة على السكن العشوائي أو المخلة بضوابط البناء المضاد للزلازل.

وستجد، شعبي العزيز، خديمك الأول في طليعة العاملين في السراء والضراء، في التزام بروح المواطنة المسؤولة، لبناء مغرب الديمقراطية الحقة، والتضامن الإرادي، والتنمية المندمجة، وصون وحدته وعزته، ضارعين إلى الله سبحانه، أن يحفظ بلدنا الآمن من كل مكروه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى أسرة القضاء بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة للمجلس الأعلى للقضاء
2I صفر 1425هـ الموافق 12 أبريل 2004م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السادة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء،

يطيب لنا أن نخاطبكم، ومن خلالكم أسرة القضاء، التي نحرص على أن تتوفر فيها كل الفضائل المثلى للنهوض بأمانة إقامة العدل، الذي يعد من وظائف الإمامة العظمى والأساس الراسخ للحكم القويم وصون حقوق المواطنين وضمان مساواتهم أمام القانون.

ولا يمكن للقضاء أن يحقق المكانة الجديرة به، إلا حين يكتسب ثقة المتقاضين، التي لا تتحقق، إلا من خلال ما يتحلى به القضاة من نزاهة وتجرد واستقامة واستقلال عن أي تأثير أو تدخل. إن استقلال القضاء، الذي نحن عليه حريصون، ليس فقط إزاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، الذي يضمنه الدستور، ولكن أمام السلط الأخرى، شديدة الإغواء وفي مقدمتها سلطة المال المغربية بالارتشاء وسلطة الإعلام، التي أصبحت بما لها من نفوذ متزايد وأثر قوي في تكييف الرأي العام، سلطة رابعة في عصرنا، فضلا عن سلطة النفس الأمارة بالسوء. وإنما نعتبر أن استقلال القاضي بمعناه الحق عن هذه المؤثرات الجامحة، لا تكفله الوسائل القانونية مهما كانت متوافرة، وإنما يكفله قبل كل شيء الميثاق، الذي بينه وبين ضميره، فهو رقيب ذاته الدائم والوسيلة المثلى، لتحسين نفسه من كل تأثير أو انحراف وهو يقوم برسالته النبيلة.

وإذا كان المغرب في نطاق نظامه الملكي الدستوري قد بوأ المجلس الأعلى للقضاء المكانة السامية كمؤسسة دستورية برئاسة جلالتنا، وجعل معظم الأعضاء منتخبين للسهر على الضمانات المخولة للقضاة، فإن أعضاء هذا المجلس هم أول الملزمين بالحرص على استقلال القضاء ونزاهته وحرمة مجسدين هذه الفضائل المثلى بالالتزام بضوابط وأخلاقيات المهنة.

فعليكم رعاكم الله، أن تكونوا القدوة في هذا المجال معتبرين مهمتكم تكليفا قبل أن تكون تشريفا، حريصين على ألا تكونوا والعياذ بالله، ممن ينهى عن خلق ويأتي بأسوأ منه. ومن ثمة، وكما هو شأن كل مسؤول، من الوزير المسؤول سياسيا أمام الملك والبرلمان وأمام المحكمة العليا في حالة خرقه للقانون إلى البرلمان، الذي ترفع عنه الحصانة في حالة إخلاله بالدستور والقانون، فإن القاضي

المطوق بأمانة صيانة سيادة القانون لا يعتبر بالأحرى فوقه وليس منزها عن متابعته عند الإخلال بواجباته، علما بأن الضمانات المخولة له لا يجوز أن تفسر بكونها امتيازاً تفضيلياً، وإنما هي ضمانات لأداء مهمته باستقلال، وفي تقييد بالقانون وإلا فمن يراقب المراقب؟

وحرصاً من جلالتنا على تدعيم دولة المؤسسات، فإننا ندعوكم إلى أن ترفعوا إلى نظرنا السامي، مقترحات تكميلية للنظام الداخلي للمجلس تستهدف ضمان استقلالية أعضائه وتخويله رفع توصيات في شأن المخلين منهم بشرف وضوابط وأخلاقيات عضويته بكيفية تجعل من مكوناته نموذجاً يحتذى، في الاستقامة والنزاهة.

وإن التقدير الكبير والرعاية السامية والموصولة، التي تحظى بها أسرة القضاء لدى جلالتنا، وإيثار العفو والتسامح فيما يقع فيه البعض من هفوات أو أخطاء ممن أراد الحق فأخطأ سبيله، لا يعادله إلا دعوتنا المجلس إلى الحزم والصرامة في التصدي لكل إخلال بضوابط وأخلاقيات عضوية المجلس الأعلى للقضاء وأسرته، في التزام بالقانون وحرص على حرمة القضاء وحصانته.

وإدراكاً منا، بأن التزام القضاء بمسؤوليتهم الجسيمة، في جو من الاستقلال والتجرد والوقار، لا يحرمهم من التعبير عن آرائهم البناءة كقوة اقتراحية لإصلاح القضاء وإيجاد كل الوسائل الكفيلة بتمكينهم من ممارسة حقوق المواطنة كاملة، في التزام بقانون وأخلاقيات وخصوصيات رسالتهم النبيلة، فقد وفرنا لهم لهذا الغرض ثلاث مؤسسات متكاملة، بدءاً من المجلس الأعلى للقضاء باعتباره المؤسسة الدستورية الساهرة على الضمانات الدستورية والقانونية المخولة للقضاة، إلى الودادية الحسنية للقضاة، التي تحتضن مختلف أنشطتهم وانشغالاتهم وتعبئتهم كقوة اقتراحية لإصلاح قطاع العدل، إلى المؤسسة المحمدية للنهوض بالأعمال الاجتماعية لأسرة القضاء. وبذلك وفرنا للقضاة فضاءات رحبة وقنوات للتواصل والتعبير عن الرأي واقتراح الحلول الملموسة للمشاكل المطروحة داخل إطار مؤسسي ومحدد. وكل ممارسة لهذه الحقوق خارج تلك المؤسسات، من شأنها أن تمس باستقلاله وتجرده اللذين هما، قوام نهوضه على الوجه الأمثل بمسؤوليته الجسيمة.

فعلى القضاة، العمل داخل هذه المؤسسات، لإيجاد الحلول المرتبطة بمهنتهم وأوضاعهم، وبعد استنفاد اللجوء لكل هذه الهيئات وعدم إحقاق الحق أو ملاحظة وجود خروقات عميقة، فإن جلالتنا تظل الملاذ الدائم لضمان حرمة القضاء واستقلاله في كل الظروف والأحوال، لإعطاء كل ذي حق حقه وإعادة الأمور إلى نصابها.

وستجدون دوماً في خديم المغرب الأول، أمير المؤمنين، ليس فقط رئيساً لمجلسكم الأعلى، ولكن أيضاً ملاذكم الأسمى وسندكم الأقوى في التمسك بمستلزمات مهمتكم السامية. وإننا لنناشدكم أن تلتزموا في أداء مهامكم بأمره تعالى: «وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»، وبمغزى حكمة الحديث النبوي الشريف: «قاض في الجنة وقاضيان في النار». وإذا كانت أمانة النيابة عنا في إقامة العدل، التي تجعل منكم الهيئة الدستورية الوحيدة، التي تفتح جلساتها وتصدر الأحكام باسمنا، فإننا لننتظر منكم الانخراط الكامل والصادق في توطيد صرح دولة الحق، بترسيخ سيادة القانون ومساواة المواطنين أمامه، وإحقاق الحقوق، ورفع المظالم مساهمين بكل فعالية وحزم واستقامة في إشاعة قيم الديمقراطية والمواطنة المسؤولة وتعزيز روح الثقة والأمان والاستقرار المحفزة على الاستثمار والكفيلة بالتنمية والتقدم والازدهار.

سدد الله أعمالكم، وأعانكم على تحقيق حسن ظننا فيكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين
أمام المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الإقليمية
10 ربيع الأول 1425هـ الموافق 30 أبريل 2004م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

لقد دأبنا منذ تقلدنا إمارة المؤمنين، ملتزمين بالبيعة المقدسة، وما تقتضيه من حماية الملة والدين، على إيلاء الشأن الديني الأهمية الفائقة، والحرص على قيام مؤسساته بوظائفها على أكمل وجه، والعناية بأحوال الساهرين عليها، والسير على النهج القويم لأسلافنا المنعمين، في الحفاظ على الأمن الروحي للمغرب، ووحدة المذهب المالكي.

وإذا كان من طبيعة تدبير الشؤون الدنيوية العامة الاختلاف، الذي يعد من مظاهر الديمقراطية والتعددية في الآراء، لتحقيق الصالح العام، فإن الشأن الديني على خلاف ذلك، يستوجب التشبث بالمرجعية التاريخية الواحدة للمذهب المالكي السني، الذي أجمعت عليه الأمة، والذي نحن مؤتمنون على صيانه، معتبرين التزامنا دينيا بوحدته المذهبية، كالتزامنا دستوريا بالوحدة الترابية والوطنية للأمة، حريصين على الاجتهاد الصائب لمواكبة مستجدات العصر.

وتجسيدا لما أعلننا عنه في خطاب العرش الأخير، وخطاب 29 ماي 2003 بالدار البيضاء، وما اتخذناه من إجراءات وتدابير لازمة لذلك ها نحن اليوم، نشرع في إرساء وتفعيل ما سهرنا على إعداده، من استراتيجية مندمجة وشمولية متعددة الأبعاد، ثلاثية الأركان، لتأهيل الحقل الديني وتجديده، تحصينا للمغرب من نوازع التطرف والإرهاب، وحفاظا على هويته المتميزة بالوسطية والاعتدال والتسامح.

أما الركن المؤسسي، فيقوم على إعادة هيكلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بإصدارنا لظهير شريف، بإحداث مديرية للتعليم العتيق، وأخرى مختصة بالمساجد، وإعادة النظر في التشريع المتعلق بأماكن العبادات، بما يكفل ملاءمتها للمتطلبات المعمارية، لأداء الشعائر الدينية، في جو من الطمأنينة، وكذا ضبط مصادر تمويلها، وشفافيتها وشرعيتها واستمراريتها.

وقد أمرنا بتعيين مندوبين جهويين للوزارة، ليسهروا على التدبير الميداني الحديث للشؤون الإسلامية، مؤكدين على إحياء مؤسسة الأوقاف وعقلنة تسييرها، لتظل ودية لمقاصدها الشرعية والتضامنية الاجتماعية، ومتنامية بإسهام المحسنين فيها.

وإدراكا من جلالتنا، بأن هذا الركن المؤسسي، لا يمكن أن يستقيم، إلا بتعزيزه بالركن التأطيري الفعال، فإننا قد وضعنا طابعنا الشريف على ظهائر تعيين أعضاء المجالس العلمية، في تركيبتها الجديدة، مكلفين وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية بتنصيبها،

لتقوم من خلال انتشارها عبر التراب الوطني بتدبير الشأن الديني عن قرب، وذلك بتشكيلها من علماء، مشهود لهم بالإخلاص لثوابت الأمة ومقدساتها، والجمع بين فقه الدين والانفتاح على قضايا العصر، حاثين إياهم على الإصغاء، إلى المواطنين ولاسيما الشباب منهم، بما يحمي عقيدتهم وعقولهم من الضالين المضلين حريصين على إشراك المرأة المتفهمة في هذه المجالس، إنصافا لها ومساواة مع شقيقها الرجل.

وصيانة للحقل الديني من التطاول عليه من بعض الخوارج عن الإطار المؤسسي الشرعي، فقد أسندنا إلى المجلس العلمي الأعلى، اقتراح الفتوى على جلالتنا بصفتنا أميرا للمؤمنين ورئيسا لهذا المجلس، فيما يتعلق بالنوازل الدينية، سدا للذرائع، وقطعا لداير الفتنة والبلبل، مؤكداً أن توسيعنا وتجديدنا للمجالس العلمية، لا يعادله إلا حرصنا على ألا تكون جزرا مهجورة، من لدن العلماء غير الأعضاء بها، بل نريدها ملتقى لكل العلماء المتنورين.

وفي هذا الصدد، أئبنا إلا أن يشمل إصلاحنا رابطة علماء المغرب، لإخراجها من سباتها العميق وإحيائها بشكل يجعل منها جهازا متفاعلا مع المجالس العلمية، وذلك بإصدار ظهير شريف لتنظيمها وتركيبها في إطار يحمل اسمنا الشريف، بحيث نطلق عليها اسم «الرابطة المحمدية لعلماء المغرب» مكونة من العلماء الموقرين، الذين يحضون بسامي رضانا وعطفنا.

وعلمنا منا بأن الوظائف التأطيرية المنوطة بهذه الهيئات، ستظل صورية، ما لم تقم على الركن الثالث الأساس، المتمثل في التربية الإسلامية السليمة، والتكوين العلمي العصري، فإننا مواصلة للجهود الرائدة، التي بذلها والدنا المنعم جلاله الملك، الحسن الثاني قدس الله روحه، نصدر تعليماتنا لحكومتنا، قصد اتخاذ التدابير اللازمة بأناة وتبصر لعقلنة وتحديث وتوحيد التربية الإسلامية والتكوين المتين في العلوم الإسلامية، كلها في نطاق مدرسة وطنية موحدة.

وفي هذا السياق، حرصنا على تأهيل المدارس العتيقة، وصيانة تحفيظ القرآن الكريم، وتحسينها من كل استغلال أو انحراف يمس بالهوية المغربية، مع توفير مسالك وبرامج للتكوين، تدمج طلبتها في المنظومة التربوية الوطنية، وتجنب تخريج الفكر المغلق وتشجيع الانفتاح على الثقافات.

وإننا لنتوخى من كل ذلك، ليس فقط تمكين بلادنا من استراتيجية متناسقة كفيلة بتأهيلها لرفع كل التحديات في مجال الحقل الديني، بقيادة إمارة المؤمنين باعتبارها موحدة للأمة، ورائدة لتقدمها، بل أيضا بالإسهام العقلاني الهادف لتصحيح صورة الإسلام، مما لحقها من تشويه مغرض وحملات شرسة، بفعل تطرف الأوغاد الضالين وإرهاب المعتدين، الذي لا وطن ولا دين له.

إنه الإسلام الأصيل، كما جاء به خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، والذي ارتضاه المغاربة دينا لهم، لملاءمته لفطرتهم السليمة، وهويتهم الموحدة، على طاعة الله ورسوله ولأمر المؤمنين، الذي بايعوه على ولاية أمرهم فحماهم من بدع الطوائف، وتطرف الخوارج عن السنة والجماعة.

وستجدون خديم المغرب الأول، في طليعة المتصددين لكل التيارات الهدامة والدخيلة على مجتمعنا، الغيور على نقاء ووسطية الإسلام، من قبل كل المغاربة، بما فيهم رعايانا الأوفياء المقيمون بالخارج، مستبشرين خيرا باقتران انطلاق هذا الإصلاح الشامل بحلول عيد المولد النبوي الشريف، بكل ما يرمز إليه ميلاد جدنا المصطفى عليه السلام، وإلى رسالته، التي كانت فجرا لانبثاق حضارة إسلامية سمحة، أسهمت بنصيبها الوافر في ترسيخ المثل الإنسانية السامية، وتكريم الإنسان بإخراجه من الظلمات إلى النور والدعوة إلى التعاون على البر والتقوى، والنهي عن الإثم والعدوان سائلين الله أن يصلح أعمالنا، وأعمالكم ويجعلنا ممن «يستمعون القول فيتبعون أحسنه» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام المجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني
الرباط، 22 ربيع الأول 1425هـ الموافق 12 ماي 2004م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

لقد حرصنا على افتتاح أشغال الدورة الأولى للمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني، لما نتوخاه بإحداثنا لهذه الهيئة، من التثام كل المكونات الوطنية وتضافر جهودها، في نطاق فضاء رحب للدراسة والحوار والتشاور حول إعداد التراب، الذي نعتبره رهانا حيويا لتحقيق التنمية الشاملة والمندمجة والمتوازنة لبلادنا، وذلك بضمان تكافؤ الفرص بين مختلف جهات المملكة، في إطار تدبير ترابي محكم وخلاق، يجمع بين مؤهلات المجالات المحلية، في غناها وتنوعها، وما يمليه واجب التضامن الوطني بين مختلف الفئات الاجتماعية والوحدات الترابية.

ويطيب لنا التنويه بالعمل الجاد، الذي قامت به حكومة جلالتنا- وخاصة الوزارة المكلفة بهذا القطاع- بمشاركة المؤسسات العمومية والمنتخبة، والأطر الجامعية وفعاليات المجتمع المدني، في إطار حوار وطني موسع تمخض عنه إعداد مشروع الميثاق الوطني لإعداد التراب، وتحديد معالم مخطط متكامل، لرهاناته الاستراتيجية، منتظرين من مجلسكم النهوض بمهامه، في إثراء مشروع هذا الميثاق التنموي الهام بالتوصيات والمقترحات البناءة، وذلك باقتراح الجدول الزمني والإجراءات القانونية والتنظيمية والإدارية والمالية، التي يجب اتخاذها لكسب تلكم الرهانات.

كما أن مجلسكم مدعو إلى الالتزام بمنهجية عقلانية، تعتمد المبادرة والقوة الاقتراحية والنظرة المستقبلية الكفيلة بضمان التنسيق اللازم بين السياسات القطاعية والانسجام المحكم بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ومخططات إعداد التراب، مستحضرين في أعمالكم، ما نوليه من أهمية خاصة لتعبئة المواطنين، في نطاق سياسة المشاركة والقرب، وللدور المنوط بالمجالس المحلية، وخاصة الجهوية منها، باعتبارها الفضاء الأمثل لتجسيد السياسة الوطنية لإعداد التراب، وبلورة التشارك المثمر لكسب معركة التنمية.

وإن من شأن التزامكم بهذه التوجهات، في مداولاتكم وأعمالكم، أن يمكن بلادنا من مخطط وطني طموح وعقلاني، لإعداد التراب ينير سبيلنا، لاستكشاف كل ما تزخر به بلادنا من إمكانات، وتسخير ما تزخر به من طاقات، في إطار من التعبئة الشاملة، والانخراط الجاد والإرادي لكافة أجهزة الدولة ومجموع الفاعلين، لخلق دينامية جديدة تكفل رفع تحدي التنمية الشاملة والمندمجة والمستديمة، التي ننشدها لبلدنا، ولاسيما النهوض بالعالم القروي، والقضاء على التفاوتات المجالية والاجتماعية، بتحفيز الاستثمار المنتج الموفر للشغل والعيش الكريم لشعبنا الوفي، وفي مقدمته شبابنا الواثق في حاضره ومستقبله، الواعد بالإبداع والعطاء، الغيور على وطنه في كافة الميادين وسائر الجبهات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى أفراد التجريدة المغربية المتوجهة إلى الكوت ديفوار
أكادير، 22 ربيع الأول 1425 هـ الموافق 12 ماي 2004 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف وجنود التجريدة المغربية المتوجهة إلى الكوت ديفوار،

إيماننا منا بالمساعي الحميدة، التي تقوم بها الأمم المتحدة، لاستتباب الأمن والسلام، وتلبية لنداء واجب التضامن الدولي والدفاع عن القيم الإنسانية العليا، وسيرا على سنن أسلافنا المنعمين وما سجل لهم التاريخ من مبادرات رائدة في هذا المضمار، قررنا إيفاد تجريدتكم محاطة بحفظ الله ورعايته إلى جمهورية الكوت ديفوار، للمشاركة في عملية حفظ السلام، التي يقوم بها المجتمع الدولي من أجل إيقاف النزيف الذي تعانيه هذه الدولة الإفريقية الشقيقة، والإسهام في توطيد المشروعية الدولية وإرساء قواعد الحق والقانون، ودعم وسائل التحاور وتيسير سبل المصالحة الوطنية وتوفير الأمن والاستقرار والسكينة اللازمة لإعادة إعمار هذا البلد الشقيق، الذي تجمعنا وإياه أوامر أخوة إفريقية عريقة ومتينة.

إن هذه المبادرة تستمد جذورها من تقاليدنا الحضارية الراسخة، ومن انتمائنا الإفريقي المتجذر، الذي يشكل رافدا أساسيا من الروافد الغنية لهويتنا المغربية الأصيلة والتميزة، وكذا من التزامنا التاريخي والدستوري والدولي بصيانة الوحدة الترابية والوطنية والقارية للشعوب الإفريقية الشقيقة، والإسهام في تحريرها وأمنها واستقرارها في احترام لخصوصيات كل بلد.

كما أن مبادرتنا هاته، تستجيب لتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، وإيماننا القوي بوجود التعاون على حفظ السلم والأمان، مستلهمة أساليبها ونهجها من تجاربنا ومشاركاتنا السالفة، معززة لرصيدنا الكبير ومراسنا الطويل في هذا المجال، مكرسة وجودها، ومؤكدة استمراريتها وضامنة دوام سداها.

إن تجريدتكم اليوم، تعتبر صفحة أخرى مباركة، تضاف إلى سجل الصفحات المشرقة، التي خلدها تجريدات القوات المسلحة الملكية السالفة في جهات مختلفة، ويؤكد لها حاليا وجود تجريداتنا بالكوسوفو والبوسنة والهرسك وفي الجمهورية الديمقراطية للكونغو.

وقد أثبتت جميعها، من خلال حضور قوي فعال، مدى نجاعة تجربة الجندي المغربي، لما له من كفاية وقدرة على الانسجام مع المحيط الخارجي والانخراط في منظوماته.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

عليكم أن تؤدوا مهمتكم النبيلة، وأن تواصلوا عملكم المقدم، مدركين كامل الإدراك عمق هذه الدلالات و متمسكين بضرورة الدفاع عنها، في تشبع بشرف الالتزام بمقاصدها السامية، فكونوا رعاكم الله أمناء على تقاليدنا العسكرية، وحافظوا على شيمكم المشهود لها عالميا بالخصال الحميدة المتمثلة، في الشهامة والشجاعة ونبيل الأخلاق، والمروءة وعزة النفس. واحرصوا على أن تظلوا، كما عهدناكم على الدوام نبراسا مشعا، يهتدى به في الاستقامة والانضباط والقدرة على التعايش والتساكن.

نسأل الله عز وجل أن يعينكم ويسدد خطاكم إلى سبيل الخير، وأن يكلل جهودكم باليمن والتوفيق، ويبقيكم مسلحين ومتشبثين بشعاركم الخالد: الله - الوطن - الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس

مجلة «باري ماتش»

باريس، 23 ربيع الأول 1425 هـ الموافق 13 ماي 2004 م

جوابا للجريدة الفرنسية حول أهم المنجزات الديمقراطية التي شهدتها المملكة، قال جلالة الملك :

« إن من بين المنجزات الكبرى، التي أعتز بها، هناك المدونة الجديدة» موضحا جلالته: «إن الهدف من هذه المدونة هو تعزيز القيم الأسرية، التي أتمسك بها بقوة».

وأكد جلالة الملك: «إن المهم، ليس هو إصلاح المدونة ولكن تطبيق مقتضياتها بشكل ملموس على أرض الواقع»، وقال جلالته في هذا الصدد: «إن لدينا محاكم للأسرة، ويجري حاليا إنشاء محاكم أخرى، وكل ذلك تواجبه حملات للتوعية والإعلام، ولكن مع ذلك هناك أدوات أخرى يتعين إعمالها».

وأوضح جلالة الملك أنه «سيتم الانتهاء من هذا الملف، بعد توفير جميع الشروط لتنفيذ المدونة» موضحا جلالته أن «الأمر لا يتعلق فقط بمدونة للمرأة، ولكن بمدونة للأسرة، تشكل المرأة فيها عضوا أساسيا».

وأضاف جلالة الملك «لو أحدثنا مدونة تقتصر على المرأة، لأقصينا الذكور، وقد جاءت المدونة بالتأكيد بالكثير من الحرية والأمان للمرأة، وهذه خطوة أولى إلى الأمام لكن المدونة تهم الزوج والأبناء أيضا».

وفي ما يتعلق بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة، قال صاحب الجلالة الملك محمد السادس: «هناك ميادين يكون فيها حضور المرأة أكثر من حضور الرجل، وهناك ميادين يحصل فيها العكس». وقال جلالته في هذا الصدد «لديكم في فرنسا وفي عدد من الدول الغربية الأخرى نقاش أيضا حول المساواة».

وأضاف جلالته «لا أعتقد أن المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، يمكن أن تتحقق في يوم من الأيام. ولكن، ماذا تعني المساواة في الواقع؟ إنها تعني الحفاظ على الهويتين الأنثوية والذكورية وذلك بصيانة كرامة المرأة والرجل معا».

وأضاف جلالة الملك « لقد تم إنجاز الأصعب... » صحيح، لقد كانت المسيرة طويلة من أجل الوصول إلى هذه النتيجة، وأعتقد أن النساء المغربيات يتجهن اليوم نحو المستقبل بكثير من التفاؤل».

وحول المشاريع الكبرى والأوراش الاجتماعية والاقتصادية، التي تهتم تنمية المغرب، أكد جلالة الملك أنه كان لديه « دائما جدول زمني مكثف» بهذا الخصوص، مضيفا أن « الأسابيع المقبلة سوف تشهد أنشطة مكثفة خاصة، من خلال إطلاق عدد من الأوراش الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، التي اشتغلت عليها كثيرا خلال الشهور الأخيرة».

وأضاف جلالته، أن الأمر « يتعلق بمشاريع ذات طابع هيكلية تهتم في واقع الأمر مجموع منطقة شمال المغرب، وتتعلق بالبنى الأساسية المينائية والطرقية والسكك الحديدية والمناطق الصناعية والكهربة والماء الشروب. وهناك أيضا، تهيئة وإعداد ضفتي نهر أبي رقراق بمنطقة الرباط».

وأوضح جلالة الملك، أنه في مدينة الدار البيضاء « سيتعزز القطب الهام للاستثمارات الصناعية، الذي يوجد بالقرب من المطار الذي سيشهد بدوره قريبا مضاعفة طاقته الاستيعابية».

وعن حصيلة حوالي خمس سنوات من الحكم، قال جلالة الملك «إنني لا أحب إطلاقا كلمة حصيلة، لأنها تدل على نهاية مرحلة، بينما لا أزال في بداية ما أريد إنجازها للمغرب».

وأضاف جلالة الملك «إن مرور خمس سنوات من الحكم، يمثل بطبيعة الحال، ذكرى على قدر من الأهمية لا يستهان به، وأنا مدرك لذلك الآن، لكنني لا أريد استعمال كلمة حصيلة، لأن هناك الكثير من الأشياء، التي أود إنجازها لبلدي مثل، خطة العمل لتنمية منطقة الريف، التي عرفت للأسف هزة أرضية عنيفة قبل شهور».

وأضاف جلالته «لقد قلت دائما بأنه، ليس لدي طموحات شخصية، لكن لدي طموحات عظام بالنسبة للمغرب».

وجوابا على سؤال حول ما إذا كانت راحة البال المطلقة توجد أيضا لدى الملوك، قال جلالة الملك: «أعتقد أن عدم الاكتراث سواء كان المرء ملكا أم لا، يختفي مع بلوغ سن معينة، وتحل محله الرصانة، التي تجعلك قويا في وجه الأحداث؛ تلك الرصانة التي تقودك إلى عدم نسيان مسؤولياتك المهنية أبدا، وتفتكر فيها طوال الوقت. فليس لدي لا توقيت ولا يوم محدد للراحة، ولا حتى عطل مخطط لها منذ وقت طويل بشكل مسبق. وهنا تكمن خصوصية مهنة الملك».

وجوابا على سؤال الصحفي، الذي تساءل، من أين يستمد جلالة الملك، يوما بعد يوم، القوة للنهوض بواجباته؟ قال صاحب الجلالة: «كما قال والدي، جلالة المغفور له، أنا في خدمة المغاربة دون أن أكون عبدا لأحد، وهذا أمر استأثر بتفكيري كثيرا. فأنا لست في ملك نفسي: أنا هنا لكي أضطلع بمهمة، وأمل في أن أتمكن يوما من القول بأنني وفيت بـ «العقد»، ألا وهو البيعة، التي تربطني بشعبي وأنني بذلت ما في وسعي. وهذا ما يحفزني كل يوم».

وفي ما يتعلق بتربية صاحب السمو الملكي، ولي العهد الأمير مولاي الحسن، فقد أعرب جلالة الملك، عن أمله «في أن يحصل على تربية مثل، التي حصلنا عليها». وقال جلالته «لقد حصلت شقيقتي وشقيقي وأنا على تربية تميل إلى الصرامة مع برنامج دراسي حافل، وتلقينا تربية دينية جيدة في الكتاب القرآني بالقصر، وأنا حريص على أن يتلقى ابني نفس القواعد التربوية».

وأضاف جلالة الملك « إنني لا أرغب في أن تكون شخصيته مطابقة لشخصيتي، ولكن أن تكون له شخصيته الخاصة، وقد كان والدي يحب القول عند الحديث عني «له شخصيته ولي شخصيتي، الأسلوب هو الرجل».

وقال جلالة الملك في ما يتعلق بالبروتوكول الملكي وبمزامع عدم ملاءمته لمملكية منفتحة على الحداثة «إن البروتوكول الملكي، هو وسيظل بروتوكولا» وأضاف جلالته « لقد أشيع، كما لو أنني غيرت ما كان قائما بعض الشيء، وهذا خطأ، لأن الأسلوب مختلف، غير أن للبروتوكول المغربي خصوصيته. وأنا حريص على المحافظة على دقته، وعلى كل قواعده. إنه إرث ثمين من الماضي». وأضاف جلالة الملك « غير أنه يجب على البروتوكول أن يتماشى مع أسلوبى»، ومضى جلالته قائلا « لقد ولدت وترعرعت ضمن هذه التقاليد البروتوكولية، وهي تمثل جزءا لا يتجزأ من كياني، وخاصة من حياتي المهنية، التي تظل هذه التقاليد مقرونة بها».

وعن سؤال عما إذا كان هناك نوع من الحرية يتمتع به المرء حينما يكون ملكا وأميرا للمؤمنين، قال جلالة الملك « إنها حرية نسبية، ولكل واحد منا حرته الخاصة، وهو من يرسم خطوطها الحمراء. ولكل منا نظرتة لهذه الخطوط».

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى اللجنة التنفيذية للفيفا بمناسبة التقديم النهائي لملف ترشيح المغرب
لاحتضان مونديال 2010
زورخ، 24 ربيع الأول 1425هـ الموافق 14 ماي 2004م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس بلاتير،

السادة أعضاء اللجنة التنفيذية الموقرين،

إن المغرب، الذي يقدم ترشيحه من أجل احتضان مباريات كأس العالم للاتحاد الدولي لكرة القدم لسنة 2010، لهو مغرب جديد معتر بتاريخه منفتح على العالم تواق إلى المستقبل.

إنه مغرب الديموقراطية، حيث تفتتح أمام شبابه كل السبل لتحقيق ما يصبو إليه من طموح وينمي ما يزخر به من مواهب.

إننا، في إطار مسيرتنا التنموية، وبغض النظر عن ترشيحنا هذا، نعمل جاهدين على بناء بلد عصري، تتوافر فيه كل البنيات الأساسية من مطارات وطرق سيارة، علاوة على تشييد ملاعب جديدة.

إن ما لدينا حاليا، من مستشفيات ومصحات ومصالح للمستعجلات العمومية منها، والخاصة وما هو متاح من تغطية وطنية بشبكة الهاتف الثابت والنقال على الصعيد الوطني، وكذا شبكة الأنترنت، التي هي في متناول الجميع، كلها عوامل كفيلة بطمأنة اتحاد «الفيفا»، وإقناعه، بأن كافة الوسائل اللوجيستية ستسخر من أجل أن يكون كأس العالم بمثابة عرس شيق يحرك الوجدان، ويذكي جذوة الشغف بريضة كرة القدم.

لقد دعونا حكومتنا، بأن توفر أقوى الضمانات باتخاذ كافة الإجراءات الأمنية، الكفيلة بالاستجابة لمطالبكم، التي هي أيضا مطالبنا.

إن المغرب، ليسخر كل إمكاناته، ويجعلها أمانة لديكم ومفتاحا ليكون كأس العالم، كأس السكينة، والاطمئنان، معتبرين ضيوفكم ضيوفنا وأصدقاءكم أصدقاءنا وفرقكم هي فرقنا، وذلك حتى تظل كرة القدم أكثر الأعراس الرياضية عالمية وشعبية.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء اللجنة التنفيذية المحترمين،

إن بلدنا، الذي يشاطر الفيفا عزمها على أن يتم تنظيم كأس العالم 2010 في غاية الإحكام، ليعتزم في نفس الوقت إضفاء حلة جديدة على الرياضة الأكثر شعبية في العالم.

والمغرب، الذي رفع عاليا مشعل الكرة الإفريقية، سيعمل كل ما في وسعه، لكي تصبح كأس العالم هاته، قاطرة لرفع التحديات الهائلة، التي تواجهها القارة الإفريقية، بغية تحقيق التنمية المستدامة في جو من السلم والوثام.

وهو التطلع، الذي يتناسب تماما وهوية المغرب الحضارية المتميزة كأرض للسلم والتسامح، كما تشهد على ذلك مؤسساتنا وتاريخنا العريق.

ما من شك، أنه بفضل مجهوداتكم الدؤوبة، أبانت مؤسستكم في عالم يسوده العنف والتطرف، عن أن كرة القدم والقيم النبيلة، التي تشيعها، تساهم في بناء عالم أفضل للإنسانية.

وإننا، نعتقد اعتقادا راسخا، بأن كأس العالم تحمل بين طياتها رسالة مفادها أن العنف واليأس ليسا قدرا محتوما. وإن المملكة المغربية ليحدوها أمل كبير في أن تعمل، يدا في يد، مع الفيفا لتبليغ هذه الرسالة إلى كافة أرجاء المعمور.

ولنا اليقين، أنه حين، سيسدل الستار على مباريات كأس العالم 2010 بالمغرب، سيغمركم شعور بالفخر والاعتزاز لكونكم أسندتم شرف تنظيم هذه التظاهرة البارزة لبلد إفريقي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
يوجه الأمر اليومي إلى القوات المسلحة الملكية
الرباط، 24 ربيع الأول 1425 هـ الموافق 14 ماي 2004 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

ها أنتم، تحتفلون اليوم والأمة المغربية بجميع شرائحها، بالذكرى الثامنة والأربعين لتأسيس القوات المسلحة الملكية، وهي مناسبة جليلة تتيح لنا، نحن قائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، فرصة لتخليد ما قام به جدنا المغفور له جلالته الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، الذي استنار بإشراق فجر الاستقلال، وبعد نظر ليؤسس هذه القوات، كأول رمز للسيادة الوطنية. وتمثل هذه الذكرى، مناسبة غالية نستحضر فيها بكل فخر واعتزاز، ما أنجزه والدنا المنعم جلالته الملك الحسن الثاني، تغمده الله برحمته الواسعة من أعمال نبيلة وسعي حثيث، لتنظيم وتطوير قواتنا المسلحة الملكية الباسلة.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن الثماني والأربعين سنة، التي مرت على تأسيس القوات المسلحة الملكية، اليوم، مكنتنا من تسجيل بكل رضى واعتزاز، مدى تعلقكم المتين بأهداب العرش العلوي المجيد، وتشبثكم بالقيم المثلى ومقدساتكم العليا، حتى صارت هذه القيم مصادر تستمدون منها كل ما تتحلون به من قوة وانضباط.

فعلى امتداد هذه العقود والسنوات، ظلت مؤسستكم في تفاعل مع الأمة المغربية، تستجيب بحس وطني مرهف لنداء الواجب، مع النهوض بأعبائه كاملة، سواء تعلق الأمر بقضايا وطنية أم أخرى دولية. إن الصفحات المجيدة، التي تحفظها الذاكرة التاريخية المغربية، لهي بالنسبة لنا قائدكم الأعلى، من بين ما نعتز به ويشير حقا افتخارنا، ويعرب عن عميق ارتياحنا وكامل رضانا.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن استجابتكم الدائمة للنداء الوطني، تضيف لسجلكم التاريخي هذه السنة مواقفكم الحاسمة فيما عرفته المنطقة الشمالية من مملكتنا من هزات أرضية أصابت مدينة الحسيمة وضواحيها.

فلم تكن مجهوداتكم في مواجهة عواقب الكارثة، التي ابتلي بها هذا الإقليم العزيز، تقل عن تلك التي أبنتم عنها بمنطقة أكادير في مطلع الستينات، فبنفس الفعالية وقوة الإيمان والتفاني ونكران الذات، تم التنفيذ الحرفي لأوامرنا من طرف وحداتنا المختصة في الإسعاف وإنقاذ الضحايا، الشيء الذي لمسناه مباشرة وعن كثب في تتبعنا اليومي لسير العمليات، إلى أن استعادت المنطقة هدوءها وطمأنينتها.

إن ما أثلج صدورنا بعد فزعة هذا الحدث، هو كون الحامية العسكرية للحسيمة، كان لها السبق في الوقوف على أحداث الزلزال، مثل ما فعل العديد من المسؤولين وفئات من المدنيين المتطوعين، حيث هبت هذه العناصر بمجرد وقوعه لإنقاذ المتضررين منه، بكل إيمان ومسؤولية غير مبالية بأسرها، التي كانت تعيش نفس الأوضاع، فكانت ملحمة تشهد مرة أخرى على ذلك الترابط المألوف بين المجتمع المدني والعسكري لخدمة الصالح العام.

إن هذا الحضور الفعال، جاء ليؤكد لنا من جديد، استعدادكم الدائم واستجابتكم للواجب الوطني، بهدف مواجهة كل ما يمكن أن يصيب هذا البلد الأمين، كما برهنت أيضا على سعة فكر وحزم في الأداء وحسن تصرف مع الفرقاء، والقدرة على التعاون في تناسق مع جميع المؤسسات الأخرى مدنية كانت أم عسكرية.

وبكل اعتزاز وفخر، سجلنا الدور الفعال، الذي لعبته المرأة العسكرية خلال هذه الأحداث، وهو ما يرسخ إيماننا بما قامت به جلاتنا من عناية بأوضاعها، واهتمام بأحوال الأسرة، ضمن تعديلاتنا الاجتماعية.

وإن جلاتنا، لتنوه بأعمالكم النبيلة هذه، وتحثكم على الاعتناء أكثر بالتكوين والتدريب في مجالات مختلفة لمحاربة الكوارث الطبيعية، مع التنسيق بينكم وبين مختلف القطاعات المختصة، لصياغة تصور شمولي منسجم، تتكامل أطرافه وتتظافر مجهوداته، ويسهل توظيفه عند الحاجة، وذلك وفق تعليماتنا السامية في هذا المجال.

أما في ما يخص التضامن الدولي، وعلى غرار التجريدات، التي تعمل منذ عدة سنوات بالبوسنة والكوستوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي إطار عمليات حفظ السلام وإثبات المشروعية الدولية، التي شرفت الحضور العسكري المغربي، قررت جلاتنا إيفاء تجريدة إلى جمهورية الكوت ديفوار، حيث تم إرسال الطلائع الأولى منذ بضعة أيام، وذلك دعما للمساعي الحميدة، التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة، من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى هذا القطر الإفريقي الصديق.

وتلبية لرغبة أخوية، وفي إطار دعم أواصر الصداقة المتبادلة بين قواتنا المسلحة ونظيراتها، بعثنا مؤخرا وفدا من تلاميذ ضباط الأكاديمية الملكية العسكرية، إلى جمهورية السنغال للمشاركة في الاستعراض العسكري الكبير، الذي أقيم بمناسبة الذكرى الرابعة والأربعين لاستقلال هذا البلد الصديق، مما خلف الوقع الحسن والصدى الحميد.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن في مثل هذا اليوم الأغر، يذهب التفكير بنا دائما وتتحرك الذاكرة المغربية، بكل خشوع وإجلال لتستحضر القائدين الراحلين جدنا جلالة المغفور له محمد الخامس، محرر البلاد ومؤسس القوات المسلحة الملكية، ووالدنا جلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله بواسع رحمته، أب الأمة وباني المغرب المستقل. وبهذه المناسبة الجليلة نتضرع للباري تعالى، أن يشملهما برحمته الواسعة، وأن يسكنهما فسيح جناته، مع النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين.

وبنفس الإيمان، نتوسل إلى الله، جل جلاله، أن يشمل برحمته ورضوانه شهداءنا الأبرار، الذين سقطوا في ساحة الشرف ليعيش المغرب في كنف السلام وفي ظل الكرامة، سائلين الله العلي القدير، أن يعينكم ويشد عزمكم ويكفل جهودكم بالتوفيق والسداد متشبثين بشعاركم الخالد: الله - الوطن - الملك. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الاحتفاء بالذكرى الثلاثين لوفاة المرحوم علال الفاسي
العيون، فاتح ربيع الثاني 1425هـ الموافق 21 ماي 2004م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا، أن نتوجه إلى المشاركين في الاحتفاء، الذي يقيمه حزب الاستقلال في مدينة العيون الغالية، تخليدا للذكرى الثلاثين لوفاة المرحوم الأستاذ علال الفاسي، معربين عن سايع رعايتنا وسامي تقديرنا، مباركين هذه السنة الحميدة التي حرصتم عليها، بجعل تاريخ المغرب الحديث حاضرا في ذاكرة أبنائه على تعاقب أجيالهم، ولاسيما حين يتعلق الأمر بالرواد، الذين كان لهم دور مأتور في توجيه هذا التاريخ، نحو إنجاز أسمی المقاصد والغايات.

ذلكم، أن شخصية متميزة في تاريخ الوطنية المغربية، كالعلامة علال الفاسي، تتجاوز كل إطار حزبي بوصفها نموذجا رائدا للنخبة، التي كان يمثلها بكل جدارة واستحقاق.

هذه النخبة، التي أدركت بعمق، أن تاريخ المغرب الحديث، هو موعد، لا يمكن إخلافه مع التحولات الحاسمة الكبرى، التي كانت تنتظره والتي قادها جدنا جلالة المغفور له الملك محمد الخامس قدس الله روحه، ووارث سره من بعده والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني رضوان الله عليه، في انسجام وتفاعل مع رواد الفكر السياسي والإصلاحي، الذين انطلقوا في نضالهم من الزيادة عن ثوابت المغرب الراسخة من عقيدة ووحدة وملكية دستورية.

فالأستاذ علال الفاسي، كان في هذا المجال كما كان في غيره، مدرسة للتربية بفضل الخصال، التي كان يتحلى بها والمبادئ السامية التي كان يؤمن بها، ويكافح من أجلها باعتبارها مقدسات ثابتة للمغرب تضي على الهوية المغربية خصوصيتها المتميزة.

فقد كان رحمه الله، من المؤمنين الحريصين على إبراز البعد الروحي للشخصية المغربية، فانخرط من أجل ذلك ضمن النواة الأولى من العلماء الأجلاء، الذين نادوا بالإصلاح الديني والنهضة الفكرية لانتشال المغرب من براثن الاستعمار والتخلف، ولم يتوان طيلة

حياته في الدعوة إلى الاجتهاد في تشبث صادق بالعقيدة الإسلامية السمحة، وإدراك واسع لمقاصد الشريعة المتفتحة على مستجدات العصر ومتطلباته.

كما كان هذا العلامة الجليل، من أشد الوطنيين مراسا، وأخلصهم تفانيا في الدفاع عن الوطن واستقلاله والدود عن عرش المغرب، رمز سيادته ووحدته، متحملا في ذلك شتى المحن من سجن ونفي ومعاناة وتضحيات.

وقد جمعته بجدنا المنعم، جلالة الملك محمد الخامس رضوان الله عليه، علاقة ولاء صوفي، من خلال مقالاته وأشعاره وأناشيده، والتي تختزلها مقولته إن: «ما يميز محمد الخامس هو إيمانه بربه وبوطنه ويقينه، في أن له رسالة يؤديها لتحرير هذه الأمة وإعلاء شأنها».

وهو ما تجسد كذلك، في علاقة التقدير والاعتبار المتبادلين بينه وبين والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، في تواصل روحي وتجاوب كامل مع جلالته في القضايا المصيرية للأمة.

ولا يمكننا، أن نذكر وبكل تأثير اسم الفقيه الكبير، دون أن يتبادر إلى ذهننا ما أعنى به الفكر المغربي من مؤلفات، في شتى ميادين المعرفة السياسية منها، والعلمية والدينية. فقد كان، رحمه الله، من رواد الاجتهاد والانفتاح والعقلانية ومناهضة التزمّت الديني والانغلاق الفكري، دون إفراط أو تفريط، حريصا على انخراط المغرب في سياق عصره، في تشبث بمقومات ما كان يسميه بالإنسية المغربية.

وبنفس البصيرة النافذة، مارس السياسة من منطلق كونها عملا نبيلًا، يتسم بالمثالية والخلق الرفيع والتفاني في خدمة الصالح العام، وكذا الانخراط في مشروع بناء المجتمع الديمقراطي بالصدق والغيرة الوطنية على المقدسات، في إخلاص ونكران للذات.

وفضلا عن ذلك، كان وسيبقى مدرسة لمن يريد مزاوله السياسة، الصادقة في أهدافها، النزيهة في تعاملها، الفاعلة في منهجها. فالمغرب في أمس الحاجة اليوم، إلى نخبة من أمثال علال الفاسي وغيره من رواد جيله، الذين أعطوا مفهوم الوطنية أروع تجلياته، بانخراطهم في العمل الجاد وتأطير المواطنين عن قرب من مشاغلهم الحقيقية، دونما انسياق وراء النظريات المستوردة أو التيارات الدخيلة أو الهدامة.

وإننا لننتلع إلى أن تجعلوا من تخليد ذكرى رحيل فقيدها العزيز، تجديدا للانخراط القوي فيما تقوده جلاتنا من تحرك فاعل في وطنية صادقة وتعبئة شاملة لشعبنا الوفي، للمضي قدما في بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم والمواطنة الكريمة.

وفي الختام، أهنيئكم على هذا الملتقى الهادف إلى ترسيخ ما كان الراحل الكبير يسعى إليه، ويجاهد من أجله ألا وهو، تحقيق الوحدة المغربية بتحرير مناطقنا الصحراوية، التي نحن على مغربيتها مؤتمنون، والتي كرس الفقيه العزيز، بقيادة العرش حياتها لها، إلى أن قضى نحبه ببوخاريسست وهو يدافع عنها، ولذلك نعدّه من عباده تعالى الذين يشملهم قوله سبحانه: « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلا » صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام الدورة العاشرة لقمة المؤتمر الإسلامي
تونس، 02 ربيع الثاني 1425هـ الموافق 22 ماي 2004م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أخي الموقر فخامة الرئيس زين العابدين بن علي،
إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى تونس الشقيقة مشيدا بما وفرته القيادة الحكيمة لأخي المبجل فخامة الرئيس زين العابدين بن علي، من ضيافة كريمة وتنظيم محكم ومناخ أخوي، لالتئام هذه القمة بعد مخاض عسير، وفي ظرفية إقليمية ودولية حاسمة وتحولات متسارعة، مقدرين جسامة المسؤولية، التي خلفتم فيها أختانا العزيز صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين الشقيقة، الذي لم يدخر جهدا في خدمة قضايا أمتنا.

إن هذه الظروف الدقيقة تجعل شعوبنا تسألنا، هل سنجعل من هذه القمة لحظة تاريخية للمكاشفة الذاتية؟ وهل تشكل فرصة سانحة لإثبات قدراتنا على رفع التحديات الإقليمية والعالمية مع التثبث بهويتنا الأصيلة؟ وهل سنرقى إلى مستوى التفاعل الإيجابي مع هذا المنعطف الحاسم وفي موعد مع التاريخ؟

إن كسب هذا الرهان، يقتضي قيامنا بأنفسنا، وفي تضامن عربي ومساندة دولية صادقة لجهودنا بإصلاح الأوضاع العربية، باعتباره نهجا قويا، تمليه مرجعيتنا الإسلامية، التي تعد أحد الروافد الأساسية للمرجعية الكونية الرائدة، في تكريسها للكرامة والمساواة بين الناس، واعتبار طلب العلم فريضة، وتلازم الحرية بالمسؤولية والعدل والشورى والتضامن والانفتاح والتسامح والاجتهاد.

إن هذا الإصلاح بقدر ما هو مطلب منشود اليوم وسنة إسلامية حميدة، فهو ليس نموذجا نمطيا جاهزا، وإنما هو تفاعل تلقائي، ومسار شاق وطويل وبناء تدريجي وإرادي متواصل لا حد لكماله.

ومن هذا المنطلق، فإن مختلف المبادرات الدولية، التي تهتم المنطقة العربية والإسلامية، يجب التعامل معها بعقلانية وتبصر وانفتاح، وبروح بناءة، ما دامت القيم الكونية، التي تدعو إليها تعد من صميم مرجعيتنا الإسلامية، مؤكداً بالحوار البناء، أن لنا مشروعنا العربي الإصلاحى التحديثى النابع من إرادتنا فى نطاق احترام خصوصيات كل شعب وهويته الوطنىة، وعدم التدخل أو المساس بحقه فى سلوك سبىل الإصلاح وفق إرادته وسيادته وبالإيقاع الذى يناسبه، وبذلكم نساهم بنصيبنا فى بناء نظام عالمى جديداً أكثر إنسانىة، وتضامناً وإنصافاً، ملتزمين بوحدة الصف والتكامل، لتقوية كياننا وضمناً تفاعلنا الإيجابى مع العولمة.

ولن يتأتى لنا ذلك، إلا بتغيير آليات عمل جامعة الدول العربية المتجاوزة. وبقدر ما كان جدي ووالدى جلاله الملكىن محمد الخامس والحسن الثانى أكرم الله مثوهما، من رواد الدعوة إلى تعديل ميثاق الجامعة العربية، فإن مستجدات الواقع القومى والدولى، ورفع تحديات التنمية الشاملة، تجعلنا أكثر إلحاحاً على وجوب تحديث أجهزة وآليات العمل العربى المشترك، إسوة بالتكتلات الجهوىة المتطورة، كالاتحاد الأوروبى، التى جعلت من الاندماج الاقتصادى، المدخل الصحىح لتحقيق الوحدة والتكامل بين أعضائها.

وهو ما ينطبق على التجمعات الدولية الأخرى، بما فيها إفريقيا، التى أقرت المبادرة الواعدة «للنياد». وبلوغ ذلك، علينا أن نبادر إلى تصفية المناخ العربى، من كل الخلافات والقضاء على كل بؤر التوتر وخلق أجواء التآخى الفعلى، باندماج اقتصادى عربى تدريجى، مرتكز على إقامة تجمعات جهوىة مثل الاتحاد المغربى، رغم عوائقه الظرفىة، ومجلس التعاون الخلىجى بمساره المتمىز ومناطق للتبادل الحر على شاكلة اتفاق أكادير الواعد ومعتمد لمنهجىة التشارك بين السلطات الحكومىة والمجالس المنتخبة والقطاع الخاص وهىئات المجتمع المدنى فى انفتاح على جمىع شركاء المنطقة.

وإن حرصنا لأكد على تفعيل مسلسل برشلونة، باعتباره إطاراً واقعياً وملائماً لشراكة منسجمة مع محيطنا، فى مرونة وتكامل وانفتاح على ما يقتضيه التطور من إقامة آليات جديداً لتنويع شراكتنا وتوسيعها.

وإذا كانت الأجيال السابقة، قد وضعت الركائز التاريخىة للأمة على وحدة العقيدة واللغة والثقافة، فإننا مطالبون اليوم بإعطاء هذه الوحدة دعامتها العصرىة، المتمثلة فى الاندماج الاقتصادى، الذى لا مصير مشترك لأمتنا بدونه.

وتلكم هى السبىل، التى سلكتها المملكة المغربىة، لإقامة صرح دولة عصرىة للحق والقانون والمؤسسات، والتعزيز المتواصل لما تحقق من مكاسب ديمقراطىة، وترسىخ ثقافة وممارسة حقوق الإنسان، وقيم المواطنة المسؤولة بإصلاح وتحديث منظومة برامج ومناهج التربىة والتكوين، والنهوض بأوضاع المرأة وإدماجها فى كل مناحى الحياة العامة، فى نطاق الأسرة المتماسكة.

وإننا لعازمون على تحقيق المزىد من المكاسب الديمقراطىة، والقيام بالإصلاحات اللازمة لتدارك الخصاص فى كل مجالات التنمية البشرىة، وسد العجز الاجتماعى بالتضامن والإسراع بتحرير الاقتصاد وتحديثه وتأهيله للانخراط فى الاقتصاد العالمى.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن أى مبادرة إيجابىة تستهدف تطوير البنىات العربىة، لا بد أن تمر أساساً عبر العمل على إنهاء احتلال الأراضى العربىة واستعمار الشعب الفلسطينى المتعارضىن مع الديمقراطىة.

ولأننا معنىون بالسلام أكثر من غيرنا، فإن علينا تفعيل واستعادة المبادرة العربىة، ضمن توجهات قمة بيروت، وذلك بعد أن تعثرت كل الجهود وانتكست كل المبادرات، عاملين على انتهاج السبىل الممكنة لاستعادة الحقوق العربىة المشروعة، ومواصلة جهودنا من أجل

تحقيق السلام العادل والشامل والدائم، وفقا لمقررات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعبر التحام الصف الفلسطيني وتقويته. كما نجدد في هذا الصدد، دعوتنا لكل القوى الدولية الفاعلة، كي تولي القضية الفلسطينية كامل الاهتمام بتفعيل خارطة الطريق، ودعم مبادرات ذوي النيات الحسنة، بأذلة المزيد من المساعي الحميدة لوقف دوامة العنف، وتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات، مؤكداً بصفتنا رئيساً للجنة القدس، أننا لن نذخر جهداً في الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني الشقيق، في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في وفاق وسلام.

ولا يفوتنا أن نعبر عن انشغالنا بأوضاع الشعب العراقي الشقيق، وتطلعنا لمواصلته للمسار، الذي انطلق فيه لتدبير شؤونه بنفسه، وبناء مؤسساته الوطنية الديمقراطية، الضامنة لسيادته ووحدته الوطنية والترايبية، وبما يكفل له ولكل شعوب المنطقة تحقيق التقدم والازدهار، في ظل الحرية والأمن والاستقرار.

وإن خير ما يمكن أن توجهه قمتنا هذه، لشعوبنا وللعالم، هو تأكيد اختياراتنا الأساسية برسائل قوية، مفادها أننا سباقون للإصلاح الذاتي، معاهدين الله على احترام المسار الخاص لكل شعب والحوار مع الغير في نطاق التفاعل البناء، بين المرجعية الإسلامية والكونية، والتمسك بالأمن الشامل في أبعاده الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية، الذي يكفل لكل الشعوب سيادتها ووحدتها الوطنية والترايبية، واعتماد استراتيجية عملية لبناء عهد جديد في علاقاتنا ومع محيطنا الدولي، ولتأهيل أجيالنا الصاعدة للانخراط في الحدأة بالاندماج في المبادئ السامية المتعارف عليها عالمياً، وعاملين على مكافحة التخلف والتطرف والإرهاب. وفي هذا السياق، نؤكد أن استهداف الإرهاب بكل أشكاله، لنهجنا الإصلاحي الشامل لا يعادله، إلا إدانتنا الشديدة له، وعملنا الدؤوب على التنسيق الاستراتيجي مع جيراننا وشركائنا والمجتمع الدولي، سواء لمحاربة عصابات وشبكاتة العدوانية، أو للقضاء الجذري عليه، عبر تحصين الدولة والمجتمع بالديمقراطية والتنمية والتربية السليمة، والإعلام الحر المسؤول، وترسيخ روح المواطنة العصرية القائمة على قبول الاختلاف، والتحلي بالتسامح والانفتاح على الآخر، وذلك هو النهج القويم لرفع تحديات عصرنا، رائدنا في ذلك الإصلاح ما استطعنا. وما توفيقنا إلا بالله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة العاشرة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل
الرباط، 05 ربيع الثاني 1425هـ الموافق 25 ماي 2004م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول وآله وصحبه،
أطفالنا الأعزاء،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا، بمناسبة تخليد بلادنا لليوم الذي جعل منه والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، يوماً وطنياً للطفولة، أن نخاطب هذا الجمع المبارك، طفولة وفعاليات وخبراء، الملتئم لتقييم ما تم إنجازه أو برمجة ما يتعين تحقيقه من مزيد المكاسب لفائدة ثروة المغرب الأولى المتمثلة في ناشئته المواطنة، وموارده البشرية المؤهلة.

ولنا اليقين، في أن المنهج الواقعي، الذي طبع أعمالكم منذ تأسيس المرصد الوطني لحقوق الطفل برئاسة شقيقتنا، صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للمريم، كمؤسسة وطنية متخصصة في قضايا الطفولة، تلتقي في فضاءها مختلف القطاعات الحكومية، وهيئات المجتمع المدني، لكفيل برفع كل التحديات من خلال حوار جاد ومثمر يهدف، إلى إرساء خطة وطنية تجسد مدى اهتمامنا الفائق بالنهوض بأوضاع الطفولة ببلادنا وعطفنا السامي على أطفالنا، وإدماج هذه الخطة في المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي، الذي نحرص على إنجازه باعتباره مشروع أمة، والذي يشكل تكريسنا لإنصاف المرأة وضمان حقوق الطفل وصيانة كرامة الرجل في المدونة الجديدة للأسرة المتماسكة، أحد وسائله وأهدافه الأساسية.

وبالرغم مما حققته بلادنا، من تقدم مهم في المجالات المرتبطة بحماية الطفل، والنهوض بأوضاعه كالتربية والتعليم والوقاية والحماية والتحسيس بمخاطر العنف والاستغلال وسوء المعاملة، فإننا نعتبر أن بلوغ ما نتوخاه لطفولتنا وأجيالنا الصاعدة من تنشئة سليمة وكرامة مصونة وتأهيل لرفع تحديات عصرهم، يحتم على الجميع مضاعفة الجهود على كافة المستويات، مؤمنين بقدرتنا على تجاوز كل المعوقات، ومعربين عن وفائنا بالتزاماتنا الدولية ودعمنا الكامل للبرامج الهادفة، التي تعني بها شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم.

وإننا ندعو كل الفاعلين في هذا المجال، حكومة وهيئات عمومية وجماعات محلية ومجتمعاً مدنياً وقطاعاً خاصاً ومؤسسات إعلامية، للمزيد من التعبئة والتنسيق للنهوض بأوضاع طفولتنا، في إطار خطة مندمجة للعشرية الثانية، وتوفير كل الوسائل الكفيلة بتفعيلها لتنشئة الطفل بما يضمن تفتحته ومساهمته في بناء شخصيته ومجتمعه وتحقيق مواطنته الكاملة، وذلك بالقضاء على كل عوائقها كالقفر والتمهيش والأمية والأمراض الخطيرة أو المعدية، وتمكين ناشئتنا من الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولاسيما في الأحياء المهمشة وفي العالم القروي وللأطفال في وضعية صعبة.

وإننا لحرصون على ضمان التربية الديمقراطية للأطفال، معترزين بإسهامهم الفعال بكفاءة، ووعي بالمسؤولية، في دورات برلمان الطفل أو في الملتقيات الدولية، عاملين على تشجيعهم على التشبع بمكارم الأخلاق الإنسانية وبثقافة حقوق وواجبات المواطنة والمشاركة في حسن تدبير الشأن العام، والمبينة على التسامح واحترام اختلاف الرأي، ومناهضة كل أشكال التطرف والعنف والكرهية وسوء المعاملة والغيرة الوطنية وحب الحياة الكريمة في بيئة سليمة واحترام القانون والتعايش والتفاعل الإيجابي مع كل الثقافات والحضارات الإنسانية والديانات السماوية والمثل الكونية لحقوق الإنسان، في وفاء لهويتهم المغربية الأصيلة والتمتيز، وانفتاح عقلائي على عصرهم.

فعليكم وفقكم الله، أن تبدلوا قصارى جهودكم لجعل الخطة الوطنية تجسد إرادتنا السامية وعملنا الدؤوب على أرض الواقع في مجال الطفولة، بما يتلاءم والتزاماتنا الدولية وهويتنا العريقة وأن تتخذوا كافة التدابير الضرورية لجعل بلادنا تقدم النموذج الأمثل في رعاية حقوق الطفل، مهيين، بكل القوى الوطنية الحية في بلادنا أن تعمل متضامنة على تحقيقه، متجاوبة في ذلك مع الإرادة المشتركة لجلالتنا ولشعبنا الوفي.

سدد الله خطاكم، وأعاننا جميعاً على تحقيق ما نتوخاه من تمكين طفولتنا من اكتساب المعرفة والإخلاص في العمل الجاد الذي يعد عماد رفع التحديات، التي تواجه بلادنا في عالم متسارع بالتحويلات، بروح الثقة والاجتهاد والتفاني في بناء مغرب الوحدة والديموقراطية والتضامن الاجتماعي والتحديث الاقتصادي والإشعاع الدولي، لخير كل فئات وجهات وطننا العزيز، ولفائدة ناشئتنا التي ستكون شبيبة المغرب في بداية العقد القادم وما ذلكم على هممتنا بعزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الأكاديمية الملكية الإسبانية للعلوم الاقتصادية والمالية
الرباط، 08 ربيع الثاني 1425 هـ الموافق 28 ماي 2004 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس مجلس الكرتيس النيابي،

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيد رئيس أكاديمية المملكة الإسبانية للعلوم الاقتصادية والمالية،

السيد رئيس المعهد الإسباني،

السيد أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة،

أتها السيدات أيها السادة،

إن حضوركم هذا الصباح، في رحاب أكاديمية المملكة المغربية بالرباط، ليؤكد لمن لا زال يساوره شك، أن المغرب وإسبانيا قد عقدا العزم على مواصلة المشوار سويا، مرتبطين ارتباطا فريدا بعرى الصداقة والجوار، فما هي إحدى أكاديمياتكم الملكية تلتئم لأول مرة خارج الديار الإسبانية واختارت أن يكون للمغرب امتياز سبق في احتضان جلساتها، وإنه لنعم الاختيار.

ومما أثلج صدرنا، أن أطل علينا موسم الربيع هذه السنة مهلا بما نتوخاه من تجديد لعلاقتنا في عمقها الاستراتيجي، كما يبشر بعودة الثقة بين شعبينا، وإقدامهما بنفس العزيمة وبروح التضامن والمسؤولية على مواجهة تحديات العصر، والتغلب عليها، بدءا بقضايا الأمن الشامل والاقتصاد والشراكة الأورومتوسطية، ووصولاً إلى المكانة الجديدة بنا في خضم التحولات، التي تعرفها المجموعة الدولية.

وإنكم في هذه اللحظة التاريخية، لتضيفون اليوم شيئا غير مسبوق، يتسم في الآن ذاته بالإقدام وبتمكين المجتمع المدني في بلدنا من فرصة التوفر على منبر متميز، هذين المجتمعين المدنيين اللذين لهما كلمتهما، فيما يتعلق بمصيرنا ومصالحنا المتبادلة، وأيضا في

هذا التفاعل المتشعب الدقيق والتميز جدا، والذي يجعل المغاربة والإسبان نادرا ما يغفلون ما يقترحه عليهم قادتهم، عندما يتعلق الأمر بتحديد وتيرة تعاوننا ومحيط شراكتنا.

أصحاب السعادة، أيتها السيدات أيها السادة،

إن أكاديميتكم، هي أكاديمية الخبرة والتجربة في الحقل الاقتصادي والمالي. واسمحوا لي في هذا السياق، أن أقترح عليكم مساعدة السياسيين، بحيث يصبحون أكثر إبداعا من أجل أن نضع إطارا مؤسساتيا يحفز ويشجع الفاعلين في بلدنا على الاهتمام بمشروع يتعين إحداثه ويتمثل في مقالة مغربية إسبانية تطمح لأن تكون في صدارة المقاولات التي تغزو الأسواق الدولية المنفتحة.

وبالفعل، فنحن نتوفر معا على المؤهلات التي تمكننا من تصدر الأسواق العالمية، لما نتسم به من فعالية ومصداقية في مجالات الصناعة الفلاحية والنسيج أو في صناعة تركيب السيارات والطائرات. وإننا لتتكمّل في كل هذه القطاعات التي أكدنا فيها جدارتنا، والتي بإمكاننا أن نحقق فيها المزيد والأفضل عن طريق دمج مؤهلاتنا واستثمار موارد وخبرات بعضنا البعض.

ونفس الأمر ينطبق بطبيعة الحال على السياحة، التي تشكل محورا أساسيا وحيويا في اقتصاد بلدنا، فإسبانيا التي برهنت منذ عهد طويل على نجاعة الاستراتيجية، التي اعتمدها في هذا المجال بإمكانها اليوم أن تمنح نفسا جديدا للفاعلين والمستثمرين فيها في هذا الحقل بأخذها بعين الاعتبار وبكل جدية الفرص التي يوفرها لها المغرب، الذي يعد امتدادا طبيعيا لفضائها السياحي.

أصحاب السعادة، أيتها السيدات أيها السادة،

إنها طموحات مشروعة، لا تبرح مكانها من اهتمامنا، مثلما تفرض نفسها على صفتي حوض البحر المتوسط. فالواقعية والمنطق يشقان طريقيهما لإعطاء الشراكة الاستراتيجية الأوروبية والمتوسطة المتقدمة، مضمونها الحقيقي، الذي كانت المملكة المغربية من أوائل الدول التي دعت إليه، وهو أمر أصبح يدركه الجميع ويقر به؛ إن الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى بلدان جنوب حوض المتوسط التي تعتبر بالنسبة إليه، إلى جانب احتياجات أخرى، حلقة حيوية في مسار نموه، وقد أظهرت دراسة حديثة في هذا الصدد، أنه لو كانت العلاقات التجارية بيننا جد وثيقة على غرار ما هي عليه بين اليابان والصين مثلا فإن بلدان الاتحاد الأوروبي ستكسب زهاء نقطة واحدة إضافية سنويا في معدل نموها.

وبدورها، فإن بلدان جنوب حوض المتوسط في حاجة إلى أوروبا قوية، تمكنها من أن تستجيب أفضل ما يمكن للتحديات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية، التي أصبح يطرحها عالم منفتح أكثر فأكثر على المبادلات الاقتصادية والتجارية، وبالتالي على المنافسة، وكذا في أفق فضاء دولي أضحى يفرض على الجميع حرية التفكير والإبداع والتنقل، إلى جانب المقولة بكل تأكيد.

أصحاب السعادة، أيتها السيدات أيها السادة،

إن مجال الممكن، وكما نلاحظ ذلك فسيح جدا، سواء تعلق الأمر بالدفعة التي يتعين إعطاؤها لعلاقتنا الثنائية بمنحكم إياها، وأؤكد هنا، جرعة الإبداع والتجديد، والتي ينبغي لكم أن تقترحوها علينا، أو تعلق الأمر كذلك بدورنا وبمسؤولياتنا المشتركة في بناء هذا الفضاء الاستراتيجي الجديد بالمنطقة، مع ما يتطلبه ذلك من إعادة النظر في توازناتها وطموحاتها بغية الرقي بها أكثر.

وهكذا، فالمملكة المغربية ومملكة إسبانيا، هذا اليوم مع أورش تاريخية تمتزج فيها أهداف الدولة مع التطلع للقضايا الكبرى. وإنني لعلّ يقين، من أن هذا اليوم المغربي لأكاديميتكم، الذي سيخلد في صفحات التاريخ سيساهم في تنويرنا وفي إثراء نقاش في بلدنا أضحى منذ الآن مفتوحا من أجل مستقبل أفضل لشعبينا وأمتينا. وأتمنى لكم كامل التوفيق في أشغالكم.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر الخامس والثلاثين لغرفة التجارة الدولية
مراكش، 17 ربيع الثاني 1425هـ الموافق 06 يونيو 2004م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية لمعتزة وهي تحتضن أشغال المؤتمر العالمي لغرفة التجارة الدولية، لتدارس وضعية الاقتصاد العالمي وآفاقه، وإيجاد أنجع السبل لتجسيد نموذج المقاولنة، ووطنيا ودوليا، المساهمة في التوزيع العادل لثمار عولمة ذات روح إنسانية، وفي ترسيخ الحكم القويم، وتحفيز التنمية المشتركة المستدامة، ضمن اقتصاد عالمي تضامني.

وبذلكم، نسير قدما نحو تجسيد الأهداف، التي سبق تسطيرها سنة 1994، هنا بمراكش التي شهدت تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، منوهين بما تم تحقيقه من ترسيخ للحق والقانون في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومعتبرين وبكل موضوعية وأسف أن المجهودات ظلت محدودة في ما يخص المسار الشاق والطويل للقضاء على آفة الفقر والإقصاء، وتمكين الدول النامية من مشاركة ديمقراطية فاعلة، في مسلسل اتخاذ القرار داخل الهيئات المالية الدولية. فبدون ذلك سيظل التساؤل بشأن جدوى تنمية اقتصادية، تغني الغني وتفقر الفقير، يفرض نفسه.

لهذا، فإن الجميع ينتظر باهتمام بالغ، ما سيتمخض عنه مؤتمركم، من توصيات وحيهة، باعتباركم الأكثر دراية بوضعية الاقتصاد العالمي. وإن المغرب المتشبث بالقيم النبيلة للديمقراطية وحقوق الإنسان، والتسامح والسلام، كان بفضل الرؤية المتبصرة لوالدنا المنعم، جلاله الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، في طليعة البلدان النامية، التي اختارت نظاما للتعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية.

وإننا لحرصون على إعطاء دفعة قوية لدعم حرية المبادرة الخاصة، وسياسة الانفتاح، وتحرير الاقتصاد، وإرساء كل الآليات الديمقراطية، التي تمكن من تحقيق توزيع متكافئ للخيرات، مجسدين ذلك على أرض الواقع بالإصلاحات الكبرى، التي مكنت من وضع الأسس الصلبة لمشروعنا الرامي لبناء مجتمع ديمقراطي وحيادي، يكرس دولة الحق والقانون في مجال الأعمال، ويحفز على الاستثمارات الخاصة، بفضل إطاره المؤسسي والقانوني، المدعوم بتشريعات وهيئات جديدة، مختصة في التحكيم التجاري، والمستجيب للمعايير الدولية.

وبموازاة هذه الإصلاحات الهامة، التي شملت أيضا اعتماد سياسة ماكرو-اقتصادية حازمة، تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي، نواصل العمل من أجل تعزيز ما تم تحقيقه من تطور كبير في النهوض بحقوق الإنسان، مولين عناية خاصة للإصلاحات الأساسية للقضاء، ولتخليق الحياة العامة، وإعادة هيكلة وتحديث القطاع العام.

وبذلك، ندشن بكل ثقة وإصرار، صفحة جديدة من تاريخنا العريق، للسير قدما نحو بناء مغرب موحد، حديث وديمقراطي، معترزين بثقة الأعداد المتزايدة من المقاولات الأجنبية والمواطنة، التي تساهم إلى جانبنا، من خلال استثماراتها المنتجة، في المعركة التي نخوضها ضد الجهل والإقصاء الاجتماعي والفقر، وسيلتنا في ذلك الإصلاح العميق لنظام التربية والتكوين وتحديثه، لإدماج المغرب في اقتصاد المعرفة والاتصال، ضمن استراتيجيتنا الشمولية، لمحاربة آفات الانغلاق والكراهية والإرهاب، حيثما وجدت.

وفي نفس الانطلاقة، يعمل بلدنا على التأهيل ليجني، في غضون سنة 2010، ثمار استحقاقات العقد القادم، في مجال المبادلات التجارية المتمثلة في اتفاقات التبادل الحر، المبرمة مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ومع شركائنا في جنوب المتوسط، في إطار إعلان أكادير لسنة 2001، وكذا في نطاق اندماجنا الاقتصادي في الاتحاد المغاربي. وسيظل من باب الخيال، الحديث عن رفاهية مشتركة، وعولمة ذات روح إنسانية تضامنية، بدون إعطاء الأسبقية لتأهيل الموارد البشرية في بلدان الجنوب، وبدون تدفق الأموال الضرورية، لمساعدتها على تحقيق نموها.

واقترنا منا بأهمية مساهمة عالم الأعمال في تحقيق التنمية الشاملة، فإننا بقدر ما نعتبر أن انعقاد مؤتمركم في بلدنا، يعد دليلا على انفتاحه على العولمة، فإنه يشكل تجسيدا لأهمية الاقتصاد في تفاعل الحضارات والشعوب، ورسالة أمل موجهة لجميع الأمم من أجل انتصار القيم الكونية للسلام والحرية والمساواة والكرامة والتسامح والإخاء بين بني الإنسان. كما يؤكد هذا اللقاء أن الفعاليات المنتجة للثروات وفي طبيعتها المقاولات المواطنة تخوض بدورها معركتنا المشتركة، التي تضع الإنسان في صلب مشروعنا التنموي، الهادف إلى تحقيق رفاهية تعم الجميع، في إطار نظام عالمي جديد أكثر إنصافا.

وإننا إذ نعرب لكم عن ترحيبنا بكم، لندعو لمؤتمركم بكامل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة عيد العرش

الرباط، 12 جمادى الثانية 1425 هـ الموافق 30 يوليوز 2004 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

لقد ارتأينا ونحن نخلد في هذا اليوم الذكرى الخامسة لتحملنا أمانة قيادتكم، ألا يكون خطاب العرش لهذا العام مجرد حصيلة لما حققناه من منجزات على أهميتها. بل نريده رؤية مستقبلية للمضي قدما في توجهنا الاستراتيجي لبناء مغرب موحد، ديمقراطي ومتضامن منفتح ومتقدم، مغرب يعيش في انسجام وتفاعل مع عصره باذلا كل ما في وسعه لتحقيق الازدهار لأبنائه وفيا لجيرانه وشركائه مساهما في توطيد الأمن والسلم في محيطه الجهوي والدولي.

ولبلوغ هذا الهدف الأسمى، الذي يتطلب استمرارية، تتجاوز المدة الزمنية للانتداب البرلماني أو الحكومي، المرتبط بضوابط دستورية واستحقاقات سياسية محددة، لا بد من وضع جدولة عقلانية، لبلورته في برامج كبرى، تعتمد الأسبقيات الملحة، وفق الإمكانيات المتاحة.

وقد تولينا، منذ اعتلائنا العرش، ووفاء للبيعة الوثقى، المجسدة للعهد المتبادل بيننا، تحديد التوجهات الكبرى لمشروعنا المجتمعي الديمقراطي التنموي، على أن تقوم المؤسسات الدستورية، والهيئات السياسية، والقوى الحية في البلاد، بتجسيد هذه التوجهات على أرض الواقع، من خلال برامج مضبوطة في أهدافها، ووسائل تمويلها، وآماد إنجازها وتقييمها.

وانطلاقا من ذلك، فإن مجهودات المغرب يجب أن تنصب خلال الخمس سنوات القادمة باعتبارها موعدا لعدد من الاستحقاقات الهامة، على سبعة محاور رئيسية وهي: إيجاد حل نهائي لقضية الصحراء، وتحسين الانتقال الديمقراطي، والإسراع به قدما إلى الأمام، وترسيخ مبادئ المواطنة الملتزمة - عبر استكمال ميثاق التربية والتكوين، وإصلاح الحقلين الديني والثقافي - ووضع عقد اجتماعي جديد، والنهوض بالتنمية القروية وبالقطاع الفلاحي، وبناء اقتصاد عصري منتج ومتضامن وتنافسي، لكسب الرهانات الحيوية للعولمة والتبادل الحر، وتعزيز مكانة بلدنا، كقطب جهوي وفاعل دولي، في عالم يعرف تحولات حاسمة ومتسارعة.

ستظل أسبعية الأسبقيات بالنسبة للمغرب، إيجاد حل سياسي نهائي ومتفق عليه، بالنسبة للخلاف المفتعل حول صحرائنا. ولن ندخر جهدا مع الأمم المتحدة والدول المجاورة، وغيرها من شركاء المملكة، من أجل بلوغ ذلك، عبر تمكين أقاليمنا الصحراوية، من اختصاصات واسعة للتدبير الديمقراطي لشؤونها الجهوية، في إطار احترام سيادة المملكة، ووحدتها الترابية والوطنية، ومقدساتها وثوابتها. ويندرج هذا الحل السياسي ضمن منظور جيو-استراتيجي واقتصادي، تستعيد المنطقة الجنوبية بفضلهما دورها التاريخي، بصفتها فضاء حيويا للمبادلات الاقتصادية والعلاقات الإنسانية، في مناخ يسوده الوئام والأمن، خدمة لسكانها، ولكل شعوب جيراننا وشركائنا، وتحقيقا للازدهار المشترك، المبني على الاندماج الاقتصادي المغربي، باعتبار ذلك الوسيلة الناجعة، لضمان استقرار المنطقة وأمنها ورخائها.

كما أن هذا الحل يجسد حرصنا الأکید على تحسين الانتقال الديمقراطي، والسير به قدما، بصفة لا رجعة فيها. وإننا نعتبر هذا الانتقال، الهادف إلى التحديث الديمقراطي، ورشا مفتوحا، وبناء متواصلا، حققنا فيه مكاسب أساسية بمصادقية الانتخاب الحر للمؤسسات، وتوسيع فضاء المشاركة والحريات العامة، وتحديث وتوطيد استقلال القضاء، والنهوض بأوضاع المرأة، وإقرار مدونة متقدمة للأسرة وغيرها من الإصلاحات المؤسسية العميقة.

وإدراكا منا بأن أي إصلاح رهين بتأهيل الفاعلين والهيئات، فإنه ينبغي الانقلاب، في إطار من التشاور، على إعداد قانون للأحزاب السياسية، لتأهيلها للقيام بدورها الدستوري، في تمثيل وتأطير المواطنين، وتأهيل نخب للمشاركة الديمقراطية، وخدمة الصالح العام، تكون صلة وصل قوية بين الدولة والمواطن، في تكامل مع تشجيع المبادرات الميدانية للمجتمع المدني. وإننا لحرىصون على تقوية الهيئات السياسية، وإعادة الاعتبار للعمل الحزبي الجاد، بما يكفل انبثاق مشهد سياسي قائم على أقطاب قوية، متميزة في رؤاها الواضحة. وهذا ما يجعلنا نتساءل: هل سننتظر عشية الاستحقاق الانتخابي لسنة 2007 للبحث عن تراض صوري ومرتعج، من شأنه أن يكرس بلقنة الخريطة السياسية؟ كلا. لذلك ندعو الطبقة السياسية إلى تحمل مسؤوليتها، في جعل انتخابات 2007 تشكل منعطفا هاما، لإعطاء دفعة قوية ونوعية، للمسار الديمقراطي، وبروز فضاء سياسي جديد، يتسم بأغلبية متماسكة، ومعارضة بناءة، تتنافس وتتعاون، بحسب نتائج الاقتراع، على حسن تدبير الشأن العام، من خلال نخب متجاوبة مع عصرها، لا تختزل نفسها في اليمين أو اليسار، وإنما تجعل من الحكم القويم، المحك الحقيقي، لممارسة العمل السياسي، بمفهومه النبيل.

وبما أن إصلاح الفضاء السياسي سيظل ناقصا بدون استكمال الإصلاح الشامل للمشهد الإعلامي، لترابطهما العضوي في ديمقراطية الدولة والمجتمع، فإننا عازمون على مواصلة الإصلاحات الأساسية للمشهد الإعلامي الوطني، بما في ذلك إيجاد قانون منظم لاستطلاع الرأي، منتظرين من الحكومة العمل على انبثاق مؤسسات إعلامية مهنية، حرة ومسؤولة، بما في ذلك تمكين قطاع الصحافة المكتوبة، بتشاور وتعاقد مع مختلف الفاعلين من هيئة مهنية تمثيلية تسهر على تنظيمه وضبطه قانونيا وأخلاقيا وتحصينه من الممارسات المخلة بنبل رسالته.

فمنظورنا للإصلاح المؤسسي يستهدف عقلنة وتجديد المؤسسات، على درب توطيد دعائم دولة عصرية، وترسيخ ثقافة المواطنة، التي تتلازم فيها حقوق الإنسان بواجباته وبأجهزة حمايتها من التجاوزات المنافية للقانون.

بيد أن المواطنة الفاعلة لن تستقيم إلا بالتنشئة الصالحة المركزة على الأركان الثلاثة المتكاملة للعقيدة السليمة والثقافة المنفتحة والتربية السليمة.

وإذا كنا قد قطعنا تقريبا نصف الطريق في تفعيل العشرية الوطنية للتربية والتكوين وفتحنا أورشنا هامة وسجلنا تقدما لا يستهان به هذا المجال الصعب، فإنه يجب تكريس السنوات الخمس المتبقية لتدارك التعثر في هذا الإصلاح الحيوي بتعبئة كل الجهود لاستكمال الإصلاح الكيفي لا الكمي فقط، لمنظومتنا التربوية، وتبوء المدرسة المكانة التي تستحقها في المجتمع. وفي هذا الصدد، قررنا تنصيب المؤسسة الدستورية للمجلس الأعلى للتعليم، ليتولى، في تركيبة تجمع بين التمثيلية والتخصص، المهام المنوطة به، كقوة اقتراحية وتقويمية قارة ومتجردة، للإصلاح العميق والمستمر لمنظومة التعليم، مشيدين بما أنجزته اللجنة الوطنية الخاصة للتربية والتكوين، من عمل رائد، في هذا الورش المصيري، بروح وطنية وتبصر وإقدام، منتظرين من هذا المجلس مواصلة جهودها المخلصة، في تفعيل هذا الإصلاح الحاسم، ليأخذ مساره الصحيح، وسرعته القصوى.

كما أننا مصممون على مواصلة التفعيل الأمتل لإصلاح الشأن الديني، لترسيخ قيم ديننا الإسلامي الحنيف، والحفاظ على وحدة المذهب المالكي، مع اعتماد اجتهاد منفتح، يتماشى مع مستجدات العصر، تحصينا لأجيالنا من التيارات الدخيلة والهدامة. وإن إصلاح الحقل الديني، لا يستهدف فحسب التكامل مع الحقلين التربوي والثقافي، وإنما ينبغي أن يشمل كذلك إصلاح الحقل السياسي، الذي هو مجال الاختلاف الديمقراطي. وهو ما يقتضي أن يكون العمل السياسي بعيدا عن إقحام الدين فيه، لقدسية مبادئه المنزهة عن نوازع التفرقة، بسد الطريق أمام توظيفه السياسي المغرض. فالسياسة والدين، في نظام الملكية الدستورية المغربية لا يجتمعان إلا في الملك أمير المؤمنين، حريصين في تقلدنا لهذه الأمانة العظمى، على أن تزاوّل السياسة، في نطاق المنظمات والمؤسسات والفضاءات الخاصة بها، وأن يمارس الشأن الديني داخل المجالس العلمية، والهيئات المؤهلة، والمساجد وأماكن العبادات، في ظل احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية، التي نحن لها ضامنون.

وبموازاة ذلك، فإننا ندعو إلى إيلاء الثقافة، بمفهومها الحضاري، المكانة اللائقة بها، باعتبارها ركنا أساسيا في توجهنا الاستراتيجي، الرامي لتمكين المغرب من مشروع ثقافي هادف، في مناخ من الحرية، المشجع على الإبداع والابتكار، المسجد للتنوع، والتفاعل بين الثقافات الجهوية والوطنية والكونية.

وفي عصر يعد الاستقرار والتطور الديمقراطي، محفزا أساسيا للاستثمار، فإنه يتعين علينا توظيف ما حققناه من مكاسب في هذا الشأن، لصالح تنمية مستدامة بوتيرة عالية. وإن حرصنا على الحفاظ على التوازنات الكبرى، تعزيزا للثقة والمصداقية اللتين يحظى بهما المغرب لدى شركائه، من مؤسسات مالية دولية ومستثمرين، في ظرفية دولية صعبة، لا يعادله إلا تأكيدنا لأهمية البعد الاجتماعي، ولتعبئة المصادر الوطنية لتمويل مشاريعنا التنموية على غرار صندوق الحسن الثاني للتنمية، والتعريف بما يضمنه المغرب من شروط الاستقبال والجاذبية، للمقاولات التي تبحث عن محيط ملائم للاستثمار.

وإدراكا منا بأن بناء اقتصاد عصري، رهين بإيجاد التجهيزات الأساسية، باعتبارها دعامة للتحديث الاقتصادي، والإقلاع التنموي، وأساسا للشراكة المثمرة، والتبادل الحر، والتفاعل الحضاري، فإن إنجاز مشروعنا الاستراتيجي، يتطلب الإسراع باستكمال مختلف البنيات التحتية، ولا سيما منها الشبكات الطرقية، سواء لفك العزلة عن العالم القروي، أو إنجاز البرنامج الوطني الطموح للطرق السيارة، وخصوصا منها الرابطة بين شمال المغرب وجنوبه (طنجة - أكادير) عبر مراكش، وبين شماله الغربي وشرقه (فاس - وجدة) عبر تازة.

وإننا لنشيد، في هذا الصدد، بالنهج القويم الذي يسير عليه إنجاز المشروع الكبير لطنجة المتوسط، الذي يجب أن نعتبره نموذجا يحتذى في سواه من المشاريع الكبرى. هدفنا في ذلك تمكين كل جهات المملكة، من الاستثمار الأمثل لمؤهلاتها الغنية، في مجال التنمية الجهوية، والاندماج في النسيج الاقتصادي الوطني، مما سيعمق انتماء المغرب لفضائه الأورو متوسطي، ولمحيطه المغاربي والإفريقي والعربي، حتى يصبح قطبا محوريا وشريكا فاعلا في المبادلات الدولية، مندمجا في الاقتصاد العالمي.

وتلكم سبيلنا لبناء اقتصاد خلاق للثروات، وفرص للشغل لفائدة الشباب المغربي، جاعلين من مؤهلاتنا الطبيعية والحضارية، رافعة قوية للنهوض بقطاع السياحة، باعتباره من مقومات التنمية والانفتاح.

ولكون العالم القروي، هو الأكثر معاناة للعجز الاجتماعي، فإن التأهيل الشامل لاقتصادنا الوطني، لن يتم إلا باستراتيجية ناجعة للتنمية القروية، المبنية على تحويل القطاع الزراعي التقليدي، إلى فلاحية عصرية ومنتجة.

لذلك ينبغي نهج سياسة فلاحية جديدة، توطن ما حققه المغرب من تجهيزات ومنجزات، وتعتمد الاستثمار الأمثل لخصوصيات تربة كل جهة، للرفع من الإنتاجية في الزراعة، والصناعات الفلاحية الأنسب لمؤهلاتها وثرواتها الطبيعية، مستشعرين مدى إكراهات البيئة، وندرة الموارد المائية، وزحف التصحر.

وسيظل إصلاح القطاع العمومي يتصدر اهتماماتنا. وبرغم ما عرفه هذا القطاع من تطور، فإنه لم يصل بعد إلى تحقيق التطلعات الكاملة لمواطنينا، والاستثمار الأمثل لكل القدرات التي تزخر بها بلادنا. لذا، يتعين إصلاح التدبير العمومي وعصرنة أجهزة الدولة، وعدم تركيزها، باعتماد خطة طموحة وجريئة، لتحديث القطاع العام، وإيجاد إدارة ذات موارد بشرية مؤهلة، قائمة على الاستحقاق، والجاذبية والتنافسية، وترشيد الإنفاق العمومي، وتخليق الحياة العامة.

ولن يأخذ الإقلاع الاقتصادي وتيرته القسوى بدون توفير المناخ الاجتماعي المشجع على الاستثمار والتشغيل. لذا، فإننا ندعو إلى إيجاد عقد اجتماعي جديد ينبثق عن تشاور واتفق بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين. وينبغي أن يأخذ هذا العقد صيغة ميثاق يركز على مجموعة تدابير شمولية ومتكاملة تتضمن الالتزام بسلم اجتماعية وتعزيز إصلاح مدونة الشغل بتنظيم حق الإضراب، لوضع حد لممارسته غير المقننة التي تزج بالاقتصاد الوطني في دوامة الإضراب العشوائي، الذي يفضي إلى الإضراب المضاد عن الاستثمار والنفور منه. كما يجب تفعيل وتوسيع الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، ومكافحة كل أشكال الفقر والإقصاء، وترسيخ التضامن بين الأجيال باتخاذ التدابير اللازمة والمستعجلة لإنقاذ مستقبل أنظمة التقاعد، قبل فوات الأوان، وتوفير شروط الحياة الكريمة، بإيجاد سكن محترم للمواطنين والقضاء، طبقا لتوجيهاتنا، على أحياء الصفيح وعلى السكن غير اللائق.

ولأن توجهنا الاستراتيجي لبناء مغرب التقدم يشمل جميع المواطنين، حيثما كانوا، ولاسيما منهم المقيمين بالخارج، فقد دعونا، منذ اعتلائنا العرش، إلى سياسة جديدة في مجال الهجرة تسير التحولات البنيوية المتسارعة التي تعرفها جاليتنا بالخارج وتستجيب لتطلعات مختلف أجيالها وطموحاتها لتنمية المغرب وتحديثه وإشعاعه الخارجي، سياسة شمولية متعددة في أبعادها المؤسسية والديبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متكاملة ومتناسقة في عمل الأجهزة المكلفة بها، متنوعة في صيغ مساهمة جاليتنا بالخارج في كل مجالات الحياة الوطنية. وفي هذا السياق، فإننا بصدد دراسة أفضل السبل لضمان مشاركة ناجعة وذات مصداقية لجاليتنا بالخارج في كل مؤسسات وفضاءات بناء المجتمع الديمقراطي التنموي.

وسنحرص على أن يتم ذلك في إطار من التشاور المثمر، مواصلين جهودنا للنهوض بأحوال هذه الفئة العزيزة من شعبنا الوفي، بمقاربة اندماجية تستهدف تقوية التضامن بين جميع المواطنين في الداخل والخارج، ليساهم كل من موقعه في خدمة وطنه المحتاج إلى

كل أبنائه، باعتباره نموذجا للتشبع بالقيم الإسلامية والكونية، من إخاء وتسامح واعتدال، واثقين بأن المغاربة بالخارج سيظلون خير مجسد للتفاعل الإيجابي بين مختلف الحضارات والثقافات.

شعبي العزيز،

إن وسيلتنا لبلوغ هذه الأهداف الكبرى، هي الحكم القويم الذي تتكامل فيه السياسة الداخلية، القائمة على تعبئة كل إمكانياتنا الذاتية، مع سياسة خارجية قادرة على التفاعل مع التحولات الدولية المتسارعة. وذلك بالاستثمار الأمثل للتطور الديمقراطي للمغرب ورصيده الحضاري، وموقعه الجيو-استراتيجي المتميز، كشريك دولي وقطب جهوي، لحسن الجوار والاعتدال والتسامح. ولتحقيق ذلك، فإننا حريصون على بلورة مفهومنا للدبلوماسية الفاعلة، الرسمية منها والموازية، المرتكزة على البعد الاقتصادي والأمن الشامل المتحركة في الدوائر الرئيسية الثلاث، للجوار والتضامن والشراكة. دبلوماسية متجددة الهياكل، وملتزمة بالحوار والشرعية الدولية كوسيلة فعالة للمكافحة الجذرية للكراهية والتطرف والإرهاب ولانتشار أسلحة الدمار الشامل، حيثما كانت، والنضال مع دول الجنوب من أجل تحقيق التنمية المستدامة، في إطار الاندماج الإقليمي، والانخراط الإيجابي في عولمة ذات بعد إنساني وإيجاد نظام عالمي جديد أكثر توازنا وإنصافا.

ففيما يخص علاقاتنا بجوارنا المباشر، نؤكد عزمنا الصادق على إعطائها انطلاقة جديدة، لاسيما مع الجزائر الشقيقة، وذلك بتفعيلها وتنقية أجوائها تجسيدا لطموح شعبينا إلى بناء مستقبل يطبعه التضامن والإخاء. وفي نفس السياق، نؤكد إرادتنا الثابتة على الرقي بمستوى العلاقات المتميزة مع موريتانيا الشقيقة، التي نوليها مكانة خاصة، مجددين عزمنا الراسخ على العمل الجاد، بالتشاور مع تونس وليبيا الشقيقتين، لتفعيل بناء الاتحاد المغاربي في إطار من الوضوح والالتزام والمصالح المشتركة واحترام سيادة الدول الأعضاء ووحدتها الترابية، بما يجعل من هذا الاتحاد فضاءا للديمقراطية والتقدم والاستقرار والازدهار وقوة تفاوضية استراتيجية في محيطه الأورومتوسطي، ومع الكتلتين الإقليميتين والدولية.

وبنفس الحزم والعزم، فإننا لم نفتأ نجعل قارتنا الإفريقية في صدارة سياستنا الخارجية، مكرسين جهودنا لتعزيز علاقاتنا مع كافة بلدانها الشقيقة، ولسيما منها الأقل نموا، عاملين على المساهمة في إنجاح مبادرة (النيباد) والمشاركة في العمليات الأممية، لحفظ الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الساحل وقارتنا الإفريقية بأسرها.

وبالنظر لكون منطقة غرب إفريقيا والساحل، تمثل امتدادا طبيعيا لجوار المغرب، فقد حرصنا، من خلال زيارتنا الأخيرة لخمسة من بلدانها الصديقة، على تجسيد ما تحظى به من مكانة خاصة، ضمن رؤيتنا الاستراتيجية، بحكم الروابط الحضارية العريقة التي تجمعنا بها، والتي نسعى لتوطيدها، بالمزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي، والتضامن الفاعل لمواجهة المخاطر التي تهدد أمنها واستقرارها.

وعلى مستوى آخر، فإننا مرتاحون للتطور النموذجي الذي تشهده العلاقات الاستراتيجية المتعددة الأبعاد، مع الدول الأوروبية المجاورة. وفي هذا الصدد، فإننا نعتز بعلاقات الشراكة النموذجية والراسخة والمتجددة، التي تجمعنا بفرنسا. كما أننا عازمون على فتح صفحة جديدة في علاقاتنا مع المملكة الإسبانية، التي نتقاسم وإياها رصيда تاريخيا وحضاريا، يزخر بمؤهلات واعدة، جديرة بالرقي بها إلى المستوى المتميز لعلاقة استراتيجية بين بلدين تجمعهما الشراكة وحسن الجوار. كما نشيد بالتطور الكيفي، الذي عرفته علاقاتنا مع باقي الدول الأوروبية، في التزام بسياسة القرب الجغرافي والتاريخي مع الاتحاد الأوروبي، الذي نشاطر جميع أعضائه، نفس الانشغالات الحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار، وتحقيق التنمية المشتركة. وإننا نعتبر أن إعطاء مدلول ملموس للجوار ولمصيرنا المشترك، ينبغي أن يمر عبر الارتقاء بشراكتنا إلى وضعية متقدمة، متجاوبة مع سياسة الاتحاد الأوروبي، ومنصفة للجهود التي بذلها المغرب، في

مجال الإصلاحات الاقتصادية وترسيخ الديمقراطية، مستحضرين البعد الإنساني والحضاري في علاقاتنا بأوروبا، وغيرها من شركائنا، خاصة من خلال تواجد جالية مغربية، تحظى بكامل عنايتنا واهتمامنا.

وسيوصل المغرب القيام بدوره في الدفاع عن القضايا المصيرية والمصالح العليا للبلدان العربية والإسلامية. وسيلتنا إلى ذلك العمل على تغليب نهج الحوار والتفاوض على منطق المواجهة والعنف. وهو ما يقتضي انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، والعمل على التطبيق الفوري لخارطة الطريق، كمرحلة في اتجاه إيجاد سلام عادل ودائم وشامل، يضمن حقوق جميع شعوب المنطقة، بما فيها الشعب العراقي الشقيق، في السيادة والحرية، والاستقرار والازدهار، ويكفل إقامة دولة فلسطينية تتوفر على كل مقومات الاستمرار، عاصمتها القدس الشريف، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا سنواصل عملنا الدؤوب من أجل الحفاظ على هوية هذه المدينة المكلمة، كمهد ورمز للتعايش والتسامح بين أبناء الديانات السماوية. كما نشدد على ضرورة تمتين التضامن العربي والإسلامي وتحديث هياكله وآلياته، لتأهيله كي يحقق التطور الديمقراطي والاندماج الاقتصادي المنشودين.

وضمن رؤيتنا الشاملة لانتعاش المغرب على العولمة، تندرج سياسة الشراكة والتبادل الحر، وإبرام الاتفاقيات التفضيلية، التي ينهجها المغرب، في سياق تأهيل اقتصادنا، وتكريس الاختيارات الاستراتيجية لبلدنا. وبقدر ما نعتز بتمتين شراكتنا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فإننا عازمون على تطويرها وتنويعها وتوسيعها لتشمل، علاوة على شركائنا في إعلان أكادير، أصدقاءنا كروسيا والصين والهند وكندا واليابان، التي تربطنا بهم، منذ أمد طويل، علاقات متينة مبنية على التقدير المتبادل، والمصالح المشتركة.

وكما نجح المغرب في اجتياز المنعطفات الحاسمة، فإنني واثق أنك، شعبي العزيز، ستعرف كيف تعبى قواك الحية لرفع كل التحديات، وكسب رهانات هذه المرحلة الهامة، ملتحما بقيادتنا في مواصلة السير على النهج القويم، لجدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، طيب الله ثراهما، وأحسن جزاءهما، عن جليل أعمالهما، لبناء مغرب الحرية والديمقراطية، والوحدة والتقدم. كما نترحم على الشهداء الأبطال، الذين استرخصوا أرواحهم في سبيل حرية الوطن ووحدته وسيادته، مشيدين بجهود قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، ولا سيما القوات المرابطة في أقاليمنا الجنوبية، الساهرة تحت قيادتنا، على وحدتنا الترابية، مؤكدين حرصنا على تمكين أجهزتنا الأمنية من كل الوسائل القانونية والمادية والبشرية، لتنهض بدورها الفعال في الحفاظ على الأمن والاستقرار، في ظل سيادة القانون.

وإن خديمك الأول ليعاهد الله ويعاهدك، على أن نظل ساهرين على صيانة المقدسات والثوابت، مسلحين بالثقة في بلدنا، والإرادة الراسخة في صنع مستقبلنا، وإنجاز ما رسمناه من توجهات استراتيجية، يعتبر الانتقال الديمقراطي فيها الوسيلة الناجعة ليأخذ الإقلاع الاقتصادي وتيرته القصوى، بنمو قوي ومستمر، في مجتمع متوازن ومتضامن، تقوم فيه كل الفئات الاجتماعية، ولا سيما الوسطى منها، بدورها الفاعل، في التحفيز على قيم المبادرة والابتكار، والمواطنة الملتزمة، مستمدين من الله تعالى القوة والسداد، للسير بك ومعك، على هذا المسار الطويل إلى الأمام، بحزم وعزم، وحكمة وإقدام.

«قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل أداء القسم للضباط الجدد المتخرجين من المدارس العليا العسكرية
الرباط، 13 جمادى الثانية 1425هـ الموافق 31 يوليوز 2004م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
معشر الضباط،

كم نحن معترفون بأن يؤدي القسم أمام جلالتنا، فوج جديد من الضباط، الذين سهرنا على تمكينهم من التأهيل الذي يتناسب وما يتحملونه من مسؤولية الدفاع عن حوزة الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره الموطن لبناء مجتمعه التنموي، وحضوره الوزن جهويا ودوليا. ونود أن نشيد بما لقواتنا العتيدة، جيشنا، ودركا ملكيا، وأمنا وطنيا وقوات مساعدة، وأطرا متخصصة، ذات تكوين عسكري وأمني، من تقدير سام وراسخ لدى جلالتنا، سواء في سهرها، تحت قيادتنا، على صيانة وحدة المغرب الترابية وأمنه واستقراره، أو اعتبارا لما تسجله من صفحات مشرقة في مجال الاستجابة بأمرنا السامي، لواجب التضامن الجهوي والعالمي لحفظ السلام والانخراط الفاعل في مكافحة الإرهاب في التزام بالشرعية الوطنية والدولية.

وقد قررنا أن نطلق على فوجكم اسم فوج «مكة المكرمة» باعتبارها قبلة المسلمين، ومنطلقا لرسالة الإسلام الخالدة، المنسجمة مع القيم الكونية المثلى لتكريم الإنسان، ونبذ التطرف والظلم والعدوان، والحث على نشر السلام، والعدل والإخاء والالتزام بالعهد وبحسن الجوار، والتمسك بالاستقامة، والاعتدال والتسامح بين الشعوب والأديان.

وإننا لنسأل الله تعالى أن يعينكم على القيام بمهامكم النبيلة، في حرص صادق على التشبث بهذه القيم السامية، وفي ظل وحدة مترابطة وراء قيادتنا، وعلى تجسيد التحام الشعب بالعرش، والوفاء الموصول لمقدسات الأمة، ولشعاركم الخالد: الله، الوطن، الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الدولية حول التاريخ العسكري في موضوع
«الجوانب الاقتصادية للدفاع من خلال النزاعات الكبرى في العالم»
الرباط، 15 جمادى الثانية 1425هـ الموافق 02 غشت 2004م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أيتها السيدات، أيها السادة،

إنه لمن دواعي سعادتنا، أن نخاطبكم في افتتاح أشغال هذه الندوة الدولية للتاريخ العسكري، مرحبين بكافة المشاركين مدنيين وعسكريين، من منطلق اعتزازنا قائداً أعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية بهذه المؤسسة، ومن مبدأ ما نوليه من تقدير خاص للجنة الدولية للتاريخ العسكري بجميع مكوناتها من اللجان الوطنية الأخرى، وذلك لما تتقاسمه ولجنتنا العسكرية المغربية، من أمانة التعريف بالتراث العسكري مكتوبا ومنقولا، وحفظه وتنشيط البحث العلمي في هذا الميدان، وإقامة جسور التعاون المعرفي، وتعزيز التبادل والتواصل بين الدول.

تقديرا لهذه الأدوار النبيلة، وعناية بالعلم والعلماء، واهتماما بجميع الحقول المعرفية، أبيننا إلا أن نخص جمعكم المبارك بسامي رعايتنا الملكية، كما عزمنا على أن تفتتح أشغال مؤتمرنا بأكاديميتنا تكريما وإشادة منا بمؤسسة اللجنة الدولية للتاريخ العسكري التي ساهمت بشكل رائد وجددي وفعال، على مدى نصف قرن ونيف، في العمل على توضيح ودراسة بعض القضايا المتعلقة بالتاريخ العسكري، معتبرة ميدانه مجالا مشتركا لا يخضع لمقاييس التجزئة والانفصال، نابذة الحدود المعرفية مؤمنة بمفهوم الحضارة في أبعاده العلمية الإنسانية.

وما اجتماعكم اليوم، حول موضوع يجمع في شقيه بين الاقتصاد والدفاع، سوى استيعاب للعلاقة الرابطة بين المصطلحين، وإدراك يستمد مرتكزاته من هذا المفهوم. كما جاء اختيارنا لهذا الموضوع منسجما مع روح الظرفية الراهنة، وفيا لملاساتها مستشعرا للتحويلات التي يعرفها العالم اليوم والتي ترسخ مفاهيم عولمة الإنتاج والتبادل والتمويل، متجاوزة الحدود المرسومة للاقتصاديات الوطنية، موحدة للمرجعيات في مناهج التدبير، فارضة الانفتاح والتبادل مع تحديد عوالم تنافسية جديدة تجعل من الاقتصاد والدفاع يخضعان لمقاييسها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن اختيار مملكتنا لاحتضان أشغال ندوتكم وتنظيم مؤتمركم لأول مرة على أرض عربية وإفريقية، لشهادة ثابتة على اقتناعنا جميعا بضرورة تدعيم التعاون الدولي في مجالات الفكر، لتحقيق مزيد من الانسجام بكل ما تتضمنه حملاته من دلالات عميقة تحديا للإكراهات الناجمة عن هذه التحولات التي تطبع بداية القرن الواحد والعشرين.

إن التفافكم اليوم حول موضوع يعتني بجانبين أساسيين، الجانب العسكري والجانب الاقتصادي، ليؤكد مرة أخرى أن المؤسسة العسكرية تتفاعل على الدوام في تناسق تام مع المجتمع المدني، الذي تستمد منه مكوناتها البشرية والثقافية مثلما تخدمه على المستوى الحربي، وتساهم في تطوير اقتصاده وعمرانه وتراثه العسكري.

ولذلك، نأبى إلا وأن نثمن أعمالكم ونبارك مبادرتكم احتراماً لسنننا، ووفاء لتقاليدنا الموروثة التي تدعو إلى الإخاء والتسامح والتساكن، لضمان سبل التعايش كشروط أساسية لكل عطاء واقتباس وتبادل وتواصل. كما نأمل أن يكون هذا الملتقى العلمي بشارة خير ورسالة أخلاقية، ونداء لتعاون أوسع تحدد فيه المجالات الثقافية المشتركة، ويساهم فيه كل واحد في إغناء الموروث التراثي للآخر.

نتمنى لضيوف مملكتنا مقاما طيبا بين ظهرانينا ولقاء مفيدا، وأن تكلل أعمالكم بالنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى ملتقى برلماني حول حقوق الإنسان وحرية العقيدة
بروكسيل، 18 جمادى الثانية 1425هـ الموافق 05 غشت 2004م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه، وسائر الأنبياء والمرسلين،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في مستهل هذه الكلمة، أن نتوجه بخالص الشكر إلى السيد الأمين العام لمعهد الدين والسياسة العمومية، صديق المغرب، السيد جوزيف كريبيوسكي، الذي دعانا لمخاطبتكم في هذا الملتقى الهام، الذي يعتبر مبادرة جديرة بالثمين والتشجيع، لما تتيحه لنا جميعا من فرص لتبادل الآراء والتجارب، التي راكمتها شعوبنا عبر القرون، والتي تشكل زوايا نظر متنوعة، توفر لنا قدرا كبيرا من إمكانيات التكامل، التي تسمو بنا عن أحادية النظر وعن الانغلاق، الذي قد يكون لكل ذي حضارة عن حضارة الآخر، أو تجاه مشاكل من الممكن حلها ببسر، لو نظرنا إليها من زوايا أخرى تتيحها تجارب وحكمة حضارات مغايرة. فلا غرو أن هذا النوع من المبادرات، يعد لبنات مؤسسة لحضارة عالمية يحل فيها التكامل بين البشر محل التنافر، والإيمان بضرورة التعاون محل وهم الاكتفاء الذاتي والغنى عن الآخر.

ولا نريد أن تفوتنا تهنئة القائمين على معهد الدين والسياسة العمومية، على التفاتتهم ونظرتهم الثابتة إلى ما يمكن أن ينطوي عليه الاستثمار الراشد للقيم والمبادئ والأخلاق، التي تربي عليها الأديان معتنقيها. كما لا نريد أن تفوتنا هذه المناسبة، دون تجديد التنبية إلى وجوب اتخاذ كافة التدابير الوظيفية والملائمة للحيلولة دون الاستغلال السلبي لهذه القيم لأهداف مدمرة، تماما كما قد تستغل مقومات الطبيعة لتدميرها، بدل ازدهارها واستمرارها.

وإن من مقتضيات تفعيل خصب الأديان وراثتها في عالم اليوم، عدم إغفال العمل على ترقية مدارك الناس العلمية والمعرفية، ومؤهلاتهم الاجتماعية، بالقدر الذي يجعل هوياتهم الثقافية والدينية توافق ولا تتصادم مع غيرها، ويجعل اعتناقهم لمبادئ الأديان وقيمها، ينطلق من الاقتناع الراسخ، بقيم التسامح والمساواة بين البشر، لا من التعصب والانغلاق، أو من أي نوع من أنواع الإكراه المادي أو المعنوي، المباشر أو غير المباشر.

وقد ظل المغرب، الذي يعد منذ أقدم العصور ملتقى للحضارات المتوسطة والشرقية والغربية، بهوياتها الثقافية وأديانها المختلفة، مثلا للتسامح والانفتاح في ما بينها، ولا سيما في ظل دولته العصرية، القائمة اليوم على ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإشاعة قيم الحوار والتفاعل بين الحضارات والمعتقدات.

حضرات السيدات والسادة،

تجتمعون اليوم في هذا المحفل المبارك في بروكسيل، وهو اختيار له دلالاته، للتدارس والتباحث في هذا الموضوع الوازن حول حقوق الإنسان والحرية الدينية، في عالم بدأ يستشعر مخاطر ظلاميات الجهل والتعصب والعنف. وإنها لمسيرة تحتاج إلى تحفيز. ومن أنجع التحفيز وأفعله، أن يتداعى لتدارس هذا الموضوع الإشكالية ممثلون عن برلمانات العالم، التي تعتبر مكونا مركزيا من مكونات سلطة عالمنا التشريعية، قصد الخروج برؤية يمكن أن تعبر إلى مختلف العقول الجمعية، والوجدانات المشتركة، والتشريعات المؤطرة، بما فيه نفع البشرية جمعاء وصالحها، حالا واستقبالا.

ومن علامات هذه المسيرة الدالة على الاستبصار، أن الأبحاث في موضوع حقوق الإنسان قد بلغت الجيل الثالث، الذي تم فيه تجاوز النظرة إلى حقوق الإنسان باعتباره فردا، إلى النظرة إلى حقوقه باعتباره مجموعات، تعيش في سياقات معينة تقتضي المراعاة، مما يتعين معه موقعة هذه الحقوق بشكل لا يؤدي إلى تضارب بينها أو تناف. وقد أنتجت هذه المقاربة الحديث عن واجبات تمس صلب هذه الحقوق وتحميها.

ولا شك أن حرية التدين اليوم، بما أنها حق من حقوق الإنسان، لا يمكن، في ظل هذه النظرة، فصلها عن واجبات الإنسان، المتعلقة بحماية هذه الحرية لنفسه وللآخرين، بعدم استعمالها فيما يضر نفسه والآخرين، وبالذفاع عنها بفعالية، ولكن أيضا بتسامح وسعة صدر وتحضر، عن طريق المزيد من الترسخ لثقافة التشريعات الدينامية، المتفاعلة مع احتياجات الإنسان المتطورة، وكذا مزيد من التشييد للمؤسسات، التي تحتضن هذا الترسخ وتنميته، ومنها مؤسستكم الموقرة هذه.

حضرات السيدات والسادة،

وكنموذج على الثراء والخصب اللذين في الأديان بهذا الصدد، فإن الدين الإسلامي يرسخ مفهوم الأسرة البشرية الموحدة، «يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء» - سورة النساء 1 -، ويرسخ مفهوم وحدة المصدر ووحدة المآل، «إنا لله وإنا إليه راجعون» - سورة البقرة 156 -، ويرسخ مفهوم المسؤولية المشتركة عن البسيطة، «ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها» - سورة الأعراف 56 -. إن الإسلام إذ يرسخ هذه المفاهيم المركزية فإنه قد مهد بها ليرسخ مفهوما أكثر شمولية، وهو مفهوم حاجة البشر المشتركة لبعضهم البعض، عن طريق التعارف المبني أساسا على الانفتاح الحضاري، الذي يقوم على الاعتراف للآخرين بتجربتهم وعملهم لامتلاك ما يمتلكونه من مهارات وحكمة، يتفردون بها جراء استنطاقهم للكون والحياة والأحياء من زاوية نظرهم، وهو قوله تعالى: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير» - سورة الحجرات 13 -.

ولكم سعد العالم خلال فترات وضيئة من تاريخه بشمرات هذا الانفتاح الحضاري، القائم على الدفاع المشترك عن حريات التدين، فأفضى ذلكم إلى التعارف والتآلف، والتنافع والتعاون. وقد شهد العالم فعل هذا «الإكسير» إكسير التواضع الحضاري - حقيقة لا خيالا - في كل من القاهرة ودمشق وفاس وقرطبة ومرسية وغرناطة وغيرها من المناطق التي انتبعت إليه ... مما يقيم الدليل على الإمكان، ولاسيما إذا استحضرنا أن عالمنا أصبح في ظل العولمة، مدعوا، بجميع أممه ودوله، إلى التضامن الوثيق، من أجل التغلب على مشاكله المزمنة في محاربة الفقر والتصحر والتلوث البيئي، والإرهاب والتعصب، المهديين للسلام العالمي. ولذلك نثمن، مرة أخرى، مبادرتكم الرائدة، داعين لها بكل التوفيق، ولعالمنا باستتباب السلام، ولسائر شعوبنا المزيد من التنمية والرخاء وتوثيق الإخاء.

شكرا لكم على حسن إنصاتكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب

03 رجب 1425 هـ الموافق 20 غشت 2004 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله واله وصحبه،
شعبي العزيز،

لقد حددنا في خطاب العرش الأخير التوجهات الاستراتيجية الكبرى، لبناء مغرب موحد، ديمقراطي ومتضامن منفتح ومتقدم. وإننا نعتبر تخليدنا اليوم لذكرى ثورة الملك والشعب وعيد الشباب خير مناسبة لاستلهام ما يرمزان إليه من إقدام وتضحية، لبلوغ هذا الهدف الأسمى الذي لن يحققه إلا المغاربة بسواعدهم وعقولهم، وصدق إيمانهم. ولرفع هذا التحدي المصيري، فإننا حريصون على إعطاء ملحمة ثورة الملك والشعب، مضمونا متجددا تنصهر فيه الوطنية الأصيلة بالمواطنة العصرية.

فهذه الملحمة التاريخية ليست مجرد حدث عابر، وإنما هي مسيرة متواصلة، لرفع التحديات، على تعاقب الأجيال والأزمان. سلاحنا الأساسي في تحقيق ذلك، التحلي بقيم الوطنية، المركزة دوما على التضحية، من أجل سيادة المغرب وعزته، واعتبار التشبث بمقدساته وثوابته، وصيانة حقوق مواطنيه، وأمنه واستقراره، والدفاع عن وحدته الوطنية والترايبية، ومواجهة أدنى مس بها، جوهر حب الأوطان، الذي جعله جدنا المصطفى، عليه الصلاة والسلام، من الإيمان.

بيد أن الوطنية التي تمثلت بالأساس، بالنسبة لجيل التحرير، في مقاومة الاستعمار القديم، تقوم بالنسبة لأجيالنا المعاصرة، على التعبئة الشاملة وتحرير الطاقات، لمكافحة المعضلات الصعبة للأمية والفقر، وبطالة الشباب، واتساع التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وكسب رهانات التحديث الديمقراطي، والرفع من مستوى التنمية البشرية والإنتاج الاقتصادي والنهوض بالاجتهاد الفكري والإبداع الفني. إن المواطنة التي نريدها لا ينبغي أن تختزل في مجرد التوفر الشكلي على بطاقة تعريف أو جواز سفر، وإنما يجب أن تجسد في الغيرة على الوطن، والاعتزاز بالانتماء إليه، والمشاركة الفاعلة في مختلف أورش التنمية، التي فتحناها وطنية كانت أو جهوية أو محلية وتوسيع إشعاعه العالمي.

فأن تكون مغربيا معناه الجمع بين التشيع بثوابت الهوية المغربية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، وتقاسم القيم والتطلعات المشتركة للأمة، وبين التفاعل الإيجابي مع مستجدات حضارة العصر، والانخراط في مجتمع المعرفة والاتصال. ولذلك جعلنا من تأهيل مواردنا البشرية، التي هي عماد الاقتصاد الجديد، رأسمنا الحقيقي، وهدفنا الاستراتيجي، لاكتساب المعرفة العلمية الدقيقة، والتكنولوجيا المتطورة، اللتين هما السبيل القويم للخروج من التخلف، ومواكبة التقدم.

وبدون ذلك، فإن أجيالنا الصاعدة، ستواجه أمية جديدة، هي أشد خطرا من الأمية التقليدية، التي لا سبيل لمواجهتها إلا بالمعرفة النافعة، والعمل الجاد والتنظيم المضبوط.

بيد أن هذا التأهيل، الذي نعتمده لتربية وتكوين أجيالنا، لا ينبغي أن يقتصر على بعديه العلمي والتكنولوجي فحسب، وإنما يجب أن يشمل التربية والثقافة الفكرية والدينية المنفتحة، تحصيلنا للشخصية المغربية من الاستلاب، والتنكر للقيم، التي جعلت المغاربة يتغلبون على الشدائد، منتصرين في كل منعطفات التاريخ.

فهويتنا تقوم على ثوابت راسخة، لا قوام لشخصيتنا المغربية بدونها، من عقيدة إسلامية سمحة، وملكية دستورية.

وفي عصر يسوده اهتزاز المرجعيات العقائدية، وتصاعد الأصوليات الهوجاء، فإننا حريصون على تحصين ووقاية مجتمعنا، من مخاطر التعصب والتزمت والانحلال، المحدقة بعالمنا اليوم.

لذا يتعين على كل المؤسسات والهيئات والجمعيات، المؤطرة للمواطن والمجتمع، العمل على ترسيخ منظومة القيم الأخلاقية الرفيعة، التي تشكل جوهر حضارتنا المغربية العريقة، قبل أن تكون مرجعية كونية.

ولن يتأتى، لنا ذلك إلا بتنشئة شبابنا على المواطنة الإيجابية، المتمثلة في تحمل الأمانة بدل التملص من المسؤولية. والالتزام باحترام القانون، وبترباط الحقوق بالواجبات، وعدم الخلط بين الحرية والتسيب. والتخلي بالإقدام والتضامن، بدل التواكل والانتهازية والأنانية، وتشجيع المواهب المبدعة والمنتجة، عوض إشاعة الإحباط والإعاقة والتبئيس. فضلا عن التشجيع بالوسطية والتسامح والعدل، وحسن الجوار والسلام، ونبذ التطرف والكراهية والتفرقة والإرهاب والعدوان.

وإننا لنعرب عن إشاراتنا بما يرمز إليه بروز مظهر جديد للمواطنة، الذي يتحلى به شبابنا، الذين تحفزهم الثقة في حاضر ومستقبل المغرب، على خوض ميادين العمل والإبداع، والاستثمار المنتج، والإقدام على المبادرات الخلاقة. جاعلين مما قد يعترض طريقهم من مصاعب الحياة، مصدر قوة للمزيد من العطاء. فهذه العزائم الشابة تجسد المواطنة الإيجابية، التي نعول عليها، في شجاعة ونكران ذات، في مجال الابتكار والاجتهاد، وخلق الثروات، والتعبئة الشاملة لتحقيق التنمية القوية، الموفرة لفرص الشغل والعيش الكريم. كما ننوه بالوطنية الصادقة، المتجلية في التجاوب والتضامن، والشعور الوطني الجماعي، بالانتماء إلى مغرب موحد، في السراء والضراء، من لدن جميع المغاربة حيثما كانوا، داخل الوطن وخارجه، معترزين بمغربيتهم ورايتهم الوطنية الخفاقة.

وإننا لحريصون على أن يتعزز هذا الشعور الوطني المتجدد، بترسيخ الوحدة الوطنية، لغة وثقافة، وتحديثهما، مع النهوض بكافة الروافد اللغوية الأخرى وثقافاتهما، دون أن نغفل ضرورة إتقان اللغات العالمية، التي هي جسر للتواصل والتفاعل والانخراط في عصرنا، والانفتاح على مختلف الثقافات والحضارات.

وتلكم هي القيم التي يجب أن يتشبع بها مغاربة اليوم، ليظلوا أوفياء لرواد الوطنية الحقة، في أسمى معانيها، وفي طليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكراهما. فلنا فيهما خير قدوة، لحمل مشعل الثورة الدائمة للملك والشعب.

وستجد، شعبي العزيز، خديمك الأول، في طليعة العاملين على تحقيق مضمونها الجديد. وبذلك نمزج بين الوطنية الصادقة والمواطنة الإيجابية، لبناء مغرب قائم على تلازم ديمقراطية الدولة والمجتمع. مغرب يوفر المواطنة الكريمة لأبنائه، بقدر ما يكون له من وطنية مخلصمة، إذ لا مواطنة بدون وطنية ولا وطنية بدون مواطنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى اللقاء الأول من لقاءات سيدي شيكر العالمية للمنتسبين إلى التصوف
مراكش، 13 رجب 1425 هـ الموافق 10 شتنبر 2004 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أيها السادة، أيها السيدات،

لقد أينا إلا أن نضفي على ملتقاكم هذا وهو الأول من لقاءات سيدي شيكر العالمية سابغ رعايتنا السامية، من منطلق الأمانة التي نتقلدها كأمر للمؤمنين والتي تلقي على عاتقنا مسؤولية رعاية الشؤون الدينية في مملكتنا بجميع مظاهرها وأبعادها، لذا يطيب لنا أن نوجه إليكم هذه الكلمة مرحبين بكم متمنين للمشاركين في هذا الملتقى من خارج المغرب مقاما هنيئا ومفيدا، يتعرفون خلاله على بلد يقتزن في ذاكرتهم برصيد من التراث الصوفي والتربوي الروحي المتمثل في عدد من أقطاب التصوف الإسلامي وشيوخه من المغاربة المعروفين على مستوى العالم الإسلامي.

لقد استوعب أبناء هذا البلد الطيب منذ اعتناقهم للإسلام أن جوهر الدين هو تزكية النفس وتطهيرها من الأنانية والحقد والتعصب وتحليلها بمكارم الأخلاق والتسامي عن الشهوات المذلة للقلب والروح والعقل، بضبط النفس ومراقبة سلوكها اليومي، ابتغاء للاكتمال الروحي المصطلح عليه بـ «التصوف».

ولقد تأسست في المغرب عبر القرون طرق صوفية على أيدي شيوخ مريين، شهد لهم الناس بعلو الهمة، وشفوف الإدراك واتخذوهم نماذج في القدوة السلوكية، وكانت تلك الطرق الكبرى بمثابة مدارس روحية وتربوية، خدمت الإسلام بالترسيخ لقيمه والتعميق لقواعده والتكليف مع ظروف الزمان والمكان، وكان تأطيرها للناس يتجلى في عدد من الزوايا في المدن والقرى، التي ما يزال بعضها قائما إلى اليوم، كما كان أسلافنا من الملوك رضوان الله عليهم، إذا وجهوا الخطاب إلى القائمين على هذه الزوايا يسمونهم بالمرابطين استيحاء من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، حيث تدل المرابطة من بين ما تدل عليه على الاعتكاف من أجل تهذيب أخلاق النفس البشرية وهو أفضل الجهاد.

كما كانوا يصفون على شيوخ الزوايا أردية التوقير والاحترام ويستنصحونهم في الشدائد والملزمات إقرارا بدورهم الفعال في إصلاح المجتمع وتقوية جانب المناعة الخلقية في مواجهة البدع والضلالات والغلو والتشدد والتسابق إلى جلب المصلحة وعمل البر والتقوى وإنزال السكينة في القلوب ونبذ المفسدة ودرء الإثم والعدوان.

والمتمثل في تاريخ صوفية المغرب يجد في سلوكهم وتعابيرهم سواء لدى الصفوة أو على مستوى عامة الناس، ما يجده عند غيرهم من صوفية البلاد الأخرى من رسوخ كبير في الأدواق والرقائق وفهم القرآن. ولعل صوفية المغرب قد تميزوا عن سواهم بما غلب عليهم من نزعة اجتماعية وتربوية وخلقية، فقد اشتغلوا على الخصوص بتعليم القرآن الكريم ونشر تعاليمه بأسلوب مبني على مخاطبة القلوب وتعميق رجائها في رحمة الله التي وسعت كل شيء. كما عمقوا محبة آل البيت في النفوس وأسسوا المدارس وخزائن الكتب، وسهروا على إصلاح ذات البين بين الناس ونشروا قيم التضامن والتكافل وقضوا بما نسجوه من روابط الأخوة القلبية على عدد من حواجز التمايز العرقي والقبلي، وألغوا كثيرا من مظاهر الإقصاء الاجتماعي وذلك بحث الناس على التسابق في الخيرات والتسامي على الماديات وتعميق استشعار الافتقار لله تعالى والاستغناء به عما سواه. وإذا كانت مناحي تأثيرهم التربوي والاجتماعي تند عن الإحصاء فإن ثلاثة أمور جليلة جديرة بالإشارة في هذا المقام أولها مساندة الإمامة الشرعية في القيام بأعبائها مع الحفاظ على الوحدة المذهبية المالكية والعقيدة الأشعرية والانفتاح، وثانيها تحرير النفوس من حب الرئاسة المغرنة وترويضها على الشكر لله ونبذ أنواع الأنانية والطغيان وثالثها تخريج ثلة من الرواد الذين لم تتناقض في أذهانهم النوازع الكونية مع التحلي بالروح الوطنية الخالصة. أيها السادة، أيها السيدات،

ما أحوج الإنسانية في عالمنا اليوم، إلى تفعيل قيم التسامح والتضامن والإيثار وردع الأنانيات الهوجاء، بل ما أحوج المسلمين إلى إحياء قيمهم المثلى في الأخلاق والعمل والتعايش الجميل مع الآخر، ولا شك أن المعاني التي نستحضرها عندما نذكر أن أعلام الزهاد والصالحين وأيادهم البيضاء على حضارة الإسلام، تجعلنا نتشوق إلى ورود تلك المنابع الصافية من الخلق الرفيع، باعتبار أن ما هو مستوحى من الكتاب والسنة النبوية المطهرة لا يمكن أن ينظر إليه كتراث جامد أو نزوع ولى زمانه، فالعمل التربوي من أجل إصلاح الفرد من الداخل هو المطلوب في كل وقت وحين، تجسيدا للإيمان بأن الإنسان من حيث هو محل التكريم الإلهي والاستخلاف في الأرض، مؤهل لتحقيق الكمال في نفسه ومجتمعه وبيئته.

في هذا السياق، نود الإعراب عن إشادتنا بالفكرة التي تؤمنون بها والغاية النبيلة التي تجاهدون أنفسكم لتحقيقها، في سبيل استرجاع التوازن بين المادة والروح، كما نهيب بكم للتعاون على ما يجمعكم من الأهداف والقيم المثلى، بالرغم من تنوع المشارب والطرائق التربوية التي تؤدي كلها إلى نفس المحجة وهي العقيدة الإلهية الصحيحة التي تجمعكم وتوحد منظورك. ولن يتحقق ذلك إلا بالتسامح الذي يفرض علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى، الإسهام في تصحيح النظر إلى الإسلام، عند أهل ملتكم أولا ثم عند أهل الملل والمذاهب الأخرى ثانيا، وأنتم أهل التوجهات الروحية التي تسمو على المذهبيات والعرقيات، القادرون على استثمار حكمتكم في تنوير العقول وتطهير النفوس الحاقدة والمتعصبة أو الجاهلة مما ران عليها من التصادم والتعصب.

ولما كان اختيارنا السياسي في المغرب هو ترسيخ النهج الديمقراطي في تدبير شؤون شعبنا، تدبيرا عصريا في توافق تام مع ديننا الحنيف فإننا نرى أن حرية التنظيم والمبادرة المكفولة بالقانون، تفسح المجال أمام جميع الطاقات التي كانت مكبوتة تحت وطأة الخوف أو الإقصاء أو الاحتكار، فلا شيء مع هذه الاختيارات الديمقراطية المنصفة يمكنه أن يحد اليوم من المبادرات الخيرة والمساعي الهادفة إلى إسعاد الإنسان وترقية أحواله.

ولا شك أن في تجربتكم الموروثة، من أجل تحقيق هذه الأهداف ما يؤهلكم للعودة إلى الميدان الديني والتربوي والاجتماعي المنزه عن كل توظيف سياسوي رخيص أو مغرض، متحلين بقيم التصوف الأصيل، القائم على الجمع بين الورع والتقوى والاستقامة في السلوك وبين العمل الخالص المنزه عن الأغراض الذاتية، سيما وأن المجتمعات في عصرنا هذا قد أخذت في إعلاء كل قيم التجرد والتسامح وفي الأخذ بعدد من مفاهيم الثقافة التي قامت عليها طريقتكم، فما عليكم إلا أن تنافحوا عن هذه القيم، ذات المنطق الموحد والهدف النبيل، حريصين على تجسيد التواصل والتعارف والتعاون فيما بينكم، لتجلية روح ملتقاكم هذا ببلد ظل قطبا للتسامح بين الأديان السماوية، ثابت القدم في السير على نهج الوسطية والاعتدال مبرهنا في كل وقت وحين على تشبته بأصالته وثوابته، مراعيًا على الدوام فضائل الانفتاح والتفاهم وتبادل الخبرات، والإقرار بضرورة الجمع بين آداب الأخذ والعطاء بين الأفراد والجماعات، والحضارات والثقافات.

نسأل الله تعالى أن يجعل طريقتكم في التصوف موحدة على الطريقة المبنية على المحجة البيضاء، من توحيد الله والتعبد بذكره، طلبا للتجرد الذي يهيئ للعمل الخالص والصالح، ذلك العمل الذي تطمئن له القلوب وتسعد به الجماعة وتنتفع به الأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام الدورة الـ59 للجمعية العامة للأمم المتحدة
06 شعبان 1425هـ الموافق 21 شتبر 2004م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

معالي الأمين العام،

حضرات السيدات والسادة،

يسرني أن أهنيئكم السيد الرئيس على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، لما يعنيه ذلك من تقدير للقارة الإفريقية ولدولة الغابون الشقيقة واثقا بأنكم ستواصلون جهود سلفكم، معالي السيد جوليان هونت لتعزيز مكانة ودور الأمم المتحدة. كما أشيد بالعمل الذي يقوم به معالي الأمين العام السيد كوفي عنان، من أجل تحقيق أهداف منظمنا، مجددا له ثقتنا ومساندتنا الكاملة.

إن عالم اليوم يعيش مفارقات صارخة، تنذر بعواقب وخيمة إن لم يتم بناء نظام جديد متعدد الأطراف، لمواجهةها. مما يدعونا للتساؤل: هل المنظومة الأممية قادرة بوضعها الراهن على تقديم حلول ناجعة لتقويم شتى الاختلالات الدولية؟ فبدلا من أن تفرز نهاية الحرب الباردة والتطور التكنولوجي والعلمي وانفتاح الأسواق إشاعة الأمن والرخاء، فإن العالم ما يزال يعرف صراعات مؤلمة، تهدر فيها طاقات بشرية ومادية على حساب متطلبات التنمية. كما يعاني تراجعاً للقيم الإنسانية المثلى وتضاعدا للأصوليات ولنوازع التطرف والإرهاب وتعميقاً للهوة بين شمال غني وجنوب فقير.

وتعتبر قارتنا الإفريقية الأشد معاناة من معضلات الفقر والمجاعة والتصحر والأوبئة الفتاكة، والهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين والترحيل القسري التي ليس بوسع دول الجنوب بمفردها محاربتها، إلا بالتنسيق المحكم جهويا ودوليا والدعم الفاعل لمجهودات

التنمية المحلية. وبالنظر لما تخلفه هذه المعضلات من آثار كارثية، لا تزيدها الصراعات العرقية والتوترات والنزاعات الإقليمية إلا معاناة مأساوية وإعاقة للانتقال الديمقراطي والتطور التنموي والاندماج الإقليمي، فإن المجتمع الدولي مطالب بمضاعفة جهوده من أجل إحلال منطوق الحوار والتفاوض محل منطوق القوة والتدمير والحرب وتفعيل الدبلوماسية الوقائية، جهويا ودوليا قصد الحفاظ على السلم والأمن في قارتنا.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب يعتبر أن الخلاف المفتعل حول الصحراء، لا زال مع كامل الأسف يعيق بناء اتحاد المغرب العربي ويعرقل الاندماج الاقتصادي الذي تتطلع إليه الشعوب المغاربية الشقيقة، وإنني لأجدد استعداد المغرب لمواصلة العمل بكل صدق وعزيمة مع الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية، من أجل إيجاد حل سياسي توافضي ونهائي، في نطاق الشرعية الدولية يضمن للمملكة المغربية سيادتها ووحدتها الوطنية والترايبية، ويكفل لسكان أقاليمها الجنوبية، التدبير الذاتي لشؤونهم الجهوية في إطار الديمقراطية والاستقرار والتنمية المندمجة.

وإن من شأن هذا الحل تجنب تحول المنطقة إلى فضاء للتوتر وتأهيلها ليس فقط لتحقيق اندماج الاتحاد المغربي وإنما أيضا تمكين هذا الاتحاد من النهوض بدوره على الوجه الأكمل في محيطه المتوسطي، وعلاقاته مع دول الساحل الإفريقي، لتحسين منطقة غرب الشمال الإفريقي برمتها من مخاطر البلقنة والإرهاب الدولي .

إن المملكة المغربية العضو الفاعل في الأسرة الإفريقية والدولية لحرية على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة، والمجموعة الدولية من أجل إيجاد حلول سلمية للنزاعات، بتطوعها للمشاركة في قوات حفظ السلام الأممية، كما هو الشأن حاليا في الكونغو الديمقراطية والكوت ديفوار أو لإيجاد تسوية تصالحية على غرار وساطتنا لحل أزمة الدول المجاورة لنهر مانو. كما يعتز المغرب بالمساهمة في دعم الجهود الإفريقية لكسب رهانات السلم والتنمية والتقدم والحكم القويم. وذلك ما تطمح إليه مبادرة النيباد التي ندعو المجتمع الدولي إلى دعمها لأن أهدافها الطموحة تتجاوز طاقات البلدان الإفريقية، وتحتاج لموارد هامة بما في ذلك إيجاد حلول سخية وناجعة لمعضلة الديون، كما بادر المغرب إلى ذلك.

وبنفس الإرادة الصادقة، سنواصل التعاون مع المجتمع الدولي، لإيجاد حل دائم وعادل وشامل للنزاع العربي الإسرائيلي، في نطاق الشرعية الدولية، يضمن انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقائمة الذات، عاصمتها القدس الشريف تعيش في أمن ووثام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، مؤكداً، بصفتنا رئيسا للجنة القدس، استعدادنا الدائم لاتخاذ ما يمكن من مبادرات ودعم جميع الجهود الخيرة لإحلال السلام بهذه المنطقة، مجددين التحذير مما قد يترتب من عواقب وخيمة، على المس بالمقدسات الدينية.

كما يدعو المغرب إلى بذل أقصى الجهود، كي يتجاوز العراق الشقيق ظروفه العصيبة وإلى مساندة حكومته المؤقتة لتوفير الاستقرار والأمن للعراقيين، وتهيئة المناخ للحوار الجاد ولتنظيم انتخابات، تمكن الشعب العراقي بكل مكوناته من اختيار مؤسساته بكل حرية واطمئنان.

السيد الرئيس،

إنه لا سبيل أمام المجموعة الدولية، لرفع تحديات المنعطف التاريخي الذي تجتازه، إلا بتفعيل وتجديد النظام متعدد الأطراف. وإذا كانت شعوب المعمور قد أدركت، بعد كل من الحرب العالمية الأولى والثانية، ضرورة وجدوى إقامة منظومة أممية، لضبط العلاقات

الدولية في ظل القانون والشرعية، فإن ما يعيشه العالم من صراعات وحروب اقتصادية شرسة وعرقية وعقائدية متطرفة ومن مخاطر إرهابية خفية أو معلنة، لن يعالج بإقامة منظومة أممية بديلة. وإني لواتق بأن منظمة الأمم المتحدة التي ساهمت في حل العديد من الأزمات، لقادرة على التدبير السلمي والحضاري للأوضاع الدولية الراهنة، من خلال تفعيل إقامة هذا النظام. ولن يتم لها ذلك، إلا بتمكينها من الوسائل الملائمة للمتطلبات الجيوسياسية للقرن الحادي والعشرين وتجديد آليات عملها وإصلاح هياكلها بما فيها مجلس الأمن، بكيفية تجعل من المنظومة الأممية، المنتدى الأمثل للتفاوض والتفاعل بين الحضارات والأديان ونصرة القيم الإنسانية المثلى والأداة الفعالة لتوطيد الأمن والاستقرار، والنهوض بالتنمية المستدامة.

إن المغرب من خلال ترؤسه لمجموعة الـ 77 زائد الصين، ومشاركته في مختلف المحافل الجهوية والدولية، بما فيها مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبورغ، قد جعل في صدارة دبلوماسيته، الإسهام في بناء هذا النظام متعدد الأطراف على كل المستويات.

وسيوصل العمل على تحقيق أهداف الألفية بالدعوة لالتزام الدول والمؤسسات المالية والتجارية الدولية لتعهداتها. كما يؤكد المغرب التزامه بمواصلة العمل من أجل إقامة نظام جديد متعدد الأطراف قائم على العدالة والشرعية الدولية والتضامن والإنصاف في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، والنجاعة والدينامية في أداء المنظومة الأممية لمهامها .

وتلكم سبيلنا لتوطيد الثقة في منظمة الأمم المتحدة، باعتبارها الضمير الحي للإنسانية وقطب الرchy لنظام عالمي جديد، عماده السلم والأمن الشامل والتنمية المشتركة في ظل المساواة والتسامح والديمقراطية والإخاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء الرسمي التي أقامها جلالتة على شرف
عاهل بلجيكا جلالة الملك ألبيير الثاني والملكة باولا

فاس، 20 شعبان 1425هـ الموافق 05 أكتوبر 2004م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحبي الجلالة،

أصحاب السمو الملكي،

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية، أن أعبر عن الفرحة الغامرة التي تخالجنني وأنا أستقبل صاحب الجلالة الملك ألبيير الثاني وصاحبة الجلالة الملكة باولا.

فحضورهما بيننا هو مبعث شرف وسرور لنا، ومناسبة للتأكيد لشخصيهما الجليلين عن احترام جلاتنا الفائق وعن التقدير الكبير الذي يكنه لهما الشعب المغربي، وهو حضور يجسد تلك الروابط العميقة التي رسخ التاريخ وأصرها بين مملكتينا، وكذا العلاقات الوثيقة التي نسجها شعبانا على مر العقود.

وفي هذا الصدد، فإن الشعب المغربي لا يزال يحتفظ باعتزاز بذكرى زيارة الدولة التاريخية التي قام بها الراحل جلالة الملك بودوان والملكة فابيولا لبلدنا في أكتوبر 1968.

صاحبى الجلالة،

لقد كانت سنة 1862 موعدا لأول اتفاقية للتجارة والملاحة بين المملكتين المغربية والبلجيكية. وقد مضى عليها حتى اليوم، قرن ونصف قرن، ساهد الاحترام المتبادل الذي لم تنل منه لا الحروب ولا الأزمات ولا المآسى، التي هزت العالم، حيث تمكنت مملكتنا من الحفاظ على صداقة دائمة ورزينة، رغم ما شهدته التاريخ من رجات وتقلبات.

فهذه الصداقة، هي التي مكنتنا من المضي في تعزيز تعاون ثنائي ناجع، يشمل مختلف القطاعات، ويشجع التموقع الهادف للاستثمار البلجيكي في المغرب.

فالأمر يتعلق هنا بتعاون انخرطت فيه بلجيكا بكل عزم، ساهمت من خلاله في الجهود التنموية للمملكة المغربية. وإننا لموقنون بأن هذا التعاون سيعزز بمكاسب الشراكة الاستراتيجية، التي سنعمل سويا على تحقيقها. ومن شأن الجهود المتواصلة التي تبذلها جلاتكم والأسرة الملكية البلجيكية إزاء علاقاتنا الاقتصادية أن توفر لمثل هذه الشراكة كافة شروط النجاح.

ولا يسعنا، في هذا الصدد، إلا أن نعبر عن ابتهاجنا بالأصدقاء الإيجابية التي خلفتها التظاهرات المختلفة، التي نظمت بقصد التعريف بالمنتوج المغربي في بلجيكا، وكذا بالاهتمام الذي يحظى به تنظيم سنة بلجيكا في المغرب.

إن معرض «بلجيكا» المنظم حاليا في مدينة الدار البيضاء والذي سيحظى بشرف زيارتكم، ليعد مناسبة، يلتقي فيها رجال الأعمال، ويمهد الطريق بشكل إيجابي نحو إقامة شراكة نرغب في ترسيخها.

إن بلدنا يتوفران على مجموعة من الاتفاقيات سبق أن أبانت عن فعاليتها لكنها تبقى مع ذلك في حاجة إلى ملائمتها، بحيث تنسجم مع المعايير التي تفرضها شراكة أكثر قوة ومتانة. ووفق هذا المنظور سيكون من مهام اللجنة العليا المشتركة للشراكة، إقرار استمرارية الحوار السياسي وملائمة آليات تقييم تعاوننا الثنائي.

صاحبى الجلالة،

لقد اختار المغرب وبكل عزم، اعتماد إصلاحات عميقة تهتم كافة جوانب حياة الأمة، من خلال إشراك جميع مواطنيه نساء ورجالا في ظل تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق، وذلك اقتناعا منه باستحالة تحقيق تنمية مستدامة، طالما لم يواكب التضامن الاجتماعي التنمية الاقتصادية.

لقد أدرك كل شركائنا مدى قوة ارتباط المغرب بأوروبا، بفعل موقعه الجغرافي وإرثه التاريخي، مما يعزز طموحاتنا في أن نحظى بوضع متقدم في علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي. ولذلك يعلق المغرب أهمية كبيرة على مثل هذا التحول، ويشمن عاليا الدعم الذي تقدمه مملكة بلجيكا لكل المبادرات الهادفة إلى تجسيده.

كما أن الروابط التي تجمعنا بالقارة الأوروبية، تمتد لتشمل القيم المشتركة التي لا ينال منها لا الزمن ولا الظروف. وهي القيم المتمثلة في الحوار والتسامح والتضامن وفي ثراء التنوع الثقافي، عندما يسود التبادل والقبول بالاختلافات.

فلا يمكن تحقيق أي نظام عالمي دائم، يشيع فيه السلم، إذا لم يتم تقاسم مثل هذه القيم. ومن ثمة كان انخراطنا الأكيد والتام ضد كل أشكال التطرف والتمييز والإقصاء والعنف في جميع أنحاء العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط البالغة الحساسية والمعرضة لكل المخاطر فضلا عن انضمامنا الكامل يا صاحبي الجلالة، للجهود التي ما فتئتم تبذلونها لفائدة كل ما يقرب بين الثقافات والديانات.

صاحبي الجلالة،

أغتنم هذه الفرصة الثمينة لأشيد بالعناية الدائمة التي تولونها لكافة الجاليات، التي تعيش فوق التراب البلجيكي، وأنه كذلك بالمساهمة الإيجابية لرعايانا الأوفياء المقيمين في بلجيكا، حيث خلدنا هذه السنة الذكرى الأربعين للمصادقة على الإطار المنظم الذي مهد لأول استقرار لهم.

إن بلدي ليعقد آمالا كبيرة على هذه الشراكة، لما ستوفره من مبادرات واعدة لمجتمعاتنا المدنية، خاصة في مجالات الاندماج والوساطة، وإشاعة القيم والقضايا التي نتقاسمها.

اسمحوا لي في ختام كلمتي هاته، يا صاحبي الجلالة، أن أشيد مرة أخرى، بمتانة وغنى وتميز العلاقات التي تربط بين المملكة المغربية والمملكة البلجيكية.

وأدعوكم، حضرات السيدات والسادة، أن تقفوا، إجلالا واحتراما لصاحب الجلالة الملك ألبير الثاني وصاحبة الجلالة الملكة باولا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال افتتاح السنة الثالثة من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان
الرباط، 23 شعبان 1425هـ الموافق 08 أكتوبر 2004م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

إننا نعتبر افتتاحنا الدستوري للسنة التشريعية، فرصة لمخاطبة النخبة النيابية والسياسية، ومن خلالها شعبنا الأبي، حول قضاياها الكبرى. كما أن حرصنا المتجدد على تبادل المشورة معكم في أحوال الأمة، لا يعادله إلا شعورنا القوي، بجسامة الأمانة، والتزامنا بمنهجيتنا في الحكم، التي تجعلنا نتوخى إشراك البرلمان في بلوغ الهدف الأسمى لبناء مغرب ديمقراطي موحد، منتج وتضامني، متقدم ومنفتح. ونود أن نعرب عن اعتزازنا بإجماع كل مكونات الشعب المغربي، حول التوجهات الاستراتيجية، التي حددناها في خطاب العرش. كما نشيد باستعداد الأحزاب السياسية للانخراط فيها، وتجاوبها مع حرصنا على نهوضها بدورها الأساسي في التوعية والتأطير، وتكوين نخبة مؤهلة لتدبير الشأن العام ورفع التحدي المصيري للتنمية الشاملة، بالمنهج الحضاري للديمقراطية الحقة، لذلك ارتأينا أن نركز خطابنا على تقوية دور الأحزاب، بإيجاد إطار تشريعي جديد وفعال يستمد فيه الحزب شرعيته القانونية من مشروعيته الديمقراطية. ويأتي بإجابات جماعية متميزة عن قضايا مجتمعية عريضة. وليس تلبية لمطامح شخصية أو فئوية ضيقة.

إن من شأن هذا القانون، الذي ندعوكم للتداول فيه وإقراره، خلال هذه السنة التشريعية، أن يساعد على عقلنة وتجديد، وتحسين المشهد السياسي الوطني، وتحفيز الأحزاب المتجانسة على الاتحاد في أقطاب قوية. كما أنه يعد تجسيدا لحرصنا على توطيد التحديث المؤسسي، بما يكفل عدم إضرار التعددية الحزبية العشوائية، بالقطبية السياسية الفعالة. بل إننا نتوخى من هذا القانون، أن يساهم في تمكيننا في أفق انتخابات 2007، من التوفر على خارطة سياسية واضحة تتيح لنا وفقا لنتائج الاقتراع، إناطة المسؤولية الحكومية بأغلبية برلمانية منسجمة في برامجها وقطبيتها، على أن تقوم الأقلية بدور المعارضة البرلمانية البناءة، في احترام لحقوقها.

بيد أن هذا القانون المؤسس يظل غير كاف، ما لم يواكبه برنامج تعاقدي للتأهيل الشامل للمشهد السياسي والإعلامي. برنامج تكون الدولة شريكة لهيئاته ووسائطه، بمدّها إياهم بوسائل العمل. وذلك في مراعاة لإشعاعها وتمثيليتها النيابية، المستمدة من نظام انتخابي

فعال وملائم. وفي نطاق احترام إحداثها وبرامجها، وطرق تمويلها وتسييرها وأنظمتها الداخلية، للديمقراطية والشفافية. وكل ذلك في ظل سيادة القانون ومراقبة القضاء.

وكما أكدنا على ذلك في خطاب العرش، فإننا حريصون على أن يتمخض هذا القانون عن توافق إيجابي يسمو به إلى أعلى الدرجات. وعن تشاور واسع وبناء، يجسد غيرتنا على هيئتنا السياسية، ونبذنا للتحامل المجاني عليها، أو التنكر الرخيص لها. فكل الأحزاب الوطنية قد ساهمت، سواء من موقع الأغلبية أو المعارضة، في توطيد صرح الدولة الحديثة للحق والمؤسسات، في نطاق الملكية الدستورية. إن هذا المشروع الذي نعتبره لبنة أساسية للسير قدما بالانتقال الديمقراطي إلى الأمام، يقتضي تأهيل العمل النيابي، بتجاوز البرلمانية التمثيلية الكلاسيكية إلى البرلمانية العصرية. وذلك بترسيخ ممارسة برلمانية مواطنة، ترفض المزايدات السياسية العقيمة. برلمانية ناجعة تشجع الشراكة مع الفاعلين العموميين والخواص. وإننا ندعوكم إلى الإسهام من خلال دبلوماسية نيابية فعالة ومنفتحة، في الإشعاع الدولي للمغرب، والدفاع عن مصالحه العليا. فالبرلمانية الجديدة هي فضاء لممارسة السياسة باعتبارها فن الممكن، ولغة الحقيقة «والمعقول». وليست مجالاً للشعبوية والديماغوجية. وذلكم هو سبيلنا الوحيد لتحقيق مصالحنا المغاربة مع العمل السياسي النبيل.

وستظل الديمقراطية السياسية صورية وهشة، إذا لم تدعمها التعبئة والمشاركة المكثفة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية قوية ومستدامة. بل إن أعداء الديمقراطية قد يوظفون ما توفره من حريات للقضاء عليها، مستغلين بؤس المحرومين ويأسهم.

ومن ثمة كان تركيزنا على أن يتواكب التحديث السياسي، بمكاسبه الهامة، في مجال ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، مع إصلاحات كبرى في مجال تفعيل التضامن الاجتماعي، وتوطيد التحديث الاقتصادي.

وفي هذا السياق فإننا نعتبر أن المناخ العام مناسب، أكثر من أي وقت مضى قصد إعطاء الإقلاع الاقتصادي وتيرته القصوى، لتحقيق نمو اقتصادي قوي وقار، موفر لفرص الشغل المنتج للشباب.

وإننا ندعو الحكومة وكل الفاعلين إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية، واثقين من توفرنا على العزيمة الراسخة، والمؤهلات الضرورية للنجاح ولكسب رهاناتها، مستشعرين بأن الظرفية الوطنية والدولية، بالرغم من مصاعبها وطوارئها لا تسمح لنا بإخلاف موعدنا التاريخي مع هذا التحدي المصيري.

كما نحث الحكومة على مواصلة مضاعفة الجهود، لإزاحة كل العوائق أمام حاجة البلاد الملحة لتحفيز الاستثمار المنتج، والتوظيف الأمثل لكل الإمكانيات والطاقات المتاحة لنا، داخل وخارج البلاد، والإقدام على اتخاذ القرارات الشجاعة والصائبة، التي تتطلبها المعضلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للبلاد. وبذلكم تجسد توجهنا الراسخ نحو السير بالإقلاع الاقتصادي دوماً إلى الأمام، ضمن رؤية واضحة وتقدم موصول إلى الأعلى، لا رجعة فيه.

كما يتعين على الحكومة، اتخاذ القرارات الحكيمة والجريئة التي تتطلبها المصلحة العليا للوطن والمواطنين، من خلال ابتكار حلول جريئة ومسؤولة، للمعادلات الوطنية الصعبة. معادلات التوفيق بين الحفاظ على التوازنات المالية والاجتماعية، وبين إكراهات أعباء التسيير الاستهلاكية، ومستلزمات تمويل الاستثمار المنتج، وأيضاً بين دينامية توسيع الحريات العامة والفردية، وبين متطلبات الحفاظ على النظام العام، تفادياً للفتنة بين التطور الديمقراطي والواقع الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين ،

إن على كل المواطنين، أن يتحلوا بروح الالتزام، والارتفاع إلى مستوى المرحلة الحالية. مرحلة من حقنا الاعتزاز بكوننا نضع فيها أركاننا عتيقة، لبناء مغرب اليوم والغد. ولكن من واجبنا اليقظة والتعبئة. واستشعار أن بلدنا يواجه تحديات استهداف ديمقراطيته وهويته المتميزة، من طرف الإرهاب والتطرف المحدق بالعالم كله. ومحاولات النيل من وحدته الترابية من لدن خصومها والأطماع الخارجية، وإعاقة تقدمه من قبل ضعف الإنتاجية، والتنافسية والتنمية البشرية.

ومهما كانت جسامة هذه التحديات، فإن رفعها رهين، بتعبئتنا الشاملة، وعملنا الدؤوب وصمودنا لبناء مجتمع ديمقراطي تنموي. وهذا ما يشهد به تاريخ المغرب العريق. فقد ظل بفضل الالتحام الوثيق بين الشعب والعرش، منارة للحرية وقلعة حصينة في وجه الكيد والمؤامرات، وأطماع الهيمنة، معباً للدفاع المستميت عن حرية وأمنه ووحدته. كما سيبقى متشبثاً بأسلوبه الحضاري في الحوار والانفتاح، والوفاء بالعهود، وحسن الجوار، والحرص على استقرار فضائه الاستراتيجي.

وسنواصل قيادة وتعبئة شعبنا الوفي على هذا النهج القويم. وكما أعلننا عن ذلك في أول خطاب للعرش، فإننا لا نملك عصا سحرية لحل كل المعضلات. بيد أنني أؤكد لشعبي الأبوي، أن لدينا ما هو أقوى من ذلك ألا وهو العزم الأكيد والتفاؤل الملتزم بتوجه مستقبلي واعد، كفيل بجعل نور الأمل والعمل والاستبشار، يهزم ظلام اليأس والتشاؤم والتخاذل، سلاحنا الوحيد هو إرادتنا الراسخة التي هي من إرادة شعبنا واثقين في قدرتنا الجماعية على رفع تحديات الحاضر والمستقبل بالتحام وإقدام وإيمان.

«إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يوتكم خيراً» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى أفراد التجريدة المغربية المتوجهة إلى هايتي
08 رمضان 1425هـ الموافق 22 أكتوبر 2004م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف، وجنود التجريدة المغربية المتوجهة إلى جمهورية هايتي،

يطيب لنا أن نخاطبكم قبيل توجهكم إلى جمهورية هايتي، للمشاركة في عملية حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، من أجل إيقاف نزيف الحرب وإقرار الشرعية الدولية، وتفعيل وسائل الحوار، من أجل تحقيق الاستقرار والأمن، في هذه المنطقة من العالم.

وإن قرارنا بإيفاد تجريدتكم إلى هايتي، ليأتي استجابة لواجب التضامن الدولي والتزاما من جلالتنا، قائدكم الأعلى، ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، بالدفاع عن القيم الإنسانية المثلى، الذي يعد من تقاليدنا الحضارية العريقة. كما أن عملكم في إطار مبادرة مشتركة بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية، يهدف إلى تعزيز العلاقات بين البلدين، وترسيخ أصول حسن الجوار، تجسيدا للإرادة المشتركة لقيادتي بلدينا الصديقين، على إعطاء مضمون ملموس لشراكتنا الاستراتيجية الجديدة.

كما أننا نعتبر تجريدتكم لبنة جديدة تنضاف إلى السجل الذهبي للقوات المسلحة الملكية، بكل من الكونغو والصومال، والبوسنة والهرسك والكوسوفو، والكوت ديفوار حيث أكد الجندي المغربي في كل هذه الجبهات مدى شجاعته وشهامته، وقدرته على التأقلم والانسجام مع المحيط الخارجي، والانخراط في منظوماته، في إطار احترام الشرعية ومتطلبات الأمن.

فكونوا، رعاكم الله، متحليين بالأخلاق المثلى، المتميزة بالتفاني ونكران الذات. واعملوا على بث روح الإخاء والوئام والتضامن، أمناء على تقاليدنا العسكرية، حافظين لها حريصين على تجسيد ما عهدناه فيكم على الدوام، من خصال الاستقامة والإخلاص والانضباط، والحزم والقدرة على التعايش والتسامح، لتحقيق هدفكم الأول، ألا وهو الدفاع عن الشرعية الدولية.

والله تعالى نسأل أن يبارك أعمالكم، ويكفل جهودكم بالنصر والتوفيق، في ظل تعلقكم الدائم بشعاركم الخالد: «الله - الوطن - الملك».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين للمسيرة الخضراء
23 رمضان 1425 هـ الموافق 06 نونبر 2004 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

نخلد اليوم ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، معترزين بما حققناه لأقاليمنا الجنوبية المسترجعة، من تحرر واستقرار، وتنمية واندماج في الوطن- الأم. وإذا أردنا اختصار حصيلة تسع وعشرين سنة لهذه الملحمة، فإنه يحق لنا القول: إن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها.

وإننا لنستحضر في هذه الذكرى بكل خشوع وإجلال روح مبدعها والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، الذي كان يعتبرها كنزاً لاستخلاص الدروس والعبر، ومنطلقاً لمغرب جديد.

وقد كان في مقدمة ذلك تأكيد التلاحم بين العرش والشعب الذي لا تزيده التحديات إلا رسوخاً واعتماد التعبئة الشاملة والنهج الحضاري القائم على السلم والحوار، والتمسك بحسن الجوار وبالشرعية الدولية سواء لإنهاء احتلال أقاليمنا الجنوبية وعودتها لوطنها المغرب، أو لحل النزاع المفتعل حول مغربيتها.

وقد واصلنا قيادة شعبنا الأبوي على هذا النهج القويم ضمن إجماع وطني متجدد حول وحدتنا الترابية وحرص قوي على بناء الاتحاد المغاربي على أساس متين، وانفتاح تام على جوارنا الأورومتوسطي والإفريقي وتفاعل إيجابي مع مستجدات عالمنا. وذلك في التزام ثابت بالشرعية الدولية، وتجاوب دائم مع مبادراتها الصائبة.

واستمراراً على هذا النهج الراسخ، فإن المغرب سيظل مستعداً للتعاون الصادق والكامل مع الأمم المتحدة وأمينها العام، معالي السيد كوفي عنان وممثله الخاص سعادة السيد ألفارو دي سوطو وبالمساهمة الفاعلة لشركاء المنطقة، والمجتمع الدولي، من أجل إيجاد حل سياسي تفاوضي ونهائي، مقبول من كل الأطراف المعنية، للنزاع المفتعل حول وحدته الترابية. وفي هذا الصدد، نؤكد التزام المغرب بالحوار والتفاوض، من أجل التوصل لهذا الحل الذي خولناه في خطاب العرش الأخير، مكانة الصدارة في مشروعنا المجتمعي. ففضية وحدتنا الترابية قضية هوية وطنية غير قابلة للتجزئة، وحق تاريخي، لا يمكن التفريط فيه.

وعلى هذا الأساس فإن هذه القضية المصيرية، تندرج في صلب بناء مغرب وحدوي ديمقراطي وتنموي، يكفل لكافة أبنائه حقوق المواطنة الكريمة. مغرب مبني على جهوية فعالة ومتناسقة تمكن كل جهاته من التدبير الذاتي أو اللامركزي الواسع، لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق خصوصياتها، وفي ظل السيادة والوحدة الوطنية والترابية.

كما أن المغرب، الواثق بعدالة قضيته، لن يدخر جهدا، من أجل الطي النهائي لملف النزاع حولها ضمن توجه استراتيجي واضح، يتوخى ضمان حقوق بلادنا، وتجسيد المفهوم الجديد للأمن الشامل والجوار، بمنطقة شمال غرب إفريقيا والساحل، وجنوب غرب المتوسط. إن الأمر يتعلق بتوجه مستقبلي يرمي إلى رفع التحديات الحقيقية لهذه المنطقة، المتمثلة في ضرورة تحسينها من مخاطر التحول إلى بؤرة للتوتر والإرهاب، والعصابات المتاجرة بالفقر، وبالترحيل القسري، واحتجاز الأشخاص، في خرق لحقوق الإنسان وكرامته.

كما أن هذا التوجه يهدف إلى جعل هذه المنطقة الواسعة بأسرها، فضاء لحرية انتقال الأشخاص والاستثمار، والتبادل الحر، والتنمية المشتركة، والتفاعل الثقافي. ولن يتأتى ذلك إلا بتوافر الثقة المشتركة والاحترام المتبادل، والإرادة القوية المدعومة بالرؤية المستقبلية، البعيدة عن الحسابات الضيقة، والمرفوعة إلى مستوى متطلبات اللحظة التاريخية.

بيد أن مساهمتنا الصادقة في الأخذ بهذا التوجه، الوطني والجهوي والدولي، تقتضي منا، علاوة على اليقظة الدائمة، والتعبئة الشعبية، المزيد من التحرك الفعال على كل الجبهات، وذلك ضمن عمل هادف ومقدام، في سائر المحافل والأوساط الجهوية والعالمية المؤثرة، من أجل بلورة مساندتها للحل السياسي، المنشود من قبل المغرب والمجتمع الدولي، في صيغة واقعية ومنصفة.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة وكل القوى الوطنية الحية إلى الانخراط الفعال، في التعريف بعدالة قضية وحدتنا الترابية والدفاع عنها، في نطاق خطة محكمة ومتكاملة، مع الجهود التي تنهض بها الدبلوماسية الرسمية.

وكيفما كانت العراقيل العابرة، فإنني أؤكد باسم المغرب، أننا سنصل إلى حل سياسي توافقي، لهذا النزاع المفتعل باعتباره أحد عوائق المشروع التنموي الكبير. فهذا الحل وحده ينسجم مع منطق التاريخ. كما أنه يستجيب لانتظارات أجيالنا الصاعدة المتطلعة قبل كل شيء، إلى الاستجابة لحاجياتها الملموسة، في التنمية والمشاركة في تدبير الشأن العام والتقدم.

ومهما كانت التطورات والصعوبات الظرفية، فإننا سنواصل بناء المغرب الجديد، المنبثق عن المسيرة الخضراء الوحدوية، بتحرير الطاقات، وتكريس الجهود لكسب المسيرات التنموية، التي تقودها بكل عزم وإيمان، في مختلف جهات المملكة، جنوبا وشمالا، شرقا وغربا.

وإننا لنشيد بالانخراط الواسع لرعايانا الأوفياء، بالأقاليم الجنوبية في المعركة الحقيقية، معركة التنمية المندمجة مع كل أقاليم المملكة، وما تحقق لها من مكاسب. كما نعرب عن تقديرنا لتضحيات الشعب المغربي قاطبة، من أجل التجسيد الفعلي لروح الوحدة الوطنية في منجزات ومشاريع تنموية كبرى؛ مؤكداين عزمنا الراسخ على أن نعمل مع كل جهات المملكة، في نطاق سياسة القرب والمشاركة والتضامن الاجتماعي والمجالي، والتحديث الاقتصادي، الذي تقوده.

وإن تشبثنا بهذا النهج التنموي، الكفيل برفع كل التحديات، ليتطلب منا مواصلة تجسيد روح المسيرة الخضراء، مستحضرين في هذه الأجواء الدينية الرمضانية، قيم الإخاء والتضامن وحسن الجوار، والتحلي بالرزانة والحكمة، والحوار البناء، الذي هو فضيلة إسلامية حتى مع الأعداء، فما بالك مع الإخوة الأشقاء؛ عملا بقوله تعالى: «ولا تستوي الحسنة ولا السيئة، ادفع بالتي هي أحسن، فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم، وما يلقاها إلا الذين صبروا، وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر الدولي للصحافيين والكتاب المتخصصين
في المجال السياحي
مراكش، II شوال 1425 هـ الموافق 24 نونبر 2004 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إن احتضان المغرب لهذا الملتقى، برعايتنا السامية، هو مبعث ارتياح واعتزاز، لما يحظى به القطاع السياحي لدى جلالتنا من اهتمام بالغ وعناية فائقة.

إن هذا الاهتمام ينطلق من عوامل موضوعية، توفر للمغرب كل أسباب الاستقطاب السياحي، من تنوع للمشاهد الطبيعية، يجمع بين الشواطئ الفيحاء والجبال المكلفة بالتلوج، والصحراء المرصعة بكثبان الرمال الذهبية، وامتداد سواحله الرملية على طول 3500 كيلومتر، على ضفتي المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، وكذا ما يختزنه المغرب من تراث حضاري، تراكم عبر ثلاثة آلاف سنة، متمثلا في الآثار التي خلفتها الحضارات الكبرى للفينيقيين والرومان والبيزنطيين، والدول المغربية المتعاقبة عليه، التي حققت الامتزاج بالحضارة الأندلسية، يضاف إلى ذلك موقع المغرب، الذي لا يبعد بأكثر من ثلاث ساعات بالطائرة، عن أهم العواصم المصدرة للسياح في أوروبا.

وبذلك استحق المغرب أن يكون قبلة للسياحة العالمية بامتياز، سواء بهذه المؤهلات الطبيعية والحضارية، أو بتشبع المغاربة بالتسامح والانفتاح على التعددية الثقافية، واحترام كل العقائد الدينية، مع التحلي بكرم الضيافة.

إن هذا الرصيد الغني بالإمكانات هو الذي جعلنا نعقد العزم على استثماره سياحيا، على أفضل وجه ممكن، في إطار استراتيجية سياحية طموحة وواقعية، تعتمد الشراكة التعاقدية بين القطاع العام والقطاع الخاص، حددنا هدفها في الانتقال من رقم أربعة ملايين سائح، إلى اجتذاب عشرة ملايين زائر في أفق العشرية المقبلة.

وقد قرعزم المغرب على مضاعفة المؤسسات الفندقية ثلاث مرات، بمختلف أماكن الاستقطاب السياحي الشاطئية والثقافية، لتبلغ نحو 230 ألف سرير. كما أنه منكب حاليا على إنشاء عدد من المحطات السياحية، على السواحل والمواقع التراثية، موفرا لها الشروط الملائمة للاستثمار الخاص. وإنما لنتهز هذه المناسبة لدعوة المستثمرين، لاسيما في القطاع الفندقي، القادمين من البلدان العربية الشقيقة وغيرها، للاستفادة من الفرص الثمينة والواعدة، التي تتيحها الدينامية السياحية التي يشهدها المغرب حاليا؛ منوهين بانخراط المستثمرين في تفعيل هذه الاستراتيجية، التي انتقل بلدنا بفضلها من توفير 1500 سرير سنويا، في نهاية 1990، إلى تدشين ما يناهز 9000 سرير جديد سنة 2003.

إن ما يحفز بلدنا على بذل هذه الجهود، لبلوغ هدف عشرة ملايين سائح، هو ما حققته السياحة في جنوب المتوسط، وفي المغرب خاصة، من نمو متزايد سنة 2004 تمثل في 17 في المائة، برغم ما شهده العالم من حوادث إرهابية سنة 2001، متمكنا بذلك، ولأول مرة في تاريخه، من تجاوز رقم خمسة ملايين سائح.

ومع ذلك، فإننا لن نكتفي بما توفره البلدان الأوروبية التي تشكل المصدر الأول للسياحة في العالم، وإنما نراهن أيضا على تنمية السياحة العربية، إيمانانا منا بالدور الثقافي للتبادل السياحي، ومساهمته في تمتين الروابط الأخوية بين شعوبنا الشقيقة.

وفي هذا الإطار، فإن حكومتنا تعمل بتوجيهاتنا، لدعم جهود مختلف وكالات الأسفار، ومنظمي الرحلات السياحية الموجودة في البلدان العربية، الراغبة في تشجيع مواطنيها على التوجه نحو المغرب.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا التوجه الاستراتيجي نحو إقامة بنيات سياحية، تغطي كل المناطق الترفيهية والثقافية في المغرب، مع توفير كل مقومات الجاذبية والرفاهية والاكتشاف، يندرج في إطار خيار وطني لارجعة فيه، يستهدف، ليس فقط دعم المغرب كبلد منفتح على الثقافات، ومساهم في حوار الحضارات، ومتعايش مع مختلف الشعوب، في وئام وسلام، وإنما يندرج أيضا سياق التنمية الشاملة، لأنه سيوفر نحو ثمانين ألف منصب شغل، بحلول سنة 2010، في وحدات الإيواء، فضلا عن كونه سيوفر فرص الإنتاج لمئات الآلاف من المهنيين المرتبطين بالنشاط السياحي في الصناعة التقليدية والتجارة والنقل والترفيه.

وإذ نرحب بكل المشاركين في هذا الملتقى، الذي يعتبر فرصة لاكتشاف مؤهلات المغرب، والوقوف على إرادته الحازمة في تحقيق النقلة النوعية في مجال السياحة، نتمنى لكم، حضرات السيدات والسادة، مقاما طيبا في بلد عريق في كرم الضيافة، موقنين بأن أعمالكم ستكون جادة وثمررة، ومكلمة بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل الاستقبال الذي أقيم لجلالته بالمكسيك
مكسيكو، II شوال 1425 هـ الموافق 24 نونبر 2004 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
السيد الرئيس،

أود بادئ ذي بدء أن أعبر لكم عن تشكراتي للاستقبال الحار الذي خصصتموه لنا وكذا لمشاعر المودة والتقدير التي حظينا بها. ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعبر لكم عن السعادة التي تغمرني وأنا أقوم بزيارتي الرسمية الأولى للمكسيك. إن تاريخ بلدكم العريق المتميز بغناه الثقافي وجمال طبيعته المتنوعة وأريحية شعبه لا يمكن إلا أن تثير الإعجاب.

السيد الرئيس،

إن حضوري اليوم بمكسيكو هو استجابة للإرادة التي تحدونا جميعا لتعزيز العلاقات القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية الولايات المتحدة المكسيكية.

لقد جئت إلى بلدكم، السيد الرئيس، يحدوني العزم الراسخ على تعزيز تعاوننا في مختلف المجالات ذات المصلحة المشتركة حافظنا في ذلك ما نتقاسمه من قيم وتطلعات.

إنني مقتنع بأنه ولتحقيق ازدهار ورفاهية شعبنا، فإن بإمكاننا الاستفادة من الفرص المتعددة التي يوفرها المكسيك والمغرب الأمر الذي سيكون له أيضا انعكاسات إيجابية على قارتينا.

اسمحوا لي يا سيادة الرئيس، أن أعبر عن تمنياتي بموفور الصحة وكامل التوفيق لفخامتكم وبالرخاء وللازدهار للشعب المكسيكي الصديق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء الرسمي التي أقامها على شرف جلالة
الرئيس المكسيكي السيد بيشينتي فوكس
مكسيكو، II شوال 1425 هـ الموافق 24 نونبر 2004 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس،

السيدة الفاضلة عقيلته،

أصحاب المعالي،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أعبر، في البداية، عن عميق تشكراتي، لما لقيناه من حفاوة الاستقبال وجميل المودة، منذ حلولنا ببلدكم الأصيل، مما يعكس عمق الروابط القائمة بين بلدينا، والمستوى المتميز، الذي بلغته علاقات الصداقة والتعاون التي تجمعهما.

وأود أن أشيد بالتقدم الذي حققته الولايات المتحدة المكسيكية، بقيادةكم الحكيمة، وذلك بفضل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي قمت بها من أجل تدعيم أسس الديمقراطية الحقة، والتنمية الشاملة، وكذا بالدور الفاعل لبلدكم على الصعيدين الجهوي والدولي، من أجل توطيد السلم والاستقرار والتقدم.

وإن المغرب الذي جعل من هذا التوجه قوام مسيرته الوطنية المتميزة، ومشروعه لبناء مجتمع ديمقراطي عصري ومتضامن، ليعتز بتطابق وجهات نظر بلدينا، وبالتنسيق الذي يطبع مواقفهما، في ما يخص العلاقات المتعددة الأطراف، والتعاون بين دول الجنوب.

ولقد رسخت لقاءاتنا السابقة ومباحثاتنا، إرادة البلدين، على أعلى مستوى، من أجل الرقي بهذه العلاقات إلى المستوى النموذجي، والعمل على الاستثمار الأمثل لإمكاناتهما الهائلة وطاقاتهما الواعدة، في جميع المجالات، لتجديد الإطار القانوني لتعاونهما وكذا لإعطاء دفعة قوية لعلاقتنا الثنائية، وتنسيق الجهود داخل فضاءات شراكتها الدولية، سواء في نطاق اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أو في حرصهما على تنويع هذه الشراكة، وتوسيعها لتشمل دول الجنوب، وكذا في فضائهما الجيو-سياسي، كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقيتي أكادير والميركوسور، الراميتين لإقامة مناطق للتبادل الحر.

وبذلكم نفتح آفاقا واعدة أمام تنمية مشتركة، وشراكة مثمرة، واندماج أكبر في الاقتصاد العالمي، شراكة لا تشمل المجال الاقتصادي فحسب، بل تتخذ من التعاون الثقافي والتربوي، الحكومي والجمعي، رافدا قويا لها، يرتكز على الدعامة التاريخية للإرث الحضاري المشترك بين شعبينا، المتمثلة في التراث الأندلسي، وعلى تماسكها بالقيم الكونية، للتسامح والانفتاح والحوار، من أجل السلام والرخاء.

وهذا التوجه الحضاري، هو الذي يجسد موقف المغرب، في سعيه الدائم واستعداده المخلص، للتعاون الصادق مع منظمة الأمم المتحدة، والتفاوض الجدي والحوار الهادف، مع الأطراف المعنية والدول المجاورة، طبقا لمقررات الشرعية الدولية، وذلك بغية إيجاد حل سياسي توافقي وعادل ونهائي للنزاع حول الصحراء، حل يضمن لكافة سكانها التدبير الذاتي لشؤونهم الجهوية، في إطار الديمقراطية، واحترام سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

كما أن هذا التوجه، يندرج ضمن حرصنا المشترك على إقامة نظام عالمي أكثر توازنا وعدلا، واحتراما وتكريسا لحقوق وكرامة الإنسان، نظام مبني على تغليب منطق الحوار والتفاوض، والإنصاف والشرعية الدولية، لمواجهة ما يهدده من مخاطر الفجوة الاقتصادية، وتيارات التطرف والإرهاب، وعصابات الجريمة المنظمة، بمختلف أشكالها، والنزاعات الجهوية، المهددة للسلام والاستقرار في العالم.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب لجد منشغل بالوضع المتوتر في الشرق الأوسط، والمتمثل في النزاع العربي-الإسرائيلي، والوضع المتريدي في العراق؛ مجددين دعوتنا إلى تحكيم الشرعية الدولية، بما يكفل وضع حد لدوامه العنف والعنف المضاد، وذلك بتمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من حقوقه المشروعة، وكذا العراق من استعادة أمنه واستقراره، في نطاق سيادته الكاملة.

فخامة الرئيس، إن زيارة الدولة التي نقوم بها، رفقة وفد حكومي ومن رجال الأعمال، لبلدكم الصديق، لتشكل مرحلة جديدة، بفضل ما تم توقيعه خلالها من اتفاقيات هامة؛ واثقين بأن زيارتكم المقبلة للمغرب، ستمكن من إعطاء المزيد من الترسخ لتعاوننا المثمر.

وختاما، أدعوكم، أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة، للوقوف تشريفا، لفخامة الرئيس فيسانتي فوكس وعقيلته الجليلة؛ متمنين لكم موفور السعادة والتوفيق، وللشعب المكسيكي الصديق، موصول التقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
الموجه إلى القمة الفرانكفونية بواغادوغو
بوركينا فاسو، 13 شوال 1425 هـ الموافق 26 نونبر 2004 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس بوركينا فاسو،

السادة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام للمنظمة العالمية للفرانكفونية،

السادة المندوبون المحترمون،

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي السعادة بالنسبة لي، أن تنعقد القمة الفرانكفونية العاشرة في بوركينا فاسو «أرض الرجال الأفاضل»، ومهد الحضارات الكبرى، وملتقى التيارات الإنسانية والثقافية، التي ساهمت بقوة في صياغة التراث الغني للحضارة الإفريقية.

إن انعقاد هذه القمة المخصصة للتنمية المستدامة، على أرض إفريقيا، يعكس تماما التزام الفرانكفونية بتنمية قيم التضامن والمشاركة، التي ينبني عليها عملنا المشترك من أجل تقدم البلدان السائرة في طريق النمو. وسوف نواصل جميعا مواجهة المشاكل التي تعترضنا، والتي يجب علينا أن نجد لها حولا وفق منهجية شاملة ومندمجة. إنها المقاربة المفضلة من طرف الفرانكفونية ضمن «الإطار الاستراتيجي العشري» الذي ننخرط فيه بدون تحفظ.

إننا نعي جميعا بأنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة. إلا ضمن محيط سياسي ملائم يحترم الحريات الفردية الأساسية. وإنه لحري بنا أيضا أن نشيد بانخراط منظماتنا في مجال تعزيز الديمقراطية والسلم وحقوق الإنسان، وبعملها في ميدان الوساطة والمصالحة والإشراف على الانتخابات.

إنه يتعين علينا المثابرة في هذا النهج، والمضي قدما في تنفيذ إعلان باماكو وقرارات مؤتمر برازافيل. إن المملكة المغربية التي حظيت بشرف احتضان الاجتماعات الأولى للجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات الفرانكفونية المكلفة بحقوق الإنسان بمراكش، لتجدد عزمها الأكيد على دعم هذا المسلسل بمضمونه الشامل والمتعدد.

إن المغرب الذي فضل على الدوام الحوار والتشاور، يلتزم بمواصلة تعاونه خدمة للأمن والسلام، وذلك بتقديم مساهمات فعلية في إطار الأمم المتحدة كما يدعو إلى التفاهم لحماية فضائنا من أية أزمات أو نزاعات يمكن أن تبرز، ودعم السلام والاستقرار، اللذين بدونهما سيكون أي مسلسل للتقدم مهددا.

وانطلاقا من قيم التضامن والمشاركة التي تجمع بين أعضاء الأسرة الفرانكفونية، فإننا نأسف غاية الأسف للوضعية السائدة في الكوت ديفوار، وكذا المخاطر التي تتهدد وحدته الوطنية والترايبية. كما أننا نوجه نداء صادقا إلى الشعب الإفوارى من أجل تغليب أسلوب الحوار، حتى يستعيد هذا البلد الشقيق، في النهاية، وحدته وانسجامه الاجتماعي، وليعود إلى تبوء مكانته كعضو مرموق ضمن مجموعتنا كما كان دائما.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

مما لاشك فيه اليوم، أن الدول الإفريقية تمكنت من تحقيق مكاسب مهمة سواء في مجال الممارسة الديمقراطية، أو في مجال تطوير وتأهيل القطاع الاقتصادي الخاص. ومن الأكيد أن هذه الإنجازات، التي نتمنى أن تكون متواصلة، تحققت بفضل إرادة وتصميم هذه الدول ولكن أيضا بفضل مساعدة شركائها.

وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بحرارة بصديقنا الكبير فخامة الرئيس جاك شيراك لما يقوم به من عمل لفائدة القارة الإفريقية داخل مجموعة الدول الثمانية المصنعة وخاصة دعمه لسياسة القروض الصغرى التي تعتبر بدون شك الأداة الملائمة لحاجيات التمويل بالقارة.

إننا على ثقة من أن قمة واغادوغو لن تدخر أي جهد في البحث عن حلول من أجل إعطاء مدلول ملموس للتنمية المستدامة وتشجيع أنشطة فعالة وخلق لفائدة السكان الأكثر احتياجا الذين يواجهون الأوبئة والأمراض المعدية والحروب.

وفي هذا السياق، يتعين إيلاء اهتمام فائق للتربية والتكوين على اعتبار أن هناك بالتأكيد علاقة وطيدة بين القضاء على الفقر وتحسين برامج التربية الأساسية وإصلاح نظم التكوين. وهذا هو السبيل الذي قرر المغرب نهجه من خلال تطبيق ميثاق وطني للتربية والتكوين يؤدي إلى إصلاح نظامه التربوي ويحدد أهداف اندماج اجتماعي ومهني أفضل.

إن المملكة المغربية المقتنعة، بأنه لا يمكن أبدا تحقيق تنمية مستدامة دون حماية حقيقية للتنوع الثقافي، لا يسعها إلا أن تحيي التزام الفرانكفونية بالنهوض بكل الثقافات وكل اللغات داخل فضائها؛ كما تنوه بجهود المنظمة إلى جانب اليونسكو من أجل تبني معاهدة دولية حول التنوع الثقافي.

السيد الرئيس،

إن تحديات التنمية المستدامة، لا يمكن رفعها دون شركاء، مثل أولئك الذين تدافع عنهم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل إفريقيا «نيباد»، ودون استراتيجية شاملة ومندمجة ترسي أسس اقتصاديات منفتحة ومدرة للثروات وموفرة لمناصب الشغل، خاصة بالنسبة

للشباب، في إطار مجتمعات متضامنة. ويتعين أن يدعم هذا المجهود بأعمال مجددة وتطوعية وسخية، مثل تحويل الديون إلى استثمارات أو إلغائها وهو التوجه الذي انخرطت فيه المملكة، بعزم قوي لا يوازيه إلا تمسكها بتعميق نموذج التعاون الثلاثي الذي يجمع بين المشاريع والخبرة والتمويل في بلدان الشمال والجنوب.

إن حماية البيئة تشكل أيضا عاملا حاسما في التنمية الاقتصادية. وفي هذا المجال فإن المقاربة الفرانكفونية تستحق بالتأكيد كل التنويه. إن المملكة المغربية التي تواجه بدورها تحولات مناخية وجفافا متلاحقا وتهديد التصحر، اعتمدت مخططا وطنيا وبرامج عمل مخصصة لحماية البيئة والتنوع البيولوجي.

إن الطموح المشروع المتمثل في جعل الفضاء الفرانكفوني منطقة سلام وتقدم في وجه تحديات التنمية المستدامة، يحثنا على ترجيح كفة تضامن فاعل وشامل يتطابق مع القيم الكبرى والمثل التي تقوم عليها المجموعة الفرانكفونية.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتني في ختام كلمتي هاته، أن أعرب عن عميق امتناني لسعادة السيد عبدو ضيوف الأمين العام لمنظمتنا، الذي ساهم بشكل وافر بفضل التزامه الشخصي في إشعاع الفرانكفونية. كما ننوه بالمجهودات الكبيرة والمتواصلة للسيد روجي ديهايبي المتصرف العام للوكالة الدولية للفرانكفونية، كما نعبر عن متمنياتنا بأن تكلل بالنجاح التام أشغال هذه القمة الهامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة الغداء الرسمي التي أقامها على شرف جلالة الرئيس البرازيلي
السيد لويز إناسيو لولا دا سيلفا
برازيليا، 13 شوال 1425 هـ الموافق 26 نونبر 2004 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس، السيدة الفاضلة عقيلته،

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن ابتهاجي بحرارة الاستقبال الذي خصصتموه لي، وللوفد المرافق لي، لا يعادله إلا الامتنان لفخامتكم، والاعتزاز بما يعكسه ذلك من صداقة عريقة بين بلدينا، حيث كان المغرب في عهد جدي المنعم، السلطان مولاي سليمان، أول بلد يعترف باستقلال البرازيل، وأول دولة إفريقية تقيم علاقات دبلوماسية معها، منذ سنة 1884. كما أن هذه العلاقات تستمد قوتها من التراث الحضاري المشترك، ومن تقاسمنا لنفس هذا التوجه، في جعل التنمية المستدامة والقوية والتضامن، منطلقا لتقليص الفوارق الاجتماعية، ومحاربة الأمية والتهميش، منوهين بقراراتكم الشجاعة، في هذا الشأن، وباقتراحكم الرائد لإنشاء صندوق عالمي لمحاربة الفقر.

وإذ نؤكد إرادتنا الراسخة في توسيع التعاون الثنائي بين بلدينا، في كل المجالات، استثمارا للإمكانات الهائلة المتاحة، وتجسيد ذلك في إبرام اتفاق تجاري تفضيلي، وتعزيزه باتفاق أشمل للتبادل الحر بين المغرب وميركوسور، فإننا نتطلع وإياكم لإقامة نظام عالمي جديد متعدد الأطراف، يسوده الإنصاف والتوازن والتضامن، بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، لجعلها منتدى ديمقراطيا، بما في ذلك توسيع تمثيلية مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، أود أن أجدد الإعراب عن إشادة المغرب ومساندته لمبادراتكم لتنظيم قمة دول أمريكا الجنوبية، وجامعة الدول العربية بالبرازيل، مؤكداين حرصنا على تكريس اجتماعها التمهيدي على مستوى وزراء الخارجية، بالمغرب لجعلها لبنة أساسية، لتمتين العلاقات بينهما، وتجسيد التعاون جنوب - جنوب.

ومن منطلق اعتبار المغرب لبناء الاتحاد المغاربي خيارا استراتيجيا، فإنه لن يدخر أي جهد من أجل إزاحة كل العراقيل التي تعيق إقامته. ولهذه الغاية، ما فتئ المغرب يؤكد استعداد الصادق، للتعاون مع مختلف الأطراف المعنية، ومع هيئة الأمم المتحدة، لإيجاد حل سياسي، وتفاوضي ونهائي للنزاع المفتعل حول استكمال وحدته الترابية، يمكن كل سكان الصحراء من التدبير الذاتي لشؤونهم الجهوية، في نطاق الديمقراطية، واحترام سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية التي تعتبر قضية مصيرية بالنسبة لبلادنا، وتعد محل إجماع الشعب المغربي قاطبة. حل واقعي ومنصف، من شأنه تحصين المنطقة من مخاطر البلقنة والإرهاب وعدم الاستقرار.

كما أن المغرب الحريص على نهوض المجتمع الدولي بدوره كاملا، في تسوية النزاعات المهددة للسلم والأمن العالمي، وفي مقدمتها الأوضاع المتردية في منطقة الشرق الأوسط، ليدعو إلى إقرار سلام عادل وشامل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي، يضع حدا لمأساة الشعب الفلسطيني الشقيق، بما يضمن استرجاعه لحقوقه المشروعة، وكذا تمكين العراق من العيش في أمن وسلام، داخل دولته الموحدة، ذات السيادة الكاملة.

وختاما، فإني أدعوكم، أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة، للوقوف تقديرا للالتزام الصادق لسيادة الرئيس لويس إناسيو لولا دا سيلفا، بنصرة القضايا العادلة، وتكريما لفخامته وللسيدة عقيلته المحترمة، متمنيا للصدقة المغربية البرازيلية، موصول الرسوخ.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
عقب ترؤس جلالاته إلى جانب الرئيس البيروفي أليخاندر و طوليدو مانريكي
مراسم التوقيع على عدة اتفاقيات للتعاون بين المغرب والبيرو
البيرو، 17 شوال 1425 هـ الموافق 30 نونبر 2004 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس،

السيدة الفاضلة عقيلته،

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أعبر لكم عن عميق الاعتزاز بالقيام بأول زيارة لبلدكم الجميل، تجديدا لروابط الصداقة بين المغرب والبيرو، وتمتينا لعلاقتهما الدبلوماسية، التي تعود إلى أكثر من أربعة عقود. فبفضل التطور المطرد لعلاقتنا، والذي نعطيه اليوم، دفعة قوية بمباحثاتنا المثمرة، والتعاون الفعال بين حكومتينا، والدور الذي تقوم به مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية البيروفية، لاستكشاف ميادين وآليات جديدة، فإننا نتطلع لبناء شراكة متميزة، خاصة وأن بلدنا يتقاسمان نفس الاهتمامات في ما يتعلق بتسيخ الديمقراطية ودولة الحق والقانون، ودعم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الناجعة والخلاقة للثروات.

وإننا لتتابع، عن قرب، الإنجازات التي حققها البيرو، خلال ولايتكم، بفضل تدبيركم الحكيم للسياسات الماكرو اقتصادية، مما جعله، بالرغم من الظرفية الاقتصادية الصعبة، يسجل إحدى نسب النمو الأعلى في المنطقة. كما ننوه بالتزامكم، وبالقرارات الشجاعة التي اتخذتموها لمحاربة الفقر، والإقصاء الاجتماعي، الذي يشكل المعضلة الكبرى لبلدان الجنوب.

وفي هذا السياق، فإننا نعتبر القمة المرتقبة لدول الجامعة العربية وأمريكا الجنوبية، فرصة سانحة، للانكباب على وضع خطة استراتيجية لمواجهة هذه المعضلة، وغيرها من التحديات، بوضع آليات لتعاون مثمر بين مجموعتينا.

وإننا لنسجل، بكل ارتياح، تطابق وجهات نظرنا حول العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، فبلدانا ما فتئنا يدافعان عن قيم السلم والتسامح والحوار، عاملين على محاربة العنف، والتطرف وجميع أشكال الإرهاب، مساهمين في كل الجهود الدولية، الهادفة للحفاظ على السلام والاستقرار في مختلف جهات العالم.

ومن هذا المنطلق، أود التأكيد بخصوص تسوية النزاع حول أقاليم المغرب الجنوبية، عن استعداد بلادنا للتعاون مع الأمم المتحدة، ومع جميع الأطراف المعنية ودول الجوار، للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي ونهائي، لهذا النزاع، بما يضمن حق المملكة المغربية المشروع في الحفاظ على سيادتها الكاملة، ويحقق لكافة سكان هذه الأقاليم تدير شؤونهم الجهوية بطريقة ذاتية وديمقراطية، في نطاق وحدتنا الوطنية والترابية، بما يساهم في بناء الاتحاد المغاربي.

كما أن المغرب حريص على العمل في نطاق الشرعية الدولية، وانتهاج الحوار والتفاوض، لإيجاد تسوية سلمية وعادلة ومنصفة، للنزاعات المهددة للسلم والأمن العالمي، ليس في منطقتة فحسب، بل في العالم أجمع.

وفي هذا السياق، فإننا منشغولون بالأوضاع المتردية، في منطقة الشرق الأوسط، متطلعين إلى استثمار الظرفية الجديدة لتفعيل خارطة الطريق، لإيجاد حل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي، ولمعاناة الشعب العراقي، طبقا لمقررات الشرعية الدولية.

فخامة الرئيس،

إنني إذ أعرب لكم عن جزيل شكري وامتناني لحفاوة الاستقبال، الذي خصصتموه لي، وللوفد المرافق لي، فإنني أود، السيد الرئيس، أن أعبر لكم شخصيا وللسيدة عقيلتكم المحترمة، عن متمنياتى بالصحة والسعادة، وللشعب البيروفي الصديق بالتقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في المؤتمر الثالث للفكر العربي
مراكش، 18 شوال 1425هـ الموافق فاتح دجنبر 2004م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب السمو، أصحاب المعالي،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نشيد بمبادرة مؤسسة الفكر العربي، لعقد مؤتمرها الثالث بالمغرب، في موضوع «العرب بين ثقافة التغيير وتغيير الثقافة». وذلك لما نوليه من أهمية بالغة للثقافة في عملية التغيير الهادئ، الذي تقوده بلادنا، ولما تفرضه المرحلة التاريخية الدقيقة، التي تمر بها أمتنا، من ضرورة إعادة التفكير في الفكر العربي.

ونود في البداية، أن نؤكد لكم أن خطابنا ليس بالكلمة التوجيهية. فالفكر الحر الذي نؤمن به يتنافى مع التوجيه. كما أن افتتاحنا الذي لن يكون شكليا أو مداخلة، في شأن التجربة المغربية، المعروضة للمناقشة مع نظرائكم المغاربة، هو فرصة لمشارطكم الانشغال بهذا الإشكال.

فأنتم إزاء موضوع قديم- جديد، اتخذ عناوين مختلفة عبر الأزمنة : من الإصلاح والنهضة إلى التقليد والحدثة، والأصالة والمعاصرة. ولعل ربطكم للتغيير بالثقافة، يدل على وعي قوي، بحتمية التغيير، وعلى إدراك عميق بدورها الحاسم فيه، لأن نماذج الحكم والتنمية التي تجاهلتها، انتهت إلى الانغلاق أو الاستلاب.

ولذلك فإن الفكر الجديد مرتبط بالديمقراطية والاقتصاد والتربية، باعتبارها جوهر التغيير المنشود.

ومن هذا المنظور، فإن الديمقراطية، التي نعمل على بنائها، تظل في جوهرها، وقبل أن تكون مؤسسات وآليات، ثقافة للحرية والعقلانية، والمواطنة المسؤولة، واحترام القانون.

كما أن التنمية القوية والمستدامة، للخروج من التخلف الاجتماعي، تظل رهينة بسيادة القيم الثقافية المحفزة لها، كالمبادرة الحرة، والاستحقاق والشفافية، والإنتاجية والتنافسية، وحسن التدبير، والاقتصاد الاجتماعي.

ولن يتأتى للفكر الإسهام في البناء الديمقراطي التنموي، إلا إذا كان عاملا على التعبئة، وبعث روح الأمل والتضامن، حول مشاريع مجتمعية، تستهدف تحرير العقول والطاقات، لخلق الثروات، وإبداع مختلف التعبيرات الثقافية والفنية، وصيانة هويتنا الحضارية. وهذا ما يتم عبر إصلاح منظومة التربية والتكوين، لبناء إنسان معتر بهويته، منفتح على عصره، منخرط في مجتمع المعرفة والاتصال، الموفر لتكافؤ الفرص، والذي لا مجال فيه للأمية الأبجدية والفكرية والرقمية.

إن هذا التوجه المصيري، يقتضي من المفكر العربي النهوض بدوره كاملا، بوصفه الضمير الحي للأمة، ووعيتها الشقي أحيانا. وهو ما يتطلب من المثقف الالتزام والقرب من قضايا الناس، دون السقوط في الشعبوية، مع التحلي بالتجرد الفكري، دون الانزواء في برج عاجي.

وفي عصر أصبح فيه العالم سوق عكاظ فكري دائم، فإن تطوير الثقافة رهين بحسن استعمالها للوسائل الإعلامية والتواصلية الحديثة، سواء داخل الفضاء العربي، أو لتأكيد ذاتنا ضمن تعدد ثقافي، محلي وجهوي وكوني. وكل ذلك في نطاق التسامح والتوافق، حول قيم إنسانية عالمية، واحترام الآخر، حرية وهوية وعقيدة وحضارة، وكذا احترام درجة التطور التاريخي لكل شعب، ومساره الخاص.

فما أوجبنا، في هذا الصدد، إلى فكر استراتيجي بناء. وإنما لو اتقون أن هذه الندوة، وغيرها من اللقاءات الخيرة، التي تنظمها مؤسسة الفكر العربي، تشكل منبرا لبلورته، بما تحفل به مداولاتها القيمة من اجتهاد، لنخبة العالم العربي، ورجال السياسة والعلم والفكر، المختصين والمهتمين بأحواله.

وإذ نرحب بكم بالمغرب وبمراكش، حاضرة تفاعل الثقافات والحضارات ؛ فإننا نسأل الله تعالى أن يكمل أعمالكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في ندوة «الاستثمار كعمل ترابي»
الصحيرات، 18 شوال 1425هـ الموافق فاتح دجنبر 2004م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نتوجه إليكم في افتتاح أشغال ندوتكم بهذه الرسالة، منوهين باختياركم موضوع «الاستثمار كعمل ترابي»، محورا لها. ذلكم أن البعد الجهوي يكتسي أهمية أساسية، حيث ارتقى دستور المملكة بالجهة إلى مستوى جماعة محلية. كما تم تخويلها إطارا قانونيا، تعريزا للأسس الديمقراطية المحلية، ولجعل الجهة رافعة حقيقية للتنمية.

وقد عملنا على تدعيم هذا التوجه، بنهجنا لسياسة التدبير اللامركز للاستثمار، التي أرسينا أسسها سنة 2002. وكان من بين نتائجها إحداث المراكز الجهوية للاستثمار.

ويندرج إنعاش الاستثمار في إطار سياستنا الرامية إلى بناء اقتصاد عصري، تنافسي وتضامني، كفيل برفع تحديات العولمة والتبادل الحر. بل إننا قد بوأنا هذه السياسة مكانة استراتيجية ضمن الأولويات، التي رسمناها للسنوات الخمس القادمة.

ذلك أن الاستثمار، المنتج للثروات والمحدث لمناصب الشغل، من شأنه أن يوفر الحياة الكريمة لشعبنا، ولاسيما الشباب منه. وبلوغ هذا الهدف يتعين مراعاة الخصوصيات المحلية، من حيث رصيدها البشري، ومواردها الطبيعية، وإرثها الثقافي، وذلك في إطار سياسة القرب التي نهجها، والتي تتوخى الاستجابة للحاجيات المحلية للمواطنين.

إن هدفنا هو جعل جميع جهات المملكة، قادرة على استثمار الإمكانيات، التي تزخر بها بشكل أفضل، وضمان اندماجها الكامل في النسيج الاقتصادي الوطني، ضمن سيرورة تنمية شاملة، ومتوازنة، تقوم على تقليص الفوارق الاجتماعية، والاختلالات المجالية، والنهوض بالعالم القروي.

ومن أجل ذلك، انخرطت بلادنا في استراتيجية لإعداد التراب الوطني، مبنية على الإنصاف الاجتماعي، والفعالية الاقتصادية، والحفاظ على الموارد، بشكل يضمن تكافؤ الفرص بين مختلف جهات المملكة .

إن التنمية الشاملة المستدامة والمتوازنة، تستوجب أيضا وضع قواعد للحكم القويم، على المستوى الجهوي، مرتكزة على الشفافية والمسؤولية، وتخليق الحياة العامة.

وهذا ما يتطلب تأهيلا أفضل للموارد البشرية، وإذكاء ثقافة التوقع، وتنظيم العلاقات بين الدولة والجهات، في إطار تعاقدية، فضلا عن وضع نظام إعلامي على المستوى الوطني، لفائدة المستثمرين والفاعلين المحليين للتنمية.

وعلاوة على ذلك فإن التعبئة الناجعة للموارد المالية للجماعات المحلية، من شأنها أن تساهم في الدفع بالتنمية المحلية والإقليمية والجهوية. وبلوغ هذه الغاية سيتم إدخال إصلاحات تحديث النظام الضريبي المحلي، وضمان توزيع منصف للمداخيل الضريبية، بين الجماعات المحلية.

إن هذه الإجراءات والإصلاحات المتعلقة بالتنمية الجهوية، تقوم على اعتبارات استراتيجية، تتوخى تحقيق المصلحة العامة، والاستجابة لحاجيات المواطنين. كما أن من شأنها الإسهام، من خلال نهج الشراكة والتبادل الحر، في تعزيز قدرة بلادنا على استقطاب الاستثمارات.

وإذ نرحب بالمشاركين في هذه الندوة، مجددين الإشادة بموضوعها، ندعو لكم، حضرات السيدات والسادة، بالتوفيق والنجاح في أشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء التي أقامها على شرف جلالة الرئيس ريكاردو لاغوس إسكوبار
سنتياغو، 19 شوال 1425 هـ الموافق 02 دجنبر 2004 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس،

السيدة الفاضلة عقيلته،

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إنه لشرف كبير أن أكون أول ملك للمغرب يقوم بزيارة دولة لبلدكم الصديق، الذي حظينا، منذ حللنا به، بكل مظاهر الحفاوة الكبيرة، التي كان لها بالغ الأثر في نفسنا. فإليكم، فخامة الرئيس، جزيل الشكر وخالص الامتنان، على هذا الاستقبال الودي والحر، الذي هو من تقاليد بلدكم الأصيل.

إن الروابط التاريخية الودية، التي تجمع المغرب والعالم العربي بالشيلي، هي نتاج إرث مشترك، يتمثل في التراث الأندلسي، الذي كان أحد روافد الحضارة الحديثة، والذي شكل فضاء للتسامح والتعايش بين مختلف الثقافات والأديان. وإن لنا في هذا الماضي المشترك محفزا قويا، على استكشاف آفاق جديدة لعلاقتنا الحاضرة والمستقبلية، والحرص على تعزيزها وتنويعها، واثقين بأن زيارتنا، قد فتحت صفحة جديدة في تاريخ علاقتنا الثنائية.

فخامة الرئيس،

منذ تقلدكم مهام رئاسة جمهورية الشيلي، ونحن نتابع، بتقدير كبير، مسيرة التحديث التي تقودونها، من أجل ترسيخ الديمقراطية، وتعزيز العدالة، والتماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، تجاوبا مع تطلعات شعبكم العريق.

وإنه لمن دواعي سرورنا، أن نسجل تطابق مواقف بلدنا بخصوص الحاجة الملحة لإقامة نظام عالمي أكثر إنصافاً وتوازناً. فالمغرب، شأنه في ذلك شأن بلدكم، ليتطلع إلى عالم أكثر عدلاً، وازدهاراً وتضامناً، يعمه السلم والتسامح واحترام حقوق الإنسان. كما أنه، إذ يشاطركم الحرص على انفتاح اقتصاده على العالم، من خلال إبرام اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر، ليؤمن مثلكم، بفضائل الاندماج الإقليمي، وانعكاساته الإيجابية على التنمية المستدامة لبلدان الجنوب.

وفي هذا الإطار، فإن بناء المغرب العربي يمثل خياراً استراتيجياً بالنسبة للمغرب، يستجيب للتطلعات المشروعة لشعوب المنطقة. غير أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا بتجاوز الصراعات المفتعلة، كما هو الشأن بالنسبة للنزاع حول استكمال بلادنا لوحدتها الترابية.

وأود في هذا الصدد، تجديد الإعراب عن تشبث المملكة المغربية الدائم، بالشرعية الدولية، وعن استعدادها للتعاون مع جميع الأطراف المعنية والدول المجاورة، من أجل إيجاد حل سياسي، متفاوض بشأنه ونهائي لقضية الصحراء، التي تعد محط إجماع الشعب المغربي برمته، باعتبارها مسألة حق تاريخي، ومصير وطني. حل يوفق بين احترام سيادة المغرب ووحدته الترابية، وبين تخويل سكان الصحراء صلاحيات ذاتية، من أجل التدبير الديمقراطي لشؤونهم الجهوية.

فخامة الرئيس،

لقد سجلنا بارتياح تطابق وجهات نظرنا من أجل تغليب منطق التفاوض والحوار والاحتكام إلى الشرعية الدولية، بدل اللجوء اللامشروع إلى القوة والعنف، بل والإرهاب، من أجل حل المعضلات والتوترات والنزاعات، التي تشغل بال عالمنا. وفي هذا الصدد، فإن الوضع المتردي بالشرق الأوسط ليشكل مصدر انشغال للمغرب، بما ينطوي عليه من تهديد خطير للأمن والسلام، وهذا ما يحتم على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته من أجل استئناف المفاوضات، للتوصل إلى حل عادل وشامل، للنزاع العربي الإسرائيلي، وللقضية الفلسطينية طبقاً للشرعية الدولية، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

كما أن الوضع المتدهور في العراق يستأثر، هو الآخر باهتمامنا، منوهين في هذا الصدد، بموقف الشيلي بمجلس الأمن، لدعم الجهود الرامية للحفاظ على الوحدة الترابية لهذا البلد الشقيق، وسيادته وحرية واستقراره.

وختاماً، فإني أدعوكم أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة، للوقوف إكراماً لفخامة الرئيس ريكاردو لاغوس إسكوبار، وعقيلته المحترمة، متمنين لهما موفور الصحة والسعادة وللشعب الشيلي الصديق المزيد من الازدهار والتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس الأرجنتيني على شرف جلالاته
الأرجنتين، 24 شوال 1425هـ الموافق 07 دجنبر 2004م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس،

السيدة الفاضلة عقيلته،

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

منذ حلولنا والوفد المرافق لنا ببلدكم الصديق، ونحن محفوفون بكريم ضيافتكم، معجبون بتقاليدكم وثقافتكم، التي تستمد عراقتها وغناها من مقوماتها الجامعة بين الوحدة والتنوع، والتي انصهرت فيها الجالية العربية، لما تتميز به حضارتكم من خصوصيات القدرة على الاندماج الوطني.

وإن المغرب، الذي يشترك معكم في هذا التميز الحضاري، ليعتز بما يتقاسمه بلدانا من إرث ثقافي عربي أندلسي مشترك، شكل أحد مكونات هويتهم، ومصدرا لإلهام العديد من الكتاب والشعراء الأرجنتينيين، فكان تجسيدا لتفاعل الحضارات، وعاملا من عوامل إغناء التراث العالمي.

ويسعدني أن أعرب لكم، فخامة الرئيس، عن اعتزازي الكبير بالعلاقات الممتازة التي تجمع بين بلدينا الصديقين، والتي عرفت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية، على مستوى إطارها القانوني، بإبرام عدد من الاتفاقيات في مختلف المجالات، مؤكدا لكم عزمي الوطيد على مواصلة العمل معكم، للارتقاء بها إلى مستوى علاقات تعاون نموذجي، يليق بتطلعات شعبيينا.

لأجل ذلك، لن ندخر جهدا لتسخير الإمكانيات الهائلة، التي يزر بها بلدانا اللذان يشكلان، كل في منطقتهم، جسرا قويا لتفعيل التعاون جنوب - جنوب، وتحقيق التنمية المستدامة، مما سيساعد بلداننا على رفع تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وإذ أغنتم هذه المناسبة، لأتقدم لفخامتكم ولبلدكم الصديق بجزيل الشكر على الدعم الذي قدمتموه للمغرب، في مبادرته الرامية إلى إبرام اتفاقية تفضيلية مع السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية، في أفق إقامة منطقة للتبادل الحر معها، فإني أؤكد لكم، من منطلق ما يجمعنا من التزام بالعمل من أجل انبثاق نظام متعدد الأطراف، عن مساندة المملكة المغربية لمبادرتكم المتعلقة بإصلاح المنظومة الأومية.

فخامة الرئيس،

لقد تبني المغرب خيارا استراتيجيا واضحا، من خلال تمسكه القوي ببناء اتحاد المغرب العربي. غير أن بلوغ هذا الهدف ظل يصطدم، وللأسف، بالنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية، والذي لا يدخر بلدي أي جهد للتعاون مع الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية، من أجل التوصل في إطار الشرعية الدولية إلى حل سياسي، تفاوضي ونهائي، يصون سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترايبية، ويكفل لكل سكان المنطقة تدبير شؤونهم، في نطاق التوجه الديمقراطي الجهوي الوطني. وإنها لفرصة مواتية، فخامة الرئيس، لأجدد الإعراب لفخامتكم عن إشادتي بالموقف المنصف والحكيم لبلدكم بخصوص هذا النزاع المفتعل، وبتمسكه المستمر بالمشروعية الدولية.

وأمام تنامي النزاعات الجهوية والتوترات الدولية، والأعمال الإرهابية، فإننا مدعوون أكثر من أي وقت مضى إلى توحيد جهودنا، من أجل خلق أجواء للتشاور والحوار، والعمل على استتباب السلم والأمن والاستقرار، والنهوض بحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، يظل المغرب متشبثا بالبحث عن حل عادل وشامل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي، على أساس انسحاب إسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، في نطاق الأمن والسلام والوفاق والوئام، الذي ينبغي أن يسود جميع بلدان الشرق الأوسط، بما فيها العراق الشقيق.

فخامة الرئيس،

لقد كان لحفاوة الاستقبال، التي أحطتمونا بها بالغ الأثر في نفسنا. وإذ نعرب لكم عن جزيل تشكراتنا، فإننا نسأل الله تعالى أن يوالي عليكم موفور الصحة والعافية وموصول التوفيق في القيادة الحكيمة لبلدكم الكبير على درب تحقيق المزيد من التقدم والازدهار، داعيا الحضور الكرام إلى الوقوف إجلالا لفخامة الرئيس نيسطور كيرشنيير وعقيلته المحترمة، متمنيا لل صداقة الأرجنتينية المغربية اطراد الرقي والنماء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الثالثة للجنة الوصاية لبيت مال القدس
07 ذو القعدة 1425هـ الموافق 20 دجنبر 2004م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بهذا الخطاب إلى اجتماع لجننتكم الموقرة، تجسيدا لانشغالنا المستمر بالقضية الفلسطينية العادلة، وتأكيدا للدعم الموصول الذي نوليه لصيانة الهوية الحضارية للقدس الشريف، مهد الأديان السماوية ورمز تعايشها، وموئل المسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين.

إن الظروف الدقيقة والتحديات الجهوية والدولية المتسارعة، التي يلتئم فيها هذا اللقاء، لتبعث على الأمل والتشبت بالتفاؤل. كما تستوجب تعبئة جهود الأمة الإسلامية، لموازة الشعب الفلسطيني الشقيق، ليكون شريكا فعالا في صنع السلام، الذي يعيد إليه حقوقه المشروعة، وينشر ألوية الوئام والتعايش بين دول المنطقة كلها.

وإنها لفرصة ملائمة، يتعين على الجميع استثمارها، بغية الخروج من نفق طويل، خيم عليه اليأس ومنطق القوة والعنف، وتعطلت فيه لغة الحكمة والتفاوض، لإيجاد تسوية سلمية، عادلة وشاملة ودائمة، في نطاق الشرعية الدولية.

وفي هذا السياق، فإننا نعتبر أن خارطة الطريق تشكل أرضية مناسبة لانطلاق حقيقة للمفاوضات، مما يحتم على الأطراف المعنية توفير كل الظروف الملائمة، لتفعيل عملية السلام، على أسس واضحة، لتجنب أي انتكاسة خطيرة لها.

وإننا إذ نشيد بحكمة القيادة الفلسطينية، مستحضرين بكل إكبار، النضال الرائد لزعيمها التاريخي، المشمول بعفو الله ومغفرته، الرئيس ياسر عرفات، تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه، فإننا نثمن الإرادة الشجاعة لهذه القيادة، من أجل تنظيم استحقاقات انتخابية متلاحقة، من شأنها تمكين الشعب الفلسطيني الشقيق، رغم صعوبة الظروف المحيطة به، من اختيار مؤسساته الشرعية بكل حرية، مؤكدا للعالم، من جديد، قدرته على التلاحم، وتشبته بالديمقراطية كخيار حضاري للتحرر، وبناء دولته المستقلة.

وفي هذا الصدد، فإننا إذ ننوه بدعم المجتمع الدولي وقواه الفاعلة، لإجراء انتخابات فلسطينية حرة، تنبثق عنها سلطة شرعية مسؤولة؛ فإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى توفير جميع الشروط اللازمة، لتمكين الشعب الفلسطيني قاطبة، بمن فيه سكان القدس الشرقية، من المشاركة الديمقراطية في الاستحقاقات الانتخابية، للاختيار الحر لمؤسساته الوطنية والمحلية.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن حماية هوية القدس بتراتها الحضاري العريق، تقتضي من كافة المسلمين المزيد من دعم الجهود الخيرة، التي تقوم بها وكالة بيت مال القدس، في تكامل مع جميع المؤسسات، العربية والإسلامية، المسؤولة عن بقاء القدس ملتقى لتعايش الأديان، بما عرف عن الإسلام من تسامح، وإشاعة للسلام، وبناء العلاقات بين كافة الشعوب، على أساس التعارف والتعاون والإخاء.

وإن منجزات هذه الوكالة، في ميدان صيانة المآثر والمعالم التاريخية، ودعم المؤسسات التعليمية والمرافق الأساسية، لشاهدة كلها على الجهد الذي ما فتئت تبذله.

وبصفتنا رئيساً للجنة القدس الشريف، فإننا ندعو جميع الدول والمؤسسات الإسلامية، الرسمية والشعبية، إلى الانخراط في العمل النبيل لهذه الوكالة، لا سيما وأن نشاطها يتوجه مباشرة إلى تحسين الظروف المعيشية اليومية للمقدسين.

وإن من شأن هذا الاستثمار في المقومات التنموية للشعب الفلسطيني، أن يبقي شعلة الأمل متوهجة، لاسيما لدى الأجيال الفلسطينية الصاعدة، التي يتعين الحفاظ على هويتها الثقافية والحضارية، وتحصينها من التطرف والانغلاق ومشاعر الكراهية.

إن الشعب الفلسطيني الشقيق ينتظر المساندة الفعالة، وترجمة نتائج اجتماعكم لإرادتنا الراسخة، في التجاوب مع انتظاراته الملحة، بما يعكس وقوفنا الثابت والمتواصل إلى جانبه، حتى يستعيد حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وإذ نتمنى لاجتماعكم أن يكلل بالتوفيق والنجاح، ندعو الله تعالى أن يعينكم، ويسد خطاكم، لما فيه خير القضية الفلسطينية، التي هي أمانة في عنقنا، ولن نتوانى في دعمها ومؤازرتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الأيام الثقافية للطريقة التيجانية
دكار، 12 ذو القعدة 1425 هـ الموافق 25 دجنبر 2004 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب الفضيلة شيوخ الطريقة التيجانية ومقدميها ومريديها،
حضرات السادة الأكارم،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم، بهذه الرسالة السامية، بمناسبة انعقاد اجتماعكم السنوي، لنعبر لكم عن صادق تحياتنا وسابغ رضانا، ورعايتنا لكافة أعضاء أسرتكم الروحية الجليلة، حريصين على اتباع النهج الذي سنه والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، عندما وافق، منذ زهاء عشرين عاما خلت، على انعقاد هذه الأيام تحت رعايته السامية، فصارت سنة متبعة، ومناسبة متجددة، تجتمعون فيها على البر والتقوى، في ظل العلم والإيمان والإخاء في الله، واستحضار مناقب شيوخ طريقتكم الصوفية، وأعمالهم الخيرة في بلدان العالم عامة، وفي مختلف الأقطار الإفريقية بخاصة.

فالطريقة التيجانية قامت ولا تزال بالتربية الروحية على محبة الله ورسوله، وعلى الاقتداء بالسنة المحمدية الشريفة، وهداية الناس إلى حقيقة كلمة التوحيد في الديار القاصية والدانية، جاعلة من التجرد للطاعات والاستغفار والمواظبة على مواصلة الأذكار منهجها القويم: «ألا بذكر الله تطمئن القلوب». وهذه مدارسها ومعاهدها وزواياها ومساجدها المنتشرة في كل بقاع بلدكم الشقيق تشهد، بكل جلاء، على هذه المناقب والأعمال الخيرة.

لقد أصبحت الطريقة التيجانية، بفضل اجتهادها ولزومها للسنة والجماعة، إحدى مدارس التصوف الإسلامي السني الكبرى، حيث تخرج منها العلماء الذاكرون، والمصلحون المخلصون، لنشر الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، مع الحرص على سماحة الإسلام، وتخليق أتباعها بالأخلاق المقتبسة من سيرة الرسول الأعظم، الذي شهد له الحق بالكمال الخلقى، في قوله سبحانه: «وإنك لعلى خلق عظيم». فكانت رسالة الصوفي في هذه المدرسة الروحية الكبرى، رسالة نبيلة لإصلاح القلوب وتصفية النفوس، مما ران عليها من ظلام الشهوات، وتمتين أواصر التضامن الإسلامي والتعاون على البر والتقوى، لتظل كلمة الله هي العليا.

فما أوجح المسلمين، اليوم، إلى التمسك بهذه الأخلاق، القائمة على التقوى ومراقبة النفس، وتجسيد الاستقامة في الأقوال والأفعال، ببذل المعروف وكف الأذى، وإشاعة السلام لتحقيق مقام الإحسان، الذي هو جوهر الإسلام .

حضرات السيدات والسادة العلماء الأفاضل،

لقد تأثرنا بما حرصتم عليه من تجسيد ولائكم للعرش العلوي المجيد، ولاسيما رغبتكم في التعلق بالرعاية السامية لجلالتنا لدوائركم، تشبثاً منكم بالأصرة الروحية، التي ظلت تشد الطريقة التيجانية على مر العصور إلى الملوك العلويين الأماجد، منذ عهد السلطان المولى سليمان، طيب الله ثراه، إلى اليوم، واعترافاً بما قدمه هؤلاء السلاطين الميامين من دعم للطريقة التيجانية، ورعاية لزواياها وأتباعها.

فقد كان المولى سليمان، قدس الله روحه، ذا عناية فائقة بها وبمؤسسها سيدي أحمد التيجاني، رضي الله عنه. ثم سار على هذا النهج أجدادنا المنعمون، بإصدار ظهائر التوقير والعناية بمشايخ هذه الطريقة، إلى عهد جدنا جلالة الملك محمد الخامس، قدس الله سره. ولا أدل على هذه الأصرة القوية من احتضان المغرب للزاوية الأم بمدينة فاس، حيث ضريح الولي الرباني أبي العباس التيجاني، وزاوية الولي الصالح سيدي العربي بن السايح بمدينة الرباط.

أما والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكره، فقد أنشأ ندوة الطرق الصوفية، وكانت دورة الطريقة التيجانية بفاس سنة 1985، حدثاً تاريخياً عظيماً، جسد عناية العرش العلوي بهذه الطريقة الصوفية الجليلة. وهو ما جعل أتباعها في مختلف الأقطار أوفياء مخلصين للعرش العلوي المنيف، باعتبار المتربع عليه أميراً للمؤمنين، وراعياً للملة والدين، وحفظ السنة النبوية المطهرة، من تحريف الضالين والمتطرفين.

وما فتئ المغرب والسنغال يعملان في ظل قيادتهما، في توافق وانسجام، على حفظ تراثهما الديني والروحي المشترك، مع الحرص على وحدة المذهب في الشريعة والطريقة، وتجسيد التضامن الإسلامي على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق، جاء حرصنا الموصول على تمتين وشائج الإخاء بيننا وبين أخينا العزيز، فخامة الرئيس عبد الله واد، وعلى تفعيل آليات التعاون بين بلدينا الشقيقين، وشعبينا الأخوين فيما يعود عليهما بالتقدم والازدهار.

وقفكم الله وراعكم، وسدد على طريق العمل الصالح خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى وفد الحجاج المغاربة المتوجهين لأداء مناسك الحج
الرباط، I2 ذو القعدة I425 هـ الموافق 25 دجنبر 2004 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حجاجنا الميامين،

الحمد لله القائل : «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق، ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام، فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير، ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق».

والقائل : « إن أول بيت وضع للناس للذي بمكة مباركا وهدى للعالمين، فيه آيات بينات مقام إبراهيم، ومن دخله كان آمنا، والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين».

فهنيئا لكم - معاشر الحجاج - بما أكرمكم به سبحانه، لتكونوا من أولئك الذين استجابوا لدعوة ربهم . إنها نعمة يجب شكرها بأدائها على الوجه المشروع، الذي هو إتباع سنة جدنا صلى الله عليه وسلم القائل : « خذوا عني مناسككم».

وتيسيرا عليكم وقيامًا بواجبنا، بصفتنا أميرا للمؤمنين، وحاميا لحمى الوطن والدين، فقد أصدرنا تعليماتنا إلى وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، كي يوفر لكم التأطير الكافي بهذا الصدد، سواء على أرض الوطن أو في تلك الديار المباركة أثناء الموسم.

فكونوا، رعاكم الله، ممن يغنمون جزاء هذه الفريضة وفضائلها وثوابها، حيث إن الحج المبرور لا جزاء له إلا الجنة، كما قال جدنا صلى الله عليه وسلم . إن الحج فرصة للتخلي بالمكارم والإقلاع عن السيئات، والمعايشة بالإحسان «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه»، والتخلي عن كل ما من شأنه أن يفسد - لا قدر الله - مناسككم، لقوله تعالى : « الحج أشهر معلومات، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج، وما تفعلوا من خير يعلمه الله، وتزودوا فإن خير الزاد التقوى، واتقون يا أولي الألباب».

فأقبلوا على ربكم سبحانه بكلياتكم، وأسألوه العون على ذكره وشكره وحسن عبادته خلال هذه الأيام المباركة، فإنه تعالى ما خاب من أمره، واحمدوه جل ذكره على تيسيره أسباب هذه الفريضة المباركة ورفع موانعها، وهي نعمة جلى سوف تمكنكم من الانقطاع للعبادة والتزكي في أظهر البقاع، مهبط الوحي، وفي أسمى المواسم، موسم الحج، ومع الذين اصطفاهم ربهم وأكرمهم للقيام بهذه الفريضة.

فتجردوا للطاعات واملؤوا بالذكر جل الأوقات. وذلكم ما أنتم ذاهبون مفارقين من أجله للأهل والأوطان. واعلموا، رعاكم الله، أن الحسنات والسيئات تزيد وتعظم بحسب الزمان وبحسب المكان.

حجاجنا الميامين،

سوف تذهبون بتوفيق الله إلى مقام سيدنا إبراهيم عليه السلام، وإلى مقام حفيده سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، وسوف تندمجون مع باقي الوافدين من مختلف الأقطار، لكي تشكلوا مواكب تسييح وتلبية وسجود وركوع لله، جل جلاله، متعارفين. فكونوا نعم السفراء لبلدكم ولحضارتكم ولدينكم، واعلموا أنها أيام معدودات، سرعان ما تنقضي، وللصابرين المغتربين فيها أجر عظيم.

فكونوا، رعاكم الله، متعاونين فيما بينكم ومع البعثات العلمية والإدارية والطبية الساهرة على راحتكم، وحسن سير مناسككم، حتى يكون أداؤكم لهذه الفريضة السامية على أحسن وجه، وتكون سفارتكم عن بلدكم على أفضل مثال، كما نهيب بكم باحترام كافة الإجراءات والتدابير التي تتخذها المملكة العربية السعودية الشقيقة لتيسير هذه الفريضة بكل مراحلها على الوافدين من كل فج عميق، بتوجيهات من أخينا الأعز الأكرم خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، حفظهما الله وأطال في عمرهما. ولا يفوتكم إدراك أن هذا الانضباط والتعاون داخل في لب هذه العبادة السامية.

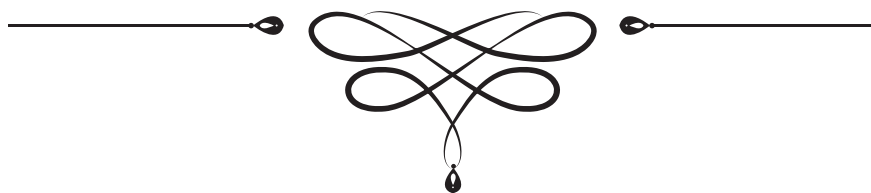
حجاجنا الميامين،

إن زمان هذا الموسم المبارك ومكانه مقام تهب فيه نفحات الله، ألا فتعرضوا لها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن لربكم في أيام دهركم لنفحات فتعرضوا لها»، فدانكم زمان الاستجابة للدعاء ومقامها، فادعوا الله مخلصين له الدين، وتذكروا، رعاكم الله، ما لوطنكم وعاهلكم عليكم من واجب الدعاء في سائر هاتيك البقاع الطاهرة، سائلين الله لبلدكم دوام نعمة السلم والأمن والإيمان، ولسائر بلاد المسلمين، ولنا دوام نعمة التسديد والتأييد والصحة والعافية، للنهوض بمسؤولياتنا الدينية والدنيوية، وأن ينبت ولي عهدنا النبات الحسن، وأن يرينا في شعبنا ما تقر به أعيننا، وأن يديم، سبحانه بيننا وبينه نعمة الحب والإخلاص، وأن يمطر شآبيب رحمته على والدنا جلالة الملك الحسن الثاني، وعلى جدنا جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراهما وجزاهما عنا وعن المغرب خير الجزاء.

نسأل الله العلي القدير لكم الحفظ في الذهاب والإياب، والغنيمة من حجكم بالمغفرة والثواب، كما نسأله سبحانه دوام العفو والعافية، واستمرار أطاقه الخفية الواقية، وأن يعيدكم إلى وطنكم وأهلكم مشمولين بالمغفرة ووافر الثواب، إنه سبحانه ولي ذلك وقادر عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



2005

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر الأول «مائة إمام وحاخام من أجل السلام»
بروكسيل، 21 ذو القعدة 1425هـ الموافق 03 يناير 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله محمد وعلى آله وصحبه وسائر الأنبياء والمرسلين،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في مستهل هذه الكلمة، أن نتقدم بجزيل الشكر وأخلصه إلى صديقنا الكبير، جلالة الملك ألبير الثاني، ملك بلجيكا على كريم استضافته لهذه التظاهرة الاستثنائية في هذا السياق التاريخي، الذي يعطي انطبعا بخفوت الأصوات الداعية، إلى التعقل والحكمة والتثبت في العلاقات بين بني هذا الجنس الإنساني الفريد المغترب فوق هذا الكوكب الصغير في هذا الكون الفسيح.

يلتئم هذا اللقاء والبشرية مكلومة بفاجعة إحدى أكثر الكوارث الطبيعية مأساوية، التي ابتليت بها في التاريخ. وإذ نسأل الله تعالى، أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته، معربين عن مواساتنا لذويهم الذين فقدوا أقرباء وممتلكات، والذين هم في أمس الحاجة لمؤازرتنا وتضامننا الفاعل؛ فإننا نعتبر أن هذه الكارثة تذكر البشرية بهشاشتها، وتدعو بني آدم إلى التحلي بمزيد من الإنسانية والحكمة والتأني، مستشعرين أن حياتنا العابرة في هذه الدنيا ينبغي أن تكون مصدر وعي للتحلي بروح الأخوة، وتغليبها على نوازع التفرقة والانشقاق.

حضرات السيدات والسادة،

إننا كلنا أمل، أن يكون هذا الملتقى كابحا لمسار اللاتسامح والتناوب اللذين باتا كالسمة في عالمنا، بيد أن إنسانية القرن الواحد والعشرين قد شبت عن العذر لامتلاكها المقومات والمعطيات، التي تؤهلها للتجاوز من حيث العلوم الممكنة إياها من الاستشراف المستبين لمآلات الانغلاق على الذات والكليانية ووهم امتلاك الحقيقة.

وكذا ما استقر في كيان هذه البشرية - بشرية القرن الواحد والعشرين - من نظم وأنساق منهجية ومعرفية تجعلها متأبئة على القولية الديماغوجية أو الإيديولوجية المؤسسة على نماذج لا أدلة لها في صحيح منقول ولا صريح معقول.

ولا نريد أن يفوتنا شكر القائمين على مؤسسة - رجال الكلمة - على هذه المبادرة المسؤولة والشجاعة إلى تنظيم هذا الملتقى النوعي الذي يروم تدشين سيرورة ينطلق فيها الحوار الجاد المسؤول والمؤسس بين الإسلام واليهودية نحو غد للبشرية أفضل.

إن خطاب السماء للإنسان عبر القرون المتتالية عامة وفي المرحلة الإبراهيمية خاصة كان خطاب رحمة وتسامح وإخاء، خطاباً يروم تنمية مدارك البشر وإرهاق قدراتهم وشحذها لتأهيلهم للانتباه إلى المساقات الكونية الشاملة التي يوجدون فيها وإلى نسيبتهم ومؤقتيتهم أفراداً وجماعات، وكذا لأن يدركوا نفاسة جنسهم والإمكانات الجسيمة المتاحة أمامهم لتحصيل السعادتين العاجلة والآجلة.

وكما أن حالات السوء كلها تقارفها وتداخلها تهديدات بالاضطراب أو الانتقاض، فإن حالة السوء في مجال التدين قد قارفها وتقارفها تهديدات بالاضطراب تنال منها أحياناً، ولا تنال منها بل تزيدها قوة أحياناً أخرى. ومن أشكال الاضطراب التي رصدت عبر تاريخ البشرية بعامة تصدي غير الأكفاء للصدارة والريادة وارتهاقهم لاسم الله وكلمات الله زورا وبهتانا مبيهاً، واستغلال عواطف التدين عند الشعوب ليدلفوا بها نحو المهوي التاريخية، وقد كان عمل الراشدين دوماً، هو استرجاع اسم الله وكلمات الله من حوزة الذين لا يصلحون لاستعادة حالة السوء في هذا المجال المحوري الحساس. وقد شكل عمل الراشدين هذا أكبر التحديات التي واجهتها البشرية، وقد كان - دوماً - نجاحهم ونجاح صوت الحكمة والنباهة نجاحاً للبشرية جمعاء.

حضرات السيدات والسادة،

إن من أوجب الواجبات اليوم السعي الجاد والحثيث لاستنقاذ اسم الله وكلمات الله من الارتهاق في حوزة الذين لا يحسنون « الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار»، الذين صيروا أنفسهم في خدمة اللاتسامح والعنف، وأحياناً كثيرة في خدمة الإبادة والموت عن طريق الاستعمال الأحادي المزاجي غير الحقيقي للهي الإلهي.

من أوجب الواجبات اليوم أن نسترجع اسم الله ونسترجع كلمات الله ونعيد تحليلتهما بحمولتهما الحقيقية الأصيلة التي تنطوي على قيم الاستماع المتبادل والحوار والتزكي والنماء التي وجهت البشرية نحو الأنوار في فترات الوضوء التي تحفظها ذاكرتها الجماعية. ولاشك أن هذا الاسترجاع يتأسس على مسألة يتعذر تخطيطها وهي حماية القضايا الكبرى التي تهمنا جميعاً، والالتزام بها.

فلا تفاوض حول حقوق الشعوب والأمم في الحرية والكرامة والسيادة ولا تعدد في معايير مقاييس ضمان هذه الحقوق بحسب دين أو عرق.

إنها الحقوق نفسها بالنسبة للجميع، ونضال المحرومين منها، عنها مشروع. وتضامننا ووقوفنا إلى جانبهم وجب أن يكونا بتراص وثيق وبدون شروخ.

وإن تثبيت روحانياتنا وتديناتنا في أرضية الحوار والتبادل واللقاء لا يتناقض مع هذا التضامن وذاكم الالتزام. بل على العكس تماماً، فإن كلمات الله المعاد تأهيل استعمالها وجب طبيعياً أن تحض على خدمة هذه القضايا.

ولاشك أن التكذيب بالدين في اليهودية كما في الإسلام هو دغ المحتاج، وعدم الحض على طعام المسكين والامتناع عن بذل المعونة للمحتاجين إليها « رأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين، فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون».

وعليه، فإن علينا جميعاً - بريادتك - معاصر الأئمة والحاخامات المحترمين أن نكون بالأسوة، أبطال المناقحة عن حق الفلسطينيين أن يعيشوا في سلام بكرامة وفي عدالة جنباً إلى جنب مع الإسرائيليين المتصالحين مع قيمهم اليهودية وأسس عقيدتنا المشتركة.

إن علينا جميعاً كسر هذه المرأة الوهمية العاكسة التي عكست لشعوبنا وأممنا - لآماد طالت - صورة شوهاء لمفهوم الحرب المقدسة سوق لها المسيئون الفاتون المفتونون، بيد أنها ليست في بعدها النهائي سوى جهاد الأنفس وثنيها عن كل أنواع غيها الظاهر والباطن.

حضرات السيدات والسادة،

إن بلدكم المغرب حدد ذاته وبنائها وطورها انطلاقاً من هذه الرؤية التي ألهمت الروحانية الغالبة في المغرب والتي انداحت منه صوب سائر مناطق العالم عبر التاريخ.

وفي إطار هذه الرؤية وجب أن تتموقع بيداغوجيا حضارية تريد لنفسها أن تكون نسقية بنوية - وليس مناسباتية - بيداغوجيا حضارية تتسم بالعمق والتؤدة الكافيين.

وبالفعالية اللازمة تكونون أنتم أيها المعشر الكريم حائزي شرف إطلاقها وريادتها اليوم.

وسوف يرافقكم المغرب ملتزماً منخرطاً وفاعلاً إلى جانبكم، لأنكم اخترتم أن تحرروا فعالية كلمات الله في مجال خدمة العدل والكرامة والسلام؛ لأنكم رفضتم قدرية المواجهة ولم تستسلموا لدوار الانشقاق الديني، ونبذتم منطق الإقصاء العرقي وقررتم أن يكون ملتقاكم هذا بداية مسيرة طويلة ممنهجة نحو استعادة الصواب، ونحو إعادة بناء الأمل ونحو استئناف مزاولة مسؤولية رجال ونساء الإيمان والتدين في البناء وريادة بني آدم نحو السعادة في العاجل والأجل.

حضرات السيدات والسادة،

إنكم مدعوون اليوم إلى رفع تحد مزدوج يروم من جهة فك أسر كلمات الله وإطلاق فاعليتها البناء المشيدة، وإذابة الجليد المتراكم عبر الدهور بين المؤمنين بها، انطلاقاً من سموق السقف المعرفي والإدراكي الذي تتوافر عليه البشرية اليوم. ومن جهة ثانية يروم التوطين لالتزام أخلاقي وقيمي مسترجع.

إن المغرب برعايته الملكية لهذا الملتقى، وبوفده الهام الذي يحضره ليشفع بهذا الخطاب كل هذه الدلالات السيميائية العملية، ليسجل دعمه لهذا الملتقى المبارك ويأمل أنه سوف يكون الفضاء المؤسس والرائد في مجال تحقيق المقاصد المنوطة به.

أتمنى لمبادرتكم الشجاعة والمسؤولة، كل التوفيق وشكراً لكم على حسن إنباتكم.

حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس لصحيفة «إيل بايس» الإسبانية

الرباط، 05 ذو الحجة 1425هـ الموافق 16 يناير 2005م

سؤال : لماذا تطلب الأمر نحو ربع قرن لكي يقوم ملكا إسبانيا بزيارة دولة للمغرب؟

جواب : صحيح أن آخر زيارة دولة، التي اكتست طابعا استثنائيا، كانت في عام 1979، ولكن ملك ومملكة إسبانيا زارا المغرب في مناسبات أخرى. لقد زاره سنة 1991، وزارنا الملك بمفرده سنة 1999، بمناسبة عيد ميلاد والدي طيب الله ثراه، وعاد أياما بعد ذلك لحضور مراسم جنازته. إذن هناك علاقة وترايط وثيق بين بلدينا وبين العائلتين الملكيتين. إنني أكن إعجابا حقيقيا لملكي إسبانيا اللذين يجسدان، بالنسبة لي، الجانب الأكثر إيجابية لإسبانيا الحالية. أنا معجب بأسلوبهما وطريقة عملهما وحسهما الإنساني. إن كونهما محبوبين من قبل كل شرائح المجتمع الإسباني، لدليل على مدى شعبية النظام الملكي. لقد أتحت لي الفرصة لأزور إسبانيا مرات عديدة، في زيارات خاصة أو رسمية. وأقيمت خمسة أيام في لاثارثويلا حيث أحسست كما لو كنت في بيتي. وأنا أقيم علاقات جيدة مع الأمير فيليبي. وآسف فقط لكوني لم أستطع حضور حفل زفافه، لقد تصادف مع انعقاد قمة لرؤساء الدول في تونس. بالإضافة إلى ذلك فإن تقاليدنا لا تسمح للملك بحضور مراسم الزفاف أو الجنازة بالخارج. غير أنني تمنيت لو أنني شاطرت الأسرة الملكية والشعب أفرأحهما بهذه المناسبة.

سؤال: هل ستساهم هذه الزيارة في تذليل بعض الخلافات التي برزت في السنوات الأخيرة؟

جواب : لم تكن هناك خلافات كبيرة، فحتى عندما تكون الأمور على غير ما يرام بين البلدين، وبين الحكومتين، فإن الاتصال بيني وبين ملك إسبانيا لم ينقطع أبدا، ليس فقط من أجل مناقشة المسائل الحرجة، بل أيضا لتباحث مواضيع ممتعة. ففي كل مرة، وكلما تطلب الأمر ذلك، لم أتردد أبدا في الاتصال به هاتفيا حتى في فترات الأزمة.

سؤال: من السابق لأوانه، بعد خمس سنوات من الحكم، القيام بحصيلة، غير أن الصحافة الدولية تسجل لصالحكم تبني مدونة جديدة للأسرة تساهم في ترسيخ المساواة بين النساء والرجال ؟

جواب: لقد أولت وسائل الإعلام اهتماما للمدونة الجديدة للأسرة لأنها كانت ضمن أحداث الساعة، ولقيت استحسانا من طرف بعض الأوساط الغربية، إلا أنه ليس الإصلاح الوحيد الذي قمت به. الإصلاحات تبدأ من القانون الانتخابي إلى مدونة الشغل مروراً برد الاعتبار للثقافة الأمازيغية وإصلاح الحقل الديني. وتعلمون، فإنني لا أمضي وقتي في تعداد الإصلاحات التي قمت بها. إنها كثيرة، وأعتقد أن كل إصلاح يجب أن يتم في الوقت المناسب. صحيح أن مدونة الأسرة تكتسي أهمية خاصة. ولقد سبق لي أن تطرقت

إلى موضوع المرأة، عندما توجهت لأول مرة بخطاب إلى الأمة، كملك للمغرب. لقد قلت إنه من غير المعقول أن تظل النساء، اللواتي يشكلن أكثر من نصف السكان، مهمشات في المجتمع. وكما ترون فتلك مهمة انكسبت عليها منذ البداية، حتى وإن كان إتمامها قد تطلب بعض الوقت. لقد كان من المهم التوصل إلى توافق حول المدونة الجديدة، فلو برزت هناك عرقلة ما، لما كنا توصلنا إلى ما توصلنا إليه حاليا. إنني سعيد لأنكم تحدثتم عن مدونة الأسرة وليس عن مدونة المرأة، لأنه لا ينبغي وضع المرأة في جانب والرجل في الجانب الآخر. لأن كليهما مسؤول داخل الأسرة.

سؤال : هناك مبادرة أخرى غير مسبقة في العالم الإسلامي، والتي كان لها صدى واسع، إنها جلسات الاستماع العمومية لضحايا القمع السياسي خلال الفترة الممتدة من 1956 إلى 1999 والتي انطلقت في دجنبر الماضي. الشهود رويوا مباشرة على قنوات التلفزيون عمليات الاعتقال والتعذيب التي تعرضوا لها. غير أن البعض تحدث عن خطر إزاحة الشرعية عن المؤسسات التي يقوم عليها المغرب.

جواب : الهدف هو مصالحة المغرب مع ماضيه. فماضي المغرب هو جزء من تاريخه، وهذا أمر لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا. وجلسات الاستماع العمومية تجري في إطار الكرامة. وأنا على يقين بأن مقاصد هيئة الإنصاف والمصالحة (هيئة مكلفة بتعويض الضحايا) يتقاسمها المغاربة قاطبة، كما أنها ستساعد على تهيئ مستقبل أبنائهم. ولي ثقة تامة في الأشخاص الذين يوجدون على رأس الهيئة، فمبادراتها لا تثير الخلاف كما يخشى ذلك البعض، ولا تسبب أي عداوة كما يعتقد البعض الآخر. إنها تعمل على توطيد الملكية والديمقراطية في بلادنا، وترسيخ تشبث المغرب بالمبادئ الكونية لحقوق الإنسان بشكل لا رجعة فيه. وهذا المسلسل لم ينطلق بين عشية وضحاها، لقد أطلقه والذي طيب الله ثراه، سنة 1990 مع إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وجاء بعد ذلك العفو العام في 1994، وبعدها كان إطلاق عملية تعويض الضحايا. أما ما أعقب ذلك فأنتم تعرفونه، فقد تطلب بعض الوقت، غير أننا نوجد على الطريق الصحيح.

سؤال : يرى البعض أن هذه المبادرة غير كافية، لأن الشهود لا يمكنهم الكشف عن أسماء جلاديههم ؟

جواب : بطبيعة الحال، أنا لست متفقا مع ذلك، ولهذا أؤكد بأن الأمر لا يتعلق، كما يزعم البعض، بمبادرة ستؤدي إلى تقسيم المغرب إلى قسمين. فليس هناك لا قضاة ولا أشخاص محاكمون. فلسنا أمام محكمة. إن الأمر بالنسبة لنا، يقتضي أن نقرأ، دون أي عقد ولا إحساس بالخجل، هذه الصفحة من تاريخنا. وانطلاقا من ذلك، يمكننا أن نمضي قدما في ظروف أفضل. هناك أشخاص لا علاقة لهم بالنضال الحقيقي، ولكنهم جعلوا من حقوق الإنسان تجارتهم المربحة، يحاولون أن يمنعوننا من العمل والتقدم والاستجابة إلى تطلعات المغاربة. وأعتقد أن الوقت قد حان لكي نقول لهم: الآن، وقد أخذ هذا الملف يزداد وضوحا، ولم تعد لدينا أي عقدة في هذا المجال، علينا السير قدما.

سؤال : البلدان التي حققت الانتقال الديمقراطي، انتهت جميعها إلى إقرار دستور جديد، أصبحت بموجبه السلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية. هل يمكن تصور أن يصبح المغرب ملكية برلمانية على شاكله الملكيات في البلدان الأوروبية ؟

جواب : لا. لا ينبغي نقل نموذج أنظمة الملكيات الأوروبية. فلنا خصوصياتنا والتزاماتنا التي ترسم لنا الطريق الذي علينا أن ننهجه في المستقبل. ومع ذلك فإن دستورنا ليس جامدا. فخلال الأربعين سنة الأخيرة، كانت لنا أربع دساتير والعديد من التعديلات.

سؤال: ماذا تغير في عهدكم مقارنة مع عهد والدكم الملك الحسن الثاني ؟

جواب : ربما تغير الأسلوب . فقد كان والدي، رحمة الله عليه، يقول متحدثا عني : «هو، هو . وأنا، أنا» . لكل واحد منا أسلوبه وطريقته الخاصة في العمل . لكن المهم هو الهدف . أعرف الهدف الذي أريد بلوغه . لقد كان والدي، طيب الله ثراه، يعلم ذلك أيضا، وكان يدرك الهدف الذي يريد تحقيقه . وهذا الهدف هو هو، أي العمل من أجل تقدم ورفاهية المغرب .

سؤال : هناك حزب سياسي قانوني، له مرجعية دينية يحصل على نتائج هامة حيثما تقدم مرشحوه للانتخابات في المغرب . وهناك حركة إسلامية مسموح بنشاطها ولكن غير معترف بها، أبانت عن قدرة كبيرة في التعبئة . فهل يشكل التيار الإسلامي أغلبية في المجتمع المغربي ؟

جواب : المغرب ليس بلدا علمانيا . إنه ملكية، الإسلام فيها هو دين الدولة . فليس هناك ما يدعو إلى الاستغراب، لأن مجموع الأحزاب السياسية، وليس واحدا منها فقط، يركز على هذه المرجعية، حتى ولو كان البعض منها يركز عليها بشكل أكثر بروزا من الباقي . فعلى امتداد القرون، تطور في المغرب إسلام متسامح يقوم على الانفتاح واحترام الآخر . وهذا الإسلام حاضر في حياتنا اليومية . وبموجب السلطات التي يخولها لي الدستور، فإنني أسهر على استمراره . كما أسهر على الحريات العامة التي أعتبر الضامن لها، حتى يكون المجال السياسي مفتوحا على كل الحساسيات السياسية، ما دامت تحترم بدقة القواعد الديمقراطية المعمول بها وثوابت البلاد .

سؤال: في بعض البلدان العربية مثل جارتكم الجزائر، هناك جماعات أصولية تتبنى العنف . ألا تخشون من أن يحدث مثل ذلك في المغرب ؟

جواب : أعتقد أن الأمر يتعلق بتهديد، ليس فقط بالنسبة للعالم الإسلامي، ولكن الخطر اليوم قائم في البلدان الأوروبية أكثر منه في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط . انظروا ماذا جرى بمدريد في مارس الماضي . لقد تم تنفيذ الهجمات من قبل أشخاص من أصل مغربي، ولكنهم مقيمون في إسبانيا منذ سنين . كانت لهم وثائق هوية . بل إن البعض منهم كان متزوجا من إسبانيات . فالواضح أنهم كانوا مندمجين بصورة كاملة في المجتمع الإسباني . ولنتحدث أيضا عما جرى في هولندا (اغتيال السينمائي تيو فان غوخ في نونبر الماضي)، إن مرتكب هذه الجريمة هو في نفس الوقت مغربي وهولندي، لأنه ولد وتلقى تعليمه في هولندا . ولقد كانت هولندا، تعتبر نموذجا في مجال إدماج المهاجرين . لقد اقترحنا على الهولنديين إيفاد أئمة لمساعدتهم على تمكين المسلمين بهذا البلد من توجيه ديني جيد . لكن هولندا كانت دائما ترفض ذلك متذرة بأنهم حتى ولو كان هؤلاء من أصل مغربي، فقد أصبحوا مواطنين هولنديين، وبالتالي، لم يكونوا يسمحون للمغرب بالتدخل في حياتهم الدينية أو الثقافية أو غيرها . إننا نفهم دواعي هذا القرار . ونحترم السيادة الهولندية . إن الإرهاب يهددنا جميعا، وعلينا أن نتعاون من أجل مكافحته وبخصوص الجزائر، فإنها تضررت بشكل كبير بسبب الإرهاب . ويمكنني القول إن سلطات هذا البلد، تواجه هذه الظاهرة بشكل ذكي . لم يتم تسوية المشكل نهائيا، لأن هناك بعض المناوشات، غير أنني أعتقد بأن الجزائر تنهج الأسلوب المناسب للتغلب عليه .

سؤال: هل يشغلكم ما يمكن أن يطل صورة المغرب من تأثير بسبب ارتكاب أشخاص ولدوا في المغرب ؟

جواب : نعم، وهذا أحد الأسباب، بالإضافة إلى الزيارة المقبلة لعاهلي إسبانيا، التي جعلتني أقبل الإدلاء بهذا الحديث . أود أن يعلم الإسبان بأنني أدرك تماما بأن صورة المغرب تثير الحذر لدى الرأي العام بعد ما جرى يوم 11 مارس . وأنوه بالحكمة التي تحلى بها المجتمع الإسباني، لقد كان متزنا جدا في لحظة قاسية ومؤلمة، وكون عدد السياح الإسبان مازال مرتفعا كما في السابق دليل على صواب اختياره . ومن نافلة القول إن المغاربة ينددون بالإرهاب مهما تكن جنسية مرتكبيه . ولكن كون الاعتداءات ارتكبت من طرف أشخاص من أصل مغربي، شكل بالنسبة إلي، وبالنسبة للعديد من مواطني، ضربة قاسية على الصعيد المعنوي .

سؤال: بعد الاعتداءات التي ارتكبت في الدار البيضاء في ماي 2003، تمت محاكمة أكثر من 2000 شخص بالمغرب بتهم الإرهاب، حسب وزارة العدل. غير أن منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان اعتبرت أن القمع تم بشكل مفرط. ألم يكن الرد مبالغاً فيه؟

جواب: الآن وبعد مرور الوقت على تلك الأحداث ينبغي أن نفهم، وبعد الذي جرى، أن التقييم كان مبالغاً فيه شيئاً ما. وأفتراض أنه حتى في إسبانيا، كانت هناك، ربما، ردود فعل متعاقبة (بعد اعتداءات مدريد). ولنعد إلى المغرب، ليس هناك شك بأن تجاوزات قد وقعت. ولقد سجلنا حوالي عشرين حالة في هذا الشأن. وقد سجلت منظمات غير حكومية وكذا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (هيئة رسمية مكلفة بمساعدة الجهاز التنفيذي) أيضاً، هذه التجاوزات. وهذه الحالات هي الآن أمام المحاكم. وأود أن أعتنم الفرصة لأحيي عمل قوات الأمن والشرطة المغربية. إنهم أشخاص يشتغلون في ظروف صعبة. ليست لدينا الإمكانيات المتوفرة لدى إسبانيا، وبالرغم من ذلك طلب منهم بعد الاعتداءات أن يكونوا معبئين باستمرار. ويجب، بأي ثمن، ألا تتكرر مثل تلك الأحداث المأساوية.

سؤال: مع مجيء حكومة جديدة في شهر أبريل، عدلت الدبلوماسية الإسبانية مقاربتها إزاء نزاع الصحراء. ما رأيكم في هذه المقاربة الجديدة؟

جواب: أود أن أقول، بادئ ذي بدء، بأنني أعرف بأن هناك نوعاً من الضغينة داخل بعض الأوساط السياسية الإسبانية بشأن قضية الصحراء، رغم أن هذا الجزء الترابي - ويجب أن أؤكد ذلك - قد استرجع في عام 1975 بصفة شرعية وسلمية. وأمل في أن تساعدنا إسبانيا، التي كانت موجودة في الصحراء، بشكل بناء، من خلال اعتماد سياسة حياد إيجابي كما تقوم بذلك دول صديقة أخرى. وقد تحدثت بشأن هذه القضية، عدة مرات، مع الحكومات الإسبانية المتعاقبة. وقمت بحثها على أن تكون إسبانيا شريكة لنا في البحث عن حل لمشكل الصحراء أخذاً بالاعتبار بأن هذا التراب مغربي. ولا ينبغي أن يغيب عن الأذهان بأن هناك صحراويين لا يساورهم أي شك في مغربية الصحراء. ولن نقبل إطلاقاً، لا أنا ولا الشعب المغربي، بالتخلي عن سيادة المغرب على هذه الأقاليم.

سؤال: ما هو الحل الذي تدعون إليه بالنسبة لهذا الإقليم بعد استقالة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، الأمريكي جيمس بيكر؟

جواب: بالنسبة إلينا، يجب التفاوض حول حل سياسي. فمنذ عام 1996، دعت عدة بلدان المغرب، والأطراف الأخرى المعنية بهذا النزاع، إلى البحث عن سبيل بديل للاستفتاء التقليدي الذي نص عليه مخطط عام 1991 والذي اتضح أنه غير قابل للتطبيق. ومع ذلك، قبلنا الحل السياسي المعروف أيضاً بالحل الثالث والمتمثل في تمكين السكان المعنيين من تدبير شؤونهم في إطار السيادة المغربية. والآن، فإننا نبحث، وبنوايا صادقة، مع الأمم المتحدة، على تحقيق تقدم على درب هذا الحل السياسي التفاوضي.

سؤال: ما سبب تصاعد التوتر بين المغرب والجزائر منذ بداية الصيف الماضي؟

جواب: بصفة عامة لدينا علاقات جيدة مع الجزائر. ويجب أن نستحضر بأن أمن الجزائر يشكل أولوية بالنسبة للمغرب. فمثلاً بخصوص مراقبة الحدود عملنا معاً بشكل دائم من أجل ألا تجد الجماعات الجزائرية المسلحة ملاذاً لها في المغرب. إن العلاقة الشخصية بيني وبين الرئيس بوتفليقة ممتازة. غير أن هناك فرقا كبيراً بين ما تقوله الجزائر وبين ما تقوم به. إذ لا يمكنها التأكيد من جهة، بصفتها مجرد عضو في الأمم المتحدة، على تمسكها بمواقف مبدئية، مثل تقرير المصير، والقيام، من جهة أخرى، بحملة شرسة ضد المغرب، وهي طرف معني بالنزاع. إن النقطة الأولى عادية، غير أنه يستعصي علي إدراك النقطة الثانية. ويتعين على بوتفليقة، كرئيس للجزائر، وعلي أنا، كملك للمغرب، أن نعمل من أجل تسوية الخلافات ولجعل العلاقة أكثر مرونة.

سؤال: ما هو نوع الحكم الذاتي الذي يمكن للمغرب أن يطبقه في الصحراء؟

جواب: إنها مسألة نتفاوض بشأنها مع الأمم المتحدة، ولهذا الغرض استقبلت ألفارو دي سوتو (الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة). غير أنني أعتقد أن الوقت مازال مبكرا للتحدث في ذلك إلى الصحافة.

سؤال: هل شكلت الجهود المبذولة في الصحراء عبئا عرقل التقدم الاقتصادي بباقي مناطق المغرب؟

جواب: لم يكن ذلك عبئا بل كان مهمة. فعندما استرجعنا الصحراء تبين لنا أنه لم تكن هناك بنى تحتية. وكان ينبغي القيام بمجهود خاص لأسباب اقتصادية وبطبيعة الحال لأسباب سياسية. فبعض أقاليم الجنوب عرفت في بضع سنوات نموا سريعا جدا، يفوق نسبة النمو التي شهدتها جهات أخرى. لقد بذل الاقتصاد المغربي في مجموعته مجهودا كبيرا من أجل تشجيع هذه التنمية. ونحن لسنا نادمين على ذلك، لأنه كان من الضروري القيام به.

وعلى الرغم من الاهتمام بالصحراء تمكنا من خلق مناطق تنموية أخرى. وهناك مشاريع كبرى جديدة تحققت أو توجد قيد الإنجاز ومنها على سبيل المثال ميناء طنجة المتوسط (بين طنجة وسبتة)، وشبكة الطرق السيارة، والبنى التحتية السياحية وإحداث مناطق التبادل الحر...إلخ.

سؤال: عرف توقيف المهاجرين السريين على السواحل الكنارية والأندلسية انخفاضا بنسبة 18 في المائة سنة 2004 بالمقارنة مع السنة التي قبلها. كيف تقيمون حصيلة جهود مكافحة الهجرة السرية؟

جواب: لقد كانت هناك دائما إرادة لمواجهة هذا المشكل، ولكن المقاربة، في المقابل، تطورت خلال الأشهر الأخيرة. وإنما واعون بأن هذه الهجرة تمثل خطرا بالنسبة لإسبانيا، وهو ما ينطبق أيضا على المغرب لأن نصف المرشحين للهجرة السرية من جنوب الصحراء ينتهي بهم الأمر إلى المكوث في المغرب، وهذا ما ينبغي أن يعرفه الرأي العام الإسباني.

فقد طلبت دائما مختلف الحكومات الإسبانية من المغرب إيلاء هذه المسألة الاهتمام الذي تستحقه، وهو ما قمنا به دائما. إننا نحاول، مع ذلك، العمل بأقصى ما يمكن من النجاعة. واجتازنا مراحل مختلفة تمثلت أولاها في زيادة عدد القوات التي تتوفر عليها لهذا الغرض. أما المرحلة الثانية فتمثلت في تدارس مختلف الآليات المستعملة والقيام بتنسيق أفضل. ولهذا الغاية، تمت المبادرة سنة 2003 إلى إحداث مديرية جديدة بوزارة الداخلية مكلفة حصريا بمحاربة الهجرة السرية، وما يترتب عنها من تهريب للأشخاص والمخدرات.. إلخ.

سؤال: إن الإجراءات المتخذة في نهاية سنة 2003 حققت ما يكفي من النجاح في الشمال، ولكن درجة نجاحها كانت دون ذلك بكثير في الصحراء، في المنطقة المقابلة لجزر الكناري؟

جواب: صحيح أننا بدأنا باتخاذ إجراءات في مضيق جبل طارق، الذي كان إلى وقت قريب يشكل الانشغال الأكبر للإسبانيين. أما الآن فضغط تدفق الهجرة تزايد في الجنوب في اتجاه جزر الكناري. ولهذا أعطيت قبل بضعة أسابيع تعليمات من أجل أن تكون الآلية في الجنوب على نفس درجة الاستحكام التي يعرفها الشمال.

سؤال: ماذا يمكن لإسبانيا وأوروبا أن تفعله لمواجهة هذه الظاهرة؟

جواب: يجب العمل سويا. فقبل سنوات، وقبل الإعلان، سنة 2004، عن إحداث دوريات مشتركة، كان الحرس المدني والدرك المغربي والبحرية الملكية يعملون على تضافر طاقاتهم. فهذا التعاون لم يعلن عنه للعموم، ولكنه مكن من تحقيق نتائج مشجعة بما فيه الكفاية. وقد طلبنا دائما من إسبانيا والاتحاد الأوروبي في مجموعته تمكيننا من الوسائل الضرورية لمكافحة هذه الآفة. وهذا

الخصاص مازال قائما، وأنا مقتنع بأن إسبانيا مدافع جيد عن قضيتنا لدى أوروبا، وهي على كل حال البلد المؤهل أكثر من غيره للتعريف بخطورة هذه المسألة.

سؤال: اقترحت إيطاليا إحداث مراكز اعتقال لمرشحي الهجرة السرية بإفريقيا الشمالية، وهي الفكرة التي تجاوزت معها ليبيا. ما هو رأيكم في هذه الفكرة؟

جواب : إن المشكل بين ليبيا وإيطاليا لا يطرح على النحو ذاته بين المغرب وإسبانيا. فتدفق الهجرة من ليبيا في اتجاه الساحل الجنوبي لأوروبا تدفق قليل. كما أن ليبيا يفصلها عن جزيرة «باتيليريا» الإيطالية 50 أو 60 كيلومترا، بينما لا يفصل بين بلدينا إلا 14 كيلومترا، وهذا يعني أن 90 في المائة من المرشحين للهجرة السرية يشعرون بالانجذاب إلى المغرب في المقام الأول. إننا على استعداد لحل هذا المشكل بين المغرب وإسبانيا، ولكن في ما يتعلق بهذه المراكز، فأنا لا أعتقد أنها ستساهم في حل هذا المشكل.

سؤال: في أكتوبر 2001 تم استدعاء سفير المغرب بإسبانيا للتشاور وهو ما تسبب في أزمة ثنائية كامنة. لماذا اتخذتم هذا القرار؟
جواب : تدهورت علاقاتنا مع إسبانيا فجأة بين أبريل وأكتوبر 2001. فقد سجلنا آنذاك تصريحات ومواقف في ملتقيات مختلفة كانت معادية بشكل صريح لسياسة واقتصاد وأمن المغرب. وقد دفعني توالي هذه الوقائع إلى استدعاء السفير بمدريد للتشاور لإثارة انتباه الحكومة الإسبانية إلى موقفها السلبي. وبدل الأخذ بعين الاعتبار كون الأمر انتهى بنا نحن المغاربة إلى دق ناقوس الخطر، تصرفت السلطات الإسبانية كما لو أن الأمر فاجأها واستمرت على النهج ذاته حتى اندلاع النزاع على جزيرة توره الصغيرة التي يطلق عليها الإسبانيون بريخيل.

سؤال: لماذا قرر المغرب أن يكون له تواجد عسكري دائم على هذه الجزيرة ؟

جواب : لقد ذهب الأمر، في إسبانيا، إلى حد القول إن المغرب غزا أرضا إسبانية. إن عودة أقاليم الشمال إلى المغرب بدأت في سنة 1956 واستمرت حتى 1959، وقد انسحب الإسبان حينئذ من تلك الأقاليم بما في ذلك الجزيرة الصغيرة. فجزيرة توره لم تكن مشمولة بالنزاع التاريخي حول سبتة ومليلية. وخلال الستينات كانت قوات مغربية تتواجد بجزيرة توره ولم يصدر أبدا أي رد فعل عن فرانكو، فهل يكون أثنار، يا ترى، أكثر فرانكوية من فرانكو !

أما لماذا قمنا مرة أخرى بإرسال قوات إلى الجزيرة الصغيرة، فلأنه كان يتم اتهامنا بكوننا لا نبذل ما يكفي من الجهود للحيلولة دون الهجرة السرية. فقبل غزو الجزيرة من قبل القوات الإسبانية، جرت مناقشات على جميع المستويات. وكانت الدبلوماسية الإسبانية تؤكد لنا وقتها أن الأمور لن تصل إلى حد حدوث صراع بين البلدين، وأنه سيتم التوصل إلى حل دون اللجوء إلى القوة. لقد شعر المغرب بالإهانة بعد ذلك عندما رأى كيف تم التعامل معه. شعر بالإهانة عندما رأى سفنا حربية إسبانية ومروحيات تحاصر وتقتحم صخرة تقع على بعد 50 مترا فقط من الشاطئ لتوقيف 11 شخصا وتكبييل أيديهم ونقلهم إلى سبتة قبل تسليمهم إلى السلطات المغربية عبر باب سبتة. وأود الآن أن أشيد بأنا بلاثيو، إن الدبلوماسية تتعارض مع المدافع، بصفة عامة، والوزيرة دافعت باستماتة، لبعض الوقت، عن قضية شديدة التعقيد وفوق طاقتها ولكن الأمور لم تكن بيد الدبلوماسية الإسبانية.

سؤال: بالنسبة للمغرب، ماذا تغير بين الحكومتين الإسبانييتين السابقة والحالية ؟

جواب : ألخص ذلك في كلمة واحدة: الثقة. فالوزير الأول ثباتيرو وحكومته يثقان في جدية المغرب كمخاطب وشريك وجار. وفي الوقت الراهن تجدد الاحترام المتبادل بيننا.

سؤال: ألا تحتفظون بذكرى طيبة عن خوسي ماريأ أثنار؟

جواب: لا يمكنني قول ذلك. سيكون الأمر تبسيطيا جدا. فكل منا يعمل لصالح بلده. صحيح أنه كان من الممكن أن تكون العلاقات أفضل. وصحيح أنني لا أحتفظ بذكرى طيبة. لقد أتحت لي فرصة اللقاء به قبل النزاع الذي باعد بيننا وبين إسبانيا. وأقر أن علاقتنا كانت عادية كفاية. وما حدث بعد ذلك ألقى بظلاله على هذه العلاقات. لقد أصبت بخيبة أمل لانعدام الثقة إزاء المغرب.

سؤال: هل أضرت هذه الأزمة بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب؟

جواب: لحسن الحظ، فقد تم الحفاظ دائما على المصالح العليا للمغرب وإسبانيا. وفيما يتعلق بالأمن، وبشكل ملموس بالإرهاب، فإن التعاون بين مصالحننا الأمنية لم يتضرر أبدا.

سؤال: لقد عزز المغرب علاقاته مع الولايات المتحدة من خلال إبرام اتفاقية التبادل الحر. فهل تقوية الروابط مع الولايات المتحدة تناسب مع إقامة علاقات متميزة مع الاتحاد الأوروبي؟

جواب: إن المغرب، بحكم خصوصيته الجغرافية والحيوية-سياسية، لا يمكنه أن يكتفي بتعزيز روابطه مع جيرانه في الشمال والشرق فقط. هذا زيادة على أن أوروبا آخذة الآن في التوسع نحو الشمال والشرق. ولذلك نجد أنفسنا، في المغرب، ملزمين، بالأ نضع بيضا كاله في سلة واحدة. وإسبانيا، وعلى عكس عدد من الدول الأخرى، لم تدل بأي موقف بخصوص هذه الاتفاقية، ذلك أنها تعتبر أن الأمر هنا يتعلق بقضية تندرج في إطار السيادة المغربية. ولقد سرنى أيضا ما لاحظته من أن بعض المقاولات الإسبانية أصبحت تعكس صورة رائعة عن المغرب. فهي تستثمر في المغرب وتجعل منه منطلقا لها نحو الأسواق الأمريكية. وما عدا ذلك، فليس هناك من شك في أن الثقافة المغربية هي ثقافة ذات طبيعة متوسطة أكثر منها أنغلو ساكسونية. ولهذا السبب لا أفهم لماذا جاءت ردود فعل بعض الأوساط الأوروبية سلبية إزاء هذه الاتفاقية المبرمة مع الولايات المتحدة.

إن الأمر يتعلق هنا بمبادرة جاءت لتكتمل، وليس لتعوض، الاتفاقيات المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي. إننا بلد له خصوصياته ومنخرط تماما في مسلسل برشلونة، ومهما يكن من أمر، فإننا لا نبعد عن السواحل الأوروبية سوى بـ 14 كلم.

سؤال: لقد أطلق الرئيس جورج بوش مشروعا للإصلاح الديمقراطي في العالم العربي تحت اسم «مبادرة الشرق الأوسط الكبير». كيف تنظرون إلى هذه الفكرة؟ وهل سيصبح المغرب، كما تأمل واشنطن في ذلك بكل وضوح، التلميذ النموذجي لهذا المشروع؟

جواب: لقد استقبلت في شهر مارس بالحسيمة مساعد كاتب الدولة مارك غروسمان. وقد جاء ليعرض أمامي هذا المشروع. وقلت له في البداية إننا لسنا جزءا من الشرق الأوسط الكبير، وإنه لا يجب وضع العالم العربي برمته في خانة واحدة، فالمغرب يقع في المغرب العربي، بشمال إفريقيا. لدينا نقاط مشتركة عدة مع أصدقائنا في الخليج والشرق الأوسط، غير أنه لا تواجهنا نفس الحقائق. وقلت له بعد ذلك إن هذا المخطط يتضمن إصلاحات، ولكن فيما يتعلق بنا فإننا لم ننتظر هذه المبادرة للقيام بمثل تلك الإصلاحات التي كنا نعتبرها ضرورية. فضلا عن ذلك فقد أنجزنا الكثير في هذا المجال دون مساعدة. قلت له في الختام: لا يجب أن يغطي هذا المخطط على مشاكل أخرى. إنه يدعو البلدان الأخرى إلى التطور، لكن العديد منها لا يمكنه القيام بذلك طالما بقيت هناك نزاعات مثل القضية الفلسطينية، وحاليا العراق. إنه لمن الخطأ محاولة فرض نموذج معين. ومع ذلك فإن لدينا علاقات ممتازة مع الولايات المتحدة البلد الصديق. لكن كوننا أصدقاء لا يعني عدم قول الأشياء بوضوح.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل العشاء الذي أقامه جلالتة على شرف عاهلي إسبانيا
مراكش، 05 ذو الحجة 1425هـ الموافق 16 يناير 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحبي الجلالة،

أصحاب السمو الملكي،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

اسمح لي يا صاحبي الجلالة، أن أعرب لكما عما يخالجنني من عظيم الابتهاج والسعادة، وأنا أستقبلكما في هذه اللحظة المأثورة التي يغمرنني فيها سرور لا يعادله إلا عمق مشاعر المودة التي أكنها لكما، يا صاحبي الجلالة، والتي ما فتئتما تبادلاني إياها بحرارة وصدق.

كما أود أن أعبر لكما من جديد عما يساور المغرب ملكا وشعبا من مشاعر التقدير والتعاطف مع المملكة الإسبانية البلد الجار والصديق الذي تربطنا به أوثق الأواصر التاريخية والإنسانية والثقافية.

فبفضل العلاقة المتميزة التي كانت تربط جلاتكم بوالدي المعظم، جلالة المغفور له، الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، وبفضل ما نتقاسمه من مشاعر الصداقة عرف بلدانا كيف يحافظان على الحوار البناء والثقة المتبادلة، بالرغم من العوارض السياسية العابرة.

لقد انخرطت إسبانيا والمغرب في هذه الدينامية وقطعا معا منذ توقيعهما على معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار سنة 1991، شوطا هاما في إقامة شراكة على أوسع نطاق. ولا يسعني في هذا الصدد، إلا أن أعبر عن إشادتي بالحصيلة الإيجابية التي أثمرها التعاون بين بلدينا مبنوًا إسبانيا مكانة الشريك الاقتصادي المتميز للمغرب.

كما أن التجليات العفوية للتضامن المتبادل بينهما في بعض الظروف الإنسانية القاسية لتعد شاهدا حيا على عمق العلاقات التي تربط بين شعبينا.

لذا يتعين علينا، يا صاحب الجلالة، بذل كل ما في وسعنا لاستثمار ما لدينا من مقومات غنية، وما حققناه من مكتسبات ثابتة من أجل الارتقاء بعلاقتنا المتميزة إلى مستوى شراكة استراتيجية حقيقية. شراكة متعددة الأبعاد، قائمة على ميثاق للثقة منفتحة على تنوع الفاعلين، معززة بآليات متجددة. شراكة في مستوى الدور الجدير بإسبانيا والمغرب أن يقوموا به في المنطقة الأورومتوسطية، بحكم موقعهما كنقطة للالتقاء والتبادل في المنطقة وعليه فقد أضحت كافة الشروط مواتية للتفاهم والوثام من أجل كسب هذا الرهان الكبير.

إنني يا صاحب الجلالة لعلى يقين تام من أننا بحكم وتيرة الأعمال التي ننجزها معا وفق تصور طموح للمستقبل، سنتمكن من التوفيق المنسجم والدائم بين ما تقتضيه متطلبات السيادة والأمن والتنمية.

إن تعميق التفاهم بين شعبينا يقتضي حتما تحسين نظرة كل منا للآخر، واجتثاث الأحكام المسبقة تجاه بعضنا البعض والتصدي لعوامل الخلط الهدامة.

وأنوه في هذا المقام بنوعية برامج التعاون الثقافي الحالي وبتفعيل لجنة ابن رشد، بتركيتها الجديدة.

كما أود أن أشيد بإحداث جامعة جديدة بمدينة تطوان تعتمد العربية والإسبانية كلغتين أساسيتين للتدريس والبحث وكذا إعطاء انطلاقة « سنة إسبانيا بالمغرب » اليوم والتي تحل قبل تظاهرة « سنة المغرب في إسبانيا » المتوقع تنظيمها في سنة 2006.

صاحبى الجلالة،

إننا نثمن عاليا النشاط والحركة اللذين أبانت عنهما منظمات المجتمع المدني في المجال التنموي. كما أننا نشجع المجموعات الجهوية ذات الحكم الذاتي والجهات المغربية على الاضطلاع بدورها كاملا في هذا المجال مستفيدة مما يتيح تنويع الفاعلين المنخرطين في شراكتنا.

وأود من جهة أخرى أن أرحب بتعهد إسبانيا بالرفع من مساعدتها المالية في إطار التعاون في دعم التنمية، بل إن الطابع النموذجي للتجربة الإسبانية في مناطقنا الشمالية التي تنصدر قائمة الأولويات تجعلنا نتطلع إلى أن يمتد هذا النوع من التعاون إلى جهات أخرى من المملكة.

ولا يفوتني أن أنوه بتضافر جهود حكومتينا من أجل تشجيع ومواكبة وتطوير العلاقات بين أوساط رجال الأعمال المغاربة والإسبان. فبفضل الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي دشنها المغرب أصبحت فرص الشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين في بلدينا فرصا حقيقية متنوعة ومفيدة للجانبين سواء تعلق الأمر بالأنشطة الفلاحية أو الصناعة الغذائية أو بالصيد البحري أو السياحة أو الصناعة أو بالتكنولوجيا المتطورة.

كما أننا نهني أنفسنا على ما حققناه من تعاون بين بلدينا لمنع الهجرة السرية ومحاربتها بالفعالية المرجوة من الجانبين وعلى الإرادة المشتركة لبلدينا لتدبير تدفق المهاجرين، وفق تصور يتوخى الحفاظ على التوازنات بين متطلبات الإطار القانوني الثنائي سواء تعلق الأمر بالهجرة الشرعية أو بإعادة ترحيل المهاجرين السريين إلى أوطانهم الأصلية.

علاوة على ذلك، فإننا نسجل التقدم الملموس الذي عرفته أعمال اللجنة المختلطة «لربط القار بين أوروبا وإفريقيا عبر مضيق جبل طارق»، وهو مشروع كفيل بتوثيق التقارب بين بلدينا في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للجوار.

صاحبى الجلالة،

إن من شأن إيماننا بتحقيق مصيرنا المشترك ووعينا بالطابع الخاص الذي تكتسيه شراكتنا وكذا تشبثنا بالقيم الكونية النبيلة للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، أن يجعلنا نكتف مشاوراتنا ونضاعف مبادراتنا المشتركة وذلك خدمة لبلدينا ودعمنا للسلم والأمن على الصعيدين الجهوي والدولي. وفي هذا الصدد، فإننا نهني أنفسنا على التعاون الوثيق والعمل المشترك القائم بين بلدينا الصديقين، سواء في إطار الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على آفة الإرهاب أو من خلال نشر قوات مشتركة في هايتي تحت إشراف الأمم المتحدة.

لقد أعربت يا صاحب الجلالة، منذ أربع سنوات عن أمني في أن تمكنا شراكتنا من اغتنام الفرصة التاريخية المتمثلة في العمل سويا لإعطاء انطلاقة جديدة لمسلسل برشلونة على أسس متجددة. وهو المسلسل الذي سنخلد قريبا الذكرى العاشرة لإطلاقه.

وإننا نتطلع إلى أن يشكل تخليد هذه الذكرى، فرصة سانحة لتقييم ما تم إنجازه في هذا المسلسل بحيث يكون قادرا على الاضطلاع بدوره كاملا في جعل منطقنا منطقة سلام وأمن واستقرار وازدهار مشترك.

وفي إطار نفس التوجه النبيل، ما فتئ المغرب يعمل من أجل أن يصبح المغرب العربي قطبا للاستقرار وشريكا وازنا لدى الاتحاد الأوروبي. وكما تعلمون يا صاحبى الجلالة، فإن المغرب لم يدخر جهدا من أجل رفع العائق الذي يؤخر تحقيق هذا المشروع الكبير. إذ أبدى بلدنا دوما استعدادا كبيرا للتعاون مع الأمم المتحدة، من أجل إيجاد حل سياسي للنزاع المصطنع الذي فرض عليه، حل تفاوضي متفق عليه ونهائي وذلك لتمكين سكان الأقاليم الجنوبية من التدبير الذاتي لشؤونهم الجهوية في إطار احترام السيادة والوحدة الترابية والوطنية للمغرب.

إن حرصنا على ضمان السلم والاستقرار في المنطقة المتوسطية ليعتبر أيضا الركيزة الأساسية للعمل الذي ما فتئ المغرب يقوم به لتشجيع الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للنزاع في الشرق الأوسط. وإن المغرب ليشيد في هذا الإطار بالجهود التي تبذلها المملكة الإسبانية في نفس الاتجاه وهي الدولة التي تجمعها بالعالم العربي روابط مثمرة وعلاقات صداقة متينة.

إنكما تدركان، يا صاحبى الجلالة، مدى المكانة التي تحظون بها في نفوسنا وكذا الصداقة المتينة والخالصة التي يكنها الشعب المغربي لجاره الشعب الإسباني وهي المشاعر الصادقة التي تشكل رصيذا لا يقدر بثمن يتعين علينا معا أن نحافظ عليه وأن نعمل على تميته.

أدعوكم أصحاب السمو، أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة، إلى الوقوف تكريما لصاحب الجلالة الملك خوان كارلوس الأول ولصاحبة الجلالة الملكة صوفيا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المنتدى الدولي حول الفلاحة
دكار، 24 ذو الحجة 1425هـ الموافق 04 فبراير 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة رئيس جمهورية السنغال،

أصحاب الفخامة،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بخالص عبارات التقدير والتبجيل إلى أختينا العزيز، فخامة الرئيس عبد الله واد، لمبادرته الكريمة بعقد هذا المنتدى الدولي، الذي يلتئم فيه، على أرض هذا البلد الإفريقي العريق، عدد من الفاعلين الأساسيين في مجال التنمية الفلاحية، لتدارس موضوع بالغ الأهمية، اختار له فخامته، فأحسن الاختيار، عنوان «الفجوة الزراعية العالمية ومستقبل الفضاءات الزراعية النامية».

ونحن مدعوون اليوم، للقيام بقراءة جماعية لتجارب بلدانا المختلفة في هذا المضمار، لتحديد المناهج التي يتعين اتباعها للعمل المشترك، في التزام جاد وصارم أخلاقيا وعمليا لمحاربة آفتي الفقر والجوع اللتين حولتا مئات الملايين من بني البشر عبر العالم إلى مستضعفين يعانون أقسى مظاهر القهر والحرمان.

أصحاب الفخامة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز بالنسبة للمملكة المغربية أن تدرج تجربتها ضمن النماذج التي تم اختيارها لاستعراضها خلال أشغال هذا المنتدى. فالفلاحة بالمغرب تشكل، وما تزال، بالرغم من قساوة الظروف المناخية التي يعرفها، الدعامة المحورية للتنمية في الوسط

القروي الذي تشكل ساكنته 45 بالمائة من مجموع سكان المملكة. كما أن القطاع الفلاحي يحتل الصدارة من حيث اليد العاملة إذ يشغل نسبة 44 بالمائة من مجموع السكان الناشطين.

ولذلك فإن سياستنا الفلاحية تتميز بطابع الاستمرارية، والسعي إلى تحقيق الأمن الغذائي والاندماج في السوق العالمية في آن واحد، وذلك من خلال إنجاز برامج هيكلية لتهيئة المنشآت المائية وإعادة تأهيل القطاع العقاري، واستثمار المناطق الفلاحية البورية، وعدد من المشاريع التنموية المندمجة، الرامية إلى تحسين المردودية والنهوض بالأوضاع المعيشية للأهالي، الذين يعيشون في الفضاءات الزراعية والمناطق القروية.

وقد استنتجنا من خلال انتهاجنا لهذه السياسة أنه مهما كانت الخيارات المعتمدة في هذا المجال سديدة وصائبة، فإن النجاح يظل رهينا بالدرجة الأولى بمستوى إحكام وضبط آليات التدبير وبمدى الإقبال على هذه المشاريع والانخراط فيها وفق منظور ديموقراطي وتشاركي.

وما فتئت العناية التي نوليها للقطاع الفلاحي مرادفة للتي تحظى بها مسألة الماء منذ أمد بعيد. وهكذا فإن هدف سقي المليون هكتار، الذي كان يراهن عليه والدنا المبجل جلالة الملك الحسن الثاني، رحمه الله، منذ سنة 1967، قد أصبح حقيقة ملموسة حيث يتم الآن سقي ما ينيف عن مليون ومائتي ألف هكتار، من الأراضي الفلاحية، بفضل سياسة التخطيط المندمج والشامل المتبعة بشأن الأحواض المائية الكبرى للبلاد، وتشديد ما يزيد على مائة سد ومنشأة مائية، مما يكفل إضفاء قيمة مضافة بنسبة 45 بالمائة على النشاط الزراعي، ويساهم بما يعادل ثلاثة أرباع صادراتنا الفلاحية.

وما كان لهذه الإنجازات، التي تعد ثمرة لإرادة سياسية وإجماع وطني، أن ترى النور لولا التضحيات التي بذلت في ظروف عصيبة، تميزت بتعاقب فترات من الجفاف. وإنها لمكاسب تحفزنا على بذل المزيد من الجهد وأخذ العدة لمواجهة التحديات الكبرى التي لا تزال تعترض سبيلنا.

إن التحدي الناجم عن الاختلالات التي تحدثها التقلبات المناخية وتعدد المخاطر والآفات التي تهدد فضاءاتنا ومحاصيلنا الزراعية كزحف الجراد، يستحثنا على تفعيل استراتيجيات جديدة للتحكم في المخاطر المحتملة وعلى الاستثمار الأفضل للموارد المتاحة. ونفس الأمر ينطبق على حماية البيئة والمحافظة على النظم البيئية الفلاحية والغابوية والرعية. وكلها قضايا تستدعي العمل بمبادئ التنمية المستدامة بشكل ملموس.

لذا، فإننا نعتبر أن للقضايا الفلاحية بعدا دوليا متعدد الأطراف. ومن هذا المنطلق، لا يجوز التغاضي عن الفضاءات المعوزة وتركها عرضة للإهمال، أو خاضعة لمنطق السوق والمصالح التجارية الصرفة، دون العمل على وضع آليات فعالة للضبط وإقامة علاقة متوازنة بين إكراهات النشاط التجاري ومتطلبات التنمية، والتوفيق بين مستلزمات التبادل التجاري ومبادئ الإنصاف.

وسعيا منا إلى جعل التجارة رافعة للتنمية، يتعين علينا جميعا، سواء كنا من بلدان الشمال أو الجنوب، العمل على إنجاز تلك المناقشات الجارية في المنتديات الدولية المختصة، للتأمل في فكرة إقامة نظام عالمي زراعي متوازن، وقابل للاستمرار، وإيجاد آليات للضبط والتضامن، كفيلة بتمكين كل بلد من بلداننا من تفعيل الأمثل لسياسته الفلاحية، والاستفادة مما يتميز به من تفوق بالمقارنة مع منافسيه.

أصحاب الفخامة والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

لقد أخذت العولمة تريك ما ترسخ في أذهاننا من مفاهيم وتصورات، بشأن التبعية وانعدام الأمن الزراعي. وما لم نتوخ جانب الحيطة والحذر، فإن العولمة ستجعلنا، فاعلين سياسيين ومحليين، منقادين إلى التسليم من حيث لا ندري لحتمية هجرة الأهالي للفضاءات الريفية، واستصغار الموروث الفلاحي الذي اغتنى بفضل تراثنا الثقافي والحضاري العريق.

إن الرهان الحقيقي بالنسبة لبلداننا هو التصدي الحازم، وإن مع الأسف، في ظروف استعجالية، لما تخلفه هذه التحولات من آثار هدامة تتمثل في اختلال التوازنات البيئية والديموغرافية والاجتماعية والسياسية، غير المنحصرة في الفضاءات المتضررة، والتي تتطلب معالجتها أكثر مما تتيحها الإمكانيات الذاتية للدول المعنية.

إننا بصدد مواجهة تحد عالمي يقتضي تضامنا دوليا فعالا، لتحقيق تدبير ناجع ومسؤول لهذه المرحلة الانتقالية في المجالين الزراعي والقروي، التي تمر بها القطاعات الفلاحية، لاسيما في دول الجنوب.

ومما لا شك فيه أن الحل الأمثل لهذه المعضلة لا يكمن في اقتناء فائض الإنتاج الفلاحي للدول الغنية بأسعار زهيدة، بل إن من شأن هذا الخيار أن يلحق بالغ الضرر بالقطاعات الفلاحية الوطنية، ويزيد في تكريس التبعية الغذائية.

إننا نطمح إلى الاستفادة مما قد تتيحه هذه العولمة لاقتصادياتنا من إمكانيات جديدة للتنمية الزراعية. وهذا الأمر ممكن إن تم العمل على تبادل ونشر المعارف والخبرات، والإنجازات العلمية والتكنولوجية التي تهتم بالخصوص ميادين الزراعة البيولوجية، وأمن المواد الغذائية وتقنيات تحسين مردودية المحاصيل الزراعية. كما سيتأتى ذلك من خلال التدابير الرامية إلى توسيع دائرة ولوج الأسواق، وإزاحة العراقيل الجديدة، التي تحول دون تسويق المنتجات الفلاحية الواردة من الدول النامية.

أصحاب الفخامة والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لا يسعنا إلا أن نثني على الأصوات التي تسترعي الانتباه إلى ما تعانيه القارة الإفريقية من أوضاع جد مقلقة، فهي المنطقة الوحيدة في العالم التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تراجعا لمعدل العرض الغذائي المتوفر للفرد الواحد، كما أن ما يزيد عن مائتي مليون شخص في إفريقيا معرضون لمخاطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ولنا اليقين في أن المنتظم الدولي سيعمل من منطلق تحمله لمسؤوليته الجماعية على تغيير هذا التوجه نحو ما هو أفضل، لاسيما من خلال تقديم الدعم للقارة الإفريقية في سعيها إلى تحقيق أهداف الألفية وأهداف مبادرة «النيباد»، القائمة أساسا حول مبادئ حسن الحكامة المحلية والوطنية، والاستثمار الأمثل لمختلف أشكال التفاعل والتعاون بين المجموعات شبه الإقليمية.

وفي هذا الصدد، لم تتوان المملكة المغربية في وضع تجربتها وخبرتها رهن إشارة الدول الإفريقية الشقيقة، حيث انخرطت دون أدنى تحفظ في البرنامج الخاص «بالأمن الغذائي» الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، غداة انعقاد مؤتمر القمة

العالمي الأول للأغذية. فعلاوة على إرسال أطرها وتقنيها إلى الدول التي عبرت عن رغبتها في ذلك، عملت المملكة المغربية على فتح حدودها أمام المنتجات الفلاحية للدول الإفريقية الأقل نمواً.

تلکم هي حقيقة التزامنا الدولي، وذلك ما نتوخاه من تحركاتنا داخل الهيئات الدولية وفي إطار الشراكات الإقليمية التي انخرطنا فيها بكل قوة.

أصحاب الفخامة والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

لا بد لنا من انطلاقة جديدة معززة بوازع التضامن القوي، ولا مناص من ابتكار نظام جديد للتضامن ضمن المجموعة الدولية وداخل المجتمع.

وبغض النظر عن الأشكال التي يتخذها مفهوم التضامن، سواء تعلق الأمر بتضامن دول شمال - جنوب أو جنوب - جنوب أو التضامن بين المدن والقرى، أو التضامن الذي يتوخى التوفيق بين مستويات التنمية المتباينة بين إقليم وآخر، أو التضامن القائم على مزيد من التعاضد بين الأجيال، فإن هذا التضامن الفعلي والفعال والمتواصل واجب جماعي.

ولا ريب أن منتدی داکار يستوعبه بكامل أبعاده الحقيقية. وشكراً على حسن انتباهكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والإرهاب والأمن
مدريد، 29 محرم 1426هـ الموافق 10 مارس 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
أصحاب المعالي،
حضرات السيدات والسادة،

في الحادي عشر من مارس 2004، وفي مذبحه فظيعة، امتدت الهمجية الآثمة العمياء، لتفجع مدريد، وتروع إسبانيا وتحزنها، وتصيب العالم بالذهول.

وبعد مرور سنة على هذا الاعتداء الإرهابي، فإننا مازلنا نتألم، مستحضرين بكل إجلال وإكبار ضحايا الأبرياء، مشاطرين العائلات المكلومة أحزانها، ومتقاسمين مع الشعب الإسباني الصديق برمته مشاعر السخط والاستنكار، ومنوهين بما أبداه من حس حضاري عميق، لتجاوز التداعيات المأساوية لهذه المحنة.

كما نعبر مع المؤمنين كافة، عن إدانتنا لاتهام الدين بمثل هذا الجرم البشع، معربين عن رفضنا لما ينسب للإسلام ويشوه حقيقته ويسيء إليه، ويقدمه كإحدى قوى الشر التي هو منها براء.

وعندما يثير المغرب قضية الإرهاب، فإنه يدرك بمرارة، حق الإدراك، ماهيته وغايته. فالاعتداءات الآثمة لسادس عشر ماي 2003 بالدار البيضاء، وقد أدمت قلوبنا بما خلفته من ضحايا مغاربة وأجانب، إنما كانت تستهدف المس بهويتنا الحضارية، ومشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي.

واعتبارا منا بأن الإرهاب، حيثما كان، يحرض على التعصب والتطرف، والعنف والعدوان والاستبداد، فإن هذه الاعتداءات لم تزدنا إلا إصرارا على مواصلة المسير، بحزم وعزم، لترسيخ الانتقال الديمقراطي، من خلال استراتيجية شمولية متكاملة ومتعددة الأبعاد.

وفي هذا الصدد، اعتمدت بلادنا مجموعة من الآليات القانونية، لصون وترسيخ ما تحقق من مكاسب ديمقراطية، ولمحاربة ظاهرة الإرهاب في إطار من الاحترام التام لمنظومة حقوق الإنسان، وفي نطاق ما تتيحه الديمقراطية ودولة القانون من وسائل وإمكانيات. وإننا إذ نواصل، بلا كلل، عملنا الهادف إلى تعزيز مسلسل ديمقراطية المجتمع، وتحديث وتحرير الاقتصاد، وتحقيق التنمية المستدامة، وتوسيع مجال الحريات، والمبادرة والانفتاح الثقافي، وتقوية دور المجتمع المدني، لتتوخى من كل ذلك جعل بلادنا في مأمن من خطر الانغلاق والتزمت.

وقد قمنا في هذا السياق بإصلاح الحقل الديني، لتحصين العقيدة ضد الانحرافات والتيارات الهدامة، ووقاية مجتمعنا من المخاطر الناجمة عن استغلال الإسلام، لتحقيق أغراض ذنيئة، بعيدة عن قيمه السمحة، التي هي إحدى الروافد الأساسية للمثل الإنسانية السامية. وبموازاة مع مضاعفة الجهود، في مجالي التربية والتعليم، للقضاء على الأمية والجهل، والفكر الظلامي، فإننا ما فتئنا نعبئ كل الطاقات لمحاربة الفقر والإقصاء، لدرء الآثار المدمرة، التي تنجم عن الشعور بالإحباط والتهميش والظلم.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

بالنظر إلى أن الإرهاب ظاهرة دولية بل وحرب عالمية جديدة، فإننا نعتبر أن مواجهتها رهينة بالتعاون الوثيق للمجتمع الدولي، وفق مقاربة تعتمد الأمن الشامل، بأبعاده الاستراتيجية والاقتصادية والتنموية والإنسانية.

وفي هذا الصدد، نود التنويه بالمستوى النموذجي للتعاون الفعال والشامل، والتنسيق المحكم، بين المغرب وجارته إسبانيا، وكافة شركائه، لمحاربة الإرهاب والحرص على أن يظل حوض المتوسط فضاء للأمن والسلام والتقدم، ومهدا لتفاعل الحضارات، بل وتحالفها. وفي هذا السياق، فإننا نؤكد دعمنا لمبادرة رئيس الحكومة الإسبانية، معالي السيد خوسي لويس رودريغث ثباتيرو، ولكل الاقتراحات الصادرة في هذا الشأن، عن دول شقيقة وصديقة، خاصة منها إنشاء هيئة متخصصة للوقاية من الإرهاب ومكافحته، وإحداث صندوق لتعويض ضحايا هذه الآفة، وذلك بموازاة مع قيام منظمة الأمم المتحدة بدور فعال في هذا الشأن.

وإذ نجدد الإعراب عن وفاء المملكة المغربية الدائم بالتزاماتها، الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وانخراطها الفاعل في الجهود الدولية، الرامية لمحاربة الإرهاب، واستباق مخاطره وتطويقها، فإننا نهيب بالقوى المحبة للسلام، أن تولي العناية الكاملة لإيجاد حلول سلمية ومنصفة، لمختلف بؤر التوتر في العالم، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، لما لها من تأثير على تغذية الإرهاب.

وختاماً، فإننا نشيد بانعقاد هذه القمة الدولية حول الديمقراطية والإرهاب والأمن، على أرض المملكة الإسبانية الصديقة، بمبادرة طيبة من منتدى مدريد، ودعم مشكور من الحكومة الإسبانية. كما أننا واثقون أنه، بفضل ما يضمه هذا المنتدى المرموق من شخصيات سياسية فذة، وخبراء عالميين محنكين، سيشكل قوة اقتراحية فعالة، لتعبئة المجتمع الدولي، لمواجهة الإرهاب والقضاء عليه، وتحقيق انتصار القيم الإنسانية الخالدة، للإخاء والمساواة والتسامح والحرية، والعدل والتضامن والسلام. وذلكم خير عزاء وتكريم ووفاء لأرواح ضحايا الإرهاب، الذي لا دين له ولا وطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام القمة العربية السابعة عشر

الجزائر، II صفر 1426هـ الموافق 22 مارس 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة،

يطيب لي في البداية أن أتوجه بالتحية الخالصة والتقدير العميق إلى أخي المبعجل فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومن خلاله إلى الشعب الجزائري الشقيق، الذي تربطه بالشعب المغربي أواصر تاريخية من الأخوة المتينة والجوار الراسخ. كما يجمعهما تقاسم نفس التحديات، والتطلعات إلى المستقبل الواعد. وهو ما يجعلني أكثر اعتزازا بوجودي اليوم في بلدي الثاني الجزائر الشقيقة.

ولا يفوتني التنويه بالجهود الكبيرة التي بذلها بكل حكمة أخي الموقر فخامة الرئيس زين العابدين بن علي من أجل تفعيل قرارات قمة تونس. وإني لوائق من أن فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لن يدخر جهدا خلال رئاسته لهذه القمة بفضل ما يتحلى به من حنكة من أجل السير قدما بتحديث العمل العربي المشترك، معتمدا على دعم إخواننا قادة الدول العربية الذين أشاطرهم استشعار جسامة المسؤولية في هذا السياق القومي والدولي المشحون بشتى المخاطر.

فهناك بلدان عربية محتلة وأخرى مهددة في كيانها أو بالحروب الأهلية علاوة على الخلافات المستفحلة، ومع استثناءات قليلة هناك مظاهر التدني والتفاوت في مستويات التنمية القطرية والقومية. ولإيجاد حلول ناجعة لهذه الأوضاع ما فتئت القيادات والقوى الحية تعمل جاهدة على تحقيق التطلعات المشروعة لشعوبها. وذلك في الوقت الذي يوجد فيه الوطن العربي في صلب السياسة الدولية. بل إن أمتنا والعالم يترقبان مبادراتنا لرفع هذه التحديات.

ومن منطلق كوننا في موقع المسؤولية والتقرير، لا مجرد النقد والتنظير أو التبرير، فإن القصد من التذكير بهذا التشخيص المعروف الوصول إلى إجابة جماعية وواقعية للخروج من نفق العجز والهوان إلى فضاء تكون فيه أمتنا في موقع القوة الفاعلة.

لذلك فالأمر يتطلب أكثر من أي وقت مضى مواجهة أوضاع الأمة بإرادة قوية تستهدف الإصلاح الشامل للبيت العربي في مكوناته الذاتية وخلافاته البينية وأجزائه المغتصبة وكذا الترتيب الناجع لبيتنا المشترك الجامعة العربية عبر التعاون المدعوم والتضامن التنموي.

أما الإصلاح الذاتي، فهو شأن داخلي يمر عبر المسار الذي يلائم خصوصيات كل بلد. ومن هذا المنطلق أؤكد موقف المغرب الثابت، المبني على أننا كما نحرم على أنفسنا إعطاء الدروس في هذا الشأن فإننا لا نقبل تلقيها من الغير. وأنه لا أحد يمكنه أن يفرضها علينا، لا من بيننا ولا من الخارج.

وتأتي الخلافات بين البلدان العربية في صدارة العوائق التي ينبغي إزاحتها للإصلاح المنشود بالنظر لكون حلها يظل أمراً ممكناً متى توفرت الإرادة والثقة والإخاء.

ولن يكتمل إصلاح البيت العربي إلا بتحرير الأجزاء التي تعاني الاحتلال الأجنبي. وفي هذا الصدد، نجدد الإعراب بصفتنا رئيساً للجنة القدس الشريف عن دعمنا الفاعل للكفاح السلمي للشعب الفلسطيني الشقيق، بقيادة الأخ العزيز، الرئيس محمود عباس، من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، القابلة للاستمرار والعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام ووثام مؤكدين للأخ أبو مازن مساندتنا لجهوده الإصلاحية ولنهجه التفاوضي في التزام بخارطة الطريق وبمبادرة السلام العربية والشرعية الدولية من أجل إقامة سلام عادل وشامل يكفل استرجاع كافة الأراضي العربية المغتصبة. كما نجدد دعمنا للجهود الدولية الرامية إلى تمكين الشعب العراقي الشقيق من استرجاع كامل سيادته والحفاظ على وحدته الوطنية والترايبية داخل دولته الديمقراطية الآمنة والمستقرة.

فخامة الرئيس، إخواني القادة العرب،

لقد استغرق الجانب السياسي في إصلاح البيت العربي، جهود الجامعة العربية طيلة الستين سنة من وجودها. وإذا كان لذلك مبرره الموضوعي في الظروف التاريخية وحتى الحالية التي تجتازها أمتنا، فإن مستلزمات الاتحادات الجديدة وانتظارات شعوبنا الشقيقة تجعل من ترتيب البيت ضرورة ملحة لتوطيد كيانه.

ولهذه الغاية، تم اقتراح واتخاذ عدة إصلاحات وإحداث عدة أجهزة جعلت المنظومة العربية متخمة بالمؤسسات. لذا ومع استحضار أهمية العمل السياسي فإن إصلاح البيت يمر عبر ترتيبه بتجديد رسالة الجامعة العربية، لتكفل لكل مكوناته شروط التنمية الشاملة والاندماج الاقتصادي الذي يعد القاعدة الصلبة للاتحادات العصرية.

وإن بلوغ هذا الهدف ليس بالمستحيل، فلدينا قدرات وموارد مادية وبشرية متكاملة وكافية. كما أن الاندماج المطلوب، ليس من الضروري أن ينتظر توافر شروطه في اثنين وعشرين دولة بكاملها أو لا يتم. بل ينبغي العمل على اعتماد التعاون المدعوم القائم على تشجيع كل المبادرات الاقتصادية، والتجمعات الإقليمية، وحتى القطاعية بين بلدين أو أكثر لتشكيل سلسلة متلاحقة ومتلاحمة، من أجل الإنجاز التدريجي للاندماج المنشود. ونود في هذا الصدد، تجديد تشبثنا بالاتحاد المغربي، باعتباره خياراً استراتيجياً لا مندوحة عنه.

أما التضامن التنموي فيتطلب تعبئة كل الطاقات في المعركة الأساسية للإنسان العربي ضد الجهل والفقر والبطالة والإقصاء. وبذلك وحده يلمس في حياته اليومية بأن الانتماء للعروبة هو تقاسم للعيش الكريم وأنها ليست فقط أو أواخر تاريخية عتيقة أو مجرد شعار أجوف.

ولتفعيل التعاون المدعوم والتضامن الملموس داخل بيتنا المشترك في برامج تنموية لا بد من الأخذ بالآليات التي أثبتت فعاليتها في بناء الاتحادات القوية بمساهمة الجهات الأكثر تقدماً في تأهيل الأقل نماءً وتطويرها، وصولاً إلى إيجاد التجانس والتوازن بين كل أعضائها.

وتلكم سبيلنا لفتح آفاق جديدة، كفيلة بإصلاح وترتيب بيتنا المشترك، ليكون متماسك الأركان كالبنيان المرصوص الذي يشد بعضه بعضاً، مصداقاً للحديث النبوي الشريف.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء الرسمي المقامة على شرف رئيس جمهورية مدغشقر
25 صفر 1426هـ الموافق 05 أبريل 2005م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
فخامة الرئيس،

السيدة الفاضلة عقيلته،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني كل السعادة أن أستقبل في شخصكم الكريم، يا صاحب الفخامة رئيس جمهورية مدغشقر الشقيقة، هذا البلد الكبير الذي
يكن له سائر المغاربة أصدق مشاعر المودة والتقدير. كما يطيب لي أن أجدد الترحيب بكم في المغرب، وبالوفد المرافق لكم.

إن استقبالكم في المغرب اليوم، ليعد من المناسبات النادرة، التي تبرز فيها المشاعر القوية والمؤثرة بالمودة المفعمة، النابعة من
استحضاننا لذكريات حية ومشاعر صادقة.

فقد ارتبط اسم مدغشقر، في ذاكرة الشعب المغربي، على الدوام بالملحمة البطولية، لكفاحه من أجل الحرية. فمشاعر التضامن،
التي عبر عنها الشعب الملغاشي الشقيق، تجاه جدي المنعم جلالة المغفور له الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، وأسرته الملكية
التي كانت مرافقة له، وكذا التقدير الذي أحيطوا به خلال فترة المنفى في انتسيرايب، كل ذلك جدير بأن يظل موشوما في ذاكرتنا. وقد
تابع المغاربة بتأثر عميق الزيارة التي قام بها جدي المنعم سنة 1957 إلى بلدكم، حرصا منه على التعبير للشعب الملغاشي الشقيق،
عن عميق امتنانه، لما حظي به جلالتة والأسرة الملكية، من عناية خاصة خلال الشهور السبعة والعشرين التي قضوها في انتسيرايب.

ومنذ هذا التاريخ، الذي يمثل بالنسبة للمغرب صفحة ذهبية، لما ينطوي عليه من دلالة عميقة، وتحول حاسم، في رسم مستقبل بلادنا، أضحى جمهورية مدغشقر تحتل مكانة متميزة في قلوب المغاربة.

فمن دواعي الامتنان إذن، أن تتم زيارتكم للمغرب وهو يتأهب لتخليد الذكرى الخمسين لعودة المغفور له جلالة الملك محمد الخامس وأسرته الكريمة من المنفى في بلدكم.

فخامة الرئيس،

إن هذا التلاحم بين بلدينا، الذي يشكل حلقة مجيدة من تاريخنا المشترك، هو الذي يعطي للعلاقات المغربية المملغاشية دلالتها المتميزة. ذلكم أن التذكير بهذا الحدث الهام يجعلنا نستحضر، بكل اعتزاز وإجلال، الدور الرائد الذي قام به جدي المنعم، جلالة المغفور له الملك محمد الخامس، بكل تحد وإصرار، للدفاع عن حرية المغرب وكرامته واستقلاله وحرية إفريقيا بكاملها.

كما يطيب لي، في هذا الصدد، أن أستحضر معكم مشاعر الود التي ظل والدي المنعم، جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني رحمه الله، يخص بها على الدوام بلدكم الشقيق، وكذا حرصه الدائم على تطوير العلاقات المغربية المملغاشية. بيد أنه، وبكل أسف، خبت جذوة هذا التعاطف بين بلدينا، تحت تأثير الوضع الدولي، الذي كان قائما آنذاك، وبفعل هيمنة الأيديولوجيات. فلم يملك المغرب خلال سنوات طوال إلا أن يقف موقف الأسف والاستغراب، أمام ما حصل من تباعد بادرت إليه السلطات المملغاشية يومئذ.

ولهذا فقد تأثرنا بالغ التأثير بمبادراتكم تدشين ساحة محمد الخامس في أنتسراي في يناير 2003، خلال زيارة صاحبة السمو الملكي الأميرة للأمانة، معتبرين ذلك التفاتة جديرة بالإشادة، لما تجسده من وشائج الصداقة والأخوة والتقدير.

إن هذا الماضي المشترك من تاريخنا يحتم علينا أن نبدأ عهدا جديدا في العلاقات بين البلدين، فنقيم تعاونا قويا ومتنوعا مبنيا على أسس سليمة وثابتة من التضامن والصداقة والاحترام المتبادل.

وهذا ما يحفزنا للعمل سويا معكم، فخامة الرئيس، من أجل رفع الحواجز والصعوبات التي عكرت صفو الماضي، في إطار من التشاور الموصول، من أجل تطوير علاقات ثنائية، من شأنها الإسهام بقوة في دعم الجهود التنموية لكلا البلدين.

فخامة الرئيس،

إننا نتابع باهتمام كبير وتعاطف أخوي مسيرة التقدم والتنمية التي حققتها جمهورية مدغشقر، في ظل قيادتكم الحكيمة، والتي منحت بلدكم الشقيق المزيد من الإشعاع الإقليمي والدولي.

كما يطيب لي، في هذا السياق، أن أجدد لكم التأكيد لاستعداد المغرب الكامل، لتقديم مساهمته في تنمية بلدكم، وتوفير الدعم القوي لكل مبادرة تسير في اتجاه تعزيز علاقات الصداقة والتعاون، لإعطائها طابعا نموذجيا.

وعلى نفس النهج يجدر ببلدينا التشبث في عزم وثبات، بمسلسل تفعيل التعاون الإفريقي، ليكون نموذجا للتعاون جنوب-جنوب. وهو ما يقتضي منا تسخير كل جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة والاندماج الأكبر لاقتصاديات القارة، ولاسيما في الإطار الطموح للـ «نيباد»، الذي يستوجب حشد كل الفعاليات الصادقة لإنجاحه، في إطار مجموعات إقليمية خاصة.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب الذي جعل على الدوام من بناء اتحاد المغرب العربي خيارا استراتيجيا للاندماج الإقليمي، لعازم على المساهمة الفعالة من أجل رفع المعوقات التي تحول دون البناء المغاربي. وسيواصل عمله بصدق مع الأمم المتحدة ومع جميع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل سياسي توافقي ومتفاوض بشأنه، ونهائي لقضية الصحراء، في إطار احترام سيادة المغرب، ووحدته الترابية. وهو الحل الذي سيمكن من وضع حد للنزاع المفتعل حول الأقاليم الجنوبية للمغرب.

وإن عمل بلادي المندرج في إطار الشرعية الدولية ليقوم على أساس تفضيل وتشجيع سبيل الحوار والتفاوض، في تسوية كل النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ولاسيما في إفريقيا حيث يمكن لبلدينا توحيد جهودهما في هذا الإطار.

فخامة الرئيس،

إنني لعلى يقين بأن زياتكم للمغرب ستكون لها نتائج مفيدة ومثمرة، تمكننا من تعميق علاقات الأخوة الإفريقية الجامعة بيننا، ومنح دينامية جديدة لتعاوننا الثنائي، بعد سنوات من الجمود وسوء التفاهم.

وإذ نجدد الترحيب بضيوفنا الكرام، أدعوكم أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة، للوقوف تكريما لفخامة السيد الرئيس مارك رافالو مانانا ولعقيلته المحترمة، من أجل الصداقة التي تجمع بين المغرب ومدغشقر وتوطيد علاقاتهما الثنائية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
الموجه إلى القمة الإفريقية الآسيوية
جاكارتا، 13 ربيع الأول 1426هـ الموافق 22 أبريل 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحب الفخامة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازي، أن أتوجه بهذا الخطاب إلى هذه القمة، التي تجسد الصداقة الراسخة الإفريقية الآسيوية، والتي ستمهد السبيل أمام توطيد التعاون بين قارتين، تتقاسمان التشبث بقيم الحرية والتنمية والتضامن والتقدم.

وأود، في البداية، أن أعبر لأندونيسيا الشقيقة، رئيسا وحكومة وشعبا، عن جزيل الشكر لجهودها، من أجل إنجاح هذا المؤتمر الهام الذي نعتبر انعقاده، في أعقاب النكبة التي حلت بالشعب الأندونيسي، وبالبلدان الشقيقة للمنطقة، تجديدا للتضامن معها، ودعمها لما تقوم به من أجل تجاوز آثار هذه المحنة القاسية، وإعادة إعمار المناطق المنكوبة، بكل ثقة وأمل.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إن الثناء هذه القمة اليوم، لإطلاق استراتيجية شراكة أفرو-آسيوية، يشكل حدثا كبيرا. كما يجسد ما يحدونا جميعا من إرادة سياسية قوية، ليس فقط لإعطاء دفعة جديدة لمبادئ باندونغ، ولكن أيضا لإرساء علاقاتنا المستقبلية على معطيات جديدة، فيما يخص التضامن والتعاون، من أجل الرخاء المشترك.

وإذا كنا بالأمس، قد خضنا معركة مشتركة وناجحة للتحرر السياسي من الاستعمار والقيام بدور معتدل طوال فترة الحرب الباردة، فإن الطموح يحدونا اليوم، إلى أن نوحّد قوانا، لرفع تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتسخيرنا لطاقتنا الاقتصادية ومواردنا البشرية، لصالح هذا المشروع الكبير، المتمثل في الاستراتيجية الجديدة للشراكة الأفرو-آسيوية.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب سبق له أن قدم في ملتقى دوربان، بعد تحليله للعلاقات الاقتصادية في إفريقيا وآسيا، مساهمة تشخص العوائق التي يجب التغلب عليها. كما صاغ في هذا الشأن توصيات، من أجل انطلاقة شراكة أفرو-آسيوية على أسس متينة.

لذا يتعين على مجموعتنا، أن تعتمد إطارا مؤسسيا، يقوم على أركان الإرادة السياسية الوطيدة، وانخراط القطاع الخاص، وإشراك المجتمع المدني، وتعزيز الاندماج الإقليمي، فضلا عن تسخير الإعلام لتمتين أو اصر الصداقة بين القارتين.

وما انعقاد هذه القمة، إلا دليل على حرصنا السياسي على العمل لإخراج هذه الاستراتيجية إلى حيز الوجود.

وفيما يخص القطاع الخاص، فإن دوره أساسي في كل تعاون اقتصادي ناجح، لاسيما وقد أصبح دور الدولة، في السياق الجديد، ينحصر في مسؤولية التقنين والتنظيم. وكما أثبتته التجارب التنموية الناجحة، فإن القطاع الخاص، إذ يضطلع بدور الرافعة الأساسية في كل مشروع تنموي، فإنه يشكل وسيطا لتنشيط حركة التبادل والاستثمار بين القارتين.

وفي هذا الصدد، يتعين وضع إطار قانوني مناسب ينبني على اتفاقيات مشجعة للاستثمار كفيلة بحمايته، وملغية للازدواجية الضريبية، باعتبار ذلك يوفر المناخ المحفز على ترسيخ شراكة اقتصادية أفرو-آسيوية واعدة.

إن دور الاندماج الإقليمي في تشجيع مسلسل التبادل والتكامل الاقتصادي بين القارتين أساسي، لاسيما وأن الظرفية الدولية، تحتم تشكيل تجمعات إقليمية قوية، كفيلة برفع تحديات العولمة.

وفي هذا الإطار، فإن إقامة تعاون مدعوم ومهيكل بين المجموعات الإقليمية للقارتين من شأنه أن يسهم ليس فحسب في تحفيز المبادلات التجارية والاستثمار بين الطرفين ولكن أيضا في بروز أقطاب اقتصادية كبرى ذات قدرات تنافسية كفيلة بأن تصبح قوى فاعلة للاقتراح والتفاوض على الصعيد الدولي.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب يعرب مجددا عن استعداده للعمل الوثيق، إن على المستوى الثنائي، أو على الصعيد المغاربي، للبناء العتيد لتكتلنا الإقليمي، المنفتح على البلدان الشقيقة للساحل ولشمال غرب إفريقيا، التي تجمعنا بها أو اصر حضارية عريقة، وتحديات وطموحات مشتركة.

وفي هذا السياق، فقد عمل المغرب على تجسيد تضامنه على أرض الواقع، مع البلدان الشقيقة والصديقة في قارتنا، من خلال القيام بأعمال ملموسة مبادرا إلى إلغاء جميع الديون المستحقة له على الدول الإفريقية الأقل نموا ورفع الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الواردة من هذه البلدان لتشجيع ولوجها إلى السوق المغربية.

كما أن المملكة المغربية، لم تدخر جهدا في تسخير ما تتوفر عليه من إمكانات وخبرات لتنفيذ برامج التنمية البشرية المستدامة، في مجالات متعددة، كالفلاحة وتدبير الموارد المائية، والصحة وتكوين الأطر.

وإن التزام المغرب بهذا التوجه، ليكتسي أهمية كبرى لكونه يندرج في إطار انخراطه القوي في تفعيل مبادرة «النيباد»، وهي المبادرة التي حصلت على دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك شركاؤنا الآسيويون.

ولهذا الغرض، ستعزز الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا بشكل قوي حظوظ نجاح الشراكة الإفريقية الآسيوية، ذلك أن تفعيلها سيعمل لا محالة على تعزيز قدرات البلدان الإفريقية، وتمكينها من تحسين مساهمتها في التعاون بين القارتين.

وفيما يخص آليات تطبيق الشراكة الجديدة الأفرو-آسيوية، فإن المغرب ينخرط بشكل تام في الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر قمة كل أربع سنوات، ومؤتمر وزاري كل سنتين، من أجل تمكيننا من تتبع، وبشكل منتظم، هذه الشراكة الواعدة، التي تنطلق اليوم بجاكرتا.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إن استراتيجية الشراكة الأفرو-آسيوية لا يمكن إعطاؤها ديناميتها المنشودة بغير البعد الثقافي، الذي تتميز به قارتان تتوفران على أغنى رصيد إنساني في هذا المجال، وهو ما يقتضى ضرورة انفتاح شعوبنا على تنوعه وتعدديته لتحقيق تقارب فيما بينها. فمن الضروري إذن التركيز في هذا الصدد، على دور وسائل الإعلام، ليس فقط في التعريف والتقريب بين شعوبنا، والتبادل الثقافي فيما بينها، ولكن أيضا في تحقيق انخراطها التلقائي في إنجاز الاستراتيجية الجديدة، بل ومد إشعاعها على المستوى العالمي.

إن المغرب، الذي شارك بفعالية في مسلسل وضع الشراكة الجديدة الإفريقية الآسيوية، التي تم إطلاقها في إطار مؤتمر المنظمات الإقليمية الآسيوية الإفريقية، تحدوه إرادة قوية، للمساهمة بشكل كامل في إنجاز هذه المبادرة الهامة والجديدة.

وأنه ليحرص بهذه المناسبة، أن يعبر عن تحية إجلال وإكبار، لمؤسسي عملنا المشترك الذين وضعوا سنة 1955 اللبنة الأولى لهذا التضامن، الذي يجمعنا والذي تمكنا بفضلها، من تحقيق إنجازات ملموسة خلال الخمسين سنة الماضية، في ما يرتبط بالتحريك السياسي لشعوبنا وتمكين قارتينا معا من التمتع على الساحة الدولية.

وختاما، فإننا نعرب لمنظمي هذه القمة الهامة، عن جزيل شكرنا، وخاصة للحكومة الإندونيسية الموقرة، وشعبها الشقيق الذي تجمعا به روابط الأخوة الإسلامية الراسخة.

شكرا لكم على إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الأمر اليومي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى القوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين لتأسيسها
05 ربيع الثاني 1426هـ الموافق 14 ماي 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

تحتفل بلادنا اليوم، بكل اعتزاز، بالذكرى التاسعة والأربعين لتأسيس القوات المسلحة الملكية. هذه الذكرى الغالية، التي تجسد عمق
مشاعر الفخر لدى الشعب المغربي قاطبة، وتبرز الصفحات الخالدة، التي سجلها كل من جدنا المغفور له، جلالة الملك محمد
الخامس، طيب الله ثراه، محرر الوطن ومؤسس القوات المسلحة الملكية ووالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه،
باني الصرح العتيد للدولة المغربية الحديثة.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن قائدكم الأعلى، رئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، ليجدد باسم الأمة المغربية، التنويه بأعمالكم الجليلة والتقدير
لتضحياتكم الجسيمة وتحليكم بروح التعبئة والإخلاص والالتزام في النهوض بواجبكم المقدس تحت قيادتنا سواء في الدفاع عن حوزة
الوطن أو في الإسهام الفاعل في الحفاظ على الأمن والسلم في عدة مناطق من العالم.

وفي هذا الصدد، نشيد بما اضطلعت به قواتنا المسلحة منذ تأسيسها إلى اليوم من واجب الذود عن وحدة الوطن ومقدساته والحفاظ
على وحدته الترابية وبما أسديتم ولا زلتم، من أعمال جليلة تنم عن روح الوفاء والتضحية والتشبث بالمثل العليا التي يتحلى بها
الجندي المغربي.

كما لا يخفى على أحد، الدور المتميز الذي تقوم به تجريداتنا لحفظ السلام واستتباب الأمن في الكثير من البلدان الصديقة والشقيقة
تطبيقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها سواء بكوسوفو وبالبوسنة والهرسك التي قررنا استمرار مهمتنا الإنسانية بهما
تحت راية الاتحاد الأوروبي أو بالكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار أو مؤخرا بهاييتي بتنسيق محكم وعمل مشترك فعال مع المملكة
الإسبانية الصديقة؛ مؤكداً عزمنا على تعزيز حضورنا ومصداقية التزامنا بخدمة الشرعية الدولية.

ولا يفوتنا أن ننوه بما قامت به تجريدتنا العسكرية الطبية من جليل الأعمال الإنسانية خلال مشاركتها الأخيرة، تحت إشرافنا، في تدريبات مشتركة بالجمهورية الغابونية الشقيقة وبما أثبتته من قدرات مهنية عالية وتحل بالأخلاق الحميدة؛ وكذا بما أبان عنه طلبة المدرسة البحرية الملكية من حسن الأداء والانضباط، خلال مشاركتهم في احتفالات جمهورية السنغال الشقيقة بعيدها الوطني.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن ما بلغت قواتنا المسلحة الملكية من مستوى متميز تحت قيادتنا يجعلنا نقدر اليوم كل التقدير ما حققته من منجزات وما قطعته من أشواط، بفضل توجيهاتنا السامية وما وفرناه لها من وسائل ومناهج من أجل تمكينها من تكوين علمي وتقني وتكتيكي رفيع المستوى يستجيب للمتطلبات التكنولوجية الحديثة وهو ما نحرص باستمرار على تطويره، للارتقاء بقواتنا المسلحة وتأهيلها على الدوام، للنهوض بما نيطها به من مهام ومسؤوليات.

كما نود أن نعرب عن إشاداتنا البالغة بما تبذله سائر مصالح الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية، تنفيذاً لأوامرنا السامية في مجال تطبيق المعاهدات والأوفاق الثنائية والدولية للتعاون التي تربط بلادنا بعدد من الدول الصديقة والشقيقة لما لذلك من أهمية في توطيد علاقات الصداقة الوثيقة والتضامن الفاعل والتفاهم الودي معها أو في المساهمة في استتباب الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق تندرج التدريبات المشتركة التي قامت بها في شهر أبريل المنصرم القوات المسلحة الملكية إلى جانب القوات الأمريكية الصديقة، وتعاونهما المثمر المشترك الذي يتجلى على وجه الخصوص في أعمال اجتماعية وإنسانية نبيلة تمثلت في بناء مدرسة بطانان وتقديم خدمات طبية مختلفة إلى سكان المنطقة.

وتقديرنا منا للدور الجليل والنبيل المنوط بالقوات المسلحة الملكية في توطيد روح المواطنة ووحدة الصف، فقد قررنا جعل الذكرى الخمسين لتأسيس القوات المسلحة الملكية التي سنحتفل بها سنة 2006 محطة بارزة للتعريف بالدور التاريخي والريادي الذي لطالما اضطلعت به القوات المسلحة الملكية منذ تأسيسها إلى اليوم والذي تؤديه بكل إخلاص وتفان ونكران ذات لمساندة المواطنين، في ما يحل من الكوارث والنكبات أو في الحملات الطبية المنتظمة لصالح الفئات المحتاجة أو من خلال المشاركات العسكرية والرياضية المشرفة داخل الوطن وخارجه.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إننا ونحن نخلد ذكرى تأسيس القوات المسلحة الملكية، لنستحضر، بكل إجلال وخشوع ما أسداه لها جدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس أب الأمة ومحرر البلاد والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني باني المغرب الحديث، خلد الله في الصالحات ذكراهما، سائلين الله تعالى أن يوفقنا في السير على نهجهما القويم لتحقيق المزيد من التقدم والعزة لوطننا في ظل الالتحام الوثيق بين العرش والشعب والوحدة الوطنية والترايبية للمملكة.

كما نستحضر أرواح شهدائنا الأبرار، الذين ضحوا بالغالي والنفيس، ليظل المغرب موفور العزة والمنعة، وكامل السيادة، ودائم الاستقرار، ضارعين إليه عز وجل أن ينعم عليهم، بما وعد به عباده الصالحين من ثواب عظيم ونعيم مقيم، وأن يسدد خطاكم، ويجعلكم عند حسن ظننا بكم، في الدفاع عن قيمنا العليا، في ولاء مكين لقائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، وتشبث راسخ بشعاركم الخالد: الله - الوطن - الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة

09 ربيع الثاني 1426هـ الموافق 18 ماي 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

لقد عهدتني، منذ تحملت أمانة قيادتك، دائم الانشغال بقضاياك، متجاوبا مع تطلعاتك، حريصا على إشراكك في إيجاد الحلول الناجعة، لرفع التحديات الكبرى للوطن، بروح الالتزام والتعبئة، والعمل والأمل.

وسيرا على هذا النهج، وبعد إمعان النظر فيما استخلصته من وقوفي الميداني الموصول على أحوالك في مختلف جهات المملكة، فقد قررت أن أخاطبك اليوم بشأن قضية تهم المغاربة جميعا في العمق، قضية تسائل كل المؤسسات، والفاعلين السياسيين والنقابيين، والاقتصاديين، والهيئات الجمعوية؛ بل إنها تشكل الهاجس الملح لكافة الأسر والمواطنين.

إن الأمر يتعلق بالمعضلة الاجتماعية، التي نعتبرها بمثابة التحدي الأكبر، لتحقيق مشروعنا المجتمعي التنموي، والتي قررنا، بعون الله وتوفيقه، أن نتصدى لها بإطلاق مبادرة طموحة وخلاقة، باسم «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية».

وتندرج هذه المبادرة ضمن رؤية شمولية، تشكل قوام مشروعنا المجتمعي، المرتكز على مبادئ الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والعمل والاجتهاد، وتمكين كل مواطن من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته.

ومن هذا المنظور المستقبلي المتناسق، قمنا بإصلاحات عميقة وأطلقنا مشاريع هيكلية مكنتنا من تحقيق مكاسب هامة، على درب ترسيخ دولة الحق والقانون، وتوسيع فضاء الحريات، والنهوض بحقوق المرأة والطفل، وبأوضاع الفئات الاجتماعية التي تعاني الفاقة والضعف.

وقد قطعنا أشواطاً متقدمة في بناء اقتصاد عصري ومنتج، من خلال المشاريع الكبرى، خاصة في مجال التجهيزات الأساسية، وتأهيل النسيج الإنتاجي الوطني، واتخاذ عدة تدابير لتحفيز الاستثمار والمبادرة الحرة. فضلا عما أنجز في إطار السياسات القطاعية، وبرامج التنمية الجهوية، التي أعطينا انطلاقتها مؤخرا بالجهة الشرقية، وجهة سوس-ماسة درعة؛ تعزيزا لما تم إنجازه، منذ سنوات، بالجهات الشمالية والجنوبية للمملكة.

كما حرصنا على توفير الوسائل والآليات، الكفيلة بالدفع قدما بعملية التنمية، وفي مقدمتها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على تسريع وتيرة إنجاز البرامج الوطنية، للتزويد بالماء الشروب، والكهربة الشاملة للعالم القروي وفك العزلة عنه.

شعبي العزيز،

إن المبادرة التي نعطي انطلاقها اليوم، تعتبر لبنة جديدة لاستكمال بناء هذا الصرح، وتوطيد أركانه. وهي تعتمد أربع ركائز مرجعية أساسية.

فهي في المقام الأول، تستند على المعطيات الموضوعية للإشكالية الاجتماعية في المغرب. تلکم المعطيات، التي تتجلى في كون فئات ومناطق عريضة تعيش ظروفًا صعبة، بل وتعاني من حالات فقر وتهميش، تتنافى مع ما نريده من كرامة موفورة لمواطنينا.

فالعديد من الأحياء الحضرية الصفيحية أو المحيطة بالمدن، وكذا الكثير من الجماعات، التي يوجد معظمها بالوسط القروي، تفتقر إلى أبسط المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الضرورية. وتعتبر مرتعاً خصبا لاستفحال معضلات الأمية والبطالة والإقصاء، أو الانقطاع عن التمدرس، وضعف فرص الشغل، والأنشطة المدرة للدخل.

ومثلما لا يكفي القول بأن هذه الوضعية غير مقبولة؛ فإن مجرد الاقتصار على تشخيصها هو الآخر، لا يضمن ولا يغني من جوع، لأنه يظل غير ذي جدوى، ما لم يقترن بالعمل الجاد والملموس، الكفيل بمعالجتها وتغييرها إلى الأحسن.

كما أن مصداقية تشخيص الوضعية الاجتماعية، إنما تقاس بمدى نبل الدوافع وسمو الطموح، الذي يحدونا، لتحقيق التقدم الاجتماعي. وبهذا المعيار، فإن أي استغلال للبؤس الاجتماعي، لأغراض سياسية، أو لإذكاء نغمة التطرف، أو لإشاعة روح التشاؤم والانهزامية واليأس، أمر مرفوض أخلاقيا، باعتباره ضرباً من التضليل والمغالطة.

وتتبع مبادرتنا، في المقام الثاني، من اقتناعنا بأن إعادة التأهيل الاجتماعي عملية معقدة، شاقة وطويلة النفس، لا يمكن اختزالها في مجرد تقديم إعانات ظرفية، أو مساعدات موسمية مؤقتة. كما لا يمكن التعويل فيها على الأعمال الخيرية، أو الإحسان العفوي، أو الاستجابة لوازع أخلاقي، أو لصحوة ضمير.

ومع حرصنا على ضرورة التشبع المستمر بهذه الفضائل، وإسهاماتها المحمودة، فإننا نعتبر أن التنمية الفعالة والمستدامة لن تتحقق إلا بسياسات عمومية مندمجة، ضمن عملية متماسكة، ومشروع شامل، وتعبئة قوية متعددة الجبهات، تتكامل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والتربوية والثقافية والبيئية.

ومن هذا المنظور، فإن هدفنا الأسمى من وراء تحقيق هذا المشروع، هو توسيع دائرة الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة، وإتاحة أكبر قدر من فرص الاختيار أمام كل المغاربة، رجالا ونساء؛ وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا بالعمل على استئصال آفة الفقر والبؤس، التي تقف عقبة في وجه استثمار المواطن المغربي لمؤهلاته الذاتية، وتحول دون إسهامه واندماجه الكامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وإذا كان مستوى النمو الاقتصادي غير مكتمل ولا منصف، ما دامت ثماره لم تشمل كل الفئات والجهات؛ إذ لا يزال بعضها يعاني تدني ظروف العيش والتهميش، فإنه لا ينبغي النظر إلى الإدماج الذي نتوخاه نظرة تبسيطية ومحدودة، بحيث تعتبره عبئا ثقيلا على النمو. في حين أنه يعد شرطا أساسيا للعملية التنموية، ومحفزا قويا لها.

أما المرتكز المرجعي الثالث للمبادرة، فهو خيار الانفتاح، الذي اعتمدها، بكل مسؤولية، للانخراط في عالم يعرف تحولات متسارعة، وتغيرات عميقة، ويفرض بالتالي إكراهات، وتحديات، تعرض تماسك الروابط الاجتماعية والترابعية للهشاشة، وتفرض أنماطا للعيش والاستهلاك، ونماذج فكرية كاسحة، لا يمكننا تفاديها أو تجاهلها.

لذلك، فإن تحسين مكاسبنا من انعكاسات الانفتاح، مع الاستفادة مما يوفره من فرص ثمينة وإمكانات هامة، لن يتأتى إلا بتعبئة كل المغاربة، وانخراطهم الفاعل في عمل جماعي، بدل الانغلاق المفضي إلى الطريق المسدود، أو اللجوء إلى الحلول الذاتية، المنافية للمصلحة العليا للوطن.

وتنطلق هذه المبادرة رابعا وأخيرا، من العبر المستخلصة من تجاربنا السابقة، ومن النماذج الموفقة لبعض البلدان، في مجال محاربة الفقر والإقصاء، التي تدل على أن رفع هذا التحدي، رهين بالتحديد المضبوط للأهداف، وبالتعبئة الشاملة لبلوغها.

كما تدلنا تلك التجارب، على محدودية جدوى المقاربات التنموية غير المندمجة، ذات الطابع القطاعي الانفرادي، المنعزل عن باقي القطاعات الأخرى. فضلا عما تؤدي إليه من الاختلالات الناجمة عن تعدد الفاعلين، وتشتيت الجهود، وتبذير الموارد.

إنها تجارب تؤكد، على العكس من ذلك، مدى نجاعة الأساليب التي تستهدف التحديد الدقيق للمناطق والفئات الأكثر خصاصة، وأهمية مساهمة السكان، ونجاعة المقاربات التعاقدية والتشاركية، ودينامية النسيج الجمعي المحلي، لضمان الانخراط الفاعل، في مشاريع التنمية عن قرب واستمرارها، باعتبارها مكسبا لهم.

وتأسيسا على هذه المقومات والمرجعيات والتجارب، فإن المبادرة التي نطلقها اليوم، ينبغي أن تركز على المواطنة الفاعلة والصادقة. وأن تعتمد سياسة خلاقة، تجمع بين الطموح والواقعية والفعالية، مجسدة في برامج عملية مضبوطة ومندمجة، قائمة على ثلاثة محاور :

أولها: التصدي للعجز الاجتماعي، الذي تعرفه الأحياء الحضرية الفقيرة، والجماعات القروية الأشد خصاصة. وذلك بتوسيع استفادتها من المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الأساسية، من صحة وتعليم، ومحاربة للأمية، وتوفير للماء والكهرباء، وللسكن اللائق، ولشبكات التطهير، والطرق، وبناء المساجد، ودور الشباب والثقافة، والملاعب الرياضية.

وثانيها: تشجيع الأنشطة المتيحة للدخل القار والمدرة لفرص الشغل، مع اعتماد توجه حازم يتوخى ابتكار حلول ناجعة للقطاع غير المنظم، داعين الحكومة وكل الفرقاء في هذا الشأن إلى جعل المناظرة الوطنية المقبلة للتشغيل، فرصة سانحة لإجراء حوار واسع وبناء، واقتراح حلول عملية لبطالة الشباب.

وثالثها: العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية، للأشخاص في وضعية صعبة، أو لذوي الاحتياجات الخاصة لانتشالهم من أوضاعهم المتردية، والحفاظ على كرامتهم، وتجنبيهم الوقوع في الانحراف أو الانغلاق، أو الفقر المدقع.

وإذا كان من غير الممكن، من الناحية المادية إنجاز هذه المبادرة دفعة واحدة، على مستوى جميع الجهات والفئات ؛ فإن من الأصوب اعتماد معايير موضوعية، قائمة على مدى الاستعجال والحاجة الملحة، لتحديد المستهدفين بالأسبعية.

وهكذا ستستهدف هذه المبادرة، في المرحلة الأولى لانطلاقها، التأهيل الاجتماعي، لـ 360 من الجماعات الأشد خصاصة في العالم القروي، و250 من الأحياء الحضرية الفقيرة، العتيقة منها والعشوائية والصفيحية المحيطة بالمدن، التي تتجلى فيها المظاهر الصارخة للإقصاء الاجتماعي، والبطالة والانحراف والبؤس.

كما أنها تستهدف التأهيل، بكيفية متدرجة، سواء للطاقة الاستيعابية، أو لنوعية مراكز الاستقبال الموجودة، أو إيجاد أخرى جديدة متخصصة، وقادرة على استيعاب، ومساعدة الأشخاص في وضعية صعبة، كالمعوقين، والأطفال المتخلى عنهم، والمتشردين، والنساء المعوزات اللواتي لا سند ولا مأوى لهن، والعجزة والأيتام، الذين لا معيل لهم. وإن محدودية مواردنا المادية، ليست مبرراً لقبول هذه الوضعية المزرية، التي لا نرتضيها لشعبنا الأبي.

فإيماننا القوي، بعقريتنا الوطنية، وقدرتنا على الابتكار والاجتهاد، وبمواردنا البشرية المؤهلة، المدعومة بعزمنا الراسخ، والمستمدة من قيمنا الأصيلة، هي الوسائل الحقيقية، التي نعتمدها لبلوغ الأهداف الطموحة، التي حددناها لهذه المبادرة الحيوية.

وحرصاً على التفعيل الدائم لهذه المبادرة، بكيفية توفق بين التقيد بمحدودية زمن كل انتداب برلماني أو حكومي، وبين ضمان استمرار هذه المبادرة، ذات الطابع الوطني، فإني أحدد مسؤولية الالتزام بتحقيقها في ثلاثة مسارات: قصيرة ومتوسطة ودائمة.

فعلى المدى القريب، كلفت الوزير الأول، بالسهر على أن تنكب الحكومة على تجسيد هذه المبادرة، في دفعتها الأولى، ضمن برامج مندمجة وملموسة، على أن يرفع إلى نظرنا السامي، في غضون الأشهر الثلاثة القادمة، خطة عمل متكاملة، تستجيب لأهداف هذه المبادرة.

أما على المدى المتوسط، فإنه يتعين على الطبقة السياسية، وهي مقبلة على استحقاقات حزبية وانتخابية، في أفق سنة 2007، أن تجعل في صلب اهتماماتها بلورة مشاريع ملموسة لتجسيد هذه المبادرة، لأن أهدافها التنموية، تشكل جوهر الانشغالات اليومية للشعب، والمحك الحقيقي لإعادة الاعتبار للعمل السياسي.

وأما على المدى البعيد، فإن طموحي الكبير، الذي هو طموحك شعبي العزيز، يستهدف الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية لوطننا العزيز إلى مستوى البلدان المتقدمة.

وتأكيداً للصبغة الوطنية الشاملة لهذه المبادرة، فقد وجهنا وزيرنا الأول بأن يعرضها على البرلمان، في جلسة مخصصة لمناقشتها، بما تقتضيه من دعم بناء.

وبصفة عامة، ندعو الحكومة إلى اعتماد مقاربة تقوم على الإصغاء والتشاور مع كل القوى الحية للأمة، من أحزاب سياسية، ومنظمات نقابية، وجماعات محلية، وهيئات المجتمع المدني، وقطاع خاص. وحتى مع المواطنين الذين لهم خبرة وغيرة في مجال التنمية.

كما ندعوها إلى نهج خطة عمل، تركز على مبادئ حسن التدبير، من مسؤولية وشفافية، وقواعد الاحترافية، مع إشراك واسع للمواطنين، وتحديد وعقلنة مجال تدخل المؤسسات، والأجهزة العمومية. فضلاً عن المتابعة والتقييم المستمرين للمنجزات.

وفيما يخص التمويل، فقد قررنا أن ترصد للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية الاعتمادات الكافية، من الميزانية العامة للدولة، وذلك بشكل قار ودائم. وفي هذا السياق، يجب وضع حد للحلول الترقيعية، والتدابير الجزئية غير المجدية، المتنافية مع ضرورة دوامها.

كما ينبغي أن يقوم التمويل على إيجاد آلية ملائمة و متميزة، تضمن استمرارية الموارد، وتسهيل ونجاعة مساطر التنفيذ. ونود التأكيد في هذا السياق، على أنه لن يتم اللجوء إلى أي ضرائب أو تحملات جبائية جديدة، لا على المواطن، ولا على المقاول.

ويجب أن يشكل تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فرصة للاجتهاد والإبداع والتجديد، في آليات وأساليب العمل الاجتماعي. منطلقنا في ذلك أن تكون قوية التأثير في نتائجها، وغير مكلفة في وسائلها، ومعززة بـموارد بشرية مؤهلة، وآليات مراقبة ورصد لظواهر الفقر والإقصاء، بكل موضوعية وبقطة.

شعبي العزيز،

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ليست مشروعا مرحليا، ولا برنامجا ظرفيا عابرا، وإنما هي ورش مفتوح باستمرار. كما أنها ليست تغييرا في الأسبقيات التي حددناها، بل هي تأكيد وتجسيد لالتزامنا. إذ ما فتئنا في كل مناسبة، نؤكد أسبقية واستمرارية ما نخوضه من معارك موصولة، لتأهيل الموارد البشرية، وتقوية التنافسية الاقتصادية الوطنية، وإدراج إنعاش الاستثمار والمبادرة الخاصة والتصدير، في إطار مختلف السياسات القطاعية.

وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد على أهمية الدور الحاسم للتفعيل الأمثل لإصلاح منظومة التربية والتكوين، باعتبارها رافعة أساسية للتعبئة والإدماج الاجتماعي. كما نؤكد على حاجة بلادنا إلى انتهاج خطة محكمة بعيدة المدى، في النهوض الفعلي بالتنمية القروية، والاستثمار الأمثل لمواردنا الزراعية.

ومن منطلق انشغالنا القوي، بوجود التضامن مع العالم القروي، لمواجهة الأوضاع الملحة، الناجمة عن سنة فلاحية صعبة، فإننا نؤكد ضرورة اتخاذ حكومتنا للتدابير الاستعجالية الكفيلة بالتغلب على الظرفية الراهنة.

شعبي العزيز،

إن سبيلنا ليظل المغرب أمة ناهضة، وبلدا متحركا إلى الأمام، لهو التعبئة من أجل تحقيق هذا المشروع النبيل، الذي ندعو الجميع للانخراط في مساره، في نكران ذات، وسمو عن كل الحسابات الضيقة.

وتشبعنا منا بثقافة التقويم والمحاسبة لكل الفاعلين، في قيامهم بمسؤولياتهم، التي نحرص على ترسيخها في تدبير الشأن العام، فإننا نحدد مدة السنوات الثلاث المقبلة، كموعده لتقييم نتائج هذه المبادرة الجديدة، وما ستفرزه من تغيير إيجابي ملموس، في حياة المواطنين.

وإنه لعهد وثيق يجب أن نأخذه جميعا على أنفسنا لتكريس كل الجهود، من أجل انتشار الفئات والجهات المحرومة من برائن الفقر والإقصاء والتخلف، وتمكينها من الأخذ بناصية التقدم، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، باعتبارها المعركة الأساسية لمغرب اليوم والغد.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة الدوحة

الدوحة، 07 جمادى الأولى 1426هـ الموافق 15 يونيو 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، رئيس القمة،

يطيب لي، في البداية، أن أعرب عن خالص عبارات الشكر والتقدير، لأخيينا الأعز، صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، على ما وفره من ظروف ملائمة، لضمان نجاح هذه القمة الهامة. كما أشيد بما قامت به دولة قطر الشقيقة، بقيادته الحكيمة، من جهود موفقة ومتواصلة، خلال رئاستها في السنة المنصرمة لمجموعة 77 والصين.

وإن انعقاد هذه القمة الثانية من نوعها، ليجسد إرادتنا المشتركة وطموحنا الكبير، لمتابعة مسيرتنا، بثقة وتفاؤل، نحو بناء مستقبل أفضل، تنعم فيه شعوبنا بالعيش الكريم، في ظل التقدم والأمن والاستقرار.

ومن هذا المنطلق، عملنا، خلال رئاسة المغرب للمجموعة، سنة 2003، على تفعيل مخطط هافانا؛ مسجلين بارتياح تجاوب جميع بلدان الجنوب مع التوجه العملي لبلورته، الذي تكرر خلال المؤتمر التقييمي لمراكش.

فبرغم كل مظاهر الانفتاح الاقتصادي، والتطور التكنولوجي، وأقول الانتقاسات الإيديولوجية، فما زالت البلدان النامية تعاني، بكل أسف، مخاطر حقيقية وتحديات كبرى، من جراء اتساع بؤر التوتر، والفقر والتهemis، وانتشار الأمراض الفتاكة.

ولمواجهة هذه الأوضاع الأساسية، نجدد نداءنا لدول الشمال للوفاء بتعهداتها، وخاصة عبر تنفيذ ما اتفق عليه في مؤتمر مونتيري، وبلورة أهداف الألفية، بتعبئة الموارد المالية الوطنية والدولية، من أجل التنمية، وولوج الأسواق، وتخفيض الديون الخارجية، وإلغائها بالنسبة للبلدان الأقل نمواً.

وبالنظر لكون غالبيتها تنتمي لإفريقيا، فإن المغرب، من منطلق تضامنه الملموس مع دولها الشقيقة، قد خصص، خلال رئاسته للمجموعة، مؤتمرا وزاريا استثنائيا، لتدارس إيجاد حلول لمعضلاتها المتفاقمة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أشيد بالخطوة الإيجابية، التي أقدمت عليها مجموعة الثماني الكبار، بإلغاء ديونها على عدد من الدول الأقل نمواً.

وإن دعوتنا لدول الشمال للإسهام الفعلي في إضفاء بعد إنساني وتضامني على العولمة، لا ينبغي أن ينسبنا ضرورة الاعتماد، في المقام الأول، على قدراتنا الذاتية، واستغلال كل فرص التعاون والتكامل، التي تتيحها مؤهلاتنا الاقتصادية، والبشرية والفكرية، وتحمل مسؤولياتنا، بدل الركون إلى التواكل والانتظارية، وإلقاء اللوم دائماً على الآخر.

ولنا اليقين، في أنكم تشاطروننا نفس الاقتناع، بأن بلوغ هذه الغاية، لا بد أن يركز على حلقات مترابطة، انطلاقاً من الصعيد الوطني، ومروراً بالميدان الجهوي والمجال القاري وبين القاري، وانتهاءً بالمستوى الأشمل لتضامن أقوى جنوب-جنوب.

وفي هذا السياق، قام المغرب باتخاذ مبادرات مقدامة وخلاقة، وبإصلاحات عميقة، مكنته من تحقيق مكاسب هامة، على درب ترسيخ الديمقراطية، والنهوض بحقوق الإنسان، وبناء اقتصاد عصري، منفتح ومنتج، وتعزيز التضامن، في مجتمع المعرفة والاتصال.

ولتوطيد التماسك الاجتماعي، أقدمنا، مؤخراً، على إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في إطار المنظور المتجدد، الذي يجعل من الإنسان محور وغاية كل سياسة تنموية.

وتقوم هذه المبادرة على برامج عملية مضبوطة، في إطار سياسات عمومية مندمجة، تعتمد المشاركة الديمقراطية والحكم القويم، والاجتهاد والابتكار، غايتها تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ومحاربة الفقر والإقصاء والتهميش، وتشجيع الأنشطة المدرة لفرص الشغل.

أما على المستوى الجهوي، فإننا حريصون على توطيد التطور المتزايد للتعاون المدعوم مع عدد من الدول الإفريقية الشقيقة، بروح من الشراكة التضامنية؛ واضعين الإمكانيات والخبرات المتاحة لدينا، لدعم التنمية المستدامة لشعوبها الشقيقة، من خلال مشاريع هادفة وملموسة.

كما أننا عازمون على السير بخطوات ثابتة ومتواصلة، على درب بناء اتحاد المغرب العربي، على أسس سليمة ومتينة، باعتباره خياراً استراتيجياً لا مناص منه، ليس فقط لتحقيق الاندماج والتكامل بين دوله الخمس، ولكن كدعامة أساسية، للترابط الوثيق مع المجموعات الجهوية الإفريقية الأخرى، بما يسهم في إنجاح خطة «النيباد» الطموحة؛ فضلاً عن كون الاتحاد المغاربي يعد فاعلاً دينامياً، في تنشيط العمل العربي والإسلامي المشترك.

وفي نفس المسار، نشيد بمبادرة تجديد الشراكة الأفرو-آسيوية، في مؤتمر جاكارتا، والتعاون مع بعض الدول الآسيوية الوازنة، وخاصة في نطاق المنتدى الإفريقي-الصيني. كما ننوه، في نفس السياق، بإقامة حوار بناء ومثمر، بين العالم العربي ودول أمريكا الجنوبية، خلال قمة برازيليا، التي يشرف المملكة المغربية احتضان دورتها الثانية، في 2008؛ متطلعين إلى إرساء تعاون مماثل، بين الدول الإفريقية وأمريكا الجنوبية. ومن خلال هذه السلسلة المتكاملة في حلقاتها المترابطة، المنسجمة في مقاربتها المتناسقة، المتفاعلة بين مكوناتها المندمجة، والوحدة في توجهاتها، نتضمن جميعاً من دعم تعاوننا الواعد جنوب-جنوب.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي ،

علاوة على القرارات التي ستسفر عنها، بالنسبة لتوطيد العلاقات بين بلداننا، فإن قمتنا تشكل فرصة سانحة، لتوجيه رسالة قوية، من مجموعتنا إلى المنتظم الأممي، في أفق الاجتماع الرفيع المستوى، للجمعية العامة للأمم المتحدة، في قمتها المتميزة هذه السنة، بتخليد ذكراها الستين. رسالة تعقل، مفادها أن التفاوت الاقتصادي والتكنولوجي الصارخ بين الشمال والجنوب، لا تنحصر تداعياته السلبية داخل المجتمعات النامية فقط، وإنما تهدد الأمن الشامل، في عالم أصبح قرية كونية، وتساؤل الضمير العالمي، بما تطرحه من معضلات الإقصاء والفقر والانغلاق، ونزعات التطرف والإرهاب.

كما أنها تحمل إشارة أمل، في أن تشكل هذه القمة الهامة، فرصة للتأكيد على تشبثنا بترسيخ نظام متعدد الأطراف، عادل ومتوازن، كفيل بتحقيق التطلعات المشروعة لأجيالنا الحاضرة والصاعدة، للتنمية الشاملة المستدامة، والمواطنة القومية والكونية، في عالم أوفر أمنا ورخاء، وأكثر تضامنا وإنصافا وإنسانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في مؤتمر جراحة الأعصاب
مراكش، II جمادى الأولى 1426هـ الموافق 19 يونيو 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة العلماء والأساتذة الأفاضل،

يطيب لنا أن نرحب بالمشاركين في المؤتمر الثالث عشر للفيدرالية الدولية لجمعيات جراحة الأعصاب، الذي أئينا إلا أن نضفي عليه رعايتنا السامية، تقديرا منا للجهود السخية التي تقوم بها جمعياتكم الموقرة، من أعمال علمية رائدة، وبرامج ميدانية موفقة، في المجال الدقيق لجراحة الجهاز العصبي؛ من منطلق اهتمامنا الخاص بالفضاء الأوسع للرقي بقطاع الصحة، الذي بوأناه مكانة الصدارة، في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها مؤخرا، للنهوض بأوضاع الفئات التي تعاني الفاقة أو الإعاقة.

وإذ نشيد باختياركم المغرب، لاحتضان لقاءكم الهام، معترزين بما يرمز إليه من اعتراف بالتقدم المنجز من لدن بلادنا في مجال تخصصكم، وللنشاط العلمي المتميز للجمعية المغربية لجراحة الأعصاب، رئاسة وأعضاء، فإننا نعتبر انعقاده بمراكش، حاضرة اللقاءات الدولية الهادفة، ولأول مرة، في بلد عربي إفريقي، فرصة سانحة لتأكيد عزمنا الراسخ وعملنا الدؤوب، على إيلاء القارة الإفريقية ما تستحقه من عناية، للنهوض بالأحوال الصحية لشعوبها الشقيقة، ومناسبة لاستفادة بلدانها النامية من خبرتكم الكبيرة، للاستجابة للحاجيات الصحية للسكان، في أدق تخصصات الطب الحديث. وإننا لواثقون بأن التثام ملتقاكم بالمغرب، الذي يعتز بانتمائه الإفريقي، سيكون له تأثير إيجابي على البحث العلمي والاستشفائي في مجال أمراض الدماغ والشرابين، وكل الأدوية المرتبطة بالجهاز العصبي، سواء ببلدنا، أو بالأقطار الإفريقية الشقيقة.

ونود التنويه، في هذا الصدد، بقرار فيدراليتكم بإحداث «مركز معياري»، لتكوين جراحي الأعصاب في البلدان الإفريقية، مؤكداً التزام المغرب، في نطاق مساندته الملموسة للتنمية البشرية المستدامة للشعوب الإفريقية الشقيقة، بدعم كل المبادرات التي سيصدرها مؤتمركم الموقر، والأوفاق الهادفة لتشجيع التعاون بين هيأتكم وجامعة محمد الخامس بالرباط.

كما نغتنم هذه المناسبة للإشادة بالدعم المقدم من قبل عدة دول شقيقة وصديقة، ومؤسسات دولية، من أجل إتمام إنجاز وتجهيز المركز الوطني لعلوم الأعصاب، بمستشفى الاختصاصات بالرباط، مؤكداً لكم عزمنا القوي على وضعه رهن إشارة المرضى والأطباء والباحثين الأفارقة؛ مجسدين بذلك توجهنا الراسخ لتعزيز علاقات التعاون جنوب-جنوب، وتطوير شراكة نموذجية بين بلدان الشمال والجنوب، لما فيه خير الإنسانية جمعاء.

وإذ نرجو لكم مقاما طيبا بالمغرب، أرض التعاون المثمر، وجسر التفاعل بين الحضارات والثقافات، لنسأل الله أن يكلل أعمالكم بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في افتتاح الدورة الأولى لأعمال المجلس العلمي الأعلى
فاس، 30 جمادى الأولى 1426هـ الموافق 08 يوليوز 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة العلماء الأفاضل،

يطيب لنا أن نرأس افتتاح أعمال هذه الدورة للمجلس العلمي الأعلى، بعد استكمال إرساء الصرح المؤسسي للحقل الديني، من مجالس علمية وأجهزة وتنظيمات مركزية وجهوية ومحلية، وتمكينها من الوسائل الكفيلة بإنجاح مهامها، قياما من جلالتنا بالأمانة التي نتقلدها كأمر للمؤمنين، في السهر على صيانة الملة والدين.

وقد أبنينا إلا أن نشرك في هذا اللقاء، علاوة على أعضاء المجالس العلمية، الأعلى منها والمحلية، نخبة من العالمات والعلماء الأفاضل، اعتبارا منا لإسهامهم الفاعل في النهوض بالدور المنوط بها، تأطيرا وتوجيها، وإرشادا وتنويرا، مع الإصغاء عن قرب، للمواطنين في مشاغلهم الدينية، ولاسيما الشباب منهم.

وتفعيلا لتوجيهاتنا السامية، بشأن تحديد مرجعية الفتوى، التي هي منوطة بإمارة المؤمنين، أحدثنا هيئة علمية داخل المجلس العلمي الأعلى، لاقتراح الفتاوى على جلالتنا، فيما يتعلق بالنوازل، التي تتطلب الحكم الشرعي المناسب لها، قطعاً لدابر الفتنة والبلبلة في الشؤون الدينية. وإننا لنتنظر منكم، أن تجعلوا من هيئة الفتوى، آلية لتفعيل الاجتهاد الديني، الذي تميز به المغرب على مر العصور، في اعتماده على أصول المذهب المالكي، ولاسيما قاعدة المصالح المرسلة، وقيامه على المزوجة الخلافة، بين الأنظار الفقهية والخبرة الميدانية.

وبذلكم، نقوم بتحسين الفتوى، التي هي أحد مقومات الشأن الديني، بجعلها عملا مؤسسيا، واجتهادا جماعيا، لا مجال فيه لأدعاء المعرفة بالدين، ولتداول السفهاء والمشعوذين، ولا للمزاعم الافتراضية الفردية.

وفي هذا السياق، قررنا أن تكون فاتحة أعمال المجلس العلمي الأعلى تكليفه، طبقا لما يراه من رأي فقهي متنور، بتوعية الناس بأصول المذهب المالكي، ولاسيما في تميزه بالعمل بقاعدة المصالح المرسلة، التي اعتمدها المملكة المغربية، على الدوام، لمواكبة

المتغيرات في مختلف مناحي الحياة العامة والخاصة، من خلال الاجتهادات المتنورة، لأسلافنا الميامين ولعلمائنا المتقدمين. وهو الأصل الذي تقوم عليها سائر الأحكام الشرعية والقانونية المنسجمة والمتكاملة، التي تسنها الدولة بقيادتنا، كملك وأمير للمؤمنين، في تجاوب مع مستجدات العصر، والتزام بمراعاة المصالح، ودرء المفاسد وصيانة الحقوق، وأداء الواجبات.

كما نكلف اللجنة الدائمة لإحياء التراث، بالعمل على تحقيق كتاب «الموطأ»، لإمامنا مالك بن أنس، رضي الله عنه، تحقيقا علميا متقنا، يليق بموضوعه، وبالمكانة التي يحظى بها لدى المغاربة. وإننا لنتنظر من هذه اللجنة استدراك ما فات طبعاته السابقة، وذلك بالرجوع إلى مخطوطاته المغربية الفريدة، ليطلع في حلة وطنية أصيلة جديدة بالمغرب، كمنارة مشعة للفقهاء المالكيين.

وإذ نؤكد عزمنا على المضي قدما في إصلاح الشأن الديني، الذي قطع خطوات هامة، باعتباره أحد أركان مشروعنا المجتمعي، فإننا ندعوكم وكافة العلماء المستنيرين، رجالا ونساء على حد سواء، إلى النهوض بالمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقكم، والانخراط في حركة الإصلاح الشامل الذي نقوده.

وإننا لنعول عليكم في الإسهام الفاعل، لتجسيد المواطنة الإيجابية، بالاجتهاد المنفتح على التطور والتقدم، مع الحفاظ على ثوابت هويتنا المتميزة، والإجماع الراسخ على مقدسات الأمة، من عقيدة وسطية، وملكية ديمقراطية، ووحدة ترابية التي نحن بالبيعة الشرعية عليها مؤتمنون، وبسيادة الدستور وقوة القانون لها ضامنون، وعلى حرمتها ساهرون، سائلين الله تعالى أن يجعل التوفيق والسداد حليفكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى السادسة لاعتلاء جلالاته عرش أسلافه المنعمين
تطوان، 23 جمادى الثانية 1426هـ الموافق 30 يوليوز 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

يكتسي احتفالنا بعيد العرش لهذه السنة، طابعا متميزا، لتزامنه مع الذكرى الخمسين للاستقلال. لذلك، ارتأيت أن أجعل من خطابي لك اليوم، في الذكرى السادسة لتقليدي أمانة قيادتك، وقفة جماعية، لاستلهام روح الوطنية العالية، التي بفضلها استرجع المغرب سيادته، ولترسيخ قيم المواطنة المسؤولة، باعتبارها الغاية والوسيلة للنهوض بالأوراش الكبرى، للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تعاهدنا على إنجازها، ضمن إجماع شامل حول ثوابت الأمة وخياراتها الكبرى؛ مستمدين من الالتحام الوثيق بين العرش والمغاربة، الذي شكل على الدوام، مصدر قوتنا التي لا تنضب، عدة لتشييد مغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم. وذلكم هو التحدي الأكبر، الذي ما فتئنا نعمل على رفعه، بالإصلاحات العميقة المتوالية. وكما أن لكل بناء ثابت ومرصوص دعائمه، وأن للدين أركانه، ولكل دولة قوية ركائزها القومية الخاصة، فإن للمواطنة الكاملة، التي ننشدها لكافة المغاربة، مرجعياتها الدينية والوطنية التاريخية، المتمثلة في الإسلام والملكية والوحدة الترابية والديمقراطية. فالإسلام السني المالكي، المعتدل والمنفتح، الذي ظلت إمارة المؤمنين ساهرة على حمايته، ونقاء عقيدته السمحة، مع ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية، قد شكل، عبر العصور، البوتقة التي انصهرت فيها كل مكونات الهوية الوطنية، الموحدة، الغنية بروافدها الحضارية المتعددة. وبقدر تمسكنا بما يميز الملكية المغربية من مشروعية دينية ودستورية، وروح شعبية، ووطنية تاريخية؛ فقد ارتقينا بها، إلى ملكية مواطنة، من خلال ما حققناه من تطور ديمقراطي، وعمل تنموي، وتحرك ميداني. ملكية فاعلة تجسد خصوصيات الهوية المغربية، في تجاوب مع الإرادة الشعبية، والمقومات الحديثة للحكامة الجيدة، وضمان الوحدة والثقة والاستقرار، اللازمة لإنجاز المشاريع الهيكلية، والاختيارات الوطنية الكبرى، بما تقتضيه من تعبئة واستمرارية، مهما كان توالي انتداب المؤسسات الدستورية.

كما أن تعلقك، شعبي العزيز، أبا عن جد، بوحدتك الترابية، ليعد جزءا لا يتجزأ من وطنيتك العريقة، ومقوما أساسيا للمواطنة العصرية الفاعلة. وهو ما جعل من تشبثك، على الدوام، بمغربية صحرائك، قضية وجود لا مسألة حدود. وإنما لنشيد بما أبديته، في الآونة الأخيرة، من إجماع وتعبئة، وبما أبانت عنه جاليتنا الوفية المقيمة بالخارج، من غيرة وطنية صادقة، وما تحلت به مختلف السلطات

العمومية، المدنية والعسكرية، الأمنية والدركية والمساعدة، من يقظة وحزم ورياسة جأش، والتزام بسيادة القانون، في مواجهة المؤامرات الفاشلة، للمس بمرور سيادتك، واستفزاز شعورك الوطني.

كما ننوه بتصديك، بالتزام وإباء، ورفضك القاطع للمتاجرة السياسية الانتهازية، والاستغلال الدنيء للأوضاع المساوية للأسرى المغاربة، المعتقلين بالتراب الجزائري، في خرق سافر لأبسط قواعد القانون الدولي الإنساني.

ومن منطلق التزامه الصادق بمواثيقه في شموليتها؛ فإن المغرب لن يفرط في أي واحد من مواطنيه. ولن يكف عن مطالبة المجموعة الدولية، بتحمل مسؤوليتها كاملة في هذا الملف، الذي لن يطوى، بكيفية حقيقية ومنصفة، إلا بالكشف عن مصير كل المفقودين، وجبر أضرار المسرحين، ورفع الحصار عن المرحلين، الذين يشكلون حالة شاذة في العالم.

فهم لا يعاملون كلاجئين، سواء بمنع المندوبية الأممية السامية المختصة من الإشراف على مخيماتهم، ومن إحصائهم والتأكد من هويتهم، أو بعدم تمكينهم من حق اختيار العودة إلى وطنهم الأم المغرب، بكامل حريتهم. وبهذه المناسبة، نتوجه إلى كافة رعايانا الأوفياء، المتشبثين بمغربيتهم، والذين يعانون من الحصار الظالم، المضروب عليهم بتدويف، للعودة إلى أهلهم وذويهم. فالوطن الغفور الرحيم، الذي يفتح ذراعيه لجميع أبنائه التائبين، العائدين إلى حضنه الحليم، يوفر لهم كل شروط المواطنة الكاملة، والعيش الحر الكريم.

وتأكيدا لتثبيت المغرب بالشرعية الدولية، فإننا نجدد الإعراب عن استعداده الدائم للتفاوض الجاد، لإيجاد الحل السياسي التوافقي النهائي، للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائه، والذي يحظى بدعم المنتظم الدولي، بما يخول أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، في ظل سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترايبية.

وإن تمسك المغرب بهذا الموقف الواقعي والمنصف، ليقوم على استراتيجية متعددة الأبعاد. فعلاوة على تجسيده للتوجه الديمقراطي لبلادنا، فإنه يأخذ بعين الاعتبار حرصنا على تحقيق الاندماج المغاربي، على أسس سليمة ومتينة. كما أنه يراعي أمن واستقرار ورخاء شعوب حوض المتوسط، وكذا بلدان الساحل الإفريقي الشقيقة والصديقة، وتحصين هذه المنطقة الحساسة، من الوقوع في متاهة الإرهاب والبلقنة، التي لن يستطيع أحد أن يكون بمنأى عن مخاطرها الوخيمة، وفتنها الكامنة والمتربصة.

وعملا على إشراك مختلف فعاليات أقاليمنا الجنوبية، في تدبير شؤونها، قررنا إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، لتمكينه من تمثيلية متوازنة، وذات مصداقية، تجعل منه قوة اقتراحية، ومؤسسة فاعلة، للنهوض بهذه الأقاليم العزيزة علينا، والدفاع عن مغربيتها.

وإيماننا بأن الديمقراطية تعد من المقومات الأساسية، لقيام مواطنة حقيقية، فقد عملنا على تطوير مؤسساتها، وتفعيل آلياتها. ومن ثم، أقدمنا على تمكين العائلة المغربية من مدونة متقدمة ورائدة للأسرة، باعتبارها المنبت الأول، للتربية على المواطنة الصالحة.

وتجسيديا لتجاوبنا الدائم مع الانشغالات الحقيقية لكل المواطنين، سواء منهم المقيمون داخل المملكة أو خارجها، ومع تطلعاتهم المشروعة والمعقولة، فقد قررنا، بصفتنا ملكا أميرا للمؤمنين، تحويل الطفل من أم مغربية حق الحصول على الجنسية المغربية.

وبذلك نؤكد عزمنا الراسخ على تعزيز ما حققناه من تقدم رائد، بما كرسه مدونة الأسرة من حقوق والتزامات، قائمة ليس فقط على مبدأ مساواة الرجل والمرأة، ولكن بالأساس على ضمان حقوق الطفل، والحفاظ على تماسك العائلة، وصيانة هويتها الوطنية الأصيلة.

وحرصا من جلاتنا على التفعيل الديمقراطي والشمولي لهذا الإصلاح، النابع من الفضيلة والعدل، وصيانة الروابط العائلية؛ فإننا نصدر توجيهاتنا للحكومة، قصد الإسراع باستكمال مسطرة البث والمصادقة على طلبات الحصول على الجنسية المغربية، المستوفية لكافة الشروط القانونية. كما نكلفها أيضا بأن ترفع إلى نظرنا السامي اقتراحات عقلانية، لتعديل التشريع المتعلق بالجنسية، وملاءمته مع مدونة الأسرة، على ضوء تحقيق أهدافها النبيلة، المنشودة من قبل كل مكونات الأمة، وضرورة التنشئة على المواطنة المغربية المسؤولة.

وإدراكا للدور الحيوي، الذي تنهض به المدرسة، في تكامل مع الأسرة، لبناء مجتمع التضامن والإنصاف وتكافؤ الفرص، الذي نعمل على ترسيخ دعائمه، وكذا تأهيل أجيالنا الصاعدة، لممارسة حقوقها، وأداء واجباتها، واندماجها في عالم المعرفة والاتصال، فقد جعلنا في صدارة الإصلاحات الشاملة والعميقة، التي نقودها، اعتماد ميثاق وطني للتربية والتكوين.

وفي سياق حرصنا الموصول على التفعيل الأمثل له، لتنمية مواردنا البشرية، التي هي ثروتنا الحقيقية، سنتولى تنصيب المجلس الأعلى للتعليم، الذي وضعنا ظهيره الشريف، لينهض بدوره، كمؤسسة دستورية، للتشاور والاقتراح البناء، والتوقع، والتقييم الموضوعي، لهذا الورش الحيوي.

وبموازاة مع ذلك، فإننا عازمون على تقوية الهيئات المكلفة بتأطير وتمثيل المواطنين، وفي طليعتها الأحزاب السياسية الناهضة بدورها الديمقراطي، في إيجاد نخب قادرة على التدبير الجيد للشأن العام، هدفنا الأسمى تمكين بلادنا من مؤسسات تمثيلية ذات مصداقية منبثقة من انتخابات حرة، من شأنها إبراز مشهد سياسي معقلن، قائم على أغلبية منسجمة، متوافقة على برنامج حكومي مشترك، ومعارضة بناءة، كقطبين متنافسين ومتكاملين، في خدمة المصالح العليا للوطن والمواطنين.

وبنفس الحرص، ننتظر من المنظمات النقابية والغرف المهنية، المساهمة بدورها الفعال في تحفيز المقاولات، باعتبارها شريكا في نجاحها واستمرارها. كما نشيد بالجهود السخية، التي تبذلها فعاليات المجتمع المدني، لإشاعة روح المواطنة، وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي، الموفر للشروط العيش الكريم

ولكون وسائل الإعلام، شريكا فاعلا في ترسيخ المواطنة الإيجابية، فإن غيرتنا الصادقة على حسن قيامها برسالتها النبيلة، في تنوير الرأي العام، وترسيخ البناء الديمقراطي، لا يعادلها إلا حرصنا على أن تكون ملتزمة بضوابط قانونية وأخلاقية ومهنية، مجسدة للتوفيق بين الحرية والمسؤولية، واحترام النظام العام، في نطاق سيادة القانون، وسلطة القضاء.

وفي هذا السياق، ندعو بكل إلحاح، الحكومة وكل الفاعلين في هذا المجال، إلى الإسراع بإخراج المنظومة الجديدة، الكفيلة بإصلاح وتأهيل الصحافة، للنهوض بدورها في ترسيخ المواطنة المسؤولة، مثلما ساهمت بالأمس في بلورة الروح الوطنية.

كما ننتظر، في هذا الصدد، من كل الفاعلين في الحقل السياسي والإعلامي، أن تنصب جهودهم على تشكيل قوة اقتراحية، للتعبير الموضوعي والنزيه، عن الانشغالات الحقيقية للرأي العام، وتعميق وعيه وتعبئته، حول ما يتطلبه كسب معركة المغرب الأساسية. تلکم المعركة التي لا يجوز اختزالها في مواسم انتخابية، ولا جعلها منطلقا لحسابات ضيقة أو وهمية.

إنها بالأساس، المعركة الحقيقية للنهوض بالتنمية البشرية، التي ارتأينا مشارطتك عمق تصورنا الاستراتيجي لمساراتها الثلاثة.

ذلكم أن اعتزازنا بما حققناه من تقدم، في المسار الأول، لتحديث الدولة - الوطنية، وترسيخ التشبث بهويتها الموحدة، وبرموز سيادتها، لا ينبغي أن يحجب عنا كون تشييد دولة المؤسسات يمر حتما عبر الإقرار بحرمة المؤسسات نفسها، وبأن دولة الحق لا تستقيم بغير صيانة حق الدولة.

وفي هذا الصدد، فإننا معترفون بما حققناه جميعا على درب بلوغ المقاصد النبيلة، للمصالحة التي أطلقنا مسلسلها الرائد، سواء مع تاريخ المغرب العريق، بإعادة الاعتبار للثقافة الأمازيغية، التي نؤكد عزمنا الراسخ على مواصلة النهوض بها، بوصفها مكونا أصيلا للهوية المغربية الموحدة، أو مع المعاصر منه، بالمبادرة الشجاعة لإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، التي لم تدخر جهدا فيما هو منوط بها، بالإضافة إلى إعطائنا المصالحة بعدا جغرافيا وعمقا تنمويا، بجعل المناطق المحرومة والمهمشة في صدارة اهتمامنا.

بيد أن ما نريده لهذا المسلسل المقدم من طابع شمولي ومواطنة فاعلة، لن يكتمل إلا بمصالحة المغاربة مع المبادرة الذاتية والاقتصاد والإنتاج، وهو أمر متاح لنا، بفضل ما تتوفر عليه من رصيد وطني رائد، في اختيار الليبرالية واقتصاد السوق، وكذا ما أنجزته بلادنا من بنيات تحتية حيوية، كبناء السدود، وتعميم التزود بالماء الشروب، وكهربة العالم القروي، بالإضافة إلى الاستثمار الموفق لعائدات الخصوصية، من خلال صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتقدم الكبير في مجال الأخذ بالتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال؛ فضلا عن الإشعاع الدولي، والمصدقية المشهود بها للمغرب عالميا.

وبموازاة مع جعل السياحة قاطرة للتنمية، وقطبا للاستثمار، وجسرا للتفاعل الحضاري، ونموذجا للقطاعات، التي تتوفر فيها على استراتيجية واضحة المعالم؛ فإننا عازمون على مواصلة إنجاز البرامج الضخمة للسكن اللائق.

وفي هذا الاتجاه، نلح على أن يندرج ذلك ضمن مخططات عمرانية، لجعل كل قرية ومدشر، مراكز للأنشطة الاقتصادية، المدرة لفرص الشغل والدخل القار، والارتباط بالأرض.

كما نؤكد على تفعيل دور الوكالات الحضرية، للارتقاء بمدننا إلى فضاءات للعيش الكريم، والتآلف والتساكن الإنساني، بدل أن تكون مجرد بنايات مترامية، مفتقرة للروح الحضارية.

وبمنظور شمولي، فإننا مصممون على تعميق وعقلنة الجهوية لإقامة مناطق مندمجة ومتجانسة، جغرافيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وبنفس العزم، سنمضي قدما في تحقيق المشاريع الهيكلية الكبرى لطنجة- المتوسط، وتوسيع شبكة الطرق السيارة، وتحسين ظروف ومناخ الاستثمار المنتج، علاوة على ترسيخ ثقافة التضامن، وتعزيز دور المجتمع المدني.

شعبي العزيز،

مهما يكن رصيدنا الإيجابي وطموحنا الكبير، للنهوض بالمسلسل الإصلاحية والأوراش الواعدة المفتوحة فيه، فإنه يتعين علينا أن نصارح أنفسنا، وبكل شجاعة ومسؤولية، بأن المواطنة الحقيقية، ستبقى ناقصة وصورية، وهشة وغير مكتملة، ما لم يتم توطيدها بمضمون اقتصادي واجتماعي، وتدعيمها بحمولة ثقافية، وتحصينها بروح أخلاقية.

ولذلكم أطلقنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ذات العمق الاستراتيجي والبعد الجهوي المندمج والطابع التضامني لمحاربة العجز الاجتماعي والتفاوت المجالي.

وإذا كنا قد شرعنا في تفعيلها، بتمكينها من الكفاءات البشرية العالية، والموارد المالية القارة، والوسائل الناجعة؛ فإننا ننتظر من الطبقة السياسية والقوى الحية للأمة التي نشيد بالتفافها حولها، ما هو أهم، ألا وهو الانخراط الفعلي في تجسيدها في برامج ميدانية ملموسة.

بيد أنه لن يتأتى تحقيق التنمية الشاملة، إلا بتأهيل وتحديث اقتصادنا، وكسب رهانات الانخراط في الاقتصاد العالمي والتبادل الحر، لتسريع وتيرة النمو، وتقوية التنافسية والإنتاجية، وخلق الثروات بهدف إيجاد الشغل.

وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد على أننا نعتبر توفير فرص العمل المنتج للشباب، في صدارة انشغالنا، بالنظر لكونه استثمارا لطاقات، ما أحوج بلادنا إلى سواعدها وعقولها. وبقدر ما نوجه الحكومة، إلى أن تواصل إيلاء قضية تشغيل الشباب، أسبقية الأسبقيات، ندعو الجميع، إلى اعتبار أن معالجة هذه المعضلة، تستوجب تضافر جهودهم؛ منتظرين منهم، أن يجعلوا من المناظرة الوطنية المقبلة للتشغيل، ليس مجرد لقاء ظرفي بين فرقاء منغلقين في مواقف ضيقة وجامدة، لا تفضي إلا إلى الطريق المسدود. وإنما ينبغي أن تشكل قطعة مع الأساليب التقليدية التبسيطية التي برهنت عن عدم جدواها.

وبعبارة أوضح، نريدها تحولا عميقا بين شركاء متعاونين، يجمعهم الوعي بالمصير المشترك، في انفتاح على الحوار البناء، والاجتهاد الخلاق، والمبادرة الذاتية والجماعية، لابتكار الحلول الناجعة، واستكشاف الآفاق الواعدة، مع استحضر الإكراهات الموضوعية.

وفي هذا السياق، فإن التشبع بالمواطنة المسؤولة، يقتضي التوعية بمحدودية الإمكانيات المتوفرة، وبتزايد الحاجيات الملحة، ولاسيما إزاء ما يفرضه ارتفاع فاتورة النفط، والآفات والكوارث الطبيعية غير المتوقعة، من تحملات مادية، استثنائية ومنهكة.

ولرفع هذه التحديات، فإنه يتعين على الجميع، أن يتحمل مسؤولياته الكاملة: بدءا بالدولة التي يجب أن تنهض بدورها الاستراتيجي في الضبط والتقنين، والتوقع والتحفيز، وترشيد النفقات، وتحرير القطاع العام، وإعادة هيكلة قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات ومرورا بالقطاع الخاص، الذي يتعين عليه الانخراط القوي في أورش التنمية، سواء بمقاولاته المواطنة، التي نشيد بجهودها أو بتلك التي تعاني صعوبات موضوعية، والتي نؤكد ضرورة دعمها. ولاسيما الصغرى منها والمتوسطة. وانتهاء بوضع حد لاقتصاد الرريع، سواء على صعيد المقاول أو القطاع البنكي.

وسيظل نجاحنا في هذه المسارات، بل وفي كل الإصلاحات، التي أطلقناها، رهينا بأخذنا بالحكمة الجيدة، باعتبارها الآلية الناجعة لتحقيق المواطنة المثلى. وفي هذا الصدد، يتعين على وجه الخصوص، مواصلة إصلاح القضاء، بكل جدية وحزم، باعتبار العدالة المستقلة والنزيهة، عاملا أساسيا لتوفير الثقة، وسيادة القانون، اللازمين لتحفيز الاستثمار والتنمية.

كما يجب الإسراع بتحديث الإدارة، بما يكفل فعاليتها، حتى تجعل من خدمة الصالح العام، ومن القرب من المواطن شغلها الشاغل. وبموازاة ذلك، نؤكد على وجوب تخليق الحياة العامة، بمحاربة كل أشكال الرشوة، ونهب ثروات البلاد والمال العام.

وإننا لنعبر أي استغلال النفوذ والسلطة، إجراما في حق الوطن، لا يقل شناعة عن المس بحرماته. وفي هذا الشأن، نؤكد على الالتزام بروح المسؤولية والشفافية، والمراقبة والمحاسبة والتقويم، في ظل سيادة القانون، وسلطة القضاء، بما هو جدير به من استقلال ونزاهة وفعالية.

وتلكم سبيلنا لتحقيق المواطنة المغربية البناءة وتأهيلها للانخراط في منظومة القيم الكونية، ولاسيما في عالم أصبح قرية صغيرة، متميزة بتعدد الفاعلين المؤثرين في توجهاته المتسارعة والحاسمة.

ولكي يكون لنا حضورنا الوازن في معتركه، فإننا مطالبون بتعزيز انتهاجنا لاستراتيجية هجومية من خلال تفعيل الدبلوماسية الموازية، البرلمانية والحزبية، والاقتصادية والثقافية والإعلامية والجمعوية، وذلك في نطاق خطة متكاملة ومتناسقة، قائمة على ترسيخ ما أقدمنا عليه من توسيع الدوائر الثلاث لحسن الجوار، والتضامن الفاعل، والشراكة الاستراتيجية، وتعميق ارتكازها على التعريف الموصول، بعدالة وقدسسية قضية وحدتنا الترابية، ونهج التسوية السلمية للمنازعات، والاندماج الاقتصادي الإقليمي، والتفاعل المثمر مع بلدان الشمال، لإقامة نظام عالمي أوفر أمنا وأكثر توازنا وإنصافا، وأقوى التزاما بالشرعية الدولية، وبالقيم الكونية السامية؛ فضلا عن توطيد تعاون جنوب - جنوب، من خلال مشاريع ملموسة تلبى الحاجيات الملحة للسكان الأكثر خصاصة وتضررا.

وفي هذا الصدد، فإننا إذ نؤكد موصول دعمنا الميداني والفاعل للتنمية البشرية المستدامة للبلدان الإفريقية؛ فإننا نشيد على وجه الخصوص، بما أبانت عنه الأطر الطبية لقواتنا المسلحة الملكية من تفان في تجسيد تضامننا الإنساني والأخوي النبيل، مع شعوبها الشقيقة.

وإذا كنا معتزين بما حققناه من مكاسب في المسار السياسي، لترسيخ الدولة العصرية القوية بالديمقراطية وسلطة القانون، فإنه يتعين علينا العمل على تحسينها وترسيخها. وبنفس الحرص القوي، يجب أن نضاعف الجهود، في المسار الثاني، المتعلق بإنجاز الإصلاح والأوراش الهيكلية، للارتقاء بها من مرحلة الإقلاع، إلى طور السرعة القصوى، ومن تراكم النتائج الكمية إلى جودة التقدم النوعي، لتلتحق بقاطرة القطاعات المتطورة. أما المسار الحيوي للتنمية البشرية والحكامة الجيدة المؤسسية والاقتصادية، فيقتضي منا التعبئة القوية لكسب رهاناته المصيرية؛ وذلك بحسن استثمار رصيدنا الوطني الغني، في الالتحام بين العرش والشعب، وطاقتنا المتجددة، المتمثلة في توجيهنا الديمقراطي المتميز؛ باعتبارهما معا أمضى سلاح لكسب معركة النهضة الشاملة. وسنسير، بإذن الله تعالى، على درب التقدم والإصلاح لتحقيق ما تتطلع إليه، شعبي العزيز، من سؤدد وازدهار، إسوة بأسلافنا الميامين، وفي طليعتهم جدنا والدينا المنعمان، صاحبا الجلالة الملك محمد الخامس، محرر المغرب، والملك الحسن الثاني، باني دولته الحديثة، خلد الله في الصالحات ذكرهما، واثقين من وعد الله الصادق، لكل العاملين المخلصين: «إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
يرأس حفل أداء القسم للضباط المتخرجين من مختلف المدارس العليا العسكرية
تطوان، 24 جمادى الثانية 1426هـ الموافق 31 يوليوز 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه،
معشر الضباط،

إننا لفخورون، باستقبالنا للضباط المتخرجين من مختلف معاهدنا العسكرية لأداء القسم أمام جلالتنا على الولاء والتفاني وراء قيادتنا ليبقى المغرب موحدًا ومحصنًا مهيب الجانب وموفور الكرامة.

وقد قررنا أن نطلق على فوجكم اسم «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» اعتبارًا من جلالتنا بأنكم في طليعة من يجسد فضائل هذه المبادرة الرائدة، التي أطلقناها، سواء في بعدها الوطني وما يقتضيه من تعبئة شاملة واستمرارية وروح الإقدام والتضحية والحفاظ على الأمن والاستقرار، أو في بعدها الدولي المتجلي في إسهامكم الفاعل في العمليات الأممية لحفظ السلم عبر العالم أو في انخراطكم القوي في الأعمال الإنسانية، مجدددين التنويه بصفة خاصة بتفاني الأطر الطبية العسكرية في تكريس التضامن الملموس مع بلدان الجنوب ولاسيما مع الشعوب الإفريقية الشقيقة.

وإننا لنشيد، بوصفنا القائد الأعلى لقواتنا المسلحة الملكية، بما تتحلى به، جيشًا ودركًا ملكيًا وأمنًا وطنيًا وقوات مساعدة وأطرا ذات تكوين عسكري، من كفاءة عالية وانضباط نموذجي واستعداد دائم للدفاع عن حوزة البلاد.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى ما نريده لفوجكم من التزام بروح المواطنة المسؤولة في وفاء لشعاركم الخالد: الله، الوطن، الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة السابعة والعشرين لمنتدى أصيلة الثقافي الدولي
أصيلة، 29 جمادى الثانية 1426هـ الموافق 05 غشت 2005م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي الوزراء،

الأساتذة المشاركون،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى منتدى أصيلة المرموق، للتعبير عما يخامرنا من تقدير وارتياح، لعقد دورته هذه، مرحبين بالشخصيات الفذة المشاركة فيه، ومنوهين بما لهم من مكانة متميزة، في عالم الفكر والسياسة والاقتصاد والإعلام.

وإن المغرب لمعتز بالدور الذي أصبح ينهض به، كأرض لحوار الثقافات وتفاعل الحضارات، وترسيخ القيم الكونية، والذي تساهم في تجسيده العديد من الفعاليات الوطنية، ومن بينها مؤسسة منتدى أصيلة، وجامعة المعتمد بن عباد الصيفية.

ونود في هذا السياق، أن نشيد بمبادراتها البناءة، وباختيارها موضوعا هاما لندواتها، يتعلق بالقارة الإفريقية، والمساءلة عن مستقبلها، في سياق الأوضاع القارية والعالمية الراهنة. وإنه لتوجه يحظى لدينا بأهمية قصوى، في سياق الاهتمام الموصول والإسهام الفعال، اللذين ما فتئ المغرب يجسدهما على أرض الواقع، من أجل تقدم وتنمية قارة، ينتمي إليها، بجذوره الضاربة في عمق تاريخها وثقافتها، بل ويجعل من انتماؤه إليها بعدا من أبعاد هويته، كما ينص على ذلك دستور المملكة، معتبرا أن تحقيق الوحدة الإفريقية هدف من بين أهدافه الثابتة.

فعلى أرضه، بمدينة الدار البيضاء، انعقدت في بداية الستينيات، من القرن المنصرم، أول قمة إفريقية، بدعوة من جدنا المنعم، جلالة المغفور له الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، وبمشاركة عدد من أشقائه، قادة الدول الإفريقية التقدمية المستقلة يومذاك. ثم تابع والدنا المغفور له، جلالة الملك الحسن الثاني، نور الله ضريحه، مسيرة العمل الإفريقي المشترك، بكل إيمان وإخلاص وثبات.

وقد احتضن المغرب في عهده، على مدى العقود المتوالية، عددا من القمم والمؤتمرات الإفريقية، التي رسخت حضور إفريقيا، ورفعت صوتها عاليا، داخل المنتظم الأممي بعد انعتاقها من الاستعمار.

لقد وجدت كل البلدان الإفريقية، غداة كسبها لمعركة استقلالها السياسي، التي خاضتها ضد الآخر، في مواجهة التحدي الأكبر، لمعركة شاقة وطويلة. إنها معركة بناء الدولة الوطنية، وتحصين الذات، والانخراط الحر والإيجابي، في مسار عالم تطبعه المتغيرات المتسارعة، والتحول العميقة، والتطور المتلاحق، والذي لا يستطيع أي بلد أن يضمن مصالحه الحيوية فيه، إلا في إطار التجمعات والتكتلات الإقليمية والجهوية.

وبفعل العلاقات الدولية الجديدة المتنامية، وضرورة مسايرة الإيقاع السريع، للإفادة من العلوم والتكنولوجيا المتطورة، ولاسيما في مجال اكتساب تقنيات المعلومات والاتصال، والانخراط في القيم الكونية، التي تعد آليات أساسية لتحقيق التنمية والرخاء، أصبحت القارة الإفريقية تواجه رهانات عويصة، بسبب تخلفها في إنجاز الإصلاحات الضرورية، لتقدم شعوبها وتنميتها، وكان لوقوع الكثير من بلدانها في التبعية لإحدى القوتين العظميين، خلال أيام الحرب الباردة، أثره البعيد، في جعلها تغوص في مستنقعات البلقنة والصراعات العرقية، والفقر والتخلف بكل مظاهره، مع تفشي المجاعات المزمزة والأوبئة الفتاكة، وتراكم المديونية.

وقد زادت العوامل البيئية السلبية، كالصحح والجفاف، وتقلص الأراضي الزراعية، هذه الأوضاع المتدهورة هشاشة وتفاقما، مما يجعل التساؤل عن مستقبل إفريقيا اليوم، تساؤلا مشروعا جديرا بأن ينشغل به، إلى جانب الحكومات الوطنية للبلدان الإفريقية، كل فعاليات المجتمع المدني فيها، وفي مقدمتها النخب الثقافية، بل وحرى بأن يعمق الوعي بطبيعة هذه التحديات، وبضرورة تعبئة كل القوى الممكنة، للخروج بقارتنا، التي نحن منها وإليها، من نفق السير نحو المجهول.

من هنا تبرز أهمية ندوتكم اليوم، التي سنتكبد على تحليل هذا الواقع، واستشراف آفاق المستقبل، بروح المسؤولية والالتزام، واقتراح السبل الكفيلة بإنقاذ إفريقيا من معاناتها، وذلك عن طريق إطلاق المبادرات التنموية الشاملة والمستدامة، وتوفير شروط الاستقرار والديمقراطية الضرورية لها، وحشد كل إمكاناتها في تكامل وانسجام، لبلوغ هذه الغايات.

وفي هذا الصدد، ستواجهون حضرات السيدات والسادة، تساؤلات وإشكاليات، تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتستلزم إجابات مقنعة، قائمة على توجهات استراتيجية واضحة، تنفذ إلى أسباب العجز والتخلف، في هذه القارة المرهقة بشتى أشكال المعاناة.

ومهما تكن التحليلات القيمة، التي سيتمخض عنها حواركم الموضوعي الهادف، والتي ستشكل إضاءات على درب وضع السياسات الملائمة، الكفيلة بالنهوض بقارتنا، فإن الهدف الذي يجب أن تتوخاه جهود كل الفرقاء والفاعلين في القطاعين العام والخاص، وفي كل أورش العمل السياسي والاقتصادي والثقافي والإعلامي، من أجل إفريقيا ناهضة من كبوتها، قوية بأبنائها، هو اعتماد إصلاحات بنيوية عميقة، قائمة على ثلاثة مرتكزات، وهي التنمية المستدامة للموارد البشرية، والتحديث للهياكل والمؤسسات الوطنية، وإشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمواطنة الإيجابية والتضامن الفاعل، وهي الركائز التي اعتمدها المغرب في تجربته منذ استقلاله، والتي عملنا منذ اعتلائنا العرش، على إعطائها نقلة نوعية، باتخاذ مبادرات رائدة ومتميزة في مجال التنمية، وتحديث المؤسسات، وتأهيل الموارد البشرية، التي أطلقنا بشأنها مبادرة وطنية استراتيجية طموحة، فضلا عن تحقيق المصالحة الشاملة، بكيفية تعيد الاعتبار لكل مكونات هويتها الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها العريقة والعصرية، وتحرر الطاقات، للسير قدما في بناء مغرب وفي لثوابته وهويته، منفتح على عصره، متعاون ومتضامن مع أشقائه وأصدقائه، مساهم بفاعلية في إقرار السلم والتعايش في العالم.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أسفرت كل التجارب التي عرفتها القارة، في مجال التعاون مع الآخر، عن اقتناع راسخ بكون التنمية التي ننشدها لقارتنا، يجب أن تنطلق أساساً من الذات، وأن تجسد ذلك بالتفعيل الأمثل للتعاون الإفريقي - الإفريقي، كمدخل لتأهيل قارتنا، إلى تحقيق الاندماج التدريجي لاقتصادياتها وانخراطها في التنمية بمؤهلاتها الذاتية، وديناميتها الخلاقة.

وفي هذا السياق، ظل المغرب يثمن التوجه إلى التكتلات الإقليمية الجديدة، باعتبارها تشكل آلية ناجعة لتحقيق الإقلاع التنموي والاقتصادي، ورفع التحديات الراهنة الكامنة في تهميش القارة، وفي تداعيات العولمة، المضرة باقتصادياتها الوطنية. فهذه التجمعات الإقليمية أو الجهوية هي الجسر الوحيد، للمرور إلى التعاون القاري، فالدولي، الذي يتجه فيه العالم.

ومن جانبه، فإن المغرب لم يفتأ يسعى إلى تفعيل هياكل اتحاد المغرب العربي، كتجمع جهوي، له وزنه الفاعل في الحوار المتوسطي، وكلبنة هامة في قيام تكتل إقليمي إفريقي واعد. كما أنه لم يتردد في دعم مبادرة النيباد الواعدة، باعتبارها تجسد الإرادة الذاتية لتحقيق التنمية الشاملة لإفريقيا انطلاقاً من إمكاناتها وعبقريتها، وكذا مساندة منظمة تجمع دول الساحل والصحراء، واضعاً عدداً من لبنات الشراكة والتعاون مع دول إفريقية في الساحل والمنطقة الغربية للقارة، يقينا منا بأنه مهما تكن أهمية المساعدات الخارجية الموجهة للدول الإفريقية، فإن التعويل بالأساس، يجب أن يكون على الإمكانيات والقدرات الذاتية، مثلما يجب أن تكون الإصلاحات المنشودة في جميع المجالات، نابعة من خصوصيات كل بلد إفريقي، وبمناى من الوقوع تحت الهيمنة أو الاستغلال، ورهن المستقبل بتجميد الحاضر، أو تعطل حركيته لحسابات سياسية أو أنانيات مغرورة. وفي هذا الصدد، نؤكد، مرة أخرى، على أن المرور إلى بناء مستقبل إفريقي قوي الأركان، يستجيب التطلعات شعوبنا، بأكثر ما يمكن من الواقعية والحكمة والفعالية، لابد أن يمر عبر الاحترام الفعلي واللامشروط، لوحدة الدول الإفريقية، واستقلالها وسيادتها على ترابها الوطني، وبالإجماع من لدن دولها، على مواجهة البلقنة والحركات الانفصالية. فالتنمية المستدامة الحقيقية، وبناء التجمعات الإقليمية القوية، لا يمكن أن يكون لهما وجود، إلا في مناخ من الاستقرار والأمن والتضامن الفعلي، وتحقيق حسن الجوار. ويبقى هدفنا الأسمى هو تفعيل تنمية بشرية حقيقية، تنبع من متطلبات مجتمعاتنا، وتطلعاتنا إلى عيش كريم وحياء أفضل، فالإنسان يبقى، أولاً وأخيراً، هو الثروة الحقيقية لأوطاننا ولكافة مشاريعنا التنموية.

وإن ملتقاكم الذي يضم شخصيات ثقافية متميزة، لدليل على عمق وعيكم بالدور الذي يمكن أن تهض به الفعاليات الفكرية، في مجال تنمية الموارد البشرية، وما يمكن أن تقوم به هيئات المجتمع المدني، باعتبارها متكاملة مع عمل الدولة، ومؤطرة للحياة الديمقراطية، وضامنة لمبدأ التعايش والتجانس. وبذلكم تظل النخبة المثقفة بمثابة المحرك الطبيعي لدينامية المجتمعات الإفريقية بالرؤى المتجددة والخلاقة، التي تعد من الروافد التي تصب في الحياة السياسية، الهادفة إلى تمثيل إرادة المجتمعات وتأييدها. ذلكم أن التنمية المنشودة لبلداننا الإفريقية لن تتحقق إلا بجعل أورشها السياسية والاقتصادية والاجتماعية متكاملة، يشد بعضها بعضاً، وتتحرك في كل ميادينها بروح مشتركة. ولن يتأتى ذلك إلا بجعل الثقافة بكل آلياتها المؤسسية والإعلامية بمثابة القاطرة المحركة لهذه الأوراش؛ ثقافة تشيع التضامن الإفريقي والتعبئة والتعاون والإبداع؛ ثقافة تعطي للآخر صورة إيجابية جديدة عن إفريقيا والأفارقة جديرة بالثقة والأمل الوطيد في غد أفضل.

وإذ نرحب بكل ضيوفنا الكرام، أصحاب المعالي الوزراء الأفارقة، والمفكرين والإعلاميين المرموقين، ونمتن لاختيارهم المغرب منبرا إفريقيا حراً للفكر المسؤول والملتزم، فإننا ندعو لملتقاكم بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في القمة الإفريقية الثانية للشباب الرائد
إيران، 12 رجب 1426هـ الموافق 18 غشت 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه،

إن المملكة المغربية ليسعدها أن تحتضن أشغال القمة الإفريقية الثانية التي تندرج ضمن أهداف الألفية للتنمية المحددة من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

ويأتي انعقاد هذه القمة كحلقة ضمن سلسلة من الأعمال التحضيرية التي ستفضي في نهاية المطاف إلى القمة العالمية الأولى للشباب الرائد المزمع عقدها خلال 2006 استجابة للنداء الذي وجهه في هذا الشأن الأمين العام السيد كوفي عنان.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بصفة خاصة بخالص عبارات التهنئة إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد كوفي عنان تقديرا لما يبذله، على الصعيد العالمي، من جهود حثيثة لمد جسور الحوار بين الأجيال، علما بكونه يعد من القنوات الواعدة التي تحفز الشباب الوثاب والمتحمس على العمل من أجل إقرار التفاهم والتعاون بين الشعوب.

كما ستشكل هذه القمة، بالنسبة لنا، فرصة مواتية لتعزيز الأسس التي تقوم عليها استراتيجية التعاون بين دول الجنوب، من خلال نهج أنسب الطرق للقيام بأعمال ملموسة تساعد على تنشيط حركة المبادلات وإقامة اندماج اقتصادي على أسس سليمة، فضلا عن بث روح التضامن الفاعل، والإسهام في استتباب الأمن والاستقرار في قارتنا.

وعلاوة على ذلك، فالقمة تعتبر مناسبة للتأكيد على تشبث المغرب بجذوره الإفريقية والتزامه الثابت بالعمل، في إطار من التضامن على تحقيق النماء لفائدة القارة الإفريقية، كما أنها فرصة للإعراب مجددا عن اقتناعه الراسخ بجدوى التعاون الفاعل بين دول الجنوب-جنوب وبناء شراكة حقيقية وملموسة في مجال تكوين الشباب وتطوير البنى التحتية والنظم المالية والصحة والبيئة والتهيئة، مع التركيز على الأنشطة الرامية إلى مكافحة التصحر، واجتثاث آفة الجراد المزممة.

وإن المملكة المغربية، وفاء منها بالتزاماتها، لم تفتأ تدافع في المحافل الإقليمية والدولية عن القضايا التنموية الإفريقية. وفي هذا الصدد، يظل المغرب منفتحا على شركائه الأفارقة لتبادل التجارب، في إطار من التضامن الفاعل والأخوة الصادقة، وإفساح المجال

أمامهم للاستفادة من النتائج التي أسفرت عنها الجهود التي يبذلها لتحقيق تنمية مستدامة ومنسجمة عن طريق إشراك كافة القوى الحية للأمة في تجسيد مختلف الإصلاحات الجارية. وبهذا الخصوص، فإن المغرب يشهد اليوم تفعيل استراتيجية شاملة وواسعة النطاق، تتمحور حول التحكم في آفة الفقر ومحاربة ظاهرة الإقصاء وتقليص أشكال الخصائص الاجتماعي، واستئصال الأنواع الأكثر حدة، والعمل على إيجاد حلول مناسبة لمشاكل بطالة الشباب.

وقد قامت المملكة المغربية، وحرصا منها على تعزيز أركان الدولة الديمقراطية الحداثية والمتضامنة، بإنجاز إصلاحات هيكلية لضمان التدبير الجيد للقطاعات العام والخاص ولنظامها التعليمي، هادفة من وراء ذلك إلى تحسين مردودية هذا النظام وإعداد الناشئة لمواكبة المستقبل بتمكينها من امتلاك ناصية التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، بما يكفل لها ولوج مجتمع المعرفة، بجدارة واستحقاق، في سياق دولي يشهد تصاعدا مطردا لوتيرة العولمة.

وفي إطار هذه التعبئة الشاملة التي يقتضيها مجهود التوعية، يعد إدماج النسيج الجمعي بصفة عامة والجمعيات الشبابية على وجه الخصوص، أحد المحاور الحيوية التي ينبغي الارتكاز عليها لبلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية، علما أننا قد أعربنا في شتنبر 2000 في نيويورك عن تأييدنا الكامل لهذه الأهداف، مؤكداين استمرار المغرب في تقديم الدعم اللازم لها.

كما أننا أدرجنا ضمن أهدافنا الملحة أعمال الآليات المنمطة، التي تم وضعها لدعم الإجراءات الكفيلة بإقرار مبدأ المساواة بين الرجال والنساء. وقد اتخذنا في هذا الصدد، تدابير ملموسة، ترمي اعتماد الوسائل القانونية المتوفرة لتوطيد دعائم مجتمع تشكل فيه الأسرة حجر الزاوية لبناء تماسكه الاجتماعي.

كما تحظى الجهود المبذولة في مجال الصحة بال العناية اللازمة التي تجلت في اعتماد سياسة ذات بعد وقائي وعلاجي، تهدف إلى تعميم التغطية الصحية لفائدة كل المغاربة ومحاربة الأوبئة، لاسيما الأمراض المعدية كداء السل وفقدان المناعة.

لذا، فإنني أود أن أعرب مجددا عن التزام المغرب وعن تضامنه مع باقي الدول الإفريقية التي يشاطرها كل انشغالاتها، فضلا عن تجديد دعوته إلى توسيع نطاق التعاون القائم مع الدول الشقيقة والصديقة في مختلف المجالات الممكنة.

كما أسجل بكل ابتهاج أن ما عبر عنه المغرب في شتنبر 2000 من رغبة في أن تضع الأمم المتحدة آلية دائمة ورفيعة المستوى، قد تحقق فعلا من خلال انعقاد هذه القمة التي تعنى بتفعيل دور الشباب في مسلسل التنمية المستدامة في إفريقيا.

ويبقى من واجبنا جميعا أن نستحضر تعهد قادة دول العالم بالانخراط في الألفية الجديدة بتفعيل مجموعة من الأهداف الكفيلة بتجسيد المعالم التي ننشدها للإنسانية في أفق 2015.

وإنني إذ أحرص على إذكاء جذوة هذا الطموح الذي يحدونا جميعا لما فيه مصلحة وخير الأجيال الصاعدة، لا يفوتني أن أعبر عن أمني في أن تصبح هذه الرؤية الإنسانية الجديدة واقعا ملموسا لا رجعة فيه، كما ورد في الخطاب الذي ألقيته خلال قمة الألفية في شتنبر 2000 بنيويورك، واقعا يقوم قبل كل شيء على مفهوم الأمن الإنساني الشامل الذي يقتضي العمل على أن لا يكون هناك في أي مكان من العالم طفل يلقي حتفه ولا وباء يستفحل ولا توتر عرقي يندلع، ولا امرأة تعاني من أي شكل من أشكال التمييز، أو تتعرض للإهانة والحط من كرامتها، ولا حق في التعبير ينتهك ولا مهاجر يعاني من الإقصاء، ولا إنسان يحرم من التعليم، ولا نشوب نزاع بسبب مياه عابرة للحدود، ولا إجراء عقابي يتخذ حيفا في حق مواطنين أبرياء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الثانية والخمسين لثورة الملك والشعب
14 رجب 1426هـ الموافق 20 غشت 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

بقلوب مفعمة بالإجلال والاعتزاز، ونفوس ملؤها الثقة والعزم، نحتمي اليوم، بالذكرى الخالدة للحدث التاريخي البطولي لثورة الملك والشعب.

فأما الإجلال، فلجدنا المنعم، جلالة الملك محمد الخامس، قدس الله روحه، الذي ضحى بحريته، وبكل غال ونفيس، وآثر المنفى السحيق، على التخلي عن الجهاد في سبيل استقلال المغرب واسترجاع سيادته؛ فصار رمزاً خالداً للتضحية والإقدام، ومثالا نادراً لامتزاج حب الأوطان بالإيمان.

وأما الاعتزاز، فلما أبان عنه الشعب المغربي قاطبة، من تعلق صوفي بملكه، والتحام وثيق بعرشه، ومن شهامة وفداء، في الدفاع عن قائده الملهم، الذي بادله إخلاصاً بإخلاص، ووفاءً بوفاء.

وإذ نستحضر هذه البطولات، فإننا نشيد بكل من اتخذوا من وطنية جدنا ووالدنا المنعمين، وأفراد أسرتنا الملكية الشريفة، قدوة لهم في الكفاح والنضال، حتى يستعيد بلدنا الغالي مكانته الحققة، كأمة عريقة موحدة؛ مجسدين الإيمان الراسخ لكافة المغاربة، بأن العرش بالشعب، والشعب بالعرش، أولئك الذين «صدقوا ما عاهدوا الله عليه. فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر. وما بدلوا تبديلاً» صدق الله العظيم.

وإذا كانت المقاومة الباسلة التي أبانوا عنها، في مواجهة الاحتلال الأجنبي، قد تميزت بمثالية عالية في كفاحها، فكذلك كان أسلوب التسوية لقضية المغرب العادلة حضارياً؛ مما جعل من الحماية مجرد حدث عابر في تاريخ علاقاته الدولية، حتى إن دولها صارت في مقدمة البلدان، التي تجمعها بالمملكة علاقات شراكة استراتيجية.

إن ثورة الملك والشعب لم تكن منحصرة في حدث تاريخي، طواه الزمن، وإنما تحولت إلى مذهب متجدد في الحكم، ظل يطبع مسيرة بلادنا باستمرار.

فجدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، رائد هذه الثورة، جسده في تحرير البلاد، بكل نضالية وصمود، وفي وضع قطار المغرب على سكة الانبعاث والحدثة، وبناء الدولة-الوطنية، بروح الحكمة والتعبئة.

وقد واصل رفيقه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، السير على هديه، بإرساء قواعد الملكية الدستورية الديمقراطية، واعتماد الليبرالية السياسية والاقتصادية، واستكمال الوحدة الترابية، في انفتاح على القيم الكونية.

وسيرا على نهجها القويم، حرصنا، منذ تولينا أمانة قيادتك، على أن تظل ثورة الملك والشعب مشعة في ضمير الأمة، بإعطائها روحاً جديدة ونقلة نوعية.

فعملنا، بكل تقان وإخلاص، على توطيد دولة الحق والمؤسسات، والمواطنة المسؤولة، والتحديث الاقتصادي، وتفعيل روح التضامن، وإعطاء الديمقراطية بعدها الاجتماعي والإنساني.

ولبلوغ هذه الأهداف، أطلقنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لتعزيز ما تحقق من مكاسب سياسية، وذلك بالنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومحاربة الفوارق الطبقية والمجالية.

وتنفيذا لما أعلننا عنه في خطاب 18 ماي الأخير، بشأن تكليف الحكومة بالانكباب على بلورة هذه المبادرة، على المدى القريب، ضمن برامج مندمجة وملموسة، فقد تم قطع خطوات أولية على درب تجسيدها في مشروع خطة عمل متكاملة.

وكما حددنا ذلك في خطابنا الموجه إلى الأمة بشأنها، فإننا نجدد التأكيد على أن الدفعة الأولى لتفعيلها التي تتوخى الإدماج المجتمعي، ينبغي أن تقوم على معايير موضوعية، تراعي مستوى الاستعجال، والحاجة الملحة للمستهدفين بالتأهيل الاجتماعي، بإعطاء الأسبقية لـ 360 من الجماعات القروية، و250 من الأحياء الحضرية الأشد فقرا وتهميشا، فضلا عن الفئات والأشخاص في وضعية صعبة الذين يعانون الإقصاء أو الإعاقة.

وإن حرصنا القوي على مصداقية هذه المبادرة، لا ينحصر في الالتزام بآماد تنفيذها، وبتمكينها من الموارد البشرية والمالية اللازمة؛ بل يشمل الجوهر الديمقراطي لتحقيقها، القائم على الإصغاء والتشاور مع القوى الحية للأمة، وانتهاج المقاربات التشاركية والتعاقدية، وإسهام النسيج الجمعي المحلي، والسكان أنفسهم، في الانخراط الذاتي والجماعي في برامجها الملموسة. لذا، أصدرنا توجيهاتنا إلى وزيرنا الأول قصد استكمال الحكومة تدابير هذا المرتكز الأساسي لنجاحها، سواء على الصعيد المركزي الحكومي-البرلماني، أو على مستوى المؤسسات والسلطات، والفعاليات الجهوية والإقليمية والمحلية بصفة خاصة، وبكيفية تعتمد اللامركزية وعدم التمركز، والقرب والتدبير الجيد، بشكل يجعل من هذه المبادرة الطموحة نموذجا للتنمية المندمجة. وسنتولى، على بركة الله وبعونه وتوفيقه، قريبا، إعطاء الانطلاقة الفعلية للشروع في إنجاز المشاريع التنموية الميدانية لدفعها الأولى.

في ذكرى عيد ميلادنا، نتوجه إليك شعبي الوفي، وبالأخص إلى الأجيال الصاعدة، التي نشاطها انشغالاتها الحقيقية، وطموحاتها المشروعة، مؤكدين لك بأن هذه المبادرة الجريئة، التي تعد ثورة جديدة للملك والشعب، تقتضي أن نخوضها، بروح الثقة والعزم والالتزام.

إنها المعركة التنموية، التي يتعين تعبئة كل الطاقات، لبلوغ أهدافها الحيوية، والعمل الجاد باستمرار، وفي كل وقت وحين، عبر سائر أرجاء المملكة، بحيث تعم مشاريعها كل مدينة وقرية ودوار، وبإسهام جميع المغاربة ولصالحهم، في الداخل والخارج.

وإنها لملحمة شاملة، تتكامل فيها المشاريع الاستراتيجية الكبرى، كطنجة - المتوسط، وإنجاز التجهيزات الأساسية، وتأهيل الموارد البشرية، مع البرامج الجهوية، وعمليات التنمية المحلية، الهادفة إلى تحفيز المبادرات الحرة والتشغيل الذاتي، وتعزيز التضامن الاجتماعي، وتشجيع الجهود السخية لمواطنينا الأعداء، المقيمين بالخارج لتنمية وطنهم أو منطقتهم.

وإننا ندعو شبابنا الغالي، بما له من طاقات خلاقية وآفاق واعدة، وعبقورية مغربية، لحمل مشعل أسلافهم في الوطنية والتحرير؛ وذلك بانخراطهم الفاعل في أورش التنمية، بروح المواطنة الملتزمة والإيجابية، لجعل حاضرهم الطموح، سليل ذلك الماضي الأبي، مستلهمين من ثورة الملك والشعب خير محفز على تخليدها بالأعمال الميدانية الصالحة والمثمرة، بدل الشعارات الفارغة، والأوهام المضللة، والأقوال الجوفاء.

وستجدني، شعبي العزيز، في طليعة المجندين، لتحقيق الثورة التنموية الجديدة للملك والشعب. فخدملك الأول، قد عاهد نفسه، على ألا يدخر جهدا، من أجل السير بك قدما على درب ترسيخ البناء الجماعي، لوطن موحد حر وكريم، يعتز كل أبنائه بالانتماء إليه. وإنه لميثاق راسخ يجب أن نأخذه على أنفسنا جميعا، لتحقيق المواطنة الكريمة والمسؤولة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر الرابع عشر للجمعية الدولية للعلوم الاقتصادية
مراكش، 23 رجب 1426هـ الموافق 29 غشت 2005م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نرحب بكم ضيوفا كراما بالمملكة المغربية، منوهين باختيار الجمعية الدولية للعلوم الاقتصادية عقد مؤتمرها الرابع عشر ببلادنا، وتحديدًا بمراكش، المدينة العريقة، المتميزة بتجذرها الراسخ في عمق التاريخ والحضارة المغربية، وانفتاحها الدائم على الحوار والحدثة، وصيتها المشهود، كقبلة للملتقيات العالمية المرموقة، وملتقى خصب للتفاعل الإيجابي بين الثقافات.

وإن المغرب لمعتز بأن يستقبل، في هذا الفضاء المفعم بالتفاهم والتآلف الإنساني، والتبادل المثمر، صفوة من الأعلام الاقتصاديين الوافدين من مناطق وثقافات متنوعة، من أجل تعميق النقاش والتحاور حول قضايا اقتصادية ذات أهمية قصوى بالنسبة لمجتمعاتنا؛ قضايا تطرح اليوم، في خضم التطور السريع للعالم المعاصر بنوع من الإلحاحية، وتفرض نفسها كتحدٍ إزاء العقل والفكر، وتجاه طموح الإنسان لبناء عالم أفضل.

وفي هذا الصدد، فإن الأهمية المميزة لمؤتمركم تتمثل ليس فقط بالنظر إلى المكانة المرموقة للمشاركين فيه، ولكن اعتبارا كذلك لغنى وتنوع الموضوعات التي سيناقشها، والتي تجلي حيوية التفكير الذي دأبت مجموعة من الباحثين في العلوم الاقتصادية على بلورته باستمرار، من أجل فهم أمثل وتنوير أفضل للمشاكل الاقتصادية المتنامية التعقيد؛ وذلك ضمن عالم مطبوع بكونية شاملة، حيث التحولات العلمية والتكنولوجية تضفي على مفاهيم التنمية وإنتاج الثروات وتوزيعها تجليات جديدة، كما أنها تضع على المحك المؤسسات والأنماط التقليدية للتنظيم والضبط والحكامة.

ومن شأن ذلك أيضا أن يعيد إثارة أسئلة جوهرية بالنسبة للبشرية، تتعلق بمستقبلها وبالمعنى الذي تريد إعطائه للتنمية والتنظيم التوازنات الاجتماعية وحماية الموارد والبيئة.

وهكذا، فإن القضايا المتعددة المرتبطة بالنمو والتشغيل، وبمكافحة الفقر والفوارق، وبالاستثمار والتمويل، والتبادل الحر، وكذا تلك المتعلقة بنجاعة المؤسسات، والحكامة الجيدة، ودور المرأة في المجتمع، وقيم وأخلاقيات الاقتصاد... تستدعي كلها تحيينا وتجديدا مستمرين على مستوى النظريات الاقتصادية، ولاسيما في ارتباط بالتقدم الحاصل في الحقول العلمية الأخرى، وفي مواكبة دائمة للأسئلة الجديدة. وهي القضايا التي تقع اليوم في صميم برنامج العمل الذي رسمتموه، بدقة كبيرة، لجلسات مؤتمركم الرابع عشر.

كما أن هذه القضايا تتبوأ، في مجملها، مكانة مركزية في انشغالات التجربة التنموية التي نقودها اليوم في المغرب، تنمية نريدها أن تكون بشرية ومستديمة، في حرص تام على صيانة كرامة الإنسان، واحترام حقوقه، والنهوض بها، وعمل دؤوب على تحرير كل طاقاته.

ومن هذا المنطلق، وبالنظر لاتسام سيرورات الانفتاح غالبا باللاتماثل، فإننا مدعوون جميعا، ولاسيما في مجموعة بلدان الجنوب، لإدخال الإصلاحات الضرورية، الكفيلة بتحديث اقتصادياتنا، لاستيعاب كل الإمكانيات الإيجابية التي توفرها العولمة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد فتحت بلادنا العديد من الأورش التي تصب في منطق الإصلاحات، متوخية بذلك تأهيل طاقاتنا لإنتاج الثروات، وتعزيز قدرة مواردنا البشرية، وضمان تنوع الاختيارات والفرص أمام كل رجال ونساء المغرب، لكي يتمتعوا بمواطنة كاملة وفاعلة.

وفي السياق ذاته، قمنا بإصلاحات متعددة، مكنتنا من تحقيق مكاسب هامة، وقطع خطوات متقدمة على درب المضي قدما بالانتقال الديمقراطي. كما أطلقنا مشاريع في قطاعات اقتصادية متنوعة، باعثنا في ذلك تهيئة بيئة قانونية رفيعة، ومؤسسات فعالة، وتوفير نشاط متمم للاستثمار الوطني والأجنبي، وضمان تنافسية عالية لمنتوجاتنا ولنسيجنا الاقتصادي، مع تدعيم ذلك بآليات ناجعة للتماسك والاندماج الاجتماعي.

وضمن هذا المنظور، قمنا مؤخرا بإطلاق «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، في اتجاه إعطاء مدلول جديد لمطلب التنمية الاقتصادية، أساسه تكافؤ الفرص، وتعميم الولوج إلى المعرفة والخدمات الاجتماعية الأساسية، والمشاركة الديمقراطية للسكان في بناء مستقبلها، وتوفير ظروف العيش الحر الكريم، ضمن غدا أفضل وأرغد لأطفالها؛ فضلا عن إعادة ملاءمة أنماط قيادة السياسات العمومية في اتجاه المزيد من القرب والمسؤولية والنجاعة، والشراكة مع مختلف الفاعلين في مجال التنمية.

وفي هذا الإطار، فنحن مقتنعون بأن النمو الاقتصادي ليس بمقدوره لوحده أن يمكننا من بلوغ الغايات المثلى للتنمية البشرية المستديمة، كما أنه لن يكون قويا ومنصفا في أي بلد، طالما ظلت طاقات وطنية واسعة على هامش الحياة الاجتماعية، ودواليب وحركية خلق الثروات.

وذلكم هو النموذج الذي نعمل على ترسيخه بالتدريج في بلادنا، بالنظر لما نتوفر عليه من وسائل وطنية، ولما يتيح لنا محيطنا الإقليمي والدولي من إمكانيات، وكذا ما يفرضه علينا من إكراهات وصعوبات.

وهو نموذج نتقاسم أهدافه الكبرى مع العديد من البلدان الأخرى في العالم، التي تعمل على المزاججة الخصبة بين منطق التحديث والدمقرطة والانفتاح الاقتصادي، وبين متطلبات التحسين المطرد لمؤشرات التنمية البشرية في إطار روح المشاركة الجماعية والتضامن، وكل ذلك ضمن ترابط وثيق بين تحصيل ما حققناه في الانتقال الديمقراطي، بالانتقال الموازي، من اقتصاد الريع التقليدي، إلى الاقتصاد العصري المنتج والتنافسي، ومن مجتمع التواكل، إلى ترسيخ قيم الاجتهاد والعمل والإنتاج، لتحرير وتعبئة الطاقات، والتحفيز على

خلق الثروات، بما يتطلبه هذا المسار الشاق والطويل من جهود وتضحيات، والتزام وعمل يجعل التنمية خير مجسد للديمقراطية، ولتعزيز حقوق الإنسان في مفهومها الشمولي، من خلال النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وذلك هو النهج الذي ما فتئنا نعمل، بكل عزم وحزم، على ترسيخه سواء في سياساتنا الداخلية، أو في مجال تعاوننا الدولي، الثنائي أو الجهوي، أو على صعيد المنظمات والهيئات والتجمعات الدولية، حيث أصبح الاقتصاد عماد التكتلات العصرية، وجوهر وقطب رحي الاندماجات الإقليمية والقارية الموقفة والقوية والواعدة. نهج قوامه المسؤولية، والتضامن الفاعل، والتعاون مع سائر شعوب العالم، لما فيه خير تقدم البشرية جمعاء، في نطاق السلم والأمن والاستقرار، والوثام والرفاهية والازدهار.

وإنني لعلى يقين من أن مؤتمرهم سيسهم في تقديم إضاءات حول مختلف هذه الأسئلة، موضوع الاهتمام الكوني، وفي إعطاء محتوى متميز للجسور الفكرية والبشرية التي يجب أن تظل قائمة بين عالم العلم وأهل الخبرة، وبين مراكز القرار وكل القوى الحية الفاعلة.

وإذ أعرب لكم عن إشادتي بالجهود الموقفة، التي تبذلها الجمعية الدولية للعلوم الاقتصادية، في هذا النطاق، سائلا الله تعالى أن يلمها موصول السداد، فإنني أتمنى لكم مقاما طيبا في المغرب، ولجمعكم الموقر كامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر التاسع والأربعين للاتحاد الدولي للمحامين
فاس، 25 رجب 1426هـ الموافق 31 غشت 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة الأساتذة الأجلاء،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا، أن يعقد الاتحاد الدولي للمحامين، مؤتمره التاسع والأربعين، على أرض المملكة المغربية، اختياراً منه لبلدنا، كملتقى للحضارات، وأرض للحوار والتسامح، والتشبع بقيم العدل وحقوق الإنسان، وتجسيدا لثقتنا في عزمنا الوطيد وعملنا الدؤوب، على المضي قدماً، في بناء المجتمع الديمقراطي التنموي الحدائثي، المبني على التعددية الفكرية والسياسية، وسيادة القانون، في إطار دولة الحق والمؤسسات، التي نعتبر فصل السلط، واستقلال القضاء، وضمان الدفاع عن الحقوق، وصيانتها بالمحاماة الملزمة، من مقوماتها الراسخة.

ومما يجعل جمعكم الموقر يحظى برعايتنا السامية موضوعه الهام، الذي وفقتم في اختياره، ولاسيما عندما ينصب النقاش وتبادل الأفكار، على أخلاقيات مهنتكم النبيلة، في مداها الموحد، وما تطرحه من تساؤلات. فالموضوعات والقضايا التي سيعالجها مؤتمركم، وإن كانت مهنية خالصة في بعضها، فإنها ذات طابع شمولي، تستوعب المتغيرات المتسارعة، التي يعرفها عالمنا، والمستجدات التي يفرضها التقدم التكنولوجي، واتساع الفجوة الرقمية، وكذا انعكاسات أثر العولمة، وتحرير المبادلات، على زيادة الهوية بين الدول النامية والدول المتقدمة؛ فضلاً عن جعل قوة القانون، وخيار الأمان والسلام، يفرضان نفسها على قانون القوة، ومنطق العنف والتنافر، المشحون بمخاطر الإرهاب المقيت. وذلك ما يطرح عدة تحديات حقيقية، تشكل لديكم انشغالا، بما سيكون عليه تفاعلكم المهني معها، والتكيف مع متغيراتها الحاسمة.

فنحن نعيش عالماً يتجه نحو النمطية والانفتاح، ويتجاوز في مسيرته الحثيثة أي نزعة إقليمية، أو انغلاق على الذات، أو إثارة للخصوصية على الكونية. بما يعنيه ذلك من أبعاد إيجابية، تتمثل في المزيد من تقنين حقوق الأفراد وتوسيعها، ووضع الآليات الكفيلة بحمايتها

وتنميتها وتحسينها، من كل تداعيات سلبية، تمس حقوق الإنسان في هويته وحرمته، أو في حريته وملكيته، أو تعكس انفلات التكنولوجيا المتطورة من المسؤولية الأخلاقية؛ وهو ما يستوجب التفكير في إرساء دعائم عدالة فعالة، تواكب هذا التطور، وتصون حقوق الأفراد والجماعات، وخاصة في الدول النامية. ولاشك في أن هذه العدالة تمثل بالنسبة لكم فضاءً جديداً، للقيام برسالتكم النبيلة. وبقدر ما أصبح لمهنة المحاماة من طابع عالمي، فإنها تواجه ضرورة توحيد القيم السلوكية المثلى، واعتماد التكوين المستمر، والاستجابة لمتطلبات مواكبة العالم الرقمي، والتوفيق بين وجوب احترام الحريات، وصيانة النظام العام، في ظل سيادة القانون وسلطة القضاء؛ دون أن ننسى أنها قبل كل شيء، مهنة إنسانية مثالية تقتضي، إلى جانب الفقه القانوني، النزاهة في العمل، من أجل مساعدة القضاء، الذي يُعتبر المحامون جزءاً من أسرته الكبيرة الموقرة، وشريكا أساسيا له في تحمل مسؤولية إحقاق الحقوق ورفع المظالم، على أسس العدل والإنصاف وسيادة القانون، ونشر الثقة والاستقرار اللازمين لتأمين الحياة الاجتماعية، وتحفيز الاستثمار، والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

ولنا اليقين في أنكم ستكرسون جهودكم ونقاشكم، في سبيل ترسيخ تلك المبادئ والقيم السلوكية، التي ينبغي للمحامي احترامها، والالتزام بضوابطها. فالمحامي يمارس المهام المنوطة به، في نطاق تقاليد وأعراف مكتسبة على مدى أجيال، متقيداً في سلوكه المهني بمبادئ الاستقلال والتجرد والنزاهة، والكرامة والشرف، وما تقتضيه الأخلاق الحميدة. كما أن أسرة المحاماة لا يمكن أن تنهض بمهمتها، ولا أن ترفع التحديات التي تواجهها، ديمقراطية تنموية وطنية كانت، أو سلمية شرعية دولية، لإقامة نظام عالمي أكثر إنصافاً وإنسانية وتضامناً، إلا بالتشبيث بالقيم الأخلاقية الراسخة، وما ظل يتراكم من ممارسات اجتهادية مشرقة، تعتبر إضاعات لا يخبو نورها على مدى الزمن، وكذا من تبادل خبراتكم المتنوعة أيضاً، وتحقيق الاندماج في الرسالة العالمية لمهنة المحاماة، بما تتطلبه من قدرة على التكيف مع التطور القضائي، ورفع التحدي القانوني للعولمة الشرسة، وجعل المحاماة الشريفة شريكة للعدالة النزيهة، في تحقيق الحكامة الجيدة.

وفي عالم يعرف اهتزازاً للمرجعيات القانونية والسلوكية والروحية الفاضلة، وتصاعداً للأصوليات الهوجاء، ومداً للنزوعات المادية والتشيعية، فإننا نشيد بتركيز أعمالكم على إصدار الإعلان العالمي لأخلاقيات المهنة. ونود التنويه في هذا الصدد، بما جسده أسرة المحاماة، ليس فقط في المجال القضائي، بل أيضاً في كل ميادين النضال من أجل كرامة الإنسان وإحقاق الحق، من التزام بالخلق الرفيع، داعين إياكم لتكريسه في مدونة للسلوك. وإننا لجد معترزين بكون هذا الإعلان سيرتبط بإقراره ببلدكم الثاني المغرب، وبخاصة بمدينة فاس العريقة، التي أنشئت فيها جامعة القرويين، التي تعد إحدى أقدم الجامعات في العالم، فظلت منارة للإشعاع الثقافي والحضاري، الذي يستمد نفسه من أصالة المغرب وعقيدته الإسلامية السمحة، ومن انفتاحه على القيم الكونية؛ فضلاً عن ثقافته التي انصهرت في بوتقتها الموحدة، روافد ثقافية متعددة: أمازيغية، وعربية إسلامية، وإفريقية ومتوسطة، وعالمية معاصرة، شرقية وغربية، شمالية وجنوبية، متفاعلة ومبدعة لنسيج حضاري متميز بغنى مكوناته، وانصهارها ضمن هوية فريدة في مزجها الخلاق بين الأصالة والمعاصرة.

وإن من دواعي ابتهاجنا بملتقاكم، تزامنه مع تفعيل ما نحرص عليه من توجه حثيث، لإغناء وتحديث الإطار القانوني، المنظم لمهنة المحاماة، لتواكب المستجدات، وترقى إلى مستوى مواجهة التحديات؛ عاملين على أن تحقق التكامل والانسجام، مع التطور الذي تعرفه هذه المهنة عالمياً، على أساس التوفيق بين الخصوصية الوطنية والقيم الكونية. وهو الإطار الذي سوف يؤمن استقلالية المحاماة، ويرفع مستوى أدائها. كما أنه سيدعم سبل التواصل والتعاون والتشارك، مضيفاً بذلك لبنة جديدة، إلى ما شيدها، على درب الإصلاحات الكبرى، التي نقودها بعزم وحزم، للنهوض ببلدنا، وجعله في مستوى الدول المتقدمة.

فالمملكة المغربية حريصة على أن تظل رسالة الدفاع حاضرة بمصادقيتها، في قلب الممارسة المؤسسية، التي تنهض بها السلطة القضائية، باعتبارها الضامن الفعلي لمساواة المواطنين أمام القانون وسيادته، واستقرار المجتمع، والثقة في المعاملات، وتحفيز التنمية والاستثمار. ومن ثمة جعلنا في مقدمة ركائز مشروعنا الديمقراطي، الارتقاء بالعمل القضائي، وتأهيله باستمرار، مهيين بوزارة العدل، وجمعية هيئات المحامين بالمغرب، أن تنسج فيما بينها علاقات شراكة وتعاون ثابتة، في إطار المسؤولية والتعبئة، من أجل تحديث المنظومة القانونية، وتأهيل كل الفاعلين في الحقل القضائي، مع الانفتاح على التجارب المثمرة، والاستشراف للغد الأفضل.

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة الأساتذة الأجلاء،

لقد بوأ المغرب، على الدوام، صدارة سياساته الداخلية والخارجية، الالتزام بالحق والمشروعية، وانتهاج سياسة فاضلة تعتمد الأخلاق والوفاء بالعهود، وكذا العمل الدؤوب على تحقيق الإنصاف، وترجيح التسوية القانونية، لفض كل المنازعات. وقد جعلنا من هذه المبادئ الكونية السامية، عماد مذهبنا في الحكامة الجيدة، سواء لاستكمال بناء وإعلاء صرح الديمقراطية، أو لاسترجاع أقاليمنا الصحراوية الجنوبية، وإنهاء النزاع المفتعل حول مغربيتها، بالحل السياسي المتوافق عليه، في نطاق الشرعية الدولية، وبما يكفل لسكانها، حكما ذاتيا، في نطاق سيادة المملكة ووحدتها الترابية، اقتناعاً منا بعدالة قضيتنا، ويقينا منا بالمنطق العصري لعالم اليوم، الذي لا يعترف إلا بالدول الديمقراطية القوية، والتكتلات الاقتصادية العملاقة، والذي لا مكان فيه للكيانات الهجينة والضعيفة.

وحرصاً منا على ترسيخ وتوسيع ما حققه المغرب من منجزات ديمقراطية ومكتسبات دستورية، مبنية على تفعيل ما التزم به من تثبت بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا، فقد عملنا على الانخراط في الأوفاق الدولية، ورفع التحفظات بشأن بعضها، التي صارت غير ذات موضوع مع ما اعتمدها من تشريعات متقدمة في كل المجالات، مستكملين بذلك اندماج بلادنا التام في المنظومة الحقوقية العالمية. كما فتحنا أورشنا الكبرى، كرسنا النمو بالمنظومة القانونية للمملكة، بما يصون الحريات، ويوسع مجالها، سواء من خلال إقرار مدونات جديدة ومتقدمة للانتخابات والشغل، علاوة على مشروع قانون الأحزاب السياسية الهادف إلى تأهيلها، للنهوض بدورها كاملا كرافعة أساسية للمشاركة الديمقراطية، وتكوين النخب المؤهلة للتدبير الجيد للشأن العام؛ أو على وجه الخصوص، بإعادة النظر في قانون المسطرة الجنائية، معززاً بذلك مقومات المحاكمة العادلة، أخذاً بالضمانات التي تحقق المساواة. كما تم تعديل قانون الصحافة والحريات العامة، بما يعطي لحرية التعبير مدلولها الحقيقي الملتمزم.

وتأكيداً منه لمناهضة كل ممارسة منبوذة، قد تعرض الإنسان إلى التعذيب، وتخدش كرامته، فقد أفرد المغرب مقتضيات جزرية رادعة، تنهل من الاتفاقية الدولية، ذات الصلة بالموضوع، ضمن توجه شمولي وديمقراطي، لتحديث وإصلاح قانون الجزاءات، في إطار سياسة جنائية متقدمة. وقد كان منطلقنا في هذه الدينامية الحقوقية المتوالية والمتماسكة الحلقات، إقدامنا منذ اعتلائنا العرش، على المبادرة الشجاعة والفاضلة، لإحداث هيئة للإنصاف والمصالحة، والهادفة لطبي الحضاري والنهائي والعاقل لماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من لدن شعب لا يتهرب من ماضيه، ولا يظل سجين سلبياته، عاملاً على تحويله إلى مصدر قوة ودينامية، لبناء مجتمع ديمقراطي وحدائي.

وهذا ما أكدنا عليه خلال تنصيبنا لهيئة الإنصاف والمصالحة، التي أصبحت اليوم، بفضل ما وفرناه لها من أسباب التجرد والاستقلال، ووسائل التحري، وإجلاء الحقيقة، وجبر الضرر، وبفعل التزام ونضالية مكوناتها، في طليعة الهيئات القليلة المشهود لها، ليس فقط عربيا وإسلاميا وإفريقيا، بل عالميا، ومن قبل المنظمات المختصة، بالريادة، لما طبع عملها البناء، من إسهام فاعل، في جعل ما تنهض به من مهام العدالة الانتقالية، ركيزة أساسية لتحسين الانتقال الديمقراطي. تحدوننا في ذلك عزيمة قوية لترسيخ حقوق وواجبات الإنسان،

ثقافة وممارسة، والتربية عليها، في تلازم بين ديمقراطية الدولة والمجتمع. وفي هذا السياق، دعمنا استقلال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نهوضه بحماية الحريات، وترسيخ المواطنة المسؤولة. كما أحدثنا ديواناً للمظالم، باعتباره مؤسسة وسيطة بين المواطن والإدارة، لإحقاق الحقوق، ورفع الحيف، في إطار الإنصاف.

وبموازاة مع ذلك، عملنا على تجسيد ما نتقاسمه مع دول العالم المتقدمة، من مبادئ تخليق الحياة العامة، ومحاربة الارتشاء واستغلال النفوذ بكل أنواعه، وذلك بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لمحاربة الفساد، والقيام ببلورة مضامينها، وبتفعيل المحاسبة والمراقبة البرلمانية والقضائية والإدارية، في ظل سيادة القانون.

كما أن المغرب يواصل، في توافق والتحام منقطعي النظر، مسيرته الحثيثة والرصينة، في اتجاه تحقيق المساواة، بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات، وضمان التوازن والاستقرار الأسري من خلال مدونة جديدة ورائدة للأسرة، جمعت بتوفيق من الله بين الحفاظ على الأصالة الوطنية، وبين الانفتاح على العصر، وإنصاف المرأة ورعاية حقوق الطفل. وتعميقاً لمدلول المساواة بين المرأة والرجل في هذا الاتجاه، قررنا تمكين أبناء المرأة المغربية من أب أجنبي من الجنسية المغربية، تجسيدا لصيانة تماسك العائلة المغربية، وترسيخاً لوعي أبنائها بالمواطنة المسؤولة. ولكي يحقق المغرب، ما نشده من تسريع وتيرة التقدم والتطور، أخذنا بالمنهج الشمولي للتنمية البشرية، الذي يتوخى توطيد المكاسب الهامة في مجال الحقوق الأساسية، بإيلاء أهمية قصوى للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولهذه الغاية، أقدمنا على إطلاق «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية». هدفنا الأسمى جعل الإنسان في صلب عملية التنمية، ومحورها ووسيلتها وغايتها، ضمن منظور محرر للطاقت تشكل فيه الديمقراطية رديفاً للتنمية والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص، الكفيل بتمكين كل مغربية ومغربي من الاستثمار الأمثل لمؤهلاتهما، في إطار مشاركتهما الفاعلة، في الحياة العامة، وبما يوفر لهما أسباب العيش الحر الكريم، الذي يعد الغاية المثلى لما نشده لهما من المواطنة المسؤولة والكاملة.

وإن ما تم إنجازه، في هذه الأوراش المتعددة، ليصب بكل روافده، في اتجاه تحقيق تطلعات شعبنا الأبوي وشبابه الطموح، وتجسيد إرادتنا في الرقي بالملكية الدستورية المغربية، إلى ملكية مواطنة، ملكية ديمقراطية فاعلة، لا تدخر جهداً في أن تجعل من المغرب بلداً جديراً بماضيه التليد، فاعلاً في فضائه الجهوي والإقليمي، متعاوناً مع المنتظم الدولي، في تحقيق السلم والتسامح والتضامن بين الشعوب.

وإننا إذ نرحب بكل المشاركين في هذا الملتقى الهام، منوهين بالمبادئ السامية، التي يقوم عليها اتحادكم الموقر، وبالمقاصد النبيلة، التي يسعى لتحقيقها، لوائقون بأن مؤهلاتكم القانونية والمهنية العالية، وخصالكم الأخلاقية الفاضلة، ستمكنكم من ترويج أعمالكم بالنجاح المحقق، على المعهود في اتحادكم العتيد، من التزام ومسؤولية، وروح نضالية، وحضور في سائر المحافل والجهات الوطنية والدولية، ونصرة الحق والإنصاف والشرعية، سواء في المعاملات الفردية والجماعية، أو في مجال العلاقات الدولية.

وفقكم الله لما فيه المزيد من دعم قيم العدل، بالوسيلة الحضارية والديمقراطية للقانون، والدفع بالتي هي أحسن، وتعزيز استقلال القضاء، ومؤازرته على تحقيق الإنصاف، والدفاع عن القضايا العادلة، وجعل منكم فرادى وجماعات، على الدوام، طلائع ديمقراطية للمجتمع المدني، وللوقى الحية لكل أمة، وللبشرية جمعاء، في العمل الدؤوب والملموس، على ضمان كرامة الإنسان وأمنه على حريته وحقوقه، وحرمة الشخصية والعائلية، والوطنية والقومية، في كل ربوع العالم، وفي ظل الإخاء والمساواة والوئام، والتضامن والسلم بين كل الأنام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك، 09 شعبان 1426هـ الموافق 14 شتبر 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيسين،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

سعادة الأمين العام،

يسرني، في البداية أن أتوجه إلى أختينا الأجل، فخامة الرئيس الحاج عمر بانغو ومعالي الوزير الأول لمملكة السويد السيد غوران بيرسون، بالتهنئة على اختيارهما لرئاسة هذا الاجتماع التاريخي والفريد في حياة منظمة الأمم المتحدة، متمنيا لهما كامل التوفيق والنجاح في إدارة أعمال هذه القمة.

وأنتهز هذه الفرصة لتجديد الشكر الجزيل لأميننا العام، السيد كوفي عنان، على الجهود السخية والدؤوبة، التي ما فتئ يبذلها بكل إخلاص، لخدمة الأهداف النبيلة لمنظمة الأمم المتحدة، وتطوير هياكلها، وترشيد أعمالها، وتأهيلها لرفع تحديات القرن الحادي والعشرين، والألفية الثالثة.

وإن المشاركة المكثفة والرفيعة المستوى في هذا الاجتماع الهام، بقدر ما تنبعث من الرمزية التاريخية لهذه الدورة، فإنها تعد إشارة قوية عن تشبث قيادات وشعوب بلداننا، بالمبادئ المثلى والمقاصد السامية لمنظومة الأمم المتحدة. كما أنها تعد تثمينا للدور الهام الذي تضطلع به، واستشعارا لضرورة تحصينها وتأهيلها، لمواصلة النهوض بالمهام الجليلة والجسيمة، المنوطة بها، على الوجه الأكمل.

لقد أثبتت الأمم المتحدة، ولاسيما خلال العقدين الأخيرين، نجاعتها وجدواها، وقدرتها على مواكبة سيرورة العصر، رغم التحولات الجذرية التي عرفها العالم، منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. فمبادئ وقواعد المساواة بين الدول، واحترام سيادتها

ووحدها الوطنية والترايبية، وسلامة أراضيها، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها، واحترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية، تبقى الدعائم الأساسية لكل نظام عالمي.

وإن اقتناع المغرب لراسخ بأن تفادي النزاعات وفضها بالطرق السلمية، المنصوص عليها في الميثاق، يبقى الوسيلة الأنجع، ليس فقط للحفاظ على السلم بين الدول والشعوب، كيفما كانت طبيعة الخلاف بين أطراف النزاع، ولكن بالأساس، الشرط الأساسي والمحك الحقيقي للالتزام الفعلي بتلك المبادئ المثلى، والمدخل الضروري، للقضاء على كل بؤر التوتر، والمضي قدما نحو توطيد الأمن الشامل، وتحقيق التنمية المستدامة، والتقدم المشترك، باعتبارها من المقومات العصرية، للاستقرار، جهويا وعالميا.

ومن هذا المنطلق، أبدينا باستمرار استعدادنا الصادق لحل النزاع المفتعل حول صحرائنا مع إخواننا في الجزائر، وأعطينا الدليل، باتخاذنا وتجاوبنا مع عدة مبادرات بناءة، على حرصنا القوي على تطوير علاقاتنا الثنائية، في جو من التضامن، وحسن الجوار، والتعاون المثمر، ضمن توجه استراتيجي لبناء اتحاد المغرب العربي، على أسس متينة وسليمة. وكلنا أمل في طي صفحة هذا النزاع نهائيا، والعمل مع أشقائنا وشركائنا المغاربين، من أجل تدعيم التعاون والاستقرار والتنمية المندمجة في منطقتنا.

وبنفس الحزم والعزم، ما فتئ المغرب ينخرط بقوة في الجهود الدولية لإقامة سلام دائم وعادل بالشرق الأوسط، يضمن العيش الحر والأمن لكل من شعوب المنطقة، داخل دولها الديمقراطية المستقلة، بما فيها الشعبان الشقيقان الفلسطيني والعراقي. كما أن بلادنا تساهم منذ عقود، في مجهودات وعمليات الأمم المتحدة، لتثبيت اتفاقات وقف إطلاق النار، وخلق الظروف والشروط الضرورية، من أجل استتباب السلم، ودعم الاستقرار في البلدان التي تعرف توترات ونزاعات حادة، أو تهددها مخاطر التمزق والبلقنة. لأجل ذلك تتواجد قواتنا في الكونغو والكويت وديفوار وهايتي. وكذلك كان عهدنا في الصومال وأنغولا والبوسنة.

إن السجل الحافل للأمم المتحدة في حفظ السلام، يؤكد أن توطيد الأمن والاستقرار، سواء على الصعيد الجهوي أو الوطني أو الدولي، يبقى رهينا بتحقيق حد أدنى من النمو الاقتصادي لكل شرائح المجتمع، خصوصا في الدول النامية والفقيرة.

وقد ساهمت التطورات الحديثة، التي شهدتها العالم في ميادين تكنولوجيا الإعلام والاتصال، في تقريب الشعوب فيما بينها، وإذكاء وعيها بفداحة التهديدات التي تحدق بالإنسانية، وتحفيزها على العمل من أجل معالجتها، عبر تفعيل جاد ومنسق للتضامن والتعاون الدوليين. وفي هذا السياق، فإننا إذ نؤكد انخراط المملكة المغربية القوي، في التعاون الجهوي والدولي، في مجال محاربة آفة الإرهاب المقيت، الذي استفحل منذ الاعتداءات الأثمة للحادي عشر من سبتمبر 2001، فإننا نعتبر إحكام التنسيق، خير تجسيد لمدى الفعالية التي يمكن أن تحققها المجموعة الدولية، لمواجهة أي تحدٍ، متى توافرت الإرادة السياسية الجادة، وجندت الوسائل الضرورية لبلوغ الهدف المشترك، لتوطيد الأمن الشامل. وبنفس العزم وروح الالتزام، فإننا نشدد على مدى حاجة المجموعة الدولية إلى تعاقد وتعاون من هذا القبيل، لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيق نمو واستقرار دول الجنوب، وخصوصا في قارتنا الإفريقية، ومساعدتها على تحمل مسؤولياتها في تحقيق التنمية البشرية، لشعوبها الشقيقة.

لقد تضمن إعلان الألفية، الذي اعتمده منذ خمس سنوات، تجسيديا لوعي المجتمع الدولي بضرورة العمل من أجل القضاء على الفقر المدقع والمجاعة المستفحلة، وتعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، وتحسين التغطية الصحية، ومكافحة فيروس فقدان المناعة المكتسبة، وغيره من الأمراض والأوبئة الفتاكة. كما تضمنت البيانات الختامية لكل من مؤتمري جوهانسبورغ ومونتيري التزامات واضحة، آلت المجموعة الدولية على نفسها تحقيقها في آفاق زمنية محددة، مما ساهم في بعث الأمل لدى الشعوب

المستضعفة بأن التضامن الدولي، سينتقل من مرحلة الوعود والأمانى والأقوال، إلى التجسيد الفعلي على أرض الواقع، ببرامج تنمية ومشاريع ملموسة، مدرة للثروات.

وتجسيدا للالتزامنا بالتفعيل الأمثل لهذه التعهدات الدولية، ركزنا خلال ترؤسنا لمجموعة 77 والصين، على تجنيد الوسائل الكفيلة بضمان تطبيق هذه الالتزامات، وتحقيق مرامي وأهداف الألفية بالنسبة لبلدان الجنوب، وعلى رأسها إفريقيا. فكانت الدعوة إلى الاجتماع الرفيع المستوى، لمتابعة تطبيق أهداف الألفية، والذي تم توسيعه، ليشمل إصلاح قواعد المنظومة الدولية وهياكلها. وإن أي تقييم موضوعي لمدى تنفيذ الدول النامية لما التزمت به في إطار الألفية، يبرز مدى ما قامت به بلدانها من مجهودات محمودة، بانتهاج سياسات عمومية قوية، تعتمد الحكامة الجيدة، وتعبئة الموارد المحلية، لخلق الظروف المواتية للتوظيف الأنجع للاستثمارات الأجنبية، وتسهيل الاندماج في التجارة الدولية؛ غير أن كل هذه المجهودات لا يمكن أن تعطي ثمارها كاملة، إلا إذا أزرقتها مساعدات إنمائية عمومية أكبر حجما، ومحددة في جداول زمنية، تدعمها موارد مبتكرة وإضافية، وإعفاءات جمركية، وإلغاء أو تخفيف لمديونية الدول الفقيرة.

وانسجاما مع تعهدات المملكة المغربية الدولية، فقد بادرننا باعتماد مدونة للأسرة تقوم على مساواة الرجل والمرأة، وتضمن حقوق الطفل، وترفع كل أشكال الحيف عن النساء، وتصورن كرامتهن، في حفاظ على وحدة وتماسك العائلة، وحرص على تمكين المرأة من الاندماج الفعلي، في التنمية الوطنية. وفي نفس السياق، قمنا بإطلاق «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، التي تنسجم مع فلسفة وأهداف الألفية، وتندرج ضمن رؤية شمولية، قائمة على مبادئ الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، وعلى تمكين كل مواطن من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته، ضمن مشروع مجتمعي ديمقراطي حديثي، يعتمد تكافؤ الفرص، والمواطنة المسؤولة، ويجعل الإنسان في صلب عملية التنمية، بالمشاركة في بلورة مشاريعها، والمساهمة الفاعلة في إنجازها، والتوزيع العادل لثمارها بين الفئات والجهات، لتقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية، ومكافحة الإقصاء، بالتعبئة الوطنية الشاملة لكل الموارد والطاقات، لانتشال شرائح واسعة من المحرومين، وخاصة الشباب منهم، من آفات الفقر والامية والبطالة، وتمكينها من أسباب العيش الحر الكريم، الذي ننشده لكل مواطنينا.

وبنفس القناعة والعزيمة، تواصل المملكة المغربية، عملها الدؤوب على التجسيد الفعلي للتعاون جنوب - جنوب، عبر تطوير سياسة للتضامن الملموس مع الأشقاء الأفارقة، تعتمد التكوين في المجالات التي يتوفر فيها المغرب على كفاءات وتجربة واسعة، وفتح أسواق بلادنا لصادرات الدول الإفريقية الأقل نموا، وإعفاءها مما عليها من ديون نحو المغرب.

السيد بن الرئيسين،

إن إتمام منظمنا لعقدها السادس تعد مناسبة يجب انتهازها، ليس لاجترار عقيم ومحبط لهفوات الماضي، أو انتقاد لاذع للاختلالات، وما يشوب بعض الأداء من نقائص، بل بالتوجه الإيجابي، لتجديد تشبثنا الصادق بمبادئها، والتعبئة الفعالة لطاقتنا، لتأهيلها وإصلاحها، بكيفية جادة، لتقويتها، باعتبارها الإطار الأنجع للحوار والتفاوض، وإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل المستعصية، وبناء صرح نظام عالمي منصف متعدد الأطراف، يرتضيه الجميع.

وإننا لنطمح في هذا السياق، لأن تكون ستينية الأمم المتحدة مناسبة لانبعاث جديد لتلكم الرؤية السياسية الحسنة والإلهام الخلاق، اللذين ساهما في ميلاد منظمنا العتيده، حتى نتمكن بإرادة جماعية ومتآلفة، من اعتماد الإصلاحات الضرورية، الهيكلية منها والعملية،

بما فيها توسيع مجلس الأمن، وتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لصالح التنمية المستدامة، وتطوير لجنة حقوق الإنسان، بالنحو الذي يؤمن أداءها لمهامها السامية، بطريقة أكثر فعالية وديمقراطية.

وكلنا أمل في أن يثمر جمعنا الموقر هذا نتائج ترقى إلى تطلعات شعوبنا، وتؤسس لشراكة إنسانية جديدة، قوامها التعاون البناء، من أجل السلم والاستقرار والنماء لكل الشعوب، والتعايش والتفاعل بين الثقافات، والتحالف بين الحضارات، من أجل ترسيخ القيم الإنسانية المثلى الخالدة، للحرية والمساواة، والإخاء والتكافل، والأمن الشامل، والعدل والإنصاف، التي نؤكد لكم حرص المملكة المغربية على العمل المشترك معكم، على نصرتها، من أجل ترسيخ مواطنة كونية متضامنة، في نطاق منظومة أممية متجددة.

شكرا على إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الملتقى الوطني لانطلاق إعداد مدونة التعمير
29 شعبان 1426هـ الموافق 03 أكتوبر 2005م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذا اللقاء الوطني، الذي يلتئم من أجل تدارس مجال التعمير وشؤونه، متوخيا وضع الأسس المتينة لمدونة حديثة له، محكمة المبادئ، عتيدة القواعد، مضبوطة الآليات، وواضحة المقاصد. كما نشتم هذه الوقفة التأملية لإصلاح التعمير، التي تندرج في سياق تعزيز الأوراش الإصلاحية الكبرى، التي تعرفها بلادنا في شتى المجالات، وفي قطاع الإسكان والتعمير، الذي جعلناه في مقدمة السياسات العمومية، ومحورا استراتيجيا للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها، ونسهر على تفعيلها ميدانيا، وركنا أساسيا للمفهوم الجديد للسلطة، القائم على القرب، وتحفيز التنمية، وسيادة القانون، ودعامة قوية لتوفير السكن الكريم، الذي يعد من مقومات المواطنة الكاملة.

لقد سبق لجلالتنا في أكثر من مناسبة، توجيه نظر كافة المسؤولين والفاعلين، على المستوى الوطني والمحلي للاختلالات المتجلية في النسيج العمراني، والتي شاهدناها عن كثب، من خلال الجولات التفقدية، التي قمنا بها لمختلف جهات المملكة، وأصدرنا بشأنها تعليماتنا للحكومة، وللمؤتمنين على تدبير الشأن المحلي، من منتخبين وسلطات، من أجل وضع حد لمختلف التجاوزات والمخالفات، وعدم التساهل أو التهاون في زجرها والتي أضحت استفحالها لا يقتصر على تهديد أمن وسلامة المواطنين فحسب، بل يخل بالبعد العمراني المتناسق، الذي يعد أحد المعالم الأساسية لمشروعنا المجتمعي، الذي نسعى إلى إنجازه، مجددين دعوتنا للسلطات العمومية للتصدي لمختلف الخروقات، والوقاية منها بالتطبيق الحازم للقانون.

وبموازاة ذلك، سهرنا على إطلاق أوراش سكنية ضخمة، تعزز العرض السكني الملائم للفئات ذات الدخل المحدود، وتعالج أوضاع السكن غير اللائق، من خلال عمليات إعادة إسكان الأسر التي تقطن أحياء الصفيح، وكذا إعادة هيكلة واندماج الأحياء الهامشية.

وتعزيزا للمجهودات التي تقوم بها حكومتنا، فقد أضحي من اللازم الانكباب على مراجعة وتحديث منظومة التعمير الجاري بها العمل في بلادنا، والتي وإن عرفت بعض الإصلاحات في العقدين الماضيين، فإنها ظلت محدودة. ولا زالت بعض تشريعاتها ترجع إلى بداية القرن الماضي. غايتنا المثلى جعلها تواكب الحركة العمرانية، التي تعرفها المملكة، وتساير وتيرة تنمية العديد من القطاعات الحيوية، ذات الأبعاد الاستثمارية والصناعية، والسياحية والسكنية.

لقد غدت المنظومة الحالية للتعمير من جراء تقادمها، وشتات وتناثر بعض ضوابطها، وتغليب الطابع التنظيمي والمسطري المنغلق، عاملا مساهما في الانتشار العشوائي لأنشطة غير منظمة، تعد مطية لاقتصاد الريع، والتملص الضريبي، وعائقا يتنافى مع التوجه نحو تحفيز مبادرات الاستثمار المدرة لفرص الشغل. بل أصبح التعامل معها في الكثير من الأحيان، يمر إما عبر الاستثناء، الذي أصبح بمثابة القاعدة، أو تواطؤات تدليسية، وإما بواسطة تصرفات فوضوية، تشجع المضاربة العقارية. وهذا في الوقت الذي أضحي من الضروري أن تساهم منظومة التعمير، بالفعالية والنجاعة اللازمتين، في تأهيل مدننا وقرانا، وجعلها فضاء رحبا قادرا على استقطاب الاستثمار، في سياق الانفتاح الذي تعرفه المملكة، وانخراطها في مناخ العولمة، وما يفرضه ذلك من تقوية لقدراتنا التنافسية، والتوجه نحو إدماج التقنيات الحديثة في البناء، الكفيلة بضمان الوتيرة المطلوبة، لسد الحاجيات المتجددة مع الحفاظ على الجودة والأثمنة المناسبة، فضلا عن صيانة تراثنا المعماري الأصيل الذي يعد جزءا من هويتنا المغربية، سواء في بعده الوطني، أو خصوصياته الجهوية، التي ينبغي الحفاظ على تنوع مميزاتها المحلية.

ولا يغيب عن بالكم، في هذا الصدد، الأهمية التي نوليها لموروثنا الحضاري، الذي يساهم بدور كبير في الإشعاع الثقافي والسياحي لبلادنا، بعد أن أصبحت حواضرنا التاريخية، والمواقع الطبيعية والأثرية المغربية، في العديد منها، ضمن لائحة التراث الإنساني، من المدن العتيقة والقصور والقصبات. وهو ما يحتم إبراز طابع هذا الموروث الحضاري، والعمل على صيانتها، عند إعداد مدونة التعمير، وإعادة الاعتبار لمقوماتها الهندسية، ولمواد البناء المحلية المستعملة فيه، ولأنماط السكن المتجاوبة مع المعطيات المناخية والقروية، والتقاليد الاجتماعية المرعية.

لهذه الاعتبارات ولغيرها، فإننا نؤكد مدى العناية البالغة التي نوليها للتعمير بإعداد وإقرار مدونة جديدة للتعمير، حتى تكون مستجيبة لتطلعاتنا من أجل إصلاح الأوضاع القائمة، وتوطيد الشفافية والتنافسية، ومبادئ الحكامة الجيدة، لتأهيل هذا المجال، والحفاظ على الهوية المغربية. مدونة تقوم على تبسيط المساطر وضبطها، والإنصاف العقاري، وتستهدف إنعاش وجلب الاستثمار، وخدمة التنمية البشرية، ومكافحة الفقر، وسد العجز الاجتماعي، والحفاظ على جمالية المجالين الحضري والقروي، وتلبية حاجيات المواطنين إلى المأوى اللائق والعيش الكريم، منسجمة في نفس الوقت، مع الخيارات التي أقرها المخطط الوطني لإعداد التراب، وما أفرزه من توجهات تتلاءم وتنوع مجالاتنا الترابية، مع الاستفادة القصوى من معطيات ونتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى. وهو ما يتطلب منكم التفكير في وضع آليات مضبوطة، لتنفيذ مخططات وثائق التعمير، ووضع برنامج زمني للاستثمارات العمومية المصاحبة، حتى لا تبقى المخططات مجرد تصورات نظرية عديمة المفعول، أو جامدة غير قابلة للتأقلم مع التطور المتسارع، وحتى تتعزز وسائل التدبير الحضري، للارتقاء به وفق منظور وحدة المدينة، التي جعلنا منها خيارا سياسيا ومؤسستيا أساسيا في منظومة تأهيل المدينة.

وفي هذا الصدد، فإنه يتعين على الجماعات المحلية أن تضطلع بمسؤولياتها الدقيقة، في النهضة العمرانية المنشودة، بإبداء الرأي والإشراك في إعداد ومراقبة مخططات التهيئة والتعمير، في نطاق اختصاصها، وفي انسجام مع المشاريع والاستثمارات الهيكلية الكبرى، مؤكداين ضرورة تقيد المنتخبين والسلطات العمومية، وكافة المواطنين والفاعلين في هذا القطاع، بالضوابط والشروط المسطرة في التحملات المتعلقة بالتصاميم.

وبالنظر للتطور الحضري الذي يعرفه المغرب، فإننا ندعوكم إلى الأخذ بعين الاعتبار أن التمييز بين المجالس الحضرية والقروية، المعمول به إدارياً، قد لا يكون ملائماً كل الملائمة لمجال التعمير، الذي ينبغي أن يركز على معايير جديدة، وفي مقدمتها الكثافة السكانية.

حضرات السيدات والسادة،

إن النهضة العمرانية، التي نشدها لبلادنا، لا يمكن أن تبقى رهينة صدور مدونة جامعة مانعة للتعمير، على أهميتها، فإن هناك قضايا ملحة يتعين الانكباب، بموازاة ذلك، على إيجاد حلول مستعجلة لها. وفي هذا السياق، ينبغي الإسراع باتخاذ جملة من التدابير الملحة أهمها وضع حد للبناء غير القانوني، واعتماد مبدأ التسوية العمرانية للأحياء العشوائية القابلة لإعادة الهيكلة، فضلاً عن مواصلة الجهود الرامية إلى تعميم الوكالات الحضرية بكافة أقاليم المملكة، وتمكينها من الوسائل المادية اللازمة، والموارد البشرية الكفأة، لتأهيلها للنهوض بمهامها كأجهزة عمومية متخصصة، لتساهم بفعالية في وضع وبلورة المشروع المجالي، الذي يهم نفوذها الترابي، وتساعد بنجاحة في تنمية الاستثمار، وتكون الشريك المتميز للجماعات المحلية، الحضرية منها والقروية.

واعتباراً للطابع الأفقي لقطاع التعمير، والمسؤوليات المشتركة بين العديد من الفعاليات، على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، فإن حسن إعداد مدونته الجديدة، ينبغي أن يعتمد المقاربة الديمقراطية، القائمة على التشاور الواسع، مع كل القطاعات والهيئات المعنية، وينهج إشراك المنعشين العقاريين، والفاعلين المحليين، ولاسيما منهم القطاع الخاص المعني بالسكن الاجتماعي، والحوار البناء معهم، والإصغاء لهم عن قرب، في حرص على انتظامه على المستوى الجهوي، بتنشيط من الوكالات الحضرية، تجسيدا لما أكدنا عليه في خطاب العرش لهذه السنة، من التفعيل الأمثل لدورها.

ولنا كامل اليقين أن الأطر والفعاليات المشاركة في هذا الملتقى، الذي أبيتنا إلا أن نسبغ عليه سامي رعايتنا، اعتباراً لطابعه الحيوي، لها من الخبرة الكافية، وروح المسؤولية، واستشعار جسامة الأمانة الملقاة على عاتقها، ما يمكنها من النجاح في تناول هذه القضايا بالدراسة الدقيقة المستفيضة، لأجل بلورة ما سيكون بمثابة حجر الأساس، لإيجاد مدونة للتعمير، متناسقة المقاصد، محصنة بفضيلة التوافق الإيجابي حولها، مبنية على رؤية حصيفة وفق استراتيجية شمولية متعددة الأبعاد، متكاملة الجوانب، في مقاربتها العملية للإصلاح الشاق والطويل لهذا القطاع الهام. وهو ما يجعلها جديرة بأن يعطي تفعيلها على أرض الواقع، وفي أقرب الآجال، دفعة جديدة وشحنة قوية، لحرصنا الأكيد على أن يظل قطاع الإسكان والتعمير الورش الكبير، والمنجم الذي لا ينضب للتشغيل.

والله تعالى نسأل أن يكلل أشغالكم بالتوفيق، فيما أنتم مقبلون عليه من إيجاد هندسة قانونية جديدة، كفيلة بتبوية هذا القطاع الحيوي مكانة القاطرة السريعة، لما نتوخاه لبلادنا من تنمية اقتصادية، وتماسك اجتماعي، وما نتبغيه لمواطنينا من عيش كريم، يعد السكن اللائق، وجمالية وتناسق النسيج العمراني إحدى دعائمه الراسخة، ومظاهره الحضارية الجذابة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة
الرباط، 10 رمضان 1426هـ الموافق 14 أكتوبر 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان المحترمين،

نستحضر، بكل خشوع وإجلال، اقتران افتتاحنا لهذه السنة التشريعية، بتخليد الشعب المغربي، في العاشر من رمضان المبارك،
لذكرى رحيل محرر الأمة، جدنا المنعم، جلاله الملك محمد الخامس. فقد كان، أكرم الله مثواه، رائدا في إرساء دعائم الديمقراطية،
من خلال إنجازات تاريخية، وفي طليعتها إصداره، سنة 1958، للعهد الملكي المتقدم للحريات العامة، المكرس للتعددية الحزبية،
التي دسترها بعده، بكل حكمة وبعد نظر، والدنا المنعم، جلاله الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه.

وستكون مصادقتكم، في مستهل هذه الدورة، على قانون جديد للأحزاب، الذي دعونا إلى وضعه، خير تعبير عن الوفاء لذكراهما
العطرة، وأقوى تحفيز على جعل هذا التشريع المؤسس، نقلة نوعية إلى ما نتوخاه لأحزابنا السياسية من دور أساسي في بناء المجتمع
الديمقراطي التنموي.

كما يتزامن انعقاد هذه الدورة مع ظرفية، محملة بمشاريع وإصلاحات هيكلية واعدة، واستحقاقات ملزمة، في شتى المجالات، وأوراش
تنموية مفتوحة، في كل الجهات، لا بد لتحقيق برامجها الطموحة، ورفع ما يكتنفها من إكراهات، ورهانات وتحديات، من التشبع
بروح التعبئة والعمل، والثقة والأمل.

وإذا كان شروعا في إنجاز الشطر الأول من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قد مكننا من المعاينة الشخصية لمدى الخصائص،
والتفاوتات والحاجيات، فقد جعلنا نقف ميدانيا، على مدى الانخراط القوي فيها من كل الفئات، بوازع المواطنة الإيجابية. مواطنة
قائمة على تحمل المسؤولية، والمشاركة في إبداع الحلول الأكثر واقعية، للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية، التي لا تنتظر المواعيد
الانتخابية، ولا أن تبقى مرهونة بها.

وفي هذا الصدد، نؤكد ضرورة توعية كل مغربي بأن مصيره يتوقف على مبادراته، وإقدامه على العمل الجماعي، الذي يمر عبر تأطيره عن طريق الهيئات المؤهلة، وفي طليعتها الأحزاب، التي نعتبرها مدارس للوطنية والمواطنة الحقة. بل الأداة المثلى لتربية كل المغاربة على حسن المشاركة، في تدبير الشأن العام، وممارسة العمل السياسي، بمعناه النبيل.

وذلكم هو النهج القويم، الذي أعمل جاهداً على توطيد أركانه، مؤكداً غير ما مرة، ومن أعلى هذا المنبر، على إعادة الاعتبار للهيئات السياسية؛ اقتناعاً منا بأنه لا ديمقراطية فعلية وملموسة، إلا بأحزاب قوية ومسؤولة.

ومن ثم كان حرصنا على تقويتها، من خلال توفير إطار قانوني متقدم، يكفل لها الديمقراطية في التأسيس والتنظيم، والتسيير. فضلاً عن توفير الدعم المادي القار والشفاف، الذي يأخذ بعين الاعتبار قدرتها على التأطير والتمثيل. وسيظل هدفنا الأسمى، تمكين الأحزاب الوطنية من المناعة اللازمة، وتحصين مشهدها الحزبي من البلقنة المعيقة للنهوض بدورها الدستوري على الوجه المطلوب.

بيد أن هذا النص المؤسس سيبقى، مهما تكن مصداقيته، مجرد إطار تشريعي، ما لم يبادر الفاعلون السياسيون إلى إضفاء الدينامية الضرورية عليه. وذلك بحسن تفعيل مقتضياته، واستلهام روحه. بما يجعله انبثاقاً لثقافة سياسية جديدة، ترسخ الثقة في المنظمات الحزبية والمجالس المنتخبة.

ولنا اليقين في أن أحزابنا السياسية، بغيرتها الوطنية، ستسارع إلى تجسيد تجاوبها مع التشريع الجديد، ليس فقط بتقليص مدة الملائمة الشكلية، بتعديل أنظمتها الأساسية وفقه، وإنما أيضاً بجعل هذه الملائمة أكثر عمقا؛ بحيث تجسد روحه، سواء فيما يخص الانتقال بالعمل الحزبي من الموسمية الانتخابية، إلى الاستمرارية التأطيرية، أو في استيعاب النخب الجديدة، ولاسيما منها الشباب والنساء. كما ندعوها لتكريس قسارى نشاطها الميداني، لترسيخ روح المواطنة الفاعلة، وتربية الأجيال الصاعدة على المشاركة الديمقراطية، وتحسينها من مساوئ الفراغ السياسي، وعواقبه الوخيمة.

وبرغم أهميته، فإننا نعتبر قانون الأحزاب ليس نهاية المطاف. وإنما هو خطوة أولى أساسية، في المسار الحيوي البناء، ليس فقط لإعادة ترتيب بيتها، لكسب استحقاقاتها الانتخابية المشروعة. ولكن أيضاً لتحقيق ما نتوخاه جميعاً، من انبثاق مشهد سياسي معقلن، قائم على تحالفات قوية، وأقطاب متميزة، لا بكثرة ألوانها، ولكن بتنافسيتها حول مشاريع تنموية مضبوطة.

وسيظل استكمال وتعزيز هذا التأهيل الحزبي، في بعده التشريعي، رهينا بنظام انتخابي ناجع وملائم. لذلك أصدرنا تعليماتنا للحكومة، قصد العمل، في إطار من التشاور الواسع، والتوافق البناء، على أن تكون مدونة الانتخابات، معتمدة ومعروفة، قبل سنة من موعد الاقتراع. بما يتيح وضوح الرؤية، وتخليق المنافسة المتكافئة الكفيلة بخوض انتخابات حرة وتعددية. وذلكم هو السبيل القويم، لبلوغ ما نتطلع إليه من إفراز أغلبية حكومية منسجمة، ومعارضة نيابية بناءة.

إن هذا التحديث التشريعي لقانوني الأحزاب والانتخابات، لن يعطي ثماره كاملة، ما لم يقترن بتأهيل سياسي أكثر شمولية، وأضمن لترسيخ ثقة المواطن، وتحفيزه على المشاركة في مؤسساته النيابية والحزبية والجمعية.

وفي هذا الإطار، فإن المؤسسة البرلمانية مطالبة بالنهوض بدور مهم في هذا المسار الجاد. وذلك بإعطاء شحنة قوية، لتنشيط العمل النيابي، على جميع مستوياته: تشريعاً إصلاحياً، ومراقبة مسؤولة، وتأطيراً ميدانياً، ودبلوماسية موازية مقدامة، تستهدف جعل التطور الديمقراطي لبلادنا، في خدمة الدفاع عن مغربية صحرائنا.

وإننا لندعو كل الفاعلين إلى تعبئة جهودهم وتضافرها، في مواجهة الحملات المغرضة، المدبرة من قبل خصوم وحدتنا الترابية، وذلك بالتصدي القوي لها في كل المحافل، لفضح الأساليب والمناورات الدنيئة.

حضرات النواب والنائبات والمحترمين،

تجسيدا للمكانة التي نوليها لمؤسستكم الموقرة، وحرصا منا على توسيع مجال الممارسة الديمقراطية بكيفية ملموسة، فقد قررنا أن يتولى البرلمان، على غرار مدونة الأسرة، البث في إصلاح التشريع المتعلق بالجنسية، بالمنظور الشمولي للمواطنة المسؤولة، والمتشعبة بالثوابت الوطنية المقدسة.

وإننا نتوخى من التأهيل السياسي الشامل، تعبيد الطريق أمام الإصلاح المؤسسي العميق، الهادف إلى توطيد الدولة القوية، بالملكية الدستورية المواطنة، وبالمؤسسات الديمقراطية المسؤولة والناجعة، وبالتنمية البشرية المستدامة، وتعزيز الحكامة الجيدة.

غير أن الإصلاح المؤسسي الذي نحرص عليه، لا يجب أن يحجب عنا أنه سيظل، بدون تنمية بشرية، صوريا. بل ونوعا من الترف السياسي، بالنسبة للجماهير الشعبية، التي تعتبر العمل من أجل توفير الحد الأدنى من العيش الكريم، والرزق الحلال، في ظل العفاف والكفاف، شغلها الشاغل. ولأجل ذلك، فإنه لا مناص لنا من الإسراع بالنمو الاقتصادي، باعتباره انخراطا جادا، وعملا دؤوبا على إنتاج الثروات، بالمبادرة الحرة والاجتهاد. بدل ترديده كشعار ينادي به الجميع، ويحوطه لنوع من المطالب النقابية، التي يمكن تلبيتها بمجرد إصدار قرار.

فبلادنا وإن كانت تسجل نموا اقتصاديا ملحوظا، إلا أنها لم تعبء بعد كل طاقاتها، لتتقدم فيه بالوتيرة القصوى، والسير الحثيث على قدميها معا، في توازن وتكامل بين التنمية والديمقراطية، وبين ترشيد القطاع العام، ونهوض القطاع الخاص بدور قاطرة النمو. إن المشكل ليس في أننا أمام معضلة صعبة. وإنما في كوننا نضع كل عبئها على كاهل الدولة بمفردها، دون إشراك الفاعلين الآخرين.

ولوضع حد لهذا المشي المختل على قدم واحدة، فإنه يتعين على الجميع، الإقدام على إيجاد حلول ناجعة لها، في الوقت الملائم، وقرارات جريئة وفعالة، والتخطيط العقلاني والمحكم، الذي هو ثمرة التربية الصالحة، والتنشئة السياسية والاجتماعية التشاركية. ومن ثمة كان تركيزنا على بناء ثقافة المواطنة الإيجابية. بكل ما تعنيه من تحول إلى عقلية المواطن الفاعل المبادر والمشارك المنتج، بدل السلبية والتواكلية والانتظارية. وهو ما يتطلب النفس الطويل، الذي يرتبط فيه تقدم المواطن بقابليته للتقدم. ذلك أنه لا يمكن تطوير المغرب، إلا بسواعد أبنائه وعقولهم، والسعي الحثيث في سبيل تغيير ما بأنفسهم. كما أنه لا يمكن إصلاح البلاد بدون صلاح العباد.

وإننا لنسأل الله سبحانه، في هذه الأجواء الروحانية، لشهر رمضان المبارك، الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس، أن يجعلنا من « الذين يستمعون القول، فيتبعون أحسنه. أولئك الذين هداهم الله، وأولئك هم أولوا الألباب » صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة
03 شوال 1426هـ الموافق 06 نونبر 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

قبل التوجه إليك بالخطاب، بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء، نعرب عن إدانتنا الشديدة للاختطاف الحقير، الذي طال المواطنين المغربيين المستخدمين بسفارة المملكة ببغداد، من طرف العصابات الإرهابية في العراق. وقد تتبعنا مثلك، وبكل انشغال واستنكار هذه الجريمة الشنعاء، التي يدينها الشعب المغربي، بكل مكوناته، وتبذل مختلف مشاريعه النداءات الإنسانية والمساعي الحثيثة لإطلاق سراحهما.

وإننا إذ نعلن شديد الاستنكار لهذا التصرف الأهوج والمدان، بكل المقاييس الأخلاقية والدينية، ما نزال ننتظر أن يعود الجناة إلى الرشد، ويفكوا الحصار عن هذين المواطنين البريئين، اللذين ينتميان إلى بلد عربي مسلم، لم يدخر وسعا في الوقوف بجانب الشعب العراقي الشقيق، في محنته، والحث على انتهاج سبل الحوار، والدعوة بالتي هي أحسن للخروج من أزمته.

شعبي العزيز،

نخلد اليوم، بكامل الاعتزاز، الذكرى الثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، لاسترجاع أقاليمنا الصحراوية؛ مستحضرين ما ترمز إليه من التحام بين العرش والشعب، وإجماع وطني على التشبث بوحدتك الوطنية والترايبية. وهي مناسبة خالدة نجدد فيها العهد، على الوفاء للقسم، الذي أديناه جميعا مع مبدعها، والدنا المنعم، جلالته المغفور له، الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ومواصلة التعبئة الشاملة، بقيادة خديمك الأول، من أجل حماية الوطن، وصيانة حوزته. وقد شهدت أقاليمنا الصحراوية، بعد تصفية استعمارها سنة 1975، تنمية شاملة، حولتها إلى مدن وحواضر، تنعم بالأمن والاستقرار والازدهار، بفضل تضحيات جميع المغاربة، مدنيين وعسكريين. وبفعل التضامن الوطني القوي، فقد اندمجت فيما قطعه بلادنا من أشواط متقدمة، على درب التطور الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي. كما وقفت بصمود، في مواجهة المؤامرات المكشوفة، لخصوم وحدتنا الترابية للنيل من مغربيتها.

وبالرغم من مناورا تهم الياأسة؁ فإن المغرب؁ القوي بعدالة قضيته؁ وإجماعه حول عدم التفريط في شبر من صحرائه؁ قد ظل حريصا على التثبث بوشائج الأخوة وحسن الجوار؁ وانتهاج الحوار؁ والجنوح إلى السلم؁ والتخلي بالحكمة والتعقل.

وإننا لمؤمنون بأن الأخذ بهذه الفضائل؁ هو السبيل القويم؁ للخروج من النفق الطويل لهذا النزاع المفتعل؁ إلى رحابة فضاء التعايش والوئام؁ الكفيل بتجسيد تطلعات الأجيال الصاعدة؁ إلى الوحدة وبناء مستقبل مغاربي مشترك.

إن تشبثنا بمغربية صحرائنا؁ لا يعادله إلا حرصنا على إيجاد حل سياسي تفاوضي؁ للنزاع المفتعل حولها؁ يخول أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا؁ يضمن لسكانها تدبير شؤونهم الجهوية؁ في نطاق سيادة المملكة؁ ووحدتها الوطنية والترابية.

وتندرج جهودنا الدؤوبة لإقرار حل توافقي ونهائي؁ في إطار تعاملنا الإيجابي؁ مع التوصيات الوجيهة للأمم المتحدة؁ ومساعدتها الحميدة.

وفي هذا السياق؁ أكدنا خلال استقبالنا للسيد المبعوث الشخصي الجديد؁ للأمين العام للأمم المتحدة؁ استعداد بلادنا للتعاون المخلص مع معاليه؁ ومن خلاله مع المنتظم الدولي؁ والتفاوض الجاد؁ واتخاذ المبادرات الإيجابية؁ الهادفة للتسوية العادلة؁ لهذا الخلاف المصطنع. بروح الثقة والمسؤولية؁ والنظرة المستقبلية المتبصرة.

ومن منطلق وفائنا لروح المسيرة؁ التي حققت تحرير الصحراء؁ بالتعبئة الشاملة؁ وسيرا على النهج الديمقراطي؁ بإشراك كل القوى الحية في الدفاع عن مغربيتها؁ فقد قرنا استشارة الأحزاب السياسية؁ لما لها من دور أساسي في القضايا الوطنية؁ وذلك بشأن منظورها الملموس للحكم الذاتي؁ في نطاق سيادة المملكة؁ في أفق بلورة وتقديم المقترح المغربي؁ بهذا الخصوص. وإننا نجدد الدعوة لكل الهيئات والفعاليات الوطنية؁ للنهوض بدورها في تعبئة الرأي العام؁ والتأطير الميداني للمواطنين؁ وتوسيع انخراطهم؁ في دعم هذا التوجه الحكيم؁ بكل وعي ومسؤولية؁ تجسيدا للإجماع الوطني حوله؁ وكسب المزيد من الدعم الدولي له. كما ندعوها للمزيد من اليقظة والتعبئة؁ لفك الحصار عن مواطنينا المحتجزين بمخيمات تندوف؁ فمستقبلهم في ظل مغرب ديمقراطي وموحد؁ يوفر لهم كل شروط المواطنة الكاملة؁ والعيش الحر الكريم.

وفي نفس السياق؁ وعلى غرار الأحزاب السياسية؁ ستم استشارة أبناء المنطقة ومنتخبيها؁ ولاسيما شيوخ القبائل؁ لحنكتهم وحكمتهم؁ ومكانتهم الرفيعة لدى جلاتنا؁ وذلك بصدد تصوراتهم لمشروع إقامة نظام جهوي متقدم؁ ملائم لخصوصيات هذه المنطقة العزيزة من وطننا. كما سيتم إشراكهم في إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية؁ تقديراً منا لغيرتهم الصادقة على الثوابت والمقدسات الوطنية؁ وخبرتهم الواسعة بقضايا المنطقة؁ وتطلعات سكانها.

وإننا لنؤكد الأهمية التي نوليها لهذا المجلس؁ لجعله مؤسسة فاعلة في تنمية الأقاليم الجنوبية؁ والدفاع عن مغربيتها. كما نتوخى أن يشكل هيئة متوازنة في تركيبتها؁ منفتحة؁ بالإضافة إلى أعيانها الأوفياء؁ على النخب الجديدة؁ والجمعيات الفاعلة للمجتمع المدني؁ وخاصة منهم الشباب والنساء.

شعبي العزيز؁

لقد خلقت المسيرة مغربا جديدا. وإننا لحريصون على تعزيز ما حققته بلادنا من مكاسب؁ على درب الوحدة والديمقراطية والتنمية؁ بفضل جهود كل أبناء شعبنا؁ داخل الوطن وخارجه.

وفي هذا الصدد، نشيد بالدور الفعال لجاليتنا المقيمة بالخارج، التي نعتبرها من مقومات المغرب الجديد. بل وفي طليعة الفعاليات، التي تساهم بكل صدق وإخلاص، في تنمية بلادنا، والدفاع عن وحدتها الترابية، وإشعاعها الخارجي، في ارتباط وثيق بهويتها المغربية الأصيلة.

وتجسيدا لتجاوبنا العميق مع التطلعات المشروعة لمختلف أجيالها، في ممارسة المواطنة الكاملة، ولضمان مشاركة ناجعة، وذات مصداقية، لمواطنينا المهاجرين، في كل مؤسسات ومجالات الشأن العام، فقد اتخذنا أربعة قرارات هامة ومتكاملة:

أولها : تمكين المغاربة المقيمين بالخارج من تمثيلهم، عن جدارة واستحقاق، في مجلس النواب، بكيفية ملائمة وواقعية وعقلانية.

أما القرار الثاني، المترتب عن الأول، فيتعلق بوجود إحداث دوائر تشريعية انتخابية بالخارج، ليتسنى لمواطنينا بالمهجر اختيار نوابهم بالغرفة الأولى للبرلمان. علما بأنهم يتمتعون، على قدم المساواة، بالحقوق السياسية والمدنية، التي يخولها القانون لكل المغاربة، ليكونوا ناخبين أو منتخبين بأرض الوطن.

ويأتي قرارنا الثالث، بتمكين الأجيال الجديدة من جاليتنا العزيزة، من حق التصويت والترشيح في الانتخابات، على غرار آبائهم، تجسيدا لمبدأ المساواة في المواطنة.

ولهذه الغاية، نصدر تعليماتنا للحكومة، لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه القرارات الثلاثة، عند مراجعتها لمنظومة الانتخابات. وسيظل هدفنا أبعد من ذلك، في التجاوب مع الطموح الكبير، لمواطنينا المقيمين بالخارج، بفتح كل فضاءات وأنماط المشاركة أمامهم.

ومن هنا كان قرارنا الرابع، بإحداث مجلس أعلى للجالية المغربية بالخارج، برئاسة جلالتنا، يتم تشكيله، بكيفية ديمقراطية وشفافة، تكفل له كل ضمانات المصداقية، والنجاعة والتمثيلية الحقة. على أن يضم أعضاء نتولى تعيينهم، من ضمن الشخصيات المشهود لها بالعطاء المتميز، في مجال الدفاع عن حقوق المغاربة المهاجرين، وعن المصالح العليا للوطن، بالإضافة إلى ممثلين عن السلطات والمؤسسات المعنية بقضاياهم.

وتندرج هذه القرارات والتوجهات في سياق استراتيجية شمولية ثلاثية الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار، كون المغرب يعد مصدرا للهجرة، ومعبرا ووجهة لها.

وبالنظر لكون بلادنا تعتبر مصدراً للهجرة، لم نفتأ نولي عناية خاصة لجاليتنا بالخارج، ولتفاعلها الإيجابي مع بلدان الإقامة، وانخراطها الفاعل في الإصلاحات والأوراش الكبرى، التي نقودها.

كما أننا نحرص على توفير الظروف الملائمة للإقامة الشرعية للجالية الأجنبية، التي اتخذت من بلادنا مقرا لها، إما للدراسة والتكوين، أو للعمل والاستثمار، أو للسياحة وغيرها، في ظل الأمن والطمأنينة وسيادة القانون.

وبالموازاة مع ذلك، فإن الموقع الجغرافي لبلدنا، وإكراهات المحيط الإقليمي والدولي، قد أفرزت معطى جديداً أكثر حساسية، جعله معبراً للمهاجرين، من بلدان إفريقية شقيقة جنوب الصحراء، نحو الواجهة الأوروبية الممتنعة.

وبالرغم من كونه المتضرر الأول من هذه الوضعية، فإن المغرب يبذل قصارى جهوده، وبوسائله المحدودة لمواجهتها، بتنسيق محكم مع جارتة إسبانيا الصديقة.

ومع ذلك، فإن المشكل في عمقه، يتجاوز الطابع الثنائي بين البلدين الجارين، ليشمل سائر البلدان المعنية بالهجرة، إفريقياً ومغاربيةً وأوروبياً.

وأمام تزايد تدفق الهجرة غير الشرعية، من دنيا الفقر إلى عالم الغنى، فإنها تقتضي معالجة شمولية، لا تنحصر في الجانب الأمني فحسب، لأنه غير كاف وحده، إذا لم يتم العمل على معالجة دوافعها الاقتصادية والاجتماعية بالدول المصدرة لها. ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير الدعم الضروري للتنمية المحلية للشعوب الإفريقية الشقيقة، بما يمكنها من الاستقرار والعيش الكريم في أوطانها، في ظل الرخاء المشترك، والأمن الشامل.

وفي إطار هذا التوجه، تندرج مبادرة المغرب وإسبانيا، الداعية لاجتماع الدول الأعضاء بكل من الاتحاد الأوروبي، والمغرب العربي، والبلدان الإفريقية المعنية، لإيجاد سياسة مشتركة، محددة في مسؤولياتها، ووسائلها وبرامجها المندمجة، ومنظورها الاستراتيجي للهجرة، باعتبارها معضلة هيكلية، وليست ظاهرة عابرة.

ومهما تكن المصاعب الظرفية، فإنها لن تنال من عزم المغرب الراسخ، لرفع هذا التحدي، في احترام لحقوق المهاجرين وكرامتهم، مغاربة كانوا أو أجانب. وبذلك يؤكد المغرب أنه يظل في مستوى ما يطرحه موقعه الجغرافي، ونظامه الديمقراطي، ورصيده الحضاري، من انفتاح وتواصل وتضامن وإخاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الخمسينية لعودة جلالته المغفور له محمد الخامس وعيد الاستقلال
الرباط، 13 شوال 1426هـ الموافق 16 نونبر 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب السمو والمعالي،
شعبي العزيز،

أتوجه إليك، بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال، من هذا المكان التاريخي، بما يرمز إليه من ذكريات خالدة، باسمنا، وباسم كل أفراد الأسرة الملكية الشريفة، سليلة جدنا المنعم، جلالته الملك محمد الخامس، قدس الله روحه. آباء وأبناء، أمراء وأميرات وحفدة. سواء منهم من اختارهم الله إلى جواره، وفي مقدمتهم والدنا المنعم، جلالته الملك الحسن الثاني، وجدتنا المرحومة للا عبله، وعمنا المغفور له، صاحب السمو الملكي، الأمير مولاي عبد الله، وعمتنا المشمولة بعفو الله، صاحبة السمو الملكي الأميرة للا نزهة. أو من هم على قيد الحياة، أمد الله في أعمارهم، وأصلح ذرياتهم. وذلك للإعراب عن الشكر والامتنان، للشعب المغربي قاطبة، بكل أجياله ومكوناته، شيبا وشبابا، رجالا ونساء، في المدن والبوادي، والجبال والصحراء، على ما جسده جميعا، من ولاء لملكهم، وللعرش العلوي المجيد، في السراء والضراء.

وهو ما تجلى في أروع صور الوفاء والفداء، خلال المنفى السحيق، الذي تحملته أسرتنا الملكية، التي هي منكم وإليكم، عندما ضحى جدنا المنعم بعرشه، في سبيل حرية الأمة وسيادة الوطن.

إنها لحظة قوية ومؤثرة، نستحضر معك فيها مدى الالتحام بينك وبين عرشك، الذي بادلك وفاء بوفاء، وإخلاصا بإخلاص.

كما نعرب، عن عميق عرفاننا، لرجال ونساء الحركة الوطنية، والمقاومة وجيش التحرير، الذين أبلوا البلاء الحسن، دفاعا عن الوطن ورمز سيادته. رحم الله شهداءهم، وأجزل الثواب لمناضليهم، الذين حق فيهم قول الله تعالى : « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلا » صدق الله العظيم.

وإننا لنرحب بضيوفنا الكبار، وبالشخصيات الأجنبية المرموقة، التي تشاطرنا الاحتفال بهذا الحدث التاريخي. ولاسيما أولئك الذين وقفوا إلى جانب العائلة الملكية في منفاها. وخففوا عنها غربتها ومعاناتها، أو الذين ساندوا كفاح شعبنا، ومشروعية عودة السلطان محمد بن يوسف إلى عرشه. مما يجعلنا نعتبرهم مغاربة، لما كان لهم من تجاوب صادق، مع مشاعر الشعب المغربي ونضاله.

فرمزية الذكرى لا تخص بلادنا وحدها، وإنما تهتم أيضا بلدانهم، التي تربطنا بقادتها وشعوبها، وشائج الأخوة والصداقة والتضامن، في سبيل التحرر والكرامة.

ونود في هذا الصدد، أن نوجه تحية تقدير وعرفان، لأصدقائنا الكبار، جلالة الملك دون خوان كارلوس والملكة دونيا صوفيا، وفخامة الرئيس جاك شيراك، وعقيلته الموقرة، السيدة برناديت شيراك. لما يكنونه للمغرب من محبة خالصة، ودعم قوي. منوهين بتعاطف ومساندة، كل من معالي رئيس الحكومة الإسبانية، السيد خوسي لويس رودريغيز ثاباتيرو، ومعالي الوزير الأول الفرنسي، السيد دومينيك دوفيلبان. وفي نفس السياق، نوه عميق التنويه، بالتمثيل الرفيع لإخواننا الأعزاء، فخامة الرئيس عبدولاي واد، وفخامة الرئيس مارك رافالومانانا. باعتبار ذلك أقوى دليل على ما يشد بلديهما بالمغرب، من روابط الأخوة الإفريقية. سواء بالنسبة لمدغشقر، التي شاءت الأقدار الإلهية، أن تجعل من محنة المنفى، آصرة تاريخية بيننا، لن ننساها الذاكرة المغربية. أو بالنسبة للسنغال، الذي تعد علاقاتنا المتميزة معه، نموذجا يحتذى، في التضامن والوحدة الإفريقية.

أصحاب السمو والمعالي،
شعبي العزيز،

إن احتفاءنا اليوم، إشادة بالقيم المثلى، التي جسدها محمد الخامس، رحمه الله، وفي طليعتها الحرية، التي جعل منها قوام مذهبه السياسي. وناضل من أجل المحرومين منها، بدون تمييز عرقي أو ديني أو فئوي. متضامنا مع حركات التحرير، مغاربا وإفريقيا. دون أن ننسى موقفه الشهم المشهود، إلى جانب العالم الحر، في التصدي للنازية والفاشية.

وإننا لنؤكد عزمنا الراسخ، على توطيد دعائم الشراكة المتميزة، المغربية الفرنسية الإسبانية. مستلهمين ذلكم الحس السياسي الحضاري الرفيع. وهو التحرر من عقدة الاستعمار، باعتبار ذلك من أسمى الفضائل، التي تحلى بها، بكل استبصار، محرر الأمة، جدنا جلالة الملك محمد الخامس، ورفيقه في الكفاح، باني دولتها الحديثة، والدنا جلالة الملك الحسن الثاني، رضوان الله عليهما.

وإذ نستحضر هذه الصفحات المشرقة، من تاريخ المغرب، فليس للإشادة أو التبجيل، وإنما لاستخلاص العبر والدروس من نجاحاته وإخفاقاته، والتشبع بعمق دلالات الإرث السياسي والوطني، والوقوف على ما بذلته الأجيال المتعاقبة، من جهود وتضحيات جسام. وكذا على المكاسب الرائدة، التي حققتها بلادنا. وذلك بإسهام جميع المغاربة، كل من موقعه. مخلفين لنا مغربا حرا، متمتعا بسيادته.

فليكن ذلك باعثا قويا لنا، على التوجه نحو المستقبل، بنفس التعبئة والثقة والحماس، وعلى الانخراط الجماعي، في مسيرة تعميق الديمقراطية والتنمية. تحدونا الوطنية الصادقة، المبنية على أن حب الأوطان من الإيمان، وعلى التمسك بالثوابت المقدسة. وفي مقدمتها الالتحام الراسخ بعروشك. وإن كنت مجسدا للعرش ومؤتمنا عليه، بوصفه من أعرق الملكيات، فإني أعتبره تاجا يعلو رؤوس كل المغاربة، وأمانة في أعناقهم، مثلما هم أمانة في عنقنا.

وستجد، شعبي العزيز، في خديمك الأول، ملكا مواطنا، ملتزما بقضاياك، متفانيا في خدمة وطننا الغالي، وفاء للبيعة المتبادلة بيننا. سبيلنا، الذي لا رجعة فيه، تعزيز المواطنة الكاملة لكافة المغاربة، الذين أعتبرهم سواسية، حيثما كانوا، وكيفما كانت وضعيتهم الاجتماعية. لا فرق بين فرد وآخر، إلا بقدر ما يجسده من وطنية صادقة، ونهوض بالمسؤولية، وتمثيل مشرف لبلدنا، الذي نعتر بالانتماء إليه، والعمل الجماعي من أجل صيانة وحدته، وتوطيد عزته. فالمغاربة، ويشرفني أن أكون واحدا منهم، وخديمهم الأول، سواسية بالنسبة لي، في حقوق المواطنة وواجباتها، أمام الله والأمة والتاريخ.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس
لصحيفة «نيهون كيزايي شيمبون» اليابانية
اليابان، 22 شوال 1426هـ الموافق 25 نونبر 2005م

سؤال: ما هو تقييمكم للعلاقات بين المغرب واليابان بعد خمسين سنة من إرساء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين؟
جواب صاحب الجلالة: اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن سعادتني لكون زيارتي تتزامن مع تخليد الذكرى الخمسينية لاستقلال المغرب، وهو، كما تلاحظون، عمر علاقاتنا الدبلوماسية.

إن ما يجمعنا لا يقتصر على تبادل السفراء قبل خمسين سنة. إن التقاليد العريقة لبلدينا تعطي لعلاقاتنا عمقا تاريخيا فريدا من نوعه على الساحة الدولية. وبقدر ما طورنا، كل من جانبه، إرثنا الحضاري بقدر ما كان طموحنا نحو الانفتاح على باقي العالم. لقد كانت انشغالاتنا واحدة. فعلى سبيل المثال، في القرن الـ19 كان جدي مولاي الحسن الأول، وعيا منه برهانات الثورة الصناعية، قد أوفد عدة بعثات لتلقي تكوين في أوروبا على المفاهيم الجديدة للإنتاج في تلك المرحلة. وفي الوقت ذاته قام الإمبراطور مايجي بنفس الخطوة تحديه الرغبة ذاتها.

وكما ترون فإنه رغم البعد الجغرافي، فإننا نقسم نفس الطموحات بالنسبة لبلدينا، وكذلك نفس قيم الحوار والاعتدال والانفتاح دون أن نتخلى قط عن هويتنا الخاصة. وأعتقد أن هذه النقطة المشتركة، في عالم مضطرب جدا كالذي نعيش فيه اليوم، لها أهمية قصوى أكثر من أي مؤشرات نقيم من خلالها عادة وضعية العلاقات بين دولتين.

وفضلا عن ذلك، فالأرقام تعتبر جد مشجعة في مختلف الميادين. فاليابان تأتي في المرتبة الثانية كمانح للدعم العمومي للتنمية في المغرب، وفي المرتبة السابعة من بين الدائنين على المستوى الثنائي.

وعلى المستوى السياسي، فأنا أؤمن كون بلدينا لديهما موقف موحد بخصوص القضايا الكبرى التي تشغل العالم كمحاربة الفقر والحوار شمال - جنوب ومسلسل السلام بالشرق الأوسط والإرهاب.

سؤال: ماهو الهدف المتوخى من الزيارة التي تقوم بها جلالتمكم إلى اليابان، البلد الذي زرتموه مرتين عندما كنتم وليا للعهد؟

جواب صاحب الجلالة: أقوم اليوم بزيارة لهذا البلد بشعور مفعم بالسعادة والاهتمام، بالنظر إلى الدينامية الاستثنائية التي تطبع اقتصاد بلدكم. إن هذه الدينامية التي تنضاف إلى طموحاتنا وكذا إلى المؤهلات المتعددة التي يمنحها المغرب، كفيلة بأن ترفع علاقاتنا الاقتصادية والتجارية إلى مستوى فريد من نوعه بالمنطقة.

كذلك، فإننا نشجع المستثمرين اليابانيين لتعزيز حضورهم بالمغرب لاسيما وأن هناك إطارا للتعاون يتضمن العديد من الامتيازات. بالطبع، يمكن إعادة النظر فيه وتطويره باستمرار خلال الاتصالات الثنائية من مستوى عال التي نأمل في أن تتضاعف في المستقبل.

وعلى الصعيد السياسي، فإننا بالطبع سنتشاور حول مختلف القضايا التي تدخل في دائرة انشغالاتنا. وفي هذا السياق، نأمل في أن تضطلع اليابان بدور أكثر أهمية على صعيد الهيئات الأممية.

إن خطورة الأحداث في العراق، حيث يجب أن تسود سيادة ووحدة هذا البلد، تعيننا جميعا وإنه يتعين الإسراع بالمسلسل الانتقالي. وبالطبع، سنتطرق إلى آخر تطورات الوضع بمنطقة المغرب العربي وإفريقيا ومنطقة حوض المتوسط. كما أن قضية الشرق الأوسط والظلم الذي يلحق يوميا بأشقائنا الفلسطينيين يوجد أيضا على جدول الأعمال.

سؤال: فعلا، يا صاحب الجلالة، لقد كان المغرب وما يزال فاعلا أساسيا في مسلسل السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ماهي في الوقت الراهن، شروط تسريع هذا المسلسل، والوصول به إلى أهدافه في المدى؟

جواب صاحب الجلالة: توجد، طبعاً، مجموعة من الشروط، لكن أعتقد أنها لا يمكن أن تعطي ثمارها إلا بالعودة إلى الحكمة والاعتدال اللذين تركا مكانهما للتشدد في الردود والمواقف.

وأعتقد اليوم، أنه بعد مرحلة انقطع فيها الحوار فعلا بينا مختلف الأطراف، فإننا نعاين دينامية وروحا جديديتين، هشة إلى حد ما، لكنها مشجعة.

فحينما بعثت برسائل لرؤساء فلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة لتهنئتهم على الجهود التي مكنت من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وهو ما شكل مرحلة هامة في تفعيل خارطة الطريق، كنت بذلك أعرب عن دعمي لهذه الدينامية.

والآن وبعدما تحقق الانسحاب، يتعين تسوية القضايا العالقة التي يشكل حلها نجاحا لفترة ما بعد الانسحاب، هناك على الخصوص حرية تنقل الفلسطينيين وتحسين الوضع الاقتصادي والحياة اليومية للفلسطينيين، حيث تعيش الغالبية العظمى منهم في ظل ظروف مزرية.

فعلى المجموعة الدولية أن تضاعف من جهودها لتعزيز هذا المكتسب، لأنه لا يغيب عن أذهاننا بأن الهدف هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وديمقراطية تعيش في سلام ووثام إلى جانب إسرائيل.

ومرة أخرى، فإن الوتيرة والظروف التي بها سنحقق ذلك تتوقف على مدى نهجنا سبيل الحكمة. وبالنسبة إلي، فإنني سأساهم بكامل عزمي الراسخ لبلوغ ذلك.

سؤال: يهدد الإرهاب أمن العالم، فكيف يواجهه المغرب، وما هي الوضعية الخاصة في المغرب بالنسبة لهذا الأمر؟

جواب صاحب الجلالة: أنت تعرف جيدا إلى أي حد المغاربة معنيون مباشرة بهذه المسألة. لقد كنا ضحايا وأوذينا في أعماقنا بفعل وحشية الإرهابيين خلال الاعتداءات التي وقعت في 16 ماي 2003 بالدار البيضاء وأذكرك أيضا بأن اثنين من مواطنينا بريئين تم اختطافهما في 20 أكتوبر الماضي بالعراق.

وقد دأب المغرب دائما وبأكبر قدر من الصرامة على إدانة الإرهاب كيفما كانت دوافعه. ثم إنه لا يمكن قبول أي تبرير للعنف الأعم، واتخاذ الدين ذريعة من قبل بعض الجماعات الإرهابية للقيام بأعمال عنف من هذا القبيل، ينبغي أن يحارب، وتحديد الحماية أحد رسائل الإسلام الأساسية وهي التسامح وقبول الآخر.

ولقد جعلت منا هويتنا العربية الأمازيغية الإسلامية شعبا منفتحا على نحو فريد، فخورا بثقافته وتقاليده. وإنما نعتر بهويتنا، وفي كل مرة نصاب فيها، كما هو الأمر اليوم مع الاختطافيين اللذين وقعا في العراق، ينزل المغاربة بمئات الآلاف إلى الشوارع ليجددوا التأكيد، على الشعور بالاعتزاز هذا، وللتنديد بالإرهاب.

واعتقد أن خير وقاء من الإرهاب هو قدرتنا على التعبئة بطريقة سلمية بالطبع في كل مرة تبدو لنا فيها قيمنا في خطر مع احترام القيم الديمقراطية التي يتعلق بها المغرب أشد ما يكون التعلق.

أما الوقاء الثاني فهو التنمية الاقتصادية والتناغم الاجتماعي الديناميان بما فيه الكفاية لتقليص جيوب الإقصاء والتهميش. ويشمل ذلك أيضا إصلاحات الحقل التعليمي والحقل الديني التي حاولنا تسريع وتيرتها والتي تعطي اليوم نتائج جيدة للغاية.

وأخيرا يمكنني القول، إن قيمنا وعزمنا، كيفما كان الألم أو عنف الأحداث، هي أفضل أسلحتنا في مواجهة المتطرفين.

سؤال: كما أشرتكم إلى ذلك، يا صاحب الجلالة، فإن المغرب قام بإصلاحات واسعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كيف تنظرون جلالتم، ونحن في نهاية سنة 2005، النتائج المحققة وما الذي يمكن أن يتم إنجازه في المستقبل؟

جواب صاحب الجلالة: أنتم تعلمون أنه عندما اعتليت العرش كانت كل القضايا تمثل أولوية بالنسبة لي، فوالدي جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته، فتح جزءا كبيرا من أورايش المغرب المستقل والعصري.

وعندما أرى العمل الجبار الذي قام به، أشعر، كباقي المغاربة، بكثير من الإعجاب والفخر تجاهه.

فأنا أعمل ليس فقط على تعزيز ما تحقق في الملفات التي فتحتها والذي كالمفلس المتعلق باحترام حقوق الإنسان وخصوصا من خلال إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة لطبي صفحة الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي بل أيضا من أجل إنجاز سريع للأورايش الجديدة التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة : محو الأمية وإصلاح الحقل الديني والتأمين الإجباري على المرض وإصلاح القضاء وتمدرس الفتيات وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فضلا عن المشاريع البنوية الكبرى كميناء طنجة المتوسط أو مشروع أبي رقراق بالرباط أو المناطق السياحية الكبرى التي ستخلق مئات الآلاف من مناصب الشغل.

وهناك أيضا، إصلاح مدونة الأسرة، وهو إصلاح له مكانة خاصة عندي، لأنه جعل من المغربات اليوم مواطنات بمعنى الكلمة، وقد استقبلته كل مكونات المجتمع المغربي بشكل إيجابي. إن القيام بهذا الإصلاح كان إنصافا للمرأة، وأعترف أنه شكل مصدر ارتياح كبير بالنسبة لي.

وفي الآونة الأخيرة أطلقنا « المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وهو برنامج واسع يهدف إلى إعطاء دفعة قوية للتنمية السوسيو اقتصادية من خلال تحفيز الاندماج في النسيج المنتج بالنسبة للشرائح الأكثر تهميشا من الساكنة. إنه حل واقعي وملموس لإشكالية تقع في صلب الانشغالات الدولية. ومن هذا المنطلق فإن الاهتمام الذي أبداه شركاؤنا الأجانب مهم جدا خصوصا وأن النموذج الذي اعتمدهنا يأخذ بعين الاعتبار خصوصياتنا وحجم وسائلنا. إنه إصلاح طموح وبطبيعة الحال سأقدمه لمحاوري من الجانب الياباني، وفي الحقيقة فإنهم كانوا دائما حاضرين إلى جانب المملكة لمواكبتها في تميمتها وأنا أشكرهم على ذلك.

بطبيعة الحال هناك أشياء كثيرة أخرى يتعين إنجازها، لكنني أعتقد أنه بفضل قناعاتنا وتعبئة حكومتنا، وكل هيئات المجتمع المدني النشيطة في كل المجالات، فإن من حق المغاربة أن يكونوا متفائلين وذلك بالرغم من الصعوبات.

سؤال : يوجد الاندماج المغربي في وضعية سبات، ما هي آفاق إعادة إطلاق هذا المسلسل من وجهة نظر المغرب ؟

جواب صاحب الجلالة: المغرب هو أول من يتأسف لهذه الوضعية. وإن خيبة أملنا أكبر بالنظر إلى أن المعاهدة المؤسسة للاتحاد المغرب العربي، تم التوقيع عليها في المغرب، بمراكش سنة 1989.

وبما أنني كنت شاهدا إلى جانب والدي الراحل، على ميلاد اتحاد المغرب العربي، فإنني أتذكر دائما الآمال العريضة التي خلقها التوقيع على المعاهدة لدى شعوب بلدان المنطقة الخمس، التي تجمعهم روابط عميقة مشتركة على صعيد التاريخ والدين واللغة والمصير، والتي تشكل مجتمعة، مؤهلات اقتصادية هامة ستمكننا من مواجهة العولمة بشكل أفضل وكذا التوضع في شراكة قوية وذات مصداقية إزاء مجموعات إقليمية أخرى كالاتحاد الأوروبي.

وللأسف، فإن مسلسل البناء المغربي مازال على الخصوص، رهين النزاع حول الصحراء الذي ما زالت المواجهة فيه مستمرة بيننا وبين جارتنا الجزائر، والذي هو في واقع الأمر من مخلفات الحرب الباردة والمواجهة بين المعسكرين السابقين.

إننا سنبقى متشبهين باتحاد المغرب العربي، وقد عبر المغرب على الدوام عن استعدادة للحوار في إطار الأمم المتحدة، ولحل سياسي لهذا النزاع من خلال حكم ذاتي نهائي يحترم سيادة المغرب ووحدته الترابية. وآمل أن تنخرط الجزائر في دينامية السلام هذه من أجل إعادة إطلاق البناء المغربي على أسس سليمة وواضحة.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء التي أقامها على شرف جلالة إمبراطور اليابان
طوكيو، 25 شوال 1426هـ الموافق 28 نونبر 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحب الجلالة الإمبراطور،

صاحبة الجلالة الإمبراطورة،

أصحاب السمو،

معالي الوزير الأول،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

نود أن نعبر لكم، جلالة الإمبراطور، عن عميق سعادتنا، بزيارة بلدكم العظيم، بدعوة كريمة من حكومتكم الموقرة، وعن خالص شكرنا، لما حظينا به والوفد المرافق لنا، من حفاوة الاستقبال، وكرم الضيافة، مستحضرين ما ترسخ في ذاكرتنا عن أول زيارة لبلدكم سنة 1987، من إعجاب بتقدمها.

وها نحن نؤكد بلقائنا اليوم، عزمنا الصادق على تعزيز آليات التعاون المثمر، القائم بين بلدينا الصديقين، وتوسيع مجالاته، وبرامجه التنفيذية، داعين رجال الأعمال المغاربة واليابانيين إلى تقوية وتنشيط حركة الاستثمار المشترك، إسوة بالقطاع العام، منوهين بدعم حكومتكم الفاعل، للمشاريع التنموية ببلادنا.

وإذ نشيد بما يبذله بلدكم، من مساعدات سخية، لصالح تنمية الشعوب الإفريقية، التي ما فتئ المغرب يسعى، بكل إمكانياته، لتحسين ظروف عيشها، فإننا نؤكد استعدادنا لإقامة شراكة حقيقية، ضمن مخطط مؤتمر طوكيو الدولي، لتنمية إفريقيا، وبلورة تعاون ثلاثي، تتضافر فيه طاقات ومؤهلات بلدينا، لفائدة شعوبها الشقيقة، خاصة منها بلدان جنوب الصحراء.

أما على المستوى الدولي، فإننا نعرب عن ارتياحنا، لتطابق وجهات النظر، في القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولانخراطنا الفاعل في المجهودات الدولية، لمحاربة آفة الإرهاب، وإرساء الأمن والاستقرار، بالإسهام في فض النزاعات، في شتى أنحاء المعمور، من خلال تعزيز دور الأمم المتحدة. كما نقدر ما لبلدكم العظيم من مؤهلات، للنهوض بدور أهم، داخل المنظومة الأممية، في معالجة القضايا الجهوية والعالمية، وإيجاد حلول سلمية لها، في نطاق الشرعية الدولية.

وفي هذا الصدد، نؤكد حرص المغرب على إيجاد حل سياسي توافضي، للنزاع المفتعل، حول قضية الصحراء المغربية، من خلال إقامة حكم ذاتي. حل نهائي ومنصف، مكفول بالشرعية الأممية، يضمن لكافة سكانها تدبير شؤونهم الجهوية، في إطار سيادة المملكة المغربية، ووحدتها الوطنية والترابية، ويمكن من بناء الاتحاد المغربي.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا نؤكد انخراطنا المستمر في المساعي الدولية، الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل ودائم، للنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، بالتفعيل الأمثل لخارطة الطريق. كما نجدد وقوفنا إلى جانب العراق الشقيق، في سبيل استرجاع استقراره، ووحدته وسيادته. منددين بالإرهاب الأعمى، الذي يذهب ضحيته الأبرياء.

صاحب الجلالة الإمبراطور،

إن ما عبرتم عنه شخصيا، في حقنا وحق شعبنا، من صداقة وتقدير، وما أبدته الحكومة اليابانية الموقرة، من تفهم لقضايا بلادنا، ودعم لتنميتها، وما نتقاسمه من تشبث راسخ بهويتنا، وانفتاح على الحداثة والقيم الكونية. كل ذلك يشكل حافزا قويا للرفي بعلاقاتنا المتميزة، إلى المستوى الأمثل لشراكة نموذجية متعددة الأبعاد.

وإذ أرجو للصدقة المغربية اليابانية المزيد من الرسوخ والازدهار، أدعوكم أصحاب السمو والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة، إلى الوقوف تكريما لصاحب الجلالة الإمبراطور، ولعقيلته الموقرة، صاحبة الجلالة الإمبراطورة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة برشلونة

برشلونة، 25 شوال 1426هـ الموافق 28 نونبر 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب الفخامة والمعالي،
حضرات السيدات والسادة،

أود، في البداية، أن أتوجه بخالص الشكر لمعالي السيد طوني بلير، الوزير الأول للمملكة المتحدة، الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، لما بذله من مجهودات لا تتأثم هذه القمة، التي تعد محطة بارزة في الشراكة الأوروبية المتوسطية.

كما أتقدم بعبارات الامتنان لصاحب الجلالة الملك خوان كارلوس الأول، ولمعالي السيد خوسي لويس رودريغيث ثاباتيرو، رئيس الحكومة الإسبانية، على جهودهما المحمودة، لإنجاح أشغال هذا الملتقى.

أصحاب الفخامة والمعالي،

لقد شهدت مدينة برشلونة، في سنة 1995، انبثاق مشروع جهوي غير مسبوق، من حيث تركيبته، مجدد من حيث أساليب عمله، وطموح من حيث مقاصده ومراميه. وإن تخليدنا اليوم، لذكرى انطلاق هذا المسلسل الهام، يشكل مناسبة لتقييم ما تم قطعه من أشواط، وما اعترض سبيلنا من إكراهات، وما تم تحقيقه من إنجازات. غير أن هذه اللحظة، ليست فقط للتشخيص أو للحصيلة، بل لتجديد العهد بين دولنا، وبخاصة لجعل الشراكة الأورو-متوسطية رافعة ملموسة لتعزيز التضامن والاستقرار الجهويين، وضمانة لاندماج اقتصادي بين ضفتي المتوسط، وأداة فعالة للتفاهم المتبادل والتقارب الثقافي.

إن هذه الغايات الكبرى لا تزال تحتفظ، أكثر من أي وقت مضى، بنفس راهنيتها، اعتبارا لمشروعية الطموحات المرسومة، والمؤهلات القابلة للاستغلال، والمخاطر والنزاعات المعقدة المتزايدة؛ الشيء الذي يتطلب منا قرارات عاجلة وجماعية وإرادية لتجاوزها.

إن استمرار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ما فتى يعيق الاندماج الجهوي. لذا ينبغي علينا أن نتعباً لنواكب بكل قوة، الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، من أجل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، قابلة للاستمرار، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، في ظل السلم والوثام.

إن الإرهاب الدولي يتطلب منا كذلك تحركا مشتركا قويا ومنظما. وإن المغرب سيظل، من جهته، ملتزما على جميع الواجهات، الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف، لمواجهة هذه المعضلة، من أجل القضاء على جذورها، واتخاذ التدابير الوقائية ضدها.

كما أن الهجرة، بمختلف تجلياتها، تعد أيضا مصدر انشغال متزايد ومشترك. لذلك نعتقد أنه آن الأوان لفتح المجال أمام نقاش جاد ومسؤول، من أجل إبراز الأسباب العميقة الكامنة وراء استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتطرق لمختلف الجوانب والرهانات التي ترتبط بها.

وينبغي لهذا النقاش أن يأخذ في الاعتبار واجب التضامن على الصعيد الإقليمي، وضرورة ضمان الأمن الجماعي، والتحكم في دينامية الهجرة القانونية، التي لها دوافعها الموضوعية.

وإن المغرب الذي أصبح، بمرور السنوات، نقطة عبور للمهاجرين نحو أوروبا، ليشيد باعتماد المقاربة التي اقترحها، بمعية كل من فرنسا وإسبانيا، في الإطار الأورومتوسطي.

وفي نفس سياق هذه الرؤية، تندرج المبادرة المغربية الإسبانية، المدعومة من قبل فرنسا، والرامية إلى تنظيم مؤتمر وزاري أورو-إفريقي، تلتئم فيه الدول المعنية، أي الدول المصدرة للهجرة، ودول العبور، ودول الوجهة؛ وذلك بهدف بلورة مقاربة مشتركة، وإيجاد حلول ملائمة وخلاقة لهذه الظاهرة.

أصحاب الفخامة والمعالي،

إن تقليص الفوارق التنموية بين شمال المتوسط وجنوبه، يشكل بدوره تحديا حاسما وملحا. فنحن اليوم، في أمس الحاجة إلى شراكة أورومتوسطية لا تنحصر فحسب في إنشاء منطقة واسعة للتبادل الحر، بل وتشكل فضاء مشتركا حقيقيا ونوعيا، يضمن مصالح الجميع، وعلى الخصوص من خلال مقاربة للتعاون المعزز مع التكتلات المتجانسة، مؤكدين في هذا السياق، التزامنا ببناء الاتحاد المغربي على أسس متينة، لينهض بدوره كاملا في بناء هذه الشراكة الواعدة.

كما أن مجهودنا الجماعي لن يعطي ثماره كاملة، وبصفة دائمة، إلا بتحسين نظرة كل واحد منا للآخر، وبالتفاهم المتبادل. ولهذه الغاية، فإن المغرب يدعو إلى انخراط أكبر للمنتخبين ولمختلف فعاليات المجتمع المدني، في شراكتنا.

أصحاب الفخامة والمعالي،

إن السياسة الجديدة للجوار، التي ينهجها الاتحاد الأوروبي الموسع، ومختلف برامج العمل، التي تم اعتمادها في هذا الإطار، تفتح آفاقا واعدة أمام فضائنا الأورومتوسطي. كما تعد مكملا قويا لمسلسل برشلونة. ومن ثم، فإن هذين المسارين سيعملان مستقبلا، بشكل مفيد ومحفز، على تطوير كل الأبعاد، الثنائية وشبه الجهوية والأورومتوسطية، لشراكتنا. لذلك، فنحن ننتظر من الاتحاد الأوروبي اتخاذ التزامات قوية، من أجل بلورة فعلية وناجحة لسياسة الجوار، التي يتعين أن يحافظ الفضاء المتوسطي ضمنها على مركزيته الكاملة وخصوصيته الأصيلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في أشغال ملتقى «تكاملات الاستثمار»
الصحيرات، 28 شوال 1426هـ الموافق فاتح دجنبر 2005م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه برسالتنا هاته إلى الندوة الدولية الثالثة للاستثمار مرحبين بكل المشاركين في أعمالها متمنين لهم مقاما طيبا بالمغرب. وبهذه المناسبة، نود أن نتوجه بتحياتنا الخاصة لضيف الشرف لهاته الدورة، دولة الإمارات العربية المتحدة، احتفاء بما يجمع بلدينا، من أخوة وتعاون يجسدان ما نتقاسمه معا من مبادئ ورؤى وأهداف توجه عملنا المشترك على الصعيدين الجهوي والدولي. ومن حسن الصدف أن الدورة الحالية لندوة الاستثمار تنعقد هذه السنة في أجواء تخليد المملكة المغربية للذكرى الخمسينية لاستقلالها، والتي نعتبرها أكثر من ذكرى احتفالية، إذ هي لحظة قوية لرصد المنجزات واستشراف المستقبل. وبالفعل، فالمغرب انتهج منذ استقلاله، خيارا استراتيجيا قوامه الحرية والتعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي برغم ما كان يعرفه العالم الثالث من هيمنة لبعض الإيديولوجيات. وهكذا أقرت بلادنا منذ البداية حق الملكية وحرية المقاوله ضمن جملة من الحقوق الأساسية، التي يضمنها الدستور والقانون مركزة جهودها على تشجيع الاستثمار لتوفير الأسس الضرورية لنموه داخليا ولجلب الاستثمارات الأجنبية.

وترسيخا لهذا الاختيار، عملنا على رفع كل العوائق التي تقف في وجه الارتقاء بالاستثمار حيث قمنا بإصلاح مدونة الشغل وأولينا عناية فائقة للحوار الاجتماعي وإشاعة مناخ اجتماعي سليم وتنافسي. وفضلا عن ذلك فقد أحدثنا المراكز الجهوية للاستثمار مع حث حكومتنا على متابعة العمل الهادف إلى تبسيط المساطر الإدارية وضمان عدالة ناجعة في مجال الأعمال وتحسين الحكامة وأنظمة التدبير.

بيد أن اقتناعنا ظل يكمن في اعتبار الاستثمار هو قبل كل شيء، وسيلة يتعين أن تجد غايتها في العدالة الاجتماعية والتقدم، وفي التحرر والعيش الكريم، في إطار التماسك الاجتماعي وحماية الوسط الطبيعي واحترام حقوق وتطلعات أجيال المستقبل.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتبر أن التنمية البشرية والمحافظة على البيئة ينبغي أن تشكل معايير أساسية للاستثمارات ولسياساتنا الاقتصادية ولاستراتيجياتنا في مجال النمو. وضمن هذا المنظور، اخترنا الانكباب، بصورة حازمة على فتح أورش التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر والتهميش في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقناها جاعلين منها ورشا لحكمنا.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لجد سعداء بأن نسبع رعايتنا السامية على هذه الندوة الدولية الهامة، لأن موضوعها وهو «الاستثمار المسؤول اجتماعيا» يشكل نقطة تقاطع مع اقتناعنا بكون البحث عن النمو الاقتصادي وجلب الاستثمارات يجب أن يكونا أيضا محكومين بمبادئ ومعايير ذات أبعاد نوعية إدراكا منا أن تحقيق هاته الأهداف لا يمكن أن يختزل في اعتماد مؤشرات كمية فحسب بل ينبغي تقديره في ضوء مراعاة قيم أساسية من قبيل احترام القانون والتشريع الاجتماعي وحقوق الإنسان وحماية الطبيعة ومصداقية وشفافية الحكامة مع الأخذ بعين الاعتبار قواعد السوق وحقوق المستهلك.

وفي نفس السياق يتعين تقييم إنجازاتكم الأهداف بمدى التزام كل فاعل اقتصادي بالتنمية الاجتماعية للمجموعات التي يمارس نشاطه في إطارها. وانطلاقا من هذه الاعتبارات، فإن المسؤولية الاجتماعية لا يمكن أن تختزل في نوع من التأزر والعمل الخيري لكونها تمثل شرطا أساسيا لضمان المردودية بعيدة المدى والقبول الاجتماعي واستمرارية الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، فإننا نتابع ببالغ الاهتمام تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة. وان المغرب بفضل ما لديه من إطار تشريعي واختيارات سياسية واجتماعية ليطمح إلى أن يكون شريكا للمستثمرين المسؤولين اجتماعيا وأن يمثل وجهة جاذبة تعتمد المعايير الاجتماعية والبيئية ومستلزمات الحكامة الأكثر تقدما.

حضرات السيدات والسادة،

إن المسؤولية الاجتماعية للمستثمرين لا تنفصل عن المسؤولية الاجتماعية للمقاولات لأنها شرطها ووسيلة تجسيدها. وفي هذا الصدد، فإننا ننوه بالمقاولات المغربية التي انخرطت تلقائيا في هذا التوجه الإيجابي.

وارتباطا بذلك، فإن موضوع ندوتكم هاته لمن شأنه أن يسائل الفاعلين العموميين الذين يتعين عليهم أن يعطوا المثال وأن يوفروا آليات التحفيز والمواكبة للاستثمارات والمقاولات المسؤولة اجتماعيا كما أن من شأنه أن يسائل أيضا العمل اليقظ والحيوي للمجتمع المدني في هذا المضمار.

وإننا لننتهز هاته المناسبة لتوجيه الاهتمام إلى المسؤولية الخاصة للمستثمرين المؤسساتيين ولاسيما منهم أولئك الذين يوظفون بتدبير أنظمة التقاعد حيث يتعين عليهم اليوم الاحتكام في توظيفاتهم المالية إلى ضوابط موضوعية تتعلق باحترام المعايير الاجتماعية والبيئية وتهدف إلى الرفع المطرد من مستوى عيش الساكنة وضمان حياة أفضل للأجيال القادمة.

وإذ نجدد الترحيب بكم في المغرب ندعو لكم، حضرات السيدات والسادة، بالتوفيق والنجاح في أشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى القمة الثالثة والعشرين لقادة دول إفريقيا وفرنسا
باماكو، فاتح ذو القعدة 1426هـ الموافق 03 دجنبر 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة رئيس جمهورية مالي،

فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أود، في البداية، أن أتوجه بعبارات الشكر الأخوي لفخامة السيد أمادو توماني توري، رئيس جمهورية مالي، التي تحتضن هذا اللقاء الهام بين الدول الإفريقية وفرنسا، وكذا للشعب المالي الشقيق، الذي تجمعنا به روابط ثقافية ودينية تاريخية عريقة.

وإن مالي، بوصفها أرضاً للقاءات بين شمال الصحراء وجنوبها، وملتقى للتبادل والتعارف عبر التاريخ، ومستودعاً للذخائر التراثية لكل من «كاو» و«تومبكتو»، لتوفر لنا اليوم مناخاً مشجعاً على التفكير في التحديات الكبرى التي نواجهها، وفي الوسائل التي يتعين علينا استعمالها، لرفع تلكم التحديات.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إنها لروابط خاصة تلكم التي تشدنا لهذه القمم، التي تجمع الأسرة الإفريقية وفرنسا. فهي خير تعبير عن علاقات الأخوة والتضامن القائمة بين دولنا، والتي تقتضي مواصلة التشاور والتنسيق، في ظل مناخ دولي، يتسم غالباً بالاضطراب، والتحويلات المتسارعة. وهو ما يفرض على كل من إفريقيا وفرنسا، أكثر من أي وقت مضى، توحيد جهودهما، ووضع وسائلهما رهن إشارة بعضهما البعض،

واعتماد تصورات خلاقة لكسب الرهانات الحيوية، المتمثلة في الإصلاحات السياسية الضرورية، والتطور الاقتصادي والاجتماعي والبشري لقارتنا، وكذا لوضع حد لمختلف النزاعات التي لا تزال تعانيها قارتنا.

ولرفع هذه التحديات، فإنه يتعين اعتبار الشباب منبعاً للأمل، ومصدراً للطاقات والكفاءات، فضلاً عن كونه يعد رافعة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والمشاركة.

لذلك، فإن اختيارنا لموضوع «الشباب الإفريقي : حيويته، إبداعاته، وطموحاته» كشعار لقممتنا، لهو تعبير صادق عن إيماننا العميق بمستقبل إفريقيا، التي تضع الشباب، الذي يمثل أغلبية ساكنتها، ويعد قوتها النابضة، في صلب أي استراتيجية تنموية، وطنية كانت أو جهوية أو قارية.

وعلاوة على اعتبار الشبيبة نواة لبناء المستقبل، فإنها تمثل بالنسبة لنا نحن الأفارقة، وبشكل واسع، حاضرننا. وإذا كان هذا الأمر يعتبر في حد ذاته فرصة حقيقية، ويحمل في طياته إمكانات واعدة، فإنه في الوقت نفسه، يشكل نقطة ضعف، إذا نحن لم نول الاهتمام اللازم للمتطلبات الضرورية، من حيث النجاعة والفعالية، التي تستوجبها الاختيارات والسياسات المرتبطة بهذا المجال.

أصحاب الفخامة والمعالي ، حضرات السيدات والسادة،

غداة الاستقلال، لم يكن الحلم بقارة إفريقية تنعم بالرخاء وتتمتع بالحيوية، مجرد غاية مثالية. وإنما كان أيضاً تنويجا لمسلسل طويل من الكفاح من أجل التحرر، تعبأت حوله كل القوى الاجتماعية للقارة، وفي طليعتها الشباب. بيد أنه، وبعد مرور نصف قرن، وبالرغم من بعض التقدم الملموس، فإن المنجزات التي تم تحقيقها تبقى دون الأهداف المتوخاة، وخاصة فيما يتعلق بالتربية والتكوين أو بالشغل أو الصحة بالنسبة للشباب الإفريقي.

من الواضح أن عوامل داخلية وخارجية كانت وراء العديد من الاختلالات والآفات، كالمجاعة والأوبئة والحروب الأهلية والنزاعات المسلحة. وقد ساهم في ذلك تهميش الشباب، وعدم إدماجهم في مسلسل التنمية. واليوم، يتعين الاقتناع بما يمليه الواقع، ذلك أنه بدون وعي قوي بأن استثمار طاقات الشباب يعد إحدى الضمانات الكفيلة بتحقيق التقدم في قارتنا، فإن كل جهودنا لجعل إفريقيا تستفيد من فضائل التقدم ستظل عديمة الجدوى، إن لم نعمل على تأهيله بما يلزم من التعبئة والترشيد، لتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، بشكل ملموس.

تلكم هي المسؤولية الأولى التي تقع على عاتق كل دولنا، فيما يخص إحداث البنيات الأساسية للصحة والتعليم والتكوين، الكفيلة بتقليص الشعور بالخصاص، والبطالة، والمخاطر الصحية التي تعترض الشباب الإفريقي. إن الأمر يتعلق بعمليات التربية والتكوين والحماية والمواكبة، والإصغاء وتحمل المسؤولية، وأيضاً بوضع الثقة. إنها مهمة جسيمة، لكنها ليست مستحيلة.

وإذا كان دور الدولة وإرادتها مطلبين أساسيين، فإن عمل كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، يظل ضرورياً لتحقيق الاندماج الفعلي للشباب في المسلسل التنموي. إنها أيضاً قضية المجتمع الدولي، بالنظر لكون إفريقيا معنية أكثر من غيرها بهذا التوجه. ذلكم أنها في حاجة متزايدة إلى مساعدة حقيقية ودعم كبير، بهدف تقليص الفوارق التنموية، وجعل العلاقات بين الشمال والجنوب أكثر إنصافاً.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

في غياب آليات كفيلة بإيلاء عناية خاصة لاحتياجات الشباب وبالاستجابة لتطلعاتهم، ستبقى إفريقيا عاجزة أمام ما تشهده من أضرار ناجمة عن هجرة الأدمغة.

كما قد تتضاعف الضغوط المتزايدة للهجرة، وتتناسل هنا وهناك عوامل التوتر والمآسي، من قبيل ما حدث مؤخرا في شمال المغرب.

ويتدافع الآلاف من الشباب الأفارقة في شكل موجات متتالية صوب أوروبا، التي تستهويهم لاعتبارات شتى. ويتم ذلك في إطار شبكات تجعل من فقدان الأمل لدى هؤلاء المهاجرين بسبب انتشار البؤس والنزاعات والأوبئة تجارة رابحة.

وبحكم الموقع الجغرافي الذي يحتله المغرب، فهو يعد بلا شك أكثر البلدان الإفريقية الشقيقة تضررا من آثار الهجرة غير الشرعية. فقد أصبح نقطة للعبور بالنسبة للمهاجرين الذين تجذبهم القارة الأوروبية، الشيء الذي دفع المغرب إلى بذل جهود كبيرة ومكلفة للتحكم في هذا المد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين.

وبالنظر للأبعاد التي تكتسبها اليوم هذه الظاهرة العابرة للحدود الوطنية، في وقت أصبحت فيه أوروبا تنغلق على نفسها أكثر فأكثر، يتعين على كافة الدول المعنية بمعضلة الهجرة، سواء أكانت دولا مصدرة لها أو مناطق عبور، أو وجهة للمهاجرين، إيجاد حلول مشتركة وملموسة للتصدي لها.

وقد كان الرئيس جاك شيراك على صواب بتأكيد على المسؤولية المشتركة للجميع في هذا المجال، وعلى ضرورة وضع مقاربة متوافقة بشأنها، تقوم على مبدأ التضامن بخصوص معالجة هذه المسألة. وتندرج، في هذا الإطار، المبادرة التي تقدم بها كل من المغرب وإسبانيا، بدعم من فرنسا، لدعوة اجتماع وزاري أورو-إفريقي يخصص لبحث كافة القضايا المرتبطة بالهجرة، والعمل بشكل جماعي على إيجاد حلول آنية لها، بل والذهاب إلى أبعد من ذلك، من خلال القيام بمبادرات للتنمية المشتركة يتم تعزيزها بآليات للتمويل، تكون خلاقة وقارة ومنظمة.

وننوه في هذا الشأن، بكون الاتحاد الأوروبي قد أصبح يتقاسم معنا الاقتناع بأن معالجة إشكالية الهجرة، ينبغي أن تتم في إطار شمولي، ومتعدد الأبعاد، لا ينحصر في الجانب الأمني وحده، بل يأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص، انشغالاتنا المشتركة بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وذلكم هو سبيلنا لتحقيق اندماج أفضل للشباب في مسلسل التنمية الذي تشهدها دولنا، وتحفيز إسهامهم على نطاق أوسع في خلق ثروات وطنية، وحثهم بالتالي على المشاركة الكاملة في العمل السياسي ومسلسل اتخاذ القرار.

ومن ثمة، سيصبح الشباب إحدى الدعائم القوية للنهوض بإفريقيا، عوض أن يكون عالة عليها.

وشكراً على حسن انتباهكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي
مكة المكرمة، 05 ذو القعدة 1426هـ الموافق 07 دجنبر 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي،
معالي السيد عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، رئيس القمة الإسلامية العاشرة،
أصحاب الجلالة والفخامة، والسمو والمعالي،
معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي،

يطيب لي، في البداية، أن أتقدم لأخينا المبجل، خادم الحرمين الشريفين، بعبارات الشكر والامتنان على دعوته إيانا للالتزام في هذه
القمة الهامة، بمكة المكرمة، تجسيدا لما هو معهود فيه، من حكمة وتبصر، وإيمان بوجود الالتفاف حول كلمة سواء، لبناء مستقبل
أفضل لأمتنا، في ظل قيم الأخي والسلام والتضامن.

إن انعقاد هذه القمة، في ظروف استثنائية، يقتضي منا، مساءلة صريحة للذات، وتعبئة قدراتنا، والتحلي بروح التضامن الحقيقي،
واعتماد رؤية واقعية وإرادة حازمة، للنهوض بأمتنا الإسلامية، ورفع التحديات الأمنية والتنموية والحضارية، التي تواجهها وفي مقدمتها
التطرف والإرهاب.

لقد انخرط المغرب بقوة، مع غيره من دول العالم، في جبهة واحدة، لمكافحة الإرهاب، من منطلق موقف واضح ورافض لكل
أشكاله، مهما كان مصدرها الأثم، وتبريراتها الضالة، المتعارضة مع تعاليم الإسلام السمحة، ومرتكزات خيارنا، المبني على الاعتدال،
والتسامح والحوار البناء.

وفي هذا السياق، نجدد دعمنا للمبادرة الوجيهة، لأخينا المبجل، خادم الحرمين الشريفين، بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، الذي يضرب عدة أقطار من العالم الإسلامي، ويستهدف بالرعب والدمار الإنسانية جمعاء.

وهو ما يحتم علينا العمل على تحقيق أعلى مستوى من التعاون والتنسيق فيما بيننا، لاقتلاعه من جذوره، وفق مقاربة شمولية، وضمن مشروع إصلاحى متكامل وطموح، لتحصين شبابنا وأجيالنا الصاعدة، من مخاطر الانحراف، وتطوير النزعات التجزئية، والصراعات المذهبية، التي أصبحت تنخر وحدة وتماسك مجتمعاتنا، وتشوه صورة المسلمين، وتسيء لسماحة ديننا الحنيف.

ولكي يعطي هذا المشروع الإصلاحى ثماره، ينبغي أن يقوم على حقائق وثوابت عقيدتنا الوسطية، وعلى مناهج تربوية وإعلامية، قادرة على بناء شخصية، مؤمنة بفضائل التواصل والحوار، منفتحة على روح العصر.

كما أن نجاحه رهين بتفعيل مشاريع للتنمية البشرية المستدامة، لبلداننا الشقيقة. ولاسيما الإفريقية منها، التي ما فتئ المغرب يبذل ما في وسعه، من أجل إعطاء مضمون فعلي للتضامن معها. ويلح على مضاعفة الدعم الملموس لها. وذلك ضمن تعاون وثيق بين كافة الدول الأعضاء في منظمنا مجددين في هذا السياق، تأييدنا للمبادرات والتصورات، الهادفة إلى تحديث هياكلها، وتطوير آلياتها، وترتيب أسبقياتها، لدعم العمل الإسلامى المشترك، وتكون فاعلا دوليا قويا، للدفاع عن مكانة أمتنا، والإسهام الفعال في إخماد بؤر التوتر، المهددة للسلم والاستقرار، في مناطق متعددة من العالم. وخاصة في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، نؤكد ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وإحياء عملية السلام، على أساس خارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، بما يكفل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وكذا تحقيق انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، ما فتئنا نطالب المجتمع الدولى، بتحمل مسؤولياته الكاملة، في وقف انتهاك الأماكن المقدسة. واحترام الوضع القانونى لمدينة القدس الشريف، وهويتها التاريخية العريقة، كأرض للتعايش، بين الأديان السماوية وحضاراتها.

كما نؤكد حرص المملكة المغربية، على أن يتمكن العراق الشقيق، من تجاوز محنته العصبية، عبر استكمال إصلاحاته المؤسسية، فى نطاق سيادته، ووحدته الوطنية والترايبية، وضمان الأمن والاستقرار، والقضاء على العصابات الإرهابية، التي تستهدف، يوميا، حياة الأبرياء.

أصحاب الجلالة والنفخامة، والسمو والمعالي،

إننا نستبشر خيرا بانعقاد قمتنا، فى هذه المدينة المقدسة، التي جعلها الله حرما آمنا، ومحجا مباركا للمسلمين قاطبة، يتخلون فيه عن خلافاتهم، ويخلصون توجههم إلى خالقهم.

كما أننا واثقون من نجاح أعمالها، بفضل ما وفره لها، من كريم الرعاية، وأسباب التوفيق، أخونا الموقر، رئيسها، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، رعاه الله، منوهين بغيرته الإسلامية الصادقة، ونهجه الإصلاحى الحكيم.

وختاما، نجدد التزام المغرب بالوقوف الدائم، مع كل التوجهات الهادفة، لدعم التضامن الإسلامى، وتعزيز وحدة الأمة، وجمع كلمتها، بتعاون صادق مع إخواننا الأعزاء، قادة الدول الإسلامية الشقيقة، بما يحقق نهضتها وتقدمها وعزتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى الحجاج المغاربة

الرباط، 13 ذو القعدة 1426هـ الموافق 15 دجنبر 2005م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حجاجنا الميامين،

الحمد لله الذي جعل البيت العتيق مهوى أفئدة المؤمنين والمؤمنات، وجعل الحج إليه سبيلا لمحو السيئات، وجلب الحسنات، والقائل يخاطب عبده ونبيه إبراهيم عليه الصلاة والسلام «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق، ليشهدوا منافع لهم، ويذكروا اسم الله في أيام معلومات». نحمده تعالى على ما يسر لكم من أسباب أداء هذا الركن الركين من قواعد الإسلام الكبرى، وهون عليكم مفارقة الأهل والأقارب والمشاكل الدنيوية، فهنئنا لكم على هذا الاجتباء العظيم.

حجاجنا الميامين،

لقد ثبت في الكتاب والسنة أن العبادة كلما عظمت مشقتها وثقلت شروطها عظم أجرها.

ولذلكم كان الحج إلى بيت الله الحرام عبادة فيها من الأجر والثواب، فضلا عن غفران كل ما قبلها من الذنوب والخطايا، ما هو حقيق بأن يكون غاية كل مسلم في دينه ودنياه. فقد صح عن جدنا صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه». كما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».

إنه إذن لأجر عظيم، قوامه محو الذنوب كلها، غير أنه متوقف على شرطين أساسيين: هما الصبر على المشاق، والعلم الضروري لأداء المناسك.

وحرصا من جلالتنا على تيسير الظروف المواتية للقيام بالحج أحسن قيام، فقد أمرنا وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية باتخاذ ما يلزم لتوفير الصحبة العلمية والإرشادية لكافة حجاجنا الميامين. وأصدرنا تعليماتنا أن يبدأ التأطير للحجاج من رعايانا الأوفياء وهم في أرض الوطن. كما كلفنا اللجنة الملكية للحج بالحرص على توفير التأطير الإداري والصحي الضافيين في بلدنا وفي الأراضي المقدسة.

حجاجنا الميامين ،

إن عبادة الحج فيها شعائر لا يتم القيام بها، علاوة على زمنها المعلوم وأماكنها المقدسة، إلا على الصورة التي أوجبهها الإسلام، وحددتها السنة النبوية الشريفة. وإن عبادة هذا شأنها لحرية بأن تحرصوا فيها على أدائها على الوجه الشرعي المطلوب.

فاعملوا، رعاكم الله، على احترام توجيهات المؤطرين والمنظمين، وعلى الانضباط وفق تعليماتهم، والتعاون مع سلطات ومصالح أشقائنا أهل البلد المضيفين، برئاسة أئمتنا الأعز الأكرم خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، حفظه الله، الذي يضيف في تنظيم الحج كل عام من الوسائل ومن الترتيبات ما يحمد ضيوف الرحمان، ويرضى الله الذي تؤدي لعبادته الأركان.

فكونوا - رعاكم الله، ممن لا يتسبب في بطلان العمل بالغفلة عن هذه الشروط التي لا تتم عبادة الحج إلا بمراعاتها.

حجاجنا الميامين ،

لقد سمى الله جل وعلا في كتابه مكة المكرمة أم القرى في قوله سبحانه مخاطبا نبيه صلى الله عليه وسلم « لتندر أم القرى ومن حولها». فلا غرو أن تكون مهوى أفئدة المؤمنين والمؤمنات، للفوز بثوابها والغنم بأجرها، ولاسيما من أخلص منهم في القيام بها واستجاب للأذان والنداء، مغتبطا بالاصطفاء والاجتباء، دون أن تنسوا أن من مزاياها تحقيق التعارف بين المسلمين من شتى الأقطار، والتواصل بينهم فيما يرضي الله ورسوله.

فكونوا، رعاكم الله، نعم السفراء لبلدكم. وليكن سلوككم مدعاة لمحبة بلدكم، وهو أهل لكل محبة، حري بكل تقدير، وبتبني قضاياها وآماله، ممتثلين في ذلك لأمر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم «بشروا ولا تنفروا».

حجاجنا الميامين ،

إن رحلتكم هذه فرصة نادرة للعبادة، والإقبال على الله والتعرض لنفحاته، وهي فرصة لا تتأتى للأكثرين، إن تأتت، إلا مرة واحدة في العمر.

فالتشهير التشهير بعلم وتؤدة وتيسير، ومن فاته علم شيء من أمور هذه العبادة فليسأل عنه العلماء المرافقين للحجاج، فإنما شفاء الجهل السؤال، كما قال جدنا صلى الله عليه وسلم. واغنموا لأنفسكم وأهلكم وملككم وشعبكم ووطنكم، وادعوا الله مخلصين له الدعاء أن ييسر أمورنا كلها، وأن يصلح شؤوننا كافة، وأن يحفظ سبحانه ولي عهدنا، وينبته نباتا حسنا، وأن يمطر شأبيب رحمته ورضوانه على والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، وجدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، وكافة شهداء بلدنا الكريم.

أسأل الله العظيم أن يتقبل منكم طاعتكم ونسككم، وأن يشملكم برعايته وحفظه ذاهبين وحاجين وآيين. كما أسأله سبحانه أن يعيدكم إلى أهليكم وإلى وطنكم مسمولين بالمغفرة والرضوان والثواب. إنه تعالى ولي ذلك وقادر عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وزارة الشباب والثقافة والتواصل
- قطاع التواصل -

www.maroc.ma - www.sahara.ma - www.mjcc.gov.ma